

طهران

ایران

العراق
الغداد

الخصائص

في الخافيه

الحرب العراقية-البرانية

والحرب الفندقة

البحر
الهندى

عبد الفتاح عبد المنعم لصبرتي احمى

إهداءات ٢٠٠٣

الأستاذ / عبد الفتاح الصبروتى
الإسكندرية

الْحَقَائِقُ الْخَافِيَةُ

فِي

الْحَرْبِ الْعِرَاقِيَّةِ الْإِيرَانِيَّةِ

الْحَرْبِ الْقَذِيفِ

عَبْدُ الْفَتَمِ الصَّبْرِيُّ

أَكْمَامِي

بسم الله الرحمن الرحيم

إنما المؤمنون اخوة فأصحابكم بين اخوتكم وانصروا الله لعلكم ترحمون
" صدق الله العظيم "

لله هدية

إلى روح أبي التي ما برحت تلازمني وهي في السماء .

إلى أرواح زلقت في هذه الحرب بغيرهم .

إلى شهداء السجون والعتقات المراقبة الذين أبوان محبوسا

كلمة الموت

لهدي هذا الكتاب

عبد الفتاح الصبروني

الهامي

نداء

إلى المسلمين في جميع أنحاء العالم ، إلى العرب داخل وخارج الوطن العربي إلى كل الأطراف الدولية التي تقدم وقود الحرب والدمار إلى كل من العراق وإيران ، والأطراف العربية منهم خاصة ، وسواء كان ذلك الدعم مدفوعاً أو غير مدفوع ، عينا كان أو معنوياً ، إلى كل الشرفاء والفيورين على السلام والعروبة والسلام من أصحاب الأقلام النظيفة في ميدان الفكر والاعلام ومن أصحاب الضمائر الحية في المؤسسات الحزبية والنقابية في العالم العربي ، إلى كل الهيئات والمنظمات والجمعيات والحركات التي جعلت من موضوعي السلام العالمي وحماية حقوق الإنسان والذي أهدرت إنسانيته في تلك الحرب القذرة نشاطها السام ، إلى الأزهر الكريم في مصر خاصة نناديكم بحق الخالق على عباده في الأرض والقاتل سبحانه وتعالى في كتابه الكريم :

(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) (*) وقول الله تعالى (إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون) (**).

نعم نقول لكم جميعاً إتقوا الله لعلكم ترحمون فليس في دعم أحد الطرفين على حساب الآخر تعاوناً وإنما إثماً وعدواناً مبيناً لأن ذلك يعزز من قدرات كل من الطرفين المتحاربين على ذبح المزيد من أبناء الشعبين الشقيقتين في العراق وإيران وتدمير وتخريب المزيد من سبل الحياة التي أمر الله أن لا نقتلها - في كلتا الدولتين فإنكم والله لا تقدمون عوناً لهذه الشعوب المفلوبة على أمرها ، إنما العون هو لحكام كلا الدولتين ليظل أتون الحرب والدمار قائم مع بقائهم في السلطة ، ولتعلموا أن انتهاء هذه الحرب يتوقف على تحقيق أحد أمرين لا ثالث لهما : أولهما رحيل حكام البلدين عن السلطة - وهذا ما يختص به شعبيهما ، وثانيهما وقف كل شكل من أشكال الدعم - الذي يخدم القتال بينهما وهذا ما يقع مسؤولية تنفيذه على كل الأطراف التي تقوم به .

وأعلموا أن كثيراً من حقائق هذه الحرب والتي حاولنا جاهدين كشف جزئها متواضع ويسيراً منها في هذا الكتاب ، ما زالت خافية على الرأي العام العالمي الذي لو اطلع عليها لأنكر وشجب بشده كل موقف مؤيد نحو أي من قادة البلدين

(*) سورة الآيه

(**) سورة الحجرات الآيه ١٠

المتحاربين ، فى حين وقف بعض زعماء دول تنسجم مصالحهم مع القضاء على أحسد النظامين ، ووقفت أجهزة اعلام أخرى عديده فى منطقتنا العربيه لا تقدم سوى ما تمليه عليها سلطات الحكم فى بلادها من توجيه بشأن حجب الحقيقة وتقديمها فى صالح طرف على حساب الآخر - وقفوا جميعا مشاركين بشكل أو بآخر فى استمرار تلك المذبحة الرهيبة لشعبى الدولتين وذلك بالدفاع عن موقف قادة أحد طرفى النزاع أمام شعوبهم وتبنى وجهة نظره فى المحافل الدولية .

والسكوت عن كشف الحقيقة وتقايسوا عن ادانة كل عمل اجرامى يقدم عليه أحد الطرفين فى حق شعب الطرف الآخر سواء بسواء - وبلا تحيز أو محاباة ، أو ضد شعبه ذاته .

لقد تجاهل الجميع مع الأسف ، فى العالم العربى والاسلامى قوله تعالى فى كتابه العزيز : (وان طائفتان من المؤمنين إقتتلوا فإصلحوا بينهما) صدق الله العظيم (١)

وانتم يا شعوب العراق وايران مسلمون ومسيحيون ، عرب وأكراد وفرس وتركمان وبلوشستان ، أنتم يا من تدفعون كل لحظة الثمن الباهظ من أرواحكم وممتلكاتكم ثمن بقاء حكامكم فى أماكنهم على رأس السلطة - نقول لكم : لن تجدى المؤتمرات الدولية ولجان المصالحة والوساطة بمختلف مسمياتها ومهامها وأجناس أعضائها أو حتى النداءات اليائسة التى تخرج من هنا أو هناك لمناشدة قادة بلديكم بتحكيم العقل وليس السلاح فى هذا الصراع - وأيا كان مصدرها ونوايا من صدرت عنهم - انما عليكم بأنفسكم فالأغلبية العظمى تتآمر عليكم لذبحكم لأنكم أولا مسلمون ، وثانيها لأنكم كنتم قبل الحرب قوتين جبارتين لو توافرت لكم سبل التضامن فى حينها فى ظل نظم حكم متعاونه ومتآخيه لكنتم كفيلين بقلب الموازين لكل القوى فى منطقتكم - ومنطقتنا العربية بالتبعيه وحتمًا لصالح الاسلام والعروبة وبالدرجة الاولى فى مواجهة الصهيونية وحمايتها - وهذا ما لم يكن يقبل به أعداؤكم . لقد كنتم أملا جميلا أخذ يتحول من حلم الى ما يشبه الحقيقة لا مكان استعادته شئ من كرامة الاسلام والعروبة من مفتصسى فلسطين ومدنسى المسجد الأقصى وباقى أراضى العرب ، ولكن أرادوها نارا ودمارا لكم جميعا قبل أن يتحول الأمل الى واقع - فلا يجدون لأقدامهم أرضا يقفون عليها ، فما كان لهم الا أن تسلطوا على رؤس نفر من حكامكم - وأداروا فيها أحلام الزعامة والهيمنة فى المنطقة فكانت النتيجة وبالا عليكم . لذلك فعليكم بأنفسكم مرة أخرى ، أصلحوا ما بينكم ، وغيروا ما بداخلكم وأعملوا بقول الله تعالى : " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " (*) وقتها سيكون كل العالم المحب للسلام والحرية بجانبكم ، يأخذ

(١) - سورة الحجرات - الآية (٩)

(*) - سورة - الآية ()

بيدكم لاصلاح ما يمكن اصلاحه واعاده بناء ما يمكن بناؤه ، فيكونون عوناً لكم وليس لحكامكم عليكم ، ولا بد أن تعلموا حقيقة أن العلاقات الدولية اليوم مصالح متشابهة ومتبادلة ، فلا تنتظروا عوناً مباشراً من هذه الدولة أو تلك وعليكم أن تفسروا الأمور حولكم على ضوء هذه الحقيقة المرة . وكفاكم البلاء الذي حل عليكم بفعل حكامكم وهتافكم فزادهم ذلك بطشاً وتنكيلاً بكم في الداخل أو على أيدي جيران لهم في ساحه الحرب كرد فعل لأفعال حكامكم جميعاً . ولا تقنطوا من رحمة الله أبداً - وتوكلوا على المولى عز وجل فعلى الله يتوكل المؤمنون وتذكروا قوله تعالى " ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة ولكن يؤخرهم الى أجل مسمى فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعه ولا يستقدمون) (١) . صدق الله العظيم .

وأود في النهايه أن أنوه الى أنني قد أحجمت عن ذكر التفاصيل الكامله للعديد من الوقائع التي أشرت اليها عابراً في هذا الكتاب وذلك حرصاً على سلامه أخوة أعزاء من شعبنا في العراق قد يكفي أي تفصيل لهذه الوقائع التي كشف مواقعهم وأشخاصهم .

المقدمة

باسم الله الرحمن الرحيم .. الحمد لله رب العالمين والملاة والسلام على
سيدنا محمد رسول الانسانية والسلام للعالمين اجمعين ، وبالله نستعين - وبعد :

هذا الكتاب لا يتضمن بحثا أكاديميا نحاول من خلاله تحقيق نظرية أو مبادئ معينة بشأن العلاقات العراقية الايرانية أو النزاع الدائر بينهما ، كما أنه ليس بتسجيل تاريخي للوقائع والاحداث التي مرت بمنطقة الخليج العربي خلال الفترة التي يعالج الكتاب وقائعها وأحداثها ، إنما هو في حقيقته ، أردناه محاولة متواضعة لكشف الستار الكثيف والمتعمد أحيانا عن حقائق كثيرة مرتبطة بهذا النزاع الذي أطلقنا عليه هنا مصطلح - صراع - بين الجارتين المسلمتين وتسلط الغزو الكافي على هذه الحقائق التي تمكنا من الوقوف عليها من خلال مراقبتنا لتطورات الموقف من داخل دولة تمثل أحد طرفي النزاع وهو العراق ، ولم نعتد في هذه الدراسة على بحث وتحليل الوقائع النظرية وحدها المتعلقة بهذا الصراع مثل ما يعلنه المسئولون في الدولتين المتحاربتين أو الدول المعنية في المنطقة من بيانات وتصريحات وكذلك الدراسات التي تصدر عن النزاع بتوجيه من حكومات الدول المتحاربة ، إنما استندنا الى الوقائع والأحداث الفعلية ذاتها وتناولناها بالتحليل والدراسة في ظل الظروف المحيطة بها مع مطابقتها مع الوقائع النظرية المشار اليها والمتعلقة بها ليتسنى تكوين صورة حقيقية للواقع الذي تعيشه تلك المنطقة الحساسة من العالم كله ولنسترك في النهاية مهمة البحث واستنباط النظريات أو تقييم الأحداث والحكم على الوقائع المرتبطة بها ، للباحث المختص في هذا الموضوع والخاص بصراع سيطول فيه الكلام والحديث لسنوات طويلة قادمة ، والذي يتابع العالم كل يوم من خلال وسائل الاعلام المختلفة أحداثه ووقائعه تحت عنوان حرب الخليج كما اصطلح على تسميتها ، ولعلها تسميه قد جانبها الصواب كثيرا نظرا لكون الصراع لم يعد في حقيقته يدور بين العراق وايران فقط برغم كونهما طرفي النزاع المباشرين ، لأن عناصر كثيرة من عناصر استمرار اشتعال الحرب وكذلك آثار كثيرة ناتجة عن قيامها واستمرارها ترتبط بصورة أو بأخرى باطراف دولية أخرى تقع حدودها الجغرافية مع أو بالقرب من طرفي الصراع أو ترتبط مصالحها المتعددة بسلامة منطقة الصراع .

وإذا كان بعضها قد افادته كثيرا نشوب هذه الحرب فإن آخرين قد كاد بعضهم أن يكون طرفا مباشرا في هذه الحرب ذاتها لولا سياسة ضبط النفس والترهيب والدقسه

فى تقييم الأحداث والوقائع وحسابات القوى بعد أن اندلع القتال فعلا وانتشرت شظاياه هنا وهناك - وهذه ميزه تحسد عليها الدول المعنيه بقولى هذا ، هنا ، وهى دول الخليج العربى - تلك الدول التى لم تسلم من الأذى والضرر الذى لحق بها كأثر من آثار استمرار الحرب ، أو إن شئنا فنقول بلا مواراه - كأثر من آثار دعم بعضها للعراق فى تلك الحرب . وقد تمثلت تلك الأضرار فى بعض صورها فى تعرض السفن التى تتردد على موانئ الدول العربية الخليجيه للقصف وكذلك العمليات والقلاقل الداخلية التى تعرضت لها بعضها مثل المملكة العربية السعودية والامارات العربية والكويت وعلى النحو الذى سوف نفضله على صفحات هذا الكتاب وارتباط فاعلى هذه الأحداث بأحد طرفى النزاع أو كلاهما حيث لم تكشف التحقيقات التى تجرى بشأن هذه العمليات كل الحقائق بحكم محاذير عديدة ليس ذلك مجال الكلام عنها ، ولا يفوتنا أن نشير الى أن آثار تلك الحرب التى تدور رحاها فى منطقة الخليج العربى قد امتدت أيضا الى أطراف دولية أخرى لها مصالحها فى المنطقة وأخص منها الدول العربية ، مع ما نتج من انقسام فى رأى داخل الجماعة العربيه بين مؤيد لايران صراحة ضد ايران ومدها بما يستطيع تقديمه من عون ودعم متاح أو تسهيلات فى النقل والمواصلات بل وأحيانا تقديم بعض الوحدات الرمزية من قواتها المسلحة أو على هيئة متطوعين للمشاركة فى القتال ضد ايران . فى حين ظلت دول أخرى على تحفظها لا تبدى صراحة ما تخفيه فى نفسها بشأن موقفها من طرفى النزاع ، وأن اكتفت بعضها بإصدار البيانات والنداءات التى تطالب الطرفين بوقف الحرب - ولا أستطيع أن اتجاهل ملحوظة هامه تتعلق ببعض دول الخليج العربية والسعودية ، فانهما برغم ما قدماه للعراق من مساعدات مالية وتسهيلات اقتصادية - وفى مجال النقل والمواصلات عبر أراضيها وموانئها نتيجة غلق الموانئ العراقية ، الا أن تأييدها الغير معلن للعراق فى بداية الحرب ، لم يكن من أجل سواد عيون السلطة الحاكمة فى العراق ، بقدر ما كان رغبة منها فى تجنب مخاطر أخرى طالما كانت تتحسبها حتى قبل قيام الحسرب بين الدولتين الجاريتين أو هكذا أستطيع أن استخلص تلك الفرضيه من سيناريو الوقائع والأحداث فى المنطقة حيث أن القدرة العسكرية والاقتصادية للعراق الطموح والمتطلع للزعامة المطلقة فى المنطقة ، والتى لها سوابق تعطى دلالات واضحة لهذا التطلع وخاصة بعد تولى صدام حسين السلطة فى العراق عام ١٩٧٩ ، وازاحة نفوذ مصر ونقلها من الساحة العربية بعد مؤتمر بغداد عام ١٩٧٨ والذى لعب صدام حسين نفسه دورا بارزا ورئيسيا فى اعداد واخراج سيناريو وقائع المؤتمر وقراراته الشهيره - هذا من جهة - ومن جهة أخرى قيام الثورة الاسلامية فى ايران وما أحدثته من دوى فى المنطقة والعالم الاسلامى وخطرها المائل فى امتداد المد الثورى الاسلامى الى دول

الخليج العربي التي تبعد أقداما عن مركز تصدير هذه الثورة وتلك المخاطر المحتملة كلها أو بعضها سواء من العراق أو من إيران كانت غير خافية عن أعين أمراء ومشايخ بعض دول الخليج العربية وكذلك السعودية - وبالتالي فإن كسر حدة أنياب الطرفين (العراق وإيران) إلى الحدود المقبولة والتي لا تمثل خطرا يأتي من أحدهما ليؤثر على مصالح دول الخليج العربية وأمنها ، هو أمر لا بأس به من وجهة نظر واضعي السياسة في تلك الدول وأطراف دوليه أخرى على تنسيق تام معها بحكم تواجد مصالح حيوية لها في منطقة الخليج العربي قد زكت ولا شك هذا النهج .

ولا سيما أن الحرب دائما تترك آثارها المجهفه على أطرافها لفترة زمنية طويلة بعد انتهائها حتى يستعيد المتحاربون توازنهم مرة أخرى . مما يؤمن بقضاء دول الخليج في منأى عن متاعب جيرانها الثوريين على اختلاف نزعاتهم الثورية .

ولكن وللأسف أيضا ، فقد كانت حساباتهم تلك ليست صحيحة ١٠٠٪ بالنسبة لاحتمالات استمرار القتال من حيث الزمن ومناطق التأثير بأحداثه فقد كان أغلب الظن لدى الكثير ، أن هذه الحرب لن تطول أياما على أكثر تقدير لها ، أسابيع معدودة قياسا على معظم الحروب التي دارت بين دول العالم الثالث في عصرنا الحالي ابتداء من الهند وباكستان والتي ترتب عليها انسلاخ جزء من باكستان ليكسبون دولة جديدة ، أو العرب وإسرائيل عام ١٩٧٣ باعتبارهما أبرز الحروب التي دارت في الآونة الأخيرة وعليه فقد تورطت دول الخليج هي الأخرى نتيجة حساباتها الغير دقيقة في عملية استمرار تقديم المساعدات اللازمة لاستمرار العراق في المعركة حيث لا يستساغ التوقف بعد أن بدأوا الوقوف معه منذ الأسابيع الأولى للحرب . واستمرت بالتالي عملية استنزاف خزائن الدول الخليجية في هذه الحرب في وقت تأثرت فيه امدادات البترول وسعره والطلب عليه وبالتالي عائداته التي كانت تعتمد عليها تلك الدول كمورد أساسي لدخلها . وطبع ذلك أثاره على خطى تنفيذ مشاريع التنمية في تلك الدول وهذا بالإضافة إلى أن احتمالات دخول بعض هذه الدول الخليجية ساحه الحرب كطرف مباشر إلى جانب العراق مستقبلا ، ورضيت أم لا ترضى ، هو أمر بات يتوقف حدوثه على تهور أحد قادة البلدين المتحاربين العراق أو إيران وبالذات العراق بالاقدام على عمل جسيم ومفاجئ في حالة إذا ما دب اليأس في نفسه من جراء المحاولات اليائسه في الوصول إلى طريقة لانهاى الحرب (*) خاصة وأن

(*) ونشير بهذه المناسبة إلى ما جاء في برقيه الكاتب والمفكر الاسلامي الجليل

الاستاذ خالد محمد خالد تعقيها على البيان الصادر عن الأمم المتحدة بشأن

للقيادة العراقية سوابق اثبتتها وقائع العمليات الحربية ممكن أن تأخذ شكلا آخر أكثر جسامه قد يؤدي الى احتمال الرد من جانب إيران بتوجيه الضربه المضاده بعمل انتقامي مقابل قد يتمثل في غلق الخليج في وجه الملاحة لدول المنطقة - وكمن يهدم البيت على نفسه ومن معه في هذه الحالة - أو تقوم بتوجيه ضربه الى موانئ بعض الدول العربية الواقعة على الخليج العربي التي تساعد العراق وتدعمه (*) ، وكسلا الأمرين بالنسبة للعراق وإيران قد هدد بالاقدام عليه كل من قادة البلدين بالفعل . وذلك برغم ما أثير من اختلاف في وجهة نظر المحللين السياسيين بشأن احتمالات اقدم إيران على غلق الخليج في وجه الملاحة للأسباب التي عدوها ، ومع اختلافنا مع القائلين بهذا الرأي الذي يستبعد قيام إيران بمثل هذا الاجراء بالرغم من أن قيام إيران حاليا باعتراض البواخر المتجهه الى موانئ الخليج يعد صورة من صور غلق الخليج نسبيا ، إلا أن الاحتمال ذاته هو أمر قائم ولا يمكن استبعاده حتى لو أجمعنا على قبول إيران بالآثار الدولية التي سوف تترتب في حقها على تنفيذها . نقول ذلك لأن الحرب الدائرة الآن بين الدولتين الجارتين قد كسرت وقائعها وسلوك قادتها الكثير من القواعد والمحاذير بل والمبادئ أيضا ، خلال مدة استمرارها مما جعلنا نطلق عليها وبحق وصف (الحرب القذرة) .

وعلى الرغم من كثرة ما طالعنا به الصحافة العربية من تحليلات وتحقيقات وكتابات عن هذا الصراع المرير ، إلا أن تلك التي تصدر في دول لا تربطها بإيران

التحقق من استخدام العراق للحرب الكيماوية المحرمه دوليا ضد الجيش الإيراني ، وقد نشرت جريدة حزب الوفد المصرية هذه البرقيه في عددها الصادر في ١٩٨٦/٢/٢٠ وجاء فيها (بهذه المثابه يصبح شجب هذا العمل الأثيم فرض عين على كل مسلم ومسلمه فليتقدم حكام العرب جميعا مهما يكن رأيهم في الحرب الى الزام العراق بما لهم عليها من دالة بأن تكف تماما عن استخدام هذه الأسلحه الرجعيه ، أن الخطر ليس فيما حدث بمقدار ما هو فيما سيحدث اذ يمكن في ساعة بأس أخرى أن يضرب العراق مدن الإيرانيه الآمنه بنفاس الخردل هذا وتجيبه إيران بالمثل وهنا تكون الجريمة قد جاوزت كل حدود المفره لمانعيتها وللمامتين عليها) ونضيف أن للعراق سابقه في ذلك في بدايه استخدامه ضرب المدن الإيرانيه على رؤس سكانها كما سنبين في الكتاب ، كما أن القاده الإيرانيون هددوا أخيرا بالرد على العراق باستخدام الحرب الكيماويه .

(*) وقد صدرت تصريحات على لسان كبار المسؤولين الإيرانيين تحمل تهديدات =

علاقات طيبة أو تتلقى اعانات من العراق ، قد جمعتها خاصيه غريبه وهى أنها لم تستطع أن تقدم للقارىء العربى الصورة الحقيقية والواقعية بأمانه وحياد عن هذا الصراع ، ودون التأثير بأى من المؤثرات المشار اليها آنفا . كما أن المصادره الخبريه التى تتعلق بالوقائع اليوميه للحرب وخاصة أثناء حدوث عمليات عسكريه كبيره بين الدولتين ، تكاد تصل الى أجهزة الاعلام العربيه عن طريق الأجهزة الاعلاميه الرسميه للدولتين المتحاربتين . وتبقى الحقيقه غير معلومه الا لمن يفتش عنها فى قلب الأحداث . ولقد عجبت لمراسلين أجانب خلال المؤتمرات الصحفيه التى كان يعقدها المسئولون العراقيون المخولون بالحدث عن الحرب بين الدولتين - هم فى الحقيقه شباب صغير من الجنسين - كانوا يتلهفون على الحصول على موافقات بالسماح لهم بالذهاب لجهات القتال لنقل صوره واقعيه للأحداث من مسرحيه الطبيعى وليقارنوا بين ما تقدمه لهم الأجهزة الرسميه فى الدولتين وبين ما يشاهدونه ويستنتجونه على الطبيعى . وكان المسئولون العراقيون أحيانا يعتذرون بسبب عدم توافر السلامه لهم فى تلك المناطق التى تدور رحى العمليات الحربيه فيها .

وما يعنينى هنا أننى لم أرى للوجوه الاعلاميه العربيه تواجد يذكر فى هذه الأحداث فأخذت أجهزة الاعلام العربيه أحيانا تنقل بعض الأنباء نقلا عن وكالات أنباء أجنبيه .

كما نضيف أيضا الى أنه وفى بعض الحالات ونتيجة لجدار التكتم والسريه الذى فرضته الدولتين المتحاربتين على الأحداث ، فإن كثيرا من الأنباء التى تنقل تذييل بعبارة (ولم يتأكد صحة الأنباء من مصدر محايد) حيث غالبا ما نجد كلا الطرفين يصدران بيانات تتناقض كل منها مع ما يصدره الطرف الآخر .

بل اننا فى صحافتنا واعلامنا فى مصر قد لاحظنا أن كل التعليقات التى تتناولها هذه الوسائل الاعلاميه سمعيه كانت أو بصريه تسير على خط واحد يعالج الموضوع من وجهه نظر طرف واحد من أطراف النزاع فقط وهو العراق ، وإذا كانت أجهزة الاعلاميه الرسميه معذوره فى ذلك بحكم ارتباط الدولة باتفاقيات اعلاميه مع العراق قد تلزمها أدبيا فقط بنوع من تبني وجهه النظر العراقيه ونقل كل ما تصدره العراق من أحداث الحرب والصراع مع ايران فى حين تظل العاده الاعلاميه

= تأخذ نفس المعنى - وقد نقلت جريدة الاهرام القاهرية فى عددها الصادر فى ٨/٨/٨٥ عن وكالة الأنباء الفرنسيه "أن المسئولين فى ايران يصرحون دائما بأنه اذا تعرضت صادراتهم البترولية للتهديد فان الصادرات البترولية لجميع دول الخليج ستعرض هى الأخرى لقصف المنشآت البترولية فى أراضيها " .

مبتوره لأنها لم تنقل شيئاً عن وجهة نظر الطرف الآخر أو ما يصدر عنه بشأن نتائج وسير العمليات الحربية على جبهات القتال ويصبح التركيز واضح في الاعلام عندنا على اظهار الوجه المقبول للعراق - والوجه السيئ لايران - ونعتقد أنه ليس هكذا يقدم الخبر الى الانسان العربي الذي بات يستطيع أن يقلب في موجبات المذيع لسمع ماذا يقوله العالم من حوله عن أحداث هذه الحرب. وبرغم تحفظنا على ذلك النهج فإننا نرى أنه ليس هناك أبداً ما يمنع من تقديم المادة الخبرية والتحليل السياسي بحياد كامل وكما تقضى بذلك أمانه الكلمة ومسئولية الصحافة والاعلام .

ولكننا بهذه المناسبة نتساءل أين الصحافة الحزبية وموقفها من هذا النزاع الذي يمس مصالح مصر استمرار بقائه ، وهي التي تستطيع أن تعالج ما تتحسّر أن تعالجه الصحافة القومية التي تُرسل نسخها الى العراق بحكم تواجد مصرى له ثقله هناك وبحكم الاتفاقات الإعلامية بين البلدين وآثارها المخرجة موفى يقينى أن الزيارات التي قد يقوم بها بعض المسئولين الحزبيين في هذا الحزب المعارض أو ذاك أو رجال الاعلام الى العراق وبدعوته رسميه منه أو بغير دعوة رسميه ، وما قد يلاقيه الزوار من حفاوة الاستقبال والضيافة الممهودة في العراق ، لا ينبغي أن تخفى شيئاً عن أعين هؤلاء وعن حقائق ما يجرى في هذا البلد ، وعلى ساحة الحرب أيضاً ، وما يلاقيه شعوب الطرفين من أهوال ، وإن لقاءات مع بعض أفراد المعارضه في العراق والذين يجسب أن يكون لأحزاب المعارضه القدرة على الوصول اليهم لأن السلطة هناك لا تعترف بوجود معارضه لها أيضاً هي أمراً واجب لمعرفة الوجه الآخر عن العراق . وأظننى أعتقد أن تلك الأحزاب المعارضه في مصر ، أو حتى الحزب الحاكم ليسوا في حاجه ماسه الى عائد توزيع صحفهم في العراق فيتجنبون نشر الحقيقة دون بترها ، كما أننى على يقين أننا في مصر ليس لدينا أحزاب تتلقى دعم من العراق أو أمل ذلك وهذا أضعف الايمان والأمسال .

وكشاهد عيان عاصر فترة ما قبل الحرب العراقية الإيرانية داخل العراق وامتدت الى وقت قريب جداً وأتيج لى فرصة التعرف على بعض من الحقيقة المره التي توصلت اليها خلال سنوات بين أحيابى وأشقائى من شعب العراق بمختلف طوائفه وقومياتها واتجاهاتها السياسيه ونتيجة المعايشه اليوميه ومشاهده الحقائق بالعسرين المجرده ، والاطلاع على الكثير من الدراسات التي عالجت مراحل النزاع العراقي الايراني ، ومن وجهة النظر العراقية بالطبع بحكم صدورها في العراق - فقد رأيت أن أقدم هذه الدراسة عن النزاع العراقي الايراني الذي ما زالت نيرانه تشتعل ملتهبه حتى اعداد هذه الدراسة ، تلك الحرب التي دفعت شعوب المنطقة لوقودها ثمناً

10

ولنا أن نقرر حقيقة هامه وخطيرة هنا ، ونقول أنه لولا غياب الحريــــــــــــات
والمؤسسات الدستورية التي تحاسب الحكام وليست الهيكلية التي وضعت كبسوق
يردّد من خلاله ما يقوله الحكام ، ولولا دكتاتورية الفرد وتحكمه في توزيع
مكتسبات وخيرات البلاد كما يشاء ، ولمن يشاء ، حسب درجة رضاه عن هذا
أو ذاك وسواء في الداخل أو الخارج ، في بلاد من الله عليها بثروات هائلة وفي
مقدمتها البترول ، لولا كل ذلك ما كانت هناك حرب بين جارتين مسلمتين يشتعل
نار فتيلها بقرار حاكم فرد لا يرد وبسرعة لا تستغرق سوى مرحلة نقل أوامرهما
الى القاده المنفذين صاغرين .

ولعلنا نستطيع من خلال هذه الدراسة المتواضعة أن أقدم للقارئ العربي صورة عن بعض حقائق هذا النزاع التي تيسر لنا أن نقف عليها لنستكمل بذلك ، بعضاً من النقص الذي تركت وسائل الاعلام العربية مساحة كبيرة من خريطة وقائع النزاع ، عليه ، ولنوضح المزيد من الأمور التي تحرّج الكثير من كتابنا والمعلقين المختصين على التعرض لها آملين بذلك أن نكون قد خدمنا قضية الحق في هذا الصراع وساعدنا القارئ العربي على تبين مواضع الغموض ومواضع التجاوز في سلوكيات قادة العراق وايران في ادارتهم للصراع ولتتجلى له الأسباب الحقيقية وراء هذا الصراع .

ولقد قسمنا موضوعات الكتاب الى اقسام أربعة ، وأفردنا لكل موضوع من الموضوعات الرئيسية التي تتناول زاوية من زوايا القضية التي يعالجها هذا الكتاب فصلا مستقلا ليحتوى كل قسم على عدد من الفصول بحسب تعداد تلك الموضوعات المرتبطة بكل قسم . . . فتناولنا في القسم الأول الطبيعة الجغرافية والبشرية لمناطق (التماس) الحدود المشتركة للدولتين ومدى الارتباط الذي فرضته تلك الطبيعة بين تلك الاقاليم وسكانها على طرفى الحدود السياسية للبلدين الجارتين . ولقد تناولنا ذلك في الفصل الأول بالنسبة لمنطقة عربستان الخاضعة للسيادة الإيرانية ، ثم منطقة كردستان في الفصل الثانى والتي يقع جزء منها في الأراضى العراقية ويخضع للسيادة العراقية . وفي القسم الثانى من هذا الكتاب أقيمت

الضوء على طبيعة النظام السياسي الحاكم في كل من إيران والعراق في فصلين مستقلين أما القسم الثالث فقد تعرضت فيه للظروف العربية والدولية التي سبقت إنسداد الحرب العراقية الإيرانية وخروج مصر من الساحه العربية بعد مؤتمر بغداد وارتباطها المباشر أو غير المباشر بواقعة قيام الحرب وفقا لتسلسل الأحداث التي وقعت خلال فترة ما قبل وقوع الحرب . وسواء كانت تلك الظروف المتعلقة بالعلاقات العربية ، وعلاقات الدول الأجنبية بأطراف النزاع أو بالظروف الداخلية في كل من إيران والعراق من حيث سقوط نظام الشاه وتولي رجال الدين زمام السلطة في إيران ، وكذلك استتباب السلطة في أيدي البعثيين في العراق مع تقديم عرضا موجزا لأهم وآخر الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمشاكل الحدودية بين كل من العراق وإيران والعلاقات العراقية الإيرانية منذ عهد الشاه وحتى قيام نظام الجمهورية الإسلامية في إيران .

وفي القسم الرابع انتقلت الى معالجة الفترة الزمنية التي وقع فيها الانفجار بين الدولتين حيث اندلعت الحرب . ويحتوى هذا القسم على أربعة فصول ، الفصل الأول تكلمت فيه عن العلاقات العراقية الإيرانية بعد قيام نظام الجمهورية الإسلامية وفي ظل حكم البعثيين في العراق والموقف الفكرى السياسى لكـسـل من العقيدتين الشيعية والبعثية من الآخر مع عرض موجز لكل من الفكرين المتناقضين لنخلص الى أن الصراع بالأساس هو صراع عقائدى بالدرجة الأولى ، مع التحدث عن الفناء العراق لإتفاقيه الجزائر الموقعة بين البلدين في عهد الشاه في مارس عام ١٩٧٥ . وانتقلت في الفصل الثانى للكلام عن الرؤيه العراقيه في اختيارها الحرب اسلوبا لادارة صراعها مع نظام الحكم الاسلامى المناوئ لها والمنافس في زعامه المنطقة ، وكيف وضعت الحسابات العراقية التى على أساسها وقـسـع الاختيار على اعتماد الحرب اسلوبا لحسم هذا الصراع ، مع عرضا للمكانيات المتاحة بالنسبة للعراق لمساندة أعمالها القتالية ضد إيران في ظروف تفوق إيران على العراق بشريا بنسبة ثلاثة أضعاف مع زيادة مساحة الأرضى الإيرانية أيضا ثلاثة أضعاف مساحة العراق وما يمثله ذلك من عمق استراتيجى يجعل معظم الأرضى الإيرانية بعيدا عن جو القتال الفعلى بين البلدين عكس الحال بالنسبة للعراق .

أما الفصل الثالث من هذا القسم فقد خصمته للكلام عن ادارة كل من الطرفين المتحاربين لصراعهما العسكرى والأساليب التى أعتمدها كل منهما في عملياته العسكرية ضد الطرف الآخر وسواء كان ذلك على جبهات القتال أو بالنسبة لحرب

المدن أو الحصار البحري الذي فرضه العراق على إيران وردود الفعل الإيرانية حياله .

وفي الفصل الرابع والأخير تحدثت عن آثار الحرب بالنسبة للعراق حيث لستم يتيسر لي المادة الخبرية التي تمكنني من الإقاضي عن الوضع بالنسبة لإيران، إضافة إلى أن هذا الجانب بالنسبة لإيران قد عالجتة الصحف اليومية وأجهزة الإعلام العربية سواء على سبيل مجاملة العراق، أو للخرج في الكلام عن الأمر ذاته بالنسبة للعراق .

ويشمل الكلام عن آثار الحرب الأضرار الاقتصادية والاجتماعية بصفة أساسية فيما يتعلق بالعراق .

وفي القسم الخامس من الكتاب الذي يتناول موقف المجتمع الدولي من الصراع بين العراق وإيران، ركزت فقط على موقف الدول ذات المصالح المعنية في المنطقة أي منطقة الخليج العربي وهي الدولتين الكبريتين ومعظم دول غرب أوروبا واليابان، ثم الدول العربية وذلك في فصل مستقل وأفردت الفصل الثاني من هذا القسم للدور المصري في هذا النزاع والدور المصري الشعبي والرسمي على الساحة العراقية، ثم انتقلت في الفصل الثالث والأخير لمعالجة موضوع المبادرات والوساطات التي قامت لحل هذا الصراع وموقف كل من الدولتين المتحاربتين من هذه المبادرات والوساطات المتعددة . لتعرف إلى أين يسير الصراع الآن .

وفي نهاية الكتاب وبعد أن عايشنا الظروف والأجواء السياسية التي يعيشها الإنسان العراقي، ونظرا إلى أن الإعلام العربي قد ركز كثيرا على موضوع انتهاك حقوق الإنسان في إيران وكثيرا ما نقل فقرات مقتطفة عن البيانات التي تصدر عن المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بصفة عامة - وفيما يتعلق بإيران عن بعض وقائع انتهاك حقوق الإنسان، غافلا أي - الإعلام العربي - ما تصدره تلك المنظمات بشأن العراق في هذا الصدد، فقد آثرت أن أفرد ملحقا مستقلا نهلت به هذا الكتاب عن انتهاك حقوق الإنسان في العراق .

وفي النهاية نسأل الله تعالى أن يوفقنا لأظهار شيئا من الحقيقة التي قد يحتاجها الباحث في قضية حرب الخليج، وردا لشبهات ارتبطت بكثير من الوقائع والأحداث والمواقف المتعلقة بهذا الصراع وأطرافه وأطراف دولية أخرى وآمل أن أكون قد أسهمت بشيء في توضيح بعض هذه الحقائق الغائبة عن ذهن المواطن العربي، لكي يخرج عن صمته، ويدافع عن حقوق شعوب أهدرت إنسانيتها وكرامتها على أيدي حكامها في كلتا الدولتين العراق وإيران .

والله ولي التوفيق

القسم الأول

الطبيعة الجغرافية والبحرية لمناطق الحدود المشتركة والارتباط بينهما

لا شك أن تعدد الدول المشتركة مع دولة ما على حدودها كالعراق مثلا حيث يشاركها على الحدود ست دول هي ايران بطول الحدود الشرقية للعراق من الشمال الى الجنوب وتركيا في أقصى الشمال وسوريا ابتداء من التقائها مع الحدود التركية العراقية عند الشمال الغربي للعراق نزولا حتى التقائها مع الحدود الأردنية العراقية من جهة الغرب والتي تلتقي بدورها مع الحدود السعودية العراقية الى الجنوب الغربي للعراق وتمتد بعد ذلك الحدود السعودية من هذه النقطة غربا الى أقصى الجنوب عند منطقة الحياض وعلى شكل رأس مثلث يلتقي عند أسفل ضلعه الشرقي عند منطقة العوجة الحدود السعودية والعراقية والكويتية والتي تمتد منها شمالا من ناحية الجنوب الشرقي للعراق وحتى مدخل الخليج العربي . فذلك التعدد يترتب بدوره تعدد الالتزامات والحقوق لتلك الدولة التي يتعدد جيرانها مع ما يترتب ذلك أيضا من تعدد مسؤولياتها في الحفاظ على أمنها على تلك الحدود . وذلك بدوره أمر يرتبط ارتباطا مباشرا بالطبيعة الجغرافية لمناطق التماس بينها وبين جيرانها وكذلك الطبيعة البشرية التي تقطن تلك المناطق .

فقد نجد أحيانا تماثل تام بين سكان بعض المناطق الحدودية للدولتين بحكم انتمائهم الى جنس واحد أو قومية واحدة . ومثلنا في ذلك قاشم في حالة ايران والعراق . حيث يقع على الحدود المشتركة بين الدولتين في الجنوب الشرقي من العراق والى داخل الحدود الإيرانية (إقليم عربستان) حيث يشكل العرب الغالبية العظمى من سكان الاقليم .

وكذلك بالنسبة لشمال شرق العراق على حدوده مع ايران حيث منطقة كردستان التي يقطنها (الأكراد) وان كانت هذه المنطقة تجد لها امتدادا آخر داخل الحدود الإيرانية نفسها وكذلك شمال العراق والى داخل الحدود التركية وحسب ما سنفصله فيما بعد ليشكل سكانها منطقة جغرافية محددة تقع على حدود تلك الدول مجتمعة . ويترتب غالبا على خاصية انحدر سكان مناطق الاشتراك الحدودي لدولتين أو أكثر من جنس واحد ، قيام مشاكل أمنية متعددة تقاسم منها تلك الدول مثل مطالبة شعوب تلك المناطق بمطالب ذات نزع استقلالهم عن الدولة

الأم وكذلك محاولة الدولة أو الدول التي تشترك مناطق الأقليات هذه معها على الحدود تأليب سكان المنطقة الداخلة في حدود جارتها على السلطة القائمة فيها كورقة ضغط تستخدمها لتحقيق أغراض سياسية أو توسعات اقليمية أخرى بعيدة عن مشاكل تلك الأقليات العرقية التي تلعب على أوتارها ، ومما يفضي غالباً إلى اضطراب الدولتين للتفاهم وإبرام معاهدات حدودية قد يكون موضوعها بالدرجة الأولى تحديد الحدود ، أو قد يكون الالتزام بعدم التدخل من كلاهما في شئون الآخر الداخلية ، أو قد يكون تنظيم العمل وتنسيق التعاون بين الدولتين الحدوديتين لكبح جماح تلك الأقليات وضرب الحركات القومية فيها . وحتى لو تطلب هذا الأمر دخول قوات من قبل إحدى الدولتين إلى أراضي جارتها لملاحقة أعضاء تلك الحركات المناهضة للسلطة فيها والتي قد تكون على تنسيق مع حركة أخرى متفقه معها في ذات الأهداف في الدولة الثانية هي أيضاً فيكون الاجراء موحد ضد التنظيميين في الدولتين وفي ذلك لا شك فاشده تعود على الدولتين معا كسلطات حاكمه . وكما حدث في الاتفاق الذي تم بين كل من العراق وتركيا مؤخراً في عام ١٩٨٤ بشأن إقليم تركستان والمنطقة المتاخمة له داخل الحدود التركية ، حيث تناقلت وكالات الأنباء ما يفيد أن قوات حرس الحدود التركية قد دخلت إلى الأراضي العراقية لملاحقة بعض المتمردين الأكراد ، في حين لم يصدر عن الجهات الرسمية في العراق ما يؤكد أو ينفي صحة هذه الأنباء ، في حينه ، بل لم يصدر احتجاج رسمي من العراق ضد التدخل العسكري التركي في أراضيها مما يؤكد صحة وجود اتفاق بين السلطات المختصة في الدولتين بهذا الشأن ولا سيما أنه وقبل هذا التحرك العسكري التركي كان هناك وفد تركي على مستوى عالي يزور بغداد (*) بل لقد طالعتنا الصحف منذ وقت قريب جداً بأنباء عن تعزيزات يقوم بها الجيش التركي في منطقة الحدود المشتركة مع العراق فسرت بأنها قد تكون مقدمة لتدخل القوات التركية للقيام بهجمات ضد المتمردين الأكراد العراقيين (١) .

(*) - وهذا الأمر قد أثار كثيراً من الدهشة لدى الرأي العام العراقي - والشعوب الكردية بصفة خاصة - عن السماح لجيش دولة أخرى بدخول الأراضي العراقية بموافقة السلطات العراقية لتأديب جزء من شعبها نيابة عن السلطة المشغولة في حرب مع إيران ويتساءلون عن مفهوم سيادة الدولة على إقليمها على ضوء ذلك الذي دخلت القيادة العراقية الحرب مع إيران بسبب ما قيل أنه تعدد على السيادة العراقية ، نضيف إلى ذلك أنه قد أذاع راديو القاهرة في ١٦/٦/٨٥ نبأ مفاده أن مصادر غربية وشرق أوسطية ذكرت أن العراق وتركيا اتفقتا على القيام بعمل عسكري داخل الأراضي العراقية ضد الأكراد .

(١) - نقلاً عن جريدة الأهرام في ١٩/٦/١٩٨٥ .

وعلى كل حال فإن التعرف على الطبيعة الجغرافية والبشرية للمناطق الحدودية بين العراق وإيران هو أمراً ضرورياً ولازماً للتعرف على خلفية بعض أسباب النزاع التاريخي على الحدود بين الدولتين الجارتين .

وتكتسب العلاقات بين سكان بعض المناطق المشتركة على الحدود بين إيران والعراق خاصية تكاد تميزها عن طبيعة العلاقات القائمة بينهم وسكان الأقاليم الأخرى المترامية الأبعاد داخل حدود كلتا الدولتين ، بعيداً عن خطوط التماس الحدودية . فهم يشتركون حتى في الجنس والقومية والدين واللغة . . . الخ وهذا هو حال أكراد العراق وإيران ، وكذلك عرب إقليم عربستان في إيران على الحدود الشرقية الجنوبية للعراق مع جيرانهم في العراق . ومن هذين الاقليمين تتكون تقريباً معظم التجمعات السكانية التي تقع على الخط الحدودي بين العراق وإيران باستثناء . . . تداخل بعض المناطق الجبلية بينهما .

وعليه فقد أصبحت تلك الأقاليم يمثل كل منها وحدة جغرافية متميزة عن باقي التضاريس المحيطة بها من أراضي الدولتين مع امتداداتها في داخل أراضي الدولتين معا وبما يعيش عليها من سكان في نفس الوقت . وإلى الحد الذي جعل قضية استقلال الشعوب التي تقطن هذه المناطق الممتدة عبر أراضي الدولتين عن السلطة المركزية في كل منهما مقضية لها جذورها الحية حتى اليوم وأحدى الأوراق التي تستغلها السلطة الحاكمة في كل من الدولتين ضد الأخرى .

ولكي نتعرف على البعد الذي تمثله هذه القضايا في موضوع النزاع العراقي الإيراني كان لزاماً علينا أن نعرض شيء من التوضيح الموجز لكل من منطقة عربستان في إيران وكردستان في العراق من حيث الطبيعة الجغرافية والعلاقة بين الشعب في كل من الدولتين بالنسبة لكل منطقة وفي فصلين مستقلين . وكان مقصودنا أن نتكلم عن الطبيعة الجغرافية للاقليمين في فصل يجمعهما ، والطبيعة البشرية والعلاقة بين الشعبين في فصل آخر ، إلا أننا رأينا ولكي نعطي لموضوع الأكراد باعتباره ذو صلة أساسية بموضوع النزاع ولندرة ما كتب عنهم في المكتبة العربية ، شيئاً من الأسهاب فرض علينا هذا الأمر إعادة تقسيم خطة البحث ليستقسل كل إقليم مكانه به بحث منفصل .

الفصل الأول

اقلیم عربستان

أولا : الاقليم :

يقع اقليم عربستان الى الجنوب الشرقى من العراق داخل الحدود السياسية الحالية لايران ، ويطل على رأس الخليج العربى وشط العرب كما ينحصر بين خطى (٢٠ ، ٢٢) درجة شمالا ، وبين خطى الطول (٤٨ ، ٥١) درجة شرقا .

وتمثل كل من محافظتى البصرة ، وميسان العراقيتين الحدود الغربية لهذا الاقليم . ولكن يلاحظ أن الطبيعة تلعب دورها فى فصل هذا الاقليم بكافة خصائصه الجغرافية والسكانية عن باقى المناطق الإيرانية المجاورة له وعلى اختلاف لما سوف نراه بالنسبة لاقليم كردستان .

ويحده من الشرق جبال البختياريسه التى تعد إمتدادا لسلسلة جبال زاكروسى التى تفصله عن باقى الأراضى الإيرانية ، ومن الشمال منطقة كردستان ، ومن الجنوب الساحل الشمالى للخليج العربى ، ليكون فى النهاية سهلا منعزلا عن الهضبة الإيرانية يجرى فيه عدة أنهار أهمها : الكارون الذى يصب فى شط العرب وروافده ، والكرخه الذى يصب فى هور الحويزه وغيرها . ولكن يلاحظ أن معظم تلك الانهار تنبع من الجبال المحيطة بالاقليم .

ولما كان الاقليم على هذا النحو يعد سهلا رسوبى يماثل الى حد كبير السهل الرسوبى العراقى لتكوّنهما من ترسبات الكارون وفروعه ودجله والفرات وحيث يصب جميعهم فى شط العرب الذى ظهرت على جانبيه تلك الأراضى مما انعكس بالضرورة على طبيعة التكوينات البشرية التى تقطن تلك المناطق على جانبيه حدود الدولتين ونشاطهما وعلى النحو الذى سنبينه فيما بعد . ولقد أطلق على الاقليم اسم (عربستان) أو (خوزستان) بالفارسيه . ومن أهم المدن التى قامت فى اقليم عربستان مدينة الأحواز مركز الاقليم وينطقها الفرس (الأهواز) - ومدينة المحمرة وتسمى لدى الإيرانيين (خرمشهر) وتقع عند مصب نهر الكارون . والطريف هنا أن الإيرانيون أخيرا أطلقوا عليها اسم (مدينة الدم) وذلك عقب المعارك الشرسة التى دارت داخلها بين الجيش العراقى عندما دخلها فى بداية الحرب ، وبين المدافعين عنها من أهلها العرب وغيرهم من القوميات الإيرانية الأخرى الى جانب جيشهم . وذلك سنة الى ضخامة أعداد الضحايا من الجانبين عسكريين ومدنيين

الذين قتلوا عند اقتحام المدينة وفي عمليات تبادل الاستيلاء عليها واستردادها من قبل الطرفين ولدرجة أنها كانت موضوعا لمقاله كتبها في حينها وزير الدفاع العراقي في الصحف العراقية ليوضح فيها أسباب هذه الخسائر الفادحة التي مني بها الجيش العراقي في سبيل احتلال المدينة . ولم تكن هذه التسمية في الواقع بعيسده عن الحقيقة .

ومن المدن الكبيرة في اقليم عربستان ، مدينة (عبادان) الواقعة على شاطئ العرب على جزيرة عبادان أو (خضر) ويسمونها الإيرانيون (أبادان) وهي تعد من أهم الموانئ الإيرانية لتصدير النفط وبها مصفى من أحدث وأضخم المصافي في العالم وقد تم تدمير الجزء الأكبر منه خلال الحرب . والجدير بالذكر أن القوات العراقية قد حاصرت تلك المدينة لأكثر من سنة كاملة فشلت خلالها في أى محاوله لاقتحامها ، الى أن حررها الإيرانيون ضمن عمليات تحرير اقليم عربستان . وكانت مدن (المحمرة وعبادان) من أهم عناصر النزاع على الحدود بين العراق وإيران منذ سنوات بعيسده جدا والتي دارت بشأنها مفاوضات عقيمة انتهت الى تنازل الحكومة العراقية على بعض المناطق التابعة لها ليقيم شاه إيران عليها موانئ ومناطق ملحقه بها وتتعلق بالمدينتين المذكورتين .

وهناك مدن أخرى في الاقليم مثل الحويزه التي تقع على نهر الكرخه والمقابلة لمحافظة ميسان في جنوب العراق ومسجد سليمان التي يقع في نطاقها عدد كبير من آبار البترول الذي ينقل بواسطة أنابيب الى عبادان ، ومدينة الخفاجيه والتي يسمونها الفرس (سونكرد) تلك المدينة التي شهدت جولات رهيبه من معارك السيطرة عليها بين كل من الدولتين خلال الحرب والتي أطلق العراقيون على تلك المعارك التي خاضوها في تلك المنطقة (ملاحم الخفاجية) لضراوتها وضخامة الخسائر من الجانبين فيها وتعد من أكبر معارك الدبابات التي وقعت في الحرب العراقية الإيرانية تقريبا ، تلك التي دارت عندها الى أن استعادها الإيرانيون . وهناك من الموانئ ميناء خور عبد الله ، ويسمى لدى الإيرانيين (بندر شهيدور) على الخليج العربى .

ونظرا لطبيعة اقليم عربستان كسهل رسوبى جعل من أرضه مخزنا لعديد من المحاصيل ، لذلك فتعتبر الزراعة المصدر الاساسى الذى يعتمد عليها الغالبية الساحقه من سكان الاقليم في معيشتهم . (ويقدر انتاج عربستان من الحبوب مسا يعادل ثلث انتاج إيران المقدرب (٣) مليون طن . كذلك تنتج نحو (٢٥٠) ألف طن من الأرز ، أى ربع الانتاج الاجمالى ، اضافة الى ما تشتهر به عربستان بزراعة النخيل

والحنطة ، والشعير ، وقصب السكر ، والشوندر ، والقطن وغيرها (١) .

أما عن الثروات الطبيعية فان اقليم عربستان (يمتلك ٦٨ مليار برميل من النفط وتنتج من ٢٥ ر الى ٤ ملايين برميل يوميا . أما انتاجها من الغاز فيقدر بـ ٩٥٠٠ مليون متر مكعب - وتؤمن بانتاجها من النفط والغاز مبلغ ١٧ مليار دولار) (٢) .

وأخيرا لا يمكن اغفال الدور الإقتصادي الهام الذي يلعبه موقع اقليم عربستان بسبب وقوعها على سواحل الخليج العربي الشماليه وخصوصا في مجال تصدير البترول اضافة الى دور موانئ المحمره وعبادان في تجارة ايران بصفه عامه مع العالم الخارجى ولقد كانت تلك المدن الواقعة في اقليم عربستان هي جسرا دائما لعبور أبناء الشعبين العراقي والايراني الى الدولتين .

ثانيا : السكان :

نستطيع أن نقول أن الغالبية الساحقه من سكان الاقليم هم من العرب (وأن الفرس لا يمثلون حتى الان أكثر من ٢٠ ٪ من مجموع سكان الاقليم الا أنهم يسيطرون على كافة مجالات العمل ٠٠٠٠ على ذلك فان شعب عربستان الذي يبلغ عدد نفوسه ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة ، شعب عربى عريق فى عروبة ينتمى الى قبائل عربية جاءت فى موجات متتاليه الى اقليم عربستان من شبه الجزيرة العربية واستقرت قبل الاسلام وبعده) (٣) .

ويهمنا أن نشير الى أهم القبائل العربية التى توطنت فى الاقليم وانتشرت فيه حتى يومنا هذا . مثل قبائل كعب ، وقبيلة حنظله ، وقبائل بنى طريف ، والهاوييه وهناك عشائر بنى لام وبنى مساله وحميد والشريفات وبنى تميم . وعشائر أخرى لا يتسع المجال لسردها وبيان أصولها وأماكن توطنها، ولكن يجدر أن نشير الى أن الكثير من تلك القبائل وأفخاذها - والعشائر الأخرى التى ترتبط بها ، ترتبط أيضا مع عشائر محافظة ميسان العراقية وعشائر أخرى فى جنوب العراق بروابط وثيقة جدا لدرجة المصاهرة وذلك منذ سنوات بعيدة جدا وقبل أن تُعرف الانظمة الحالية لشكل الدول الحديثه فى كل من ايران وجنوب العراق ، وارتباط جيران قدامى يقوم على

(١) - د . مصطفى النجار ، فؤاد الراوى ، عربستان (ص ١٩) .

(٢) - المرجع السابق (ص ١٩) .

(٣) - د . ابراهيم خلف العبيدى ، الأحواز أرض عربية سليبه (ص ٢٣ ، ٦٤)

المصالح المشتركة وتوجد بينهما العادات والتقاليد التي تكاد تكون بدورها قاسم مشترك . وأصبح هناك فروع لبعض هذه القبائل داخل العراق نفسه منتشرة عبر مئات السنين في شتى محافظات الأخرى ، نتيجة حركة الهجره والانتقال مثل قبائل البهاويه وعشائر بني تميم . (أن هذه القبائل المتعددة التي سكنت وما زالت تسكن الاقليم تؤكد بصورة قاطعة لا تقبل الشك أن سكان الاقليم قديما وحديثا من العرب ، وتربطهم بأخوانهم ولا سيما في العراق روابط متينة ومتعددة لا يمكن تجاهلها (١) .

ولقد خضع اقليم عربستان لفترات طويلة من الزمن لسيطرة العراقيين ، مثل المملكة الأكدييه في العراق ، ثم البابليون في عهد حمورابي ، ثم الآشوريون ، ثم الكلدانيون . . وهكذا الى أن تمكن سعد ابن أبي وقاص من ضمها الى الدولة العربية الإسلامية في عهد الفتوحات الإسلامية ، عندما هزم الجيش الساساني عام ٦٣٦ في معركة القادسية الشهيرة . (وبقيام الدولة العربية الإسلامية لم تعد هناك حدود فاصله بين اقليم عربستان والاقاليم الإسلامية الأخرى ، حيث أصبح هذا الاقليم جزءا من وحده سياسيه ودينيه تحت حكم الخلفاء . منذ عام ٦٣٧ م وحتى سقوط الدولة العباسية عام ١٢٥٨ م) (٢) . ولكن تعاقب عمليات الغزو من جانب الإيرانيين لم تتوقف كما أن الاقليم لم يسلم أيضا من بسط الدولة العثمانية لنفوذها عليه ، والتي تنازلت فيما بعد وبموجب معاهدة أرضسوم الثانية الموقعة عام ١٨٤٧ م الى الدولة الفارسية عن اقليم عربستان ، وما استتبعه من اعتراف شيوخ المحمرة بالسيادة الفارسية بعد ذلك .

وهكذا بقي الاقليم فترة طويلة من الزمن بعد الفتوحات الإسلامية محلا لأطماع القوى الخارجية . ولا سيما أنه لم يتمتع باستقلاله فعلية واسميه لعدم وجود سلطة قوية ينفذ تحت حكمها كل مناطق الاقليم موحدا ، وبالشكل الذي يمكن أن تقسم عليه الدولة . ذلك برغم قيام بريطانيا وحكام ايران بالتعامل أحيانا مع بعض أمراء الاقليم بصفه مباشرة ، مثل الشيخ خزعل . وبعد الحرب العالمية الأولى ، أصبح الاقليم محلا لأطماع حقيقه من قبل رضا خان في ايران . ويلاحظ أن تعامل بريطانيا وغيرها من الدول التي كانت لها مصالح في الاقليم بصفه مباشره مع حكام الاقليم لم يكن سوى تعامل محدودا في حدود تأمين مصالحها في الاقليم .

لذلك نرى أن بريطانيا قد تخلت عن حماية الاقليم لتسهيل السيطرة عليه من

(١) - الأحواز - أرض عربية سليبه (ص ١٨) .

(٢) - المرجع السابق (ص ٢٠)

قبل (رضا خان) الذى أسرع فى احتلاله قبل أن يسبقه الى ذلك العراق . هذا بالرغم من تعهد بريطانيا للشيخ (خزعل) بحمايته . ويلاحظ أيضا من قراءتنا لتاريخ الشيخ الاقليم أن الحكام العرب القريبين من الاقليم فى كل من العراق والكويت فى ذلك الحين فى عهد (الملك فيصل الأول) والشيخ (أحمد الجابر) لم يقدموا للشيخ (خزعل) المساندة المرجوة لدفع الأطماع الإيرانية عن اقليم عربستان الى أن تمكن (رضا خان) من احتلال عربستان فعلا . وأقام حكومة عسكرية يرأسها الجنرال (فضل الله خسان زاهدى) وعلان الاحكام العرفيه فى جميع أنحاء عربستان . ثم دبر حيلة تمكسـن بواسطتها من اعتقال (الشيخ خزعل) عام ١٩٢٥ مع ابنه وحتى توفى فى احد سجون ايران عام ١٩٣٦ . وعليه أصبح الحكم خالما للامبراطوريه الفارسيه التى أجبرت بذلك بريطانيا وأمام سياسة الامر الواقع - على التعامل معها مباشرة بشأن الاقليم وخاصة ما يتعلق بالمصالح البريطانية فى شركات النفط العامله فيه . ومنذ ذلك التاريخ بقيت السيادة على الاقليم فى يد ايران وكاقليم من أقاليمها .

وبدأت عمليات تغيير السمات العربيه للاقليم بشتى الطرق . مع زيادة نسبة الايرانيين من القوميات الايرانيه المختلفه التى يتم توطينها فى الاقليم . وتغيير أسماء المدن العربيه بأسماء فارسيه . وفرض اللغة الفارسيه مع تفريس كل المرافق من تعليم وثقافه وقضاء وجعل الوظائف الهامه والحساسه فى أيدي الموظفين الفرس الخ .

أما عن العلاقة بين شعب الاقليم الذى يعتبر تابعا للسياده الايرانيه ، وبصفه خاصه العلاقة مع المحافظات الجنوبيه فى العراق المجاوره للاقليم ، فبالاضافه الى ما أشرنا اليه آنفا حين بينا كيف تمتد بعض القبائل والعشائر العربيه الى جانبي الحدود بين الدولتين فى تلك المنطقه وتجاوزتها الى مناطق متاخمه أخرى حيث لم تكن تعرف فى الماضى البعيد شكل الحدود السياسيه التى فرضتها ظروف قيسام الدوله الحديثه فى العراق وحتى طيله الفترة التى تناوبت على الاقليم سيطره حكام الامبراطوريه الايرانيه والعراق قبل احتلال ايران للاقليم . فالشعب فى المنطقه المشتركه بين الدولتين يشكل وحده متكامله فى كل شئ ، وقد ساعدت الطبيعه الجغرافيه كما أوضحنا على تأصيل ذلك القاسم المشترك بين سكان الاقليم على جانبي الحدود ، ومع مرور الزمن بدأت تنتقل العائلات المنحدره من هذه العشائر الى داخل الدوله فى كل من ايران والعراق تاركه اقليمها الأصلي ، وبدأت تذوب داخل مجتمع المدن للدولتين مع احتفاظها بسماتها العربيه الأصلية كما نزحت مسن الاقليم عائلات فارسيه أو فارسيه عربيه مختلطه الى داخل العراق ومنذ سنوات بعيدة

ساعدها في ذلك عدة عوامل منها الحدود المفتوحة بين الدولتين وتوطنت داخل العراق وأصبحت جزءاً من شعبه يحملون ذات السمات العربية من ثقافته ولفه اضافة الى الدين الاسلامي الذي ينتمي اليه معظم سكان الدولتين وخاصة المذهب الشيعي ، كما أن ارتباط الشيعة الإيرانيين الروحاني بالآئمة الذين تقع مراقدهم في الأماكن المقدسة في العراق ، جعل الكثير منهم وعلى اختلاف قومياتهم يأتي ليقيم اقامته كامله في العراق ويذوب في مجتمعه . وأصبح أبناءهم وأحفادهم هم جزءاً من مواطني الدولة مثل سكانها الأصليين ، عليهم ولهم ما على هؤلاء ولهم من واجبات وحقوق ، وأهمها التحاقهم بالخدمة العسكرية ضمن صفوف الجيش العراقي كأحد أبناء العراق مع تدرجهم في كافة وظائف الدولة دون النظر لهذه الأصول التي ينحدرون منها بحكم توطنهم منذ الاجداد واكتسابهم الجنسية العراقية سواء بحكم رابطة الدم أو الاقليم وأن لم يكن يفرقهم في هذا شيء عن العراقي الذي لا يمت الى أصول خارج العراق بملته سوى التمييز الخاص بتنظيم السلطات المختمة في العراق لشئون الجنسية .

حيث يتم تصنيف المواطنين باضافة حرف أبجدي في شهادة الجنسية لكل مواطن تشير الى أصوله عراقية كانت أم إيرانية أم تركية . وان كان ذلك التصنيف أو التقسيم قد ألغى أخيراً نتيجة التعديل الذي أدخل على قانون الجنسية العراقي خلال السنوات الأولى للحرب . وبعد اتمام عمليات تسفير من أطلق عليهم (التبعية الإيرانية نسبة الى امتداد أصولهم الى أجداد إيرانيين أو أتوا الى البلاد من إيران سواء كانوا عرباً أو فرساً أو أكراداً . . . الخ ، وأحياناً يطلق عليهم في العراق (التبعية) .

وهذه هي الفئة التي تعرضت لعمليات التسفير أو الطرد على الحدود العراقية الإيرانية عند بدايه الحرب مع إيران بعد تجريدها من كل ممتلكاتها وعلى النحو الذي سنفصله فيما بعد كما يجدر الاشارة الى أنه ونتيجة اضطهاد الحكومات الفارسية المتعاقبة لزعماء العشائر العربية ومنذ احتلال إيران لمنطقة عربستان عام ١٩٢٥ ، فقد اضطرب بعض هؤلاء الى الهرب الى العراق أو نفيهم السلطة المحتلة الى العراق وعلى سبيل المثال بعد حادث قصفها المحمره بالمدفعية بعد ثورة رجال الشيخ خزعل الذي خطفه الجنرال زاهدی الحاكم العسكري في عربستان " فقد هرب عدد كبير منهم الى العراق وما يزال بعضهم يعيش في مدينة البصرة . وأصبحت اقامة مثل هؤلاء وغيرهم في أماكن أخرى جنوب ووسط العراق ، اقامة دائمة حصل بعدها أبناءهم وأحفادهم على الجنسية العراقية وأقاموا في العراق وصاهروا عشائرها كسائر أبنائها ، ومنذ الاحتلال الفارسي للاقليم قامت عدة ثورات ضد سلطات الاحتلال - وسياسة القهر - وتكونت عدة منظمات ثورية مثل جمعية الدفاع عن عربستان لنقل صوره من

المتاعب التي يواجهها الشعب العربي في عربستان الى العالم (ونتيجة لزيادة الوعي السياسي القومي لدى أبناء الشعب العربي في عربستان من جهة ، وردود فعلهم للتعسف الفارسي ضدهم من جهة ثانية ، قامت في عام ١٩٥٦ حركة قومية سياسية ثورية لتنظيم عرب الاقليم سياسيا وثوريا ولنصرة الثوار المحاربين في معركة بور سعيد ، ثم تبلورت الحركة بشكل تنظيم سياسي باسم " جبهة تحرير عربستان " (١) - وفي آخر عام ١٩٥٨ أنبثق تنظيم سياسي في الأحواز باسم (الجبهة الشعبية لتحرير الأحواز) شعارها (الكفاح حتى النصر) . واتخذت الكفاح المسلح وسيلة والعنف الثوري أسلوبا للتحرير ونيل الحقوق القومية المشروعة التي يطالب بها الشعب العربي (٢) . وفي عام ١٩٦٨ ولدت " حركة الثورة العربية لتحرير عربستان " باعتبارها الامتداد الحيوي لجذور المقاومة العربية الأولى في هذه المنطقة المفتتحة (٣) .

ويمكن ايجاز مطالب الشعب العربي في الاقليم (بالمطالبة بالاعتراف بقوميتهم العربية في عربستان ومنحهم الحكم الذاتي في اقليمهم وتشكيل مجلس تشريعي للقوانين المحلية في الشئون الداخلية كافة والاشتراك في المجلس التأسيسي ومجلس الشورى والمشاركة في الهيئة الوزارية للحكومة المركزية بنسبه مجموع الشعب العربي في عربستان . وتشكيل محاكم عربية لتحل مشاكل المواطنين العرب وجعل اللغة العربية اللغة الرسمية في المنطقة على أن يسجل كل هذا في الدستور الإيراني وقد جاء كل ذلك في مذكرة تحتوى على اثنتى عشرة مادة وقعها وفد الشعب العربي في عربستان وقدموها الى رئيس الوزراء الإيراني آنذاك مهدي بهزكان (٤) - وفي الحقيقة أن كافة المقررات الصادرة عن الاجتماعات والمؤتمرات العديدة التي عقدها المسئولون عن الحركة في اقليم عربستان لم تتضمن أى اشارة الى المطالبة بانضمامها الى العراق ، وانما جاء مطلبها بحق تقرير المصير للشعب العربي في عربستان بشكل لا لبس فيه من حيث الاستقلال المأموله من وراء تحقيق هذا المطلب عن أى كيان عربي آخر ، ولقد قدمت الجهة عدة مذكرات الى كل من مؤتمر الصحفيين العرب المنعقد في الكويت في فبراير ١٩٦٢ تضمنت احدى مطالبها منها ضم خارطة عربستان الى خارطة الوطن العربي دون الاشارة الى دوله بعينها ، ومذكرة أخرى الى المؤتمر الرابع عشر لاتحاد المعلمين العرب الذي عقد في الاسكندرية في الرابع عشر من أغسطس عام ١٩٦٠ تتضمن نفس المطالب ، ومقترحات تضمنها مذكرة الجبهة الى المؤتمر التاسع لاتحاد المحامين العرب الذي عقد في القاهرة في السابع والعشرين من فبراير ١٩٦٧ من

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) د . مصطفى الفجار وفؤاد الراوى - عربستان - المرجع السابق (لها بقيه) ص ١٨

حيث السعى لدى الدول العربية للاعتراف بشخصية جبهة تحرير عربستان ودعمها وشد أزرها ماليا ومعنويا وعسكريا وفتح مكاتب سياسية لها في الاقطار العربية وفتح مجالات الدراسة لطلابها ٠٠٠٠٠ الخ ٠ هذا وقد تمكنت سلطات الشاه من التوصل الى اسرار جبهة تحرير عربستان وقيادتها الذين قدمتهم لمحاكمات صورية ففى ١٣/٤/١٩٦٤ مما كان ضربه قاسمه للجبهة - ولكن سرعان ما واصل شعب عربستان نضاله المستمر ضد حكم الشاه وشكلت منظمة الجبهة الوطنية لتحرير عربستان واعتبرت امتداد للجبهة الأولى وأبرز الجبهات التى قامت عمومًا الى جانبها فى الاقليم هي الجبهة القومية لتحرير عربستان والخليج العربى وهذه كانت تعمل بدعم عراقى واحتواء كامل من العراق مما جعلها تعلن فى ميثاقها - - - - - أن عربستان جزء من العراق الذى هو جزء من الوطن العربى . واستثناء من كافة موثيق ومبادئ الجبهات الاخرى ٠ وعلى الرغم أنها فى عام ١٩٦١ اضطرت الى تغير اسمها الى الجيش الشعبى العربستانى عندما نفست السلطة الحاكمة وقتها فى العراق أيديها عنها ٠ وهناك الجبهة القومية لتحرير عربستان التى شكلت عام ١٩٦٧ وتغير اسمها فيما بعد الى جبهة تحرير الأحواز عام ١٩٦٩ ٠ وهناك الحركة الثورية لتحرير عربستان التى بدأت العمل عام ١٩٦٨ ٠ والجبهة الشعبية لتحرير الأحواز عام ١٩٦٨ التى (تعتبر نضالها جزءا لا يتجزأ من نضال الشعوب الايرانية الساعية الى اسقاط نظام الشاه واقامة النظام الديمقراطى البديل ٠ وأنها تساند وتؤيد كل حركة تحريرية للقوميات المضطهدة فى ايران ٠ وقد آمنت بالكفاح المسلح كوسيلة أفضل للتحرر) (١) وعندما قامت الحرب العراقية الايرانية انتقل النشاط الجبهوى لشعب عربستان الى العراق ولعب دور كبير فى تنسيق عمليات نقل العشائر العربية من عربستان الى العراق من المناطق التى اقتحمها الجيش العراقى أثناء احتلاله للأراضى الايرانية فى اقليم عربستان حيث أصبحت مدتهم وقراهم ساحات للحرب وقد وطنتهم حكومة البعث فى العراق فى بعض المناطق الصحراوية وفى المحافظات الجنوبية - أو الزراعية - ومنهم التجمع الموجود فى منطقة (سيدى أحمد الرفاعى) فى محافظة ميسان حيث تمنحهم الحكومة العراقية مساعدات مالية شهرية يواجهون بها أحوالهم المعيشية الى جانب قيامهم ببعض أعمال الزراعة والرعى ولكن السؤال الآن ماذا سيكون موقف هذه العشائر التى لم يكن أمامها سوى الانتقال الى الأراضى العراقية نتيجة ظروف العمليات العسكرية التى قام بها العراق فى أراضيهم - حينما تنتهى الحرب ؟ فهل بوسعهم العودة الى ايران والتى ستعتبرهم

(١) - د ٠ مصطفى النجار - وفؤاد الداوى - عربستان (المرجع السابق)

خونه ومتعاونين مع حكومة البعث خلال تلك الفترة - أم أنهم سيقون في العراق مثل باقي العشائر التي قدمت من نفس الاقليم قديما ، وأطلقت عليهم حكومة البعث (التبعية الإيرانية) ثم قامت بطردهم على الحدود الإيرانية - فهل سيعيد التاريخ نفسه مرة ثانية •

حقا ان هذه هي احدى مآسي الحرب العراقية الإيرانية •

الفصل الثاني

الطبيعة الجغرافية والبشرية لاقليم كردستان

(يسكن الاكراد منطقة مقسمة بين خطى عرض ٢٣ درجة ، ٤٠ درجة شمالا وبين خطى طول ٣٢ ، ٤٨ شرقا . وتقدر مساحة كردستان - بمعنى بلاد الأكراد بـ ٦٥٠ ر ٤٠٩ كيلومتر مربعاً وتمتد داخل ثلاث دول هي تركيا ، ايران ، والعراق أى أن الأكراد بهذا المفهوم يمكن تصنيفهم من العنصر الآرى . فبلادهم تتميز بطابعها الجبلية وهى منطقة لا حدود سياسية لها ، ولا حدود قومية تجمع بين سكانها . وتشغل الرقعة الواقعة فى جنوبى جبال ارادات فى أرمينيا السوفيتية بين جنوبى بحر قزوين وشمال شرق البحر المتوسط - وتمتد بداخل أذربيجان الايرانية وجمهورية أرمينيا السوفيتية وقسماً كبيراً من شرقى الأناضول التركى وتنحدر جنوباً حتى مشارف الجزيرة العربية العليا فى سورية . فشمال العراق وشمال شرقه فالقسم الغربى من ايران وينتهى فى الجنوب عند كرمنشاه) (١) .

(والاتراك لا يعترفون بوجود شعب كردى فى بلادهم ويسمونهم أتراك الجبال ، وايران ترى فيهم أنهم فصيلة آرية (*) من فصائل شعبهم بالرغم من الحلول الستى عرضتها عليهم الثورة الايرانية مؤخراً) (٢) .

والكلام عن اقليم كردستان العراق - والأكراد شعب هذا الاقليم هو حديث ذو شجون يتعلق بأخوة احباب لنا يشاركونا مشاعرنا نحن العرب فى كل قضايانا القومية ومنذ زمن ليس ببعيد مشاركة فعلية وليست بالقول وحده . وهو حديث يجرننا بدوره الى موضوعات عديدة ومتشابهة لما لهذا الاقليم وشعبه من أهميته نلغت النظر اليها هنا - بالنسبة لموضوع الحرب العراقية الايرانية على وجه الخصوص " كما أن قضية الكرد ، وكردستان هى أيضاً احدى قضايا الشرق الأوسط الرئيسية ، وتفجرها القريب أو البعيد لا محالة ، وربما يؤدى الى تفسيرات جذرية فى المنطقة " (٣) .

فبالنسبة للحرب العراقية الايرانية، نعتبر ومن خلال ما توصلنا اليه من

(١) - د . جلال يحيى ، محمد نصر مهنا - مشكلة الاقليات فى الوطن العربى ص ٧٧ .

(٢) ، (٣) - نفس المرجع (ص ٢٥) .

(٥) د . خالد يحيى العربى - مشكلة شط العرب ص ٨٢ نقلاً عن جريدة (كيهان) =

مراستنا التي سنقدمها في الصفحات التالية أن الأكراد - هم - الورقة الخلفية واحدى الأوراق الرئيسية من أوراق الصراع بين العراق وإيران ولكنها غير ظاهرة في معظمه المعارك العسكرية والاتهامات المتبادلة بين قادة النظامين في الدولتين بالشكل الذي يتناسب مع حجمها الحقيقي وخطورتها في بنیان هذا الصراع . وسيتضح ذلك بشكل أكثر عندما نتكلم عن الأسباب التي أدت الى ابرام ثم الفاء اتفاقيه الجزائشسر بين العراق وإيران ، وأسباب نشوب القتال . ولذلك فإن الأمر يقتضى الكلام بعض الشيء عن الأكراد في العراق وعلاقتهم بكل من العراق وإيران على المستويين الرسمي والشعبي كأقليات قومية تعيش في اقليم واحد تتداخل أطرافه في الحدود السياسية للدولتين بل وتمتد الى أراضى تابعة لسيادة دول أخرى مجاورة . وسواء كانت العلاقة بين الشعوب من جهة أو بين السلطات الحاكمة والحركات السياسية والعسكرية التي تمثل أهم الاتجاهات الكردية من جهة أخرى .

واننا في هذا نحاول أن نضم قلمنا الى من سبقونا في التجسس على طرق موضوع يتعلق بأوضاع الأقليات في الوطن العربي ، فحتى (اليوم لم يجرؤ كاتب عربي على التعرض لمشكلة الأقليات في الوطن العربي خوفاً من إثارة العواطف والمسئاس بالنعرات واستمرارا لدفس الرؤوس في الرمال ، رغم ارتفاع الأصوات في مجسالات أجري) (١) .

وبادى ذي بدء أود أن أوضح حقيقة لا يستطيع عربياً أو مسلماً أن ينكر وجودها ، وهي أن الأكراد شعب نشيط وذكي وقوى وشجاع في الدفاع عن ما يعتقد في كونه قضيه يعد الدفاع من أجلها أمراً مشروعاً وواجباً ويعتز كذلك بقوميته الى أقصى الحدود ، وللدرجة التي قد تلجته الى رفع السلاح في وجه السلطة الحاكمة ، عندما يتعلق الأمر بالمساس بالقومية الكردية ومقوماتها ، وهذا هو حال الأكراد سواء في العراق أو إيران أو تركيا .

ولذلك كانت المناطق الكردية في تلك الدول محلاً للاضطرابات الدائمة والتمرد ضد حكام هذه الدول . ونظراً للوحده الجغرافية لاقليم كردستان في كل من العراق وإيران ، حيث سوف نستبعد الكلام عن المنطقة المشتركة المماثلة بين العراق وتركيا

الایرانیة فی دفاعها عن تبعیة المناطق الكردية فی العراق لإیران بقولها : " وليس هنالك من باحث تاریخی فی العالم يستطيع أن ینکر بأن الأكراد هم ایرانیون أو أن یفك فی حقیقه كونهم من الجنس الآری . ولقد طالبت ایران بالمناطق التي استولت علیها الدولة العثمانية من أراضیها التي مستعمرتها (العراق) فی زمن الامبراطورية العثمانية حيث ثار النزاع بشأنها طویلاً ولن تترك ایران اضعافاتها هذه أبداً " .

(١) - د . جلال یحیی ، د . محمد نصر مهنا (المرجع السابق ص ٥) .

الا عند الضرورة - فان أكراد الاقليم على جانبي الحدود - أي - العراقية والایرانية - يتحركون في الاتجاهين بشكل لا يعرف وجودا للحدود السياسية ، وحتى الان التي حد كبير ، ومن خلال ممرات خاصة بهم داخل الجبال التي تتميز بها طبيعة تضاريس المنطقة ، ويصعب على سلطات الدولتين التعرض لهم فيها . بحقه دأشه . كما أن لكل جماعة أو تنظيم كردي وسواء بحكم التركيبة العشائرية أو الزعامية السياسية التي ينتمون اليها ، ممراته الحدودية الخاصة به عبر المناطق التي يسيطر عليها ، كما أن بعض هذه المنافذ الحدودية ، ان شئنا استخدام هذا التعبير ، تكون أحيانا تحت سيطرة السلطات المختلطة في إحدى الدولتين أو على الأقل ، يتم التحرك مسن خلالها بحملها وتحت أعيانها وبموافقة ضمنية منها . ونرى ذلك في المناطق التي يسيطر عليها جماعات كردية موالية للنظام الحكم في الدولة أو تسود فترة تشبه الهدنة بينها وبين السلطة المركزية في الدولة ، والتي تسمح بعمليات تهريب السلاح والعتاد الى الجماعات الكردية المقاتلة على الجانب الآخر من الحدود لتأليبها ودعمها ضد نظام الحكم القائم في تلك الدولة الأخرى . وهي المسورة التي بدأت منذ عهد الشاه في ايران وحتى اليوم وهي موجودة في كلا الدولتين على حد سواء .

ومن الطرائف في هذا الموضوع ، وهو ما تعلم به أحيانا سلطات الدولتين معا ، أن كثيرا ما سلمت سلطات إحدى الدولتين الاسلحة والعتاد لأحدى الجماعات الموالية لها أو التي تتظاهر بذلك لتهريبها الى الجماعات الكردية في الدولة الأخرى لدعمها ضد سلطة دولتها الا أن تلك الاسلحة والعتاد لا تخرج من حدود الدولة بل تأخذ طريقها الى مخازنها السرية في الجبال ، لتستخدمها هي ضد السلطة المركزية ذاتها في الدولة التي سلمتها لها .

ونستطيع أن نقول أن المشكلة الكردية في العراق بمفهومها خاصة لم تتبلور وتصل الى الرأي العام العالمي خارج منطقة كردستان الا حينما تولى الملا مصطفى البرزاني الحركة وهو من أحفاد الشيخ محمد البرزاني الذي انعقدت له الزعامة والسلطة الدينية والزمنية على البرزانيين في برزان ، (فقد استطاع الملا مصطفى البرزاني أن يجمع حوله الاتباع والامصار ، ويتمل بالقبائل المجاورة ويصالح خصومه السابقين معلنا أنه لا يسعى الى توسيع نفوذه الشخصي أو نفوذ البرزانيين بقدر ما يسعى الى تحرير الأمة الكردية بأسرها بما في ذلك الأكراد الذين يقطنون تركيا وايران .

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تقدمت لجنة الأكراد الى مجلس هيئة الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ بمذكرة تطالب بـ (كردستان حر ومستقل)

ومحفره بأن المسلم لن يعم الشرق الأوسط بدون حل المشكلة الكردية . فلم تجد تلك اللجنة أدلجاً صاغيه من أعضاء تلك الهيئة (١) وحينما قامت جبهة تحرير الأكراد من جميع الأحزاب والجماعات الكردية عدا نفراً منها ، أعلنت برنامجها الذي تلخص في تسعة نقاط كان أهمها توحيد وتحرير كردستان الكبرى والاستقلال الإداري لكردستان العراقية ، ورفع كل أنواع الاضطهاد والتفريق القومي ، وتعميم استعمال اللغة الكردية في كافة الدوائر الرسمية في المناطق الكردية . ولكن هذه اللهجة الشمولية فيما يتعلق بفكرة توحيد كردستان وتزعم البرزاني للحركة على مستوى المناطق الكردية لكل من العراق وإيران وتركيا ، قد خفت حدتها فيما بعد ، واقتصر النضال على تحقيق مطالب الأكراد بالنسبة للعراق فقط ولا سيما أن أنظمة الحكم في الدول الثلاث كانت في بعض الحالات قادرة على تجاوز بعض خلافاتها في سبيل أن تحول دون تمكسين البرزاني أو غيره من زعماء الأكراد من استنفار الشعب الكردي في الدول الثلاث وتوحيد الحركات المناهضة للحكم فيها . ولكن ظلت المطالب التي طالبت بها جبهات تحرير الأكراد هي نفسها تقريباً مطالب أبرز الحركات الكردية في العراق الآن ولكن في حدود وحدة الوطن الأم العراق وليس بانفصال الاقليم عنه أو توحيد الاقليم الكردية في الدول الثلاث . وهذه هي المطالب التي ينادي بها الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق والذي كان يتزعمه الملا مصطفى البرزاني عند تأسيسه فكان (منهاج الحزب وميثاقه الوطني تأكيداً على أهداف الشعب الكردي في نيل حقوقه القومية والديمقراطية ضمن الوحدة الوطنية للعراق كما أكد على الاخوة العربية) .

والمتابع لتاريخ الحركة الكردية في العراق يجد أن البعثات السوفيتية لها علامات البارزة على فكر ونشاط وعناصر الحركة . ولعل التحالف الشيوعي مع الأكراد سواء كان من أكراد ينتمون إلى الحزب الشيوعي العراقي أم أكراد هم ذو ميول شيوعيه بطبيعة فكرهم هو أبلغ دليل على ما نقول . كما أن بعض المؤتمرات والخاصة بالحركة الكردية في بدايه تأسيس الجبهة كانت تتم في الاتحاد السوفيتي ، وكذلك فقد حصل معظم القادة الأكراد فراساتهم العلمية في الجامعات والمعاهد السوفيتية ، ولذلك فلم يكن غريباً بحكم العلاقة الوطيدة بين الكثير من زعماء الأكراد والاتحاد السوفيتي فوق هذه الملاحظات التي أشرنا إليها أن تكون نزعة الفكر الشيوعي هي السائدة ضمن فكر وقائده الأكراد الحركيين في العراق بحقه عامه وتركت أثارها على برامجهم وميثاق كل جبهة أو حزب في المنطقة الكردية . وأن كان الخلاف قد دب بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني في فترة الخمسينيات حيث كان الحزب

(١) - د . جلال يحيى - د . محمد نصر مهنا - المرجع السابق ص ٨٩

الشيوعي العراقي يعتبر نفسه - وكما هو حال حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق الآن - هو قائد النضال للشعب العراقي عربا وأكرادا ، مما يتصادم مع مبادئ الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يمثل دور القائد لنضال الشعب الكردي ، كما أنكر الحزب الشيوعي العراقي في مرحله لاحقه على الشعب الكردي حقه في تقرير مصيره ، حيث يمثل ذلك خطر انفصال الاقليم عن العراق ويتنافى مع الفكر الشيوعي الأمسي الذي لا يعترف القوميات ولا يعترف بها . ثم ما لبث الحزب الشيوعي أن عدلت قيادته عن هذا الموقف عام ١٩٥٦ وأقرت للاكراد بحقهم في تقرير المصير . وحينما قامت ثورة عبد الكريم قاسم في العراق في يوليو عام ١٩٥٨ "رحب الأكراد بالثورة العراقية منذ يومها الأول بعد أن أعلنت أنها على استعداد لإنتهاج سياسته متحرره ازاءهم وعساد الملا مصطفى البرزاني ورفاقه من الاتحاد السوفيتي وأعلن برنامج الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي أصدر صحيفته (النضال) التي ساندت الثورة وعبد الكريم قاسم" (١) وشكل البرزاني وأنصاره والشيوعيون العراقيون حلقة للاتصال بين عبد الكريم قاسم والاتحاد السوفيتي وقدمت له الحكومة الاسلحة . وفي ٩ سبتمبر ١٩٦١ أعلن البرزاني ثورته بعد أن هب لها في جميع مناطق كردستان العراقية وسيطر عليها حتى سقوط عبد الكريم قاسم في ٨ فبراير ١٩٦٣ . وحينما جاء عبد السلام عارف في انقلاب ضد عبد الكريم قاسم الى الحكم أبدى استعدادا للتفاوض مع الأكراد ومنحهم الاستقلال الذاتي بشروط . وعندما بدأت مباحثات الوحدة بين مصر وسوريا والعراق في ذلك الحين التقى جلال الطلباني أحد المساعدين المقربين للملا مصطفى البرزاني والذي يتولى قيادة أكبر الحركات الكردية الان في العراق والمنافسه للحركة التي يقودها أبناء البرزاني - التقى بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر (الذي لم يرتبط معه بشئ محدد مع استمرار ما يهديه من عطف على القضية الكردية . ثم قدم الوفد الكردي الى الوفود المصرية والسورية والعراقية مذكرة بتاريخ ٨/٤/١٩٦٣) (٢) يمكن ايجاز ما جاء فيها من مطالب بشأن الوضع الذي سيكون عليه اقليم كردستان ، عند قيام الوحدة الثلاثية بين العراق ومصر وسوريا . حيث يطالب الأكراد بتنفيذ ما جاء في البيان الصادر عن الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية ، هذا في حاله اذا بقي العراق بدون تغيير في كيانه أما اذا انضم الى اتحاد فيدرالي فيجب منح الشعب الكردي في العراق حكما ذاتيا بمفهومه المعروف غير المتأول ولا المضيق عليه ، واذا اندمج العراق في وحده كامله مع دول عربيه أخرى يكون الشعب الكردي في العراق اقليما مرتبطا بالدولة الموحده على نحو يحقق الغايه من صيانه وجوده وينفي في الوقت نفسه الانفصال .

(١) ، (٢) د . جلال يحيى ، د . محمد نصر مهنا (المرجع السابق ص ٨٩) (لها بقيه)

وبعد تصديق ميثاق الوحدة الثلاثية تقدم الوفد الكردي المفاوض الى الحكومة العراقية بمشروع معدل لمقترحاته السابقة متضمنا بعض الشروط أهمها تضمين الدستور العراقي نصوصا بتكوين جهاز تشريعي أعلى للجمهورية ، والحكومة ، وتنظيم الجهاز المختص بممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية في الامور التشريعية والتقليدية والقضائية في منطقة كردستان التي يجب أن يكون لها مالبتها المكونه من الموارد المحلية وحة كردستان بنسبة عدد سكانها الى عدد سكان العراق مسن الموارد العامة .

(الا أن الحكومة العراقية قد أبدت استعدادها لقبول بعض هذه المطالبات ورفضت بعضها وخاصة العسكرية والمالية التي تقدم بها الأكراد على اعتبار أن قيام تشكيلات عسكرية كردية وحصول الأكراد على الاستقلال المالي ما يفريهم بالتفكير في الانفصال ، وفي تلك الأثناء أخذ الأكراد يتسلحون واستؤنف القتال في يونيو ١٩٦٣ (١) الى أن تدخل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لوقف القتال في فبراير ١٩٦٤ . وفي ١١/١٠/١٩٦٤ قدم الملا البرزاني مذكرة الى عبد السلام عارف طالب فيها " بحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي ضمن جمهورية عراقية دستورية وديمقراطية " وطالب بحل الفرسان (٥) وتجريدهم من السلاح واعادتهم لأماكنهم (وان يتمتع اقليم كردستان ببعض الحقوق التي تتمتع بها الأقاليم المكونه للوحدة وتلتزم بنفس واجباتها ولم تحمل المباحثات بين الطرفين الى نتيجة واستؤنف القتال في أوائل عام ١٩٦٦ (٢) وبدأ نفوذ الملا مصطفى البرزاني وأعموانه يتمتع في اقليم كردستان (وأصبح زعيما لتحالف قبلي وللحزب الديمقراطي الكردستاني في نفس الوقت) (٣) .

وحيثما تسلم عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية خلفا لأخيه الذي انفجرت طائرته في الجو أصبح (الملا مصطفى البرزاني وكأنه الرئيس غير المتزوج لكردستان (٤) ولكن عبد الرحمن عارف والبعث من بعده استمرا على نهج أخيه في قمع النشاط الكردي في الشمال ولم يتورع في استخدام الطائرات بقصف القرى الكردية وحرقها بالقنابل . واستماله المعاشر الكردية بالمال وتآلبها واحدة على الأخرى .

وقبل أن تنتقل الى التطور الذي لحق بالقضية الكردية في عهد حزب البعث

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) د . جلال يحيى ، د . محمد نمر مهنا - (المرجع السابق) .

(٥) - الفرسان هم تشكيل شبه عسكري قامت الحكومة العراقية بتكوينه من المعاشر الكردية المتناوثة للبرزانيين وما زال موجود نفس التشكيل حاليا في العراق حيث استخدمته حكومة البعث في التمدد لاعمال الاختراق الإيراني في منطقة القرنة خلال عمليات الهجوم على هور الحويزه وفي بعض مناطق الفولق الرابع أمام محافظة ميسان وكلاهما في السلطة في منطقة كردستان .

فى العراق نقف بعض الوقت لننتعرف على موقف الرئيس جمال عبد الناصر من هذه القضية الذى عايش كثيرا من وقائعها باعتبار أن مصر كانت دائما فى مشاكل العرب حاضره وحتى مشاكلهم الداخليه - وان كنت أعاتب على قياده المصريه فى الوقت الحالى - عدم التحرك بخطوات محسوسه لتفهم قضيه الأكراد فى مرحلتها الحاليه بعد أن شكلت عنصرا هاما من عناصر النزاع العراقى الايرانى على مدى السنوات العششرين السابقه تقريبا . حيث لم تعد هناك تلك الجفوه فى العلاقات بين القيادات السياسيه السياسيتين فى كل من مصر والعراق حاليا والتي قد تحول دون طرق مصر لهذه القضية الحساسه مع القاده العراقيين باعتبارها حجر الزاويه فى ايجاد حلولا مناسبه للمشاكل الداخليه فى العراق ومشاكلها الخارجيه على الحدود مع ايران وتركيا ولوقت طويل سوف يأتى أيضا . فعندما التقى الرئيس عبد الناصر عام ١٩٦٦ مع وفدا صحفيا عراقيا سؤل عن رأيه فى ما أطلق عليه الصحفي (بالتمرد الانفصالى الذى يقوم به بعض العصاه فى شمال العراق) وهو يَكُنْ بذلك عن الأكراد تحت قيادة الملا مصطفى البرزاني وقد أجاب الرئيس عبد الناصر على سؤاله بقوله : " فى رأى أن هذا التمرد ينفذى من فئات مختلفه ، ولكننا نرى أن الدول الاستعماريه وأعوانها كما حمل مع ايران أخيرا تمدهم بالأسلحه وتحاول أن تجعل من هذا التمرد ما يكون نقطة ضعف فى العراق . وفى رأى أن القوة ليست السبيل الوحيد الى انهاء هذا التمرد ولكن مع القوة والعمل العسكري يجب أن تقوم السياسه بدورها حتى ينتهى هذا التمرد فى أقرب وقت ممكن . أقصد بالسياسه التباحث مع هؤلاء الناس لأنهم عراقيون ويجب الوصول الى فهم متبادل للمشاكل ولكننا نرى أن يكون للأكراد حقوقهم القومية مثل اللغه وغيرها من الحقوق المعروفة وأنتم قد اعترفتم بهذا فى دستور العراق . نرى أيضا أن الحكم المحلى لا يمثل انفصالا ولكنه ينظم السلطات على أساس لا مركزى " .

وهكذا فقد أكد عبد الناصر على موضوع التفاهم والتباحث للوصول الى فهم متبادل بين الأكراد والسلطة ، كما أكد على الاقرار بالحقوق القومية للأكراد فى وقت كان قد سبق له الاجتماع كما ذكرنا بجلال الطلبانى وغيره من الزعماء الأكراد واستمع أيضا الى وجهه نظر عبد السلام عارف والقاده العراقيين فى هذا الشأن ولا أظن أن عبد الناصر كان يتحدث عن موضوع الاعتراف بالحقوق القوميه بالأكراد بهذا الاسلوب الا اذا كان يعلم أن السلطة فى بغداد لم تكن جاده بالاقدام على تنفيذ ذلك بالرغم من نص الدستور المؤقت الصادر عام ١٩٦٤ عليها مع ايمان عبد الناصر المعروف عنه بتأييد قضايا القوميه بمفه عامه وكمبدأ .

ويعود عبد الناصر للتأكيد على ضرورة الحل السياسى حينما أجاب عن

سؤال آخر بشأن القضية الكردية قائلا : " أنا أعتقد أنه واجب وطني أن نحل هذه المشكلة لأنها كلما طالت كلما أثرت في قوة العراق وستكون الجرح الذي يستفلسه أعداؤنا حتى يركزوا فيه قواهم لضعاف العراق . لهذا أعتقد أنه من الضروري ألا نبدأ من الحل السياسي . . . وبهذا لا بد أن نحاول مرة أخرى الحل السياسي وببدا الحوار وإذا كان هذا يساعد على إنهاء القتال في أقرب وقت ممكن ، فهذا نكسب مكاسب كبيرة أولها أننا لا نعطي للاستعمار الفرصة التي تمكنه من التدخل في بلدنا ويضعفنا نبدا الحوار على أساس أن هناك امكانية للنجاح وإذا لم تنجح هذه المفاوضات نكون قد حاولنا كل الوسائل . لقد قرر العراق استخدام القوة وفي نفس الوقت يجب أن تسهروا في الطريق السياسي لأنهم متمردون عراقيون وواجبنا أن نحقق دماء العراقيين بكل الوسائل " .

وعندما استولى البعثيون على السلطة في العراق بعد انقلابهم في ١٧/٧/١٩٦٨ ضد حكم عبد الرحمن عارف لم يتغير موقفهم من الأكراد ، بل زادت العمليات الحكومية العسكرية ضراوة ضد القرى والمناطق الكردية بلا تمييز في حرب إبادة مما اضطر الحركة الى تقديم مذكرة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٦٩ يشكون فيها من (الحسب العنصري التي يشنها حكام العراق ضد الشعب الكردي واتهمت المذكرة الحزب البعثيين بمحاولة إبادة الشعب الكردي ومحوه محو تاما كشعب يسعى الى الاحتفاظ بلفته وثقافته وقوامه الكردي) (١) . لقد أعلنتها البعثيون حربا لا هوادة فيها ضد الأكراد ، واستخدموا كل الوسائل المشروعة حتى الناهل في إحراق القرى الكردية مما اضطر الملا مصطفى البرزاني أن يعقد اتفاقا ضمها مع شاه إيران يسمح بموجبها بنقل العائلات الكردية من تلك المناطق الى داخل الحدود الإيرانية ولتصبح إيران الظهير المؤمن لنشاط البرزاني العسكري وكما سوف نبين فيما بعد . وفي هذا يقول البعثيون : " . . . والجانب الجوهري الثاني في الاستراتيجية التي اعتمدتها القيادة - اللجنة العليا - في استبعاد الوسائل التقليدية في مواجهة التمرد في كافة الوجوه وبخاصة في الجانب العسكري . ان لقيادة التمرد خبرة طويلة في مواجهة القوات المسلحة العراقية وكان من بين تقديراتها الخاطئة أنها يمكن أن تخسوف حربا طويلة الأمد ضد قوات مسلحة تقليدية تتبع وسائل عسكرية تقليدية ، وبذلك تحقق الفرض من التمرد وهو الاستنزاف المرتبط بالتآمر على الثورة والذي يستهدف اسقاطها أو اخضاعها للمخططات والتأثيرات الاستعمارية والاجنبية . لقد وعيت

القيادة هذه الحقيقة وبتوجيه مباشر من الرفيق صدام حسين (*) أو غير مباشر في بعض الحالات وضعت خطط مستحدثة استندت إليها الاتجاهات الأساسية للعمليات العسكرية الناجحة واتبعت في القتال أساليب جديدة فاجأت المتمردين وأربكت خططهم وأوقعت بهم خسائر كبيرة ، وقد بذل جهد كبير في هذا المضمار إذ لم يكن سهلاً تغيير أساليب القتال في الجيش بعد سنوات طويلة من اعتمادها

" ان المعركة ضد تمرد زمرة مصطفى البارزاني لم تكن مجرد حملة عسكرية ناجحة بل كانت معركة شاملة ، سياسية ، عسكرية ، نفسية ، اقتصادية ، وكان لها عناصرها المحلية وعناصر تتصل بأوضاع المنطقة ومواقف دولها المتعددة ، كما كان لها أبعادها الدولية " (١) .

ولعل القارئ لا يحتاج الى توضيح أكثر مما أعترفت به القيادة البعثية في العراق بالأسلوب الذي واجهت به الموقف في شمال العراق وخاصة استخدام ما أطلقت عليه (أساليب جديدة في القتال . . . الخ) وهو نفس القول الذي رددته حينما بدأت تحضر ايران قبل استخدامها أساليب الحرب الكيماوية على جبهات القتال . والتجربة لم تكن هنا جديدة اذا في الفكر العسكري البعثي ، نقصد تجربة استخدام الاسلحة المحرمة أو قصف المناطق السكنية بالقنابل سواء في مواجهة الحركات المناهضة لنظام حكم البعث في العراق وحتى اليوم ، أو ضد ايران على جبهات القتال والمدن الايرانية .

وفي ١١ مارس عام ١٩٧٠ وبعد مفاوضات مطولة مع قيادة الحركة الكردية - (صدر بيان آذار) الذي أقر بموجبه البعثيون بالوجود الشرعي للقومية الكردية . وبعد أن واجهوا استنكاراً شديداً من جانب الرأي العام العالمي ضد عمليات الشنق الجماعي العلني التي أجرتها حكومتهم البعثية - وأهم ما جاء في البيان هو تطبيق الحكم الذاتي في منطقة كردستان ، وقد أعلن بالفعل مجلس قيادة الثورة العراقي في هذا الشأن في ١١ مارس ١٩٧٤ أي في الموعد الذي تحدد في البيان المشار اليه - (قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان وانشئت بموجبه هيئات الحكم الذاتي - المجلس التنفيذي والمجلس التشريعي - التي تضمن للشعب الكردي ممارسة حقوقه المشروعة في إطار الوحدة الوطنية) (٢) وذلك على الرغم من تحفظ البارزاني على

(١) ، (٢) التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث المنعقد في بغداد

عام ١٩٨٢ (ص ٦١) .

(*) - كان صدام حسين في حينها نائبا للرئيس العراقي (أحمد حسن البكر) وكان رئيساً للجنة العليا لشئون الشمال التي شكلت لمعالجة الموقف هناك والاشراف على عملية القضاء على الحركة الكردية عسكرياً .

صدور القانون وتطبيقه في ذلك العام المذكور وللأسباب التي أبلغها للسلطة في حينها والتي اعتبرتها نوعاً من المراوغة من جانب البارزاني .

ويمكن القول أن ما جاء في القانون شيء، وما كان يطبق حتى بعد القضاء على التمرد بموجب اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ شيئاً آخر تماماً . . . لقد منح القانون الكثير من المكاسب للشعب الكردي التي طالما نادى بها قادته إلا أن واقع الحال على أرض التطبيق يقول غير ذلك . وتبقى رائحة التمييز ، الذي إذا جاز لنا أن نطلق عليه التمييز العنصري - تفوح في أنف كل متحس لحقيقة الأوضاع في شمال العراق على الطبيعة (*) . ولقد أصبحت عملية التبعيث أي فرض العضوية في حزب البعث العراقي على الأكراد ، مع اشتراطها على تولي بعض المناصب في السلم الوظيفي للدولة . وكذلك في الالتحاق ببعض الجامعات والمعاهد العراقية للشباب الكردي إضافة إلى شروط الترقى في القوات المسلحة والشرطة . . . الخ - أصبحت تلك بمثابة ضربة قوية وفي المصميم للمشاعر الكردية وإلى فكرة الاقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي . كما أصبح شعار السلطة بأن حزب البعث العربي الاشتراكي هو صاحب الدور القائد ويجب الالتزام والحرص الأكيد على هذا الدور ، بمثابة الاستفزاز المباشر للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان يجب عليه بموجب ذلك أن ينضوي تحت لواء البعث ويترك الساحة له كما سوف نبين فيما بعد . فكل ذلك أدى إلى اشتعال الموقف في الشمال ، وبدأت في مارس ١٩٧٤ معارك قتالية شرسة بين (الملا مصطفى البارزاني) وبين البعثيين وضع كل منهم كل ثقله فيها وكما أشرنا استخدم فيها الجيش العراقي كل الأساليب المشروعة وغير المشروعة للقضاء على الأكراد في الشمال .

وبرغم نفى بعض المتصلين بالحركة الكردية لما قيل عن دعم شاه إيران بالعتاد الحربي للملا مصطفى في حربه ضد قوات سلطة البعث في العراق ، وأن الدور الإيراني لم يتعدى السماح بتهجير العائلات الكردية إلى داخل الحدود الإيرانية نتيجة حرق الطائرات العراقية لقراهم ، واعتقال هذه الأسر ونقلها إلى خارج المنطقة الكردية إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل بأن العتاد العسكري الذي كان يصل إلى أيدي الأكراد كان مصدره دول أخرى كانت إيران تمثل جسراً تعبر من فوقه ، وإن كنت لم استطع أن أقف على الحقائق المؤيدة ببراهين تخرج عن دائرة الشك في هذا الزعم أو ذاك . .

(*) - ومن الغريب حقاً أن تؤيد قيادة البعث في العراق حق تقرير المصير لشعب عربستان وتدعم الحركات الثورية هناك ضد حكومات إيران سواء في عهد الشاه أو بعده وكذلك الحركات الكردية في إيران في مطالبهم الانفصالية وتدعمها حتى بالسلاح والتي يومنا هذا - في حين تنكر على أكراد العراق - باعتبارهم أقليات قومية بدورهم كأقربائهم في عربستان وكردستان إيران - هذا الحق .

أننا نستطيع أن نقطع بأن الأكراد كان موقفهم على الأقل بالنسبة لایران يتضمن الكثير من الحرج اذا ما سحب الشاه تأمين ظهرهم وأوقف مرور السلاح والعتاد السـلـاـزم للقتال عبر أراضيه اليهم وهذا ما حدث بالفعل ، فحينما اضطرت حكومة البعث تحت وطأة شدة القتال وعدم القدرة على مجابهة الموقف واستكمال سيطرتها على كل مقدرات السلطة في العراق بلا وجود باب يأتي لها بالمتاعب التي تهدد عملها انفرادها بالسلطة خالصه في يدها على كل بقعه من العراق . فقد اضطرت وتحسنت الظروف الأخرى أيضا التي سنعرض لها عند الكلام عن اتفاقه الجزائر عام ١٩٧٥ الى توقيع تلك الاتفاقية ولم تجد حكومة البعث العراقي من سبيل لانهاء الثورة ولا بالتسليم بمطالب ايران في شط العرب وحل مشاكلها معها خلا جذريا على حساب الأكراد وحقوق العراق في شط العرب معا . (١) . وهذه هي جريمة البعث الكبرى لقد امتدت هذه المعارك الخارية ضد الأكراد وفي المناطق الجبلية الوعرة ، والتي تهبط درجة الحراره فيها شتاءا الى عدة درجات تحت الصفر حيث يواجه الجنود العراقيون من أبناء المحافظات غير الشماليه المرسلون ضمن الحملات العسكرية للسلطة ، ظروف قتالية ومعيشية قاسية وظلت الحال على هذا المنوال والى أن تم توقيع اتفاق الجزائر - ولمدة سنة كامله من مارس ١٩٧٤ وحتى مارس ١٩٧٥ . (فقد فيها الجيش العراقي أكثر من ستة عشر ألف اصابه بين قتل وجريح ، ومجمل خسائر الجيش والشعب بلغت ستين ألف اصابه بين قتل وجريح . وحسب ما أعلنته السلطة العراقية رسميا) (٢) .

وأصبح الجيش العراقي قبل توقيع اتفاقه الجزائر يواجه موقفا حرجا بالنسبة لما تبقى لديه من سلاح وعتاد عسكري في وقت لم يكن له علاقات طيبة مع دول سوق السلاح ليتسنى له تعويض خسائره في تلك الحرب . ولذلك فحينما تكلم عن لجوء القيادة العراقية في سبيل انتهاء القتال الدائر في شمال العراق ، الى التفاوض مع الشاه وإبرام اتفاقية الجزائر التي سلمت له بموجبها نصف السيادة على شط العرب مقابل تخليه عن دعم الأكراد - فأننا بذلك ننوه الى خطورة وأهميه الورقة الكردية في الجذور الأصلية والأساسية للصراع العراقي الإيراني ، وكما كانت الورقة الكردية هي سببا أيضا من أسباب اشتعال القتال الدائر الآن بين العراق وإيران كما سوف نبين ولا نستبعد أن يكون لها ذات الأهميه والضرورية ، لايجاد حل للنزاع - أو الصراع - العراقي الإيراني .

ويجدر الاشارة هنا ، أنه - واستمرارا للتداعيات والمطالب المعقدة التي

(١) - د . جلال يحيى ، د . محمد نصر مهنا - المرجع السابق - ص ٩٥

(٢) - التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث عام ١٩٨٢ ص ٦٠

تقدم بها قادة الحركة الكرديه منذ حكم عبد الكريم قاسم وحتى تسلم البعث للسلطة في العراق عام ١٩٦٨ وما بعدها ، فقد بعث الملا مصطفى البرزاني من مقر قيادته في الجبل بالشمال ، ببرقيه الى القيادة العراقية في بغداد ، حينما علم بمضمون الاتفاق الذي أوكله صدام حسين على التوصل اليه في مفاوضاته مع شاه ايران في الجزائر عام ١٩٧٥ - وحذر في البرقيه من خطورة اقدام القيادة العراقية على هذه الخطوة الستة سترتب عليها التسليم للشاه بمطالبه في شط العرب وغيره ، لكون ذلك سوف يتم على حساب سيادة العراق ، وضرب جزءا من شعبه في كردستان . وأكد على ضرورة التفاهم معه لحل المشكله بينهم سويا كعراقيين ، ولكن يبدو أن حكومة البعث ، وأن شئنا التحديد ، فنقول صدام حسين بالذات كان قد عقد العزم على ضرب الأكراد ، ضربه موجه ومجهفه ومهما كان الثمن الذي سوف يقدمه وعلى حساب العراق سيادة ، وشعبا . فقد دخلت القضية في دور مجابهه شخصيه - بينه - باعتباره رئيس اللجنة العليا لشئون الشمال والذي كان من هذا الموقع يشرف ويتابع سير العمليات العسكرية نفسها ضد الأكراد - وبين الملا مصطفى وأعوانه . ولذلك فلم تجد البرقيه آذانا صاغيه في بغداد ووقع ما وقع ، وتنازل صدام حسين في الاتفاقية مع الشاه على ما عاد يطالب به مرة ثانية اليوم قيادة الثورة في ايران . فدفع ثمنه مرة ثانية الشعب العراقي بتلك الخسائر الفادحة في الأرواح والأموال في حرب دامت حوالي ست سنوات ضد ايران ولا ندرى اذا شاء لنا أن نعود الى الماضي عشر سنوات أخرى ونتصور الموقف الذي كان يمكن يصح عليه الحال لو استجابت القيادة البعثيه لبرقيه الملا البرزاني في حينها ونعود الى اليوم ونتساءل هل كانت تلك الحرب سيكون لها مكان بسين الدولتين وتجعل الوصول الى حل لها أمرا يصعب على صدام حسين أن يجد له مخرجا سوى التنازل عن السلطة في بغداد وهو ما تريده ايران ؟ أو الاستمرار في الاستنزاف المادي والبشري بين كلا الدولتين الى أجل غير معلوم .

لقد ركب البعثيون وقتها رأسهم ولم يقبلوا كبرا ، بالتفاوض مع الزعيم الكردي ابن العراق الذي لم يستطيعوا النيل منه أو من شعب كردستان عسكريا ، برغم المجازر والمخارق التي فعلوها في منطقة كردستان وما زالت آثارها قائمة شاهده على هول ما حدث حتى يومنا هذا ، عدا ما نالته الأسر العراقية الكرديه من نساء وشيوخ وأطفال تنكحلا على أيدي الجيش العراقي وقتها . وقبل البعثيون بالتفاوض مع الشاه ، عدو العرب رقم (٢) بعد اسرائيل . والخم التقليدي للحركات الثوريه العربيه في منطقة الخليج . وهكذا وبموجب الاتفاق المذكور ضمن البعثيون رفع القطاء الايراني عن البرزاني ورجاله مقابل التخلي عن بعض حقوق

العراق للشاه ، فما من الملا مصطفى البرزاني أن أوقف القتال فوراً وانسحب مع جماعته الى خارج العراق . ونال الشعب الكردي والحركة الكردية أكبر ضربة مجهضة أثسرت تأثيراً واضحاً وملموهاً على ثقل الحركة الكردية الموحدة في تبني القضية القومية للأكراد ، ولكنها في الواقع لم تؤثر على الروح القومية للأكراد وتصميمهم على نيل حقوقهم القومية في الاعتراف بها قولاً وعملاً . وإن كان الأثر المباشر لضرب الحركة الكردية عام ١٩٧٥ هو عودة النشاط الثوري الكردي منقسماً على نفسه الى جبهات وأحزاب وحركات عديدة .

فبعد وفاة الملا مصطفى البرزاني في الولايات المتحدة الأمريكية ، انقسمت الحركة الكردية الى عدة جماعات وأحزاب كردية ، اندمج البعض منها مع الاكراد بالاشتراك مع عناصر من اتجاهات وقوى سياسية أخرى عراقية ، مثل الشيوعيون ، وحزب الدعوة الاسلامي المؤيد من ايران .

ويمكن تشبيه الأوضاع التي عليها التنظيمات الكردية في العراق ، بالأوضاع التي نرى عليها اليوم التنظيمات الفلسطينية من حيث تطاقتها مع بعضها ، واحتواء بعض القوى الخارجية لها ، مثل ايران ، وسوريا ، وليبيا ، وتحكمها في نشاط هذه الفصائل الكردية فيما يتفق مع سياسة تلك الدول ، وطبيعة علاقتها مع نظام الحكم في بغداد . هذا بالانتماء الى أطراف دولية أخرى تقدم أنواعاً من المساعدات الى هذه الفصائل كل حسب اتجاهه الفكري وموافقته مع فلسفه نظام الحكم والاستراتيجية السياسية في المنطقة لهذه الأطراف الدولية . كما أننا لا نستطيع أن نتجاهل بعض الجماعات التي قبلت التعامل مع السلطة سواء بشكل صريح وباعتبارها قد تخلت عن الأهداف القومية التي تعمل من أجلها باقى الفصائل الكردية ، أو كنوع من مداعبة السلطة مع بقائها محتفظة بدورها داخل الجماعة التي تنتمي اليها .

ويمكن القول أن هناك جماعتين رئيسيتين ومتنافستين في نفس الوقت ، يقومان بتحمل مسيرة استئناف النضال الذي توقف منذ أن اضطر الملا مصطفى البرزاني الى مغادرة العراق مع أعوانه بعد توقيع العراق لاتفاقية الجزائر في مارس عام ١٩٧٥ مع ايران . والجماعة الاولى هي جماعة (جلال الطالباني) أحد الزعماء الأكابر المقربين للملا البرزاني والذي أوفده للقاء الرئيس جمال عبد الناصر والوفود التي كانت تتفاوض من أجل الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق في عهد عبد السلام عارف . وهذه الجماعة في الوقت الحالي لا يربطها بنظام حكم الامام الخميني في ايران علاقات ودية اخافة الى أنها تعمل بتنسيق مع اكراد ايران

المناهضين لحكم الجمهورية الاسلاميه بعد أن خلى هذا النظام الايراني الجديد
 بوعوده للاكراد في اقرار حقوقهم القومية الكرديه . كذلك فهذه الجماعة تعمل ضد
 نظام حكم البعث أيضا بالدرجة الأولى . أما الجماعة الرئيسيه الثانيه فهي جماعة
 أبناء (الملا مصطفى البرزاني) (مسعود - ادريس) والتي عادت أخيرا عن طريق
 ايران ، والتي تنكر على جلال الطالباني حق الزعامه للنشاط الكردي في الطرق باعتبارهم
 أبناء الزعيم الراحل الملا مصطفى البرزاني وأولى بالزعامه وهذه الجماعة تعمس
 بتسويق مع ايران السلطه ، وتستند كل من الجماعتين على الدعم العشائري الذي تقوم
 عليه عناصر قوتها اضافة الى التحالفات الخارجيه ، أو الداخليه مع قوى المعارضه
 المختلفه في العراق .

كما أنه لكل جماعة منطقتها الخاضعه لسيطرتها والتي ينبغي على كل مسن
 الجماعة الأخرى والسلطة أيضا أن تراعى الخط الأحمر الذي يحدها . ولذلك فحينما
 قامت ايران باحدى عملياتها الهجوميه على شمال العراق عام ١٩٨٢ بمشاركة
 من جماعة أبناء البرزاني وبعض أقطاب الحزب الشيوعي العراقي وغيرهم ، هبت جماعة
 الطالباني ضد هذا الهجوم الذي يقترب من منطقتها مما جعلها تقف في صف
 واحدا مع الجبهه المركزي للسلطة ، وهذه من غرائب الأقدار التي أفرزتها حروب
 العراق وايران . حيث يجد المناوئون للسلطة أنفسهم واقفين الى جانب جيشها
 في صف واحد ضد العدو المشترك . وكان لذلك أثره الملطف في العلاقات مع
 السلطة في بغداد كما سوف نبين بعد . وتعتمد كلا من الجماعتين الكفاح المسلح
 اسلوبا لتحقيق أهدافهما سواء بالاغارة على معسكرات الجيش العراقي والاستيلاء
 على الاسلحه والعتاد لتوفير احتياجاتهم لاستمرار هذا النشاط ، أو بخطط كسار
 المسئولين أو الأجانب العاملين في المشاريع التي تقيمها الدولة في المنطقة
 اضافة الى الهدف الاساسي وهو قتل أي مسئول عراقي سواء في الحزب أو الدولة وبصفه
 خاصة أفراد الشرطة والأمن العراقي أينما يوجد وذلك كله بغرض اشاعه نوع من القلق
 والذعر وعدم استقرار السلطة في المنطقة . وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نصور للقارئ
 الحاله التي كانت تعيشها مدينه مثل السليمانيه وهي معقل المعارضه الكرديه
 للبعث العراقي ومصدر استياء دائم وعدم رضا من قبل صدام حسين حيث كانت
 السيادة على المدينه تتناوبها الجماعات الكرديه والدوله خلال اليوم الواحد
 حيث تتولى قدرة الدولة في فرض سيطرتها على المدينه وكذلك الطرق الخارجيه
 المؤديه لها ابتداء من الحدود الاداريه لأولى المحافظات الشماليه بعد بغداد
 وماعدا الى أقصى الشمال وذلك حتى الساعه الثالثه عصرا حيث تخضع المنطقة

لسيطرة ميلشيات الجماعات الكردية التي تغير على أي سيارة . أو شخص يتحرك خلال هذه الفترة حتى صباح اليوم التالي . وأصبح ذلك ناموساً مألوفاً للجميع ولا تسمع خلال الساعات التالية الا طلقات القنانه أو قذائف الأربع . وهذه الميلشيات التي يطلق عليها (الباشمركه) لديها تعليماتها الصارمه باطلاق النار على أي شخص يتحرك خلال الساعات التي تسيطر على المدينة خلالها . والجدير بالذكر أن هناك نوعاً من التحالف كان قد تم بين بعض أقطاب الحزب الشيوعي العراقي وجماعة جلال الطالباني . إلا أنه قد عادت الجماعة وأذاعت من خلال الاذاعة الكردية الخاصة بها في منطقة كردستان أن هناك اثنين من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي قد تم اعتقالهم من قبل الجماعة لتورطهم في مؤامرات مع سلطات الحكم في إيران وأذاعوا بعضاً من الوثائق التي حصلوا عليها في هذا الشأن . وبذلك كغفوا أوراق الشيوعيين في شمال العراق الذين تتذبذب تحالفاتهم مع هذه الجماعة أو تلك على ضوء مصالحهم بالانفاضة الى أنهم ، هم أنفسهم منشقين في حزبهم . ولا عجب أن الشيوعيين في العراق لا يهدفون من تحالفاتهم مع تلك الجماعات الكردية مساندتها من أجل تحقيق أهدافها القومية وإنما هو لقاء مصالح حيث يجتمع كل منهما على شيئاً واحداً هو محاربة نظام البعث في بغداد وأن كان هدف الشيوعيين يتعدى أهداف الأكراد ، الى اسقاط نظام حكم البعث نفسه والاستيلاء على السلطة التي كانت وما زالت وستبقى قطب الرحى الذي يدور حوله الصراع بين البعث والحزب الشيوعي العراقي . ولذلك فنحن نرى أن تحالف الشيوعيين مع الأكراد ، الحالي هو تحالف وقتي مرتبط بالطرف الذي فرض هذا التحالف وإذا شاء للشيوعيين الاستيلاء على السلطة في بغداد - لا قدر الله - فلن يعترفوا بشيء اسمه المطالب القومي للأكراد . سيفعلون بهم ما يفعله بهم أقرانهم البعثيين الذين لا يختلفون كثيراً في نهجهم أو فكرهم عن الشيوعيين في شيء . ولعل سجل التحالف الشيوعي الكردي يطوى بين صفحاته العديد من التجارب القاطعة على هذا النهج الذي يصعب للشيوعيين التخلي عنه ولذلك فإن جماعة الطالباني بصفه خاصة كانت حريصة على الافساده من تجارب الأمم مع كل من البعث والشيوعيين في تعاملاتها معهم كما سوف نبين فيما بعد . ولقد استفادت القيادة العراقية في بغداد كثيراً من التناقضات والتناحرات التي قامت بين الجماعات الكردية وبعضها ، وبينها وبين القوى السياسية الأخرى المتحالفة معها من غير الأكراد . ولعبت بها كورقة رابحة بأقصى ما تستطيع .

ونظراً للاستنزاف الذي يعانيه الجيش العراقي نتيجة نشاط هذه الجماعات مجتمعه باختلاف فصائلها فقد أصبح يشكل خطوره أكبر من الخطر الذي يواجهه

قواتها في شمال العراق من جانب ايران . لأنه يمثل خطرا واقعيا من قبل جماعات قادره على التحرك والمفاجأه ويحقق أرباكها وبشكل لا تستطيع قيادة تلك القسوات التنبا به . ولذلك أصبح الجيش العراقي يحارب على جبهتين الأولى مع ايران وعلى خط مواجهه حوالي ١٢٠٠ كيلوا مترا ، والثانيه في الداخل في مواجهة الأكراد وعلى جبهات مقسمه حسب تعدد الجماعات الكرديه المناوئه شمال العراق . ولذلك وعندما بدأت ايران في توسيع عملياتها الهجوميه مع بدايه عام ١٩٨٢ على خط مواجهه مع العراق في مختلف الجبهات لاستعادته ما تبقى لها من أرض ، أو فسي محاولاتها الوصول الى العمق العراقي للمتمركز أو السيطرة على مناطق استراتيجية فيها ، ونظرا للحاجه الماسه للجيش العراقي لحربه الحركه في المناوره بقواته على الجبهات بنقل تشكيلات من قطاع الى قطاع أي بين الفيلق الأول المتمركز في شمال العراق وباقي الفيلق في الوسط والجنوب حسب مقتضيات وضرورات الموقف العسكري على جبهات القتال فقد وجدت القياده العراقيه نفسها تواجه عمليات عمليات اجهاد لا تحتملها قواتها المسلحة ، فهي كانت تحتاج أحيانا لنقل بعض التشكيلات من أو الى الفيلق الأول في الشمال بسرعه تفرضها ظروف المعارك الطارئه ، قد لا تمكنها أحيانا من توفير عمليات تأمين نقل هذه التشكيلات الفخمه عبر الطرق الماره في المنطقه الشماليه من هجمات (الباشمركيه) التابعين للجماعات الكرديه المسيطره على تلك المناطق . ولا سيما في الليل مما يعرقل تحركاتها ويسبب لها ارباك وخسائر هي في غنى عنها في مثل هذه الظروف الحرجه .

ولذلك فقد اتخذ صدام حسين قرارا فرديا يقضى بتسريح الجنود الأكراد الذين أنهوا مدة الخدمة العسكريه في الجيش العراقي . وكذلك السماح بنقل من لم تنتهي مدة خدمتهم الى مناطق اقامتهم بالمحافظات الشمال . وتضمن القرار أيضا العفو العام عن الشباب الأكراد الهاربين الى الجبال . اذا ملئوا أنفسهم الى التشكيلات العسكريه الموجوده في منطقتهم وبشرط أن لا يكون الشخص قد ارتكب جريمة قتل ، والمعروف أن الهارب من الخدمة العسكريه في العراق يعاقب بالاعدام . ولكن الأمر قد خلق متاعب لم تكن في حساب الرئيس فعاد محاولا الرجوع عن قراره . ففي لقاء مذاع على شبكات الاذاعة والتلفزيون العراقي بين الرئيس العراقي وعددا من الجنود الأكراد لا يتعدى عدد أصابع اليدين حاول الرئيس العراقي من خلال لقاءه بهم نقل رساله الى الشعب العراقي عربا وأكرادا ، ليعلن بطريقة غير مباشره عن عزمه على سحب هذا القرار وعدم تنفيذه ، فقد اعترف الرئيس العراقي بأنه اتخذ هذا القرار

بدون علم أعضاء القيادة به (*) - وأخذ يبين كيف لا يستقيم الأمر بين أبناء الوطن الواحد اذا طلب كل عراقي أن يبقى في نطاق محافظته عندما يلتحق بالخدمة العسكرية وأن ذلك يعني أن ابن بغداد يريد أن يبقى في بغداد ، وابن السليمانية يريد أن يبقى في السليمانية . في حين أن الأمر يقتضي أن يشارك جميع أبناء الوطن في الدفاع عنه وفي أي منطقة حسب المقتضيات . ولقد كان ذلك يعني بوضوح تام أنه يبعث برسالة غير مباشرة من خلال هذا اللقاء التلفزيوني أو إن شئنا ، الاعلامي الى الأكراد الملتحقين بالخدمة العسكرية لكي يتوقفوا عن تقديم طلباتهم الى وحداتهم الملتحقين بها بشأن نقلهم الى مناطق اقامتهم في الشمال . ورسالة أخرى غير مباشرة موجهة الى باقي الشباب العراقي من غير الأكراد يطمئنهم من خلالها ، أنه قد عدل عن تنفيذ هذا القرار . والحقيقة أن القضية لم تستغرق منذ صدور القرار وحتى تجميده سوى أسابيع قليلة . ولكن قبل أن نبحث في دوافع اتخاذ الرئيس العراقي هذا القرار ، نتحسس أولاً رد فعله لدى العراقيين .

فالعرب منهم قد تلقوا القرار بمزيج من الدهشة والحيرة ، وذلك لعدم قدرتهم على ايجاد تفسير لمبررات هذا القرار والحكمة منه . هل المقصود به احداث نوع من التفرقة بين أبناء الوطن الواحد من حيث اعفاء المتخلفين والهاربين من الأكراد من عقوبة الاعدام في حين تطبق على العرب ، وتسريح من أتم منهم مدة خدمته العسكرية في حين بقاء العرب على جبهات القتال الى ما شاء الله ، ومنح الأكراد حـسـق آداء خدمتهم العسكرية في موطنهم في حين يرسل ابن بغداد الى البصرة وهكذا . . .

أما بالنسبة للقادة العسكريين في التشكيلات وبصفة خاصة المراهضين على جبهات القتال فكان الموقف له أبعاد أخرى ، فانه وبالإضافة الى الأثر النفسي الحاد الذي ترتب على صدور هذا القرار وتنفيذه بالنسبة للجنود العرب حينما يرون اقربائهم الأكراد يتمتعون بتلك المزايا المفاجئة فان هناك عجزاً حاداً سوف يواجهه قادة التشكيلات نتيجة تسريح أو نقل الجنود الأكراد ويقدر بالآلاف على مستوى الفيلق الواحد مما سوف يؤثر على قدرات واستعداد تلك التشكيلات لمواجهة متطلبات المعارك اليومية مع ايران . أما بالنسبة للأكراد فمع أنهم لم يضيعوا وقتاً في الافاء من الفقرات الخاصة بالتسريح والنقل الى مناطقهم ومع مشاركة أخوانهم العرب في نفس موقف الدهشة والحيرة من القرار ، لكن بقي لديهم حالة ارتياب بشأن فقره الخاصة بالعفو العام عن الهاربين منهم الملتحقين

(*) - وهذه معلومه تعطى للقارئ خلفيه عن اسلوب ادارة الحكم الفردي في العراق .

بالجبال وتسليم أنفسهم الى الوحدات العسكرية الموجودة في منطقتهم لتأدية مسـدـة خدمتهم فيها .

وبرغم أنه خلال الأيام الأولى للقرار تقدم فعلا أعداد كبيرة منهم الى قيادة الفيلق الأول . الا أن العملية بدأت في التقليص بعد أن بدأت قيادات الحركة الكردية تتدارس الأمر وتعطي تصوراتها والتي تشير جميعها الى أن هناك شرك أعـسـده صدام حسين من وراء هذا القرار . ولعل قيام صدام حسين نتيجة هذا الوضع الشاذ الذي خلقه القرار بشأن العجز الذي سيحدث في القوى البشرية للتشكيلات المختلفة خارج المنطقة الشمالية والحالة النفسية التي خلفها القرار بين الجنود من غير الأكراد بأعداد هذا اللقاء التلفزيوني مع بعض الجنود الأكراد ، ليسحب قراره - كان أمـسـرا ضروريا لتدارك الموقف . وان كان لا يستبعد أنه كان عازما على اتخاذ القرار بحفه فـردـيه أو تعمد الإيحاء بذلك ، لكي يقوم بسحبه مرة أخرى في التوقيت الذي حددده هو مسبقا بعد أن يكون قد أدرك بالقرار مقصده ، وليس لهذه القرارات الشاذة وجهها للفراجه باعتبارها ليست جديدة من نوعها في ظل الحكم البعثي في العراق ، فقد سبق أن أصدر بهانا قال فيه : " ان المعركة بحاجة الى المقاتلين ممن هم أكبر من ستين سنة " ولم يحرف حتى الآن حكمه هذا البهتان والذي سنعرض له فيما بعد .

واذا كان لي أن أبحث عن تفسير لهذا القرار ودوافعه لدى القيادة العراقية وعلى ضوء ما كان يهمس به المواطن العراقي عربيا أو كرديا ، فأولا : لا يستبعد أن يكون من دوافع منح الأكراد الهاربين الى الجبال - العفو العام - هو تحقيق أمرين في وقت واحد أولهما توجيه ضربه قويه لقيادة الحركات الكردية التي تستند على هؤلاء الشباب في مزاوله نشاطها العسكري ضد السلطة وجيشها . حيث يعمل جميع الأفراد الهاربين ضمن الميليشيات التابعة لهذه الجماعات في الجبال ، وبذلك تتمكن القيادة العراقية من اضعاف هذه الجماعات في أهم عناصرها . ولا شك أن التحاق الشباب الكردي بوحدات عسكرية تقع في منطقتهم الكردية سوف يشجعهم على النزول من الجبل والتخلص من حياة المطاردة من قبل السلطة التي كانت تعيشها بعيدا عن أهلها في القرى والمدن ، أما الأمر الثاني : فإن التحاق هؤلاء الأكراد بتشكيلات الفيلق الأول في الشمال وغيره من الوحدات ، سوف يوفر للقوات المسلحة العراقية مصيدا ضخما من الأفراد يعوضها عن خسائرها اليومية على جبهات القتال ويمكنها من نقل الجنود العراقيين الغير أكراد الى تشكيلات أخرى تحتاج استكمال مراتبها من الأفراد أو في تشكيل وحدات عسكرية جديدة تستلزمها ظروف الحرب مع الاستفادة من عنصر الكفاءة القتالية لهؤلاء الأكراد في تلك المنطقة التي يجيدون القتال فيها .

ثانيا : ان جميع الجنود الأكراد في منطقة كردستان وسواء في تشكيلات الفيلق الأول أو غيره من الوحدات المنفصلة . سوف يجعل معظم أفراد القسوسات المسلحة العراقية في المنطقة الكردية من الأكراد . مما يجعل زعماء الجماعات الكردية يواجهون موقفا حرجا أمام الشعب الكردي في حالة التفكير في الاغاره على هذه التشكيلات أو أي تحركات عسكرية للوحدات التابعة لها . وبذلك تضمن القيادة العامة للقوات المسلحة عملية تأمين هذه التشكيلات والى حد كبير من عمليات (الباشمركه) الكردية .

ولا سيما أن الاستنزاف الذي كانت تعانيه تلك التشكيلات من هذه العمليات كان يؤثر كثيرا على حاله النفسيه للجنود العراقيين من غير الأكراد الذين يواجهون الضربات من الخلف ويفضلون الخدمة على جبهات القتال مع ايران بعيدا عن المنطقة الكردية . فلقد كانت أحيانا الظروف تقتضى أن يطلب الفيلق الاول من القيادة العامة في بغداد ارسال حملات عسكريه من بغداد أو من أي فيلق لتأمين احدى المناطق التي يواجه التشكيل المتواجد فيها متاعب من هذا القبيل ، أو لتأمين تحركات القوات من الشمال الى أي جبهه أخرى وبالعكس بسبب ظروف عاجله قد تتطلبها مراحل سير العمليات على الجبهات مع ايران لمعاونة هذا التشكيل أو ذاك في أعمال القتال مع احدى التشكيلات في جبهه أخرى . ولقد حدث خلال صيف عام ١٩٨٣ أن قافلة عسكرية كانت تتحرك على احدى الطرق في الشمال فتعرضت لها جماعات (الباشمركه) وقامت بعملية هجومية خاطفه وعلى أثرها تم ارسال مجموعات من الصاعقه من الفيلق الرابع وقوات أخرى معاونه لتحاصر القرية التي وقعت عليه الاغاره بالقرب منها وتم ترحيل كافه أهلها شيوفا وأطفالا ونساء الى جبهه غير معلومه في العراق عقابا لهم على شيء لم يقترفوه علما بأن الجماعه التي قامت بالعملية ليست من الجماعات التي تتبعها هذه القرية وانما من جماعه أخرى . (*)

ثالثا : لا يستبعد أيضا أن يكون من أهداف هذا القرار ، الحصول على معلومات وافره من الأكراد العائدين من الجبال عن قياداتهم وأسرار تنظيماتهم وكل ما يهم عنهم ، وسواء تم ذلك بالترغيب أو التهيب طالما أصبحوا في أيدي السلطة . مع ما سوف يوفره ذلك من أحكام السيطرة على هؤلاء العائدين بعد أن كانوا تحت أمرة

(*) - لن يتسع المقام لسرد الوقائع التفصيلية للمعامله اللاإنسانية التي تتعرض لها الأسر الكردية في مثل هذه الحملات الشرسة وتجريدتهم من كل ما يملكون من أراضي وأموال بل ومن إنسانيتهم أيضا .

زعمائهم الأكراد • اضافة الى كونهم أفراد مقاتلين من الدرجة الأولى ولا يحتاجون الى
عناء وجهد التدريب •

رابعاً : لقد أفرزت عمليات الدفاع عن المنطقة الكرديّة عندما تعرّضت للهجوم
الايّراني الذي شارك فيه جماعة أبناء البرزاني ، أن الأكراد وحدهم هم القادرين على
مواجهة مثل هذه العمليات التي تتم في مناطق جبلية وعرة لا يتسنى لغير أبناء
المنطقة الكرديّة القتال فيها لما لديهم من خبرة خاصة وكفاءة عالية في القتال فسي
هذه المناطق التي يحفظونها جيداً وبالتالي فيكونون أقدر على حماية منطقتهم من
أي اعتداء ايّراني مع امكانية التصرف والتعامل مع الجماعات الكرديّة الأخرى التي تدعم
هذه الاعتداءات • ولا يفوتنا هنا أن نشير الى مطلب الأكراد القديم والذي لم يتخلوا
عنه حتى اليوم في تكوين جيش خاص بهم للدفاع عن منطقتهم • ولعل اعطائهم
فرصة الخدمة في الجيش ، في داخل منطقتهم سيكون نوعاً من المداعبة للزعماء
الأكراد الذين نادوا بهذا المطلب •

ـ الاتصالات بين زعماء الأكراد والسلطة :

جرت خلال عام ١٩٨٢ اتصالات بين كلا الطرفين وأرسلت القيادة العراقيّة وفداً
يضم بعض الوزراء الأكراد الى مدينة السليمانية حيث عقدت لقاءات مع بعض الشخصيات
البارزة على الساحة الكرديّة ولم يمثل الحركات الكرديّة بشكل رسمي أحد من بينهم
ولقد قدم الأكراد مطالبهم بعد ذلك والتي أخذت فترة طويلة في دراستها والتفاوض
بشأنها بين الحكومة في بغداد وممثلي الأكراد الذين كانوا على اتصال بهم • وكان
أول ما تم الاتفاق عليه ، هو اعاده الحال الطبيعي لمدينة السليمانية وقد تلقى
أبناء المدينة هذا الاتفاق بسرور بالغ • وعادت فعلاً الحياة للمدينة واختفت
تقريباً مظاهر العنف منها توطئه لاعداد الميغّه النهائي للاتفاق والتي طالما
انتظر الشعب العراقيّ عرباً وأكراداً صدورها لتخفف عن صدر العراق كابوساً عنيفاً
اسمه المشكله الكرديّة يعاني من أثاره كل من العرب والأكراد • ولكن يبدو أن
المفاوضات قد أخفقت في النهايه ومنذ عام ١٩٨٢ وحتى اليوم لم نسمع عن بوادر
تشير الى شيء من هذا القبيل • ولقد تردد أن بعض زعماء الجماعات الكرديّة
المتفاوضه كانوا في حاجه وقتها الى تسويه وتدبير أمورهم وبشكل لا يعرضهم
لمواجهه متاعب مع القيادة السوريّة حيث يتواجد الكثير من العائلات الكرديّة
في سوريا والتي يسود جواً من العداة بينها وبين القيادة العراقيّة • وقد لا يسروق
لها أن تسير الأمور بغير رضائها ، وكما تفعل مع الفصائل الفلسطينيّة الآن والتي

تعمل بمساندتها • وقد يولد لهم ذلك العديد من المتاعب التي ستؤثر على الحركة الكردية وأبرزها محاوله اقدام سوريا كعادتها على تأليب الفصائل الكردية على بعضها • كما تردد أن السلطة البعثية في بغداد قد قامت وخلال فترة المفاوضات وفي مرحلتها المتأخرة باعتقال بعض من زعماء الأكراد والشخصيات البارزة في الحركة ، واعتبره زعماء الأكراد نوعا من الفدر من جانب البعثيين ليس جديدا عليهم •

الآن الأسباب الرئيسية في نظرنا والتي كانت لها دورها في عدم الوصول الى اتفاق بشأن القضية الكردية بين البعث وزعماء الحركة الكردية هي ذاتها الأسباب التاريخية المتعلقة بقضية توافر الثقة بين الطرفين ، وطبيعة مطالب الأكراد •

أن قضية عدم توافر عنصر الأمان لكل طرف تجاه الآخر وافترض احتمال قيام أحدهم مستقبلا بالعودة للفسد هو أمر يسيطر لا شك على تفكير الطرفين • فالبعث العراقي يفترض أن الأكراد يمكن أن يقومون مستقبلا ، وإذا توافرت لهم الظروف الملائمة ولا سيما من خلال ظروف الحرب مع ايران ، على القيام بحركة انفصالية بالمنطقة عن باقي العراق • كما أن استمرار لجوء الشيوعيين الى المنطقة الكردية ووجود تحالفات بينهم وبين الجماعات الكردية أمر لا يروق للبعث في بغداد ويتوجس دائما وأبدا من وراء وجودهم في الشمال خيفة وارتياها •

وان كان في رأي موضوع اقدام الأكراد على الانفصال باقليمهم عن العراق ، هو أمر بات مستحيلا في ظل الحقائق السياسية الموجودة في المنطقة ، فان قيام دولة كردية على اقليم كردستان العراق اليوم ، سيجعلها جسما غريبا محاطا باعدائه من كل جانب • فالسلطة الايرانية لن تقبل بدعم مثل هذا الكيان لانه سيمثل نكسة لحركة قادمة على الجانب الآخر ، وفي منطقة أكراد ايران ، وان كانت ايران تدعّم بعض الجماعات الكردية ضد السلطة في بغداد فان ذلك هو أقصى ما يمكن أن تسمح به - كوسيلة من وسائل ادارة مصالحها مع البعث في العراق ، وهو نفس الأمر بالنسبة لتركيا فهي لن تسمح بوجود كيان مستقل على حدودها ليزيد من طموح أكراد تركيا على الاقدام على نفس الخطوه حتى ولو كان بالانضمام الى ذلك الكيان فسي وحده سياسيه متحده • ولذلك وكما بينا ، فان تركيا تعمل بتنسيق تام مع السلطة في بغداد لضرب أي تنسيق بين أكراد تركيا والعراق حتى ولو لزم الأمر دخول الأراضي العراقية لتعقب هذه الجماعات كما حدث بالفعل ولا نعتقد أن زعماء الحركات الكردية يجهلون هذه الحقائق الواضحة • لأن دولتهم ستكون هشة

وضعيته ولن يكون لهم معبرا أو جسرا للاتصال بالعالم الخارجى عن طريقه لان حدودهم محاطة بأنظمه ستعمل على قتل دولتهم الوليدة فى المهد .

على الجانب الآخر - فان الأكراد بدورهم وعلى ضوء تجاربهم السابقة ولا سيما خلال معاركهم مع السلطه عام ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ وبعد اتفاق صدام حسين مع الشاه فى مارس ١٩٢٥ وما ترتب عليه من توجيه الضربه المجهضه للحركه الكردية فى الوقت الذى كان يوسع فيه التفاوض معهم للوصول الى صيغه اتفاق ترضى الطرفين قد فقدوا الثقه فى امكانيه التزام البعثيين معهم بشئ يتم الاتفاق عليه ولعلهم يفضلون الانتظار الى ما بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية .

ويقول الأكراد أنهم كلما زاروا مقابر شهدائهم فى الأعياد والمناسبات وشاهدوا هذه الآلاف من ضحايا حرق القرى والاعدامات بالجملة لا ينسوا أن ذلك كان على أيدي البعثيين وحيث كان صدام حسين نفسه يشرف على إدارة المذبحة ضدهم .

فلا مجال عندهم لكلام عن الثقه فى أى اتفاق مع البعث فى بغداد . لقد كانوا فى بغداد يقيمون ، درجة ولاه العراقيين الحزبيين بمدى استعدادهم للذبح الذى المنطقه الكردية للعمل هناك ضمن أجهزة الدولة . ويشترط لكى يرقى الحزبى الى درجة عضو (رفيق حزبي) فى حزب البعث أن يجتاز فترة (٦ شهور) بحمل سلاح ويقاتل ضد الحركات فى المنطقه الكردية حتى يثبت أنه جدير بحمل هذه الدرجة الحزبيه . اذا فان قيادة البعث فى بغداد فى نظرهم تزكى روح الكراهيه الى حد القتل بين أبناء الوطن الواحد مع بث روح التفريقه بين العربى والكردى ، وكما تفعل الآن بين أبناء العراق الذين يمتنون الى أصول ايرانيه وغيرهم .

أما عن المطالب الكردية التى قدموها الى السلطه خلال المفاوضات التى جرت بين الطرفين فيمكن القول أنها ليست بجديده كثيرا عمداً تقدم به جلال الطالبانى نفسه فى عهد عبد السلام عارف عندما كان الملا مصطفى البرزاني يقود الحركه ، ورفض معظمها عبد السلام عارف . ويمكن ايجاز نقاط الاختلاف على ما يلى :-

(١) - المطالبه بشمول منطقه الحكم الذاتى بكافة المحافظات الشماليه الكردية مع احتفاظها بالمناطق النفطية الموجوده فيها لتكون مصدرا للتمويل الذاتى للمنطقه باعتباره ثروات خاصة بالاقليم .

(٢) - استقلال المنطقه بشئون الدفاع بتكوين جيش كردى يمارس مهامه تحت قيادة ضباط أكراد يختارهم زعماء الحركه وليسوا من الذين ترشحهم السلطه

في بغداد من الأكراد الموجودين في القوات المسلحة العراقية الآن مع استقلال المنطقة في شئون الأمن والشرطة دون سيطرة العنصر العربي في هذه الأجهزة .

(٣) - وقف عليه التبعيث التي تقوم بها القيادة العراقية في المنطقة بفرض انتماء الأكراد لحزب البعث باستخدام طرق الترغيب والترهيب .

هذا بالطبع اضافة الى مطالب أخرى ليست محل خلاف كبير بينهما مثل قضايا الثقافة والتعليم واللفه الخ .

ويمكن القول مرة أخرى أن أي من الطرفين لم ينس مساوي الآخر نحوه ، لقد زرع البعثيون روح الكراهية بين أبناء الوطن الواحد وأصبح المواطن العراقي غير الكردي يلعن الكردي في نفسه ، ذلك الانسان الذي لاقى أبناء المحافظات غير الكردية على يده القتل خلال حربهم عام ١٩٧٤ .

وها هو اليوم يخربه من الخلف وهو يقف ليقاوم على حدود العراق مع إيران في منطقة كردستان . دون أن يفهم أبعاد القضية والأسباب التي أدت الى هذا الوضع الغريب والشاذ بين شعبي العراق .

أما في الجانب الآخر ، فالأكراد لا ينسوا ما حل بقراهم وبمزارعهم التي كانت تنتج أجود أنواع الفواكه والخضر ، الشمال الذي يقال عنه جنة العراق لقد حرقست القنابل خلال عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ كل شيء . والأبناء خرجوا الى الحياة وليس لهم من هدف سوى الثأر لأبائهم وأهلبيهم الذين قتلوا في حرب إبادة طالمة بدأت منذ عهد عهد السلام عارف ووصلت ذروتها في عهد البعث وعلى يد صدام حسين . اضافة الى ذلك فان التفرقة العنصرية قائمة بين أبناء الوطن الواحد . في الوظائف - في التعليم - في كل شيء وعمليات الانتقام والتفكيك والتفجير ، للأسر الكردية الى مناطق صحراوية في أقصى العراق وأبناء بعيدا عن منطقة كردستان ، تسير على قدم وساق بينما يتم إبدالهم بأسر أخرى عربية لتسكن في قراهم التي نقلوا منها عنوة . بل أن هذه الأسر العراقية غير الكردية ، التي تنقل الى المنطقة الكردية أصبحت تواجه بدورها الرعب والقلق . لأن ميليشيات الأكراد لن تجعلها تنضم بموطن ليس موطنها وهذا بكثير بشأته روايات عن وقائع مثيرة . تسبب في وقوعها واحداث آثارها الخطيرة في نفوس أبناء العراق عربا وكردا بحكم البعث في بغداد .

قانون الحكم الذاتي الصادر في مارس ١٩٧٤ :

يبقى أن نتكلم عن النتائج التي أفرزها تطبيق هذا القانون الذي يعتبره

معدام حسين انجاز ضخم وتاريخي لأبناء منطقة كردستان . فلولا أن هذا القانون غُـمِرَ
 معبر سواء من حيث النصوص أو في الجانب العملي عند تطبيقه ، عن المطالب
 القومي للشعب الكردي - ما كان هناك جماعات ترفع السلاح ، وما كانت سلطات
 البعث تعود عام ١٩٨٢ لتتفاوض مرة أخرى مع ممثلي الأكراد في منطقة الحكم الذاتي
 كما تطلق عليها . فبرغم وجود المؤسسات الخاصة بالحكم الذاتي التي جاء بها
 القانون المذكور إلا أنه قد أنشأ مؤسسات بلا ملاحيات تمكن المسؤولين الأكراد من
 ممارسة حقوقهم الديمقراطية وإدارة شئون اقليمهم بشكل يحقق لهم كافة الفوائد
 والمصالح التي تتطلبها المنطقة . فالمسؤولين عن إدارة شئون السلطة التنفيذية
 في المنطقة سواء محافظين أو غيرهم لا يملكون سلطات فعلية ومؤثره في منطقتهم
 ويبقى دائماً الأمر - في أيدي السلطة المركزية في بغداد - مما جعل هؤلاء المسؤولين
 الأكراد محل ازدراء من قبل مواطنيهم الأكراد وينظرون اليهم كرموز موالية للسلطة
 في بغداد . ويهدوا أن هذه هي فلسفة حكام بغداد ومقصدتهم . وفي اللقاء الذي أشرنا
 الى حدوثه بين الرئيس العراقي وبعض رجال الدين الأكراد في شهر رمضان عام ١٩٨١ ،
 حاول الرئيس العراقي أن يوحى بأن جميع المشاكل والمتاعب التي يلاقها الأكراد في
 منطقة الحكم الذاتي ترجع الى عدم كفاءة المسؤولين التنفيذيين في محافظاتهم وهو
 يعلم جيداً أنهم لا يملكون حولا ولا قوة . كما أن الأشخاص ذوي الكفاءة والخبرة
 لا يسمحون لأنفسهم بالتعامل مع السلطة . وحتى بالنسبة لانتخابات المجلس الوطني
 العراقي (البرلمان) فقد قاطعها الشعب الكردي في منطقته وكذلك المجلس
 التشريعي للمنطقة، فعلاوه على قناعتهم بأن هذه المجالس بحكم قوانين تشكيلها
 لا تملك أي سلطات تشريعية أو رقابية ، فإن أي مشاركة فيها تعتبر في نظرهم مشاركة
 للنظام وقرار بهذه الأوضاع . ولقد أصدرت الجماعات الكردية تعليماتها خلال أول ،
 انتخابات تشريعية في العراق الى (الباشمركه) باعدام المرشحين الأكراد ، ثم عدلت
 عن ذلك فيما بعد وطالبتهم بتسديد مبالغ محددة تسلم لمسؤولي الحركة . ونستطيع
 أن نقول أن أسوأ ما يعانيه الأكراد الآن في العراق هو محاولات طمس مقومات القومية
 الكردية ، ان المطالب الكردية التي لم تخرج عن كونها مطالب قومية مشروعته
 لشعب يريد أن يعيش في ظل وطن واحد هو العراق ، ويحصل على ما يحصل عليه الشعب
 العربي في باقي العراق ، لجديره بأن تتحرك القوى السياسية التي عليها مسئولية تبني
 هذه القضية التي هي قضية شعب يعد جزءاً من شعبنا في الوطن العربي الكبير . وليس
 قضية أناس غرباء عن مجتمعنا (لقد وقف الحزب الديمقراطي الكردستاني السـيـ
 جانب الأمة العربية في مختلف أقطارها من أجل تحريرها الاقتصادي والسياسي) (١) .

(١) - د . جلال يحيى ، د . محمد نصر مهنا - مشكله الاقليات في الوطن العربي ص ٧٠

لقد حققت الحكومة العراقية البعثية انجازات فعلية في منطقة الحكم الذاتي ولكن الشعب الكردي لا يريد الخبز دون أن يكون قادرا على مضغه ، كما أنهم يريدون أن كل ما يتم بنائه في المنطقة لن يعوض الأكراد عن قراهم التي احترقت وأبنائهم الذين قتلوا أو شردوا نتيجة العمليات التي قام بها الجيش العراقي في الشمال كما أنه لا يقارن بالعاشدات التي تحمل عليها الحكومة المركزية من حقول النفط الشماليين الموجوده في منطقتهم .

أن تقييم تجربته الحكم الذاتي في منطقة كردستان بالعراق تقطع بأن هناك تغييرات كثيرة ينبغي اجرائها ، وليس عيبا أن يعاد النظر في قانون أو نظام يطبق لأول مرة وفي ظروف مثل تلك الظروف الحساسه التي طبق فيها القانون . (ويمكن القول أن مؤسسات الحكم الذاتي هناك غير نشيطة ولم تتطور وأنه يسودها العمل الاجتماعي والفجوات الاقتصادية التي تستلزم حلا سريعا ومن منطلق سياسي وإنساني سليم . وأن ذلك مرهون بالدرجة الأولى بتطوير الممارسات الديمقراطية ...

ويكفي العراق ما تعرض له في السنوات الماضية من ظروف استثنائية ومن حازات في المنطقة الكرديه خاصه وأن الحزب الديمقراطي الكردستاني قد رفع من شأن تأسيسه شعار اقامة الوحدة الوطنية على أساس الاتحاد الاختياري والمساواة بين القوميتين العربيه والكرديه في العراق (١) .

ويبقى أن نضيف أن حل الصراع أو النزاع العراقي الإيراني ، لابد وأن يتضمن بين طيات أوراقه ، الورقه الكرديه والا سيبقى هناك فتىلا ينتظر لحظه اشتعاله .

وننوه الى ان معظم الزعماء الأكراد ، الآن وسواء في العراق أو تركيا أو إيران قد تأثروا كثيرا بالفكر الشيوعي الذي ترك بصماته على فكرهم السياسي ، ويربطهم بالاتحاد السوفيتي علاقات مودة وتفاهم . كما أن الكثير من المنظمات الكردييه استطاعت أن تحصل على منح دراسيه في الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الاشتراكيه لبناء المناطق الكرديه في الدول الثلاث ، اضافه الى امكانيه الحصول على دعم سوفيتي يأتيها بصور أخرى مختلفه حسب اختلاف أنواع هذا الدعم ، فليس خافيا أن من بين هذا الدعم - يأتي السلاح - والتدريب على حرب العصابات . وارسال الخبراء السوفيت الى المناطق الكرديه للاشراف على بعض نواحي التدريب . ولذا كانت كل من الدول الثلاث قد أخذت احتياطاتها الكافيه بعدم السماح للحركات الكرديه المتواجده

(١) - د . جلال يحيى ، د . محمد نصر مهنا - مشكله الاقليات في الوطن العربي -

في أراضيها بالاقدام على خطوه انفصاليه عن هذه الدول ، فان هناك دولة قريبيه من المنطقة هي الوحيد (٥) التي تستطيع أن تشجع على هذه الخطوة ، وتدعمها في سبيل توحيد المناطق الكرديه في دول المنطقة في كيان واحد مستقل ، وهي تستطيع أن تختار أنسب الجماعات في الدول الثلاثة التي تهيأت لها الظروف الداخليه لتقدم على الخطوة الأولى في هذا الاتجاه ووقتها سيممّح العالم على خطوة ثانيه وثالثه في باقى الدول ليلتحموا بما تبلى من مناطق كرديه تقع هناك على أطراف الاتحاد السوفيتى أنزويجان وأرمينيا السوفيتيه - ووقتها لن تستطيع أى دولة من الدول الأم أن تقف أمام العملاق الأحمر وستندم أنظمه الحكم فيها أنها فوتت على نفسها الفرصة ويهددها لصيانه أراضيها والاحتفاظ بشعبها " فالتحرك الكردي المجدي يؤكد على أن جزوة المقاومة لم تضعف بين الأكراد بل تنذر باحراق المنطقة وتفجيرها لكي تزداد الحرائق في تلك المنطقة الحساسه من العالم ، فإذا كان الاستعمار قد زرع اسرايل في منطقة الشرق الأوسط لتكون لغما في المنطقة - فقد قسم كردستان ووزع شعبها بين دول تركيا وايران والعراق وسوريا حتى يكونوا قنابل موقوتة يسهل تفجيرها عند اللزوم حينما تختل الموازين الدولية - ألا أن الاتحاد السوفيتى يبدو أنه سيعملها ضدّهم .

فالأكراد على مفترق الطرق الآن فاما أن نساعدهم ، بحل مشاكلهم حتى ولو بمنحهم الحكم الذاتى والا فلننتظر قريبا حتى تعلن حركات التحرير الكرديه الشعبيه دول ماركسيه في تركيا وايران والعراق " (١) .

وبعد فإننا نأمل أيضا أن نكون قد ساهمنا في هذا الفعل بالقاء اليسير من الضوء على الأكراد والمشكله الكرديه حيث نادرا ما تتناول الصحف العربيه شيئا عنهم ، وهم جزءا من سكان وطننا العربى ، وأصحاب قضيه قوميه عادله تحتاج فقط إلى أذان صاغيه وعقل متفتح والآسوف نكون كمن يصر على دس رأسه في الرمال بحسبى ، وسيظل الانسان العربى يلتقط الانباء المتعلقه بأحداث وطنه عن طريق أجهزة الاعلام الأجنيبيه في ظل التعتيم الذى يسود الاعلام العربى ، ومثلنا على ذلك هنا ما تناقلته وكالات الأنباء الاجنبيه ، وإذاعة لندن في ١٣/١/١٩٨٦ ، نقلا عن تقريره للمنظمة العالميه لحقوق الانسان بشأن طلب المنظمه من العراق التحقيق في صحة واقعه

(١) - جريدة حزب الوفد المصري ١٣/٩/١٩٨٤ .

(٥) - أقصد بها الاتحاد السوفيتى .

إطلاق السلطات العراقية النار واعداد ٢٠٠ كروى فى (السليمانيه) خلال الشهرين السابقين لذلك التاريخ ، وكذلك ما أفادته تلك الوكالات من وقوع مظاهرات فى المدينة أطلقت النار أيضا على المشتركين فيها .

وانه لا يفوتنى قبل أن أبرح هذه الصفحات بعد أن فرغت من حديثى عن الأكراد الآن أعود وأذكر بالتواجد المصرى فى دائرة النزاع القائم بين الأكراد والسلطة فى بغداد وذلك فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر . وأستطرد لأنوه الى أن حجم التواجد المصرى الحالى رسميا وشعبيا فى الساحة العراقية اذا ما ربطناه بحجمها والدور التاريخى الملقى على عاتقها بالنسبة للعالم العربى عموما وتأثيرها وتأثرها بما يقع من أحداث ، ويهدب من صراعات سواء بين وحداته أو فى داخل الدولة العربيه الواحده ، أقول ذلك التواجد المصرى الحالى على الساحة العراقية ان صح هذا التعبير فهو تواجد غير كافى لتغطيه تلك الساحة طالما لا يوجد دور لهذا التواجد فى اصلاح ذات البين ، ما بين الزعماء الأكراد والسلطة الحاكمه فى بغداد . لان مصر هى الدولة الوحيدة المؤهلة لهذا الدور دون أن يكون هناك شبهة شكوك فى احتمال انحيازها أو تحاملها مع هذا الطرف أو ضد ذلك لأن مصلحتها أساسا هى فى التثام الجرح الذى ما زال ينزف منذ عشرات السنوات فى شمال العراق وبالتبعيه فى جسم الوطن الأم - العراق . ولذلك فان فتح الباب أمام الزعماء الأكراد ليعرضوا قضيتهم أمام مصر وهو أمر لا نعتقد أن قيادة البعث فى العراق سوف تتحفظ بشأنه لأنها بدورها تعاني بذات القدر الذى يعانيه الأكراد من استمرار هذا الجرح ينزف . ولكن فى هذه الحالة على الأكراد أن يوحّدوا صفوفهم ويتجرّدوا من الانتماءات الخارجيه ، ليكون انتماءهم فقط للعراق وليس لايران أو ليبيا أو سوريا أو غيرهم . وعلى أبناء البرازانى أن يضعوا أيديهم فى أيدي الطلبانى وزملائه الآخرين فى الحركه . كما ينبغى أن يكون مفهومنا لدى الجميع أنه لا مصر ولا أى دولة عربيه أو إسلاميه تستطيع أن تتقبل بأى وجهه نظر كرويه تدعو الى الانفصال عن الوطن الأم العراق . وأن مثل هذه الدعوه فى حد ذاتها هى دعوه للانتحار من قبل الشعب الكروى لسبب وجيه سبق أن أوضحناه وهو أن أى دولة من الدول المجاوره للعراق والتي يعيش على أرضها أكرادا لن تقبل بمثل هذا الوضع حتى لا تنتقل هذه الحالة الى أرضها لتهدد وحدة البلاد . كما أن وجود كيان سياسى مستقل لأكراد العراق سوف يجعل منافذ اتمالهم بالعالم الخارجى تمر عبر تلك الدولة التى كما قلت لن تنظر الى هذا الوضع بارتياح مهما كانت علاقاتها سيئسه بنظام الحكم القائم فى بغداد ، وبالتالي ستكون مصالح وأمن ذلك الكيان السياسى الكروى الجديد تحت رحمة تلك الدول المجاوره وهى (سوريا وتركيا وايران) وستكون تلك الدول قاهره على خلق متاعب عديده لاستقرار النظام فى الدوله الوليدة .

القسم الثاني

طبيعة نظام الحكم السياسي في ايران والعراق

الفصل الأول

طبيعة نظام الحكم في ايران

ايران دولة متعددة القوميات ، فيوجد فيها الفرس وهم يشكلون حوالي ٤٠ ٪ من مجموع شعبها يليهم الأكراد والبلوش والعرب والأتراك والأذربيجان . وهذه القوميات على تعددها يكاد يوحد بينها عامل الدين حيث يشكل المسلمون الشيعة النسبة الغالبة بينهم وهو الوضع الذي يشابه ما عليه الحال في العراق . ولكن يلاحظ أن مدى تقبل الشعب العراقي لفكرة إقامة نظام حكم إسلامي على غرار ما هو قائم في ايران واستنادا الى نظريه ولاية الفقيه ، هو أمر قد ضعف كثيرا نتيجة الآثار البالغة التي تمكن الحكم البعثي من إحداثها في نفوس الشعب العراقي وأفكار الأجيال الجديدة خاصة ، مما جعل إستعداد كل من الشعبين لتقبل هذه الفكرة يختلف على ضوء هذه الحقيقة وذلك على الرغم من حياة الإباحية التي سادت في المجتمع الإيراني خلال عهد نظام حكم الشاه . إلا أن ذلك لم يؤثر على النزعة الدينية المتوطنة داخل عقول ونفوس الإيرانيين بالشكل الذي حدث في العراق ، في هذا الاتجاه . وظل الإنسان الإيراني برغم كل مظاهر الفجور والعريضة التي عاشها الشباب الإيراني في العهد السابق ، ما زال لديه الاستعداد للخروج من هذه الحالة المؤقتة اذا ما وجد الأرضية الاجتماعية التي تمكنه من التخلي الفوري عن تلك الممارسات الدخيلة على طبيعة المجتمع الإيراني الشيعي التي جاءت نتيجة دخول مظاهر الحضارة الأوروبية بما تحمله من مقومات الانحراف والانحطاط الخلقي والإباحية التي تتعارض مع الفكر الإسلامي عموما ، واذا ما وجد الأيدي التي يستطيع أن يثق في قدرتها لتأخذ بيده ، وهذا ما حدث بالفعل حينما وصل الامام الخميني الى مطار طهران قادما من باريس حيث منغاه الاختيارى واندفاع الملايين من الشعب الإيراني لاستقباله والاعلان عن تأييدها لحركته والأفكار التي أعلن عنها قبل مغادرته فرنسا ، فقد رأوا فيه الشخص الذي كانوا ينتظرونه لانقاذهم من بحر الضياع الى بر الأمان ، فذلك الاحساس الذي تولد عند هذه الملايين التي اندفعت لاستقبال الامام العائد ، لم يكن لحظتها ذو ارتباط بقضية انتظار اصلاح السياسي والخلاص من وطأة حكم الشاه وقسوته عليهم بسقدر ما كان ارتباطا بقضية اصلاح الاجتماعي والتخلص من الضياع الذي كان الشعب

الايروانى يعيشه تحت حكم الشاه .

وان كنت لا أدرى ماذا يقول الشعب الايرانى اليوم وخاصة الشباب بعد مرور هذه السنوات على قيام الثورة الاسلاميه فى ايران وفى ظل نظام حكمها ، هل تحقق للشعب الايرانى آماله فى الصلاح السياسى والاجتماعى ، أم أن الحرب العراقية الايرانيه قد حجبت وحالت دون أن يجنى الشعب الايرانى ثمره ثورته الشعبيه وتأييده لمن رأى فيهم الأمل فى قيادة المجتمع الايرانى الى حيث كان ينبغى أن يحققه . وعلى أى الأحوال فإن المشاعر التى كانت لدى الايرانيين خلال الأيام الأولى للثورة ، تعطى لنا صورة عن الاستعداد الطبيعى والخاص الموجود لدى الايرانيين بمدد قضيه تقبل اقامة نظام حكم اسلامى ، لموافقة ذلك مع طبيعته هذا الشعب العقائديه ونظريته لرجال الدين بصفه خاصه . وهو أمر أشك تماما فى مدى مطابقته مع واقع الحال فى العراق اليوم .

ونظرا لأن كثيرا من الكتابات التى تناولت موضوع الثورة الايرانيه قد تعرضت بقدر لا بأس به من الدراسة والتحليل للحياة السياسية فى إيران والتغيرات التى لحقت بها حتى قيام الثورة الاسلاميه فى فبراير ١٩٧٩ ، فى حين لم تتعرض غالبية هذه الدراسات لمسألة تقييم نظام الحكم فى العراق بالمقابل وخاصة عن الفترة التى تبدأ من سنة ١٩٦٨ البعثيين على السلطة فى بغداد فى يوليو ١٩٦٨ وحتى الآن ، بل أن ما جاء من كتابات عن نظم الحكم فى الدولتين وخاصة ما صدر بشأن حرب الخليج عموما ، قد أفاض فى الحديث عن ايران ومساوىء الحكم الجديد هناك ، فى حين تجنب طرق موضوع الحياة السياسية وطبيعة نظام الحكم فى العراق . مما حرم القارئ العربى من الوقوف على حقيقة الاوضاع السياسيه فى العراق ، اضافة الى عمليه التعتيم الاعلامى التى شارك فيها للأسف الكثير من أصحاب الأقلام والمسؤولين الرسميين فى الوطن العربى . لذلك فقد آثرت أن يكون تناولى للحياة السياسية فى ايران موجزا بقدر الامكان لسبق تغطيته من جانب الآخرين فى حين توسعت بعض الشئ فيما يتعلق بالعراق وفى حدود ما تقتضيه خطه البحث فى معالجة موضوع الكتاب . وفى الحقيقة ، أن التاريخ السياسى لايران كان وما زال يشهد بالدور المتميز لرجال الدين على ساحة الأحداث الداخليه فى ايران وبشكل لا نجده وبنفس الصورة فى الدول التى يمثل شعبها غالبية من المسلمين الشيعة مثل العراق أو فى الدول الاسلاميه بصفه خاصه . وأيا كان ذلك الدور صغيرا أو كبيرا بالنسبة لرجال الدين فى ايران ، فإنه قد أخذ مع مرور السنوات الأخيرة لحكم الشاه يأخذ لنفسه حجما مؤثرا ومتميزا بين قوى المعارضه الايرانيه المختلفة والى أن تبلورت حركة رجال الدين مؤسرا وبشكل خطير وفعال مما جعل

كافة القوى السياسية الأخرى على الساحة الإيرانية وباختلاف اتجاهاتها السياسية والفكرية والعقائدية ، تعجز عن أحداث ذات التأثير الذي استطاعت قوى رجال الدين وأتباعهم أحداثه في إيران عند وصول الخمسينى من باريس الى طهران ولدرجة أن قوى البطش والهيمنة على الشارع الإيراني من المؤسسات الأمنية المختلفة التى كان الشاه يعتمد عليها فى السيطرة على أى حركة تعكس صفو الحياة السياسية التى أرادها لإيران ، قد أصبحت فى حالة تحجيم تقريبا . بينما اتخذ الجيش هسو الآخر موقف الحياد ولم يتدخل . وذلك كله سهل على ميليشيات الثورة الإسلامية السيطرة على مقاليد الأمور فى إيران . وكانت حركة رجال الدين فى بدايتها تتمثل فى الاعتصام فى المساجد فينضم اليهم الألوف من أبناء الشعب الإيراني ، ثم أخذت شكل المظاهرات الواسعة التى كان يحدث خلالها الاصطدامات مع السلطة . ولعل أبرز حركات رجال الدين أثرا فى الحياة السياسية فى إيران تلك التى حدثت عام ١٩٠٦م والتى قادوا فيها الآلاف من الإيرانيين للمطالبة بتطبيق (العدالة والشريعة الإسلامية) ، والتى اضطر مظفر الدين شاه فى أعقابها الى تشكيل حكومة دستورية ، وتكوين مجلس وطنى منتخب قام بصياغة أول دستور فى تاريخ إيران الحديث . ويمكن اعتبار تلك الفترة من تاريخ إيران هى البدايه الحقيقية للمواجهه بين رجال الدين والسلطة . ولا شك أن المكانة الخاصة التى يمثلها رجال الدين الشيعة لدى الإيرانيين هى المعول الأساسى فى جعل حركة رجال الدين ليست معزولة عن الشعب ، وهذا ما يميزها كما قلنا عن أى مجتمع اسلامى آخر . مما جعل حركتهم على الساحة السياسية قادرة على أن تجرف أى تيار سياسى لأى من القوى الأخرى على الساحة الإيرانية لصالحها ، وهو أمر مرتبط أساسا بعدة مفاهيم مرتبطة بعقيدة الشيعة ومكانة الأئمة عندهم كما قلنا وما يستتبعه من وجوب الطاعة الكاملة للإمام أو من يمثلها (نائبه) باعتباره معصوما من الخطأ .

ومنذ قيام المجلس النيابى والحكومة الدستورية فى عهد (مظفر الدين شاه) بدأت السلطة توسع من دورها فى المجال الاقتصادى فى البلاد على حساب البرجوازية الإيرانية مع استمرار القمع وتقوية قبضة السلطة ، الى أن عطل مجلس النواب بعد هجوم قام به رجال السلطة على المجلس وقتل بعض نوابه وهرب آخريين ثم اعلان الشاه وقف العمل بالدستور وإقامة حكومة عسكرية فى طهران عام ١٩٠٨م الى أن تعقدت الأمور " وحدثت عدة انتفاضات فى الفترة التى تلت ذلك " (١) وفى ٢٦ يوليو ١٩٠٩ ، خلع الشاه وعين ابنه سلطان أحمد ميرزا - ملكا - وأعيد الدستور وأفتتح المجلس الثانى فى أكتوبر ١٩٠٩ " (١) وفى عام ١٩٢١ قام (رضان خان) بانقلاب

(*) - السيد زهره - الثورة الإيرانية (ص ٢٨) .

عسكري تولى بعده بفترة رئاسة الوزارة الى أن توج ملكا عام ١٩٢٥ ليبدأ عصر الحكم الأسرة البهلوية في ايران منذ ذلك التاريخ واستعادة الحكومة المركزية لقبضتها القوية ، وسحق حركات الأقليات ، وخاصة الأكراد . وقوى مركز المؤسسه العسكرية في ايران وامتد نفوذ الدولة الى كافة جوانب الحياة الاقتصادية في البلاد مع التركيز على اضعاف المؤسسه الدينيه وكسر هيبتها وضرب مرتكزاتها الاقتصادية والاجتماعية . " فقد أقام رضا شاه التشريع على أسس مدنيه واستصدر قانونا يمكن بمقتضاه تأمين الأراضي ومشروعات الري المملوكه لمؤسسات دينيه ، وفي عهده أصبح المندوبون الحكوميون يراقبون المدارس الدينيه ٠٠٠٠ وعينت الحكومة أجهزه خاصه لإدارة الجوامع والأماكن الدينيه وتنظيم انتقال الزاهبين الى الحج وغير ذلك . وتولى رضا شاه حصر اتفاق الأوقاف الدينيه وقرر شكل صرفها " (١) والخلاصه أنه في عهد (رضا شاه) أصبحت السلطه المركزيه لها جبروتها ، وتحولت في ظل المؤسسات السياسيه ، البرلمان ، الوزارة ٠٠٠٠ الخ الى مجرد أشكال هيكليه تجسد ارادة الحاكم الطاغيه دون أن يكون لها فاعليه تذكر .

ولا يفوتنا أن نذكر أنه في بداية حكمه تم احتلال منطقة عربستان العربيه وضمها الى ايران عام ١٩٢٥ والتي كانت محلا لأطماع كل القوى في المنطقة. وعندما تولى بعد ذلك ابنه (محمد رضا بهلوي) زمام الحكم عام ١٩٤١ ، استطاع الشيوعيون وخصوصا بعد تأسيسهم (حزب توده) أن يظهروا على الساحة الداخليه في ايران بشكل ملموس وقاموا باحداث اضطرابات عماليه واسعه النطاق ، مع مشاركة فعاله في حركات الأقليات القوميه وهي بالطبع لعبتهم المفضله في كل من العراق وايران . وشهدت فترة حكم (محمد رضا) حركه الدكتور (مصدق) الذي كان يرأس الجبهه الوطنيه والتي ضمت أربعة أحزاب هي : (حزب ايران ، وحزب الجامعه الايرانيه ، وحزب الشفيله ، وحزب مجاهدي اسلام) .

وكانت تعتبر الجبهه قوة سياسيه كبيره وتتمتع بنفوذ جماهيري واسع . وقد تقدم مصدق بقانون تأمين صناعه النفط الذي تُذكر حركته به في التاريخ الايراني الحديث . وقد وافق عليه البرلمان وحصل على تأييد واسع بشأنه من قادة الحزب الشيوعي (توده) ورجال الدين أيضا ، وقد كانا أكبر قوتين سياسيتين في ايران في حينها . ولكن عندما تمكن الدكتور مصدق من الوصول الى رئاسة الوزارة بنجاح ساحق عام ١٩٥١ دبرت المخابرات الأمريكية عمليه الإطاحة الشهيره به ، وأعادت الشاه الى ايران ثانيه حيث ظل مدينا للولايات المتحده الأمريكية بذلك

الفضل التاريخي ، وعقد العزم على ارساء دعائم نظام قمعي يستطيع أن يتصدى لأي حركة مناوشة لحكمه أو أي تمرد في أي اقليم في إيران ، ويستطيع أن يشل فاعليه أي قوى سياسية معارضة ، وأصبح جهاز الدولة في عهد الشاه له دوره الخطير في تسيير شئون البلاد بالشكل الذي يضمن الهيبة الكاملة والسيطرة التامة على مقدرات البلاد . وكان وسيلته في ذلك مجموعه من الأجهزة القمعية من البوليس والجيش والمخابرات والتي كانت تضم ضمن وحداتها ما عرف (بالساقاك) ذلك الجهاز سيء السمعة . يستطيع بواسطة هذه الأجهزة أن يصل إلى كل فرد وحصركافه تحركات المعارضه وتوقع سلوكها مسبقا في كل مكان في إيران اضافة إلى جعل إيران قوة عسكرية ضارته في المنطقة و جعلت منها بحق وقبل وصول الخميني مباشرة - القوة الخامسة في العالم - ليحقق الشاه بواسطتها أهدافه وأهداف القوى الغربية ، من خلال الدور الإقليمي الخاص لإيران في المنطقة والذي أطلق عليه (شرطى الخليج) . وقد وفر الشاه لهذه القوة أحدث ما وصلت إليه التقنية العسكرية في العالم من أجهزة ونظم وخبرات . ولم يقل دور القوات المسلحة نفسها كأداة قمع ضد الشارع الإيراني وحركات الأقليات القومية عن دور سائر أجهزة القمع الأخرى حيث كان النظام يستعين بها عند الحاجة . بل لقد أدخلت هذه الأجهزة أنوفها في كل مؤسسات الدولة ونواحي الحياة في المجتمع الإيراني ، ولقد لعب جهاز الدولة نفسه دورا حاسما في المجال الاقتصادي للدولة إلى جانب الدور الذي لعبه العرش الشاهنشاهي ، وما يمثله من ثقل في الاقتصاد الإيراني ، من خلال المؤسسات العديدة التجارية والصناعية وغيرها ، العائده للعائلة المالكة . وأصبحت المركزية في اتخاذ القرار ، هي السمة الأساسية للنظام السياسي في إيران ، باعتباره استمرارا للنظام الدكتاتوري الذي توارثه الشاه عن والده . حيث أصبح يمسك بيديه كل خيوط عملية صنع السياسة واتخاذ القرار في الدولة . ولقد ساعده على ذلك ، سيطرته الشخصية على كافة وحدات القمع في إيران مع شل فاعليه كافة التنظيمات التي تعبر عن الاتجاهات السياسية المختلفة المتواجده على الساحة الإيرانية . وحصركافه النشاط السياسي على حزبه (الراسخين) (*) مع شل وتحجيم عمل المؤسسات الدستورية الأخرى مثل الحكومة والبرلمان الخ .

وعدم تمكينها من العمل خارج الحدود المرسومه لها من قبل الشاه ، مع ارتهاق بقائدها بتأبيدها ومباركتها لسياسة الشاه . ولقد ساعده في ذلك وصول

(*) - والجدير بالملاحظة أن تطبيقات أساليب الحكم في العراق حاليا - تكسار تتطابق مع أسلوب ممارسة الشاه لحكمه في إيران في شتى النواحي مع اختلاف المسميات لهذه المؤسسة أو تلك .

عائلات بعينها الى تلك المؤسسات واحتفاظها بمقاعد دائمة سواء في الوزارة أو البرلمان أو الأجهزة الحساسة في الدولة والقوات المسلحة في كسبها مركزا متميزا في المجتمع الإيراني ومنحها السقدرة على التأثير على الساحة السياسية . وكانت لتلك العائلات علاقاتها وروابطها المختلفة والمتعددة مع الأسرة المالكة في إيران . وهكذا ومع استمرار الشاه في تأصيل هذا الخط الجديد في سياسته الدكتاتورية في إيران ، سارت الحياة الداخلية في إيران من جديد على طريق المتاعب مرة أخرى لكل من الشعب الإيراني متمثلا في قواه السياسية المختلفة ومن ضمنها مجموعة رجال الدين بالطبع ، وبالنسبة للنظام ذاته الذي بدأ يواجه هذه القوى وما تتسببه للنظام من قلق . وذلك بالإضافة الى نشاط الأقليات القومية الذي لم يبدأ يوما في إيران . وبدأت المواجهه بين الطرفين تأخذ أشكالا متعددة أصبح العنف أهم سماتها من كلا الجانبين الى أن عادت قوى المعارضة السياسية الدينية الى الظهور على سطح الأحداث بشكل بارز ، عندما وقع اضراب عام في مدينة (قم) المقدسة وبقيادة الآيات والحجج ، وترتب على المواجهه البشعة التي وقعت بين النظام والجماهير التي كانت قد انطلقت في مظاهرات ضخمة سقوط المئات من الأشخاص ما بين قتل وجرح ، فكانت هذه الحادثة بحق بداية النهاية لنظام حكم الشاه في إيران . فقد استمرت المظاهرات والاحتجاجات متخذة من مناسبة الأربعين - وهي ذكرى مقدسة لدى الشيعة - مناسبة دورية لها فكلما سقط شهيد في كل مواجهه يكون هناك مواجهه أخرى في ذكرى الأربعين الخاصة بهم وهكذا . . . (*) ومع تصاعد حملة الاضطرابات الطلابية والعمالية من جهة أخرى أيضا .

وفي أعقاب حادث اشعال النار في دار السينما عام ١٩٦٨ في اقليم عربستان بمدينة عبادان ، انفجرت على أثره المظاهرات في عدد من المدن الإيرانية مطالبه بسقوط الشاه فأسرع الشاه بتغيير الحكومة القائمة آنذاك ونصب (شريف امامي) رئيسا للحكومة الجديدة . وأطلق عليها اسم حكومة المصالحة القومية - ولكن ذلك لم يهدئ من الثورة المشتعلة - في نفوس الشعب الإيراني شيئا ، والذي انطلق في مسيرات سلمية في عيد الفطر في سبتمبر ١٩٧٨ اشترك فيها عدة ملايين وفي إيران كلها تقريبا ، وأعقبها مظاهرات أخرى " ففرضت الحكومة حظرا على المظاهرات . . ورغم هذا خرجت المظاهرات الضخمة ، وأعلنت عن تنظييم

(*) - ويلاحظ أنه وبالرغم من أن الإيرانيين كانوا يتخذون من ذكرى الأربعين لسقوط أحد المواطنين على أيدي السلطة ذريعة لتفجير مظاهراتهم للتعبير عن سخطهم على السلطة ، باعتبارها مناسبة لها تقاليدھا في التاريخ الشيعي منذ اقامة ذكرى الأربعين لقتل سيد الشهداء الامام الحسين في كربلاء ، الا أن =

مظاهرة أخرى في اليوم التالي للمطالبة باطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين . وكان هذا اليوم هو " يوم الجمعة السوداء " ففي الساعة السادسة من صباح يوم الجمعة ٨ سبتمبر اعلنت الحكومة الأحكام العرفية في ١٢ مدينة بما فيها طهران لمدة ستة أشهر . وكانت محاولة يائسه من جانب الحكومة لوقف المظاهرات قبل أن تبلسغ حجما لا يمكن السيطرة عليه . غير أن الأهالي كانوا قد بدأوا يتجمعون منذ الخامسة صباحا دون أن يعلموا شيئا من فرض الأحكام العرفية . وتتبع ذلك أشد العجز وحشية فقد سقط في طهران ودمت ما لا يقل عن ٤ آلاف قتيل . ورغم هذه المجزرة الوحشية . اندلعت موجة جديدة من المظاهرات المتفرقة في عشرين مدينة ، كما بدأ العمال حركة إضراب بلغت من الاتساع والأهمية قدرا لم يعرف من قبل .

وعندما تولى أحد المعارضين " شهبور بختيار " رئاسة الوزارة بناء على طلب الشاه له . اشترط على الشاه قبل قبول المهمة أن يغادر ايران الى أن تهدأ الحالة في البلاد ، مع ضرورة تخويل " شهبور بختيار " صلاحيات استثنائية لاجراء بعض الإصلاحات التي يطالب بها المعارضون ، وقد قبل الشاه الشرطين لمنح بختيار الفرصة لكسر حدة الثورة وحفظ العرش للأسرة البهلوية " . (١) وهكذا أخرج الشاه من ايران وللمرة الثانية في تاريخ حكمه مجبرا ، وذلك في يناير ١٩٧٩ ، تاركا مجلس وصاية على العرش ، وأصدر مجلس الشيوخ الإيراني قانون حل جهاز الساقاك الذي كان أحد المطالب الهامة لقوى المعارضة . وأصدر أيضا قانون محاكمة الوزراء والموظفين المتهمين بالرشوة والفساد ، ثم اطلاق سراح عدد من المسجونين السياسيين كمحاولة من جانب (شهبور بختيار) لتهدئة حدة الثورة في نفوس الجماهير .

ولكن . . . يبدو أن العاصفة قد هبت بالفعل ولم تجدى محاولات وقفها أو تهدئتها ، فالخميني كان قد أعد العدة مع جماعته في فرنسا ، وحزم أمتعته للعودة الى الوطن أيا كانت النتائج .

فلقد أصبحت الأمور في داخل ايران مهيأة تماما لوقوع حدث خطير وهام كان أعوان الامام قد أعدوا له المدة ، ولم يبق سوى أن تصل رياح العاصفة الى العاصمة طهران ، من باريس حيث مقر الاقامة المؤقتة للخميني بعد أن ساءت الأمور بينه

== العراقيين وعلى الرغم من كونهم شيعة أيضا لا يجرون على مجرد ارتداء زي الحداد على مقتل أحد ابنائهم على أيدي السلطة ويظلون يكتمون مشاعر الحزن داخلهم .

(١) - السيد زهره - الثورة الإيرانية (المرجع السابق ص ١٣٣ - ١٣٤) .

وبين البعث في العراق على أثر توقيع اتفاقيه الجزائر بينهم وبين الشاه والتي بموجبها تم تحجيم نشاط زعماء المعارضة الايرانيين الموجودين في العراق ومنهم الامام الخميني الذي ظل هناك ١٤ عاما فاضطر الى السفر الى فرنسا بعد أن رفضت أيضا الكويت منحه الإقامة هناك . (*) . وفي باريس أعلن الامام الخميني عن عزمه على العوده الى ايران لتشكيل سلطه شرعيه وفق نظام حكم اسلامي .

وما أن وصل الخميني واستتب له الأمور، قام بتنصيب (مهدي برزكان) رئيسا للحكومة الاسلاميه الجديدة ، مع وجود (شهبور بهتبار) الرئيس الرسمي للحكومة وقيام صراع بين الحكومتين الرسميه والثوريه انتهى الى سيطرة ميليشيات الحركه الثوريه الاسلاميه على كافة مرافق الدولة في ايران ، خصوصا بعد أن أعلن رئيس أركان الجيش وقوف الجيش على الحياد ، مما سهل مهمه هذه الميليشيات والتي عرفت فيما بعد (بالحرس الثوري) . أو (حراس الثورة) . وأصبح الهدف الذي سعى من أجل تحقيقه مجموعة رجال الدين وتابعيهم بزعامه الامام الخميني قد أصبح حقيقة واقعه ، وهو عزل الشاه واقامة جمهورية اسلاميه في ايران . وأعلنت الجمهوريه فعلا بعد الاستفتاء العام أول ابريل ١٩٧٩ . وهو الأمر الذي بدأ يثير ردود فعل باقى القوى التى ساهمت بدور لا يمكن اغفاله فى انجاح الثورة التى ركب قمتها رجال الدين . بل كانت هناك تحفظات من جانب رفاق الامام من الآيات الكبار أنفسهم مثل آية الله شريعة مدارى وأصبح اقامة نظام الحكم الاسلامي المستند على مبدأ ولايه الفقيه محل اعتراض من قبل هذه القوى من أقصى اليمين الى أقصى اليسار ، مما ترتب عليه حدوث أول شرخ فى العلاقات بين هذه القوى ذات التيارات السياسيه والفكرية المتعدده على الساحة السياسيه فى ايران ، وبين مجموعه الآيات والحجج التى أستتب أمر السلطه فى يدها . ولقد أعلنت تلك القوى رأيها صراحة فى النظام الجديد من خلال اعتراضها على اسلوب اعتداد الدستور الجديد وما تضمنه أيضا من مواد لم تحقق المواثيق بين المفاهيم التى تؤمن بها القوى المختلفه وبين نظريه الحكم الاسلامي هذه ، ومراعاة الأوضاع التى أفرزتها حقائق التركيبه الخاصه للشعوب الايرانيه من حيث تعدد قومياتها وتعدد الديانات ما بين مسلم ومسيحي ومنهم مسلم سني ومسلم شيعي ، وتعدد الاتجاهات الفكرية للقوى السياسيه التى ظلت تناضل سنوات طويله فى ايران ضد نظام حكم الشاه . ذلك الدستور الذى أجرى الاستفتاء عليه رغم أنف جميع هذه

(*) - والجدير بالذكر أن مواقف حكومات البعث العراقى ودولة الكويت لم تغيب عن بال الخميني وجماعته منذ أيام المنفى وأخذت تعطى مردودها فى علاقات ايران مع النظامين المذكورين فيما بعد .

القوى فى أغسطس عام ١٩٧٩ .

" وقد تم انتخاب مجلس للخبراء " فى مطلع أغسطس عام ١٩٧٩ ، وتولى اعداد صيغه الدستور التى طرحت للاستفتاء " (١) فى حين كان العديد من القوى المذكورة ترى أن يقوم باعداد الدستور (جمعيه تأسيسيه) منتخبه تضم ممثلين عن جميع الاتجاهات الموجودة فى ايران (٢) . ولقد أقر الدستور الايرانى الجديد مبدأ ولاية الفقيه أحد وأهم الأحكام التى كانت محل اعتراض القوى السياسيه فى ايران وبمفهومه خاصه اليسار (وحزب توده) . وأطلق عليه لفظ (القائد) اذا توافرت الشروط الجامعه بقبول الأكثرية الساحقه من الشعب مرجعيته وقيادة أحد الفقهاء على أساسها (**) . وتكون له ولاية الأمر وكافة المسئوليات الناشئه عنها وكما تقضى به أحكام الامامة فى المذهب الشيعى والتى سنلقى بعض الضوء عن مكانتها فى عقيدة الشيعه فى موضعها . وفى حالة عدم وجود الفقيه الذى تتجمع فيه كافة الشرائط الشرعيه المطلوبه ، فان الخبراء المنتخبون من الشعب وكما تقضى به المادة (١٠٧ من الدستور الايرانى الجديد) ، يبحثون ويتشاورون حول كافة الذين تتوافر فيهم صلاحية المرجعيه والقياده . فاذا وجدوا أن مرجعا واحدا يملك ميزه خاصه للقياده فانهم يعرفونه ، باعتباره قائدا للشعب ، والا فانهم يعينون ثلاثة أو خمسة مراجع (يلاحظ ف. ديه العدد لضمان وجود أغلبيه على القرار) من جامعى الشرائط الشرعيه باعتبارهم يمثلون فى هذه الحاله (مجلس القياده) ويعرفونهم للشعب وتكون القياده للدولة فى هذه الحاله ، قياده جماعيه وليست فرديه ولكنها تبقى فى شكلها الشرعى هى قياده الامام ، لتوافر شروط الإمامه الشرعيه فى كل من القائد أو فى أعضاء مجلس القياده ، هذا المجلس بالطبع ، يختلف عن رئيس الجمهوريه ورئيس الحكومه الذين يستقلون بوظائفهم وفقا لأحكام الدستور المبينه لها .

ولقد جاء النظام الجديد أيضا بما يعرف (بمجلس المحافظه على الدستور .

(١) - السيد زهره - المرجع السابق (ص ٤١) .

(*) وسوف نلاحظ عند الكلام عن النظام السياسى فى العراق بالمقارنه كيف أن - الدستور المؤقت هناك قد تم اعداده من قبل مجلس قيادة الثورة العراقى والذى له وحده حق تعديله أو الغائه دون الرجوع لأى مرجع شعبى أو حزبى وهو احدى الخصائص التى تميز كلا من النظامين السياسيين الثوريين فى الدولتين الجارتين .

(**) ومن ينطبق عليه هذه الشروط ويُجمع على أحقيته فى الولاية سيكون المرجعيه الأولى للدولة الاسلاميه - أى - مثل الامام الخمينى الذى يعتبرونه اضافه الى ذلك قائد الثورة الاسلاميه .

وفي الحقيقة . أنه - وان أخذ البعض على النظام الإيراني الجديد - بأنه قد أعطى للقيادات الرئيسية في السلطة ، السيطرة المباشرة على الأجهزة والمؤسسات الرئيسية في البلاد وذلك بمنحها سلطات واختصاصات غير محدودة . فانتفى أرى أن ذلك القبول يصعب الرد عليه وتفنيده . إلا من خلال دراسة قانونيه ومتخمصه للدستور الإيراني وتطبيقاته خلال الأعوام الستة المنصرمة منذ اعلانه وهذا ما يدخل في اختصاص فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسي ولا يقبل من كل من عن له الكتابه أن يكتب فيه .

الا أننا نعيب على هذه التعليقات أنها جاءت بأحكام سريعة ودون تمحيص جيد واستيعاب كامل للفكر الشيعي وبصفه خاصه في موضوع الامامه . مع المقارنه الموضوعيه النزيبه لما جاءت به أرقى الدساتير في الديمقراطيات الغربيه المعاصره ، من أحكام وخاصه ما يتعلق بالملاحيات التي تخولها لرئيس الدولة . بل ينبغي في الوقت الراهن أن تتم هذه الدراسه المقارنه مع دساتير دول العالم الثالث والتي تصنف ايران كاحدى وحداته السياسيه . وحتى لا نُحمِل الأمور أكثر مما تحتمل على ضوء الظروف السياسيه التي تمر بها دول عالمنا الثالث في الداخل ، وما أعطاء الزعماء لأنفسهم من ملاحيات بموجب قوانين استثنائيه أو فقرات خاصه نصت عليها دساتير تلك الدول تمنح زعمائها من الملاحيات ما يكفي لقتل كل ما جاءت به باقى مواد دساتيرها من أحكام تتعلق بالحريات العامه وحدود سلطان الدولة في الداخل مع عدم وجود جهه أخرى تستطيع أن تراجع تصرفات رئيس الدولة ، وما يصدره من قرارات أو قوانين بحكم هذه الملاحيات التي استمدتها من تلك المواد الشاذه التي جاءت في تلك الدساتير ، أو حتى بموجب القوانين التي يستطيع أن يحصل عليها عن طريق الاستفتاءات الشعبيه ، ذلك الباب الخلفي الذي يغنيهم عن الدستور .

لذلك فإن القول بأن الدستور الإيراني الجديد (وهذا ليس دفاعا عنه انما تنويرها لضرورة الالتزام بمبدأ الحياديه في الحكم على ما جاء في هذا الدستور على ضوء ما ذكرناه سابقا) ، قد أعطى القيادات الرئيسيه سلطات لا حد لها ، هو أمر - اضافة الى ما سبق بشأن التسرع في تقريره - فهو كما نرى يحمل شيئا من المبالغه والتحاميل التي لا تتطابق مع الدستور الإيراني ذاته بقدر ما تستهدف التجريح المسبق لأي نظام اسلامي يمكن أن يقوم هنا أو هناك . وذلك استمرارا وامتدادا لحملة النيل من أي اتجاه لاقامة نظام حكم اسلامي وسواء كان يعتمد فلسفه الفكر الشيعي في مقدمات قيامه أو الفكر الاسلامي لدى مذاهب أهل السنه . لأن المنبع في كلا الحالتين واحد وهو ذلك المنبع الطيب الطاهر ، وهو تشريع السماء الذي لا يمكن التصور بأن الله عز وجل قد أنزله لتنعم بأحكامه فنه على حساب فنه أخرى من عباده تعالى ولا يمكن تصور أنسه يمنع فنه بعينها حق الاقتضات والتحكم في رقاب الناس عامه ، وخاصه من هم غسبر

المسلمين منهم ، من رعايا الدولة التي سيقام فيها نظام حكم الاسلام . لأن الهدف الذي جاءت من أجله شريعته السماء واحد وهو إقامة العدالة بين الناس كافة ، وتنظيم حياة الفرد على أسس المساواة والحرية . ومراعاة معيار الكفاءة في توزيع الوظائف . الخ .

ومرة أخرى في هذا المقام - غلست هنا بصدد الدفاع عن نظام ، اتبع الشرعيه في إقامة مؤسساته الدستورية وفقا لمعتقد المذهب الذي ينتمي اليه غالبية سكانه مع ما لنا من تحفظات ليست بشأن المصالحات الواسعة والتي قيل أن الدستور قد منحها لقياداته ، وإنما بشأن عدم مراعاة التركيبة الخاصة للقوميات المتعددة في هذا البلد ، والتي لها حقوقها التي كان ينبغي أن يقرها دستورهم الجديد . وكذلك تحفظاتنا عن التطبيق ، لأن الدفاع عن نظام الحكم شيء ، والأشخاص القائمين عليه شيئاً آخر . لقد بدأ قادة الثورة في إيران حكمهم بتمصفية حساباتهم مع جلاديهم واعتبروها حسابات شخصيه أكثر منها حسابات لمصالح مجموع الشعب الإيراني الذي كان يئن على أيدي جلاديه ولم يهدأ يوماً .

لقد كانت عمليات تصفيه الحساب مع رموز نظام الشاه من الجيش والشرطة والسافاك وغيرها من الأجهزة المتعددة هي بدايه النهايه بالنسبة لازاحه كل من يدخل في دائرة المعارضه ، للحكام الجدد . ولذلك فإن التفرقه بين النظم السياسيه وبين تطبيقات الحكام في ممارستهم للسلطه - هو أمر واجب الانتباه اليه قبل توجيهه النقد الى أي نظام سياسى مهما كانت الفلسفه التي يقوم عليها . لأن الهجوم على نظم الحكم الاسلاميه بات أمراً يطيب كثيرا لمن يقلقهم قيامه في أي دوله من دول عالمنا الثالث الاسلاميه فيبحثون دائماً فيما يصدر عن الحكام من أخطاء ليقيموا بها النظام ويحاكمونه أيضاً .

ونعود ونقول أن الشروط التي جاءت بها المادة (١٠٩) من الدستور الإيراني ، والواجب توافرها في القائد وأعضاء مجلس القيادة والطريقة الخاصة التي رسمها الدستور لتحديد القائد أو مجلس القيادة قد تحتاج الى وقفه موضوعيه من قبل من انتقدوا هذه المادة من الدستور الإيراني . لأنها لم تتضمن شروطاً ذات صيغه دينيه فقط وبحكم شروط الامامه المعروفه في المذهب الشيعي ، وإنما تطلبت المصالحيه العلميه اضافته الى التقوى اللازمه للافتاء والمرجعيه ، والرؤييه السياسيه والاجتماعيه والشجاعه الكافيه والقدره والاداره الكافيه للقياده . ولذلك فقد جاء الدستور بحكم خاص بإمكانيه تحديد عدة أشخاص ، ثلاثة أو خمسة من قبل (مجلس الخبراء المنتخبين) اذا لم تتوافر الشروط المطلوبه في شخص واحد .

والسؤال الآن : من - من رؤساء وحكام الدول الاسلاميه أو حتى ما يطلق عليهم (مجلس قيادة الثورة) في بعض الأنظمة يتوافق فيهم الشروط المحكمه التي جاء بها الدستور الايراني الاسلامي ، بصرف النظر عن ما يؤخذ على حكام ايران من أخطاء ، تحسب عليهم وليس على نظامهم ؟ . وأخيرا نقول أن الملاحظات التي يمارسها القاده في الدستور الايراني ، محدده بموجب أحكامه ، وليست مفتوحه بلا حدود ونصت عليها المادة (١١٠) من الدستور وبشكل محدد ولا تختلف في مجملها عن ذات الملاحظات التي تمنحها الدساتير المعاصره ، وخصوصا في دول العالم الثالث - بالنسبه لرئيس الدولة . ويلاحظ أن منصب رئيس الجمهوريه بموجب هذا الدستور يتم إشغاله بالانتخاب (*) وليس بالاستفتاء على شخص واحد يقدم للشعب . وذلك وعلى خلاف ما يتم غالبا في دول العالم الثالث ، ولا سيما عقب تسلم من يطلقون على أنفسهم الثوريين ، فقد تم تنصيب رئيس الجمهوريه في ايران ، عقب انتخابات حرة ، تقدم فيها أكثر من مرشح . وكانت المنافسه حاده بين مرشح - حزب الجمهوريه الاسلاميه ، وهو يعتبر حزب الثورة وزعمائها لأنه يتشكل من رجال الدين ومعظم أقطاب الثورة الاسلاميه وبالذات جماعة الامام الخميني - وعلى رأسهم على خامنئي رئيس الجمهوريه الحالي وأمين عام الحزب ورافسنجاني رئيس البرلمان وكان يرأسه في حينها آية الله بهشتي قبل حادث تفجير مقر الحزب أثناء انعقاد اجتماع لزعمائه وذهب ضحيته معظم أقطاب الحزب وبهشتي ذاته في ١٩٨٢/٤/٢٨ في حين كان المنافس الآخر والمرشح لمنصب رئيس الجمهوريه أبو الحسن بنى صدر والذي حقق فوزا ساحقا في هذه الانتخابات على منافسه (حسن حبيبي) الذي هو مرشح زعماء الثورة في الواقع . .

ولكن . . . ألم يكن في استطاعة رجال الدين بحكم موقعهم سواء في قياده الثورة الايرانيه أو في السلطه ، أو بالتأثير على الجماهير أن يعملوا على تمكين مرشحهم في الانتخابات للوصول الى منصب رئيس الجمهوريه في أول انتخابات حرة في ايران ؟ ولماذا تركوا صندوق الاقتراع يقول كلمته بلا تدخل ؟ ونعتقد أن هذه النقطة جديره بالدراسه من قبل الذين تحاملوا على دستور ونظام حكم الأئمه في ايران ، وكذلك تفهم طبيعه الشعب الايراني ومدى ما أصبح عليه رجل الشارع من وعى سياسى ، جعله قادرا على التمييز أولا في اختيار من يشاء ، وجعل رجال الثورة

(*) يلاحظ أن رئيس الجمهوريه الحالي في العراق تم تنصيبه بقرار من مجلس قيادة الثورة العراقي بعد أن تنحى الرئيس السابق أحمد حسن البكر ، والذي أيضا تسلم المنصب بنفس الطريقه - وليس بالانتخاب .

لا يجبره ون على المساس بمبادئ الاقتراع على هذه الانتخابات .

وجاءت الانتخابات البرلمانية لتشهد " صراعا حادا بين مختلف التيارات السياسية وبصفه خاصه بين تيارى بنى صدر ، وحزب (الجمهورية الاسلامى) و طمع كل منهما فى الحصول على أغلبيه فى البرلمان تمكنه من دعم مركزه . وقد أسفرت الانتخابات التى جرت فى شهرى ابريل ومايو عام ١٩٨٠ عن حصول حزب الجمهورية على أغلبيه كبيره من مقاعد المجلس الـ ٢٧٠ ، بينما حصل مؤيدوا بنى صدر على عدد محدود من المقاعد ، وتفرق الباقون بين مختلف الاتجاهات " (١) ، ولكن الأمور لم تسير فى ظل الجمهورية الوليدة - بشكل مستقر وهادئ ، فقد ظهرت على السطح الخلافات الحاده التى أخذت شكل صراعات بين حزب الجمهورية الاسلامى - الذى افتقد منصب رئيس الجمهورية - وان كان عزز مكانته بأغلبيه فى (مجلس الشورى) وكذلك فى التشكيل الوزارى وذلك بزعامه رجال الدين وأعدوان الامام الخمينى

وبين تيار بنى صدر - والقوى السياسيه الأخرى التى التفت حوله ، وانتهت هذه الصراعات الحاده بصدر قرار من الامام الخمينى باعفاء أبو الحسن بنى صدر من منصبه كقائدا عام للقوات المسلحه فى يوليو ١٩٨١ - استنادا الى ما وجه اليه من لوم نتيجة الحملة التى قادها ضده حزب الجمهورية الاسلامى بشأن النتائج السيئه التى أفرزتها المعارك على جبهات القتال مع العراق ، ووجه اليه تهمة انتهاك الدستور وعدم الالتزام بالقوانين بناء على قرار من مجلس الشورى الذى يسيطر عليه حزب الجمهورية الاسلامى ، مما حمل بنى صدر الى اعداد العدة للهروب من البلاد ، متجها الى فرنسا (٢) وقيل أن يجد نفسه مقدما للمحاكمة على أيدي زعماء حزب الجمهورية الاسلامى .

والحقيقه أن معظم الصراعات التى كانت قائمه بين حزب الجمهورية الاسلامى وبنى صدر لم تكن تتعلق بشخص بنى صدر بقدر ما كانت متعلقه بأفكاره فى ادارة شئون الدولة الاسلاميه الجديدة (*) والذى كان يرى بناء مجتمع يوائم بين الاسلام والمعاصره . وكذلك التيارات والقوى الأخرى التى استقطبها بنى صدر . حيث كانت

(١) - لقد اتهم الحكم فى العراق الجماهير الايرانيه فى هذا الصدد بالجهل والاميين والمنحرفين ، التقرير القطرى (ص ٢٩٠) .

(٢) - تمت انتخابات الرئاسة فى ايران عقب ترشيح ثلاثة أشخاص من خمسون مرشحا وقد تمكن (خامنأى) مرة ثانيه من الفوز برئاسة الجمهورية وذلك يوم الجمعة ١٦/١/١٩٨٥ .

(*) - يلاحظ أن البعث العراقى كان يراهن على أن حزب توده سوف ينقض على السلطة فى ايران حينما تتاح له الفرصه الا أنهم لم يدركوا أن أعداء حكم الأئمه لن يكون سوى البسا .

كلها تمثل الخطر المنتظر على نظام الجمهورية الاسلاميه وولاية الفقيه من وجهه نظر الآيات هناك . فالتيار الديني ٠٠ الذي كان مضطرا في الشهور الأولى للثورة لقبول ممارسه هذه القوى عملها على الساحة الايرانيه والسكوت عن بعض التيسارات اليساريه أو قبول الحوار مع بعضها ، لم يلبث وبعد أن زاد ثقل الموقف على جبهات القتال على قادة الحكم في ايران ، أن ينقلب فجاء على الجميع ابتداءً من بنى صدر ، الى كافة الاتجاهات والقوى المعارضه المختلفه مستخدما أساليب القمع التي عسادت تذكر الايرانيين بأيام نظام الشاه المخلوع وبدأت ترسل الحملات العسكرية للسي مناطق الأقليات القوميه لقمع حركاتها ، تلك الأقليات التي كانت قد علقت آمالا واسعه على الثورة الاسلاميه . بل أن هذا البطش قد شمل حتى بعض رجال الدين الذين اختلفوا مع القائمين على النظام حول الطريقة التي أراد حزب الجمهورية الاسلاميه والامام الخميني تحويل ايران بها ، الى دولة اسلاميه ، ونظام ولاية الفقيه وكان على رأس هؤلاء (آية الله شريعتمداري) . وكانت آخر الضربات التي وجهت للقوى السياسيه في ايران هي تصفيه حزب توده ، وتقديم زعمائه وأعضائه للمحاكمه بعد اتهامه بالعمل لحساب الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٣ .

واذا كانت أهم القوى وأخطرها تأثيرا في جانب المعارضه الايرانيه اليوم هي التي يتزعمها (مسعود رجوي) وهي منظمه (مجاهدي خلق) التي تتخذ من فرنسا أيضا مقرا لها^(*) إلا أن اسلوب هذه المنظمه في ممارسه نشاطها في معارضه نظام الحكم لن يمنحها أي رصيدا شعبيا ، يمكن أن يتعادل مع الرصيد الشعبي لرجسالة الدين الحاكمين في ايران الآن . وبالتالي لا يمكن أن ينتزعها منهم ، بالرغم مما يعانيه الشعب الايراني الان على أيديهم . ولأن اعتماد المنظمه على العمليات الارهابيه وتفجير القنابل في المناطق المزدحمه بالسكان لن يكون بالاسلوب الذي يكسب تعاطف وتأييد الشعب الايراني ، أو أي شعب آخر مع المنظمه التي تعتمد هذا الاسلوب وسيلة في صراعها مع السلطه الحاكمه . لما يترتب عليه من آثار تُعتبر الجماهير ذاتها أول من يتضرر منها . ولذلك فان تصوير هذه الانفجسات ، أو المظاهرات وأعمال الشغب التي يديرها أتباع هذا التنظيم داخل ايران ، أو أعمال الاغتيالات خارجها لا يمكن أن يمثل المعارضه الايرانيه بشتى فصائلها واتجاهاتها .

وعلى أي الأحوال يمكن القول أن فصائل المعارضه في ايران بمختلف اتجاهاتها متفق في الفتره الحاليه فقط على وحده الهدف الذي يجمعهم وهو اسقاط نظام^(*) - إنتقل (مسعود رجوي) ورفاقه إلى بغداد ليتخذ منها مقرا لنشاطه في ١٠/٦/٨٦ بعد موقف حكومة جاك شيراك الفرنسيه منه نتيجة تقاربها الأخير مع إيران .

الحكم الاسلامى بصورته الدستورية الحالية وبرموزه المتواجدين فى السلطة ، واقامة نظام جديد لا أظن أنه قادر اذا نجحوا فرضا فى تحقيق ذلك ، على ارضاء كافسة اتجاهات القوى السياسيه الموجوده على الساحة الايرانيه به ، اضافته الى مطالب السب الأقليات القوميه . واذا كان البعض من زعماء هذه القوى وأيضا ، بعض أقطاب المعارضه الايرانيه المستقلين ومنهم من سبق له تولى مناصب رئيسيه فى ظل النظام الحالى ، قد اتخذ من موضوع الحرب العراقيه الايرانيه مادة رئيسيه لهجومهم على النظام الحالى فى ايران متهمين النظام بأنه المتسبب فى استمراره الحرب والتعننت فى قضيه التفاوض بشأن ايقافها ، الا أنه وبقينا فلن يكون الوضع فى هذه القضية أفضل حالا ، فى حاله ما اذا سقط نظام الحكم الحالى وتولى بعده اى نظام آخر ، يساريا كان أو يمينيا للحكم فى ايران من الوضع الحالى . ولكنها - أى قضية الحرب - هى مجرد مادة صالحه لاثارة الجماهير الايرانيه ضد نظام الحكم ورموزه - وللاستهلاك الدعائى المرحلى لها ليس الا ..

والسؤال الآن ، ماذا ستؤول اليه الأوضاع السياسيه الداخليه فى ايران ؟

نقول : أنه وعلى ضوء تجربه قيام الثورة الاسلاميه بهذه الصوره ، ونجاحها فى اسقاط نظام الشاه واقامه نظامها ثم تمكنها من ضرب قوى المعارضه بمختلف فصائلها ، يصعب على المراقب التكهن بما يمكن أن تؤول اليه الأوضاع فى ايران بحكم التركيبه الخاصه للشعب الايرانى ، وتعدد قوى المعارضه مع تعدد اتجاهاتها وفكرها السياسى والاجتماعى . ووجود مؤسسات دستوريه لم يمنعها القاده الحاليين فى ايران ، بالشكل الذى نراه فى بعض نظم دول العالم الثالث ، انما جاءت بناء على تعبير جماهيرى من خلال الطرق الشرعيه وهى الانتخابات التى تمت بشأنها . فكل ما يمكن أن نتكهن به على ضوء هذه المؤشرات ، هو أن يتم أحداث نوع من التهذيب لممارسات المؤسسات الدستوريه فى ايران ورجالها وبالشكل الذى يسمح باحتسواء حالة عدم الرضى التى تسود معظم الشعب الايرانى على نهج السلطة فى ادارة شئون البلاد ، ويفسح المجال أيضا لمشاركه حفره لبعض قوى المعارضه التى لا تصطدم أفكارها مع الفكر الذى استندت اليه التركيبه الدستوريه الحالية للنظام السياسى الايرانى - اصطداما كاملا - كحزب توده .

وان أول هذه التغييرات لن تتم الا اذا جاء الى مجلس الشورى الايرانى نواب قادرين على أحداث هذا التغيير . وان كان ذلك ليس مشروطا بتطورات الموقف العسكرى على جبهات القتال أو احتمالات حدوث أى تغيير فى سياسته ايران بشأن صراعها المبرر مع العراق ، اللهم وكما قلنا لن يأتى فى ايران من يتعامل فى هذه

القضية بشكل يختلف عن ما يسلكه القادة الحاليين في ايران الآن - نحو البعث فسي العراق - وقد يحتاج أى نظام جديد يأتى الى فترة تفرغ لترتيب الاوضاع الداخلية واحكام سلطته على مجريات الأمور في ايران ، وتحسين علاقاته مع الدول الأخرى . ولذلك قد يلجأ الى ما يشبه الهدنة المؤقتة مع قادة العراق بصرف النظر عن الشكل القانونى الذى سيغلف به هذه الهدنة لتغطيه نواياهم أمام العراق والعالم الخارجى . ولكنّه سوف يعود - وكما عاد الشاه ، وصدام حسين - وفي الوقت المناسب لممارسة لعبسة الصراع مرة أخرى .

الفكر السياسى الذى تقوم عليه نظم الحكم فى كل من ايران والعراق

لما كان الصراع القائم بين نظامى الحكم فى الدولتين - وكما سوف نبين بشكل أكثر وضوحاً فيما بعد - هو صراع عقائدى ومذهبى ، ناتج عن الاختلاف الكلى بين الفكر الذى يرتكز عليه النظام السياسى فى الدولتين ، وهو الفكر الاسلامى الشيعى فى ايران ، والفكر البعثى فى العراق . حيث يخشى القادة البعثيون من امتداد الفكر الاسلامى الشيعى الى العراق وكذا المنطقة العربيه وخاصة دول الخليج العربى . والذى يعتبرونه مصدراً مباشراً للخطر على امكانيه انتشار الفكر البعثى فى المنطقة العربيه ، مما يصطدم مع طموحاتهم فى تبعية نظم الحكم العربيه تحقيقاً لشعارات وأهداف حزب البعث العربى الاشتراكى . ذلك مضافاً الى خطورة الفكر السياسى الاسلامى القادم من ايران على بقاء السلطه خالصه هادئه فى أيدي البعثيين فسي العراق بل ووجود البعث نفسه فى العراق . ولا سيما أن تشييع غالبية مسلمى العراق مثل ايران يكون التربيه الخصبه لسرعه نمو هذا الفكر الاسلامى الشيعى ووثوبه الى مركز السلطه فى العراق . لذلك فقد رأيت وقبل البدء فى الكلام عن نظام الحكم فى العراق ، أن أسلط الضوء على الفكر السياسى الشيعى الذى يقوم عليه نظام الحكم فى ايران ، وذلك فيما يتعلق بموضوع الامامة ، ومكانة الامام لدى الشيعة ، ثم ننتقل للكلام عن نظام الحكم فى العراق ومن خلاله سوف نقدم للقارئ شمس من التفصيل عن حزب البعث العربى الاشتراكى وفكره المطبق فى العراق .

الامامة في عقيدة الشيعة الاثني عشرية (*)

نشأت قضية الخلافة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وتولى الخلفاء الراشدين أمور المجتمع الاسلامي من بعده ، حيث وقع أعظم انشقاق في الاسلام ، فمن سيخلف محمدا ؟ " ويعتقد الشيعة أن الخلافة هي حق من حقوق الامام ولكن نفاق بعض الصحابة وكيدهم أدى الى ابعاد الامام الحق ، عن حقه " . ومن هنا ظهرت فكرة وجوب الامامة . " وذهبت معظم فرق المسلمين الى القول بوجوب الامامة . . . كما اتفق المسلمون بعد وفاة الرسول على ضرورة تنصيب الامام وقد عبر عن ذلك أبو بكر بقوله : أن محمدا قد مضى لسبيله ولا بد لهذا الدين من قائم يقوم به ، فأنظروا وهاتوا آراءكم يرحمكم الله ، فناداه الناس من كل جانب : صدقت يا أبا بكر فكان الاجماع على هذا الوجه دليلا على وجوب الامامة " ويقول الشيعة الاثنا عشرية وطائفة الاسماعيلية بوجوب الامامة عقلا على الله تعالى ، وأن " الامامة من الله لطف لأنها خالية من المفسد ومن جهات القبح جميعا ، اذ لو كانت مشتملة على مفسده لما أوجب الله على المكلفين طاعة الامام بقوله : (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) " .

ويعتبر الشيعة موالاة الامام من أركان الاسلام كالصلاة والصيام . " ويقول آل كاشف الغطاء : ولكن الشيعة الامامية زادوا ركنا خامسا الى جانب أركان الاسلام الاربعة الموجهة للعمل وهي (الصلاة ، والصيام ، والزكاة ، والحج ، أما الشهادة بالوحدانية ونبوة محمد فمجرد قول) ، وهو الاعتقاد بالامامة ، بمعنى أن يعتقد أن الامامة منصب الهى كالنبوة " وأما اعتبار الامامة عندهم من أركان الدين فاستنادا الى الحديث الشريف (من مات ولا يعرف امام زمانه فقد مات ميتة جاهليته) ، وفي قول آخر ، وليس في عنقه بيعة الامام فقد خلع ربقة الاسلام ويلاحظ أن " الامام المقصود بالبيعة ، هو صاحب الزمان الثاني عشر ، محمد ابن الحسن العسكري الذي يعتبر بأنه غاب عام ٣٦٠ هـ ولا يزال في الغيبة ، فهو امام الزمان الذي يجب أن يعترف به جميع الشيعة المؤمنين " ويعتبر من يتولى شئون الامامة في زمن ما قبل ظهور الامام الغائب أو كما يطلقون عليه (المهدي المنتظر) يعتبر ناشئا للامام في زمن غيبته ، هذا عن أهمية ومكانة الامام في عقيدة الشيعة أما المصدر الذي يستمد منه هذه الأهمية وتلك المكانة فهو يرجع الى فكرة العصمة

(*) * انظر في ذلك (١) د . أحمد محمود صبحي - نظرية الامامة . (٢) دوايت م . دونلرش (عقيدة الشيعة) .

التي يسبغونها على الامام . " فالعصمة أهم الفضائل التي يوجبها الشيعة للامام حتى أصبحت وصفا ملازما له ، فضلا عما تمثله من أهمية كبرى في العقيدة الشيعية " ويتفق علماء الشيعة على عصمة الأنبياء والأئمة في حين لا تصف الفرق الإسلامية الأئمة بالعصمة " وقد نقل عن المجلسي في المجلد الثالث من حياة القلوب قوله : (اعلم أن اجماع علماء الامامية قد اتفق على أن الامام معصوم من جميع الذنوب صغيرة كانت ام كبيرة من أول العمر الى آخره ، لا عمدا ولا سهوا ويعتبر الشيعة أن أهم آية في القرآن تبرهن على ضرورة الاعتقاد بعصمة الامام هي قوله تعالى لاهراهم : (انى جاعلك للناس اماما) فسأله ابراهيم (ومن ذريتى) قال تعالى : (لا ينال عهدى الظالمين) . " سورة البقرة - الآية ١١٨ ") .

وتعتبر فكرة العصمة التي يسبغها الشيعة على الامام ، انما هي نتيجة مباشرة او ملازمة لعقيدة الامامة عندهم ، علما بأن القرآن لم يقل بالعصمة المطلقة للأنبياء . " والاختلاف بين الشيعة وأهل السنة في العصمة وحدودها ومداهها لا يبلغ الى الحد الذى يختلفان عنده فيما يختص بمن يجب له هذه العصمة ، فأهل السنة المتأخرون يقتربون من الشيعة في القول بوجوب عصمة الأنبياء من الكبائر والصفائر كما يقترب التفكير الشيعى الحديث من نظرة أهل السنة في تجويز وقوع السهو والخطأ غير المتعمد من الأنبياء . . . غير أن الشيعة ينفردون بالقول بوجوب عصمة الأئمة " باستثناء الزيدية الذين لا يفترضونها لأئمتهم . " وينتقل الشيعة من القول بعصمة الأنبياء - وقد كاد أن تتفق عليها سائر الفرق الإسلامية - الى القول بعصمة الأئمة دون أن يجدوا حجة كبيرة تفصل بين الاثنين ، فالنبوة لطف خاص والامامة لطف عام . فليست عصمة الامام بأقل أولوية من عصمة الرسول لأن انتفاء العام أكثر شرا من انتفاء الخاص " . " ولا يجد الشيعة حرجا أن يجعلوا علوم الأئمة مساوية لعلوم الأنبياء ان لم تفوقهم باستثناء النبي محمد . . . وقد ورت الأئمة علم النبي وعلوم الأنبياء جميعا ، فعندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله ، وأنهم يعرفونها على اختلاف سنتها ، وهم يعلمون القرآن كله وتفسيره وتأويله وناسخه ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه . أما الأنبياء فأيات القرآن تشير الى أنهم ما أحاطوا بكل شيء علما " ولعل في ذلك تصحيحا ان لم يكن ردا كافيا على من يدعون بأن الشيعة يضعون أئمتهم في منزلة أكبر من الأنبياء ، بل وأنهم يعتبرون أن الامام الخميني في ايران يجعل من نفسه صاحب درجة أعلى من درجة النبي محمد نفسه ، وهو على حد علمي لم يقل به أحد في ايران . وأصدق ردا عليهم ما قال به الصادق عندما " سئل عن الأئمة بمن يشبهون وما منزلتهم ممن مضى

فقال : كمصاحب موسى وذو القرنين كانا عالمين ولم يكونا نبيين ، اذ لهم ما للنبي ، ولكن ليسوا أنبياء . فلا ينزل عليهم الوحي ولا يحل لهم من النساء فأما ، ما خلا ذلك فهم بمنزلة رسول الله اذ لم يعلم الله نبيه علما الا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين فهو شريكه في العلم وقد يستفاد من منطق في زيادة علم الامام على علم الأنبياء السابقين أن ذلك ليس الا لتأخرهم في الوجود عليهم في الزمان فاستفادوا علومهم جميعا وورثوها عنهم . . . ولكن يلزم عنه أن يكون اللاحق من الأئمة أفضل علما من السابقين " وان كان ذلك المنطق لم يسلم من النقد أيضا .

ويرى الشيعة ان الامامة تكون للافضل وليس للمفضول استنادا لقوله تعالى : " أفمن يهدي الى الحق أحق أن يتبع أمّن لا يهدي الا أن يهدي " . سورة يونس الآية ٢٥ .

واذا كانت الامامة جوهر المذهب فان موالاة الأئمة هي حجر الزاوية فيه ذلك أن جميع الأفكار التي سبق عرضها كالايمان باللطف الالهي ووجوب عصمه الامام وأفضليته كل هذه الأفكار لا تجعل من الفرد شيعيا بقدر ما يكون ذلك حين يعتقده بولاية الأئمة . وهذا هو الامر الذي ألفت النظر اليه حينما ننظر في الحرب الشرسة التي يخوضها قادة البعث في العراق ضد رجال الدين الشيعة وأتباعهم في العراق ويفسر لنا سبب التعاطف الذي يصعب خلع من نفوس العراقيين الشيعة نحو الزعامة الدينية في طهران وخاصة بعد اعدام امام الشيعة في العراق الامام (محمد باقر الصدر) وزوجته في عهد صدام حسين . ويرى الشيعة " أن معرفه الامام فرض عين على المسلمين وولايته شرطا ضروريا لوجود الايمان لا مجرد كماله " .

والامامة عند الشيعة الاثني عشرية تتسلسل بعد علي ابن أبي طالب الى ابنه الحسن ثم الحسين ثم تنتقل الى زين العابدين ولد الحسين ثم ابنه الباقر وبعده ابنه جعفر الصادق الى ولده موسى الكاظم الذي نسي ولده علي ولده علي الرضا ثم تسلسلت منه الى محمد الجواد وبعده ابنه علي الهادي ثم الحسن العسكري وتختتم بابنائه محمد الحجة المنتظر أو المهدي " استند الشيعة في ذلك الى أحاديث منسوبة الى النبي - فعن جابر بن سمرة أنه قال : (لا يزال الدين قائما حتى تقوم الساعة ، ويكسبون عليهم اثنا عشر خليفه كلهم من قريش) والحديث غير منكر لدى أهل السنة اذ ذكره البخاري ومسلم والترمذي وأن خالفهم أهل السنة في تحديد أشخاص الأئمة " ويلاحظ أن معظم الأئمة الاثنا عشر بالاضافة الى جدهم الامام علي ابن أبي طالب رضى الله عنه لهم أضرحة في أماكن عديدة في العراق يطلق عليها الاماكن المقدسة والتي يتعلق بها الشيعة سواء في العراق نفسه أو ايران . وهناك من دفن منهم وأقيم ضريحه في ايران مثل الامام الرضا . واذا كانت هذه هي عقيدة الشيعة

في وجوب الامامة وموالاته الامام واتخاذ تاريخ ائمتهم الذين هم اتوا كما بينا من الأملاب الطاهرة ، ، فان ذلك بدوره يجرنا لايفضاح أمرا آخر على درجة عاليه من الأهميه يرتبط ارتباطا مباشرا بعقائد الشيعة وبكفاح الأئمة الطهره ضد أئمة الظلم والبفسى . والذين أرادوا اغتصاب حق الأئمة الالهى - من وجهه نظر الشيعة - في خلافة المسلمين ذلك الامر هو فكرة الشهادة عند الشيعة . ومثالثنا في كفاح هؤلاء الأئمة الذين قدموا أنفسهم قربانا وضحوا بأولادهم في سبيل الحق ، مثل التضحيات التى قدمها الحسين ابن على ابن أبى طالب ، هو وأهله وصحبه في كربلاء بالعراق ضد جيش ابن زياد .

ذلك اليوم الذى يصفه أحد القمم من المفكرين الاسلاميين وهو الاستاذ / خالد محمد خالد في كتابه (أبناء الرسول في كربلاء) بأنه كان " يوما فريدا في تاريخ الآم والأبطال لقد وقف اثنان وسبعون بطلا ، وراء قائدهم العظيم " أبى عبدالله الحسين " ليس لهم في احراز النصر على عدوهم أدنى أمل ، وليس أمامهم سوى القتل بأسلحة خضم فاجر متوحش مسعور . . . وأمامهم فرض النجاة اذا هم أرادوها . . لكنهم يرفضون النجاة ، ما دامت ستكون غمطا لقداسة الحق ، وثلما لشرف التضحية . . وان الاقدار لم تدع رؤوس أبناء الرسول تحمل على أسلحة لرماح قاتليهم ، الا لتكسبون " مشاعل " على طريق الأبد ، للمسلمين خاصة ، وللبشرية الراشده كافه ، يتعلمون في ضوئها الباهر : أن الحق وحده هو المقدس . . وأن التضحية وحدها هى الشرف ، وأن الولاء المطلق للحق ، والتضحية العادله في سبيله ، هما وحدهما اللذان يجملان للانسان وللحياة قيمه ومعنى . . لذلك وحينما نتكلم عن فكرة الشهادة لدى الشيعة وبالعودة الى موضوع الكتاب عن الصراع العقائدى بين نظم الحكم فى العراق وايران ، نجد أن من اليسير على القارئ أن يفسر السر وراء إصرار الإيرانيين على استمراره القتال مع العراق برغم التضحيات الضخمة التى يتكبدونها فى هذه الحرب . ولا سيما فى مواجهه امتلاك العراق وسائل عسكرية غير متوافره لدى ايران . وفى هذا الشأن يقابلنا ذلك القول الذى يتردد على لسان الزعماء الإيرانيين وخاصة الامام الخمينى - الذى ألهفوه الى العديد ممن ذهبوا لاقتلاعهم بالعدول عن الاستمرار فى القتال حينما قالوا أن طريقنا هو طريق الحسين ، ومن يريد أن يفهم منهجنا ، عليه أن يدرس تاريخ الحسين وكذلك تعقيب سفير ايران لدى الأمم المتحدة على قرار مجلس الأمن الاخير الصادر فى نهاية فبراير ١٩٨٦ مطالبا الجانبين بوقف القتال والتفاوض - حيث يقول السفير الايرانى : أنه على أعضاء مجلس الأمن أن يدرسوا نفسيه الشعب الايرانى أولا . " أن الطوائف الايرانيه كانت ولا تزال تظهر ميلا نحو التقشف وانكار الذات ، أو ما يعتقدونه كذلك ، فهذه التضحية من الحسين تتفق واستعدادهم الطبيعى لقبولها حالا " والطريف أن القاده الإيرانيين يطلقون على صدام حسين (يزيد العراق)

تشبيها له بيزيد الذي قاتل الحسين في كربلاء . ولعل اندفاع الشباب الايراني خلال العمليات الهجومية على الخطوط العراقية بذلك الشكل الذي أثار حنق القساده العراقيين فادعوا أن القيادة الايرانية تقذف شبابها في حقول الالغام غير عابئينه بأرواحهم ، وهي نقطه سوف نعود لتوضيحها في موضعها ، ذلك الاندفاع يمكن تفسيره بسهولة على ضوء حقيقة فكرة الشهادة والتضحية التي تمثل جزءا من عقيدة الشيعة ولقد وجدنا لها تطبيقاتها المباشرة في الأعمال الانتحارية للشيعة في لبنان . فالإنسان الشيعي قد ساعدت عقيدته في السعي من أجل الشهادة نظرا لما تأصل في نفسه وعقله بحكم هذه العقيدة . فقيم تتعلق بالشهادة ومكانه الشهيد .

وفي الجبهه الأخرى - يرفع القاده البعثيون شعارا مقابلا يحاولون فيه نفى الشبهه عن حزبهم فيما يتعلق بترك القيم التي غرستها العقيدة الشيعيه لدى الشعب العراقي فيرفعون شعار (الشهداء أكرم منا جميعا) وهي احدى شعارات الحزب المستحدثه بمناسبه الحرب مع ايران . وهو شعار لا يجد لنفسه أصولا في العقيدة الشيعيه . ولكن لابد للبعثيين أن تكون شعاراتهم مغايره لما يقول به الايرانيون حتى ولو كانت مسن أصول العقيدة ذاتها ، وكذلك فإن الجنود الايرانيين في لحظه هجومهم على المواقع العراقيه يرددون بشكل جماعي عبارة (الله أكبر) والتي ردها المصريون قبلهم في حرب ١٩٧٣ ، وقد ألف القاده البعثيون للجنود العراقيين عبارة أخرى مقابله تمتزج باللهجه العراقيه بعيدة أيضا عن المنحى الاسلامي في الفاظها .

الفصل الثاني

طبيعة نظام الحكم في العراق

نعود وننوه الى أن موضوع دراسة وتقييم نظام الحكم في دولة ما ، هو أمر يدخل في اختصاص فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسية ، ولكننا نتعرض لهذا الموضوع هنا ، بشكل عام لكي نعطي القارئ صورة عامة للموضع السياسي في كلا البلدين ليتسنى الربط بين كافة العناصر المتمثلة بالنزاع الداخلية والخارجية ، ولا سيما أن القرارات التي يتعلق عليها مصير الشعوب والتي تمثل هذا القدر من الخطورة مثل قرار دخول البلاد في حرب هي أمر يختلف أسلوب تقريره باختلاف نظام الحكم القائم في الدولة من حيث الطريق الذي رسمه دستور هذه الدولة في الوصول الى مثل هذا القرار كأن يعرض على الهيئته التشريعية المختمة وهي التي تتكون من نواب شعب هذه الدولة والحصول على موافقتها بناءً على ما تقدمه الحكومة من تقييم للموقف ، وبذلك يخضع القرار في هذه الحالة لقدر كافٍ من الدراسة والتمحيص لكل الأسباب التي تبرر اتخاذ هذا القرار الخطير وتحسب النتائج المتوقعة ترتبها على دخول البلاد الحرب ، سواء من الناحية الداخلية أو الخارجية .

ويختلف الأمر بالطبع اذا ما كانت جهة اصدار هذا القرار هي السلطة الحاكمة نفسها بلا تعقيب أو مراجعته من قبل أي مؤسسه دستوريه أخرى مما يتضمنه هذا الاسلوب من مخاطر تتمثل في احتمالات اتخاذ القرار بناءً على حسابات غير دقيقة أو عدم افساح الزعامه الحاكمه لنفسها ولجهاز المعاونه الذي يعمل معها فرصة كافيه لدراسة الأمر بشكل دقيق - لكونها قد أقدمت عليه مثلاً نتيجة انفعالات شخصيه أو لتحقيق طموحات شخصيه حيث يتساوى الأمر في الحالتين . ولأن جهسه التقييم واصدار القرار تكون واحده في هذه الحالة ، وكما يحدث في النظم الديكتاتوريه . وهذا ما سوف نستطلع من خلال القاء الضوء على طبيعة نظام الحكم واسلوب ممارسة السلطه في العراق في الصفحات التاليه .

ويمكن القول أنه ومنذ قيام أول نظام جمهوري في العراق عقب اندلاع ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ بقيادة اللواء عبد الكريم قاسم ، والغاء النظام الملكي والدستور ، ومرورا بكافة الانقلابات العسكرية العديدة في العراق وحتى تسلم صدام حسين السلطة في ١٦/٧/١٩٧٩ من سلفه أحمد حسن البكر ، وخلال هذه الفتره الزمنيه وعلى طولها لم يشهد العراق أي نظام سياسي مستقر ، وأصبحت الصراعات السياسيه على السلطة من جانب مختلف الأحزاب والقوى السياسيه ، والتي غالبا ما تضم جماعات من كبار

العسكريين في الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي ، بل وحتى حينما استقر الامر لصالح حزب البعث العربي الاشتراكي في السيطرة على مقاليد السلطة منذ يوليو عام ١٩٦٨ وحتى الآن - ظل الصراع قائما - ولكن في داخل الحزب نفسه حيث لم تتوقف محاولات ضرب بعض أقطاب الحزب لبعضهم للاستئثار بالسلطة وكما سوف نبين فيما بعد . ولذلك أصبح عدم الاستقرار السياسي طابعاً مميزاً للعراق ، زاد عليه موضوع دخول الحرب مع ايران وظهور قوى أخرى على الساحة الداخلية تعمل على تقويض النظام السياسي الحالي مستغلة ظروف الحرب - وأصبحت هذه هي الصورة الحاضرة في ذهن المواطن العربي - بصفه عامه - منذ ثورة عام ١٩٥٨ وحتى الآن عن العراق ، ولا يذكر العراق الا ويرتبط بالذهن المذابح الدموية التي كانت تنتج عن هذه الصراعات أو عن تصفيه القائمين على السلطة في أي من تلك الفترات لمعارضتهم ، وسجل قادة الانقلابات في الشوارع على أيدي من أعقبوهم في الاستيلاء على السلطة منهم ، مع الحرص الشديد من جانب كل من استولى على السلطة ، على التصفيه الجسديه لكل من كان في السلطة قبله أو ساهم في قيامها ، ثم يعود لتصفيه من يرى في تواجدهم خطوره تعكر صفو استقرار السلطة في يده ، أو نفيه أو سحله ، حتى ولو كانوا من الرفاق الذين شاركوا في التخطيط أو التنفيذ أو التسهيل والمعاونه للتخلص من النظام السابق عليه ، وتمكينه من السلطة بعده . فهذا نهج ثابت للأسف واكتوى من مظاهره الشعب العراقي على مدى تلك السنوات السوداء في عهد ما يسمى بالثورات التحرريه والقوميه ، والتقدميه .

وقد تمكن ذلك الحزب الانتهازي الذي لم يعرف سوى الانتهازيه ، وانتهاز الفرص والمواقف والظروف ليحقق من خلالها مصالحه في الزحف ثم الانقضاض على السلطة ولو على حساب المبادئ البراقه التي يعتبرها دستورا له ونقمة به (حزب البعث العربي الاشتراكي) ، من الوصول الى السلطة في العراق اثر مشاركته ببعض عناصره في انقلاب ١٧ يوليو ١٩٦٨ ضد حكم (عبد الرحمن عارف) الذي كان قد تولى السلطة بعد حادث احتراق الطائره التي كان يقبلها أخيه (عبد السلام عارف) .

ولقد كان معروفا عن (عبد الرحمن عارف) أنه ذو امكانيات شخصيه محدوده ومتواضعه في قضيه ممارسة السلطة مما سهل للبعثيين الاتفاق مع بعض المقربين في القصر الجمهوري للرئيس (عبد الرحمن عارف) والانقضاض على السلطة في عمليه بسيطه لم تستغرق شيئا من الوقت أو الجهد . وكان صدام حسين داخل احدى الدبابات التي كانت تأخذ مكانها الى القصر الجمهوري مقر الرئيس لتحاصره ، وقد كان وقتها شخصا مدنيا .

وحيث تمكن البعثيون من الوصول الى السلطة كانوا قد عقدوا العزم على الاستفادة من تجارب الماضي السابقة ، بعدم ابقاء أى قوى سياسيه أو أطراف أخرى تشاركهم السلطة . وذلك قاموا على الفور باستكمال عمليه (١٧ يوليو) بعملية أخرى سريعه للتخلص من العناصر الأخرى التى ساهمت معهم فى الحركة والتي على أكتافها تم انجاح تلك العملية بحكم مواقعها الحساسه فى السلطة - فقام صدام حسين فى (٣٠ يوليو ١٩٦٨) بأقتحام القاعة التى يجلس فيها رفاق الأمس شاهرا مسدسه مع أخيه الأصغر الذى " ولاء رئاسه المخابرات العامه فى العراق خلال بدايه الثمانينات ثم أقصاه عنها " وأخرج كل من (عبد الرزاق النايف وعبد الرحمن الداود) من القاعة ، بل وأخرجهما من العراق كلها ، وكذلك باقى العناصر الأخرى ان لم يكن قد خرج بعضهم من الحياة ذاتها على أيدي البعثيين فعلا . وذلك أبلغ دليل على انتهازيه هذا الحزب ، واعتماده الفدر اسلوبا من أساليبه ، ومنهج ثابت فى نشاطه داخليا وعلى الساحة العربيه . وليس دوره المشبوه فى الوحدة بين مصر وسوريا ثم الانفصال أيضا ، بعيد عن الأذهان . ولكن الطريف فى موضوع استيلاء حزب البعث على السلطة فى العراق ، ما قد يلاحظه المراقب فى التسميه الفريده التى يطلقونها على ما يسمى بثورتهم فى العراق بذكر تاريخين لها معا حيث يطلق عليها (ثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨) .

فقد لا يدرك المراقب معنى هذين التاريخين (١٧ ، ٣٠) - ولعلنا فسرنا ذلك فى المتن أعلاه بشئ من الإيجاز فقد كان يوم ١٧ يوليو هو عمليه الاستيلاء على السلطة التى شارك فيها البعثيون وغير البعثيون ، أما ٣٠ يوليو فكانت عمليه التصفيه التى كانت النية مبيتة لدى البعثيين للتخلص فيها من العناصر الأخرى التى لم يكونوا بقادرين على الاستيلاء على السلطة ، والوصول اليها الا استنادا الى مساعدتهم بحكم مواقعهم فى السلطة فى حينها . وحتى تستقر الأمور فى أيدي البعثيين خالصه . وكان لهم ما أرادوا بالفعل ، ولذلك فان اصرار القيادة الحاكمة فى العراق اليوم على ترديد أن ما يسمى بثورة (١٧ ، ٣٠ تموز) ١٩٦٨ فى العراق لم يشارك فيها أى فئسه أو عناصر من خارج حزب البعث ، هو أمر تفضحه الوقائع ويعد تزويرا للتاريخ . لأنها محاولة رخيصة للإستئثار بالسلطة على انفراد وانكار دور العناصر الأخرى فيها ، مع قطع الطريق اليوم على كافة القوى السياسيه فى داخل العراق ، لتأخذ مكانها على الساحة السياسيه العراقيه . بحجة أن البعث وحده هو صاحب الفضل فى هذه الثورة وكأنها غنيمه .

وهذا يفسر لنا اصرارهم على الزام كافة الأحزاب العراقيه الأخرى ، بقبول واقرار

ما يسمى " بالدور القائد لحزب البعث العربي الاشتراكي وأنه هو وحده صاحب الحق التاريخي والواقعي في قيادة المسيرة الثورية في العراق " وعلى أساس أنه وبمسند أن تخلص من الفئات والعناصر الأخرى التي ساهمت معه في الانقلاب على حكم عبد الرحمن عارف عام ١٩٦٨ ، لم يبق سواه في السلطة - وينبغي على كافة الأحزاب الأخرى أن تقبل بهذا الأمر الواقع ونتعامل مع حزب البعث على أساسه - وتحدد لنفسها الدور والحجم الذي يتمشى مع هذا الأمر الواقع . ولذلك حينما تم تشكيل ما يعرف (بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية) في العراق في يوليو ١٩٧٣ ، والتي أعلن ميثاقها وتشكيل هيئاتها في أغسطس ١٩٧٣ - فرض على الأحزاب التي تكونت منها الجبهة وقتها ، أن تقبل بهذا الدور المتميز لحزب البعث بينها ، وبمعنى آخر ، أن تتقيد بالعمل وفق فلسفته وآرائه التي هي الأساس الذي سوف تسيس عليه شئون العراق الداخليه والخارجيه . وذلك يعني بدوره الغاء دور ، ووزن هذه الأحزاب وتحويلها الى شبه منظمات حزبيه تابعه لحزب البعث كباقي المنظمات الحزبيه التابعه له بحكم تشكيلاته ، وتآمر بأمره وتلك الأحزاب التي كانت في الجبهة المذكوره هي : (الحزب الشيوعي العراقي - والحزب الديمقراطي الكردستاني - وحزب البعث بالطبع) وترتب على ذلك أن أصبحت هذه الجبهة مؤسسه هيكلية لا حياة فيها ولا نشاط ، لعدم قناعة الأحزاب التي شاركت فيها بذلك الواقع الذي لا يمكن تصوره في ظل نظام يفترض فيه تعدديه الأحزاب . ولكن تبقى الهيئه والسلطه في أيدي حزب واحد فقط ومسمى الحياة . ولقد توقف دور الحزب الشيوعي العراقي فعلا في الجبهة منذ حوالي عام ١٩٧٨ حينما فشلت محاولات احداث لقاء على مائدة الحوار بين الشيوعيين والبعثيين ولا سيما أن الشيوعيين هم أيضا ، وبدورهم لهم أطماعهم التي لا تخفى على أحد ، في أي مجتمع يقوم لهم فيه تنظيم . وهو لن يكون بالطبع - أي شيئا آخر - غير الاستيلاء على السلطة - أو المشاركة المؤثره فيها وذلك ما لا يمكن أن يقبل به البعثيون بأي حال من الأحوال في العراق .

ولقد كان واضحا أن منهج حزب البعث في الاصرار على الانفراد بالسلطه بعد تصفيه كل العناصر التي يمكن أن تشكل عقبة في سبيل ذلك ، هو أمر له رواسيه في الماضي القريب . وأهم هذه الرواسب ما أطلق عليه (مؤامرة تشرين الثاني (يناير) ١٩٦٣) (١) - التي يعتبرها البعثيون في العراق عمليه سرقه للسلطه منهم . ومن هنا كان حرصهم الدائم على عدم اشراك أي فئة أخرى معهم في السلطه ولكن لنا أن نتساءل هل هناك ليس عمليه تصفيه العناصر التي شاركت في عمليه (١٧ يوليو ١٩٦٨ ضد حكم

(١) - يقصد البعثيون بتلك التسميه قيام الرئيس الراحل عبد السلام عارف بطرد البعثيين من السلطه بعد أن اكتشف تأمرهم عليه .

عبد الرحمن عارف - الى جانب البعثيين - تلك التي قادها صدام حسين بنفسه ففى (٢٠ يوليو ١٩٦٨) هى الاخرى عمليه سرقة للسلطة ، ولكن من جانب البعث هذه المرة ؟ أم أنه حلال للبعث وحرام على الآخرين ؟ لقد قام البعثيون فى العراق بتحليل وتفسير سلوكهم الغريب الذى سلكوه خلال أيام (١٧ ، ٢٠ يوليو ١٩٦٨) بقولهم : (واذا كنا نتحدث عن الثورة اليوم ، وبعد أكثر من أربعة عشر عاما من قيامها ، فإن الامانة الحزبية ، والعلمية ، والتاريخية فتطّيب أن نقول بدقه أن (١٧ تموز) هى ثورة ففى روحها ونواياها ولكنها ، « من الناحية العملية » كانت مشروع ثورة وان (٢٠ تموز) هى الثورة التى نعيشها اليوم « من الناحية العملية » ان تغيير (١٧ تموز) ١٩٦٨ ، لو لم يكمله ما حدث فى ٢٠ تموز ١٩٦٨ كان انقلابا عسكريا ، أقرب الى الطابع اليميني الاصلاحى منه الى الثورة الجذرية الشاملة ، ولو تمكنت العناصر المضادة للثورة (عبد الرزاق النايف وعبد الرحمن الداود) وغيرهما من السيطرة على الاوضاع لتحول تغيير (١٧ تموز) فعلا الى ثورة مضادة ولضرب الحزب وصدمت كل آمال الشعب فى الحرية ، والتقدم ، والاستقلال ، والنهضة ولكن فى (يوم ٢٠ تموز) ، كان صدام حسين هو قائد الثورة حقا ، فهو الذى أصر على تصفيه قوى الثورة المضادة ، وبسرعه ، وهو الذى وضع الخطه ، وهو الذى اختار ساعة التنفيذ ، وهو الذى وزع الادوار ، وهو الذى قام بنفسه بالضربة الحاسمه ، وبذلك ولدت الثورة ولاده حقيقيه (١) -

ويقينى أنه لو كان الرئيس السابق أحمد حسن البكر على قيد الحياه والذى كان رئيسا لمجلس قيادة الثورة منذ عام ١٩٦٨ وحتى عملية نقل السلطة الى صدام حسين عام ١٩٧٩ ، ما كان البعثيون بقادريين على الوصول الى هذه الدرجة من النفاق لرئيسهم الحالى لمحاولة طمس أى دور لسلفه وحتى لرفاق انقلاب يوم (١٧ يوليو) أنفسهم ونسب العملية كلها لصدام حسين شخويا من خلال تسليطهم الضوء على عملية القرصنة التى تمت يوم (٢٠ يوليو) والتى أشرنا اليها سالفا .

وبذلك أقر البعث بدوره فى تصفيه من كانوا عوناً لهم فى الوصول للسلطة فى (١٧ يوليو ١٩٦٨) فأطلقوا عليهم وبعد مرور يومين فقط لفظ عناصر الثورة المضادة - ثم انقلبوا ثانياً على قادة العملية كلها والذين بقوا على قمة السلطة منذ عام ١٩٦٨ وحتى بعد تولى صدام حسين السلطة عام ١٩٧٩ وهم رفاقهم فى الحزب نفسه - وحاولوا الغاء أى فضل لهم أو دور فى احداث عام ١٩٦٨ وما بعدها .

فكما دأب البعثيون أن ينسبوا كل الأعمال التى أنجزها من سبقوهم فى السلطة ،

(١) - التقرير الحزبى المشار اليه (ص ٣٠) .

الى من يتمكن من البقاء أو انتزاع السلطة منهم فقد نسبت كل الأعمال التي أدت الى الاستيلاء على السلطة لمالح حزب البعث ، الى شخص صدام حسين كما أشرنا في الصفحة السابقة ، وكذلك حتى فتره تولى الرئيس البكر المسئولية في الموقع الأول للحزب والدولة في العراق ، قد نسبت كل الجهود الى صدام حسين ، ولكن بعد أن أزيح البكر من موقعه . وفي هذا يقول تقرير الحزب المشار اليه في هامش الصفحة السابقة : " وعبر مسيرة الثورة كلها ، وفي كل المنعطفات التي مرت بها ، والانجازات الكبيرة التي حققتها كان الرفيق صدام حسين في المركز الأول ، كان المبادر ، والمخطط ، والمتمدى للصعوبات ، وواضع الحلول والرفيق صدام حسين هو القائد السوقي والتعبوي لعملية تأمين النفط وهو واضع استراتيجيه البحوث النوويه في العراق وهو المخطط الأول لعملية التنمية الشاملة - في العراق وقد قاد عملية صيرورة الجبهة الوطنيه وكان يلح ويشجع ويرعى عملية تطوير القوات المسلحة الوطنيه ، ورفع كفاءتها القتاليه والموجه الأول في حقل الفكر والثقافة سنة والاعلام والذي قام بالدور الأول في بناء تنظيم الحزب قبل الثورة وواصل هذه المهمه وهذا الدور بعد الثورة ولقد صمم بدقه كيفيه ادارة العلاقات مع الأقطار العربيه " .

وخلاصه القول أنه قد ألغى كل فضل للرئيس الراحل البكر ونسب الفضل كله وفي كل شيء لصدام حسين وحده .

ويتردد بين البعثيين القدامى في العراق ، أن صدام حسين لم يكن بقادر على الوصول الى مقعد الرئاسة في العراق واستبعاده أي فضل للرئيس السابق أحمد حسن البكر ، ونسب هذه الأفضال لشخصه وحده ، إلا بفضل الموقع المتميز والخطير الذي دعم صدام حسين وجعله مصدر ارهاب وخطر على كل شخص في القيادة العراقية التي تسلمت السلطة عام ١٩٦٨. ذلك الموقع هو توليه رئاسة - الجهاز السري الخاص بتمففيه الشخصيات والعناصر التي يمثل بقائهما في (الحياة) خطرا على الحزب ، ذلك الجهاز الذي عادة ما تسند مهمه ادارته الى شخص يتمتع بصفات خاصه ، لسنا في حاجة الى حصرها هنا ، ويكفي التعريف بطبيعة عمل هذا الجهاز الذي ما زال للأسف يمارس نشاطه في العراق ، وأن تغيرت عناصر الاشراف والتنفيذ الخاصة به .

والمعروف أيضا أن جهازا من هذا القبيل يمكن أن يمثل خطورة حتى على أعلى المستويات القيادية في الدولة ابتداء من رئيس الدولة نفسه . وهذا ما حدث في العراق ، حينما أصبح نفوذ صدام حسين وهيئته المستمدة من وضعه على رأس هذا

الجهاز القمعي ، كفيل بتهيئة الظروف المناسبة لتسلطه على مجلس قيادة الثورة العراقي ، ولا سيما بعد عمليات التطهير أو التصفية الدورية التي كان محملتها في النهاية أن أصبح الرئيس البكر غير قادر على اصدار قرار أو منع صدور قرار لا يقبل به ، فأصبح رئيسا شكليا للدولة .

لقد كانت تقدم اليه قرارات اعدام بعض العناصر التي يراد التخلص منها - دون أن يكون بمقدر على الاعتراض (*) ، بل أن البكر حينما اشتدت عليه وطأة المـسـرـض ، والتعب النفسى الناتج عن الادارة القـصـريـه للعراق باسمه ، ليظل صدام وأسرته ومجموعته الخاصة فى منأى عن تحمل تبعه مسئوليه ما يقع ابتداءً من حرب إبادة الأكراد شمال العراق مروراً بعمليات القمع والتصفية بكافة عناصر المعارضه وقتل الحريات بكافة أشكالها - وحتى مهزله مؤتمر بغداد لعزل مصر ، حتى فى هذه الحالة لم يسمح له بالتخلى عن السلطة الا فى التوقيت الذى حدده صدام حسين ومجموعته ، بعد أن استنفذت مهمه البكر فى السلطة ، بل وحتى لحظه اذاعه البكر لبيانته على شاشات التلفزيون العراقى وشبكات الاذاعه على الهواء مباشرة ، والذى أعلن فيه تخليه عن مسئوليات السلطة فى الدولة والحزب مبرراً ذلك بسوء حالته الصحية مع الاشارة الى أنه سبق أن طلب ذلك ولكن رفاقه فى القيادة ، لم يقبلوا بطلبه ، وعلى اعتبار أن ذلك من باب تمسكهم به كما يفهم من لهجة القائمه البيان ، حتى هذه اللحظات كان صدام حسين حاضراً مع الرئيس الراحل البكر بعيداً عن الكاميرات ، وكان للشعب العراقى تعليقه الحاضر ليلتها ، والذى يعبر عن اعتقاده بأن السلطة نقلت الى صدام حسين قصراً فى الوقت الذى شاءه ، وان بقائه مع الرئيس لحظه القاء البيان كان بمثابة نوعاً من الحيطه من أن يتفلسف الرئيس البكر بشئ عما كان يعانيه على رأس السلطة ، وعلى الهواء مباشرة .

وبعد أن تسلم صدام حسين السلطة من البكر فى ١٦/٧/١٩٧٩ - قام على الفور بتطهير الحزب والدولة من كافة العناصر التى كان لها ميولاً نحو البكر ، أو التى لم تكن تقبل باستقرار مقاليد السلطة فى أيدي صدام حسين ، وسواء كان ذلك لأسباب شخصية بينهم أو لأسباب تتعلق بوجهه نظرهم فى الاسلوب الذى كانوا يريدون أن تدار به البلاد داخليا ، وخارجيا ، وعلى ضوء وقائع ونتائج مؤتمر بغداد - وتوقيع ميثاق

(*) - سبق أن كتب أحد رؤساء الوزراء السابقين فى العراق مقاله بجريدة الأهرام فى أوائل السبعينات أشار فيها الى أن قرارات اعدام كانت توقع من الرئيس البكر رغماً عنه ودون أن يكون له حق الرفض . والجدير بالذكر بل والمدعش حقاً أننا لم نسمع عن أى رأى للرئيس الراحل البكر قبل وفاته عن موضوع هذه الحرب =

العمل الوطنى مع سوريا فى ٢٦ / ١٠ / ١٩٧٨ - تمهيدا لقيام الوحدة بين الدولتين ، ولقد أطلق على عملية محاكمة وتصفيه هؤلاء العناصر الذين يمثلون قيادات كبيره فى الحزب والدولة ومنهم أعضاء مجلس قيادة الثورة إسم (المؤامره) - وادعت قيادة الحزب بعدها أنهم كانوا يتآمرون على نظام الحكم بمساعدة من الرئيس السورى حافظ الأسد بالرغم من أن الرئيس الأسد أرسل مبعوثين الى بغداد لاستيضاح الأمر ونفى أى شبهة اشتراك فيما نسب الى القيادة السورىة . ولكن الملفت للنظر ، وبالمقارنه مع الوضع فى ايران باعتبار أن النظامين قد مارسا عملية التخلص من العناصر الغير مرغوبه على الساحة الداخليه ، فان ايران قد قدمت الذين اتهمتهم بالتآمر على الشعب وآخريهم قيادة حزب توده الشيوعى ، الى محاكمات علنيه ، استمع فيها الشعب الايرانى ورأى على شاشات التلفزيون وقائع المحاكمات وأسباب الاتهام ، أما فى العراق ، والمتهمون هنا عناصر قيادية معروفه لدى الشعب العراقى ، وخاصة كوادر حزب البعث المتقدمه ، لم يعرف الشعب شيئا سوى العقوبات التى صدرت ضد المتهمين ، دون تحديد قالب محدد للتهمة التى نسبت لكل شخص ودوره فى ما نسب اليه، بل ان السرعة التى تمت بها عملية المحاكمة وتنفيذ العقوبه والتى سنتكلم عنها تفصيلا فيما بعد ، تشير المزيد من الشكوك نحو القصد من وراء التخلص من هذه المجموعة بهذه السرعة والذى تم بالاعدام أو الأشغال الشاقه . وبهذا خلصت السلطة لصدام حسين الذى بدأ حياته طالبا ثم دخل الحزب وتدرج على عمليات الاغتيال واسندت اليه عملية اغتيال عبد الكريم قاسم وفشل فى انجازها وبعد أن أصبح خلال فترة من حياته مطاردا من البوليس العراقى ، هرب الى مصر ليدرس فى كلية الحقوق ثم انتقل للعراق لينفذ بعض مهام الجهاز السرى القمعى للحزب الى أن قبض عليه فى عهد عبد السلام عارف وسجن ثم نجح البعثيون فى الاستيلاء على السلطة عام ١٩٦٨ فقفز خلال فتره وجيزه الى منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ثم أصبح الآن رئيسا للمجلس الذى لم يضم من أعضائه الأصليين سوى نائبه الحالى - عزت ابراهيم الدورى والقلائل من العناصر التى ارتضيت أن تكون تابعه لصدام حسين بلارأى لها ولا كلمه .

= سواء بالتأييد لموقف القيادة العراقية التى تسلمت منه السلطة ، بشأن هذه الحرب مع ايران أو أى رأى آخر يخالف ذلك ، ولكن الشئ الذى لا يمكن اغفاله هو أن موافقه البكر على هذا الموقف من ايران ما كانت تبقى هكذا فى طوى الكتمان ، وانما كان النظام الوريث له قد أجاد استغلالها لكسب الرأى العام العراقى بشأنها لما كان للرئيس الراحل من شعبيه لا تقارن مع ما هو عليه الآن الرئيس صدام حسين فيما يجعلنا نشك فى موافقة الرئيس البكر على موقف القيادة الحاليه من ايران .

ولعلنا في هذا الموضع نشير الى واحده من الأسباب الشخصية العديدة التي تزيد من هوة الصراع والنفور بين الرئيس العراقي صدام حسين والزعيم الإيراني آية الله العظمى الامام الخميني ، فكل منهما يعرف حقيقة وقدر نفسه ، وحقيقته وقدر خصمه ، والامكانيات الفكرية والعلمية والرصيد من التأييد الشعبي الذي يؤهل كل منهما لقيادة شعبه في بلده ، بل ليس ذلك وقط ، انما أيضا مدى تمتع كل منهما بقسط مسن الرضا أو عدم الرضى لدى شعب الدولة الأخرى ، ولذلك نجد صدام حسين قد ، دأب على سب الزعماء الإيرانيين واطلاق لفظ الجهلة عليهم برغم الدرجات العلمية التي حصلوا عليها (*) .

ولقد سن صدام حسين نظاما جديدا لتشكيل مجلس قيادة الثورة جعل من خلاله بقاء أو ضم شخص للمجلس ، فضلا يسبقه على من يشاء من العناصر التي تستطيع اظهار ولاءها المطلق لشخص الرئيس وارضائه .

وأصبح مجلس قيادة الثورة يتم تجديد نسيبه من أعضائه بمفهومه دوريه . واذا كان العراق وبحكم نصوص دستوره الحالي الصادر في ١٦/٧/١٩٧٠ يحكم بواسطة مجلس قيادة حيث تقول المادة ٣٧ من هذا الدستور : " مجلس قيادة الثورة هو الهيئة العليا في الدولة الذي أخذ على عاتقه في السابع عشر من شهر تموز ١٩٦٨ مسئولية تحقيق الارادة الشعبية العامة بانتزاع السلطة من النظام الرجعي الفردي الفاسد واعادتها للشعب " ، فان هذا المجلس الذي تكلمت عنه المادة (٣٧) من الدستور والذي لم يبق من أعضائه الذين قاموا بهذه الثورة سوى نفر قليل أصبح مصير أعضائه في قبضة رئيسه شخصيا وبحكم الطريقة الجديدة التي رسمها لتشكيل أعضائه وليس العكس . وبالتالي فالتساؤل هنا وعلى ضوء أحكام الدستور نفسه والذي يقضي بأن محاكمه رئيس المجلس أو أعضائه تتم من قبل المجلس ذاته - فمن إذا - الذي يستطيع أن يحاسب ، ولا نقول يحاكم رئيس مجلس قيادة الثورة اليوم اذا ارتكب فعلا في حق شعبه ، يستوجب المحاسبه ؟ ومن ذا الذي يجزؤ على أن يقيم تصرفات الرئيس ومدى خروجها عن الصالح العام للشعب العراقي ، ولا سيما على ضوء ما سوف نوضحه من حقائق بشأن الحسب مع ايران ؟ اننا لم نلق هذا التساؤل لنبحث له عن اجابه لأن الاجابه مستحيله ، ولكننا نقدم به كخلفيه ضروريه للكلام عن اسلوب ممارسته الحكم في العراق الذي

(*) - الجدير بالذكر هنا ان الرئيس العراقي منح نفسه رتبة (مهيب ركن) وهي تعادل (مشير) ومنذ كان نائبا للرئيس البكر الذي كان ضابطا عسكريا - في حين لم يسبق لصدام حسين أن كان أحد العاملين في السلك العسكري .

يتكلم رئيسه عن الحكم الفردى قبل تسلم حزب البعث السلطة عام ١٩٦٨ ، وللمقارنه مع نظام الحكم فى ايران الذى يصعب أن نعتبره حكما فرديا ، وان تشابهت النتائج المترتبة على ممارسة كلا النظامين الحكم فى بلديهما ، ولو أن الحكم الجماعى فى ايران فى رأى من الناحية الدستورية قد يقرب فرصه تصحيح الأوضاع يوما، وهو أبعد ما يكون عن قدومه فى ظل النظام الفردى فى العراق والنتائج الداخليه والخارجيه التى تترتب على ممارسة كل من النموذجين للسلطة فى بلديهما . وعليه فانه يصعب جدا على المراقب ان يطلق على صيغه ممارسه السلطة فى العراق بأنها (جماعيه القيادة) وكما هو الحال فى ايران بالمقارنه، رغم وجود ما يسمى بمجلس قيادة الثورة فى العراق .

ولكننا نرجع الآن لاستكمال الكلام عن حزب البعث العربى الاشتراكى باعتباره المؤسسه السياسيه الوحيده التى تحكم العراق والمسموح لها بممارسه النشاط السياسى من الناحيه الفعلية على الأقل . ونقول أن تاريخ هذا الحزب حافل بالانقلابات والانقسامات سواء على المستوى القطرى الداخلى فى كل من سوريا والعراق ، وحسبى داخل منظمه الحزب نفسه فى الدولة الواحدة ، أو على المستوى القومى ، ومثالنا على حاله الأولى المؤامرات الداخليه والصراعات على السلطة التى يكون الحزب أحد أطرافها مع السلطة الحاكمه والقوى السياسيه الأخرى وكما حدث فى العراق منذ عهد عبد الكريم قاسم وحتى تسلموا السلطة خالصه عام ١٩٦٨ فى العراق ، وعلى مستوى الحزب داخليا ، ما يطلقون عليه المؤامرات ومثالنا على ذلك ما أطلقوا عليه مؤامره ١٨ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٦٣ وانشقاق الحزب على نفسه فى العراق ، ومؤامره شباط (فبراير) عام ١٩٦٦ فى سوريا ، ومؤامره عام ١٩٧٠ ، ومؤامره عام ١٩٧٣ فى العراق ثم (مؤامره) عام ١٩٧٩ فى العراق أيضا والأخيرتين يضمن أعضاء من قيادة مجلس الثورة وعدد من أعضاء الكادر المتقدم للحزب . أما حاله الثانيه وعلى المستوى القومى ، فتكفينا تجربه الوحد بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ وسعى الحزب الى التهليل لقيامها ثم سعيه لضربها ومباركه الانفصال عام ١٩٦١ وهو ما أفضل تسميته (بالسدور المشبوه للحزب فى قيام الوحد - وفى الانفصال الذى تعرضت له الوحد) ولأغراض فى الحاليتين ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة وصول الحزب للسلطة باعتبارها فى نظرى القضية الأولى التى يكيف حزب البعث سلوكياته ونشاطه فى سبيل تحقيقها. فهذه الأساسى وشغله الشاغل هو ، الوثوب الى السلطة بأى ثمن .

وحزب البعث العربى الاشتراكى ، الذى يحكم الآن فى كل من سوريا والعراق ، قد تأسس عام ١٩٤٦ بعد اندماج فريق من متشابهى البرامج هما حزب البعث الذى كان

أسسه في سوريا ميشيل عفلق (*) وصلاح البيطار . والأول هو أمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي على المستوى القومي ، ويقيم الان في العراق حيث يعتبر مطلوباً للمحاكمة في سورية . بعد انشقاق الحزب الى جناحين مستقلين في كل من سوريا والعراق ، أما الحزب الثاني الذي اندمج مع البعث فهو الحزب الاشتراكي العربي وأسسهُ أكرم الحوراني ، وهو حزب قومي يدعو في أدبياته وكذلك مبادئه ، الى السعي من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة بين الاقطار العربية ، بمعنى أنه لا ينطلق من أساس أممي مثل الأحزاب الشيوعية . وإن كانت القيادة العراقية وأمام مشكلة امكانيه المواءمة بين مبادئ الحزب النعومي العربية وبين رغبته في السيطرة على الشعب الكردي في شمال العراق عن طريق ضمّه الى عضوية الحزب ، قد ابتكرت تكتيكا وان شئنا فنقول تعديلا في هذه الجزئية سوف نتكلم عنه في موضعه . ولكني أرى ومن خلال الممارسه التطبيقية لحزب البعث للسلطة في العراق بل وفي سوريا ، أنه لا يختلف كثيرا عن الأحزاب الشيوعية في ممارستها السلطة واسلوب سيطرتها على الشعب وكذلك اسلوب الممارسه الحزبية نفسها للنشاط الحزبي .

تشكيلات الحزب ودوره في جهاز الدولة والمجتمع :

يتكون الهيكل التنظيمي لحزب البعث من عدة منظمات حزبية - يطلق عليها المنظمات الجماهيرية تعتبر قاعدته الشعبية . وتسيطر هذه المنظمات على كافة قطاعات الشعب العراقي وكذلك الأنشطة التي يزاولها . فعلى قمة التنظيم الحزبي يوجد أمين سر القطر وهو الذي يجمع في يده ما بين رئاسه الدولة ورئاسه الحزب وهو صدام حسين بالنسبة للعراق . ولما كان الحزب يفترض فيه أنه تنظيم حزبي سياسي يعمل على النطاق القومي وليس في قطر واحد ، فان قيادة منظمات الحزب في كل دولة أو قطر تشكل في مجموعها القيادة القومية للحزب ، والتي يعتبر (ميشيل عفلق) أمين السر العام لها . ومن المفترض أن يكون أمين سر التنظيم في كل قطر - مثل صدام حسين وحافظ الأسد ، هما نواب أمين سر الحزب على المستوى القومي بحكم مواقعهم الحزبية ، فكل منهم هو أمين سر القيادة القطرية للحزب في بلده .

(*) - كان رئيس تحرير الأهرام السابق - الأستاذ محمد حسنين هيكل يطلق عليه فيلسوف الحزب ، ويطلقون عليه في العراق (القائد المؤسس) وللمزيد من المعلومات عن الحزب يمكن الاطلاع على المنهج التحقيقي للحزب - طبعة بغداد .

والحزب على المستوى القومي ، يتكون من عدة تنظيمات يطلق عليها مكاتب مثل مكتب فلسطين والكفاح المسلح الذي كان يتولاه - (نعيم حداد) رئيس المجلس الوطني العراقي السابق وعضو مجلس قيادة الثورة العراقي ، وآخر خاص بالاعلام وكذلك العلاقات العربية ، والدولية الخ .

وسوف نقصر حديثنا على تنظيم الحزب قطريا فقط داخل العراق ، باعتبار أن دور الحزب ونشاطه على المستوى القومي العربي - والدولي يكاد يكون مجمدا بسبب الشقاق الحزبي في كل من سوريا والعراق - واعتبار كل من قيادتيه السوريه والعراقيه - نفسها قيادة قوميه للحزب - وتمارس نشاطها الحزبي على الساحة الخارجيه على هذا الأساس .

وهناك المنظمات الاقليمية للحزب داخل القطر ، حيث تقسم المحافظات حسب تعدادها السكاني الى منظمات فتعتبر كل محافظة شعبه للحزب وقد يتشكل من محافظة واحده ، أو أكثر من محافظة فرع للحزب يتكون من عدة شعب بعدد المحافظات أو بعدد التقسيمات الحزبيه التي تشكل داخل المحافظة الواحد اذا كانت كبيرة ويتشكل من الأفرع مكتب مثل مكتب تنظيم الجنوب أو الوسط أو الشمال - أو الفرات أو بغداد الخ . ولكل مكتب مسئول حزبي يسمى مسئول مكتب تنظيم كذا ومن هؤلاء يتشكل ما يعرف بالقيادة القطريه للحزب - مضافا اليهم مسئولى المكاتب النوعيه ، فهناك مكتب تنظيم الطلبة والشباب على مستوى القطر ، والمكتب للعمال - ومكتب المهنيين والفلاحين - والمرأة الخ . وهذه المكاتب النوعيه يتفرع منها تنظيمات تابعه لها فمثلا المكتب العمالي - يسيطر على نشاط الاتحاد العام لعمال العراق بمختلف تنظيماته ويشرف على نشاطه ، ومكتب الشباب والطلبة ، يسيطر على نشاط الاتحاد العام لشباب العراق - والاتحاد العام لطلبة العراق بمختلف تنظيماتهم على مستوى العراق كله . والمكتب العسكري الذي لا يتسنى ترقيته أى رتبه الا بعد موافقته و يسيطر على كافة المنظمات الحزبيه المتواجدة داخل تشكيلات القوات المسلحة والمكتب الفلاحى الذى يسيطر على القرية العراقيه والفلاح العراقي من خلال التنظيمات الفلاحيه التابعه له عن طريق التحكم فى عملية توزيع الاحتياجات الزراعيه للفلاح وهكذا

وعلى مستوى المحافظه الواحده يتواجد ذات الهيكل التنظيمى السابق ذكره على مستوى أدنى وممنفر . فالى جانب المحافظ وهو رئيس السلطة التنفيذيه فى المحافظه ، يوجد أمين سر الحزب فى المحافظه الذى قد يكون أمين سر شعبه

أو فرع حسب حجم المحافظة - ويتبعه المسئولين الحزبيين للمناطق التي تقسم حسب الكثافة السكانية كما تقسم المناطق ذاتها الى تقسيمات أدنى وهكذا . كما يوجد في نفس المحافظة كافة التنظيمات النوعية المشار اليها وبهذا الشكل يتم السيطرة الكاملة على كافة قطاعات الشعب ، ونشاطاته من خلال تلك التنظيمات الحزبية . ويقوم الحزب باعداد كوادر خاصة من أعضائه ، ليكونون قادرين على تولى مسئولية ادارة منشآت الدولة في كل القطاعات المختلفة ، يارسالهم الى بعثات للخارج لاستكمال دراستهم العليا أو في الداخل بصرف النظر عن الشروط الواجب توافرها بالنسبة للراغبين في الدراسة بصفه عامه . فهذه بعثات خاصة بالحزب ، مستثناه من هذه الشروط . وذلك ليتمكن الحزب من توفير العناصر القادرة على السيطرة على كل نواحي الحياه مع ضمان ولائها لقيادة الحزب التي يرجع اليها الفضل في توفير سبيل الدراسة لهم . ولذلك كثيرا ما نجد ظاهرة وجود شخص يجمع ما بين صفه كونسه مسئول حزبي ذو درجة متقدمه في الحزب وبين درجته الكبيرة في وظيفته ، مما يكسبه قوة نفوذ خاصه في محيط نشاطه الوظيفي .

واذا كان ذلك اتجاها لا بأس به من حيث تدفع الدولة بعناصر شابه يفترض فيها الجمع بين العلم والخبرة اللازمين لقيادة عجلة المجتمع في سائر المواقع ، مع الوعي السياسي والادراك الجيد لمشاكل المجتمع العراقي وحاجته الى التغلب على أسباب تخلفه والقدرة على احداث التغيير المطلوب في النمط السلوكي المعيب والمتوارث في ظل أنظمه سياسيه سابقه منذ العهد الملكي ، مع عادات وتقاليد قبلية ما زالت بصماتها على سلوكيات الانسان العراقي تمثل عقبه في سبيل دفع عمليه التقدم في العراق ، وهو الدور الذي أعد الحزب عناصره من أجله . ولكن ساحة التطبيق والواقع أفرزت نتائج تختلف كثيرا عن ذلك الذي كان مأمولا الوصول اليه . والسبب الرئيسي ، هو الفلسفه الشاذه التي يعتنقها الحزب بشأن قضية الولاة المطلق لقيادته لضمان السيطرة على المجتمع بواسطة أعضاء الحزب أنفسهم . فإن قضية الولاة المطلق جعلت قضية الاختيار ما بين العمل لصالح المجتمع ككل - أو العمل لصالح ارضاء القيادة الحزبيه - قضية تكلف صاحبها حياته أحيانا ، لانها أصبحت (قضية جبر وليس قضية اختيار) ، فالقيادة التي يرجع لها الفضل في نقل موظف صغير لا يحمل مؤهلات علميه تؤهله الى أن يكون مسئولا في قسم من أقسام احد المصانع الى موقع المسئوليه القيادي في ذلك المصنع بعد أن يرسل في بعثه دراسيه للخارج أو الداخل على حساب الحزب ، أو حتى ينقل الى موقع قيادي فوق رؤوس أشخاص آخرين لديهم من المؤهلات العلميه والخبره ما يجعلهم أحق منه في تولى مسئوليه قيادة الموقع

الذين يعملون فيه تلك القيادة أصبحت هي الأولى بالولاء لها قبل المجتمع ، وكل هذا خلق حالات شاذة في المجتمع العراقي أثرت تأثيرا مباشرا وملحوظا على خطوات التقدم التي كان ينبغي أن يخطوها العراق في مسيرة التنمية وفي ظل ظروف اقتصادية مواتية حيث يمتلك العراق عائدا ضخما من العملات الحرة عن مبيعات النفطية .

ان اشغال المسئول الحزبي الذي يشغل منصبا قياديا في نفس الوقت - في موقع عمله - بقضايا الحزب ، والتي لا تخرج عن كونها مسائل تنظيمية تنحصر في تكاليفات تصدر اليه من المستويات الحزبية التي تعلوه مباشرة بشأن أعمال حزبيه كالتحرك على العناصر الغير موالية للحزب من أفراد الشعب العراقي داخل موقع العمل الذي يرأسه ذلك المسئول الحزبي أوفى المنطقة السكنية التي تتبع التنظيم الحزبي الذي يتبعه هذا المسئول واعداد قوائم بهؤلاء الأشخاص ، وتقارير عن اتجاهاتهم الفكرية واتصالاتهم بالآخرين ، ومدى استجابتهم للدعوة الى الانضمام الى عضوية حزب البعث ، وكذلك عملية مراقبه ومتابعه نشاط البعثيين أنفسهم المرتبطين بالمنظمة الحزبية التي يتبعها هذا المسئول ، وعمليات التحضير للاجتماعات الحزبية المتعددة أو التحضير لمسيرات شعبية تصدر بشأنها تعليمات من القيادة في بغداد - للتأييد أو الاعلان عن الاحتجاج بشأن وقائع تحددها لهم تلك القيادة ، مع تحضير الشعارات التي سوف يهتف بها المتظاهرون الى آخر تلك الأنشطة الحزبية التي يشغل بها الحزب المسئولين الحزبيين والتي تستغرق حقيقة ، معظم وقت أي مسئول حزبي ، وعلى حساب الوقت اللازم لتفرغه للاشراف على العملية الانتاجية في موقع عمله ، أو خدمة المواطنين اذا كان في موقع خدمي ، بل وتتعدى ذلك الى استغراق كامل وقته اليومي - ذلك النشاط الحزبي جعل المسئول الحزبي يوجه كل جهده واهتمامه ووقته الى خدمة الحزب ، في محاولة ارضاء مسئوليه الحزبيين الذين بدورهم يمارسون نفس النشاط على المستوى الأعلى حتى مستوى الكادر المتقدم للحزب في سبيل ارضاء المستويات العليا وصولا الى القيادة القطرية وأمين سرها الذي هو رئيس الدولة نفسه . وبفسير ذلك ، لا يعد الشخص مخلصا للحزب والثورة ، ولو كان ذلك على حساب الصالح العام للمجتمع ذاته ، وعليه يتم محاسبته حزبيا . وأصبح حتى صغار العاملين في أي موقع لا يهتمون باتقان ما ينسب اليهم من أعمال بقدر ما يهتمون باتقان دور مسالاة رؤسائهم اذا كانوا مسئولين حزبيين في ذات الوقت ، أو ارضاء المسئول الحزبي في موقع العمل ، وتنفيذ توجيهاته وتلبية طلباته ولو كانت شخصية ، دون الاعتداد بموقع المسئول القيادي في العمل اذا كان غير حزبي أو على درجة حزبية أقل من المسئول الحزبي في ذلك الموقع . ولذلك نجد أن الشخص اذا كان يمثل موقعا قياديا في عمله دون أن يكون حزبيا ، أو كان هناك مسئولا حزبيا في جهة العمل يعلوه في درجته

الحزبية ، حتى ولو كان موظفا صغيرا ، أو عاملا عاديا ، نجده لا يتمتع بذات القوة من النفوذ ، والقدرة على السيطرة على نشاط العاملين في موقع العمل الذي يرأسه لأن المسئول الحزبي يستحوذ على ذلك النفوذ ، ويتمتع بهيبة خاصة بين العاملين في الموقع تجعل لكلمته صداها المباشرا بينهم ، ليس حبا وتقديرا لشخصه ، انما تهيبا من موقعه الحزبي وخوفا من عدم رضائه عنهم . بل يحدث كثيرا أن يتمكن مسئول نقابي وحزبي في احدى مواقع العمل أن يشل حركة العمل ، وهو عامل بسيط ، ويعرقل نشاط مهندس كبير هو رئيس ذلك الموقع في تنفيذ خطة العمل اليومية . حيث يعطى تعليماته للعمال بالامتناع عن عمل معين أو يكلفهم بنشاط يتعلق بالحزب أو النقابـــــــــــــــــه ، ولا يستطيع المهندس المسئول عن الموقع أن يعترض على ذلك ، والا تعرض لتهمة العمل ضد الحزب والثورة ، استنادا الى تقرير يعده هذا المسئول الحزبي الى منظمته الحزبية التي ترسله الى جهاز الأمن فورا ليباشر معه تحقيقا قد يطول سنوات . وذلك بدوره انعكس على الجهد والاستعداد للعطاء لدى أصحاب الكفاءة في العراق اذا كانوا من غير البعثيين .

وهذه صورة مصغره نسوقها كمثالا ، على أثر دخول الحزب في نشاط الدولة لاحداث ازدواجية تسخر نشاطها لصالح الحزب ، والولاء لقيادته على حساب مصالح الشعب ككل ، مع بروز ظاهره هي النتاج الطبيعي لهذا الوضع الشاذ ، وهي ظاهرة النفاق وممالأة الصغار للكبار في كل موقع لارضائهم وعلى حساب المصلحة العامة للشعب وعدم القدرة على اعتراض الانسان العراقي ، على أى شىء يصدر عن أى مسئول فى أى موقع من القاعدة الى قمه السلطه ، مما قتل فى نفوس العراقيين الجسوراء والشجاعه على ابداء الرأى والتي كانت سمة خاصة تميز بها الشعب العراقي ، ففى الخروج على حكامه اذا إشطاطو فى حكمهم عليه ومنذ عهد الخلافه الاسلاميه حتى تسلم البعثيون السلطه فى يوليو ١٩٦٨ • وهى احدى سمات التغييرات الجذريه التى أحدثها الفكر البعثى وتطبيقاته فى العراق كما سيأتى •

وأصبحت عمليه سيطرة الحزب على كل فرد ، وكل مكان ، وكل نشاط في العراق ، تستوجب تسخير كل الجهود لتحقيقها ، لا مكان للسيطرة الكاملة على كل العراقيين بشكل لا يتضمن ولو أقل درجة من احتمالات ضياع السلطة من أيدي القيادة الحالية في العراق ، مستفيدين من دروس الماضي القريب في تجاربهم في السلطة . وأصبح هناك شعار واجب النفاذ كعقيده وهو : (من لا يؤمن بالحزب - فهو معادى للثورة والحزب) وصورة ذلك عند رفض الشخص الانتماء للحزب ، عندما يعرض عليه المسئول الحزبي في موقع عمله ، أو في منطقته السكنية ذلك ، وعليه ، يمر بعدة مراحل من الضغوط تنتهي به غالبا الى توجيه تهمة (العمل ضد الثورة والحزب) والآن - لماذا يرفض

الانتماء للحزب ؟ ولقد صدرت تعليمات من قيادة الحزب في العراق خلال عام ١٩٨٣ - تقضى بأن يتم التوسع والى اوسع مدى في هذا النطاق لتمكين أجهزة الدولة من السيطرة الشاملة على كل أفراد المجتمع العراقي لتسخيرهم لخدمة ظروف الحرب مع ايران من الشباب الصغير الى الشيوخ . وأصبحت العملية اجباريه وليست اختياريه . وكذلك بالنسبة للنساء العاملات . وان ذلك هو المعيار الوحيد لقياس ولاء المسئولين الحزبيين للقيادة الحاكمة - ومعيار تقييم عملهم أيضا ، وهو في ذات الوقت المعيار الوحيد لتحديد مدى ولاء العراقيين عموما للوطن والا فهو خائن ومتآمر مع العدو الايراني . " فالمطلوب أن يكون التنظيم الحزبي الذي أصبح يغطي كل زاويه من زوايا العراق مؤمنا بالمبادئ فعلا ، ويعبر عن هذه المبادئ بالممارسه التي لا تعسرف الضعف والتردد وفي المسئوليات الحزبيه ، علينا أن نقيس اخلاص وكفءة الحزبيين ضمن المحافظات والتقسيمات الاداريه الأخرى ، على أساس تناقص أعداء الثورة والحزب ، وتناقص الوسط السلبي في وسط الشعب في كل منطقه ، وعلى أساس ازدياد حماس الجماهير للثورة والحزب ، وازدياد وعيها وحماساتها الفكرية والاخلاقية بموجب مبادئ الحزب ومقاييسه في كل مرحله . اننا ننطلق في هذه المفاهيم من معرفه دقيقه بأن العراقيين قد أصبحوا متجانسين اجتماعيا ونفسيا أو متقاربين الى حد كبير ، لذلك فان الفروقات بين منطقه وأخرى ، وبين مدينة وأخرى اذا ما أصبحت كبيرة فيما يتعلق بالولاء للحزب ومسيرة الثورة ، فان التقصير يكون من داخل منظمة الحزب هناك . هذه هي المفاهيم التي أرى أن نراقب الظواهر بموجبها ونؤدي واجباتنا الثورية في بناء الدولة والحزب والمجتمع . . وفي مواجهة الأعداء وتقييم الحزبيين والشعب والاصدقاء ، وعلى أساس هذه المفاهيم سأعامل مع الرفاق كل حسب مسئولياته " (١) ، وهذه الفقره تبين بوضوح المعيار الذي يقيّم على أساسه الانسان العراقي اليوم ، والطريق الجبري الذي وضع عليه . واستعارة ذلك التقسيم العجيب للشعب الذي قاسينا منه في مصر في عهد عبد الناصر - عندما أطلق اصطلاح (أعداء الشعب) والذي يبقى تحديد الفئات التي تندرج تحته في يد سلطات القمع وأجهزتها الرهيبه .

ولتهون التضحية بالكثير من المواطنين بما فيهم الكفاءات التي تحصل الشعب في سبيل اعدادها ليوم هو في أمس الحاجة اليهم فيه - في سبيل الحفاظ على القيادة - والحفاظ على السلطه خالصه في يدها . فالسلطه والقائمين عليها هم الأساس والهدف الذي يسخر من أجله أفراد المجتمع ، وقبل النظر في مصالح المجتمع

(١) - الكلمه التي ألقاها الرئيس العراقي صدام حسين أمام الجلسة الافتتاحيه للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي في بغداد في ابريل عام ١٩٨٢ .

نفسه ، وتحقيق حاجاته التي قامت الثورة من أجلها ، وليس من المستغرب أن ما جاء في المادة السابعة والثلاثين من الدستور العراقي الحالي والتي تتكلم عن مسئولية مجلس قيادة الثورة ، وهو الهيئة العليا الوحيدة التي في يدها كافة السلطات في العراق (تشريعية وتنفيذية بل وقضائية أيضا) لتحقيق الارادة الشعبية العامة بانتزاع السلطه من النظام السابق واعادتها الى الشعب كما تقول تلك المادة يتناقض مع اعتراف قيادة البعث العراقي : (بأن الحزب قد واجه " بصورة حاسمه ، مسأله توطيد السلطه الثوريه ووضع هذه مهمه ، بحق ، فوق أى اعتبار آخر . وقد تميزت المرحلة التي سبقت المؤتمر القطري الثامن (*) بأنها كانت مرحلة توطيد السلطه الثوريه والقضاء على أية امكانيه للتآمر أو الرده ، ولكن في الحقيقه ، أن هذه المهمه لم تنته بانقضاء ذلك المؤتمر وفي جميع المبادئ يجب علينا الأخذ بالاعتبار أن صيغ الضرورة والطوارئ التي يتحتم علينا اسقاط ما تسمح ظروف المرحلة باسقاطه منها يمكن أن تصبح في بعض الأحيان ، ولمواجهه حاله معينه ، ضروريه جدا .

وفي ضوء هذا التقدير والظروف الموضوعيه المحيطه بالحزب والثورة ، وبسبب ظروف داخلية في الحزب ومنها الصيغه الدستوريه السابقه لم يكن هناك حماسه كافيه لدى قيادهه للاقدام على اجراء موازنه متلائمه مع الظروف بين المركزية والديمقراطيه لصالح توسيع وتطوير الممارسه الديمقراطيه واقامة المؤسسات الضروريه لذلك . بل كان هناك تحسب من أن التوسع في المؤسسات الديمقراطيه يمكن أن يستغل لاحاق الأذى بالحزب ، والثوره ، واضعافهما (٠ (١) ، فمسأله توطيد السلطه اذاً هي فوق أى اعتبار ولو كان المصلحه العامه للشعب العراقي متناسيه ما جاء في الدستور المؤقت . وقد وجد ذلك تطبيقات عديده في الشؤون الداخليه والخارجيه للعراق أبرزها تنازل قياده البعثيه عن جزء من سياده العراق في شط العرب لشاه ايران بموجب اتفاقيه الجزائر عام ١٩٧٥ ، مقابل تمكين السلطه من توجيه ضربه قاسمه لقياده الحركه الكرديه في شمال العراق التي كانت تسبب نزفا مستمرا في جسم السلطه ، وتهدد بقائها على مقاعدها في بغداد وكما سوف نبين فيما بعد .

وأما عن ممارسه الشعب لحرية في ادارة شئونه وبالطريق الديمقراطى الذى كان مأمولا أن يحققه له البعثيون بعد يوليو ١٩٦٨ ، فلم يكن هناك حماسا لقيادة البعث لتحقيقه " ومن الناحيه الأخرى لا يمكن التوسع في الممارسات والصيغ

(١) - التقرير المقدم للمؤتمر القطري التاسع للحزب في بغداد عام ١٩٨٢ (ص ٨٠) .
(*) - انعقد في يناير ١٩٧٤ .

الديمقراطية الا اذا رافق ذلك ظروف ذاتية أو داخلية مواتية في الحزب والثورة " (١) فالظروف هذه - ترتبط بالحزب والثورة - وليس لها علاقة بالشعب نفسه ، لأنهم مشغولون بتوطيد سلطتهم وحماية أنفسهم في الحزب والثورة ، من أنفسهم ، ومن القوى السياسية الأخرى غير البعثية . لأن التوسع في المؤسسات الدستورية - وكما يقولون - يمكن أن يُستغل لاحقاً الأذى بالحزب والثورة وإضعافها ، وعليه فإن صيغ الضرورة والطوارئ - تصبح هي الأصل والأساس في أسلوب ممارسته السلطة والعكس هو الاستثناء .

ولقد كانت عملية فرض الانتماء لحزب البعث على أفراد الشعب العراقي - هي الأسلوب الأمثل الذي توصلت اليه قيادة الحزب في العراق ، لامكان السيطرة الكاملة على سلوكيات الشعب . فالشخص المنتمى الى الحزب ، سوف يكون ملتزماً بمبادئ التعليمات التي تصدر اليه من مسئوله الحزبي حتى ولو كانت تتعارض مع مصالحه الشخصية أو مشاعره الخاصة ، ومنها مشاعره الدينية كما سنفصل فيما بعد . واذا لم يلتزم بتنفيذ تلك التعليمات الحزبية ، سوف يحول الى أجهزة الأمن التي سوف تعالج الموقف معه بالطريقة التي تجعله عبرة لغيره من الذين يفكرون في اللحاق بسلوكه الغير منضبط حزبياً ، فالاجتماعات الحزبية مثلاً ، لم يكن يترتب على عدم المواظبة على حضورها من قبل الشخص البعثي سوى عقوبات حزبية تتمثل في تأخير ترقيته الى درجة حزبية أعلى ، أو حرمانه من بعض المميزات التي تغدق بها القيادة على الحزبيين ، وأقصى عقوبة هي فصل الشخص من الحزب اذا استمر انقطاعه عن حضور اجتماعات الحزب ، أو تقديم التقارير التي تطلب منه ، بعد عدداً من المرات التي حددت في لائحة جزاءات الحزب . أما الآن فان مجرد الانقطاع عن اجتماع واحد ، يستوجب تقديم تقرير الى المسئول الحزبي الأعلى يبين فيه الشخص العذر الذي حال دون حضوره الاجتماع ، واذا لم يقبل العذر - يتم احواله الشخص الى أجهزة الأمن لكي يجرون معه مقابله لمجرد التهديد والترهيب من التكرار ، واذا تكررت فانه بذلك قد أدخل نفسه في دائرة الشكوك والاتهام بمعاداة الحزب والثورة ، وعليه فان الانسان البسيط الذي يخشى على أمنه ، وأمن أسرته التي ينالها من هذا العقاب خطيراً ، وحفاظاً على لقمة عيشه ، واستقراره في موطنه ، يضطر الى الخضوع وتنفيذ ما يطلب منه ، وبذلك الأسلوب يضمن الحزب ، ولاء وخضوع كافة أفراد الشعب العراقي لقيادته الحاكمة ، وعلى رأسها الرئيس العراقي صدام حسين ، وأي تنكّر لهذه القيادة الفردية ودورها الذي يغطي كل شبر في العراق ، وفضلها الذي يغدق منه على كل فرد

(١) - التقرير المقدم للمؤتمر القطري التاسع للحزب في بغداد عام ١٩٨٢ (ص ٨٠) .

في العراق - ذلك القائد الذي يطلقون عليه (القائد الضرورة) ، بعد التنكر له ولقيادته " أو الابتعاد عن خطها الاستراتيجي ليس موقفاً فردياً ، أو اجتهداً خاصاً ، وإنما هو اضرار مباشر ومتعمد بآمال الحزب والشعب ومصالحهما الأساسية " (١) حيث تندمج هنا مصالح الشعب والقائد لتعود الى نظام الحكم القديم في مصر البطلمية حيث كان للملك السلطة المطلقة سواء التنفيذيه أو التشريعيه أو القضائيه - وهو تجسيد للدولة ولا يمكن الفصل بين الملك والدولة - ولكن قيادة البعث في العراق تحاول في استحياء أن تنكر على طبيعة نظام الحكم هناك صفه الفرديه حيث تقول : " ان تأكيد هذه الحقائق ، وفي هذا المؤتمر بالذات ، باعتباره ، أعلى سلطه شرعيه في الحزب في القطر العراقي ، ومناسبة تاريخيه بارزه في مسيرته لا ينطلق من الدوافع الذاتيه ، ولا ينطلق أبداً من النزعه التي سميت في تجارب أخرى بـ (عبادة الفرد) ، ان هذه النزعه التي يرفضها الرفيق صدام حسين قبل غيره من الرفاق والتي لا تنسجم مع تقاليد الأمة العربيه عبر التاريخ ، ومع نفسيه الشعب العراقي ، تختلف اختلافاً نوعياً ، وبالممارسه الحيه عن صيغه (القائد الضرورة) فهي شيء مختلف تماماً " (٢) وبذلك فلسف البعثيون الوضع بطريقتهم المعهوده وأصبح حكم الفرد يسمى (القائد الضروره) .

وأصبحت عمليه فرض الانتماء للحزب تجد لها مسالك عديدة - تسمح لقيادة الحزب بوضع المواطن من خلالها أمام الاختيار الصعب - حينما يجد المواطن أن حصوله على حق من الحقوق التي هي جزء من حقوق المواطن في أي مجتمع - يتوقف على

(١) ، (٢) - المرجع السابق (ص ٤٢) وفي موضع آخر يقول التقرير الحزبي أن قيادة الرفيق صدام حسين للحزب ، ولمسيره الثورة كانت منذ البدايه الضرورة التاريخيه التي يحرص عليها كل مناضل شريف في هذا الحزب والتي صارت مع الزمن (الضرورة الوطنيه) التي يؤمن بها كل العراقيين الشرفاء الذين يجدون فيه القائد الذي انتظروه ضئلات السنين والذين يؤمنون ايماناً عميقاً بأنه يقودهم على طريق الحريه والتقدم والكرامه والعزة والجده والعطاء إن (القائد الضرورة) هو الرجل الذي تتجسد فيه في مرحلة تاريخيه معينه آمال الحزب والشعب ومصالحها الأساسية ولهذا ومن أجل الحزب والشعب يجب الحفاظ على هذه (الضرورة) - أي شخص الرئيس والالتصاق بها بكل اخلاص وأصاله " .. وهكذا قنن البعث مسأله الزعامه الفردييه المطلقة التي لا يجب الخروج عن طاعتها في الوقت الذي حاول الحزب أن يرفع من مكانه الرئيس بشكل يحاول به أن يصعد بهذه المكانه التي يحتلها الزعيم الديني الامام الخميني في نفوس الايرانيين والشيعة عموماً في البلدين ، ولكنه في كل ذلك تجاهل وبشكل صارخ أي دور للقيادة السابقه للرئيس البكر رحمه الله .

قبول المواطن الانتماء للحزب - أو - رفضه مع التخلي عن تحقيق مصلحته التي ربطتها القيادة العراقية بقضيه الانتماء للحزب . فمثلا الالتحاق بوظائف معينه بسـلـ الالتحاق بأى وظيفة فى وزارات بعينها لا يجوز لمن لا ينتمى للحزب أن يتحصل عليها ، فوزارة الدفاع - والداخلية - وديوان رئاسه الجمهوريه - والثقافة والاعلام - والتعليم والتعليم العالي والنفط الخ وزارات مغلقة على البعثيين فقط . ويحظر حظرا تاما اشتغال أى شخص بالتعليم فى أى مستوى من مستوياته الا اذا كان بعثيا عملا بقرار (تبعية التعليم) ، ولذلك فقد خير التربويين فى العراق وأساتذة الجامعات ما بين البقاء فى التعليم بشرط قبول الانتماء للحزب أو النقل الى أجهزه أخرى فى الدولة لا يرتبط عملهم الجديد فيها بأى صورة بمؤهلاتهم العلميه وخبراتهم فى التعليم ، ومن عجائب الأمور أن الدولة تضطر للتعاقد مع المواطنين العرب لاستكمال النقص الحاد فى هيئات التدريس فى المدارس والمعاهد والجامعات . بما يكلفها ذلك من مبالغ طائلة من العملات الحره ، وأثره على العملية التربويه بسبب عدم وجود أى خبرات سابقه لكثير من هؤلاء الوافدين العرب فى مجال التربية والتعليم ، حيث تقوم الدولة باعدادهم من خلال دورات تربويه سريعه خاصة لهذه المهمه . فى الوقت الذى يعمل المدرسون المتخصصون كتاب فى الادارات الحسابية والاداريه فى وزارات أخرى عقابا لهم على رفضهم الانتماء للحزب ، ويطبق الشرط ذاته عند دخول الكليات العسكريه والجامعات عموما .

ولقد انعقد فى بغداد مؤتمر لبحث أسباب تدهور التعليم عموما فى العراق ، وحضره الرئيس العراقى صدام حسين ، وتجراً أحد الاساتذه وذكر أن من أسباب احجام الشباب عن دخول معاهد المعلمين التى تخرج المدرسين وحرمان أجهزه التربيه والتعليم والجامعات من خبرات جيده بسبب قضيه التبعية ، ولقد أعقب هذا المؤتمر إقالة وزير التربيه والتعليم العراقى - الذى لم يستطع أن يسيطر على أعضاء المؤتمر التابعين له - فى تجربتهم على إثارة مثل هذه الامور التى هى جزءا من سياسة الدولة العليا التى لا يقبل بشأنها نقاش - على الرغم من ابداء القيادة العراقيه استعدادها للنظر فى هذه القضية خلال المؤتمر . ولقد واجه هذا الاسلوب فى فرض الانتماء للحزب مشكلة خاصة فى منطقة الحكم الذاتى - شمال العراق .

فالقول بأن الحزب ، هو حزب عربى - قومى ، أصبح يصطدم مع أهداف قياده الحزب فى تبعية منطقة كردستان شمال العراق والبالغ عدد سكانها حوالى أربع مائة مليون كردى من بين سكان العراق البالغ عددهم قرابه ١٢ مليون نسمة ما بين عربى وكردى . ولهم قوميتهم الكرديه الخاصه بهم التى يعتزون بها وكما بينا فى الكسلا

عن منطقة كردستان آنفا . ولهم حزبهم الذي يمثلهم في ما يسمى بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية ، وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني فكيف يستطيع حزب البعث العربي - الذي يعتبر نفسه ومن خلال مبادئه المعلنه بأنه : " يعمل من أجل الجماهير العربية في كل الوطن العربي " أن يغير من مبادئه أو يعدلها ليكون في خدمة (الجماهير العربية - وغير العربية من القوميات الأخرى) - وبذلك يتحول من حزب قومي الى حزب أممي - وهو سيلتقي بذلك مع الحزب الشيوعي العراقي الذي يعد المنافس والخم الأول الذي يقف ضد المبرصاء على الساحة العراقية ، لذلك فقد توصلت القيادة العراقية - الى فلسفه فلسفيه جديدة عبرت عنها في وثيقه نشرت في ١٩٧٩/٤/١٩ تقول فيها : (أن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب الطبيعي الذي يمثل الجماهير - كل الجماهير التي تعيش في الوطن العربي ، بصرف النظر عن لغتها وسماتها القومية ، وهو المدافع الأمين والمناضل الصلب عن قضيتها ، وهو الذي يقودها على طريق الحرية ، وعلى طريق المجتمع الموحد في الوطن العربي) . وقد اقر المؤتمر القومي الحادي عشر للحزب هذه الوثيقة التي تحدد موقف الحزب من القوميات والأقليات في الوطن العربي . وبذلك وجدت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي لنفسها طريقا تتحرك عليه فادخلت ذلك التعديل على مفهوم القومية الذي أصبح قومية الأرض التي بعث عليها المواطن وليس قومية الانسان الذي يعيش عليها ، فكل شخص يعيش في الوطن العربي أيا كان قوميته ، هو واحدا من الجماهير - التي لم يعد يطلق عليها (الجماهير العربية) بعد هذا التعديل ، والتي يمثلها هذا الحزب ويعمل من أجل تحقيق أمانيتها في الوحدة والاشتراكية والحرية . ولكن هذا التعديل الجديد في الواقع أوقع فلاسفه الحزب في حرج شديد حينما يتعارض مع شعارهم الأول وهو (أمة عربية واحدة ذات رسالة خالده) والذي وضعوه على كل مساحه على كتاب أو حائط في سوريا والعراق . فمن هي تلك الأمة المقصوده في هذا الشعار ؟ هل هي الأمة العربية أم أن الأمة العربية قد اندمجت مع القوميات الأخرى غير العربية التي تعيش في الوطن العربي فأصبحت أمة واحدة - ليس لها اسم ، أمة مبهمه ؟ وماذا بشأن العرب المقيمين خارج الوطن العربي والذين كم دفع البعثيون من الأموال لشراء انتمائهم للحزب سواء المهاجرين العرب في المهجر أو شباب الطلبة العرب والذين يتحرك الحزب عليهم من خلال منظماته الحزبيه المنتشرة في كل مكان في العالم ، أملا في اقامة تنظيمات حزبيه تابعه في باقى أقطار الوطن العربي - يستطيع فيها البعث أن يحكم يوما - على غرار ما يحاولون بشأنه في كل من السودان والمغرب وتونس ، أليس تحديد مهمه الحزب في خدمه الجماهير أصبحت محدده بحكم التعديل الجديد على الأرض العربية ؟ فكيف ستمتد الى خارجها للسعى وراء العناصر العربية

في الخارج اذاً ؟ نعتقد أن فلاسفة البعث قادرين على استنباط تعديل آخر يمكن أن يعالج هذا الحرج - الخاص بالامه الواحده ذات الرساله الخالده ، والأ يلغون هذه العبارة من شعاراتهم ، وكذلك معالجه موضوع الجماهير العربيه المتواجده في المهجر والتي يمكن أن يشكل حجمها ما يعادل تعداد سكان العراق كله منتشرين في أرجاء العالم ، والذين خسر البعث العراقي الكثير من تقديرهم له بعد أن إفتضحت أمامهم الكثير من الوقائع الخاصه بالحرب العراقيه الايرانيه والممارسات القمعيه للسلطه البعثيه في العراق ضد الأكراد، وسوريا ضد سكان حماه والآ - فعليهم أن يتخلوا عن هذا النشاط خارج الوطن العربي ويوفرون المال الذي يبذر على دعاياتهم اللاقوميه والا عربيه والا اسلاميه لشعوبهم . فهذا أجدي وأنفع . واذا كان ذلك الحـل لمشكله اقليميه واجهت ذلك الحزب تتعلق بكيفيه توفير سبل استحواده على السلطه في كل العراق ، بما فيها منطقه كردستان ، قد كان يتضمن في نفس الوقت هدفا خاصا آخر قصده قادة الحزب في العراق يتعلق بضرب الحزب الديمقراطي الكرديستاني ، في قضيه صميميه هي قضيه القوميه ذاتها ، أقصد القوميه الكرديسيه بتجميد نشاط الحزب الكرديستاني في مناطقه الكرديه ، حينما يخطر المواطن الكردي وأمام الاختيار الصعب الى الرضوخ والانضمام لحزب البعث ليتمكن من الحصول على حقه في الحياه . نتيجة فرض شروط الانتماء في مختلف نواحي الحياه التي سبق الاشاره اليها ، ولكي يخلص في النهايه حزب البعث الى نتيجة يقيم عليها حجتـه بأنه : (حزب كل الجماهير - وأن الشعب الكردي تـخلى حتى عن حزبه الكردي والتف حول قيادته البعثيه) ، مما يفقد الحزب الكرديستاني مقومات بقاءه وممارسه نشاطـه كحزب سياسي على الساحه العراقيه ، وفي منطقه كردستان بمفـه خاصه . ولكي يؤكد حزب البعث قولا وعملا ، إدعائه - (بأنه وحده صاحب الحق التاريخي والواقعي في قياده المسيره الثوريه في البلاد ، ٠٠٠٠٠٠ وهو الذي يمتلك أوسع قاعدة جماهيريـه ، وأن على الأحزاب التي تشارك في الجبهه أن تقبل بهذه الحقيقه الموضوعيه) . (١)

ولقد كان لذلك السلوك أثره المباشر على المشاعر القوميه للشعب الكردي ودحض أي ادعاء للقياده العراقيه ، بأنها تحترم المشاعر القوميه للشعب الكردي، مما زاد من الهوة بين قيادات الحركات الكرديه ، والنظام في بغداد . ولكن هناك أيضا قصد خفي آخر قصده البعثيون في تعديلهم المشار اليه بشأن قضيه الانتماء للحزب في المنطقه الكرديه ، وتوسيع نطاق الانتماء ليشمل العرب وغير العرب، فقلنا أن الحزب الشيوعي العراقي يعد الخصم الأول العنيف والخطير أيضا على سلامه بقاء السلطه خالـمه في أيدي البعثيين في العراق . ولقد حدث أن التجأ الكثير من

(١) - المرجع السابق (ص ٦٤ ، ٦٥) .

قادة الحزب الشيوعي العراقي الى شمال العراق ، وانضموا الى الجماعات الكردية المناهضة لنظام حكم البعث في العراق .

كما أن تاريخ العلاقات بين الحزب الشيوعي العراقي والحركة الكردية بعيدا في الواقع وليس فقط وليد ظروف تسلم البعثيين السلطة عام ١٩٦٨ . ولذلك فقد أراد البعثيون قطع الطريق على الحزب الشيوعي ونشاطه شمال العراق ، لمنع تأثيره على الأكراد ، الذين يميل الكثير منهم الى اعتناق الفكر الشيوعي بحكم ملائمة سياساتهم السابقة . فتواجد حزب البعث على الساحة الكردية سيكون له - حسب تقدير البعثيين في بغداد - أثره على تلك الساحة ، المعوقة على الأقل لحركة الحزب الشيوعي هناك . والتي أطلقوا على نشاطاته بشأنها (محاولات عزل الجماهير الكردية عن حزب البعث العربي الاشتراكي) ، ولا سيما أن البعثيين قد ادعوا أن قيادة الحزب الشيوعي العراقي كانت تحاول اقناعهم بجعل المنطقة العربية في العراق تخضع لحكم البعث بينما يكون الجزء الكردي من العراق خاضعا لنفوذ الشيوعيين وعلى حد ادعاء القيادة البعثية في بغداد .

وفي الواقع أن السيطرة الشاملة للحزب على كل نواحي الحياة في العراق ، أمر يطول الكلام عنه مما لا يتسع المقام له في هذا الكتاب ، ويكفي أن نقول أنه أصبح موضوع يرتبط بتحكم الحزب في لقمة عيش المواطن العراقي ، ومستقبله ، وأمن المواطن العراقي وأمن أسرته .

ويعتمد نظام الحكم على بعض المنظمات الحزبية ، اعتمادا أساسيا في عملية أحكام سيطرته على مقدرات الشعب العراقي أهمها - الاتحاد العام لطلبة العراق - والاتحاد العام لشباب العراق - والاتحاد العام لعمال العراق . فهم عيون القيادة الحاكمة ووسيلتها الفعالة في مراقبه وتعقب أي نشاط معادي لنظام الحكم وذلك الى جانب أجهزة النظام الأمنية المتعددة . فالشباب في هذه المرحلة من العمر ، وبما يملكه من طاقة نشطة ، واندفاع جارف ، يمكن شحنهم بالشكل المطلوب لخدمة أهداف النظام ، عن طريق الوسائل والأدوات المختلفة التي يملكها النظام في هذا الشأن ، وأهمها ما يقدم الى الشباب من اغراءات توافق هوى الشباب وتطلعاته ، فأصبح الطالب يقوم بدور الرقيب على أستاذه في الجامعة والمدرسة ويستطيع أن يعوق سير العملية التعليمية والتربوية ، بواسطة التقارير التي يعدها الطلبة أعضاء الاتحاد في الكلية أو المدرسة ضد اساتذتهم ، ويحسبون عليهم كلماتهم ، ويفقد الاستاذ مقومات سيطرته على العملية التربوية لطلابه . وأصبح الاستاذ الجامعي أو المعلم في المدرسة يخشى طلبته ، ولا يملك وسيلة توجيهه للطالب ، اذا كان الأخير ممن

الحزبيين المتقدمين في الحزب . وليس غريبا أن تجد طالبا لا يحضر عاما دراسيا كاملا ، ولا يؤدي امتحان - نهاية العام الدراسي - ثم يصدر قرارا من مجلس قيادة الثورة باعتباره ناجحا ومنقولا للعام الدراسي التالي ، وذلك بموجب تقرير يقدم من مكتب الطلبة يشير فيه إلى أن الطالب كان في مهمة قومية خاصة . وهذه المهمة غالبا ما تكون تكليف صادر بواسطة الجهاز الخاص في الحزب الذي يعتمد على الطلبة والشباب في نشاطه بملاحقه احد المعارضين في خارج العراق او داخله لاغتياله . أو عمليات تخريبية يرسل اليها الطالب ضمن مجموعته خاصة الى أي مكان في العالم حسب التكليف الصادر من القيادة في هذا الشأن . ونفس الأمر ينطبق على الاتحاد العام لعمّال العراق ، ودورهم في مراقبه زملائهم ورؤسائهم العاملين معهم داخل الوحدات التي ينتسبون اليها . ولذلك فإن أجهزة الأمن في العراق ، والمخابرات تعتمد اعتمادا كبيرا على هذين التنظيمين في مباشرة نشاطها وتعمل بتنسيق كامل مع قيادة هذه التنظيمات كما سنوضح بعد . ولقد انعكست هذه الأمور على الأوضاع الاجتماعية للشعب العراقي فقد أصبح الأب غير قادر على السيطرة على ابنائه من الجنسين معا ولأن الشباب أصبح يرى في القيادة والحزب كل شيء نتيجة ذلك الشحن المعنوي الذي يتعرض له . وأصبح يتجاهل مكانه الأسرة والمجتمع وكل المثل والمبادئ التي كانت تتوارثها الأسرة العراقية عن العشيرة والقبيلة ، ولا يرى أمامه سوى القيادة ومبادئ الحزب ، التي عملت على تدمير ذلك التراث الاجتماعي الذي كانت تتناقله الأجيال جيلا عن جيل .

ولقد لعب الاتحاد العام لنساء العراق دوره الفعال في هذا المجال بدوره ، للقضاء على التقاليد العريقة للمرأة العربية تحت شعارات زائفة لتطوير المرأة . ذلك الاتحاد الذي أصبح جهاز تسلط على المرأة العراقية ويدعوها للسفور ، والخروج على الطاعة الأسرية . لحضور الاجتماعات الحزبية - أو الخروج في مسيرات تجسير فيها على الهتاف بحياة الرئيس القائد والحزب وفي مظهر وبصورة غير معهودة في حياة الشعب العراقي . والآ تعرضت للمحاسبه والعتاب على أيدي أجهزة الحزب والايذاء من قبل زملائها . ولقد كان الشباب يقف على أبواب المعاهد والجامعات ولا يسمح للطلابه أن تدخل اذا كانت لم تقبل بعد الانتماء للحزب ، وتعجز أسرته أن تحميها من هذا الايذاء في مشاعرها ، وكما حدث تماما حينما تعرضت بعض بعض الطالبات لاعتداء زملائهن الطلبة اعضاء الاتحاد عليهن بنزع غطاء الرأس من فوق شعورهن ، حتى لا تتشبهن الطالبات بالايرانيات تنفيذا لتعليمات الحزب .

بل لقد وصل الأمر الى تجنيد المرأة العراقية فيما يعرف بالجيش الشعبي

للتدريب على حمل السلاح وأساليب القتال . وهناك الواجبات التي تكلف بها المرأة بحكم عضويتها في الحزب والتي تقتضي الخروج بصحبة رجال من الحزب لتنفيذ مهمة يكلفون بها ، مثل عمليات جمع التبرعات التي تمت أو غيرها من المهام الحزبية ، ومع تعارض ذلك وخروجه على طبيعة المجتمع العراقي العشائري ، ومكانه المرأة فيه كمجتمع محافظ .

وبعد استعراضنا لدور الحزب ، في المجتمع وأجهزة الدولة لكي نوضح الصورة التي يسير عليها نهج الحكم في العراق ، بقي أن نلقي نظره سريعه على دور الحزب خارج العراق في فترات سابقة لتستكمل الصورة عن حزب البعث العربي الاشتراكي . ونخص بالذكر موضوع الوحدة الذي يضعه حزب البعث الشعار الأول ضمن شعاراته الثلاثة المعروفة (الوحدة - الحرية - الاشتراكية) . لقد أشرت الى أن هذا الحزب كان له دورا مشبوها في قيام الوحدة - بين مصر وسوريا - عام ١٩٥٨ ووجه الشبهه في هذا الدور أنه وبرغم دعوته كما قلنا للوحده في شعاراته ، إلا أنه كان يريد لها وحدة أقطار تحت سيطرة وسيادة حكمه وليس حكم الآخرين ، أو حتى مشاركتهم . وهو حزب انتهازى ، لأنه في سبيل تحقيق هدفه هذا ، في السيطرة على مقاليد الحكم في الوطن العربي ، ليس لديه مانع من التحالف أو المهادنه الوقتيه مع أى قوة سياسيه أخرى يستطيع بواسطتها الوصول للسلطه ، الى أن تواتيه الفرصه المناسبه لكي تخلص له السلطه وحده ، بعد أن يتخلص من تلك القوى ، فهو بذلك ينتهز المواقف والظروف لحساب تحقيق أطماعه في السلطه ، وليس لتحقيق الأهداف والمبادئ التي يدعى بها في خدمة الجماهير العربيه . وليس مثال احكام سيطرتهم على مقاليد السلطه في العراق بعد انقلاب يوليو ١٩٦٨ ببعيد وكما أسلفنا وقدمنا الدليل من وثقاتهم وليس ممن عندنا .

"وقد توقع زعماءه منذ سنة ١٩٥٥ أن دعوتهم الى الوحدة العربيه لا يمكن أن تتحقق دون مساهمه مصر فيها لقناعتهم بأن مصر قادرة بأمكانياتها على أن تعوق جهودهم . وزادت رغبتهم في استغلال طاقات مصر لتحقيق رغباتهم عندما أصبح الرئيس المصري للجمهوريه رمز القوميه العربيه وقد حقق بالعمل ما كان يزعمه حزب البعث بالكلام .

وحسب زعماء الحزب أنهم قادرون على الاستفادة بمكانة الرئيس المصري للوصول بهم الى مراكز السلطه في سوريا الأمر الذي عجزوا عن تحقيقه لأنفسهم بأنفسهم ، ومن هنا كان حماسهم الشديد للوحده مع مصر وتفانيهم في اقناع حكومه

الجبهة الوطنية في سوريا للدخول في وحده مع مصر جزءاً من برنامجهم السياسي ، وكان حزب البعث الانتهازي - في محاولته لكسب مزيد من التأييد ، قد أقام تحالفاً مع الشيوعيين الأمر الذي استغله الشيوعيون لصالحهم بسبب حسن تنظيمهم فلم تمتص فترة قصيره حتى استطاعوا السيطرة على المراكز الحساسة في الجيش السوري . ولما كان استقرار الأمور في سوريا من المسائل التي تشغل بال مصر فإنها اضطرت الا تقف مكتوفة الأيدي أمام استحداث حكومة سوريا لها خشية أن يسيطر الشيوعيون على البلاد . وهنا لم تجد مصر محيصاً من أن تقبل الوضع غير المقبول وهو أن تعمل للمقضية ذاتها التي يعمل من أجلها حزب البعث . (١) وهي قضية الوحدة ، التي تعد شعاراً من شعارات الحزب اضافة الى مبادئه التي نص عليها دستوره كالاشتراكية والحرية ومحاربة الاستعمار والحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، وتلك كلها ذات المبادئ التي عمل من أجلها عبد الناصر " فلقد نادى حزب البعث بهذه المبادئ قبل ظهور عبد الناصر بخسعة عشر عاماً ، ولم يستطع تحقيقها ٠٠٠٠ ولهذا أصبح لمبادئ حزب البعث بعد ظهور عبد الناصر معنى آخر جديد يختلف كل الاختلاف عن كلام يرقد في أحضان الدساتير ، ويظل حبيس العقول ٠٠٠ وذلك الأمر منح حزب البعث في سورية وفي كل البلاد العربية قوة حتى أحرز في الانتخابات (٢٢) مقعداً في مجلس النواب ، وأصبح حزب البعث يمثل في سورية إحدى القوى المؤثرة على الساحة السياسية هناك ٠٠٠٠ وعندما قامت الوحدة ساهم قادة البعث أكرم الحوراني وصالح البيطار في الحكم بعد الوحدة لمنحها المزيد من القوة والتأييد .

ولكن قادة البعث في سوريا لم يرتفعوا الى مستوى المسئولية القومية ، ولم يضحوا من أجل المبادئ التي أعلنوها في دستور البعث ، وبالرغم أن الرئيس عبد الناصر كان قد اشترط خلال مفاوضات الوحدة مع سوريا حل الأحزاب السياسية في سورية ، فإن حزب البعث ، رغم الاعلان الرسمي لحله بقي قائماً يمارس نشاطه في سورية ، ولو أن قادة البعث اكتفوا بأن يظل الحزب يمارس نشاطه بطريقة مكشوفة ، لو اكتفى قادة البعث بأن يجعلوا الرابطة بينهم وبين أعضاء البعث في سورية رابطة روحية سنادها المبادئ وقوامها دستور الشرف الذي يتضمن هذه المبادئ ، لو فعلوا هذا لكان الأمر ولكن قادة البعث ، أرادوا أن يلغوا الشعب السوري كله وأن يظل شيء اسمه حزب البعث في كل منصب ، وفي كل وظيفة ، وفي كل عمل يمكن أن يكسبوا حساسية مطلقه ٠٠٠٠٠٠٠ وأصبح الناس مخيرين بين البعثية ، وبين البطالسة والاضطهاد (*) ، والى أن حاول قادة البعث اخراج عبد الناصر نتيجة موقف خلقوه هم

(١) - د . طلعت الغنيمي - جامعة الدول العربية ص ٢٢٦ ، ٢٢٩ .

(*) - وهو نفس الأسلوب الذي يطبق في العراق الآن على أيدي البعث وبعد مرور حوالي ثلاثين عاماً .

أنفسهم - فقدموا استقالتهم تهديدا للرئيس - ووضعوا أمام الأمر الواقع فقبض على
عبد الناصر الاستقالة فبدأت عملياتهم التخريبية ضد الوحدة بعد أن خرجوا
من السلطة . وحينما وقع الانفصال ووقع عليه أكرم الحوراني وصالح البيطار قادة البعث
ودعاة الاشتراكية ورواد الوحدة وأتباع الحياض على بيان تأييد الحكومة الانفصالية
الجديدة . (١) .

ولعلنا بهذه المناسبة - نقتطف بعضا مما قاله الرئيس الراحل جمال عبد الناصر
عن البعثيين وعلى ضوء تجاربه السابقة معهم . (وفيه شيء أنا بدى أقوله رغم كل هذا ،
هناك حقد في قلب البعثيين ضد الجمهورية العربية المتحدة وضد مصر وضد ثورة مصر .
والبعثيين ما عندهم ما يمنع أنهم يتعاونوا مع أي أحد حتى الشيطان إذا كان هذا يؤدي
مصر أو يؤدي ثورة مصر (*) ، لأن الحقد موجود في قلوبهم وعندهم مركب نقص وعقد
كبيرة ورغم كل اللي عملناه ورغم سكوتنا خرجت صحفهم تهاجمنا قبل مؤتمر رؤساء
الحكومات وتهاجم مؤتمرات القمة وتهاجم القيادة العربية الموحدة التي تكونت
نتيجة مؤتمرات القمة ، وتهاجم الكيان الفلسطيني وتهاجم كل شيء وتقول أن مصر هي
المسئولة عن مؤتمرات القمة وأن احنا لاهد أن نحرر فلسطين ، ولا بد نعمل عمل ثوري
لتحرير فلسطين . هم طبعا اتكلموا هذا الكلام في مؤتمر القمة ولكن اللي مش قادر
يدافع عن نفسه ازاي يحرر فلسطين ده كان الرد عليهم . ، اذا كنتم ما أنتوش قادرين
تدافعوا عن أنفسكم ازاي تحرروا فلسطين ، يكون كلام تحرير فلسطين كلام على الجرائد ،
تحرير فلسطين جمععه وكلام هجص بتقولوه ومفيش حاجة ابدا تعملوها ، العملية
بهذا الشكل ، ولكن قصدهم ايه ، قصدهم انهم يتملقوا الشعب العربي ويضحكوا على
الشعب العربي ومش عارفين أن الشعب العربي كاشف السياسة الانتهازية ومحاولة
اللعب بقضايا المصير وكاشف أساليب حزب البعثيين ، الأساليب اللي كلها غدر
وخداع وطعنات في الظهر . احنا اشتغلنا مع البعثيين وتعاوننا مع البعثيين ولم
ينالنا منهم الا طعنات في الظهر ودس ودساش . وكل ده نسيناه من أجل قضية
فلسطين اذن حزب البعثيين اللي طول عمره كذاب حزب البعثيين
بيحاول يتبع سياسة انتهازية ويحاول يلعب بقضايا المصير ولكن أنا أقول لهم أن
الشعب العربي كشفهم ، الشعب العربي عارفهم والشعب العربي عارف أساليبهم
وعارف أساليب الغدر والطعن في الظهر . . . وعارف مؤامراتهم ضد الوحدة وعارف

(١) - أحمد مهابه - أسرار الحركة الانفصالية في سورية (ص ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧) .

(*) - وهذا ما فعله البعثيون في العراق وسوريا خلال مؤتمر بغداد عام ١٩٦٩ بهدف
مقاطعة مصر عربيا .

ازای تحالفوا مع الانفصاليين ، وازای دخلوا الوزارة مع الانفصاليين وعارف ازای دخلوا مع ثورة ٨ مارس وازای سرقوا هذه الثورة وشلوها ٠٠٠٠ والشعب العربي في كل مكان يكشف حكم البعثيين ويعلم أنه حكم عسكري فاشستي وليس حكم تقدمي اشتراكي (١) .

وعن دور البعث في الانقلابات التي كانت تجتاح سوريا والعراق ، والمذابيح التي كانوا يتسببون في قيامها يقول عبد الناصر في احد خطبه : (نأخذ نماذج للانقلابات عندنا نماذج كثيرة ولكن اذا أخذنا النموذج الواضح قدامنا نأخذ حزب البعثيين . حزب البعثيين في سوريا بقاله عشرين سنة يعمل في السياسة . ماذا أنجز قالوا انهم حزب اشتراكي وقالوا انهم حزب قومي وقالوا انهم حزب وحدوي ولكن هل استطاعوا أن يثبتوا هذا بالعمل أبدا بالشعارات . . . أي معركة خاضها البعث ؟ الا معاركه المسلحة بين أطرافه المختلفه كما حصل في العراق استولى البعث على السلطه في العراق ، ثم سار في طريق حمامات الدم لقتل الناس القوميين والوطنيين وكل الناس ، ثم انقلبوا على أنفسهم بعد أن وضعوا العدد الكبير في السجون وحاربوا بعضهم البعض وقامت معارك مسلحه بينهم وبين بعضهم . في سوريا نفس الشيء ، نفس الشيء البعثيين أيضا هناك معارك مسلحه بينهم وبين بعضهم . أيه اللي عملته البعثيين في العشرين سنة اللي فاتت ؟ . البعثيين شاركوا في الانقلابات وكانوا ينظروا للانقلابات اللي حصلت في سوريا طوال هذه المدة على أنها سبيل ليتمكنهم من السلطه . وكانوا يتفقوا مع كل انقلاب . ثم ينقلبوا على الانقلابات ثم ينقلبوا على أنفسهم ويتخانقوا مع أنفسهم ويتنازعوا حينما لا يجدوا أي شيء ينقلبوا عليه طبعاً أيه اللي عمله البعثيين ؟ أيه الانجاز اللي عملوه ؟ أيه القوة اللي حققوها ؟ ما فيش حاجة غير الجعجه والانشاء والكلام . هل هناك معركة واحدة مع الاستعمار ؟ أو هل هناك معركة مع اسرائيل ؟ وحزب البعثيين يمثل المثل الواقع والمثل الحقيقي للانقلاب . اعمال سلبية مثل حصار المدن زي ما حصل في حماه لا يمكن أن نعتبره عمل ايجابي بل عمل سلبي) .

وفي الواقع أن الرئيس الراحل عبد الناصر لو كان باقيا على قيد الحياة لعاد وأضاف الى ما ذكره في هذا الخطاب الذي ألقاه في احتفالات أعياد الثورة في الاسكندرية عام ١٩٦٥ ، الانجاز الكبير الذي قدمه البعث في العراق بدخول معركة مع دولسة اسلاميه جاره له هي ايران محاولا جر باقي الدول العربيه معه - في الوقت الذي عجز على القيام بأي رد فعل ضد اسرائيل التي جاءت من وراء حدود دول أخرى مجاوره له

(١) - الخطاب الذي ألقاه الرئيس عبد الناصر في ٢٢ يوليو ١٩٦٥ .

لتقصف المفاعل الذري العراقي في مايو عام ١٩٨١ وفي عملية لم تستغرق سوى عدة دقائق عادت طائراتها كلها سالمة . والانجاز الكبير الذي قام به البعث السوري في لبنان بذبح الفلسطينيين وحصار صيدا وشتلا الاخير عام ١٩٨٥ . أما في داخل القطرين، فهناك حالات أعاد تاريخ البعث فيها نفسه مرة أخرى حينما قصف البعث العراقي قرية (بلد) في وسط العراق بالقنابل لاعتداء . وقع على موكب صدام حسين حينما كان يمر بالقرب منها ، وقصف منطقة الأهوار في جنوب العراق بمختلف أنواع القنابل والأسلحة في مطارده بعض الرافضين للاشتراك في الحرب مع إيران .

وأعاد البعث السوري نفسه أيضا في قصف مدينته حماه مرة أخرى في عهد حافظ الأسد ودكها على أهلها ، بسبب تواجد بعض المعارضين لنظام حكم البعث السوري في هذه المدينة البطله . وقد ذهب ضحية هذه المذبحة عام ١٩٨٢ ما بين ١٠ الى ٢٠ ألف شخص ويقدر ما تحتاجه المدينة ليعاد تعميرها حوالي ٤٩ مليون دولار .

" ومن الاستطراد الذي يقتضيه المقام أن نضيف أن حزب البعث الذي حطم الوحدة الأولى هو بذاته الذي عاد فحطم اتفاق الوحدة الثلاثية ، فقد جاء الى المفاوضات التي انتهت باتفاق الوحدة الثلاثية آملا أن يحصل من مصر على اعتراف صريح أو ضمنى بشرعيته ليستغل ذلك في معركته من أجل السلطة ، ولذلك واجههم الرئيس جمال عبد الناصر أثناء المفاوضات بأنه يريد وحدة مع سوريا وليس مع حزب البعث .

ونظرا لان إتفاقيه القاهرة (الوحدة الثلاثية) لم تحدد على وجه الدقه شروط الائتلاف بين حزب البعث ومنافسيه فقد عمل حزب البعث بعد انتهاء مفاوضات القاهرة - جاهدا لكي يحصل على أكبر كسب ممكن في مراكز السلطة ولم يراعوا عن أي طريق تصل به الى تصفية العناصر الصديقه لمصر لا سيما بعد أن تمكن من الامسالك بزمam السلطة في كل من سوريا والعراق معا ووصلت الحال الى ما وصفته جريدة الأهرام في ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ بأن البعث يخطط لاستئثار مصر كيما تنسحب من اتفاق الوحدة لأن سياسه البعث اتجهت الى القضاء على اتفاق الوحدة ولكنه أراد القاء التبعه على غيره " (١) .

هذا عن دور الحزب في قضية الوحدة العربيه كما سجله تاريخ الحزب الحافل بالتآمر على الوحدة وتسخيرها من أجل تحقيق أهداف قياداته في السيطرة على مقاليد السلطة في العالم العربي . وعلى الجانب الآخر - هناك تجربة الحزب في لبنان والتي

(١) - د . طلعت الغنيمي - المرجع السابق (ص ٢٧٩ ، ٢٨٠) .

كانت تجربة الحرب الأهلية اللبنانية أنسب ميدان لكي يثبت الحزب فيه مدى كفاءته ومقدرته على العمل والنضال الذي طالما تشدق به أقطابه - في خدمة الجماهير العربية . فالتنظيم البعثي الذي كان يقوده عبد المجيد الرافعي في لبنان ، بقي مجرد بوق يردد مدى ما يقوله قاده الحزب في العراق ، والذي كان يلقي منهم الدعم المادي . ولم يستطع أن يلعب أي دور ملموس يذكر على ساحه الأحداث في لبنان خلال فترة الحرب التي يمكن أن تفرز بحكم ظروفها الغير طبيعية ، من النتائج مالا تهيئه الظروف الاعتيادية في أي قطر آخر . في حين استطاعت تنظيمات أخرى حديثة العهد بالعمل السياسي ، من الظهور على الساحة اللبنانية وفرض تواجدتها وامتداد تأثيرها على الأحداث في لبنان الى خارج لبنان مثل منظمة أمل ، وغيرها من المنظمات ، كتعبير صادق عن ارادة الجماهير التي تمثلها ، سواء كانت شيعية أو درزية ، أو سنيية أو غيرها وبالشكل الذي لم تستطع قيادة حزب البعث في لبنان أن تحققه على الإطلاق . كما جعلنا بحق نخرج بحقيقة لا تقبل الشك - وهي أن عبارة (التعبير عن مصالح الجماهير في الوطن العربي) التي ما زال يرددتها قادة البعث في كل مكان - قد سقطت في امتحان الحرب اللبنانية ، والتي كانت أفضل محك كان يستطيع الحزب أن يختبر فيه امكانياته وقدراته ، في النضال ضد الغزو الاسرائيلي ، والصراع الطائفي باعتباره حزبا لا يرتبط بطائفة معينة في انتمائه ، وفي النضال من أجل تخليص لبنان من التبعية الخارجية ، وكان يستطيع أن يفرض نفسه اذا كان بالفعل يعد حزبا يعبر عن مصالح تلك الجماهير العربية في كل قطر عربي كما يدعى . وكان بمقدوره لو كان هناك قناعه وإيمان لدى تلك الجماهير بمبادئه وفكر وفلسفه هذا الحزب أن يأخذ مكانه القيادي أو حتى النسبي بين سائر القوى السياسية المتواجده على الساحة اللبنانية . ووضع الصيغه المناسبه لحل مشاكل المجتمع اللبناني صاعدا فوق كل الخلافات والتقسيمات الطائفية والمذهبية في لبنان وحمايه الفلسطينيين الذين قل يتاجر بقضيتهم . ولكنه أثبت بالفعل من خلال تلك التجربة أنه آخر تلك القوى التي يمكن أن يكون لها صوت يسمع في لبنان ، وأنه - أي البعث عموما لا يستطيع أن يناضل الا على رقاب الجماهير الضعيفه العزل مستخدما أساليب البطش والقتل ، وهذا ما لم تسمح له الظروف على الساحة اللبنانية أن يفعله وعاد الحزب في لبنان ليبدل ولائه من بغداد الى دمشق حيث يجب أن يكون الى جانب الجهة التي لها الصوت المسموع والقوة المرهوبه على الساحة الى أن تحين الفرصه لينتهزها كما كان دأبه دائما في الماضي .

أما موقف حزب البعث من قضية فلسطين ، فقد فضح عبد الناصر هذا الموقف

لحزبهم الانتهازي و يقينى أن حزب البعث لن يسمح للكيان الفلسطينى الشرعى بأن تقوم له قائمه ، لتبقى قضية فلسطين ، هى ، القضية الرئيسيه على المستوى القومى التى يتاجر بشأنها الحزب فى سوق السياسة العربيه . فنحن رأينا ما فعله الحزب فى جناحه السورى بالفلسطينيين فى لبنان والمشاركه فى حصارهم واجبار ياسر عرفات على الخروج بحرا مع مقاتليه بعد أن أغلقوا فى وجهه الطريق البرى الى دمشق . ثم أوعزوا لباقى المنظمات اللبنانيه العسكريه لذهج ما تبقى من فلسطينيين عزل فى لبنان وذلك بعد أن أجهزوا على التنظيمات الفلسطينيه منها باحداث الانشقاقات العديده بين فصائلها وتحريضها للانقلاب على عرفات .

أما جناح البعث فى العراق - فقد كان هو الآخر من أكبر المساهمين فى حركة استقطاب التنظيمات الفلسطينيه ، ومحاولة احتوائها لتعمل بامرته وتربط مسيرتها بخط سياسته فى بغداد . وكان من أكبر هذه المنظمات - الجبهة الشعبيه التى يقودها الدكتور جورج حبش ، ثم تحولت الاخيريه عن بغداد . وحتى حينما قامت علاقات طبيعيه بين قيادة البعث فى العراق وقيادة فتح - وياسر عرفات - حاولت كعادتها فرض وصايتها عليهم ، وتقييدهم بخطها السياسى وتقلباتها على الساحة السياسيه العربيه والدولية وكان أبرز مثال على ذلك ، موقف الحزب من تأييد المنظمه لنظام الحكم الثورى الجديد فى ايران ، والذى وُبحت عليه المنظمه كثيرا ، ثم رفضهم قبول دور الوساطه الذى أبدى ياسر عرفات القيام به بين ايران والعراق لاحتواء الصراع بين الدولتين خلال الشهور الاولى للحرب ، وبحجة مدحوضه ، وغير مقبوله وكما سوف نعرض فى موضعه . بل لقد وضعت القيادة الايرانيه القيادة البعثيه فى موقف لا تحسد عليه عند بدايه الغزو الاسرائيلى للبنان - حين رفضت طلب القيادة الايرانيه منهم السماح بمرور قواتها الى لبنان للمشاركة فى مساعدة الفلسطينيين لصد الغزو اللبناني - وبالطبع - فانه من المستحيل أن يقبل البعث ، وهو الذى ظل منذ تأسيسه وحتى اليوم يتكلم عن فلسطين والفلسطينيين - وتحرير الأرض المحتله - أن يقوم بواجب التصدى للاسرائيلىين فى لبنان نظام ايران الذى فضل هو أن يدخل معه فى حرب يجرب فيها قوته ويستعرض فيها عضلاته أمام المنطقه عن توفير وادخال هذا الحجم الضخم من العتاد المسكرى والبشرى الذى أحرقتة هذه الحرب اللا شريفه لحرب كان أشرف له أن يكون خصمه فيها هو عدو العرب الحقيقى ، اسرائيل . وفى خدمة القضية الفلسطينيه . وليس من المعقول أن يقبل البعث أن يتحقق انتصار على الاسرائيليين فى لبنان يكون لنظام ايران ودمشق فضل ولو ضئيلا فى تحقيقه . فيسرق منه بذلك أنظار وتقدير الجماهير العربيه التى ملأ آذانها كلاما عن فلسطين والتحرير . وكيف

يمر الجيش الايراني اذاً من داخل العراق ليذهب الى جبهة القتال مع اسرائيل - ويشاهد العراقيون ذلك وجيشهم متواجد في مكان آخر داخل الأراضي الايرانية وليقاتل جيرانهم ويدك مدتهم وقراهم على من فيها . ولذلك وجد البعث العراقي لنفسه الحجة ، ليدافع بها عن موقفه فاشترط أن يوقف القتال على الجبهة مع ايران وتعتزف ايران له بشروطه مستخدماً أسلوبه الانتهازي الذي لا يستطيع التخلي عنه . باعتباره يمثل الطريقة المثلى في تحقيق مقاصده .

وقال أنه لا يستطيع أن يسمح بمرور قوات عسكريه لدولة هو في حالة حرب معها ، ألم يكن الغزو الاسرائيلي للبنان - هو الفرصه التاريخيه للبعث ليثبت فيها مسددي اخلاصه - ووفاءه للقضية الفلسطينية وليتجاوز الخلافات الشخصية بين قيادة جناحيه في سوريا والعراق ليعملا سويا من أجل الفلسطينيين والعروبه . . ألم يكن تدخلهم في هذه الحالة - واذا صدقت النوايا ، وهي لن تصدق لدى البعثيين أبداً - وبحكم قدراتهم العسكريه الهائله - كان كفيلاً - بتسوية الاوضاع على الساحة اللبنانيه سواء مع اسرائيل أو بين الفئات اللبنانيه الممارعه ، وحسمها بشكل يمكن أن يخدم مصلحه الشعب اللبناني ، وأوضاع الفلسطينيين هناك . وكان بذلك قد استطاع أن يضع القيادة الايرانيه أمام الامر الواقع ، والاختبار الصعب ، حينما ستجد أن العراق قد أوقف قتاله معها وأرسل قواته الى لبنان . انه حتى وفي هذه الحالة ، اذا تجرأت ايران على تجاوز الخطوط والأوضاع التي كان العراق سوف يترك الموقف مع ايران عليها عند ارسال قواته الى لبنان ، سوف يجعل ايران في موقف يؤلب عليها كافة الأطراف العربيه والاسلاميه وبلا استثناء . وكان البعث سيجد التأييد والعون والدعم اللا محدود من كافة الدول العربيه الأخرى . وبذلك كان يستطيع أن يكسب قضيته مع ايران بشرف ونزاهه ، ولكنه مع الأسف ، انساق وراء الاحقاد الشخصيه لقيادته ، وسوء تقديرها للأمور والمواقف .

وبمناسبه الكلام عن القضية الفلسطينيه ففي عام ١٩٧٩ وبعد تسلم صدام حسين السلطه في بغداد ، التقى به أحد رؤساء تحرير الصحف الألمانيه الغربيه الذي سأله عن تصوره للكيفيه التي يمكن للعرب بها تسويه قضيتهم مع اسرائيل ، طالما أنهم اليوم غير قادرين على دخول حرب معها - وأنهم رافضين للتفاوض معها ، كما فعلت مصر . فأجابه الرئيس العراقي ، وكان ذلك قبل دخول الحرب مع ايران بأن العرب يمكنهم أن ينتظرون ولو عشرون سنه اذا لزم الأمر أو أكثر لكي يتمكنوا من تطوير امكانياتهم وقدراتهم وبلوغ درجة من التقدم ، تمكنهم وقتها من التصدي لاسرائيل ؟؟ هكذا كانت اجابة زعيم البعث الذي أهلك من القدرات العسكريه

والبشرية والاقتصادية للعراق في حربه مع ايران ما كان يكفي على الأقل لتحرير نصصف فلسطين . ونسى الصحفي أو لعله تخرج في أن يلفت نظر الرئيس العراقي ، السى أن العرب اذا كانوا في حاجة الى هذه الحقبة الزمنية لبلوغ التطور والتقدم الذى حققته اسرائيل عن الفترة الماضية - فماذا بشأن التطور والتقدم الذى سوف تحققه اسرائيل حتما خلال تلك السنوات التالية التى سيعمل العرب فيها على اللحاق باسرائيل عما حققته في الماضى . أم أن الرئيس العراقي يعتقد أن اسرائيل قد اكتفت بما حققته من تقدم وتطور ، وستقف متفرجة على ما سيفعله العرب بها !!! .

فهذا هو البعث - وهذا هو فكر واسلوب قاداته في التفكير والتعامل على الساحة العربية - بل والدولية أيضا . ونرى أنه لن يحقق العرب خيرا ، طالما بقى هذا الحزب يقود ويحكم في أى دولة من عالمنا العربى . وسيظل يعمل وكما قال عبد الناصر بحق - الدسيه والغدر ، واذا جرى وراء نظام عربى ، أو زعيم ، فهو يجرى لمصلحة يبنى تحقيقها من ورائه ، واذا مدح - زعيم من زعماء العرب ، فهو يحتاج لعونه ، والاستفادة من موقعه . وغدا ، حينما تسنح الفرصه وتنتفى الحاجه اليه سوف يطعنه من الخلف ، لأن قادة البعث لا يروق لهم أن يروا زعيما عربيا يستحوذ اعجاب وتقدير الشعوب العربيه الا اذا كان بعثيا وكم يحاول الحزب في العراق الآن أن يصعد صدام حسين الى ذات المرتبه التى كان عليها عبد الناصر يوما ، ولكن هيهات . . . ولأنه حزب انتهازى ، فهو يستطيع أن يسب ذلك النظام اليوم ويحرض على مقاطعته ثم يعود وحده غدا لكى يمدح فيه ويثنى على قيادته عندما يحتاج الى دعمه - ومساندته - كما فعل مع مصر واستضافته لمؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ لمقاطعتها وهو الذى لا يؤمن كما يقول فى مؤتمره الاخير بصيفه مؤتمرات القمه ثم عاد حينما احتاج لدعمها من السلاح والعتاد العسكرى في حربه مع ايران يطلب كسب ود قياداتها ، بل وكان ذلك حتى قبل رحيل الرئيس السادات والذى فضح ذلك الامر في احدى خطبه الشهيره . لذلك ، فلا نرى من وراء البعث خيرا ، وهو الذى يريد الان في حربه مع ايران التى يدعى أنه يقاتل فيها نيايه عن الأمه العربيه - أن يجر وراءه العرب كل العرب في حرب لا يعلم الا الله مداها ، وكيف سوف تنتهى . نقول ذلك لنحذر أصحاب الأقلام التى انساق للدفاع عن موقف نظام البعث في العراق - في حربه مع ايران ونقول لهم : تنبهوا ان النظام الذى تدافعون عنه هو نظام البعث بكل تراثه البغيض وماضيه الاسود على الساحة العربيه .

وان التفرقه ضروريه بين الدفاع عن هذا النظام ، وعن الشعب العراقي - وهما ستختلف الوسائل والاساليب والادوات التى سوف تستخدم حتما .

ونعود الآن لنتكلم عن نظام البعث في العراق في سياق كلامنا عن نظام الحكم في العراق باعتبار أنه يمثل السلطة الحاكمة والتي بيدها مقاليد الحكم هناك . ولكن قبل أن ندخل في الكلام عن طبيعة نظام الحكم ومؤسساته ، سنتكلم بشئ من الإيجاز عن الدور العقائدي للحزب ، بالمقابلته مع الدور العقائدي للمذهب الشيعي ، باعتبار أن الصراع الدائر بين القيادتين في العراق وإيران ، هو صراع عقائدي بين عقيدة البعث ، وعقيدة الشيعة على أرضيه ، يشكل معظم سكانهما المسلمين الشيعة . لقد عالج البعثيون قضية الدين والتدين ، بأساليب وطرق خاصة ، باعتبارها كانت تمثل إلى جانب الفكر الشيوعي ، أخطر الأسلحة التي يواجهها الفكر البعثي والتي تلقى بآثرها المباشر على قضية بقاء البعثيين في السلطة ، وإنفرادهم بها من ثم . وإذا كانت مجابتهم للفكر الشيوعي ومحاربتة ، إقتضت منهم المواجهه المكشوفه ، بإعتبار أن الشعوب المسلمه بطبيعتها تأبى تقبل الفكر الشيوعي يفرض نفسه على الحياه السياسيه والإجتماعيه لديها ، فإن شن حملات واسعه ضد هذا الفكر وقيادة تنظيمه في العراق ، من جانب البعثيين لن يثير غضب الرأي العام العراقي وسخطه على البعث - بقدر ما يحدث ذلك لو إتبع البعثيين نفس النهج في مواجهتهم للفكر الشيعي ، لأنهم بذلك يضعون أنفسهم في موقف العداء المباشر من الدين الإسلامي ذاته . ولذلك ، كان يتطلب الأمر من جانب حزب البعث في العراق ، اعتماد أساليب ووسائل أخرى ، تبعد عنهم هذه الشبهه ، أو على الأقل - في الظاهر - وحتى لا يجرحهم ذلك إلى سخط عام من جانب الشعوب الإسلاميه بصفه عامه وقياداتها خارج العراق عموما . ولقد زادت الحاجة إلى سرعة التحرك لضرب أي اتجاه معارض ذو صبغه دينيه في العراق ، بعد قيام الثورة الإسلاميه في إيران ، والتي قادها شخص له مكانته الخاصه لدى المسلمين الشيعة في العراق وهو الامام الخميني ، والذي كان قد أمضى بينهم حوالي أربعة عشر عاما في منفاه ، في النجف الأشرف وتكون له أتباع وصدقات قويه ، خلال تلك الفترة - من رجال الدين الشيعة - ومن أفراد عاديين في العراق . وأصبح لتأثيره عليهم ، ولتأثرهم به ، أمرا يشكل خطر أن يصبح العراق مسرحا ثانيا لما وقع بفعل تأثير الإمام الخميني وجماعته في إيران . وذلك كفيل بتقويض كيان حزب البعث في العراق ونزع السلطة من يده ، وقتل كل أمل لديه ليس في البقاء في السلطة مستأثرا بها وحده في العراق فقط ، وإنما أيضا ضرب طموحات الحزب ، وزعامته الحاليه في شخص صدام حسين ، من إمتداد المد الثوري البعثي إلى المنطقة العربيه ، والتي ظل الحزب ينفق الأموال الطائله - سواء لدعم بعض التنظيمات أو النظم التي يبنى عليها الأمل في أن تكون حليفه ثم تابعه لها أو لإثبات ذاته وفرض زعامته في منطقة الخليج ، ودرجة استخدام أساليب

الإبتزاز السياسى واحداث القلاقل والارهاب السياسى فى المنطقة ليصبح حكمه مرهوب الجانب لدى حكام الخليج . بل أن هناك خطرا أكبر قد بات يواجهه الحزب وقادته فى بغداد ، وهو خطر المد الثورى المقابل للثورة الاسلاميه ، ليس الى العراق فقط ، وانما الى باقى دول الخليج العربى مما يقضى على كل أمل فى أن يجد لنفسه متنفس فى المنطقة . ولذلك كان على الحزب أن يعمل على محورين ، الأول هو محاولة التعرض للثورة الاسلاميه الشيعيه نفسها فى ايران ، والثانى هو ضرب أى نزعه دينيه فى داخل العراق والقضاء الفورى عليها . مفضلا بذلك أن يتخذ موقفا الهجوم - قبل أن يجد نفسه غير قادرا على الدفاع عن بقاءه فى المنطقة - وحتى فى داخل العراق . ولقد سبق أن تكلمنا عن فكرة طاعة الامام الواجبه باعتبارها جزءا من العقيدة الشيعيه ، وهذه هى أولى القضايا التى إهتدى فلاسفه البعث لمعالجتها . بحيث يتسنى نقل هذه الطاعه العمياء الى الحزب وقيادته ، وتحويل الإعتناق بالمبادئ والفكر الشيعى الى مبادئ وفكر حزب البعث ، وذلك هو الطريق الذى سوف تنقلب عليه الوقائع وستتحول فوقه الاتجاهات العقائديه لتسير فى اتجاه واحد فقط هو إتجاه البعث ووجهته ، فاذا كان الالتزام الدينى لدى الشيعه بطاعة الامام واحترام رجل الدين وتقديره وتبجيله طواعيه باعتبار ذلك أمرا نابعاً من ذات الشخص وداخله بحكم العقيدة التى يعتنقها منذ آلاف السنين وهو وأجداده ، فإن هذه العقيدة فى رأى البعثيين لابد أن تتزعزع أولا ، ثم يحل محلها عقيدة أخرى . واذا كان ذلك يصعب أن يقوم به الشخص طواعيه ، انما لابد من سبيل الى إجباره عليه . وان عمليه التبعية - واجبار الشعب على الانتماء الى الحزب ، ومن ثم الالتزام بتعليماته التى هى سلسله من حلقات مدروسه ومحكمه من الأساليب اللازمة لتخريب عقيدته واجباره على التخلّى عنها - هى الطريق الوحيد والأمثل لمعالجة هذه القضية . وعلى أن يجد الانسان نفسه مخير بين الانتماء للحزب ، وبين محاربته فى رزقه والتنكيل به وتشريدته وتمنيفه فى قائمه المعادين للثورة والحزب ، وما يترتب على ذلك من قهر وهتك لحقوق الانسان العراقى ، هو وأسرته . بل انه حينما ارتضى العراقيون والعراقيات التضحيه ببعض متطلباتهم فى الحياة التى علق الحصول عليها بالانتماء للحزب ، وجد القاده البعثيون أنه لا مفر من جعل العقوبه اجباريه على كافه أفراد الشعب العراقى ، وأيا كان توجههم وأصبح على الانسان العراقى أن يحدد مصيره ، على استمارة قبول العضويه فى حزب البعث التى تقدم له بواسطه المسئول الحزبى فى العمل أو فى المنطقة السكنيه . ولدرجة أن بعض العراقيين المثقفين يقولون : (أن الحزب الشيوعى على جبروته فى

الاتحاد السوفيتي لم يشترط أن يكون كل أفراد الشعب السوفيتي أعضاء في الحزب ، ولكن في العراق حتى الكلاب والمواشي يجب أن يكونوا بعثيين حتى يأمن قسادة البعث على أنفسهم منهم هم أيضا) . ولعله من المفيد أن نلقى الضوء على فكسر البعث وموقفه من قضية الدين - وظاهرة التدين - ورجال الدين ، والتي أصبحت موضوعا يورق مضاجع النظام في العراق ، واحتمالات المستقبل أمامه بعد مرور ١٤ عاما على تسلمه الحكم من ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨٢ حينما عقد مؤتمره القطري التاسع للحزب في بغداد . فقد قدم فلاسفة الحزب الى هذا المؤتمر فصلا كاملا عمن ما أسماه (بالمسألة الدينية) ضمن التقرير المركزي المقدم الى هذا المؤتمر ليقره كدستور ومنهج يطبق خلال الفترة اللاحقة له . ولعل أسباب إختيار هذا التوقيت من جانب فلاسفة البعث للتعرض لهذه القضية الحساسة ، هو بدء هبوب رياح مقلقه من الجانب الآخر حيث الحدود الشرقية مع إيران ، بعد قيام نظام حكم ينادى باقامة الحكومة الاسلامية في المنطقة ، نظام له خصوصيته التي ينفرد بها مع العراق عن سائر دول المنطقة . لكونه يخاطب في دعوته هذه شعوبا إسلامية في غالبيتها وينتمي معظمها الى المذهب الشيعي الجعفري في كل من العراق وإيران ، ولزعامتها تأثيرها الروحي في نفوس شعب العراق كما أوضحنا سابقا . ولقد جاء في التقرير المشار اليه في هذا الصدد : (أصبحت المسألة الدينية التي كانت تثار بين الحين والآخر في الحياة السياسية العربية وحتى في بعض الأوساط الدولية ، أصبحت في السنوات الأخيرة مسألة بارزة . ومع قيام الثورة الإيرانية ونجاحها في الاطاحة بنظام الشاه باتت مسألة ساخنة وتعاقد حولها الاهتمام والبحث والخلاف في المنطقة وعلى الصعيد الدولي - وفي داخل القطر (أي العراق) إتسعت بمسورة متساوية في السنوات الأخيرة نشاطات بعض الجماعات التي اتخذت من الدين غطاء ، لأهدافها ومآربها السياسية وبخاصة جماعة حزب الدعوة واتخذت طابعها ارهابيا وتخريبيا معاديا للشعب والحزب . . . والثورة . ما هو موقف الحزب من المسألة الدينية وكيف تعامل معها ؟ ولماذا برزت هذه الصيغة في هذه المرحلة سواء على صعيد القطر أو في المنطقة ؟ وكيف يتعين على الحزب أن يتعامل معها الآن ؟ أن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب الاشتراكي والثوري الوحيد ليس في الوطن العربي فحسب وإنما في المنطقة أيضا الذي أعطى المسألة الدينية إهتماما بارزا في عقيدته وفي سلوكه السياسي والاجتماعي) .

وفي موضع الاجابه عن السؤال الأول الذي طرحه الحزب بشأن موقفه من المسألة الدينية قال : (ومنذ البدء حدد الحزب موقفه من الدين وكما قال الرفيق صدام حسين أننا لسنا حياديين بين الايمان والإلحاد ، أننا مؤمنون . . . وقال القاشيد

المؤسس في ذكرى الرسول العربي في عام ١٩٤٣ " كان محمدا لكل العرب فليكن العرب اليوم محمد " ٠٠٠٠ وعبر أكثر من ثلاثين عاما من مسيرة حزب البعث العربي الاشتراكي لم تكن هناك مشكله بينه وبين الدين - اذا صح التعبير " ٠ وبهذه العبارات المبهمة وذات المعاني القاصره أجابوا على السؤال الأول المذكور ، ومن الناحية النظرية البحتة بالطبع ، لأن الموقف الفعلي للحزب من هذه القضية سوف تستكمل الاجابه عليه بالأمثله الحيه من ممارسات النظام في العراق على الصفحات التاليه .

وفي سبيل تشويه الحزب ، لنشاط الأحزاب والحركات والتيارات الدينيه السياسيه في الوطن العربي - ليحط من قدرها في نظر المواطن العربي ، وكأن هناك عدا . مستحكم قد كشف فلاسفه الحزب بالفعل عن ما تنطوي عليه النفسيه البعثيه من حقد وكراهية تجاه الدين والحركات الدينيه ، وليكون هو وحده الحركة السياسيه الوحيدة في الوطن العربي التي يجب أن تلتف حولها الجماهير العربيه فيقول التقرير المشار اليه أعلاه : (ومنذ البدء أيضا وقفت هذه الأحزاب والحركات والتيارات ضد الدعواه القومييه ٠٠٠٠ وحاربتها ووقفت ضد القيادات القومييه التي حملت رايه النضال التحرري والوحدوي والقومي مثل البعث ٠٠ وعبد الناصر وغيرهم ٠ وفي صراعها مع حركة القومييه العربيه وضعت هذه الأحزاب والحركات والتيارات نفسها ، مرات عديده ، في مواقع معاديه للجماهير وآمالها وتطلعاتها واصطفت بصورة اراديه حينما ، أو نتيجة لموقفها هذا الى جانب القوى والأنظمه الرجعيه العربيه ، وحتى بعض الأوساط الاستعماريه ٠ كما أن هذه الأحزاب والحركات والتيارات قد لجأت في أحيان كثيره إلى أساليب الإرهاب والعنف ، في محاولتها للوصول الى السلطه أو في صدامها مع الأنظمه القائميه أو الأحزاب والقوى السياسيه الأخرى) ٠ وبهذا الوضوح الذي ليس فيه لبس كشف فلاسفه البعث وأقطابه عن مشاعرهم نحو ما أطلقوا عليه إصطلاح " الأحزاب والحركات والتيارات الدينيه " ووصموها بتلك الاتهامات والمواقف الوارده في تقريرهم ٠ في حين أن المتأمل لتاريخ الحركات الدينيه السياسيه بوجه عام في عالمنا العربي ، لا يصادفه ذلك النوع من الحركات التي إقتصر نشاطها على منتسبي المذهب الذي تقوم عليه الحركة دون غيره - لأن الدعوه الاسلاميه - عامه وتشمل المسلمين جميعا منطويين تحت رايتهما ، والآ فكيف سيتسنى لمثل هذه الحركات أن تصل الى سدنه الحكم اذا افترضنا أن ذلك كان هدف تلك الحركات ، في ظل المجتمع العربي الاسلامي ، الذي تتعدد فيهِ الطوائف والمذاهب ، والتي يتكون منها مجموع الشعب الذي ستعتمد عليه تلك الحركات في الوصول للسلطه - بل وماذا عن الجماهير الغير مسلمه هي الأخرى ، هل ستخرج عن سلطان الدولة ويطلب منها تشكيل دوله أخرى لكل طائفة منها لأن

البديهي، أن أي حركة دينية سياسية لا تستطيع أن تستند على دعم طائفة دينية معينة في الوصول للسلطة، وإقامة نظامها السياسي الجديد، بل أن الصورة لقريبه من عهدنا اليوم في التجربة الإيرانية - لقد شارك في الثورة الإسلامية كل طوائف الشعب الإيراني، حتى الأحزاب التي تقع في أقصى اليسار مثل حزب توده الشيوعي قد شارك ودعم الثورة - وإن اختلفوا أخيراً - على الصياغة الدستورية، من حيث التفصيل في أسلوب إدارة الحكم في إيران - وإن كانت تجربة الثورة الإسلامية في إيران ليست معياراً أو نموذجاً يحتذى به ويقاس عليه في هذا الصدد - إضافة إلى أنها لم تأت، استناداً إلى تنظيم ديني سياسي محدد أوصلها إلى الحكم، ونقول ذلك بمناسبة اعتماد البعث كثيراً على المقارنه والتركيز في حديثه عن الحركات الدينية السياسية على موضوع الثورة الإسلامية ونظام الحكم في إيران -

نضيف إلى ذلك، أن الحقبة التاريخية التي يتحدث عنها البعثيون في تقريرهم المشار إليه، لم تشاهد حركة دينية في الوطن العربي ذات اتجاه سياسي لها ثقلها ووزنها لدى الجماهير العربية، سوى حركة الإخوان المسلمين، والتي كانت ساحتها الرئيسية هي مصر حيث يتواجد أقطابها ومؤسسيها وأتباعهم - وهي لم تكن في يوم من الأيام حركة طائفية على الإطلاق - بل إن التقرير الذي أشرنا إليه لم يذكر لنا أي حركة على سبيل المثال والتخصيص ليدل بها على صحة ادعائه، سوى حركة الإخوان المسلمين بالذات في مصر - والتي كان لها نشاط متواضع في دول عربية أخرى - أما عن الادعاء بأن تلك الحركات، وهم على ما يبدو يقصدون حركة الإخوان المسلمين، قد كان لها مواقفها ضد القيادات القومية في العالم العربي ومحاربتها الخ فإن فلاسفة البعث قد أتوا إلى بيت القصيد فعلاً بقولهم هذا حينما حددوا هذه القيادات القومية المستهدفة من هذه الحركات فهي أولاً وكما جاء في تقريرهم (البعث) وثانياً (جمال عبد الناصر) وبقينى أنهم بحثوا عن ثالثاً ورابعاً فلم يعثروا على أحد يعددونه - أما عن حزب البعث العربي الاشتراكي "الانتهازي" فتحديدهم له يعكس مرة أخرى وكما قلنا عن موقف البعثيين النفسي من أي حركة سياسية في العالم العربي عموماً والحركات الدينية بوجه خاص - والتي تمثل الخطر الداهم، إلى جانب الأحزاب الشيوعية العربية، على نشاط البعث وطموحاته في السلطنة على الساحة العربية - لأن كل منهما، والحركات الدينية بصفة خاصة تقوم على أساس عقائدي وجد له جذوره في التاريخ البعيد ومنذ مجيء الرسالة الإسلامية - في نفوس شعوب المنطقة ومن بينها إيران أيضاً - وهذا الفكر العقائدي - أي الفكر الإسلامي - يقوى على حاجيه عقيدة

البعث الغريبه والجديدة على التيارات الفكرية السياسية فى المنطقة . وخاصة لأنها تتبنى أمرين غريبين عن الفكر الإسلامى هما الاشتراكية التى هى ليست سوى مرحلة سابقه على الشيوعيه الإلحاديه ، والقوميه التى لا تقوى حجة تجمع على أساسها أناس لا يعرف دينهم التفرقه بين الشعوب ما بين عربى وعجمى . والقرآن الكريم الذى هو الدستور الإلهى الذى يتضمن المبادئ التى تحكم العلاقة بين الشعوب يقول : (يا أيها الذين آمنوا أنا خلقناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) .

صدق الله العظيم

أما عن " الوحدة " وهى الأمر الثانى الذى أدعى البعث أن الحركات المذكورة قد وقفت ضدها ، وضد قياداتها ، فليس هناك خلاف على أن الإسلام ودعائه ، قد أقام دعوته على أساس توحيد الشعوب الإسلاميه تحت رايه الإسلام مع احترام مشاعر غير المسلمين الذين ستضمهم رايه الوحدة الإسلاميه وكما كان فى عصر الدولة الإسلامية الكبرى فى زمن الخلفاء الراشدين وليس بنى أميه ، ولم ولن تستطيع دعوة البعث وعقيدته الماديه فى مجال الوحدة ، أن تأتى بمبادئ وأحكام تتعلق بحمايه الحريات وتحرير البشر من كل ما هو يمتن إنسانيتهم وسواء كانوا من المسلمين أو غير المسلمين ، من رعايا الدولة الإسلاميه بقدر ما جاء به الإسلام ونادى به دعائه والحركات الدينيه التى خرجت تحمل لواء تلك الدعوة ، وبعبكس ما كشفت عنه تجربة تطبيقات حزب البعث فى هذا الصدد على الشعوب التى إبتلت بسيطرته على مقاليد السلطه فيها برغم من شعاراته الثلاثة الشهيره (الوحدة ، والحريه ، والاشتراكية) وإننا لنتساءل ألم يكن البعث نفسه الذى تكلم عن عبد الناصر والوحده كضحايا الحركات الدينيه ، وهما أول من كانا من ضحايا غدره ، وضرباته من الخلف وكما أوضحنا فى الصفحات السابقه . وان كنت لا أرغب فى الكلام عن عبد الناصر ذلك الزعيم القومى الذى ضرب البعث ثم عاد يضرب به المثل اليوم ، والذى ضرب الحريه وانتهك نظامه فى مصر الحرمات والحريات التى خلقها الله مع الانسان يوم ولد . وهو نفسه الذى تعرض لحركة الاخوان المسلمين فى مصر بالقمع والقتل والتشريد والمحاكمات الظالمة وقد أقر عبد الناصر نفسه على نفسه بما فعله بالاخوان المسلمون حينما أشار فى خطابه بمناسبة عيد الوحدة فى ٢٢ فبراير عام ١٩٦٦ فى معرض حديثه عن ما دار فى لقاء تم بينه وبين الملك فيصل قائلا فى ذلك الخطاب : (وأنا عايز أطمئنك كسل الاخوان فى السجن ما فيش واحد بهره موضوع الاخوان ما كنش أبدا موضوع واتلموا فى أقصر وقت) . وهذا هو كلام عبد الناصر نفسه وليس من عندنا .

بقى أن نوضح أمرا فى تفنيدينا لعدم صحة الادعاءات التى قدمها فلاسفه البعث

فى تحليلهم لما أطلقوا عليه المسألة الدينية أو الظاهرة الدينية فى العالم العربى ،
والتي نسبوها الى ما أطلقوا عليه أيضا (الأحزاب والحركات والمارات وأحيانا لفظ
الدعوات - الدينية) ، ذلك الأمر ، هو أن الساحة العربية ومنذ بدأ نشاط حركة
الإخوان المسلمين وحتى الآن لم تشهد أثرا لتلك الكيانات أو تلك المسميات
المذكورة ، باستثناء حزب الدعوة الاسلامى فى العراق الذى نشط بعد قيام الحكومة
الاسلاميه فى ايران ، سوى حركة الإخوان المسلمين نفسها التي بدأ يظهر لها وجود
واسع فى سوريا قبل مذهبه حماة على أيدي البعث السورى علاوة على استمراريه نشاطها
فى مصر ولكن بشكل غير رسمى أيضا ، وما نريد أن نقوله بمدد هذه الحركات ان افترضنا
صحة وجودها إضافة الى حركة الإخوان المسلمين ، فهي لم تكن فى يوم من الأيام
أهدافها قضية الوصول الى الحكم ، وتسلم السلطة ، كما هو شأن حزب البعث العربى
الاشتراكى الذى يعتبره الهدف الأول والأساسى الذى تقبل فى سبيله كل التضحيات
ولو كانت التضحية بالشعوب نفسها ، انما كانت هذه الحركات ترمى الى نشر الدعوة
الاسلاميه والتي يرتبط بها بالضرورة قضيه إقامة العدالة الاجتماعيه ، وكفالة
الحريات الانسانية التي أكد عليها الدين الاسلامى الحنيف والمساواة بين الحاكم
والمحكوم فى الحقوق والواجبات الى آخر تلك المبادئ التي تحقق سعادة الانسان
ورفاهيته بعيدا عن الظلم والاستعباد وكما قررها الاسلام . وهذه كلها مبادئ كانت
مطبقة فى عصر الخلفاء الراشدين فى وقت كانت الدولة الاسلاميه تتسع لتمتد فى كل
من أفريقيا وآسيا وأوربا أيضا . ولذلك لم يكن فى الأمر غرابه على ضوء تلك الحقائق
التاريخيه أن يكون من الأهداف التي دعت لتحقيقها حركة الإخوان المسلمين أو غيرها ،
إقامة نظام الحكم على أساس مبادئ الشريعة الاسلاميه - لأنها كفيله بتحقيق تلك
المبادئ التي جعلت تلك الحركات منها دستورا لها ، دون أن يكون مشروطا
بأن تستولى هذه الحركات على السلطة وأن يتم تطبيق ذلك النظام الاسلامى على أيدي
دعاتها ، كما نود أن ننوه بهذه المناسبة أن حركة الإخوان المسلمين بالذات ، لم
تكن تعتمد فى دعوتها ونشاطها على رجال الدين ، أو بمعنى أدق العلماء العاملين
فى حقل الدعوة الاسلاميه والذين يكتسبون رزقهم من عملهم فى هذا الميدان . كرجال
الأزهر الشريف على سبيل المثال . وانما كانت تضم تلك الحركة اضافة الى بعض
من هذه الفئة المذكوره - جمعا من شتى فئات المجتمع باختلاف طوائفهم وإختصاصاتهم
وثقافتهم - إضافة الى الجمع بين ذلك وما كسبوه من ثقافة وعلم فى شئون الدعوة
والشريعة الاسلاميه - والتي كانت تتولاها الحركة بواسطة العلماء والمفكرين المتخصصين
المنضوين تحت لواء الحركة . فهي تجمع ما بين علماء الدين وأساتذة الجامعات
بمختلف اختصاصاتهم ، والمهندسين والأطباء والمعلمين والمهنيين والعمال والنساء
والشباب . . . الخ ، وكلهم يجمعون ما بين الثقافة الاسلاميه

* لا يفوتنا أن ننوه الى ما حققه الإخوان المسلمون فى السودان خلال الانتخابات الاخيره
فى أبريل ١٩٨٦ .

الواعيه وبين مداركهم الخاصه التي يمارسون دورهم الطبيعي في المجتمع على أساسها . ولما كانت السلطة ليست هي مقدهم كما كان يقول أقطاب حركة الإخوان المسلمين : (اننا لسنا دعاة سلطة) ، فإنهم لم يسعوا الى السلطة ويتقاتلون مع القوى السياسيه الأخرى المنافسه ثم مع أنفسهم كما سعى لها البعث وقتل من أجلها . وذلك بالرغم من القاعده العريضة من قطاعات الشعب المختلفه التي كانت تركز عليها تلك الحركه . ولعل البعثيين أنفسهم قد أقروا سهوا ودون أن يدركوا ذلك ، بهذه الحقيقه حينما ذكروا في تحليلهم الذي تضمنه تقريرهم المشار اليه ما يلي : (وفي الواقع ، ورغم أن بعض هذه الأحزاب والحركات بلغت مرحله مهمه من القوة وخاصة حركة اخوان المسلمين في مصر في الأربعينات والخمسينات ، فلم تستطع أي من هذه الأحزاب والحركات والتيارات أن تصبح قوة شعبيه سائده تلتف حولها الجماهير التافاف قويا ، وتضعها فعليا على ناصية السلطة السياسيه . (١) (٠٠) ، فذلك الاقرار من البعث يقطع بأن هذه الحركه لم تكن تضع مسأله السلطة نصب أعينها وكهدف أساسي لنشاطها كما هو حال البعث ، إنما كانت تعمل دائما على كشف تجاوزات الحاكم ومقاومته بكل الوسائل حينما يشطاط في ممارسة السلطة ويتبع هواه بعيدا عن مصالح الشعب . ولذلك كانت الحركه دائما ، والمنضويين تحت لوائها محلا للبطش والتنكيل من جانب السلطة الحاكمه كما حدث في (مصر عبد الناصر ، وسوريا حافظ الأسد) على سبيل المثال . حيث كان كل منهما يرى في نفوذ الحركه بين الجماهير وتأثيرها عليهم خطرا محدقا ببقاء نظامه واستمرار بقائه على قمة السلطة .

فما فعله البعث في العراق حينما انقلب على رفاق حركه ١٧ يوليو ١٩٦٨ لينفرد وحده بالسلطة بعد تصفيه الأقطاب غير البعثيين المشتركين معهم في تلك الحركه يوم ٣٠ يوليو ١٩٦٨ ، وذلك بقيادة صدام حسين الذي يحكم في العراق اليوم ، ذلك الفعل يابى أقطاب الحركات الاسلاميه النظيفه مثل حركة الإخوان المسلمين أن يفعلوه ، لأنه غدر وخساسة لا تجد لها بين المبادئ الاسلاميه التي يدعون اليها وعلى أساسها مكانا . وهذا هو الفرق بينها وبين البعث الحاقد عليها . ونحن هنا ما زلنا بصدد الكلام عن تلك الحركات في العالم العربي ، وبعيدا عن ايران .

ولكن إستثناء من هذه الحركات الدينيه ، فإن حزب الدعوه الإسلامي - في العراق والذي تباشر قيادته إدارة نشاطه من ايران ، هو الحزب الوحيد تقريبا الذي يدعوا علانية الى إسقاط نظام حكم البعث في العراق ، وإقامة حكم إسلامي يتولى

هو وبالشكل الذي تم في ايران تأسيسه . ولذلك فإن محور كلام فلاسفه البعث في هذا التقرير المذكور ، هو هذا الحزب ، لأن المخاطب بهذا الكلام هو الشعب العراقي بالدرجة الأولى ، والقاعده التي يرتكز عليها حزب الدعوه ، هو الشعب العراقي بالطبع بالدرجة الأولى اعتمادا على العون والدعم الذي تقدمه له الثورة الاسلاميه فسي ايران .

ولعل حزب الدعوه في تصعيد دعوته هذه ، في هذه المرحلة الزمنية ، وتحديد أهدافه بهذا الشكل المحدد - في السلطه - بل وتشكيل ما يعرف (بالجمهوريـة الاسلاميه في العراق) - انما يأتي كرد فعل لما وصلت اليه الأوضاع بالشعبسب العراقي في عهد البعث واسلوب ممارسته السلطه في العراق .

والغريب أن قادة البعث يحاولون وكعادتهم فلسفه التاريخ السياسي العربي وتحوير وقائعه بشكل لا يمكن أن يوصف إلا بأنه تزويرا حقيقيا للتاريخ العربي - بقصد تكليف الأحداث والوقائع بشكل دعائي يخدم مقاصده وأهدافه ، وفي ذلك يقول : (أن حركة القوميه العربيه أصيبت بنكسات متلاحقه بدأت في مرحلة الستينـات مثل فشل تجربته الوحده السوريه المصريه * (١) وفشل تجربه ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ فسي العراق - (٢) ، وقيام ردة ٢ شباط في سوريه - (٣) ثم هزيمة حزيران الساحقه في ١٩٦٧ ، وقد أدت هذه النكسات الى خلق حاله واسعه من الإضطراب والقلق النفسي والفكسري في أوساط المثقفين والأحزاب والحركات السياسيه في أوساط الجماهير ٠٠٠٠ كما شاع في تلك الفتره نزوع واسع النطاق نحو العقيدة الماركسيه ٠٠٠٠ ولكن ذلك النزوع كان يتسم بصورة عامه بالتسرع والإنفعال ٠٠٠٠ غير أن هذه الموجسسه (الماركسيه) كانت موجه سطحيه ولا تمتلك جذورا راسخه في الحياه العربيه ولم تستطع أن تقدم حلولا موضوعيه لحاجات المرحله الراهنه وتحدياتها فلم تستطع أن تتحول الى قوة جماهيريـه ثابتـه ٠٠٠ وفي المرحله التي كانت الثورة في طور التكوين والاستعداد لأن تكون مركز اشعاع قومي جديد في حركة الثورة العربيه ،

* (١) لقد لعب حزب البعث العربي الاشتراكي كما بينا سالفا دورا ملموسا في فشل هذه الوحده .

* (٢) وقع صراع بين البعث والرئيس عبد السلام عارف حيث حاول الأول ابتلاع الثورة والانقضاء على عارف الذي حسم الصراع بتوجيه ضربه قاسمه للبعثيين وايداعهم في السجون - فأطلقوا عليها تسميه سرقه السلطه من البعث .

* (٣) حينما انقسم الحزب على نفسه الى جناحين أحدهما في سوريا والاخر في العراق وحتى الآن .

وفي الوقت الذي كان فيه الحزب يجتاز المخاض العسير من أجل أن يستعيد دوره الطبيعي في حركة الثورة العربية في هذه المرحلة بالذات بدأت الظاهرة الدينية ، السياسية بالنمو والانتشار ، وصارت تستقطب عددا من الشباب الى صفوفها وتعددهم للقيام بأعمال فيها المغامرة والتضحية . ومن هذا نجد أن نمو " الظاهرة الدينية - السياسية " لم يكن اذا صح التعبير نموا طبيعيا ايجابيا يعبر عن حاجات أصيلة ويمتلك مبررات قوية وثابته ، وانما كان بمثابة رد فعل سطحي على النكسه المؤقتة لحركة الثورة العربية وسدا مؤقتا لفراغ نشأ بسبب إنحسارها المؤقت . (١) ، وبهذا الشكل - وبهذه الفلسفة الغربية ذهب البعثيون في تزويرهم للتاريخ وفلسفتهم لحركته - الى أن جعلوا حركتهم وحدها هي الحركة السياسية الطبيعية التي جاءت وليدة ظروف إعتيادية تؤهلها لقيادة حركة الجماهير العربية والتعبير عن حاجاتها ومحط آمال وأنظار الشعوب العربية وليست وليدة ظروف خاصة طارئة مثل باقى الحركات التي لم يعددها فلاسفة البعث أو يحددوا مسمياتها على الإطلاق؛ ولم يرد في تحليلهم هذا سوى - اسم حركة الإخوان المسلمين - وحزب الدعوة الاسلامي ، علما بأن حركة الاخوان نشأت قبل تلك الوقائع التي أطلق عليها الحزب اصطلاح النكسات المتلاحقه " والتي أدت بظروفها الى نمو وانتشار الظاهرة الدينية - السياسية ، كما أن حزب الدعوة الاسلامي لم يسمع عنه شعب المنطقة العربية ، الا بعد أن وصل الحكم البعثي في العراق ، ففى تلاعبه بمقررات الشعب العراقي واهداره لانسانيه هذا الشعب حدا جعل النضال فى مواجهته ضرورة خلقتها تلك الظروف الخاصة ، التي ولدت خلالها حركة هذا الحزب ونشطت لتعمل على الساحة السياسية ، وان كان ذلك النشاط يأخذ الطابع السرى حتى الآن وما زال حكام البعث وامكانياتهم الجباره فى ميدان متابعة المعارضين وقمعهم والكشف عنهم ، قد عجزوا على الوصول الى الخلايا المركزية لهذا الحزب داخل العراق . والغالبية الساحقه من المعتقلين والمحكومين على أنهم منتتمين لهذا الحزب - تم اعتقالهم بالشبهة فقط ، ولم يستطع النظام البعثي أن يعلن عن أسماء أى أشخاص ثبت له بالدليل أنهم من بين العناصر القيادية لهذا الحزب . وبرغم هذا اللون الداكن السواد الذى يحاول به البعث حجب الجوانب المضيئه فى التاريخ النضالى السياسى لحركة الاخوان ، وإتهامها بما سبق أن أشرنا اليه على لسانهم فإنه قد عاد وأقر فى جانب آخر من (تقريره) شئ من هذا النضال ضد الاستعمار البريطانى والنظام الملكى الفاسد ، والإعتراف

(١) - يراجع المصدر المشار اليه آنفا . (ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٢)

بالدور الهام للحركة في هذا المجال ، ونحن نتساءل عن ما يجب أن تأخذه على عاتقها أي حركة سياسية - دينية الصبغة كانت أو غير دينية - أهم وأولى من قيامها بمكافحة الاستعمار الذي يقبض على أراضى الدولة التي نشأت وتعمل فيها ، وكذلك فساد الحكم فيها . الم يمثل ذلك تناقض واضح في رأى الحزب الذي توصل اليه حينما تناول بالتقييم في تحليله وضع هذه الحركة ووصفها بهذه الأوصاف والنعوت المشار اليها أعلاه ثم أقر بأخطرها وأهم دور لها في ممارستها لنشاطها على الساحة الوطنية في مصر . أم أن الحركات السياسية لا تقييم ويعتد بنشاطها إلا إذا اتخذت من قضية الاستيلاء على السلطة هدفا أساسيا لها حتى تكون حركة صحيحة ومعبرة عن مطالب الجماهير كما هو شأن حزب البعث ذاته ؟ ١ ، بل أن التناقض وصل الى قمته حينما عاد التحليل يذكر أن (من الخطأ القول بأن الظاهرة الدينية - السياسية هي من صنع الدوائى - الاستعماري والصهيوني فهذه الظاهرة - ظاهرة طبيعية في المجتمع العربي - الاسلامي وتستمد مبررات وجودها من عوامل واقعية في هذا المجتمع ومن ظروف التحولات الجارية فيه والمشكلات العميقة التي يواجهها) (١) ، ولنا في حاجته الى التعليق على تناقض ما جاء فيها بشأن الظروف الطبيعية والتي سبق أن كانت في الفترات الاخرى غير طبيعية لنشأة هذه الحركات ، وأغلب الظن أن واضعسى هذا التقرير لم يراجعوا ما كتبوه قبل أن يقدموه للجماهير العربية كوثيقة رسمية وتاريخية من تراث حزبهم العريق في كذبه ، بشأن قضايا الوطن . أما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وموقف الظاهرة الدينية منها فيقول البعث : (..... وهي يمكن أن تدفع بقطاعات من الجماهير وبالشباب في عمليات نضالية ضد الكيان الصهيوني غير أن هذه الحقيقة شيء والنتائج العملية الكلية للظاهرة الدينية - السياسية على مجرى الصراع العربي الاسرائيلي شيء مختلف تماما) (٢) ، ونحن بدورنا نشير فقط تعقيبا على ذلك بالدور البطولى لحركة الإخوان في المشاركة في حرب فلسطين بفدائيتها ودور منظمات سياسية دينية - مثل حركة أمل المنبثقة عن تلك الحركة التي كان يتزعمها الامام الشيعي المختفى (موسى الصدر) في إجبار الاسرائيليين على الخروج من لبنان بسلسلة من الأعمال البطولية التي لولا الإيمان الكامل بالشهادة وقيمتها في الاسلام ما كانت تتم تلك الأعمال الانتحارية البطولية بهذا الشكل الذي جعل بقاء الاسرائيليين أمرا مكلفا في لبنان . وذلك بصرف النظر عن رأينا فيما أقدمت عليه قيادة هذه المنظمة من تجاوزات في حق الفلسطينيين واللبنانيين الآخرين . ولكن لولا مباركة البعث نفسه ، في الجناح السوري ما استطاعت

(١) - المرجع السابق (ص ٢٧٣) .

(٢) - نفس المرجع (ص ٢٧٦ ، ٢٧٨) .

منظمة أمل أن تتجراً بالعمل ضد الفلسطينيين بهذا الشكل . ولذلك فأرى أن البعث الذي فشل بجناحه اللبناني أن يقدم أى عمل وطنى ملموس فى النضال ضد التواجد الاسرائيلى فى لبنان استغل نجاح المنظمة الاسلاميه (أمل) لكى يحقق بها ما عجز هو عن تحقيقه ثم قام بعد ذلك بتحريضها على الفلسطينيين لقتلهم ، لكى يلوث فى النهايه دورها ويلطخ أيديها . جاء عزيزه وطاهره حتى لا يكون لغيره من الحركات السياسيه - دورا - يحسبه له . (١) - فى القضايا القوميه .

أما عن صلاحيه هذا البرنامج الدينيه - السياسيه - فى نظر البعث لتولى مسؤوليات الحكم والنتائج التى يمكن أن تترتب على ذلك فيقول تحليلهم : (أن الأحزاب والحركات الدينيه التى تسيطر على الحكم فى أى جزء من المجتمع العربى ستحتاج الى مدة تتراوح بين (١٠ - ٢٠) سنه من أجل تدمير البنى الأساسيه والاقتصاديه والثقافيه والاجتماعيه القائميه فى ذلك المجتمع وإعادة بنائها وفق أسس دينيه كما يفترض ذلك خطها الفكرى) (١) .

ويعتبر البعث فتره كهذه ، فتره خساره فى سباق التطور بين الأمم العربيه من جهه والاستعمار والصهيونييه من جهه أخرى بل يضيف أيضا " الأمر الأكيد هو أن عمليه كهذه على ما تتطلبه من فتره طويله لا يمكن أن تكتمل بالنجاح " ولكن الحزب أكد نجاحه فعلا وتجاوزته ذلك القصور الذى يمكن أن تواجه به تلك الحركات المذكورة حينما تمكن حزب البعث فى العراق خلال أقل من عشرون سنه ومنذ توليه الحكم فى عام ١٩٦٨ فى العراق أن يقوم بتدمير كل البنى الأساسيه والاقتصاديه والثقافيه والاجتماعيه فى المجتمع العراقى وتخريبها ، على طريقته ومنهجيه الخاص ، والى هذه الدرجه التى أفلست العراق وقضت على شبابها وتوجها بحربيه مع ايران حتى الآن . كما أن الأمر ليس بمختلفا كثيرا عنه فى سوريا البعث حيث ورط الحزب سوريا وامكانياتها فى المستنقع الطائفى فى لبنان حتى أدخل الاسرائيليين وخرج منها هو ليتفرغ لقمع المجتمع السورى وإدارة اللعبة اللبنانيه من خلف الحدود .

" أما الظاهره الدينيه - السياسيه فى العصر الراهن فإنها ظاهره سلفيه ومتخلفه فى النظرة وفى الممارسه وهى تأتى فى عصر سمته الأساسيه وشروط التقادم والقوة فيه هى العلم والتكنولوجيا وخلق الثروه واستخدامها استخداما كاملا ، وتوزيعها على أسس عادله كما يرى ذلك الاشتراكيون ، لذلك فإن سيطرة الظاهره الدينيه - السياسيه السلفيه والمتخلفه على المجتمعات العربيه لا يمكن أن تحقق

(١) - المرجع السابق (ص ٢٧٦ ، ٢٧٨) .

أى نتائج نوعيه ايجابية على طريق التحرر والتقدم والإقتدار فى مواجهة التحديات الاستعماريه والصهيونيه وتحديات العصر الحديث وانما تؤدي الى تراجع الأمة ثقافيا وعلميا وتقنيا والى تدمير الثروة القومية بدلا من خلقها وتطويرها . (١) وفى النهايه يصل التحليل الى بيت القصيد ، والهدف الذى قصد به هذا التقديم ، وهذه الحملة على الحركات الدينيه السياسيه أو ما أطلق عليه الظاهره الدينيه - وهو محاولة التشكيك والتنديس بنظام الحكم القائم فى ايران كنظام حكم اسلامي فيقول التحليل (ان الحاله التى وصلت اليها تجربه الايرانيه لا تؤكد صحة الموقف الفكرى والسياسي والتطبيقي لحزب البعث العربى الاشتراكي وتجربته الفذه فسي القطر العراقى من هذه الظاهره فحسب ، وانما تعبر عن بعد النظر العميق الذى تتميز به هذه تجربه وقائدها صدام حسين فى الوقت الذى باءت بالخيب والفشل تقديرات أنصار الظاهره الدينيه - السياسيه والتقديرات السطحيه والمترعسه التى أطلقها عليها الكثير من القيادات والأحزاب والأنظمه فى الوطن العربى والسنى انماقت وراءها ، أو تصاغت أمامها أو روجت لها بهتى الدوافع والذرائع) (٢) وواضح أن الكلام هنا يعبر بصدق عن الحاله النفسيه والعصبيه التى تعسستى البعثيين بشأن موقفهم من النظام الجديد فى ايران - بعقد هذه المقارنه والفسيره القاتله التى تعترىهم من جراء مشاهدتهم لبعض الأطراف العربيه تشيد بهذه تجربه الايرانيه أو تتعاطف معها . ولكن الملفت للنظر أن هناك تطابق واضح فى ممارسات كل من النظامين على الساحة الداخليه عند بدايه تسلم كل منهما السلطة ، يركز عليه البعث على الجانب الايرانى باعتباره أحد الأمور التى يدان بها النظام الايرانى فى حين كان البعث سباقا لممارستها فى العراق متناسيا ذلك حيث يقول : (فالتيار الدينى الذى كان مضطرا فى البدايه للقبول ببعض الممارسات الديمقراطيه وللسكوت عن بعض الاتجاهات الليبراليه واليساريه أو الحوار معها خلال سعيه لترسيخ قواعد سلطته . ما لبث تدريجيا أن أسفر عن تفكيسه وممارساته الفاشسيه وصار يمارس القمع المباشر ضد معارضيه ويحاول الاستئثار بكل المؤسسات . وعندما تسلم السلطة بصورة كامله أسفر عن طبيعته هذه اسفارا كاملا فقد استولى على السلطة بصورة مطلقه ولم يقبل منها بأى قدر من المشاركة ولم يعد يسمح بأى شكل من اشكال النقد والحوار أو المعارضه - وصار يبطش بالمعارضين بأشد الأساليب فتكا ووحشيه حتى فاق فى ذلك أساليب الشاه بمرات عديدة وصار نظام خمينى أكثر الأنظمه فاشسيه ودمويه فى العالم كله) (٣) ،

(١) ، (٢) المرجع السابق (ص ٢٧٨ ، ٢٨١) .

(٣) - المرجع السابق (ص ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩) .

ونتساءل ألم يتطابق ذلك السلوك وتلك الممارسات في السلطة تماما مع ما يفعله البعث في العراق - وهل هناك معارضة - ومشاركته من جانب أى قوى سياسية أخرى مع البعث في السلطة ؟، فما محل الحكم على تجربته المجاورة لهم بالفشل - في ايران في الوقت الذي لم يختلفوا هم عنهم في التطبيق في شيء ؟ . اللهم الا اذا كان البعثيون لديهم الشجاعة على الاقرار بفشلهم هم ايضا في تحقيق أمانى وأحلام الشعب العراقي مثل ما حدث للشعب الايراني تماما حتى يكون الحكم منصفاً وعادلاً وفي كل الميادين كما وصف به التجربة الايرانية " ان التجربة الايرانية لم تفشل في الميدان الديمقراطي فحسب بتحولها الى تجربة فاشية ودموية وانما هي فشلت فشلا ذريعا في كل الميادين الأخرى " (١) . بل اننا وفي مجال المقارنه بين ما يمكن اطلاق عليه ثورة البعث في العراق والثورة الاسلاميه في ايران ، نشير الى مثالين إثنيين أوردهما تقرير البعث في هذا الشأن ، أولهما يتكلم عن موضوع الرهائن الذين حجزتهم ايران من العاملين في السفارة الأمريكية في طهران . فيقول التقرير البعثي : (أنها لم تكن سوى " حاله مزعجه " من الناحية النفسية للاداره الأمريكية لا أقل ولا أكثر . ولم تحتوى على أى محتوى نضالى جدى ضد الامبرياليه الأمريكية . وبعد أن استثمرت قضيه الرهائن في تصفيه الحسابات الداخليه ، كما أشرنا ، عادت زمرة خمينى وحلت هذه المسأله باتفاقيه انطوت على تنازلات مخزيه) ، أما المثال الثانى فهو ما تحدث عنه التقرير بقوله : (وقد كشف نظام خمينى عن طبيعته العنصريه الفاشيه عندما أنكر حقوق الشعوب الايرانية من العرب والأكراد وشن ضدهم حرب إبادة واضطهد قاداتهم الدينيين مثل الخاقانى والحسينى) (٢) . ونحن بدورنا نود أن نضيف ما يستوجب الأمر إضافته من حقائق لنستكمل الصورة عن كلا النظامين ، فالنظام العراقي الذى يتهم قرينه في ايران بهذه الأمور ، لم يتسرع أن يسبقه هو نفسه بالاقدام على نفس الممارسات بل وأسوء منها - فإتفاقية الجزائر بين صدام حسين وشاه ايران عام ١٩٧٥ بشأن تسويه مشاكل الحدود على حساب القضية الكردية انطوت على تنازلات مخزيه ومهينه للشعب العراقي وسيادته على إقليمه حيثما تنازل صدام حسين ونظامه عن جزء من سياده العراق على شط العرب كما سوف نوضح بالوثائق في موضعه فأيهما أسوأ وأفسد في حق النظام والشعب لكل منهما . والأمر الثانى قضية حقوق الاقليات القومية ونخص بها الأكراد في العراق ، الذين لم يكن حظهم أفضل حالا من حظ أكراد ايران . فقلنا أنه الى جانب تسوية مشاكل الحدود مع الشاه على حساب قضيتهم فقد عمل فيهم نظام البعث حرب إبادة

(١) ، (٢) - المرجع السابق (ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩) .

لا تلسين وما زالت قائمه حتى يومنا هذا وكما أوضحنا في كلامنا عن الأكراد . فعلى ماذا اذاً يقيم البعثيون المقارنه بين نظامهم ونظام ايران ؟ لا ندري ١ .

وما زلنا بعدد إستعراض وجهه نظر البعث ونظام الحكم في العراق - من خلال التقرير الصادر اليه آنفاً - بشأن نظام الحكم المقابل في ايران للكشف عن حقيقة خلفيات النزاع - أو الصراع بينهما - باعتباره صراع عقائدي ، وشخصي ، في ذات الوقت بين الفكرين البعثي - والاسلامي الشيعي ، والقيادتين المتقابلتين في كلا الدولتين . فما زالت قضيه الغيره القاتله التي تسيطر على مشاعر وتفكير البعثيين من تلك الثورة الاسلاميه المجاوره ونظام حكمها الذي أتى لها بالقلق المستمر ، فيقول التقرير المذكور : (أن بعض الذين لا يريدون الاعتراف بالفشل الذريع للتجربة الايرانيه يدعون بأن كل الثورات قد مرت في مثل هذه المرحله ، وهذا تزوير تاريخي فاضح ، صحيح أن الثورات قد اجتازت مرحله الاختلافات السياسيه والفكرية ولكن لم يحدث أن قامت ثورة جديده في التاريخ لم يطرح أصحابها برنامجهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولو بإطاره العام) (١) ، ولنقتبس بعضاً من مطالعاتنا من البحث القيم الذي قدمه أحد الباحثين في موضوع الثورة الايرانيه لنعقب به على ما جاء في الفقره السابقه والذي يقول فيه : (ففي اعتقادنا أن بالامكان تقييم حكم رجال الدين في ايران تقييماً موضوعياً إستناداً إلى اعتبارات ثلاثه ثانياً : أنه اذا كانت ايديولوجيه قادة أي نظام تعد أحد العوامل الأساسيه التي تحدد توجهات النظام وحدود الاجراءات الإصلاحيه التي يمكن أن يتخذها ، فلا شك أن ايديولوجيه الزعامات الدينيه في ايران وفكرها واضح الى حد كبير . ثالثاً : أنه قد مضت ثلاث سنوات حتى الآن بعد الثورة ورغم أن هذه الفتره ليست كافيه بحد ذاتها للحكم القاطع على تجربه النظام الجديد في الحكم ألا أنها يمكن بالتأكيد أن تقدم لنا المؤشرات العامه الصحيحه لمجمل توجهات النظام وحدود الإصلاحات التي يمكن أن يقوم بها) وبإدري ذي بدء ، ينبغي الاقرار بأن القيادات الدينيه وحتى تسلمها مقاليد السلطه في ايران ، لم تكن تقدم تصوراً محدداً لطبيعته " الاطار المؤسس " للنظام الجديد ولا لطريقه ارساء قواعده . الا أن هذه القيادات ، وعلى امتداد الفتره الماضيه ، استطاعت أن تتخذ خطوات أربع أساسيه في هذا الاتجاه ، فقد تم في البدايه اعلان الجمهوريه الاسلاميه ، ثم تلا ذلك اقرار الدستور الجديد ، والذي أعقبه انتخابات رئاسه الجمهوريه ، ثم تشكيل البرلمان (٢)

(١) - المرجع السابق (ص ٢٨٨) .

(٢) - السيد زهره - الثورة الايرانيه . (ص ١٦١ ، ١٦٣) .

ونعتقد أن هذه في مجملها ، أهم العناصر والاملاحات الأساسية التي ينبغي أن يقدم على تنفيذها أي نظام أو حركة ثورية جديدة بعد وصولها للسلطة . باعتبارها أولى الاملاحات التي ينتظرها أي مجتمع في مثل تلك الظروف ، وسواء كانت معلنه ضمن برنامج الحركة أو الثورة وقبل إقدامها على حركتها أو عقبها مباشرة ، أو قد قامت بتنفيذها مباشرة . بعد تسليمها السلطة من النظام السابق عليها ، وفسي تقديرنا . وبالمقارنة طبعاً - فإن حزب البعث ونظامه لم يقدم للشعب العراقي وبعد مرور أكثر من سبعة عشر عاماً على تسليمه السلطة في العراق سوى النذر اليسير جداً جداً في تلك المجالات الدستورية الأربعة . وليس بعد شهور قليلة كما فعل قادة الثورة الإيرانية على الجانب الآخر من الحدود العراقية . فبالنسبة للدستور العراقي الصادر في ١٦ يوليو ١٩٧٠ فهو دستور مؤقت وضعه أعضاء مجلس الثورة بأنفسهم ويعدلون ويبلغون فيه كما يشاءون دون تعقيب أو رقيب من الشعب العراقي ومنحهم كافة الملاحيات الواسعة التي لا حدود لها ، وهو ليس موضع مقارنه مع الدستور الإيراني سواء في أسلوبه وطريقة إعداده ، برغم إنتقاد البعض بشأنه أو فيما يتعلق بالملاحيات التي منحها للسلطة الحاكمة ، أو بالنسبة لامكانية تعديله أو إلغائه بعض نصوصه والجهة التي تختص بذلك . إضافة الى أن دستور الجمهورية الإسلامية وكما بينا سابقاً قد تم الاستفتاء عليه بعد صياغته في استفتاء شعبي لم ولن يراه الدستور العراقي لا الحالي المؤقت ولا ما سوف يعقبه في ظل سيطره البعث - الآ - إذا كان بالشكل الذي جاءت عليها تمثيلية أول إنتخابات برلمانية للمجلس الوطني التي تمت عام ١٩٨٢ في العراق .

أما عن المجال الاقتصادي والاجتماعي " أعلنت القيادات الجديدة مراراً بأنها سوف تسعى الى إنهاء تبعية ايران للخارج . والى تقليل الفوارق بين الطبقات المختلفة ورفع مستوى معيشة الطبقات الدنيا في المجتمع " (١) ، هذا كله فيما يتعلق بالمفالطات العديدة التي وردت في تحليل البعث لموقفه من النظام الإيراني والتي قصد بها على ما يتضح جلياً - تشويه النظام المنافس للبعث فسي فرض سلطان نفوذه على المنطقة في القريب العاجل ، ولنقف قليل اذاً - أمام ما قاله فلاسفة البعث في نظامهم وحزبهم - وهي نفس النقاط التي إنطلقوا منها لنقد ومهاجمة الثورة الإيرانية ونظامها . ففي نفس تقريرهم الذي ما زلنا نتخذ منه مادتنا الأساسية في هذا الموضوع يقولون : (لقد كان الحزب قبل تسليمه السلطة في ١٧ - ٢٠ تموز ١٩٦٨ يستند في نضاله وفي نشاطه العملي الى المنطلقات

(١) - السيد زهره ، المرجع السابق (ص ١٢٢) .

الأساسية والى الأفكار العامة التي أثبتت بالتأكيد صوابها في مراحلها ، ولكن الحزب كان يفتقر الى نظرية العمل في تطبيق مبادئه على أرض الواقع عند تسلمه السلطة السياسية ، وهذا من أهم الأسباب التي أدت الى نكسه تجربته الحزبية المقدامة في عام ١٩٦٣ في العراق ، وحتى الى جانب النكسه في سورية (١) . واذا كان الأمر كذلك بالنسبة لعدم وجود نظرية للحزب للعمل استنادا اليها عند تسلمه السلطة ، فعلى ماذا ينتقد الثورة الايرانية بشأن هذه النقطة اذاً ، وان كان النظام الايراني نفسه وقبل تسلم رجال الدين السلطة أعلن على لسان الامام الخميني زعيم هذه الثورة - في يناير ١٩٧٩ من فرنسا أنه سيعود الى أرض الوطن لتشكيل سلطة شرعية تنهى حكم الأسرة البهلوية وتتسلم السلطة وتقيم (نظاما اسلاميا) ومعنى - إقامة نظام اسلامي - أن هناك مبادئ أساسية سيقوم عليها النظام الجديد وسيعمل على تطبيقها دون حاجة لعرضها في برنامج تفصيلي ومعلن . لأن النظام الاسلامي يفترض تطبيق تلك المبادئ عند قيامه والخاصة بطريقة اختيار الحاكم ومؤسسات الدولة الدستورية . . . الخ . والبعثيون أنفسهم يفهمون ذلك جيدا ، ذلك بالرغم من أن معظم قادة الثورة الذين قدموا مع الخميني للسلطة قد أفاضوا في الحديث عن الخطوات والأهداف التي سيقدمون على تحقيقها في هذا الشأن وحتى قبل عودة الخميني الى ايران . اليس القرآن الكريم بكافها كدستور كامل وشامل وجامع ومانع لكل متطلبات الانسانية وحاجاتها وتحقيق آمالها ليعيش المواطن آمنا وفي سعادته وسلام ، وعلى فرض تطبيق ما جاء فيه من أحكام باخلاص ، وتجرد من شهوة السلطة . وألم يكن هو نفسه ذلك الدستور أو النظرية التي تكلم البعث في تقريره عنها قائلا : (أما بالنسبة للثورة الاسلامية التي قادها محمد (ص) في الأرض فانها طرحت برنامجها هذا بصورة متدرجه منذ المراحل الأولى للدعوة الاسلامية في نظريتها (القرآن الكريم) وفي نظرية العمل الأساسية لها (السنة النبوية) وسيرة الخلفاء الراشدين (٢) ، وهي نفسها النظرية التي تعتبر النظرية الأساسية الغير مكتوبة لأي نظام حكم إسلامي ؟ .

ولا شك وكما قلنا من قبل بأن هذا الهجوم والنقد البالغ الذي شنه الحزب في تقريره ، إنما كان تعبيرا حقيقيا عن الموقف النفسي لحزب البعث - ونظام حكمه في العراق - من نظام حكم الثورة الاسلامية في ايران - وما أطلق عليه الحركات الدينية - السياسية التي يعد النظام الايراني امتدادا لها ، وكذلك حزب الدعوة في العراق . وكان ذلك بقصد تغطيه اجراءاته وممارساته القمعية التي كان قد بدأ

(١) ، (٢) - التقرير القطري المشار اليه انفا (ص ١٧٢ ، ٤٠ ، ٢٨٨) .

في تنفيذها داخل العراق ضد رجال الدين العراقيين ، ومن تحوم حولهم شبهه التدين .
ومحاولة لإيجاد المبررات والذرائع التي يبرر بها هذه الاجراءات ، وتلك الحملة
الضارية ضدهم . " وكان العراق من بين الأقطار التي شهدت نشوء أحزاب وحركات
وقيادات دينية - سياسية وعلى أساس طائفي طبعاً اسوة بما حصل في الأقطار الأخرى
مع خصوصيات وتعقيدات خاصة تندرج تحت حساب تأثير صلة الجوار مع تركيا في
عهد الدولة العثمانية من ناحية ، وإيران من ناحية أخرى وتناوب هاتين الدولتين على
السيطرة واحتلال العراق طيلة ثمانية قرون تقريباً تحت ستار من الدين والطائفية وبرغم
أن هذه الأحزاب والحركات والتيارات قد وقفت ضد الشيوعية . . واصطدمت
بالشيوعيين وبصورة خاصة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وانتشار المد الشيوعي
الارهابي - الا أن الخصم الأساسي الذي استهدفتها هذه الأحزاب والحركات والتيارات
كان دائماً الحركة القومية العربية وطليعتها الثورية الباسلة ، حزب البعث العربي
الاشتراكي . وبرغم قدم نشاط هذه الأحزاب والحركات والتيارات وبرغم كل التشويشات
والافتراءات التي أطلقتها لسنوات عديدة ضد فكر الحزب وتجربته الثورية فإنها بقيت
تمثل قلبه من الأفراد معزولة عن الجماهير وحتى عن الجماهير المتدينين وأغلب
الأوساط الدينية وكان من بين أنشط هذه المجموعات في هذه المرحلة حزب يدعى
(حزب الدعوة) ولكن هذا الحزب وغيره من الحركات والتيارات الدينية لم يمل
في أي وقت من الأوقات الى مستوى يمكن أن يشكل تهديداً جدياً للحزب والثورة ، ولكن
بعد الثورة الإيرانية تغيرت الأمور ١٢ " (١) ، وبالرغم من ادعاء البعث بأن هذه
الحركات ومنها حزب الدعوة بقيت معزولة عن الجماهير الا أنه عاد وأقر بمدى تأثيرها
بين صفوف الجماهير ، وخطورتها ويتساءل . . . (كيف استطاعت هذه الظاهرة
أن تستقطب عدداً من الشباب وتضلهم وتدفعهم للقيام بأعمال عدائيه ضد الحزب
والثورة ١٢ وفي معرض الاجابه يقول : أن الظاهرة الدينية - السياسية تبقى
من الظواهر الدائمة أو شبه الدائمة لأنها تنشأ وتترعرع في الأوساط الدينية وبين
المواطنين المتدينين وتستخدم الأماكن الدينية كمراكز للنشاط . . . وسيكون دائماً
من الصعب على أجهزة الحزب والدولة التمييز المبكر بين الذي يمارس الطقوس
الدينية انطلاقاً من الايمان بالدين وبين الذي يتستر بهذه الطقوس لأغراض سياسية . . .

ثانياً : ان المرجعية الأولى للمذهب الجعفري تقع في مدينه النجف في العراق وفيها
أيضاً العتبات المقدسه التي يزورها عدد كبير من المسلمين مما يتيح موضوعياً
امكانيه اختلاط الممارسات الدينيه الطبيعيه بالمخططات والنشاطات

(١) - المرجع السابق (ص ٢٩١ ، ٢٩٢) .

السياسية للأحزاب والحركات الدينية (*) ٠٠٠٠ ثالثاً - أن بعض أسباب هذه الظاهرة يعود للظروف القومية وبعضها الآخر يعود للظروف القطرية الخاصة التي تشهد تحولاً شاملاً وسريعاً نحو قيام مجتمع ثوري اشتراكي، تتغير فيه أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوتيرة سريعة فضلاً عن التغيير السياسي الحاسم في البلاد ٠٠٠٠٠ أن الأفراد الذين لا يشاركون فيها لسبب أو لآخر أو الذين تصطدم هذه التحولات بقيمهم الموروثة أو ثقافتهم أو بمصالحهم الفردية يقفون من هذه التحولات موقفاً سلبياً وبسبب طبيعته العراقية الموروثة المشحونة بعواطف التطرف وردود الأفعال يمكن لهذا الموقف السلبي أن يتحول إلى موقف عدائي ٠٠٠٠٠ ويشكل الدين أو التدين وعاءاً أو مناخاً ملائماً تماماً لاستقطاب الحالات السلبية المشار إليها . ففيها يجد الفرد المعقد من التحولات الاجتماعية راحة نفسية وخلاصاً من حالة القلق والتوتر الذي يعانيها إزاء هذه التحولات . وفي هذه الظروف بالذات يمكن للأحزاب الدينية - السياسية أن تستثمر هذه الظاهرة لصالحها وأن تستقطب عدداً من الشباب وتدفعهم لتحقيق أغراضها وهذا ما حدث بالفعل في العراق . فحزب الدعوة قد استثمر حالات القلق والضياع لدى بعض أوساط الشباب وشنهم شحناً دينياً وطائفيًا ضد الحزب والثورة . رابعاً : بقيت في المجتمع الثوري نسبة معينة من المواطنين ومن الشباب بوجه خاص خارج المسيرة الثورية فلم يعيشوا سخونه هذه المسيرة ولم يتأثروا بها بصورة مباشرة ووقفوا منها موقفاً سلبياً ٠٠٠٠ ولا بد أن نشير إلى أن أخطاء قد ارتكبت في أسباب تنظيم الشباب والطلبة ٠٠٠٠ مما دفع قسماً من هؤلاء إلى الوقوع في شرك حزب الدعوة والحركات الدينية - السياسية الأخرى (١) ، وإلى هنا ينتهي فلاسفه الحزب في العراق من تحليلهم للظاهرة الدينية كما أطلقوا عليها وبقيت عملية الربط بينها وبين القيادات الإيرانية من رجال الدين لتغطية حملتهم ضد كل من هذه الظاهرة داخل العراق . والنظام الإيراني فيرى التحليل أن هذه الظروف المشاغل إليها في معرض اجابته عن تساؤلهم عن كيفية استقطاب الظاهرة الدينية للشباب في العراق وظروفها الأربع المذكورة فيقول : " أن هذه الظروف شجعت الأوساط الدينية - السياسية في العراق ، وبخاصة حزب الدعوة الذي كان على رأسه

(١) - المرجع السابق (ص ٢٩٧ ، ٢٩٨) .

(*) - انتقلت المرجعية الآن إلى مدينة قم المقدسة في إيران ولا سيما بعد اقدام سلطات الحكم في العراق على اعدام الامام الباقر وزوجته وتنصيب (الخوئي) من بعده أما العتبات المقدسة فهي تعبير يقصد به مرقد الامام علي ابن أبي طالب وأحفاده وأئمة المذهب الشيعي المعروفين في كل من مدينة النجف وكربلاء ، سامراء - والكاظمية في بغداد وغيرها .

وثيقه بخميني أثناء اقامته في العراق على الانتقال الى مرحلة التمديد للسلطة الثورية بأساليب العنف والتخريب على نطاق مكشوف وهستيرى . فقد انتقلت قيادة هذا الحزب الى ايران (*) . وصارت تدفع بعناصر حزبها للقيام بأعمال ارهابية وتخريبية ظانه أن هذه الأعمال يمكن أن تخلخل الوضع الثوري في البلاد ، وتثير فتنة طائفية فيها تمهيدا لاسقاط الثورة والحاق العراق بايران كولاية تابعه لها تحت قيادة خميني وأتباعه " (١) ، وهذا هو ما تريد أن تصل اليه قيادة البعث وتكشف عن مخاوفها تجاهه وعلاقته كل هذه الأحداث بقضية السلطة التي يستطيع البعث أن يذهب في الدفاع عن بقائه فيها الى أبعد مدى يمكن تصوره ولو كان التضحية بالشعب العراقي نفسه - ويبقى الحزب - ويبقى القائد سالما كما تقول الشعارات هناك . ولذلك كان على قيادة الحزب أن تبدأ في التحرك السريع لتأمين أوضاعها في السلطة بسلسلة من الاجراءات تتضمن بدورها - المخطط الدقيق الذي وضعه عباقره الحزب لتخريب العقيدة الدينية في داخل الانسان العراقي - ومحوها - وابدالها بالعقيدة البعثية - باعتبار حزبهم - وكما يطلقون عليه حزب عقائدي . وكبدايه ، (وخلال فترة قصيرة من الزمن حشد الحزب والثورة حملة عامه ضد هذه العصابة "و ضد نظام خميني الذي يقف وراءها " لقد حرص الحزب حرصا مبدئيا على التفريق الدقيق بين الموقف من نظام خميني ومن عصابة الدعوه ، وبين الموقف من الدين ومن الجماهير الشعبيه المتدينه (٢) ، كما يؤكد التقرير على نقطتين أهمها أن هذه الظاهره لن تصاب بنكسه قاضيه الا مع (سقوط تجربه الخمينيه سقوطا كاملا ونهائيا) ، وهذا هو أحد عناصر الصراع العراقي الايراني الحقيقية - فمن خلال هذا التحليل أقر الحزب بأن القيادة العراقية عازمه على محاربه ذلك النظام المقابل لها في ايران واسقاطه - وتأتي هذه الحقيقة لتفرض نفسها برغم التعتيم الشديد على الأسباب الحقيقيه للصراع بين الدولتين . ويقر بالهدف الاساسي من هذا الصراع وهو اسقاط نظام حكم الجمهوريه الاسلاميه في ايران قبل أن ينجح الاخير في اسقاط نظام حكم البعث في العراق . ولذلك فان اعلان قادة ايران عن عزمهم على اسقاط حكم البعث - صراحة - لم يأت من فراغ اذاً ، وانما هو الوجه الثاني للصراع وعلى الجانب

(١) ، (٢) - المرجع السابق (ص ٢٩٧ ، ٢٩٨) .

(*) - والحقيقة أن قمه الهستيريا تتمثل في اسلوب مواجهه نظام حكم البعث في العراق لهذه القضية حينما أصدر مجلس الثورة العراقي خلال الأيام الساخنه التي لحقت نشوب القتال بين الدولتين - قرارا يقضى باعدام كل من يسدان بالانتساب الى حزب الدعوه - ولكن مبلغ الهستيريا في هذا الاجراء - هو أن القرار نص على شمول أحكامه للمعتقلين قبل صدور القرار ، أي أنه ينفذ بأثر رجعي وذلك خلافا الى الأصول الصحيحه للسياسه الجنائيه التي تقضى بعدم سريان القوانين الجنائيه بأثر رجعي على الوقائع التي وقعت قبل صدورها .

الآخر من الحدود . فالأهداف واحده بالنسبة لقاده البلدين كل تجاه الآخر . وعليه .
 فان محاربة البعثيين لما أطلقوا عليه ظاهرة التدين والمتدينين في العراق ، والتنكيل
 برجال الدين ، لم يكن سوى التطبيق العملي لخططهم التي أقروها على مستوى قيادة
 الحزب في العراق على طريق احلال عقيدته وفكر البعث محل العقيدة الاسلاميه
 وفرضها فرضا على الشعب العراقي ، وقد أخذ الجانب التطبيقى لهذه الخطه
 صورا عديدة أقروا ببعضها صراحة في تقريرهم آنف الذكر . ولكنهم قد وقعو
 في تناقض شديد تكشفه لنا تلك الفقرات المقتطفه من هذا التقرير الحزبي في هذا
 الشأن حيث تعرضوا للحديث عن ضرورة " الحرص على التفريق بين الموقف من أفراد
 حزب الدعوه وبين المتدينين " ، ثم عادوا يقولون : " وسيكون دائما من الصعب على
 أجهزة الحزب والدولة تمييز الذي يتستر بهذه الطقوس لأغراض سياسيه " - أن
 قضية الايمان هي قضية داخلية في أعماق ووجدان الانسان ذاته ، فكيف اذاً يستطيع
 الحزب وأجهزته أن يميز بين أفراد حزب الدعوه وبين المتدينين ودرجة " التفريق
 الدقيق " حسب تعبيرهم ؟ ، لا شك أن ذلك التناقض فيما جاء في هذا الشأن ضمن
 تقريرهم المشار اليه كفيل بأن يكشف عن الأسباب الواهيه التي يستند اليها الحزب
 والأجهزة الأمنية في العراق في ارتكاب تلك الجرائم البشعه التي تقع كل يوم في حق
 الشعب العراقي بصفه عامه ، والمتدينين ورجال الدين بصفه خاصه ، ولمجرد الشبهه
 فقط لعدم وجود معيار التفرقة الدقيق وباقرارهم أنفسهم في التقرير الحزبي المذكور .
 وهذا ما أردنا أن نكشف الستار عنه في هذا الكتاب تلميحاً فقط .

لقد وضع الحزب نفسه في موقف شاذ في سعيه الحقيقي لتخريب العقيدة
 الاسلاميه في العراق واحلال فكرة محلها ، مع ما ترتب عليه من هدم الكثرير
 من المبادئ والتقاليد التي تميز بها المجتمع العربي الاسلامي ، وتحويل هذا
 المجتمع الى مجتمع مادي ومتحلل ، مما أثار عليه رجال الدين في العراق وجعلهم
 يوعزون الى زملائهم في ايران لاصدار فتواهم الشهيره التي صدرت عن المرجعيه
 الجديدة للشيعة في ايران باعتبار " حزب البعث العربي الاشتراكي " حزب الحادي ،
 والحكم عليه وعلى قاداته بالكفر . تلك الفتوى الصادره عن المرجعيه العليا
 للمسلمين الشيعة والتي تعنى في مذهبهم استباحه دم البعثيين باعتبارهم كفرة ، وبناء
 عليه بدأ بالفعل حزب الدعوه الاسلامي في العراق في تنفيذ حكم الفتوى بعمليات
 اغتيال واسعه في صفوف الكوادر المتقدمه للحزب ورجال الأمن في العراق .

ولقد بدأ الحزب البعثي بنفسه لتطهير نفسه من أي مظهر أو سلوك يمارسه
 البعثيين - يرتبط بالدين والتدين بملء ، باعتبارها مظاهر غير مقبولة من قبل

الشخص الحزبي الملتزم ، وحتى لا تكون محلا لتقليد سائر أفراد الحزب الذين هم فى درجات أدنى ، وهكذا ، يقول الحزب فى هذا الشأن : (وفى خلال المرحلة الماضيه وقصف عدد من الحزبيين من مراتب متعددة فى الحزب مواقف خاطئه وبعيده عن مبادئ الحزب أو ممارساته الجوهرية الصحيحة ازاء المسألة الدينية والظاهره الدينيه - السياسيه ، مما انعكس بقدر أو بآخر على واقع هذه الظاهره فى القطر وأحدث أضرارا فى عملية مواجهتها من قبل الحزب وأجهزة الثورة المختمة ٠٠٠٠ أن بعض الحزبيين صاروا يمارسون الطقوس الدينيه بصورة مذهبيه وشيئا فشيئا صارت المفاهيم الدينيه تغلب على المفاهيم الحزبيه عند معالجتهم للقضايا الأساسيه فى الفكر والتطبيق فى شتى النواحي التى يواجهها الحزب فى عملية التغيير الثورى الشامله ، وصارت ظاهرة التدين تنتشر شيئا فشيئا وبصورة مفتعله فى ممارستها وفى صيرورتها فى بعض الأوساط الحزبيه بدافع تقليد الحزبيين الأعلى فى المرتبه الحزبيه - ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل صار بعض الرفاق يضعون مسأله ممارسة الطقوس الدينيه كمعيار للتقييم الحزبى (١) ، وعن التخوف من التقارب فى المفاهيم بين البعثيين وغيرهم ممن يطلق عليهم الحزب المتدينين أو الحركات الدينيه - السياسيه يستطرد التقرير ويقول : (فهذا الفرد وذاك يمارسان الممارسات الدينيه فى وقت واحد وأحيانا فى أمكنه واحده ، فتتقارب مفاهيمها ازاء بعض المسائل والقضايا الفكرية والاجتماعية والنفسيه ، وقد أسهمت هذه الحاله فى اضعاف يقظه الحزب ازاء نمو الظاهره الدينيه - السياسيه والمعاديه فى البلاد ، لأن قاعدة الحزب تشكل عينا أساسيه فى رصد التحركات المعاديه للثورة) ٠٠٠٠ ومن هذا نخلص الى القالب الذى وضعت فيه قيادة الحزب ، أفراد الشعب العراقى ، وفى مقدمتهم البعثيين منهم ، ووضوح الدور التجسسى الذى يجب على هؤلاء البعثيين القيام به ، والذى أقر به التقرير صراحه ودون خجل ، مع تحذيرهم من ممارسه الطقوس الدينيه فى المساجد لأن هذا هو الوجه العلنى أو المظهرى الذى يستدل منه على هذه الممارسه التى قصدها التقرير من فقرته السابقه وكذلك عدم الإكتفاف حول رجال الدين أو الاتصال بهم ، والأشخاص المتدينين من خارج الحزب وهذا ما أسفرت عنه الممارسات العملية فعلا ، للنظام فى العراق حيث ترجمت هذه الدراسه التى قدمت الى مؤتمرهم القطرى الثامن الى توجيهات صدرت بعد ذلك الى قواعد الحزب ، والى أجهزة الأمن المختمة وأصبحت الاجتماعات الحزبيه تنعقد أيام الجمعة وقت حلول أداء فريضة صلاة الجمعة ، باعتبارها الصلاة الجامعه فى الاسلام والتى لا يجوز تأخيرها ، وحتى لا

(١) - المرجع السابق (ص ٣٠٠ ، ٣٠١) .

يجتمع الحزبيون مع غيرهم في هذا التوقيت خوفا من التقارب في المفاهيم كما جاء في التقرير المذكور ، وعلى الشخص الحزبي أن يختار ما بين الذهاب للمسجد للصلاة ، أو الولاء للحزب وحضور اجتماعه الاسبوعي . ليكشف بذلك عن هويته الحقيقية ، ويتحدد على ضوء ذلك موقفه ، إما باعتباره غير مؤمنا بالحزب والثورة - وهو في هذه الحالة يعتبر من أفراد حزب الدعوة وعليه أن يواجه هذا الاتهام - أو يتخلى عن عقيدته الدينية ، ويعتلق بدلا منها عقيدة البعث وفكره .

ومن الصور الأخرى في تطبيقات هذا المخطط المذكور ، صدرت التعليمات الحزبية بمنع ارتداء المرأة العراقية لغطاء الرأس حتى لا يكون ذلك تقليدا للمرأة الإيرانية في عهد الثورة الإسلامية وتولى المسئولون الحزبيون في الدوائر الحكومية والاتحاد العام لطلبة العراق في الجامعات والمعاهد تنفيذ ذلك بأنفسهم ، وتهديد من يرفض الالتزام بذلك التوجيه الحزبي بالطرد من العمل أو التعليم . مع ما يمثله مثل هذا السلوك من انتهاك صارخا للحريات الشخصية ، وحرمة المرأة بحقه خاصه والتي لها خصوصياتها في مظهرها داخل مجتمعنا العربي الاسلامي . إلا أن ذلك لم يكن محل استهجان لدى البعث العراقي ، إنما ممارسة الشعائر الدينية هي التي تعد في نظرهم محل الاستهجان الشديد والخوف من التقليد فيها . ولقد أبقت الكثيرات من العراقيات الشريفات أن تقبل بامتهان كرامتهن والخضوع لرغبات الطفاه بهذا الشكل مضحكين بوظائفهن مع ما كانت توفره لهن من لقمة عيش في سبيل صيانه كرامتهن . بل أن هذه الحملة الهستيريه البعثيه قد ذهبت الى أبعد من ذلك حينما تناول المسئولون البعثيون على السيدات المصريات العاملات في العراق بمطالبتهم بنزع غطاء الرأس أسوة بالعراقيات في هذا الشأن مع ما يمثله ذلك أيضا من انتهاك صارخ لحرية المواطن الغير عراقي وهو يعد ضيفا على بلدهم وقد جاء ليخدم خدماته لمجتمعهم وليس للاهانه فيه . واستمرت خطط تدمير العقيدة الاسلاميه في العراق الى حد خطير حينما بدأ رجال الأمن يتعقبون الأشخاص الذين يترددون على المساجد لأداء شعائر الصلاة ، وتجنيس أعدوان لأجهزة الأمن لاعداد تقارير عن هؤلاء الأشخاص . وقد تم استدعاء العديد منهم من قبل هذه الأجهزة لأجراء مقابلات معهم تهدف بالدرجة الأولى الى إحداث نوع من الارهاب لدى جمهور المترددين على المساجد أو الأشخاص المتمصلين برجسالات الدين ، مما ترتب عليه بالفعل تجنب أفراد الشعب العراقي التردد على المساجد تجنبها للشبهات . وأصبح ذلك حديثا يتندر به الناس في العراق واستمرت حملة تعقب رجال الدين والتفكيك بهم وهلغيق التهم اليهم وإعدام المثات منهم لكي لا يكون لهم بين الأوساط الشعبيه شأن ولقتل هذه المكانه التي يحتلونها في نفوس المسلمين الشيعة

بحكم هذه العقيدة • وليكون التبجيل والاحترام واجبا فقط لقيادة الحزب وسواء كان ذلك خوفا أو طواعية • ولقد كان على رأس ضحايا هذه الحملة امام الشيعة في العراق (محمد باقر الصدر) وزوجته حيث أصدر صدام حسين قرارا باعدامهما دون أن تأخذه رأفه حتى بشيخوختهما رحمهما الله ، وحاول تبرير ذلك بأنهم أرسلوا برقيه من العراق الى القيادة الايرانية يتحدث فيها عن الأوضاع في العراق • وقد ذكر الرئيس العراقي في اشارته لهذا الموضوع في إحدى خطبه أن البرقيه قد أرسلت من خلال أجهزة السبرق الحكومية العراقية ومما يثير العجب والدهشه من هذه الرواية هو استحالة وقوع مثل هذا الأمر لعدة أسباب أهمها عدم تصور قيام موظفي السبرق العراقيين وهم غالبيتهم من البعثيين وعملاء أجهزة الأمن ، لارسال برقيه للخارج تحمل مثل هذا المعنى • وكذلك عدم تصور قيام الامام الصدر بحكم درجته الدينية وادراكه الواسع لأساليب ادارة القيادة العراقية شئون البلاد وموقفها من الامام الخميني وباقي القادة في ايران ، أن يقوم بارسال برقيه بهذا المعنى ومن خلال أجهزة السبرق العراقية التي تراقب كل ما يمر من خلالها من اتصالات •

وفي صورة أخرى من صور محاربته الظاهرة الدينية ، قيام القيادة العراقية بعمليات الطرد الواسعه لمن أطلقت عليهم تعبير (التبعية الايرانية) الى الحدود الايرانية على اعتبار أن انتشار قاعدة المتدينين قد نمت خلال هذه الفئة من الشعب العراقي حسب تصور القيادة العراقية •

وبمناسبة الحديث عن الدين والتدين في العراق ، أشير الى أن العراق يعد الدولة الاسلامية الوحيدة في عالمنا العربي ، وعلى حد علمي ، الذي لا يذاع فيه الآذان بواسطة أجهزة الاذاعة أو التلفزيون إلا خلال شهر رمضان فقط • كذلك يحظر هناك اذاعة شعائر صلاة الجمعة من خلال هذه الأجهزة * وذلك كله في عهد البعث • ولعلمهم محققين في تخوفهم من السماح بنقل صلاة الجمعة على الهواء مباشرة خشية أن يستغل أحد الأئمة الموقف ويتطرق الى الكلام عن أمور تمس النظام وبقائه في السلطنة ، لكن موضوع اذاعة آذان الصلاة هو أمر مثير للدهشه حقا • ولذلك فإن قيام الدولة بتنفيذ مشروعات صيانه وتجميل للمساجد ومراقدة الأئمة انما هو مظهر من مظاهر الدعاية الخارجية للنظام أمام زوار هذه الأماكن من القادمين من الخارج • كذلك وجود تشريع يعاقب من يضبط مفطر في شهر رمضان ••••• ولقد اختفت الكتائب والمراجع والبحوث الاسلامية من المكتبة العراقية وحل محلها الدراسات التي تتكلم عن الحزب وقادة الحزب والتي تروج للنظام وتلقى دعم مالي ضخم من الدولة ••• ولكي تتأصل لدى الشعب العراقي عقيدة البعث وفكره لتحل محل الفكر الاسلامي الشيعي،

* ١ • ومن المؤسف أن يستخدم الرئيس العراقي في حديثه المذكور لفظ (المقبسور) كتابة عن رسم الامام الشهير •

* ٢ • في الوقت الذي تنقل اذاعة اسرائيل شعائر صلاة الجمعة بصفه منتظمة •

وليستبدل الأئمة الشيعة بقيادة الحزب من حيث القدسيه التي يتمتع بها هؤلاء الأئمة في نفوس الشيعة . وأصبحت صورة صدام حسين في كل زاوية من العراق ، ويشير العراقيون الى هذه الصورة التي لا يخلوا حائط في مبنى منها ، الى أنه إله العراقيين لأن بيده مصير بقاء أي شخص أو موته حسب ما يشاء . وأصبح صيام شهر رمضان يتقرر من بغداد ، والطريف في هذا الصدد أن الشعب العراقي يصوم شهر رمضان ، ويحدد أول الشهر العربيه وفقا لما يصدر عن المرجعية العليا للشيعة في قُسم - بـ إيران بعد اعدام امامهم في العراق . وذلك لأنهم يعتبرون المفتي الرسمي للعراق والذي يطلق عليه (قاضي بغداد الأول) شخصا غير أهل للفتوى ، لأن فتواه تأتي وفقا لما تمليه عليه السلطه في بغداد . ولقد انتشر في ظل هذا الانقلاب الأساسي في عادات وتقاليد ومبادئ المجتمع العراقي الاسلامي ، إنتشرت ظاهره السكر والتي تجد استحسانا من المسؤولين في الحزب والدولة . ولا سيما أن جلسات تناول الخمر أصبحت عرفا جديدا أساسيا في الجلسات الجماعية بين العراقيين أو خلال الدعوات التي تجمع بين المسؤولين في الحزب والدولة . وانتشرت هذه الظاهره السيئه والخطيرة بين أوساط الشعب العراقي وحتى في داخل الأسر وبين مختلف الأعمار - كنوعا من التقليد لكبار البعثيين ويلقى الاستحسان والرضا من قبل القيادة العراقية عموما ، وكسلوك مقابل للممارسات الخاصة بالشعائر الدينية التي كانت محل استهجان من قبل قيادة الحزب بالنسبة للمسؤولين البعثيين الذين كانوا يمارسونها . وأصبحوا محل تقليد من قبل باقي البعثيين بالنسبة لها ، وأصبح تقديم الخمر الى الضيوف وفي الدعوات التي يتبادلها البعثيون بمفهومه خاصه - عاده جديده ومتميزه في سلوكيات الشعب العراقي ، الذي أصبح في عهد حكم البعث من أكثر الشعوب الاسلاميه عموما - والشعوب العربية خصوصا استهلاكا للخمر التي تستورد من قبل الدولة ، حتى في ظروف إقتصاديات الحرب المعروفة في العراق . وانتشرت نتيجة ذلك وقائع الاعتداء - وبعض الجرائم - من المخمورين على المواطنين ، والتي يصعب أن تجد طريقها الطبيعي في المحاسبه حينما تصل الى مراكز الشرطه ، باعتبار أن الجاني كان مخمورا ولا يدري بما يفعل وبهذا الشكل أصبح على الناس أن يتحملوا أي اهانه أو اعتداء من قبل أشخاص مخمورين لأن الشكوى لن تعود على المجنى عليه سوى تضيق الوقت ، وربما التعرض للإبتزاز اذا كان المعتدى حزبيا كبيرا والغريب فعلا ، أن الأمر يختلف كثيرا ، اذا كان يتعلق بالمراس بشخص الرئيس أو الحزب أو السلطة عموما حينما يصدر من شخص مخمور أي عبارات يتفوه بها تمثل تعريضا من قريب أو بعيد بهما . حيث ينهض على كل شخص كان قريبا من مكان وجوده وسمع هذه العبارات أن يبلغ فوراً وإلا فمن الممكن أن يتهم هو بدوره بالتستر عليه .

ومن الصور الأخرى لأساليب إرغام الشعب على الولاء التام للحزب والنظام والتخلي عن ما عداه ، حتى يضرب مشاعر الناس تجاه أقربائهم ما ابتكره النظام من أسلوب غايه في الغرابه حقيقه ، حينما يطلب من الحزبيين أن يقدموا اقرار كتابي يقرون فيه بالتبرئه من علاقه النسب التي تربطهم مع أقربائهم الذين قد يدانوا في احدى قضايا أمن النظام . وفي حالة الرفض ، يوجه اليه تهمة معاداة الحزب والثورة لأنه بذلك يثبت تأييده لما أقدم عليه قريبه الذي حوكم وأعدم أو سجن بهذه التهمة ، وقد يكون ذلك القريب هو الزوج أو الزوجة والأخ أو الوالد أو يربطه علاقه نسب مع الحزبي المطلوب منه التبرئه من علاقه القراه به . ويتم بالطبع انتشار مثل هذه الواقعه ، واقعة الاقرار المطلوب بين كافة منتسبي الحزب في المنظمه التابع لها هذا الشخص ، كنوع من الارهاب ، والردع العام . واذا كان موضوع الاقرار - بالتبرؤ من علاقه القراه لن يفسر من الواقع الذي هو وليد الطبيعه الكونيه التي خلق الله الناس عليها شيئا ، والتي حاول البعث أن يحل نفسه محل القدرة والمشيه الإلهيه فيها ، إلا أن الهدف الأساسي من ذلك الاجراء في رأيي هو اختيار مدى ولاء الحزبيين الذين يتم محاكمه أقربائهم في هذه التهم - للحزب وقيادته - ومعرفه مدى اهتزازهم وتأثرهم بما لحق أقربائهم من ذلك . ولا شك أن هذا أمرا لا يمكن أن يتقبله الضمير الانساني .

واستمرارا للارهاب الذي أعتمدته القيادة البعثيه وسيله ناجحه لتنفيذ خططها المشار اليها آنفا ، باعتبار أن الأمر يتعسر إذا تطبقه ، عن طريق الاقناع وفي مواجهه العقيد الدينيه التي كانت قد تأصلت عبر قرون من الزمان لدى الشعب العراقي العربي المسلم . فسوف يضرب مثالا بحاله تجسدت فيها معظم أهداف ومقاصد النظام ولتحقيق هذه الغايه المنشوده في جعل الانسان العراقي عبدا للحزب وقائده ، فحينما أعلن عن إكتشاف ما أطلقوا عليه " المؤامره " عام ١٩٧٩ - والتي أدين فيها عددا من أعضاء قيادة مجلس الثورة العراقي - وقيادة الحزب وصدرت ضدهم أحكام بالاعدام في محاكمة رأسها ، عضو مجلس قيادة الثورة الذي كان مسئولاً عن مكتب فلسطين والكفاح المسلح في القيادة القومييه للحزب - والذي تم تعيينه رئيسا لأول برلمان عراقي في عهد البعث (المجلس الوطني) وهو نعيم حداد - فقد ابتكرت طريقه فريده من نوعها لتنفيذ عملية اعدام هؤلاء الأشخاص - وأغلب الظن أنها من ابتكار زعيمهم (الفذ والمعلم) صدام حسين لأنها تتفق مع تركيبته النفسيه والعقليه وطبيعة شخصيته ، فقد تم استدعاء كافة أعضاء الكوادر المتقدمة للحزب في محافظات العراق للتوجه الى بغداد في تاريخ محدد على أن يحمل كل شخص

سلاحه الشخصى الذى تسلمه من الحزب دون أن يعلم بالمهمة التى طلب بشأنها شيئا ، وعند وصولهم لبغداد تم نقلهم الى حيث الساحة التى أعدت لتنفيذ أحكام الاعدام ضد قادتهم السابقين والذين اتهموا فى قضية المؤامره المذكورة ، وطلب من كل شخص أن يساهم فى عملية تنفيذ أحكام الاعدام باستخدام سلاحه الذى حضر به . ولقد كانت المفاجأة المذهله لهذا الجمع من البعثيين ، أن يطالبوا بالقيام بتنفيذ عملية اعدام من كانوا يسبحون بحمدهم ويعملون جاهدين على الحصول على رضائهم بالأمس ، ومنهم من كان رفيقا وصديقا حميما ومنهم من هو قريبا أو نسيبا ، وكان للموقف حراجه لا شك . لكن هيهات أن يتراجع أحد ، أو يقدم أى مبرر لاعفائه من التنفيذ . فسيمع الاجابه التقليديه الشهيره حينما يكلف شخص بشئ ، ويشعر بعدم القدره على تنفيذه ، فيقال له انت بعثى ، أى يجب أن تفعل أى شئ ، يطلب منك ، وبلا مناقشه ، وبلا تردد ، وبلا خوف أيضا . فالسلاح بأيديهم ، والأمر صادر من اعلى سلطه فى العراق ، ولا مبرر بعد ، وبالطبع كانت هذه أغرب حاله يجبر فيها شخص على قتل آخر دون أن يستطيع التخلص لأى سبب . لقد تناقلت وفى حدود ضيقه بالطبع أخبار هذه الواقعة بين العراقيين ، ومنهم من ذكر أن يده كانت ترتعش ولم يستطع أن يمسك بمسدسه أو يضغط على زناده من شدة المفاجأة وهول الموقف ، فلا يدري أين كانت تقع طلقات مسدسه . وبعد تنفيذ العملية صدرت التعليمات الفوريه بمكافأة هؤلاء البعثيين بمنحهم امتيازات خاصة ، ليحتذى بهم البعثيون فى المستويات الحزبيه الأخرى ، باعتبارهم أثبتوا ولائهم الكامل لقيادة الحزب والثورة ، التى كانت محل المؤامره المذكورة والتى حوكم عليها هؤلاء الرفاق بالأمس القريب . فمنح كل منهم سيارة خاصة هديه من الحزب ومنزل مؤثث فى منطقة ممارسة نشاطه الحزبى الخ .

وإذا أخذنا وقفه تحليليه عند هذه الواقعة لاستخلاص المقاصد التى كان يرمى اليها الرئيس العراقى من هذا السيناريو الذى تمت به عملية تنفيذ أحكام الاعدام فى هؤلاء الاشخاص ، والآثار التى تترتب على تنفيذها بهذا الشكل فيمكن أن نوجزها فيما يلى :

- (١) - فرض فكرة الردع العام بين صفوف البعثيين بزرعها داخل مشاعرهم وكنتيجه مباشره لقيام الكوادر المتقدمه منهم بتنفيذ عملية الإعدام ، مما يكون له أثره الرادع لمن تُسَوَّل له نفسه القيام بأى نشاط أو تحرك ، أو ابداء أى موقف معادى للرئيس ونظامه ، لأن من اتهموا بالمؤامره كانت تهمتهم أساسا هى الاتهام على تحرك ضد الرئيس نفسه .

(٢) - اشراك جميع المسؤولين الحزبيين في ذلك - والذين سوف يتم تصعيد عددا منهم مستقبلا الى مراكز حزبيه ووظيفيه عليا نتيجة خلو المراكز التي كان يشغلها من إهتماموا في تلك المؤامره ، مع ما يترتب على ذلك من شمول عملية التصعيد ، كل المستويات التنظيميه للحزب من أسفل الى أعلى ، وإضافة الى أن تنفيذهم لهذا العمل سيكون نوعا من الاختبار والتقييم لمدى الولاء لشخص الرئيس ، فهو يمثل أيضا نوعا من التضامن في المسئولية التاريخيه لمن قاموا بتنفيذ هذه العملية - مشاركة مع الرئيس ومن تبقى معه من القياده في حينها - حيث سيصبح البعض منهم بعد تصعيدهم الى درجات أعلى ، في الموقع الأول في السلطة مع الرئيس فلا يتحمل صدام حسين مسئولية هذا العمل وحده هو ونائبه عزت ابراهيم السدوري ورئيس المحكمه نعيم حداد والقلائل المتبقين من قادة إنقلاب يوليو عام ١٩٦٨ .

(٣) - أن تتكون هناك عقيدته لدى البعثيين في نفوسهم وعقولهم ومهما كانت درجة اقتراحهم أو علاقتهم بالرئيس نفسه ، أو أعضاء القيادة الآخرين ، بأن مكانتهم هذه لن تشفع لهم في التسامح عن أي تصرف يدخل ضمن دائره ما يسمى (بالتآمر على الحزب والثورة) وهي عبارته لا يقصد بها سوى شخص الرئيس ونوابه في الحزب والسلطه ، ومهما كان الدور الذي قام به الشخص المتهم بالتآمر ، في خدمة النظام أو الشعب . ولكي يفهم الجميع أن أمن وسلامة الرئيس ونظامه فوق كل شيء وقبل كل شيء في العراق .

(٤) - أن يفهم كل مواطن في العراق أن كل تحرك أو عمل يقوم به أي شخص - وخصوصا البعثيون منهم - وأي كانت درجته ، هو محل رقابة ومتابعه من قبل زملائه الذين قد يكونوا أقرب أصدقائه أيضا ، مما يفرض حالة من الحذر المفرط الذي هو الخوف بعينه ، في سلوك المواطنين ويجعلهم دائما في حالة حذر مستمر ومراجعة مع النفس على كل تصرف أو كل كلمه تصدر عنهم ، فيما اذا كانت تتضمن خروجاً عن حدود الطاعة العمياء للقيادة ، والالتزام الكامل بما يطلقون عليه مبادئ الحزب ، وبالتالي تستوجب المساءله أم لا (*) ، وهذا بدوره يساهم في تحقيق عملية الانضباط بين العراقيين ، وتقديس الرئيس والنظام شاء ذلك أم أبى وعلى سبيل المثال فان من واجبات الحزبي أن لا يذكر اسم الرئيس مباشرة - أو يقول الرئيس - وإنما لابد أن يقول " السيد الرئيس " حتى ولو كان ذكره جاء ضمن حديث داخل الأسرة الواحدة .

(*) - الجدير بالذكر هنا أن التبليغ عما أطلق عليه المؤامره تم من قبل أحد كبار المسؤولين العراقيين المشاركين في السلطة الى جانب الرئيس العراقي .

وبهذا الشكل وعلى صور وأساليب متعددة لا يتسع لها المجال لحصرها هنا ، يستطيع المراقب أن يستخلص الحقيقة القاسية على نفوسنا كمرب ومسلمين والستى يصعب انكار وجودها ، وهى أن قيادة حكم البعث برئاسه صدام حسين فى العراق قد نجحت فعلا فى أحداث تغيير فعلى وملموس فى عقول ونفوس أفراد الشعب العراقى - بمحو العقيدة الاسلاميه من عقولهم وفكرهم ، وأحيانا بالنسبة للبعض من قلوبهم . واهدائها بعقيدته البعث وفكره ، وأهمها تقديس شخص الرئيس - مع استخسدام أخطر الأساليب وأقصاها حسما بمصرف النظر عن ما يترتب على ذلك من آثار بالغاء آدميه الانسان فى العراق ، بالقوة والارهاب . وبذلك قد قطعت شوطا كبيرا فى تنفيذ مخططها الذى أشرنا اليه - وباتت فكرة تطبيق نظام حكم اسلامى فى العراق ، أمرا لا يلقى رد فعل ايجابى حى وسريع وبالشكل الذى تلقى به الشعب الايرانى ذلك الأمر . ان الشاه لم يستطع أن يمدرك كما بالاعدام ضد الامام الخمينى ، ونصحه مستشاريه بنفيه خارج ايران فى الوقت الذى تجرأ صدام حسين على اعدام من كان يكبر الخمينى مقاما ودرجة بين رجال الدين الشيعة وهو الامام الباقر وزوجته فى العراق وغيره من الأئمة الكبار . ولعل قادة النظام فى العراق متهمين حقا بأنهم قد أحدثوا تغييرات جوهرية فى تركيبه وسلوكيات المجتمع العراقى يتباهون بها فى خطاب الرئيس وأدبيات الحزب ، وهى حقا تغييرات ظاهرة واضحة لا غمامه عليها ، إلا أنها ليست من النوع الذى يعد مصدرا للابتهاج والافتخار ، وانما هى عار فى جبين البعث ونظامه يسجله عليه التاريخ والى يوم الدين ، لقد بات الكثير من العراقيين ينفر من فكرة التدين والدين ، ومن تطبيق نظام الحكم الاسلامى ، لأنه أصبح من العسير عليه ، أن يتخلى عن العادات والسلوكيات الجديدة التى أصلها فكر البعث فى المجتمع العراقى مثل الاباحيه - السكر والعريه العلينه فى أرض المقدسات وانتشار الحانات والملاهى الليلية واستجلاب بنات الليل من الخارج والذين يتقاضون أجورهم بالعمله المعبه من دم الشعب العراقى . وتغيرت سلوكيات المرأة العراقية الى سلوكيات لم يعهدها تاريخ المرأة العراقية ، وامتنعت كرامتها ، ليكون ولائها واحترامها للحزب ومسئوليتها الحزبيين والالتزام بما يصدر اليها من تعليمات وتنفيذها ، قبل احترامها والتزامها بمتطلبات حياتها الزوجية ، وأصبحت الدعوة لخروج المرأة من بيتها - حتى ربات البيوت - لخدمة نشاط اتحاد النساء والحزب ، أمرا مقدسا على المرأة العراقية أن تستجيب اليه ، ذلك بخلاف مهزله جمع المصوغات الذهبية بالقوة ، للتبرع بها للمجهود الحربى والتى سيحين الكلام عنها ، فى موضعها ، لسلب المرأة العراقية حليها ليقدم على مائدة الشرف هديه للحزب فى حربه مع ايران ، ومن هذا المنطلق - وتنفيذا

لهذا المخطط - كانت عملية ادارة الصراع بين نظام البعث فى العراق وبين نظام الحكم الاسلامى فى ايران - ولكن من الداخل أولا توطئه لنقل ساحه الصراع وميدانسه ، وبصورة مباشره ، الى وراء الحدود • وهو ما أخذ صورة القتال المباشر بين الدولتين فيما بعد • لقد كانت ادارة الصراع ، وعلى الجبهة الداخلية فى العراق بهذه الصورة التى عرضنا لجانب منها ، محاوله مستميتة للدفاع عن النظام ، وفكر البعث عن طريق الهجوم المباشر المباغت والضارى ، على أى اتجاه اسلامى والذى كانت تتواجد تربته الخصبه فى العراق ، وأوشكت بذوره القادمه من ايران أن تأتى بثمارها بعد تسلم رجال الدين السلطه فيها ، ذلك الفكر الذى يهدد ولا شك بقاء البعث فى السلطه ، والذى كان لابد من هدم كل مصادره ، فى الداخل والخارج على حد سواء لان هذا هو جوهر الصراع ، الذى هو صراع عقائدى بين النظامين فى العراق وايران •

وبعد هذا العرض الذى قمنا منه تقديم صورة متكامله عن الفكر المذهبى الذى يستند اليه كل من نظامى الحكم فى العراق وايران - ومبلغ التعارض بين الفكرين الذى أدى الى ذلك الصراع بين النظامين نعود لنستكمل حديثنا عن نظام الحكم فى العراق بعد أن تعرفنا على فكره العقائدى ، بالتعريف بطبيعة المؤسسات الدستورية القائمه فى العراق الآن ، وأساليب ادارة شئون الحكم فى العراق •

فمنذ استيلاء البعثيين على السلطة عام ١٩٦٨ فى العراق وحتى الآن ، أى حوالى ثمانية عشر عاما ما زال هناك ما يعرف " بمجلس قيادة الثورة " قائما ، ليجمع بين يديه كافة السلطات التشريعيه والتنفيذيه والقضائيه وهو السلطه العليا فى البلاد وله كافة الملاحيات المطلقة ولا معقب على ما يصدر عنه من قرارات أو أعمال من أى جبهه أخرى فى العراق • وفى هذا ينص الدستور العراقى المؤقت الصادر فى ١٦ يوليو عام ١٩٧٠ فى مادته السابعه والثلاثين (١) مجلس قيادة الثورة هو الهيئه العليا فى (الدولة) ، هذا عن المؤسسه التى تملك السلطات الفعلية لادارة شئون الحكم فى العراق ، وكان مجلس قيادة الثورة يضم فى البدايه الأشخاص الذين شاركوا فى عملية يوليو ١٩٦٨ بعد أن تم تطهيرهم من العناصر الأخرى التى شاركت معهم فى هذه العملية ، ثم جرت عدة محاولات داخلية فى داخل الحزب ، وفى السلطه لا تخسرج عن كونها تصرفات طبيعیه ومعهوده فى سلوكيات البعثيين وليست غريبه عن طبيعتهم ، فى التآمر من داخل الحزب ، وترتب عليها عمليات تطهير مرحليسه انتهت الى ما أشرنا اليه واطلق عليه اسم المؤامره - عام ١٩٧٩ • وهو اللفظ الذى يطلقه البعثيون فى كل مرة ، وتم فى المرة الاخيره تطهير واسع شمل ممن شملهم بعض

من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وإذا كان المفترض أن يكون أعضاء مجلس قيادة الثورة ، هم العناصر التي شاركت بالفعل فيما يطلق عليه الثورة - فإنه ليس من المعتمد أن يدخل تشكيل هذا المجلس نفر من غير هؤلاء ، وإلى أن تستتب الأمور والأوضاع في البلاد ، وتقوم مؤسسات دستورية شرعية وبالطرق المألوفة ، لتحل محل هذا المجلس الذي يكون قد أدى واجبه خلال المرحلة الانتقالية كما يحدث في معظم الدول التي مرّت بهذه التجربة إلا أن الأمر في العراق قد خرج عن هذه القاعدة - وتم اخسراج بعض من أعضاء مجلس قيادة الثورة مرة تالية خلال فترة انعقاد المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث عام ١٩٨٢ حيث جرت الانتخابات القطرية الدورية للحزب ، وتم ادخال عناصر أخرى في مجلس قيادة الثورة ، ومنها السيد / طه محي الدين معسروف ، الذي يشغل وظيفة نائب لرئيس الجمهورية ، وهو كردى • وخرج كل من وزير الصناعة السابق ووزير النفط من المجلس والوزارة معا ، وقد كان على الرئيس أن يضيف إلى تشكيل المجلس أشخاص آخرين بعد أن أصبح من تبقى معه في المجلس نفر قليل جدا ، ولا يشكلون أي نوع من العقبات في طريق اصدار قرار أو اتخاذ أي إجراء باسم المجلس ، ولو كان ذلك بصفه فرديه دون علمهم مثل قرار تسريح الأكسراد من الخدمة العسكرية الذي أشرنا إلى اعتراف الرئيس بطريقة اصداره الفرديه • وعليه فقد قام الرئيس باختيار أشخاص جدد أضافهم إلى عضوية المجلس ليكون التشكيل الجديد لأعلى سلطه في العراق - بحكم الدستور - هو من أشخاص يدينون بالطاعة التامة ، والفضل الكامل لشخص الرئيس فيستخدمهم كما يشاء باسم المجلس . هذا عن مجلس قيادة الثورة وملاحياته • والمفروض بحكم الدستور أن رئيس مجلس قيادة الثورة - هو نفسه رئيس الجمهورية - وأمين سر القطر للحزب وبذلك يجمع في يده بين رئاسه السلطه التشريعيه التي هي المجلس ، والسلطه السياسيه والتنفيذية وهي رئاسه الجمهوريه ورئاسه الحكومه معا ، اضافة إلى رئاسه حزب البعث • ويتبع الوزراء في تعيينهم ومحاسبتهم لرئيس الجمهورية الذي يملك التعيين والعزل والمحاسبه دون معقب عليه ، ولما كان تشكيل الأحزاب في العراق محظور حيث يوجد ما يسمى " بالجبهة الوطنيه والقوميه التقدميه " والتي تضم الأحزاب الثلاثه التي كان مسموحا بوجودها وهي البعث والكردستاني والشيوعي - وان لم يعد لها أي أثر وكما كانت منذ ميلادها بسبب انتهاء دور الحزب الشيوعي في العراق - وكذلك تجميد دور الحزب الديمقراطي الكردستاني من الناحية الفعلية ، ولأنه وكما ذكرنا آنفا ، يتم دائما التأكيد من قبل القيادة البعثيه على أن حزب البعث هو الحزب القائد في العراق • فان ذلك يعنى حرمان أي قوى سياسيه أخرى من أن تمارس أي نشاط سياسي في العراق ، ويقوم نظام الحزب الوحيد - وهو الحزب الحاكم - والذي يدين بالولاء والطاعة التامة وعلى النحو الذي بيناه - للرئيس

وبالتالى ، ينتفى أى تواجد لأى مؤسسه أو جهة رقابيه على تصرفات الرئيس ، بل وحتى من مجلس قيادة الثورة بسبب خضوع أعضائه لطاعته بحكم طريقة تشكيل المجلس الذى يفترض فيه بحكم الدستور حق محاسبة رئيسه ، والذين يتم اختيارهم من داخل الحزب نفسه ، ويلاحظ أن " نظام الحزب القائد تطبيقه الأحزاب الشيوعيه مرحلياً عن طريق تكوين جبهه يسيطر عليها الحزب الشيوعى ثم توجه الأمور بحيث تمفسي تلك الأحزاب أو تندمج فى الحزب الشيوعى " (١) ، وهذا ما حدث بالضبط فى العراق كما بينا بالنسبه لما يسمى بالجبهه الوطنيه التقدميه . وموقفها من الحزب الكردستاني والشيوعى . ويلاحظ أن الوضع الدستورى فى العراق مرهون بمشيئه مجلس قيادة الثورة ورئيسه الذى يسيطر عليه ، ويملك بيده مصير أعضائه كما حدث بشأن أسلافهم الأعضاء السابقين للمجلس ومنذ قيامه . وعليه فانه حتى بالنسبه للدستور المؤقت العراقى - فان تعديله أو إلغائه مرهون بمشيئه المجلس المذكور حيث تنص المادة الثانيه والستون من هذا الدستور على أنه : (لا يعدل هذا الدستور الا من قبل مجلس قيادة الثورة) والسؤال الآن : لماذا بقى هذا المجلس قائماً ليملك كافة صلاحيات شئون الحكم ، ومصير الشعب العراقى ؟ وقد مضت كما قلنا ثمانية عشر عاماً على بقاءه ، ألم يعد الشعب العراقى بقادراً على ادارة شئونه من خلال مؤسسات دستوريه شرعيه طبيعيه حتى الآن ؟ أم أنه الضمان الوحيد لبقاء البعث فى السلطة فى العراق ، لأن ممارسه الشعب لسلطاته بالطرق الشرعيه سوف يضع هذا الحزب الوصولى فى مكانه الصحيح ويعطيه حجمه الطبيعى . وأغلب ظنى أن هذا هو سبب بقاء الأوضاع الدستوريه على ما هى عليه فى العراق ، وطالما بقى البعث فى السلطه ، ولكن لماذا اذاً توجيه النقد الى نظام الحكم فى ايران الحالى من قبل قادة العراق ؟ هل لأن نظام حكم العراق أفضل منهم حالا فيستحثون الشعب الايرانى بالثورة على نظامهم ؟ أم أنها الغيرة من رد الفعل لدى الشعب العراقى الذى يرى فى النظام الذى هو محل هجوم دائم من قبل قادتهم ، ذو حيز أوسع من الديمقراطيه يسمح للشعب الايرانى فى اختيار مؤسساته الدستوريه وأهمها اختيار رئيس الجمهوريه بالانتخاب الحر المباشر ووجود دستور دائم وبرلمان منتخب . وهى أمور تحققت بعد مرور شهور قليله من قيام الثورة الاسلاميه فى ايران فى حين ما زال الشعب العراقى محروماً من الحصول عليها رغم انقضاء كل هذه السنوات منذ قيام ما يسمى بالثورة فى العراق عام ١٩٦٨ .

أما بالنسبة للبرلمان ويطلق عليه اسم " المجلس الوطنى " فى العراق

(١) - د . سليمان محمد الطماوى - السلطات الثلاث فى الدساتير العربيه (ص ٥٦٥) .

فكان قد اقر المؤتمر القطري الثامن للحزب اقامة المجلس الوطني عن طريق التعيين الا أنه وبعد أن تولى صدام حسين السلطة رأى أن يعدل الأمر ، لعدم تناسب هذه الصيغة مع الظروف السياسية الدولية المحيطة بالعراق ولا سيما ما يجرى على الجانب الآخر كما أشرنا ، في إيران ، وجعل تشكيل المجلس يكون بالانتخاب ، والطريف هنا أن النظام وعلى عادته حينما يحاول ابعاد شبهة اقدامه على عمل مُستنكر من قبيل الرأي العام (على طريقة نفى النفسى هو اقرار بفعل الشيء المراد نفى فعله) فقد أقر بهذا التدخل في سير عملية الانتخابات حينما نفى ذلك بقوله : (لقد كان باستطاعته الحزب بما يملكه من تأييد شعبي كبير ، ومن أدوات فعالة في السلطة والمنظمات الجماهيرية وفي أجهزة الاعلام أن يخوض تجربة انتخابات نيابية تقليدية وأن يحصل بدون عناء على أغلبية ساحقة في المجلس الوطني) (١) ، وعليه فقد أدار الحزب اللعبة الانتخابية بالطريقة التي يريد ، وتقدم كل العراقيون وبصفه الزامية السي صندوق الانتخابات - تحت تأثير حملة حزبه مكثفه - كما أن البعثيين منهم قد تقدموا الى لجان الانتخابات ومعهم قائمه بالاسماء التي تلقوا تعليمات حزبيه بالادلاء بأصواتهم لصالحها ، باعتبار ذلك واجب حزبي يجب أن ينفذ ، ولقد استبعد من العملية الانتخابية وسواء في الانتخاب أو الترشيح الاشخاص الذين صنعتهم الأجهزة الأمنية ضمن ما أطلق عليهم أعداء الثورة والحزب والشعب ، ومن بينهم من تشور حولهم الشبهه بالانتماء الى الفكر الشيوعي أو حزب الدعوة . ولقد حدثت بعض المشاكل التي حسمتها أجهزة الأمن بسرعة في كل من كربلاء - والعمارة ، ومحافظة أخرى ، ولقد عبر الحزب عن امتنانه بهذه الطريقة التي سارت عليها العملية الحزبية والتي حسم نتيجتها لصالحه وفي ذلك يقول : " لقد كانت انتخابات المجلس الوطني في حزيران ١٩٨٠ بحق استفتاء شعبيا عبرت من خلاله الجماهير في العراق عن التفافها العميق والاصيل حول الحزب والثورة والقائد صدام حسين " (٢) . وطالما أن الحزب يسيطر على كل شيء في العراق ، وقادر على توجيه المواطنين في العملية الانتخابية الى الطريق ، وبالنتيجة التي يريد مسبقا ، اضافه الى أنه حتى واذا افترضنا أن تشكيل المجلس الجديد سوف يترتب عليه دخول المجلس عناصر لديها القدرات والامكانيات الشخصية التي تعينها على احداث تغيير ملموس بشأن ممارسة السلطة في العراق ، فانها لن تكون قادره على استخدام هذه الامكانيات والقدرات التي تتمتع بها ، لأن دور المجلس الوطني في العراق ، محدودا جدا ، ونشاطه مرتبط بالدائرة المرسومه له بموجب أحكام الدستور

(١) ، (٢) - التقرير السابق (ص ٨٤) .

العراقي المؤقت ، فأولا : تعديل الدستور ذاته لا يتم الا بواسطة مجلس قيادة الثورة ، وبالتالي لن يكون لدى أعضاء المجلس قدره على احداث تعديل في نصوص الدستور تسمح باحداث تغيير في التركيبه الدستوريه - الموجوده في العراق ، وثانيا - أن معظم الصلاحيات أو كلها تقريبا الخاصه بحق التشريع ، مقصوره على مجلس قيادة الثورة ، ولا يتبقى للمجلس الوطني الا أمورا محدوده ليست بالخطوره بمكان بالنسبة للامور الأخرى التي ظلت ضمن صلاحيات مجلس قيادة الثورة . حيث تنص المادة الثالثة والخمسون من الدستور على : " ينظر المجلس الوطني في مشروعات القوانين التي يقدمها ربع عدد أعضائه وذلك غير الأمور العسكريه والماليه وشئون الأمن العام " والمادة الواحده والخمسون تقضى بأن (ينظر المجلس الوطني في مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس قيادة الثورة) والمادة الثانية والخمسون تقضى بأن (ينظر المجلس الوطني خلال مدة خمسة عشر يوما في مشروعات القوانين المقدمة من رئيس الجمهوريه) ، وفي الحقيقه وعلى ضوء تجربه المجلس الوطني الأول الذي تم تشكيله في يونيو عام ١٩٨٠ فان قليلا جدا بل نادرا ما أحيل الى المجلس الوطني من قبل مجلس قيادة الثورة مشروعات قوانين لينظر فيها حسب نص الدستور لأن مجلس قيادة الثورة يعتبر نفسه مؤسسه لديها الكفاءه والقدرة على اخراج القوانين بالسرعه - والشكل اللذان تتطلبهما ظروف المجتمع العراقي على حد تعبير الرئيس العراقي ، كما أن موضوع القوانين التي يبحث فيها المجلس الوطني ليست وكما أرادت السلطه الحاكمه ذات خطوره وأهميه على المستوى التي تشكل تأثيرا مباشرا على مصالح المجتمع العراقي ، وتحديد مصيره مثلما يحتفظ لنفسه مجلس قيادة الثورة من صلاحيات . (وهكذا استبعد الدستور من نطاق حق الاقتراح مشروعات القوانين المتصله بالأمور الثلاثه السابقه وهي من الاتساع بحيث يمكن للحكومة أن تستند اليها لحرمان البرلمان من حق الاقتراح ، فضلا عن أن المادة حرمت الاعضاء فرادى من حق الاقتراح وقصرته على ربع عدد أعضائه وهو قيد خاص لا تفرضه الدساتير عادة الا بالنسبه للاقتراحات الخاصه بتعديل الدستور نفسه) . (١) ولعل أقرب مثال للآثار التي تترتب على حرمان البرلمان من حق الاقتراح على الموضوعات الخطيره التي يرتبط بنتائجها مصير الشعب كله - هو انفراد مجلس قيادة الثورة بتقرير اعلان الحرب ضد ايران والغاء اتفاقيه مارس ١٩٧٥ التي كانت معقوده معها ، ويكتفى بتكليف المجلس بمناقشه مشاريع القوانين الخاصه بانشاء مؤسسات عاديه في الدوله - أو قانون يتعلق بتقديم الخدمات العاديه مثل النقل أو التعاون أو غيرها .

(١) - د . سليمان الطماوي - المرجع السابق (ص ١٧٢) .

كما يلاحظ أن حق مراقبه السلطه التنفيذيه ومحاسبتها ، معدومه بالنسبه
 لحيات المجلس الوطنى فى العراق حيث تنص المادة الرابعة والخمسون الفقرة
 (ب) " للمجلس الوطنى بعد موافقة رئيس الجمهورية أن يستدعى الوزراء بقصد
 الاستيضاح والاستفسار " ولنا على ذلك النص ملاحظتين الاولى : تتعلق باشتراط
 موافقة رئيس الجمهورية قبل اتخاذ اجراء من ذلك الاجرائين وعلى محيط التطبيق
 العملى وفى ظل الظروف التى يعيشها المواطن العراقى السابق ايضاحها ، لا نتصور
 أن عضوا فى المجلس الوطنى بقادر على التجرد بابداء رغبته فى توجيه طلبا لرئيس
 الجمهورية للموافقة على اتخاذ أى من هذين الاجرائين ، وعدم القدرة على التجرد
 فى نظرى ليست متعلقه باستدعاء الوزير ، انما مجرد توجيه الطلب للرئيس للموافقة
 على استدعاء الوزير. أما الملاحظه الثانيه خاصة بنوع الاجراء الذى منحه الدستور
 للمجلس وهو الاستيضاح ، والاستفسار ، ولا شك أنهما أمرين بعيدين تماما عن مفهوم
 المحاسبه ، مثل الاستجواب ، وطلب الاحاطه المعمول بهما لدى معظم برلمانيات
 العالم اليوم . كما أن النص الدستورى لم يحدد أسلوب طلب الاستدعاء هل بناء على
 طلب عدد معين من الأعضاء أو نسبه معينه أم يمكن للعضو الفرد أن يطلبه - أم
 بموافقة أعضاء المجلس جميعا ، وأغلب الظن أن النص قد عُمِد الى صياغته بهذه
 الصياغه المبهمه والتى اذا تسنى تفسيرها فسوف يكون التفسير الذى لا يستهدف
 سوى التضيق فى استخدام هذا الحق ، وهو اعتبار حق طلب الاستدعاء مشروطا
 بموافقة جميع أعضاء المجلس - لأن نص المادة جاء على هذا النحو (للمجلس الوطنى) .
 وعلى أى الأحوال وحسب علمى فلم يحدث أن طبق هذا النص فى العراق . ومجمل القول
 بالنسبه للمجلس الوطنى فى العراق فهو برلمان بلا سلطات ، يجتمع ليمفق ويؤيد
 لكل ما يصدر عن رئيس الدولة من أعمال وأقوال . ويُعد اصرار قادة العراق على
 استمرار هذا الوضع الشاذ بشأن ممارسه الشعب العراقى حقه وتقبيد حريته فى
 التعبير عن رأيه وبواسطه نواب برلمانيين يصلون الى البرلمان بطريق شرعى
 صحيح ، يعد فى نظرى استخفافا بعقليه الانسان العراقى ، بل واحتقارا لمشاعره
 وقدرته على ممارسة حقه الدستورى ، ذلك الشعب العريق فى ممارساتها البرلمانيه ،
 الذى لا يمكن أن يعتبر قاصرا - أو جاهلا - بهذه الممارسه وأصولياتها ، وكفى
 أن تاريخ العراق السياسى حافل بدور الشعب العراقى ونوابه البرلمانين فى الدفاع
 عن حقوق العراق وعن سيادته تحت قبة برلمانه ضد القوانين التى تحاول الحكومات
 التى عاصرت العهد الملكى أن تمررها على المجلس - وتشهد مضابط البرلمان
 (مجلس النواب العراقى حينما ناقش معاهدة الحدود لعام ١٩٢٧ والخاصة بتسوية
 مشاكل الحدود بين العراق وايران) بعد أن قام وزير الخارجيه العراقى فى ذلك الوقت

(الدكتور ناجي الأصيل) بالتوقيع على تلك المعاهدة التي جرت بشأنها مفاوضات في بغداد وافق الجانب العراقي فيها على تخصيص مرسى لايران تجاه مدينة (عبادان) يبلغ طوله سبعة كيلو مترات متبعا خط التلوج في شط العرب (وقصد انتقد أحد النواب وهو " رستم حيدر " استسلام المفاوض العراقي وضربه بمصالحح العراق عرض الحائط ، أما الفريق (طه الهاشمي) فقد انتقد المعاهدة بمراره ، كما انتقد اشراك ايران في الملاحة في شط العرب حيث قال : " أن الاتفاقيات خولت ايران حق مرور بواخرها من شط العرب بكل حرية ، وهذه معطاه الى سفن جميع الدول . . لذلك لم يكن لايران أي حق في أن تطلب شيئا أكثر عما هو موجود في الاتفاقيات السابقة " ، أما محمد مهدي كبه فقد انتقد المعاهدة بقوله " انها منحت لحكومة الجاره ايران حقوقا وامتيازات أخرى لم تكن لها من قبل ، الامر الذي لا يتفق وحقوق السيادة والتملك التي ورثناها عن الأمبراطورية العثمانية والتي ضمنها لنا المعاهدات والبروتوكولات وجرى عليها التعامل منذ عهد بعيد " ، وعلى كل حال . . فقد حدثت مظاهرات صاحبه في بغداد وفي البصرة في يوم ٦ آذار (مارس) ١٩٣٨ ، احتجاجا على مناقشة مجلس النواب لمعاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ ومحاولة ابرامها في ذلك اليوم ، واقفلت الدكاكين والمتاجر والمصانع وتعطلت جميع مظاهر الحياة العامة في بغداد تأييدا لتلك المظاهرات الشعبية (١) .

هذا هو البرلمان الذي كان موجودا عام ١٩٣٨ في العراق ، وهكذا تكلم نواب البعث العراقي دفاعا عن حقوق السيادة لوطنهم وبأسلوب ينم عن عمق الفهم والادراك لأبعاد المشكله والعلاقه الحساسه والتاريخيه للجاره ايران مع التمسك بحقوق الشعب العراقي الموروثة ، وتوجيه اللوم الشديد للحكومة التي أقدمت على تقديم مثل هذا التنازل لها ، وهكذا كان الشعب العراقي - وعلى هذه الدرجة من الوعي والادراك لمصالح وطنه ، حينما خرج في تلك المظاهرات وليست المسيرات الشعبيه التي يوجه اليها جبرا للتعبير عن ما يريد الحاكم وليس طواعيه للتعبير عما يريد هو ، ذلك هو الفرق بين الأمس واليوم ، فهل كان في العراق كله من كان يستطيع أن يعلن صراحه أن الاتفاقية التي أبرمها صدام حسين مع شاه ايران في الجزائر والتي تنازل فيها عن جزء من سيادة العراق على شط العرب والتي لا تقل مساحته في ضررها عن تلك التي عرضت على مجلس النواب عام ١٩٣٨ ، يعلن عن اعتراضه عليها كما حدث عام ١٩٣٨ ؟ ، ان الاجابه على ذلك السؤال يستطيع أن يستخلصها القارئ

(١) - د . خالد يحيى العربي - مشكله شط العرب في ظل المعاهدات والقانون

نفسه من خلال ما عرضناه في السطور السابقة وما سنعرضه من حقائق في السطور القادمة، وبالرغم من أن الشعب الإيراني يمتلك الجراءة على التعبير عن رأي بعض قطاعاته في عدم الرغبة في الاستمرار في الحرب بسبب تأثيراتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إيران وبصرف النظر عن قوى المعارضة السياسية التي تقف خلف هذه المظاهرات فإن أنباء تلك المظاهرات تتناقضها وكالات الأنباء العالمية والعربية خاصة للتدليل على عدم رضا الشعب الإيراني عن نظام الحكم القائم في إيران، في حين لا تذكر الحقيقة المقابلة عن العراق - برغم من تناول أجهزة الاعلام العراقية بدورها أنباء هذه المظاهرات الإيرانية بنفس المنطق، ويتناسى الجميع تلك الحقيقة القاطعة بأن أحدا من أفراد الشعب العراقي لا يملك الجراءة على فعل الشيء نفسه بالتظاهر ضد سلطة البعث في العراق أي كان موضوع التظاهر لأن التجمع في حد ذاته ممنوع في العراق . ولا يسمح إلا بالمظاهرات التي يدعوا اليها الحزب والتي يخرج اليها المواطنون صاغرين وتتوقف في سبيلها سبل الحياة .

ويعد رئيس الجمهورية ومجلس قيادة الثورة الذي يرأسه الأول - يأتي مجلس الوزراء - وفي الحقيقة أن الأمر بالنسبة للوزارة في العراق يشبه الى حد ما النظام الرئاسي المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يقوم الرئيس وحده بممارسة حق اختيار وزرائه وإقالتهم - ولا يكونوا موضع مسئولية أمام البرلمان والذي لا يملك حق إقالتهم طبعاً ، ولكن يوجد الى جانب الرئيس في العراق - نائب أول لرئيس الوزراء - وإطلاق هذا الاصطلاح عليه يعني وجود رئيس للوزراء وهو في هذه الحالة الرئيس نفسه ، الذي يعتبر رئيساً للمجلس حينما انعقد مجلس الوزراء برئاسته ، ويمارس النائب الأول لرئيس الوزراء وهو السيد / طه ياسين رمضان الذي يجمع بين هذا المنصب في الدولة ، ومنصب القائد الأعلى للجيش الشعبي وهو منصب حزبي مهمام رئيس الوزراء ، فهو يوجه الوزراء وينسق بين وزاراتهم والأعمال والمهام التي يكلفون بها عن طريق توجيهات رئيس الجمهورية ، أو من رئاسة ديوان رئاسه الجمهورية الذي يتطلب الأمر الحصول على موافقته المسبقة في الكثير من الأمور ، وكانت أحيانا تشمل حتى بعض الأمور الصغيرة جداً .

وعليه فانه حتى الوزير نفسه لا يستطيع أن يخاطب رئيس الجمهورية أو رئاسه ديوان رئاسه الجمهورية التي هي مؤسسه أخرى تمثل كافة الاختصاصات الموجودة في كافة مؤسسات وأجهزة الدولة ، وإنما يتم ذلك من خلال مكتب النائب الأول لرئيس الوزراء الذي يقوم بدوره بمفاتحه ديوان الرئاسة في الأمر ليبت فيه أو يعرضه على الرئيس اذا استدعى الأمر ذلك . لذلك فان علاقة الرئيس بوزرائه هي علاقه فوقيه أستطيع

أن أصلها بأنها علاقه متعاليمه حيث يندر أن يلتقى الرئيس بوزرائه إلا من خلال اجتماع مجلس الوزراء والذي غالبها ما يتم بصدد الأمور الهامه جدا ويكون اجتماعا موسعا يضم فى ذات الوقت أعضاء مجلس قيادة الثورة وأعضاء القيادة القطريه وغالبها ما يكون معظم الأعضاء فى التشكيلين الأخيرين هم أشخاص يجمعون بين عضوية المؤسسات فى وقت واحد - بحكم التركيبه الحزبيه وعلاقه التنظيم الحزبى بأجهزة الدوله الرسميه ومؤسساتها العليا، وحدث أن اختفى عددا من الوزراء فى عهد رئاسة صدام حسين ، وقد أعلن فى حينها عن اقاله البعض منهم مثل وزير الماليه ، والسدى تصادف اعلان اغفائهم من منصبه خلال تواجد وفد مصرى من وزراء الماليه والاقتصاد كان الوزير قد التقى بهم فعلا خلال زيارتهم بغداد ، دون أن تقدم السلطه تبريرا لهذا الاعفاء ، وكذلك وزير التربيه والتعليم ، بنفس الاسلوب . اما وزراء الصناعه والنفط السابقين ، فقد تم اغفائهم من مناصبهم الوزاريه عقب انتخابات الكسائر المتقدم للحزب عام ١٩٨٢ ، وكثرت بشأنهم الاشاعات فى الشارع العراقى عن مصيرهم . وقد سبق أن علق الرئيس العراقى على سؤال لأحد الصحفيين غير العراقيين بشأن اغفائهم بأن أحدهم ، ويقصد وزير الصناعه الذى كان عضوا فى مجلس قيادة الثورة أيضا ، يشغل مهام أخرى فى التنظيم العمالى ، ولقد أشيع فى العراق أن هذين الوزيرين كانا قد عرضا على الرئيس العراقى فكرة التنحيه عن منصبه ومفادرة العراق الى دوله أخرى ، حتى يمكن تسوية النزاع مع القيادة الايرانيه التى تتملك بضرورة ازاحته من السلطه ، كشرط لحل النزاع بين البلدين ، وأن الرئيس قد أعدم أحدهما وسجن الآخر نتيجة لعرضهم ذلك الاقتراح عليه . وسبق أن أعفى الدكتور سعدون حمادى وزير الخارجيه السابق من منصبه واسناده الى السيد / طارق عزيز النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجيه الحالى ، والذي كان يتولى عمليه رسم ومتابعه السياسه الخارجيه للعراق من قبل ، بحكم موقعه كمستولا لمكتب العلاقات الخارجيه للحزب . وقد دافع الرئيس العراقى أمام مندوبى الصحافة العالميه عن إبعاد الوزير السابق للخارجيه عن منصبه مبررا ذلك بأنه يعود الى أسباب صحية تتعلق بالدكتور سعدون حمادى ، ولكن هناك ملاحظتين ينبغى أن نشير اليهما فى هذا الصدد أولهما أن هذا الوزير كان قد صدر عنه تصريحات خارج العراق تتناقض مع ما أعلنه رئيسه بشأن النزاع العراقى الايرانى ، الملاحظه الثانيه أن للوزير السابق شقيق كان قد وقّع فى الأسر بين أيدي القوات الايرانيه حينما كان على رأس أحد تشكيلات ما يعرف بالجيش الشعبى وقد أدلى بتصريحات نقلت عن الاذاعه الايرانيه ينتقد فيها نظام الحكم فى العراق ، والظروف الشخصيه التى تعرض لها فى العراق ، الى أن وصل به الأمر الى زجه ضمن هذا التشكيل الى جبهات القتال (*) ولكن على قدر ما وقع من غرائب

(*) - الجدير بالذكر أن الدكتور سعدون حمادى يعد من قدامى البعثيين فى الحزب وأحد مثقفيه البارزين .

تتعلق باعفاء وزراء عديدين من مناصبهم ولأسباب أبعد ما تكون عن مدى صلاحيتهم لمباشرة مهام مسئولية هذا المنصب ، فإن أغرب القصص التي كان لها رد فعل واسع وغير معتاد تلك الخاصة بقضية اعدام وزير الصحة العراقي السابق . فقد قدم الرئيس العراقي بنفسه وقائع تلك القصة المختلفة التي برز بها إقدامه على إعدام أحد وزرائه دون أن يقدم لمحاكمه أو يعلن على الشعب حقيقة الاتهام المنسوب اليه قبل اعدامه . وتتلخص الرواية التي قدمها صدام حسين في هذا الموضوع ، أن الوزير لم يتخذ قراراً بصدد ما عرضه عليه رؤوسه بشأن عقارا استوردته (المؤسسة العامة لتجارية الأدوية والمستلزمات الطبية) العراقية من الخارج ، وكان يترتب على حقن جرحى الحرب به حدوث حالات كثيرة من الوفاة ، ويكاد الرئيس العراقي يوحى الى شعبه أن الوزير كان متآمراً بذلك الموقف السلبي من استمرار استخدام هذا العقار القاتل ليبرر قراره باعدامه . ولم يتقبل الشارع العراقي هذا التفسير غير المقنع ، لأن المتبع أن استيراد مثل هذه السلع الخاصة بصحة المواطن يتم اختبارها قبل استخدامها ، كما أن الشركة المنتجة لها هي شركة دولية بالطبع ولا يمكن أن تتورط في عمل كهذا مضحيه بسمعته في السوق العالمي ، بل الغريب في الأمر أننا لم نسمع أو نقرأ من خلال أجهزة اعلام البعث عن اسم العقار المذكور أو حتى اسم الشركة المنتجة له . أو محاكمة الأطباء المسؤولين عن اقرار استيراده . وإذا كانت الحقيقة ما زالت غائبة بشأن الأسباب الحقيقية لاعدام وزير الصحة العراقي السابق ، فإن هناك روايه أخرى يتناقلها العراقيون فيما بينهم مؤداها أن الوزير كان في مقابلة شخصيه في مكتب الرئيس العراقي بناءً على استدعائه له ، تم خلالها حوار محتدم بين الطرفين حاول خلاله الوزير أن يدافع عن كرامته عندما أخذته الحميه رداً على قول الرئيس العراقي لـه ومنذ لحظه دخوله مكتبه مباشرة : (أنتم الأطباء ما تفتهمون شيء . . . وأنت كل شيء ما تفتهم) حيث رد الوزير على ذلك قائلاً : (أنني أفهم عملي وأني حاصل على شهادات علميه معترف بها دولياً . . .) ، وبعد أن طرده من مكتبه ، كان ما كان . واختفى الوزير ليدق جرس الهاتف في منزل زوجة الوزير بعد يومين وتبلغ زوجة الوزير بهذه العبارة " تعالى خذي جثة كلبك " ، ويضيف العراقيون أن جثثه الوزير لم يكن من اليسير التعرف عليها بسبب التشويه نتيجة التعذيب ، والاسلوب الذي تم إعدامه به مع انتزاع فروة شعره .

تقييم طبيعة نظام الحكم في العراق

على ضوء العرض العام الذي ألقينا من خلاله الضوء على الحياة السياسية في العراق في ظل حكم حزب البعث العربي الاشتراكي ، يمكن تقييم نظام الحكم هناك

والحاقه بأحد التصنيفات التي درج الفقه الدستوري على تقسيم نظم الحكم السياسي اليها بموجب الأوصاف والمعايير الموضوعه لكل نظام سياسي منها . فاذا كانت صور ممارسة السلطة في النظم الديمقراطية لا تخرج عن ثلاث تقسيمات ، النوع الأول منها هو ما يطلق عليه الديمقراطية المباشرة والتي تعنى ممارسة الشعب بنفسه كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وبطريقه مباشره وليس بواسطة مؤسسات تتولى ممارسه هذه السلطات مع عدم وجود برلمان . وعلى ضوء ما أسفر عنه التطبيق العملي لاسلوب ممارسة السلطة في العراق بوصفه الحالي في ظل سيطرة الحزب - حزب البعث على مقاليد السلطة هناك ، فان هذه الصورة من صور الديمقراطية ، لا يتوافر لها أى وجود في العراق . نظرا لوجود رئيس للدولة ، وحكومة ، وبرلمان .

أما الصورة الثانيه لنظم الحكم الديمقراطي وهى نظام الديمقراطية غير المباشرة ، حيث تمارس السلطة بواسطة النواب الذين ينتخبهم الشعب لهذا الغرض وحيث يشترك أيضا الشعب نفسه مع نوابه في ممارسة بعض شئون السلطة في نطاق وموضوعات معينه وان كانت محدوده . مثل ما يعرف بحق الشعب في اقتراح مشروعات القوانين أمام البرلمان ، بضوابط معينه ، وحق الاعتراض على القوانين التي يصدرها البرلمان ، وحق الاستفتاء الشعبي على موضوع بعينه . فهذه الصورة الثانية أيضا لا تجد لها وجودا في العراق ، بل أن ممارسة العملية التشريعية يحتكرها ما يعرف بمجلس قيادة الثورة دون أى مشاركته لامن الشعب أو من جانب البرلمان ذاته إلا بالقدر النذير بالنسبه للأخير هذا ، ولذلك نستبعد أيضا هذه الصورة من صور النظم الديمقراطية كوصفا يمكن اطلاقه على نظام الحكم الحالي في العراق .

وتبقى الصورة الثالثه والتي تعرف بالديمقراطية النيابية " حيث يوجد برلمان منتخب من الشعب يباشر سلطات فعلية حقيقيه في شئون الحكم " بمعنى أنه لا يوجد أى هيئة أخرى تشارك البرلمان في ممارسة سلطاته التشريعية والرقابية التي هي من صلب اختصاصه ، ونظرا لأن حق ممارسة العملية التشريعية للمجلس الوطني فسنى العراق غير فعلية أو حقيقيه بالمعنى الذي يقصده فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسي ، ونظرا لاحتكار مجلس قيادة الثورة للعملية التشريعية ، مما يعسنى وجود مؤسسه أخرى تشارك البرلمان في السلطة التشريعية ، كما أن الدستور العراقي اعتبره سلطة لا يعلوها أى سلطة أخرى في العراق ، وهو بالتالي يملك حق إلغائها ، وتعديل أى قانون صادر عن البرلمان (المجلس الوطني) ، فانه واستنادا لما تقدم - يصعب ادراج صورة نظام الحكم المطبق في العراق حاليا - تحت صورة نظام الديمقراطية النيابية ، برغم وجود برلمان هناك ويخرج بذلك هذا النظام عن كونه أى من صور

'النظم الديمقراطية الثلاث العشار اليها ، لعدم توافر شروط وعناصر قيام أى منها
فى هذا النظام .

إذاً فان ما يطبق فى العراق الآن هو شئ آخر تماماً غير النظام الديمقراطى ،
بصرف النظر عن ما يطلقه النظام على نفسه من أوصاف وتسميات يحاول بها الصفاق
صفه الديمقراطية على ممارسته للسلطه . ولذلك فاننا سنحاول أن نلقى الضوء على
النظم الشموليه هى الأخرى لنتعرف على طبيعتها بالمقارنه مع النظام موضوع البحث
هنا . وإذا كان فقهاء القانون الدستورى والنظم السياسيه يصفون " الحكوميه
التي لا تخضع فيها السلطه الحاكمه لحكم القانون ، فارادتها هى القانون بحيث يكون
لها أن تقرر ما تشاء دون أن تخضع فيما تجريه من تصرفات لحكم القانون " (١) . بانها
حكومة إستبداديه . . ويصفون أيضاً الحكومة التي تتجمع فيها السلطات فى يد
شخص واحد أو هيئه واحدة بأن يجمع الحاكم فى يده جميع السلطات من تشريعيه
وتنفيذيه وقضائيه ولا يكون بجانبه سلطه أخرى حقيقيه تشترك معه فى شئون
الحكم " (٢) ، أنها الحكومة المطلقة . وبالمطابقه مع ما هو قائم فى العراق وعلى ضوء
ما أضحناه سابقاً عن كيفيه ممارسة السلطه والمؤسسات التي تمارسها هناك ،
سنجد أن ذلك النظام ينطبق تماماً عليه صورة نظام الحكم الشمولى . بل وأننى اعتبره
نظاماً دكتاتورياً حقيقياً " حيث تتركز السلطه فى فرد واحد هو الدكتاتور الذى
يصل الى القبض على زمام السلطه وتركيزها فى شخصه إعتقاداً على قوة شخصيته
وكفايته ومواهبه الشخصيه " (٣) ، وبصرف النظر عما يحاول الحاكم إدخاله من
أساليب يدعى بها الديمقراطية كانشاء مؤسسات يدعى أنها جاءت لتحقيق ممارسة
الشعب للديمقراطيه التي تكون من أهم شعارات نظام حكمه . لأن ذلك كله لا يغير
من واقع الأمر القائم شيئاً ، ولا تخرج عن كونها دعايه يحاول بها الحكم إيهام
الجماهير والعالم الخارجى بأن نظام حكمه يستند الى اراده شعبه والى ديمقراطيه
فعليه . حتى ولو كان ذلك النظام يحكم من خلال الحزب الواحد كما هو الحال بالنسبة
لحزب البعث المنفرد بممارسة السلطه فى العراق فان (النظام الدكتاتورى
لا يعرف اختلاف الآراء السياسيه اذ يعمل على عدم السماح بتعدد هذه الآراء ولا يسمح
الأ بوجود وجهه نظر سياسيه واحدة تعبر فقط عن النظام الدكتاتورى الموجود فى
الدولة) (٤) ، لأنه لا يوجد سوى هذا الحزب السياسى الواحد الذى يعبر عن مبادئ
الدكتاتور وأرائه السياسيه والمروج لها بحيث يحرم أى نشاط سياسى آخر ، مما

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) - د . محسن خليل - النظم السياسيه والقانون الدستورى (ص ١٢٣ ،

يؤدي الى الغاء كافة الأحزاب السياسية الأخرى ، وكما حدث بالنسبة لرفع شعار (الحزب القائد) ومحاولة احتواء الحزب الديمقراطي الكردستاني وشل فاعليته في المنطقة الكرديه بغرض التبعيث على أهالي المنطقة مع اثاره المشاكل الدائمة مع قيادة الحزب الشيوعي العراقي التي انتهت بالغاء دوره على الساحة السياسية في العراق . ويتميز نظام الحزب الواحد - بأنه يشرف ويسيطر على الحكومة فهو الذي يرسم السياسة العامة لها ويحركها طبقا لآرائه ومبادئه مع ملاحظة أن الحزب الواحد إنما يعبر عن آراء ومبادئ الدكتاتوريين وهو الذي يسيطر في واقع الأمر على هذا الحزب وبالتالي على الحكومة " (١) ، ولجوء (الدكتاتوريين الى انتهاج سياسة معينة من مقتضاها إظهار الدولة بمظهر يسمو عن باقي الدول الأخرى بما يلهم حماس الأفراد ويلهمهم عن المطالبة بحقوقهم وحررياتهم التي فقدوها في ظل النظام الدكتاتوري وبذلك يتحقق نسيان الشعب لآلامه ويكف عن التفكير في حقوقه وحرياته الشخصية المفقودة . ومثال ذلك (فكرة التعصب الجنسي) (٢) ، وتزكيه العنصريه وهو الأمر الذي نجد له تطبيقات واضحة في محاولات الزعامة العراقية بث الروح العنصرية بين أبناء الدين الواحد في العراق وايران باشاره نعرات عنصرية ولت مع دخول الاسلام عقول وقلوب شعوب المنطقة . حيث دأبت الزعامة العراقية على ترديد عبارات (الفرس المجوس العنصريين) ، (أحفاد كسرى ورستم) إلى آخر ذلك من عبارات أثارت الرأي العام العالمي ضد العراق ، وقام بعض الزعماء الذين قاموا بدور الوساطة في محاولات حل النزاع بين البلدين ، بتوجيه نظر الزعامة العراقية الى عدم ملائمة هذا في محيط العلاقات الدولية اليوم ، وعلى ضوء العلاقات التاريخية التي ربطت الدولة الفارسية بالدول العربية بعد دخولهم جميعا في الاسلام . ولقد كان الرئيس العراقي يهدف من ذلك الى استحثاث باقي الزعماء والشعوب العربية باثارة الحمية العربية وإظهار صراعه مع نظام الحكم في ايران ، وكأنه صراع عنصري بين الفرس الذين يطمعون في إعادة إقامة امبراطوريتهم على حساب العرب جميعا ، وليقفوا الى جانبه . بل أن هذه الدعوى العنصرية تثار داخل العراق نفسه بالتركيز على العرويه والاشادة بأمجاد العرب في الوقت الذي يتواجد على أرض العراق شعب كردي يمثل نسبة لا يستهان بها من تعداد الشعب العراقي وله قوميته وأمجاده التي يعتز بها ، ووقفاته المشهودة مع العرب والمسلم وفي زمن باتت فيه قضية القومية ، والوحدة التي تلاًل نجمها في عهد عبد الناصر ضحية لا تلقى ذات الحماس من الشعوب العربية وحكامها والذي كانت تلقاه في زمن عبد الناصر حيث كانت تلك الشعوب تواقه الى الحصول على استقلالها السياسي بالنسبة لعدد كبير من الدول العربية نتيجة الاستعمار

(١) ، (٢) - المرجع السابق (ص ١٣٨ ، ١٣٩) .

الانجليزى أو الفرنسى . ولقد كانت تلك النزعات تشدها وتجمعها على هذا الطريق لتحقيق هذا الهدف الذى كانت تسعى كل الشعوب العربيه من أجل تحقيقه ، أما اليوم فأصبح هناك شيئاً آخر تعمل الشعوب على السعى من أجل تحقيقه ، وهو تحقيق الرفاهيه الجماعيه فى صورة تبادل المصالح المشتركه بين دولها والذى يعبر عنه بواسطة الاتفاقيات الثنائيه التى تعقد فى شتى المجالات بين هذه الدول لتحقيق هذه المصالح . والتى باتت تمثل الدرجة ذاتها التى كانت تحتلها قضية السوحده والقوميه العربيه فى زمن مضى . ولذلك نرى الأهداف أو المبادئ التى جعلها حزب البعث العربى الاشتراكى شعاراً ودستوراً له قد مضى عليها الزمن ، وعليه أن يعمل من أجل قضية حريه المواطن فى البلاد التى يحكم فيها أولاً ، وقضية رفاهيته ثم يسعى بعد ذلك الى تحقيق الأهداف التى يمكن أن يطلق عليها - أهدافاً قوميه - عن طريق اقامة علاقات حسنه ونظيفه مع نظم الحكم العربيه فى سبيل تحقيق رفاهيه المواطن العربى فى كل مكان ، فليس أسمى من هذه الغايه غايه أخرى ، ولو كانت الوحده ذاتها التى ذهبها البعث وهى تحبوا ذات يوم مضى .

ونخرج من هذا التحليل الوجيز والسريع والمقارن لنظام الحكم المطبوع فى العراق حالياً مع أنظمه الحكم القائم فى العالم اليوم على ضوء تصنيفات الفقهاء لها الى أن نظام الحكم فى العراق لا يخرج عن كونه نظام دكتاتورى استبدادى - لا يتصل بالديمقراطيه بأى صله إلا فيما تطلقه أجهزة النظام الاعلاميه والحزبيه من دعايات مغلله بحكم تسلط وسيطرة الرئيس عليها . بل هو حكم فردى لا يسمح بظهور أى شخصيه أخرى غير شخصيه الرئيس ، أو حتى أى تجمع آخر ، ولو كان من قيادة الحزب نفسه الذى يحكم العراق . لأن ذلك يمثل خطراً على استتباب السلطه فى يد الرئيس ، واحتمالات الاستقطاب أو تحويل جزء من الولاء المطلق له ، الى الغير ، فرداً كان أو جماعة ، ويعتبره الرئيس مؤامره تقطع الرقاب على أثرها .

فكل شئ فى العراق وكل انجاز - يجب أن ينسب فضله الى الرئيس القائد - ويمدح باسمه ، ويجب على الأجهزة الحزبيه والاعلاميه أن تركز على توضيح هذه الحقيقه للشعب العراقى لئلا يهمل . فالمعارك الحزبيه تتم باسمه وبفضل اشرافه على التخطيط والتنفيذ لها ، والجيش هو جيش صدام حسين ، وليس جيش العراق - وإذا حقق الجيش نصراً فى احدى العمليات مع ايران - فإن النصر يكون للرئيس القائد - فهو صاحبه - وإذا لم يحالفه الحظ فى احدى العمليات - فإن الخسار والفشل يعود الى قادة الجيش المسؤولين عن هذه المنطقه من الجبهه وعليه يعزل

قادة ويحاكم آخرون بسبب هذا الفشل . وعلى النحو الذى سنعرض له عند الكلام عن وقائع سير العمليات الحربية بين العراق وايران .

ولقد ترتب على تطبيق النظام الدكتاتورى فى العراق ، تدخل أجهزة الدولة فى كل مجال فى الحياة اليومية الى جانب تدخل الحزب بأجهزته وتنظيماته - وبالشكل الذى عرضنا اليه سابقا . وذلك لإحكام سيطرة السلطة على كافة أوجه الحياة - فى المجتمع ، ولقد سبق أن أشرنا الى أنه فى النظم الدكتاتورية سواء كانت دكتاتورية الفرد أو الحزب فإن قبضة السلطة كلها تتجمع فى يد شخص الحاكم مع السيطرته الشاملة على كافة نواحي الحياة وذلك يضع سائر أجهزة الدولة ، والحزب تحت سيطرة الحاكم الكامله ، مع وضع سائر أفراد المجتمع تحت سيطرة تلك الأجهزة - ولتكون تلك الأجهزة هى تعبيرا مجسدا لشخص الحاكم ونظامه . ولا أكون مبالغا اذا قلت أن التغلغل فى أدق حلقات المجتمع العراقى وصل الى حد تغلغل تلك الأجهزة الرسمية والحزبية فى حياة الأسرة العراقية - وفى داخلها . لضمان الكشف المبكر عن اتجاهات ونوايا كل فرد فيها ، الى حد الفصل بين الزوج وزوجته - والأب وأبنائه لصالح السلطة ، وبمباركة علنية من قبل الحاكم وأجهزته ، مثل تشجيع الزوج على التبليغ عن زوجها الهارب من ميدان الحرب ، أو تبليغ الأبناء عن كون آبائهم ممن يطلق عليهم التبعية الإيرانية - حيث يكافأ الولد ويحمل على كسب ممتلكات الأب بعد طرده من العراق ، واعتبار ذلك واجب وطنى يحث عليه مسئولى الحزب فى ندواتهم وحلقاتهم مع الحزبيين الأدنى درجة ، وبالذات الشباب منهم . والأمر هنا يغنى عن ضرب الأمثلة لكونها عديدة ويعلم بها شعبنا فى العراق . ولكن أبلغ هذه الصور تجسيدا لسياسة الحاكم فى هدم الأسرة العراقية والفصل بين الزوج والزوجة والأولاد - وجعل الولاء للسلطة ذو مرتبة أعلى وأقدس من قدسيته العلاقه الأسرية - عن طريق الاغراءات المادية - ومعرفة القيادة العراقية للطبيعة الفطرية للكثير من أفراد الشعب العراقى ، الذى انتقل الكثير منه مسن مرحله حياة البداوة ورعى الأغنام - الى الحصول على الثروة وكافسه وسائل الرفاهية فى نقله تعد طفرة ذات حيز زمنى قليل نتيجة اكتشاف النفط على نطاق واسع فى العراق ، دون أن يتوافر لقطاع واسع من الشعب العراقى فرصة التزود بالجانب الثقافى والتربوى اللازم لنقله من الحياة البدوية الى حياة المدينة الحديثه بكل مقوماتها - مما جعل الكثير منهم ينفق بسرعة وراء الاغراءات المادية - التى تعرض عليه مقابل التضحيه بالمثل والمبادئ التى ورثها فى مجتمع العشيره والقبيله - التى عملت ظروف الانتقال الى مجتمع الثروة وامتلاك وسائل الرفاهية

الحديثه الى هدمها بسرعة فائقة . والصورة التي نعيشها هنا ، هي تشجيع السلطة الحاكمة للعراقيين على تطليق زوجاتهم اذا كانوا ينحدرون من أصول ايرانية . مهما كانت بعيدة . وقد صدر قرار من مجلس قيادة الثورة العراقي في هذا الشأن ، يقضى بمنح مبالغ طائلة قسم منها يعتبر منحه من الدولة لا ترد كمكافأة للزوج على تطليق زوجته والتبليغ عنها ، والقسم الثاني هو سلفة زواج ، ليتمكن المطلق من مواجهه احتياجات الزواج من أخرى . ويمنح الزوج هذا المبلغ بعد أن يقوم بتطليق زوجته ، ثم تسليمها الى جهاز الأمن المختص الذي يقوم بتجميع المراد ترحيلهم ، ثم القذف بهم على الحدود العراقية الايرانية . والحقيقة نحن أمام هذه الصورة التي تمثل أبشع أنواع الجرائم فظاعة في حق الأسره ولا ندرى كيف تقوم الدولة بتشجيع المواطن على نزع العاطفه الأسريه من وجدانه وتسليم زوجته أم أولاده مع حرمانها من أولادها الى السلطات التي يعلم كل مواطن في العراق ما يفعله ويقوم به رجالها من اعتداء واهدار لآدميه الانسان ، لتطردها خارج الحدود ولتبقى عديمه الجنسيه بتسلمها الايرانيون ، وكأنها من السبايا ولكن بدون حرب يُسبون خلالها . ألم يجعل ذلك القرار ، كل زوجه في العراق تنحدر من أصل ايراني ، وكما قلنا من قبل فان الكثير جدا من الشعب العراقي تتداخل علاقات النسب بينه وبين الشعب الايراني منذ مئات السنين - تعيش في قلق قاتل - خشيته غدر الزوج بها بين يوم وليلة وتسليمها الى جهات الأمن لترحيلها لكي ينعم بالمكافأة - ويتزوج على حساب خزينة الدولة بأخرى . والحق يقال أن كثيرا جدا من شرفاء العراق أبوا أن يفعلوا ذلك برغم ضغوط أجهزة النظام عليهم ، والقليل من أصحاب النفوس الضعيفه وهم جميعا يعثيون قد فعلوا ذلك بفخر - وبلا حياء . وهذه احسدى صور تغفل أجهزة النظام في شئون العائله الواحد للتفريق بينها لصالح النظام وأمنه . والأمثله كثيره . أما عن تدخل النظام في شئون قطاعات المجتمع المختلفه فنجدته يحتكر العملية الاقتصاديه في العراق - باعتبار ذلك احدى سمات النظام الشمولسي المسمى بالاشتراكيه حيث يوجد قطاع عام يستأثر بالمساحه الأكبر من نشاط القطاع الاقتصادي وخاصه التجارة الخارجيه بينما يزاوِل القطاع الخاص دورا محدودا مرسوما له من خلال توصيات المؤتمرات القطريه الدوريه وان كان ذلك القطاع قد شهد نوعا من الانفراج خلال الأعوام ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ إلا أن حالة الحرب قد قلبت الأوضاع وجمدت النشاط الاقتصادي عموما في العراق . ولكن اهم ما يعنيننا هنا في هذا المجال هو دور أجهزة الدولة ، في السيطرة على حياة المواطن العراقي ، بمفهومه فرديه وسلوكياته كجزء من سيطرتها الشامله على قطاعات المجتمع بمفهوم عامه . ووسيله السلطه في ذلك مجموعه من الأجهزة الأمنيه والبوليسيه

والقوات المسلحة أحيانا ، وبالتنسيق التام مع أجهزة الحزب كما أسلفنا . وذلك بهدف احكام الرقابة على الانسان العراقي . فالشرطة في العراق لها هيبتها وجبروتها في نفوس المواطنين ، نتيجة الأساليب القمعية والغير انسانية التي تقابل بها المواطن حينما يلتجأ اليها أو تدفعه الظروف ليجد نفسه أمامها . بل انه نفس الامر الذي يلقاه الأجنبي في العراق من معاملة من قبل الشرطة العراقية أما ما يعرف بجهاز الأمن (سىء السيظ) في العراق والذي يماثل الى حد بعيد جهاز (الساك) الشهير في ايران خلال حكم الشاه ، فهذا الجهاز بحق يستطيع أن يتدخل في أدق أمور الأسره العراقيه وتطويع أفرادها لخدمة أغراضه وأهدافه . وله أعوانه من المواطنين الذين يعملون مجبرين أو مختارين معه ، نظير أجور ، على شكل مكافآت شهرية تدفع اليهم . وينقسم نشاط هؤلاء العملاء الى نوعين ، الأول تم تدريبه على نقل المعلومات والتجسس على أحوال المواطنين الآخرين كل حسب موقعه وتقديم تقارير عنها لجهاز الأمن ، والثاني يتم تنقيته واختياره على أسس معينة ولأسباب لها خصوصيتها تتعلق بالشخص ذاته ، ويكون مهمته هي المعاونه في عمليات التعذيب التي تتم داخل السجون والمعتقلات العراقيه للمواطنين بفرض الحصول على ما يطلب منهم تقديمه من اعترافات ، وقد يصل ذلك الى حد قتل أحد هؤلاء المعتقلين على أيدي هؤلاء المتعاونين مع أجهزة الأمن ، وبعيدا عن أيدي رجال الأمن أنفسهم فيكونوا بذلك - عرضه للضغط عليهم أكثر بتهديدهم بتلفيق تهمة القتل لهم مما يجعلهم ينساقون أكثر الى تعليمات ومطالب هذا الجهاز . ولقد وصل الأمر الى قيام هذا الجهاز بالتقاط عورات الناس وفنائهم الأسريه الخاصه واتخاذها وسيلة ضغط وارهاب لارغامهم على قبول العمل كعملاء للجهاز وهناك وسيلة أخرى لتجنيد المزيد من العملاء عن طريق التفرير ببعض أقارب المعتقلين وائهامهم بأنهم سوف يقدمون لهم المساعدة في الحصول على معلومات بشأن أقاربهم المعتقلين (حيث لا يعرف عن المعتقل أى شئ منذ اعتقاله ولمدة سنوات طويلة إلا اذا أُعدم وارسلت جثته) أو زيارتهم ، أو توصيل بعض الملابس والمستلزمات لهم أو السعى للافراج عنهم ، ويكون ذلك كله مقابل قبول الضحية تقديم تقرير عن شخص معين أو تنفيذ مهمه ما يطلبها رجال الأمن منه . وبعدها يقع الشخص فريسه العمل مع الجهاز راضيا دون أن يتحقق له أى من الوعود التي عرضت عليه في بدايه الأمر ، ويضطر للعمل تحت التهديد والارهاب الذي يتعرض له . والحقيقة التي لا جدال فيها أنه لا يوجد دائره حكوميه في العراق تخلو من وجود أشخاص مجندين فيها للعمل لدى أجهزة الأمن والمخابرات العراقيه ، وبشكل يجعل كسل شخص رجل كان أو امرأة ، يرتاب من زميله ويشك في تبعيته لهذا الجهاز أو ذاك .

والنتيجة هي الخوف الذي يسيطر على كل مواطن في العراق ، وبذلك يتحقق للنظام أهم أهدافه في أحكام السيطرة على المواطن العراقي بضمان عدم انزلاق لسانه بكلمته تمس النظام او بفعل شيئاً يهدد كيانه . لأن كل سلوكياته مراقبه ، وكل كلامه محسوب ، ولقد ترتب على ذلك وقوع كثير من التجاوزات على حريات المواطنين وانتهاكها ، والاعتداءات على أعراض الناس دون أن يستطيع الزوج حماية زوجته أو الأب حماية إبنته . وبهذه المناسبه ، فإن النظام قد استغل الكثير من عادات وتقاليد المجتمع العراقي الموروثة لتكون ورقه ضد ، يلعب بها للضغط على الشعب ولصالح أهدافه . فمثلاً لا يقبل المجتمع العراقي بأى اتصال يجرى بين المرأة العراقية وأجهزة الشرطه حتى ولو كان فى سبيل التبليغ عن حادث وقع لها ، أو للمطالبة بحق لدى الآخرين . حيث يجب أن يقوم الرجل بهذه المهمه لأن ذلك عيب لا تقصره التقاليد السائده ، ومن هذا المنطلق تطلب الأجهزة الأمنية من السيّدات العاملات فى أجهزة الدولة ، أو طالبات الجامعات والمعاهد ، التعاون معهم ، والّا تعرضن لاستدعائهن الى جهاز الأمن ، وهو أمر له صدى وأثر أخطر من الاستدعاء أمام الشرطه ، بحجه الاستفسار أو التحقيق بشأن اتهام ينسب اليها يتصل بسلوكها وعلاقاتها مع زملائها أو أصدقائها ، وهى تهمة قد تمثل الصاق العار بالمرأه وتثير حميه الأسره لقتلها غسلاً لهذا العار ، الذى هو أمر لا وجود له ، بل ويكفى إثارة الشبهه حولها فى هذا المجال . ويعتمد جهاز الأمن فى ذلك على ما يجمعه بواسطه عملائه عن العلاقات الشخصيه بين المواطنين بعضهم مع البعض الآخر . ومن الأجهزة القمعيه الأخرى التى يستند اليها نظام الحكم فى تأمين بقائه فى السلطه ، جهاز المخابرات الذى اتسع فى مجال نشاطه خلال السنوات الأخيرة بعد اندلاع الحرب مع ايران ، والذى رأسه " برزان التكريتى " أحد أشقاء الرئيس صدام حسين ، ثم قام بأعفائه من هذا المنصب فيما بعد . ولا يختلف أسلوب تعامل هذا الجهاز مع المواطنين كثيراً عن أسلوب تعامل جهاز الأمن العام ، بل يصل الأمر أحياناً ، الى حد التداخل فى نشاطات الجهازين لدرجة تشبه التكهن بأن كلا الجهازين يتناقض على مستوى القمه فى اثبات الولاء والاخلاص للحاكم ، ولو كان على حساب المصلحة العامه للشعب الذى يفترض أنهم يسهرون على أمنه . ولذلك فنعتقد أنه من أن أجهزة الأمن العراقيه مُسيّسه لخدمة الحاكم والنظام - وليس ولائها لخدمة الشعب ككل كما هو متبع فى معظم دول العالم . ولنضرب لذلك مثلاً ، فخلال لقاء تم بين الرئيس العراقي عام ١٩٨٤ ومجموعه من المصريين العاملين فى العراق . والذين تم اختيارهم وتجميعهم بواسطه أجهزة الحزب من العناصر المصريه التى يقينا لا تمثل مجموع المصريين العاملين فى العراق (*) ، وبهدف تقديم صورة اعلانيه

(*) - هذا هو رأينا الشخصى فى تلك المجموعه التى ذهبت الى الرئيس العراقي فى قصره الجمهورى فى بغداد لتعبر عن تأييدها له .

للرأى العام داخل وخارج العراق بمدى ولاء واعتزاز المصريين بالرئيس العراقي ، تكلم الرئيس العراقي أمام هذه المجموعة عن واقعة تؤكد صحة ما ذكرناه بشأن أسلوب عمل هذه الأجهزة الأمنية في محاولة تقديم المعلومات التي لا تخدم المصلحة العامة بقدر ما يتراءى لرؤساء هذه الأجهزة أنها ترضى الحاكم . فقال الرئيس العراقي في هذا اللقاء ، أنه كان قد تلقى تقريراً من أجهزة الأمن يحذر من التواجد المصري بالنسبة للمصريين العاملين في العراق ، وخصوصاً بعد انتهاء مؤتمر قمة بغداد ، وأن هذا التواجد يمثل خطراً على الحالة الأمنية في العراق وينصحون بإخراجهم من العراق . ويستطرد الرئيس بأنه قد تلقى تقريراً آخر من المخابرات بنفس المعنى ، ونفس الرأي . وقال الرئيس أنه لم يأخذ برأى الجهازين اللذان يمثلان أخطر وأهم الأجهزة في الدولة والتي يُستند على تقاريرها بشكل أساسي في تقدير الموقف بالنسبة لموضوع معين واتخاذ القرار السياسي على ضوءه . وبصرف النظر عن رأينا الشخصي في الأسباب التي أدت بالرئيس إلى عدم الأخذ برأى أجهزته الأمنية سواء ما يتعلق منها بعدم ثقته في صحة هذه التقارير وفهمه لاتجاهات المسؤولين عن هذه الأجهزة ، وحاجه الرئيس لهذا الحشد المصري الكبير من القوى العاملة التي كان العراق في حاجه ماسة اليها ، مع علمه بطبيعة المصريين والشعب المصري الذي ليس من طبيعته الاساءه الى المجتمع الذي عاش بين أفرادهِ ، فان المهم عندي هنا ، هو المحصلة النهائية التي يمكن أن نستخلصها من معنى تقديم هذه التقارير بهذه الصورة لرئيس الدولة من هذين الجهازين ، وهل هو اتفاق مسبق على أن تخرج تقاريرهم متفقة مع بعضها على هذا النحو - لغايه في نفس يعقوب - تتعلق بموقف رؤساء هذه الأجهزة من مصر والشعب المصري ، استمراراً لحمله الكراهية الخفية التي تحاول بعض العناصر في المستويات المختلفة لأجهزة الحزب والدولة بثها في نفوس الشعب العراقي ضد مصر - وشعبها ، أم أنه جهل وأهمال بالغ من أفراد الجهازين في جمع معلوماتهم ، ثم تقصير من المسؤولين عن هذين الجهازين في دراسة وتقسيم مدى صحة هذه المعلومات قبل رفع تقريرها^ح إلى رئيس الدولة . أم أنه - نتيجة اعتماد الأسلوب الارتجالي والتخميني في اعداد التقارير بالنسبة لبعض الموضوعات بحكم التكوين الفكري ومدى الكفاءة العملية لإدارة مثل هذه الأجهزة الحساسة ، وكذلك بالنسبة لأفرادها وطبيعة تشكيل الهيكل التنظيمي لها ، مما ترتب عليه اعداد التقارير بهذه الصورة الخاطئة والتي تبعد كل البعد عن الصواب والحقيقة بدليل أنه قد مرت سنوات طويلة منذ رفع هذه التقارير وحتى الآن مروراً بأوضاع داخلية صعبة في العراق بعد نشوب الحرب مع إيران ، ولم تحدث حالة واحدة ثبتت فيها وقوع أضرار من جانب المصريين العاملين في العراق ، ضد أمن وسلامته

المجتمع العراقي ونظام الحكم فيه . واننى اذ أقدم هذه الواقعة ، أترك للقارىء العربى الحكم على الكيفية التى تدار بها شئون السلطة فى واحد من أقطار عالمنا العربى ، وأقول ذلك بمناسبة - وقوع حاله مشابهه - انما أخذت حيز التنفيذ الفعلى وهى طسرد نظام حكم الرئيس الليبى معمر القذافى المصريين العاملين فى ليبيا خلال شهر أغسطس عام ١٩٨٥ بعد تجريدهم من أمتعتهم ومستحقاتهم المالية . وأحب أن أعيد الى الذاكره أن تلك الواقعة ليست الأولى من نوعها فى النظم الشمولية ، ففى العراق أيضا سبق عام ١٩٧٧ أن قامت الأجهزة الأمنية هناك بتجميع المصريين من الشوارع وأحيانا بملابسهم الخاصة بالنوم وقذفهم على الحدود السورية بسبب تقارير المخابرات والأمن ، وإحتمالات حدوث أعمال تخريب فى بعض المناطق فى العراق ، حيث تم إتهام بعض المواطنين السوريين فى حينها بوضع حقيبته للقنابل فى صحن مسجد الامام على ابن أبى طالب بالنجف الأشرف . وهذا هو الثمن الذى يدفعه وما زال يدفعه الشعب المصرى عن ما يقدمه من جهد وعناء لبناء هذه المجتمعات العربيه التى لم تكن بالأمس القريب تملك شيئا فأفاض الله عليها بترولا ، أكسبها ثروة أنستها حقيقة أمرها ، وأعمتها أن ترى صورة وجهها الحقيقى ، أمام ذلك الشعب العريق والأبى العظيم الطيب ، شعب مصر النبيل الذى تلقى وما زال يتلقى الاساءه دون ردها . وأود أن أشير أمرا آخر قبل أن أفرغ من الكلام عن الأجهزة الأمنية فى العراق ، يتعلق بمحاولته هذه الأجهزة تجنيد بعض الأجانب العاملين فى العراق ، كعملاء لها . ولقد تم التركيز على المصريين بصفه خاصه فى الأعوام ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، وهذه جراءة يحسد عليها المسئولين عن هذه الأجهزة وليس مبلغ الجراءه هو محاولة التجنيد ذاتها ، لأنه من حق أى جهاز أمنى أن يختار من العناصر الوطنية أو الأجنبية التى لديها الاستعداد الشخصى للتعامل معه ، لكى يستطيع أن يؤدى واجبه فى تأمين المجتمع الذى يعمل فى خدمته . ولكن مبلغ الجراءه ، هو محاولة التحرش بالمصريين والسعى الدؤوب وراءهم للايقاع بمن يراد إيقاعه منهم فى شباك هذه الأجهزة لتجنيدهم للعمل لحسابها . ويطلب منهم اذا نجحت عناصر الأمن أو المخابرات فى ذلك ، تقديم تقارير عن بعض المواطنين - سواء عراقيين - او مصريين ، على أن تكون هذه التقارير مكتوبه بالطبع ، لتكون فيما بعد دليلا على تعاملهم معهم ، يهدد على أساسه الشخص بتبليغ الأجهزة المختصه فى بلده بذلك ، فيستسلم لهم بشكل كامل . والمؤسف هنا أن أخواننا العراقيين وهم شعب ذكى وتنازع الفكر - وحساس بطبيعته وليس كما يتصور قاداته - قد لاحظ هذه الأمور ، بحكم درايتهم بأساليب عمل أجهزتهم الأمنية . وقد ولد عندهم هذا الموضوع نوع من الحساسيه الخاصه من ناحية أشقاىهم العرب - والمصريين منهم خاصة ، وبدأ الظن فى أن معظم

المصريين هم عملاء يعملون لحساب الأجهزة الأمنية العراقية ضدهم ، وما ترتب على هذا الإحساس من آثار نفسيه سيئه ، تسيء الى العلاقات بين الشعبين العراقي والمصري ، وتكون مدعاة لزرع الكراهيه بينهما - وبفعل مسئولى أجهزة الأمن الذين كان ينبغي أن يعملوا على تجنب وجود أى ظاهره ، أو حاله تكون سببا فى وجود الكراهيه بين الشعبين حفاظا على أمن المجتمع العراقى نفسه . ولا شك أن الأخطاء الكبيرة التى تقع فيها أجهزة الأمن والمخابرات العراقية ترجع كما قلنا الى طبيعة أسلوب العمل فى هذه الأجهزة ، وندره الكفاءات المتخصصة فى هذا العمل ، والاعتماد على جيش من الشباب من صغار السن الذين تم تجميعهم من تنظيمات الحزب المختلفه من يثبت ولاهمهم المطلق للنظام ، واستعدادهم للطاعه العمياء فى تنفيذ ما يكلفون به من مهام بصرف النظر عن الاستعداد الفكرى والثقافى الذى تستلزمه هذه الوظيفه الحساسه فى المجتمع والتى يقع على كتفها مسئولية تأمين وحمايه المجتمع . ولا شك أن أى أجنبى يستطيع أن يميز عناصر هذه الأجهزة دون صعوبة تذكر نتيجة تصرفاتهم وسلوكياتهم التى تكشف عن هويتهم بسهولة ، وهذا فى حد ذاته عنصر ضعف فى كيان هذه الأجهزة ، لان الشخص المتمرس فى الأعمال المضاده يستطيع أن يكتشف هذه الأجهزة - ويتجنبها اذا كان قادما للعراق من أى دولة أخرى لغرض يتعلق بهذا النوع من النشاط . ولعل السيل الجارف من المعلومات الدقيقة التى تصل الى ايران كل ساعة ليس إلا نتيجة وجود هذه الثفره الخطيره فى جسم أجهزة الأمن العراقيه - وعلى حد تعليق لأحد رعايا الدول الاجنبية غير العربيه ، فى هذا الشأن بقوله أن عناصر الأمن والمخابرات فى العراق لا ينقصها سوى تعليق لافته على ظهر كل شخص يحدد عليها اسم الجهاز الذى ينتمى اليه (مخابرات أو أمن عام) .

وفى النهايه نود أن نشير الى أن هناك تنسيق تام بين نشاط أجهزة الأمن والمنظمات الحزبيه حيث يقوم الحزب بتزويد أجهزة الأمن بتقارير وفقرات للمعلومات التى يحمل عليها الحزب عن طريق التقارير التى يكتبها البعثيين من واقع عملهم . كما أن التنظيم الحزبى فى كل محافظة ومنطقه يدخل فى تشكيله عناصر من الأمن بحكم انتمائهم للحزب - ومن هنا يكون الارتباط العضوى بين الحزب وجهاز الأمن - ارتباطا عضويا ووثيقا .

وبعد أن تكلمنا عن كل من السلطتين التنفيذيه والتشريعيه والتى أوضحنا أنهما لا يعدان سلطتين منفصلتين فى النظام السياسى الحالى فى العراق بحكم اجتماعهما فى يد واحد هى مجلس قيادة الثورة ورئيسه ، إضافة الى أن بعض

نواب رئيس الوزراء وهم أعضاء في ذلك المجلس المذكور أيضا - فيبقى أن نتكلم عن السلطة القضائية في سطور موجزة • والتي تتميز بوضع غريب وفريد في العراق بالمقارنة بوضع السلطة القضائية في النظم الديمقراطية الحديثة حيث تتمتع بالاستقلال التام عن كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية •

فالسلطة القضائية في العراق ، يشارك في شطر كبير من اختصاصاتها الطبيعية الأصلية مجلس قيادة الثورة - فهناك العديد من الموضوعات التي تحكمها قوانين في الأصل ، تعد من اختصاص القضاء العادي - ولكنها تخضع في العراق إلى ما يعرف باسم محاكم الثورة التابعة لهذا المجلس ، وبعض هذه الموضوعات تعالجها القوانين العادية المنصوص عليها في قانون العقوبات المعمول به أمام القضاء العادي • والمعروف أن ما يعرف بمحاكم مجلس قيادة الثورة - أنها في حكم القضاء الاستثنائي • وأهم القضايا التي يحظر على القضاء العادي النظر فيها تلك المتعلقة بأمن الحزب والثورة ، أو سب أي من المسؤولين في هذين الجهازين الحاكمين • إضافة إلى قضايا أمن الدولة العادية المتعلقة بالتجسس أو التخاطر مع دولة أجنبية وغيرها • ويخص في كل دائرة قضائية قاضي يختص بالتحقيق في مثل هذه الأمور ، يطلق عليه قاضي الأمن • هذا فيما يتعلق بمشاركته السلطة القضائية في أعمالها - من قبل مجلس قيادة الثورة • ولكن هناك صورة أخرى تتعلق بالتدخل في شئون السلطة القضائية تختلف عن مشاركتها إختصاصها وان كان ذلك التدخل يتم بصورة غير مباشرة إلا أنه يحدث أثره المباشر على طبيعة سير الإجراءات واتخاذ القرار الخاص بالموضوع المعروض على هيئة المحكمة • وذلك التدخل يتم عن طريق أجهزة الحزب والأجهزة الأمنية المختصة بناء على تعليمات تأتي من القيادة في بغداد • وإذا عرفنا أن الاتجاه الآن إلى تبعية القضاء بعد أن كلفت القيادة العراقية - وزير العدل العراقي - " منذر الشاوي " بوضع ما يسمى بقانون إصلاح النظام القانوني رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ والذي وضع كأساس لبناء القوانين الجديدة وإصلاح مجموعة القواعد والتشريعات النافذة المعمول في العراق لتنسجم مع الفلسفة التي ينتهجها حزب البعث في إدارة شئون الحكم وكما يقال بشأنها " لتنسجم أو تواكب التغيير الثوري الذي يلقوه الحزب في مختلف مرافق الحياة " مع وضع الفلسفة العامة للحزب ونظراته للقانون والقضاء معا وهي نظره خاصة تعبر عن رأي الحزب وقياداته قبل أن تعبر عن متطلبات المجتمع التشريعية • فإضافة إلى تبعية القانون نفسه كان هناك العمل من أجل تبعية القضاء بمعنى أن يكون الحكام " القضاء " هم أشخاص بعثيين مؤمنين بمبادئ البعث وفلسفته حتى يطبقوا القوانين بروح بعثية

وعليه يمكن أن نتصور النتيجة التي تترتب على ذلك التفاعل المستمر بين القاضي
البعثي - وقيادته الحزبية ، وأثر ذلك على ما سوف يقضى به القاضي من قرارات أو أحكام
بشأن القضايا والأمور المعروضة عليه حينما يتلقى بشأنها توصية من قبل أجهزة
الحزب المختصة . ولذلك وعلى ضوء هذه الحقيقة لا يمكننا أن نقرر أن القضاء
في العراق وبصفه خامه القضاء الجنائي يعمل باستقلال تام عن أجهزة الحكم المختلفة
وبدون تأثير مباشر صادر عنها . ولن نتعرض لطريقة المحاكمة التي تتم بشأن
المتهمين في قضايا تتعلق بالثورة والحزب - وعدم امكانيه حصول المتهم على محامي
للدفاع عنه في هذه القضايا ، حيث لا يجزئ المحامون للتصدي للدفاع عن متهم
في مثل هذه القضايا . وأحيانا يتم تنسيب محامي بعثي يحضر بصفه شكلية
مع المتهم أمام محاكم الثورة هذه ، وقد يغيبه الله عليه في بعض الحالات ليتفوه
بكلمه واحده أمام هيئة المحكمه وهي " طلب الرأفه " دون التعرض لموضوع الدعوى
وظروفها ومدى توافر عناصر الإتهام .

وعليه فإن القاضي والمحامي - وهما العنصرين الأخيرين اللذين يفترض أن يسلم
المتهم لهما قضيته ومصيره في مثل هذه القضايا الكبيرة التي تتعلق على نتيجة
الحكم فيها اعدام متهم أو سجنه مدى الحياة ، قد أصبحا في ظل حكم البعث ،
وفلسفته بشأن القانون والقضاء اللذان يجب أن يخدموا أهداف ومتطلبات الحكم
وقيادته وأن يعمل القاضي على ضوء هذه الفلسفه الغريبه على ساحة للقضاء والسياسه
التشريعيه - قد أصبحا تابعين لمشيئه سلطة الحاكم ، واتجاهاته وفلسفته في الحكم .
وعلى القاضي والمحامي أن يتحركا في الدعوى التي بين ايديهم من هذا المنطلق .
ولعل أقوال الرئيس العراقي في هذا الشأن صريحه وواضحه ويستطيع من يريد المزيد
من المعلومات في هذا الشأن أن يرجع الى قانون الاملاح القانوني المذكور وأقوال
الرئيس العراقي ومطبوعات الحزب في هذا الشأن ليكلف الباحث على المزيد من الحقائق
عن محاولات البعث فلسفه أعمال القضاء والسياسه التشريعيه وتطويرها لخدمة
نظريته في الحكم ورغبات الحاكم أيضا بعيدا عن مفهوم العدالة . والكلام عن القضاء
والقضاء في العراق ، بل والمحامين أيضا ، أمرا يجلب الحزن والأسى حقيقة على
ما وصلت اليه أحوالهم في عراقنا الشقيق .

وفي حقيقة الأمر فإن كلامنا عن القضاء في العراق - يغنيها عن الكلام عن
الحريات العامه والشخصيه أيضا هناك . لأن تقييد أعمال السلطة القضائية ،
والمشاركه في أعمالها الأصلية من قبل سلطة أخرى ، ومحاولات فرض الوصايه على
أعمال القاضي ، كلها علامات واضحه تشير الى مدى ما لحق المجتمع العراقي من

اعتداء على حرياته . فكيف يتمتع المواطن بحريات كفلها الدستور المؤقت ذاته ونص عليها - في وقت هو محروم فيه من قضاء يحمي له هذا الحق اذا إنتهك ، ولا يجسد المحامي الذي يستطيع أن يقف الى جانبه ليدافع عنه أمام قضاء استثنائي صارم في أحكامه ويمثل قضائه السلطة العليا في البلاد وهي مجلس قيادة الثورة . ولا معقب أو رقيب على أعمالهم وما يصدرونه من أحكام . بل لقد وصل الأمر الى اصدار قرارات عن مجلس قيادة الثورة تلغى أحكاما صادرة عن بعض محاكم القضاء العادي فسي نزاعات مدنيه عاديه ، وبعد أن استنفذت جميع درجات التقاضي الخاصة بها بما فيها محكمة النقض العراقيه واحالتها الى محكمة الثورة لإعادة النظر فيها . ومثل هذه القرارات موجودة في الوقائع العراقيه ذاتها لتشهد على كيفية التدخل في شئون السلطة القضائية الى حد الغاء قراراتها . مما يجهض اي جهد قضائي يبذل ويقتل روح البحث لدى القضاء والمحامين على حد سواء .

وعلى كل حال فلا نستطيع أن نتوسع في الكلام عن نظام الحكم في العراق أكثر مما عرضنا له في هذه الصفحات السابقه والذي قدمنا من خلاله صورة موجزه بالقدر الذي يساعد على خدمة موضوع الكتاب فيما يتعلق بطبيعة النزاع بين النظاميين وليساعد على اجراء المقارنه لدى القارئ بين ما يدور على الساحة الداخليه في الدولتين .

القسم الثالث

الظروف العربية والدولية التي سبقت اندلاع الحرب
والعلاقات بين طرفي النزاع

الفصل الأول

الظروف العربية والدولية

إذا رجعنا بعض الشيء الى الوراء ، وبالتحديد عام ١٩٧٩ ، سنجد أن هناك تغييرات جذرية قد لحقت بالمنطقة العربية وبالاتجاهات الدولية لعدد من دول منطقتنا العربية والخليجية منها خاصة وذلك نتيجة حدثين هامين أولهما : اقام مصر على توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل في مارس عام ١٩٧٩ وما إرتبط به من نتائج أهمها انعقاد مؤتمر قمة بغداد وما صدر عنه من مقررات . وثانيهما : قيام ثورة شعبية في ايران بقيادة رجال الدين إنتهت بسقوط نظام حكم الشاه في فبراير ١٩٧٩ ، وإقامه نظام الجمهورية الاسلاميه هناك . وسنتناول هنا كل من الحدثين على حده لتوضيح الآثار التي ترتبت على وقوعهما ، ودورهما في تطور الأوضاع في منطقة الخليج العربي وبالشكل الذي أدى الى تهيئه الساحة للمنازله بين نظامي الحكم في العراق وفي ايران فيما بعد .

أولا : مؤتمر القمة العربي في بغداد :

لقد كان لتحرك مصر نحو عقد اتفاق سلام منفرد مع اسرائيل يُمكنها من الوصول الى تسوية تستطيع بموجبها استعادة باقى أراضيها التي فقدتها في حرب عام ١٩٦٧ ، وما استتبع ذلك من انتهاء حالة الحرب مع اسرائيل واقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين ، وفقا للمطالب الاسرائيلية كشرط لتوقيع هذا الاتفاق ، والذي ما كان أمام القيادة المصرية في حينها من سبيل لاسترجاع الأرض المحتلة دون التسليم بهذه الشروط ، كان هذا التحرك المصرى وتصرفها على هذا النحو يمثل الورقة الذهبية والتاريخية التي إلتقطتها زعماء الدول التي أطلقت على أنظمتها ما يسمى بالنظم التقدميه الثوريه مثل ، عراق البعث وسوريا البعث وليبيا التطرف ، واليمن الجنوبي الشيوعى ، إضافة الى موقف منظمه التحرير الفلسطينيه في حينها . فقد إعتبرت هذه الأنظمه أن التصرف المصرى يمثل جرما لا يغتفر على ضوء شعاراتها في تحرير الأراضي المحتلة بقوة السلاح كأسلوبا وحيدا لاستعادة هذه الأراضي .

ووجه الجُرم ، من وجهه نظر زعماء هذه الأنظمة أمام الرأي العام العربى والدولى ، هو خروج مصر عن مبدأ عدم التفاوض مع العدو الاسرائيلى ، وقبول الحل السلمى معه .

أما وجه الجرم الحقيقى ومن وجهه نظرى بالنسبة لزعماء هذه الأنظمة أمام أنفسهم ، هو خروج مصر من خندق القتال ضد اسرائيل ، وبحكم ثقلها السياسى والعسكرى والشعبى ، وما يترتب عليه من احداث فراغ محسوس ولا يستهان بحجمه ، على مساحه هذا الخندق ، وهو أمر يتضمن بالضرورة كشف عورات هذه الأنظمة التى تتكلم كثيرا عن الحرب - وحرب التحرير الشعبىه وفى وقت هم أبعد ما يكونوا عن القدرة فى خوض مثل هذه الحرب ، سواء من حيث بعدهم عن خندق القتال من الناحية الجغرافيه ، أو بحكم الامكانيات والقدرات التى تمتلكها هذه الأنظمة ، ومقدار ما هيا ته لبلادها من استعداد فى شتى المجالات وعلى كل المستويات لما تتطلبه الحرب ، كما أن الأمر الأكثر أهميه والذى يسبب حرجا أكثر لزعماء تلك الأنظمة الذين يجيدون الحرب الكلاميه والاعلاميه هو القصور المتعلق بالقدرات الشخصيه لهؤلاء الزعماء وبشكل لا يؤهلهم لتحمل مسئوليه اتخاذ قرار خوض حرب مع اسرائيل وتنفيذها ، وبالشكل الذى استطاعت الزعامه المصريه والقيادات التابعه لها أن تقوم به خلال حرب ١٩٧٣ ضد اسرائيل . بل أن هذه الزعامات العربيه التى أعنيها غير قادره على مجرد ممارسة أى نوع من المواجهات المحدوده مع اسرائيل ، فى غيبه مصر والمسانده المصريه . لذلك كله فقد كان التصرف المصرى بقبول عقد اتفاق مع اسرائيل هو أمر جسد خطير ، لأنه سوف يضع الزعماء (الثوريين) فى العالم العربى فى مواقعهم الحقيقيه على ساحه المواجهه وحدهم ، وجها لوجه مع اسرائيل . وأصبح عليهم أن يترجموا شعاراتهم وأقوالهم الى عمل واقعى على هذه الساحه . ويجربون النزال العسكرى مع اسرائيل الذى يعلمون جيدا وقبل شعوبهم ، أنهم أبعد ما يكونوا أهلا له . أقول ذلك لأن الحرب ضد اسرائيل كانت دائما وأبدا تقع مسئوليتها بالدرجة الأولى على مصر ، شعبا وقيادة . وهو الأمر الذى تعود عليه العرب عموما ، وأصبح ذلك على مصر واجبا ، وللغرب حقا ، وعلى مصر أن تظل تتحمل هذا العبء نيابة عنهم والآن تكون قد كفرت ، وبحق عليها القصاص مما يستوجب أن يُشمر الزعماء العرب عن ساعدهم ويجمعوا فى بغداد لتقرير هذا القصاص . والملفت للنظر أن يجتمع فرقا الأمم على أمر لم يستغرق الإعداد له من الوقت شيئا . حتى هؤلاء الذين إدعوا أنهم لا يؤمنون بصيفه مؤتمرات القمة كانوا هم أول من دعى اليه وقدم عاصمة بلده مضيفا لوفود مؤتمر القمة العربى هذا . والغريب أيضا ، والغرائب كثيره فى دنيا السياسه العربيه ، أن دعوة مشابهه لعقد مؤتمر قمة عربى لبحث التدهور الذى أصاب الفلسطينيين وأحوالهم بعد طردهم من لبنان وذهب من ذبح منهم على الأرض اللبنانيه ،

قد لاقت تلك الدعوة ما يشبه الاستجداء من جانب الملك الحسن الثانى ملك المغرب لكى يقنع بعض هؤلاء الذين كانوا متحمسين لحضور مؤتمر القمة العربى فى بغداد من أجل معاقبه مصر ، وغرس إسفين فرقه فى الجبين العربى فى حين أخذوا يتهربون من قبول دعوة الملك المغربى لذلك المؤتمر الأخير الذى كان محاولة لدأب الصدع والعمل على إلتئام الجرح العربى ، وتصفيه الخلافات . لقد ظلت محاولات الملك المغربى من عام ١٩٨٤ وحتى أغسطس ١٩٨٥ ، يلهث وراء هؤلاء الزعماء المحسوبين على العرب كمسؤولين عن مصائر شعوبهم ، وإذا بالمحاولات الحثيثة هذه تتمخض عن حضور ممثلى خمس عشرة دولة عربية فقط الى هذا المؤتمر ليس من بينهم سوى النذر القليل من رؤساء الدول .

وفى الواقع أن الحقائق التاريخيه لا يمكن أن تغيب أو تُحجب أبداً ، وأن وقائع مؤتمر قمة بغداد لا تنفصل عن أحداث الحرب العراقية الإيرانية على الاطلاق . فلقد كان للداعين لانعقاد قمة بغداد والمناضلين من أجل نجاحها ، أهدافهم الخفيه وان فاحت راثحتها فى أنوف بعض زعماء الدول العربيه الآخرين خلال أيام المؤتمر ، وبعض زعماء دول الخليج منهم بصفه خاصه ، والذين وجدوا أن الأمواج - أمواج الإرهاب المُقنّع فى صورة جديده ، وصياغه حديثه العهد بالقمة العربيه مؤداها (أنه من ليس مع مقررات المؤتمر بالمقاطعه والعقوبات المقترحه ضد الشعب المصرى - فهو اذاً - مع النهج الاستسلامى لمصر - ويقف الى جانب اسرائيل) ولا خيار ولا منطق يُقبل إعماله فى هذه الحاله . وهذا ما دعى البعض بمصطلح " أن هناك رأى عام عربى يكاد يصل الى درجة الإجماع . بان القرار الذى صدر فى قمة بغداد بتعليق عضويه مصر فى الجامعه العربيه كان قرارا إنفعاليا ، صدر للأسف تحت أسنه الرماح أو ربما قد أتاحت الظروف الساخنه فى هذا الوقت الفرصه لزلزلة وحدة العمل العربى المشترك " (١) ، ولكن بيد من كانت توجه هذه الرسايع ؟ وأستطيع أن أقول أن أهمية الأهداف الخفيه التى سعت الى تحقيقها زعامة البعث العراقى والسورى - فرقاء أول الأمس الذين أصبحوا أصدقاء الأمس ثم إنقلبوا مرة أخرى اليوم بعد أن استنفذت المماليح - هو عزل مصر حكومة وشعبا بكسل ثقلها ودورها عن الكيان العربى آمليين أن ترث هذه الزعامات كل حسب خططه الخاصه وتصوره القاصر هذا المكان وهذا الثقل المصرى أو إقتسامه وحسنه لا يثير كل منهما العوائق فى طريق الآخر ، اتفقت زعامة البعث فى العراق وسوريا على تسويه مشاكلهما معا ، والاعداد لمشروع وحده بين القطرين أجمع

(١) - جريدة الأهرام ١٩٨٥/٨/٣ .

الشارع السوري على أن القيادة السورية كانت تلهو به كلعبة تشغل بها القيادة العراقية حتى تمر فترة إنعقاد المؤتمر وهذا ما حدث بالفعل . لأن البعث دائما لا يستطيع التخلي عن لعبة الفدر واستغلال الفرص . ولقد فشلت تلك الزعامات البعثية وغيرها من الزعماء التقدميين كما يحلو لهم أن يطلقوا على أنفسهم ، في إقناع الزعماء العرب المجتمعين في بغداد على الموافقة على كل المقترحات المقترحة وبالصيغة التي كانوا يأملون الخروج من المؤتمر بها . فاضطروا الى النزول الى ما أطلق عليه (صيغة الحد الأدنى) من العقوبات والمقاطعة . وترك ما هو أكثر من الحد الأدنى لتقوم باتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنه كل دولة على حده . وكان منطق الزعماء العراقيين في مسأله وقف المساعدات الماليه التي كانت إحدى مقررات هذه القمة - إضافه الى وقف التعاون التجارى وتعليق عضوية مصر في الجامعة العربيه - هو أن ذلك يحقق حسب فهمهم الضحل اجبار الشعب المصرى على الثورة ضد نظام حكم الرئيس الراحل أنور السادات باعتباره أحد أساليب الضغط على الشعب المصرى الذى سينعكس بدوره على موقفه من قيادته . فيضطر الرئيس السادات بالتخلي عن فكرة توقيع المعاهده مع اسرائيل . ولقد أثبتت الأيام التي أعقبت إنتهاء المؤتمر لأعماله مباشره - وحتى يومنا هذا عدة حقائق نشك في أن الذين كانوا متحمسين لإنعقاد قمة بغداد قد استوعبوها جيدا ، حتى يزدادوا معرفه وفهما لطبيعة الشعب المصرى وقدره تحمله ، ومقدرته على تقييم ما أقدمت عليه قيادته من تصرفات فيما يتعلق بموضوع اتفاق السلام مع اسرائيل . على ضوء ظروفه ومشاكله التي يعايشها هو وحده - وليس أحد آخر غيره من وراء حدوده ذلك الشعب الذى يعرف متى يتحرك ولماذا ، حينما يتعلق الأمر بالمساس بكرامة الانسان المصرى ، وينفذ صبره ، وكما حدث عندما وقع حادث إغتيال الرئيس الراحل السادات . ففي حالة ابرام الإتفاق مع اسرائيل ، وحالة إغتياله على المنصبه التي كان يستعرض فيها قواته المسلحة بمناسبة ذكرى مرور سبعة أعوام على حرب أكتوبر لم يكن الشعب المصرى فى تلك الحالتين المختلفتين تماما فى حاجة السى قوى خارجيه توجهه أو تجبره على أن يعبر عن رفضه لهذا الموقف أو ذاك . انما هو الذى يُقيم الموقف وهو الذى يتخذ القرار الذى يعبر عن ما يجيش فى صدره . ولذلك لم يثور الشعب المصرى فى مواجهه قيادته احتجاجا على مفاوضات السلام ، ولا يعد تنفيذ الأنظمه العربيه لمقررات بغداد ، كما أنه لم يمت جوعا ولم نسمع أن انسانا واحدا فى مصر مات أو حتى مرض بسبب الفقر وانقطاع المساعدات الماليه العربيه عن مصر . وان كان ذلك الأمر يقطع بشئ ، فهو يقطع بأن هناك قصورا فكريا لدى بعض الزعماء العرب فى فهم حركة التاريخ لشعوب المنطقة العربيه .

وذلك أمر بالضرورة له إنعكاساته على طبيعة القرارات التي تصدر عن هؤلاء الزعماء .
 واسلوب اتخاذها . وارتباط ذلك بممائر شعوبهم وشعوب دول أخرى معهم . ولعل على
 بهذه المناسبه ، ومن استقراء الوقائع والأحداث لا أستبعد أن هناك حقيقة كانت
 ماثله في رؤوس القادة العراقيين بالذات ، وبعض من جاراتهم في سلكهم نحو مصر
 خلال أيام المؤتمر ، عندما قدما عرضا الى مصر بواسطة ثلاثة مندوبين يمثلون
 الزعماء المجتمعين في بغداد يتم بموجبه تقديم مبلغا من المال الى الحكومة
 المصرية مقابل تخليها عن طريق الملح مع اسرائيل . والحقيقة التي أظنها كانت ماثله
 في رؤوس هؤلاء القادة هي أنهم كانوا يأملون فعلا أن ترفض القيادة المصرية هذا
 العرض - وهم يعلمون يقينا أنها سوف ترفضه . لأن شعب مصر لا يقبل أن توافسق
 قيادته على دخول مقايضه مع الزعماء العرب الذين بدأوا يلوحون بعزله ومقاطعته .
 ولعل أملهم ذلك كان عند تحققه ، سيؤمن سير الأحداث كما رسموا لها وضمان خروج
 مصر من الساحة العربيه لتخلو لهم ، ويتسلمون رايه الزعامه التي يحلمون بها
 ومن أجلها سعوا وبسرعه مذهله ، لعقد هذا المؤتمر . ولا شك أن الأسلوب الذي
 تعاملت به القيادة المصرية في حينها مع هذا العرض العربي ، قد نال من كرامه
 حماسة هؤلاء الزعماء الذين تبينوا فكرة هذا العرض . وهكذا وبعد أن نجح النظام
 العراقي في أن يفتح لنفسه طريق الزعامه على العالم العربي بعد أن أزيح العملاق
 الكبير " مصر " من الساحة العربيه والذي كان دائما وأبدا قادرا على أن يكون
 لحركته الدور المؤثر والذي تبدو بجواره أحجام كل الأنظمة العربيه الأخرى
 ضئيله ، تمكن القادة العراقيون من أن يناموا ليلة إنتهاء القمة العربيه في بغداد
 مرتاحي البال ، ولكن فكرهم كان مشغولا بالغد ومستقبل خطط الزعامه . وهكذا -
 كان نفس حال بعض من شاركهم نفس الأهداف القريبه أو البعيدة حينما استقلوا
 طائراتهم مغادرين أرض بغداد . ولم يكن ذلك الأمر وليد استنتاج شخصي من
 عندي ، وإنما كان يمثل حقيقه موجوده في فكر وتخطيط القيادة الحاكمه في
 العراق وتأيد بعد ذلك باقرارهم لهذه الحقيقه كامله بقولهم : (ان أول ردود الأفعال
 البارزه التي حدثت بعد زيارة السادات للقدس هو سعي ما يسمى بـ (الأنظمة التقدميه)
 وأطراف المقاومه الفلسطينيه الى عقد اجتماع لبحث هذا التطور الجديد والخطير
 في الموقف وما ينبغى اتخاذه ازاءه . وفي تلك الأيام تداخلت في آن واحد دعوتان
 لعقد مثل هذا الاجتماع ، دعوه وجهت من العراق ودعوه أخرى وجهت من قبل ليبيا .
 ان عقد المؤتمر في بغداد كان يعنى اعطاء الدور القيادي لقيادة الحزب والثورة
 التي لها موقف خاص من حيث الأساس ومن حيث النتائج إزاء نهج التسوية مما يؤثر
 على اتجاهات المؤتمر ونتائجه إن الظرف التاريخي في ذلك الحين وتعاطفهم

تأثير العراق في الساحة العربية اعطيا العراق فرصة للتأثير الفعال في مجرى الأحداث العربية أفضل بكثير مما كان متوفرا في السابق . لذلك كان لابد من إغتنام هذه الفرصة التاريخية واعتماد أسلوب القمة العربية في مواجهه هذه الحالة . " (١) وهكذا أقر نظام حكم العراق بأنه وبرغم عدم اقراره كما يدعون أسلوب مؤتمرات القمة إلا أنه وسعيا وراء الزعامة انبرى في العمل الدؤوب من أجل عقد مؤتمر قمة طالما سيكون في بغداد - باعتبارهم كما يرون أحق من الأطراف العربية الأخرى في الحصول على دور قيادي وتأثير فعال في هذا المجال .

والجدير بالذكر أن هناك مؤتمرا انعقد في طرابلس ليبيا في ديسمبر عام ١٩٧٧ حضرته دول ما يسمى " بحجبه الصمود والتصدي " لدراسة موضوع زيارة الرئيس السادات للقدس وأعقبه مؤتمرا آخر في الجزائر لم يحضره العراق ، احتجاجا على ما اعتبره النظام العراقي " مناورة من جانب الجزائر واستمرارا لخط التسوية السلميه الذي إنتهجه مؤتمر طرابلس " على حد تعبيرهم . ولم يعد أمام العراق سوى مهادنه سوريا ليستطيع إنجاح دعوته لعقد المؤتمر في بغداد وذلك ما دفعهم الى توقيع ما يسمى بميثاق العمل القومي في ٢٦/١٠/١٩٧٨ بين قيادتي البعث في سوريا والعراق تمهيدا لمشروع الوحدة الفاشله بينهما . ومن ناحيه أخرى وفيما يتعلق بدول الخليج العربي والسعودية فلا شك أنها كانت لها رؤيا أخرى للأحداث في المنطقة وبصرف النظر عن مباركة أطراف معينه خليجية موضوع عزل مصر عن العرب - واستمرارها حتى اليوم تلعب في الخفاء دورا تعويقيها في مواجهة محاولات بعض الأطراف العربية الأخرى التي تسعى لاعادة ترتيب البيت العربي ووضع مصر في مكانها الطبيعي منه ، فلقد أظهرت وقائع مؤتمر قمة بغداد وخلال فترة إنعقاده - مؤشرات قلقه تتعلق بتطلعات القيادة العراقية واسلوب ممارستها العمل في المحيط العربي خاصة ، وظهور دلائل تشير بوضوح الى سعي قيادة البعث في العراق لفرض وصايتهم على المنطقة العربية وخاصة - صدام حسين - الذي كان ناشئا للرئيس العراقي السابق أحمد حسن البكر في حينها ، والذي كان المحرك الفعلي للدور العراقي بالنسبة لانعقاد المؤتمر في بغداد - وسير وقائعه حتى صدور مقرراته ، وكان الوريث الطبيعي والمنتظر لراثه النظام في العراق إن أجلا أو عاجلا . لقد كان اسلوب الضغط الذي مارسه صدام حسين على الوفود التي حضرت المؤتمر لاصدار المقررات المطلوب مواجهه مصر بها - مع التلميح بالاتهامات التقليديه المعتمده في قاموس العربي (النظم الاستلاميه - والرجعيه العربيه - وعملاء الاستعمار

(١) - التقرير المقدم للمؤتمر التاسع لحزب البعث عام ١٩٨٢ (ص ٣٠٩) .

والخوننة ٠٠٠٠ الخ) وما تمثله هذه الأساليب من إرهاب مُقَنَّع كان أول من بالسه حظا وافرا منها هو السودان نظرا لموقف التحفظ الذى اتخذته من هذه المقررات . ونضيف الى ذلك أن الدول الخليجية لها تجاربها الخاصة مع النظم المتعاقبة على الحكم فى العراق منذ عهد الثورات التى بدأ عام ١٩٥٨ بثورة عبد الكريم قاسم ، وقد تعرضت لحملات عديده من حكام العراق المتعاقبين . ومحاولاتهم إحداث القلاقل السياسيه - وحوادث إغتيال المعارضين والعناصر الغير مرغوب فيها من العراقيين أثناء تواجدهم على أراضي تلك الدول - وخاصة الكويت . وأطماع تلك الأنظمة العراقية المتعاقبة فى أحداث تغيير فى النظم السياسيه القائمة فى دول الخليج العربى ، لتأتى نظم أخرى مواليه لهم . وهو الأمر الذى كان يقف له الشاه بالمرصاد ، ليحافظ على الأوضاع فى المنطقة . إضافة الى العمل على استمرار تعليق المشاكل الحدوديه بين العراق وهذه الدول مثل السعوديه والكويت لتكون ورقة لإثارة المتاعب يستخدمها حكام العراق فى الوقت المناسب . وان كان قد تم اجراء مفاوضات لتسويه هذه المشاكل مؤخرا وخلال السنوات الأخيره للحرب العراقيه - الايرانيه . وهى مفاوضات ألجأت الضرورة والحاجه لعون هذه الدول ، إضطرار النظام الحاكم فى العراق للاقدام عليها ، وهو نفس الأمر الذى حدث مع الأردن أيضا لحاجه العراق الى وقوفه بجانبه فى هذه الحرب . واذا رجعنا الى التاريخ القريب حينما حاول عبد الكريم قاسم ارسال " بعض التشكيلات العسكريه لاحتلال الكويت عام ١٩٦١ معلنا أن الكويت جزءا من العراق تابع للسواء البصرة ، واعترض على إنضمام الكويت للجامعة العربيه ، مما دفع دول الجامعة الى ارسال قوات مشتركه من الدول الأعضاء فى الجامعة " اطلق عليها اسم قوات الجامعة العربيه بالكويت فى ١٠ سبتمبر - وذلك لحمايه الكويت ضد تهديد العراق بضمها " (١) ، ولقد قيل أن الرئيس المصرى الراحل جمال عبد الناصر لعب دورا فى عدول القيادة العراقيه فى حينها عن عزمها الذى أقدمت على تحقيقه . ويقول العراقيون أن هناك خطأ قد وقع بالنسبه لتوصيل الأوامر التى تلقاها قائد التحرك الذى كلف بغزو الكويت أدى الى فشل تنفيذها فى الوقت المحدد لها - ولكن وعلى أى الأحوال ، فإن الواقع فى حد ذاتها تبقى علامه تحذير - لحكام الخليج - ومهما تبدلت الأنظمه الحاكمه فى بغداد . وسيظل احتمال التدخل العسكرى واردا حينما يجد حكام العراق أنفسهم قادرين فى ظل ظروف عربيه - تسمح لهم بالاقدام عليه لتحقيق تطلعاتهم فى فرض السيطره على المنطقه . بل إنه وفى عهد البعث قام حكام العراق بتحركات عسكريه على الحدود مع الكويت عام ١٩٧٢ . لذلك فإن الطموح للزعامه وبسط النفوذ

(١) - الدكتور / طلعت الغنيمي - الجامعة العربيه (ص ٢٢٤) .

في المنطقة ، أمرا كانت تؤكد الشواهد المحسوبة على سلوكيات القيادة العراقية من عهد عبد الكريم قاسم وحتى اليوم . ويقوى ويعزز قيام هذا الاحتمال نمو القدرة العسكرية العراقية بشكل يغري قيادتها على الاقدام على أى عمل متهور قد يدفع زعماء الخليج على أثر وقوعه ثمننا باهظا إن لم يكن ذلك الثمن فى بعض الحالات هو مقاعد الحكم وأمن النظام فى بعض هذه الدول . ولا شك أن وقائع الحرب العراقية الإيرانية هي ترجمه واقعيه لهذا التصور الذى كان قائما بعد إنفضاض مؤتمر بغداد وحتى اليوم . ولقد كان لإنشغال الخصم الأول للقيادة العراقية - على الساحل العربيه - بعد غياب مصر ، وهو نظام حافظ الأسد فى سوريا فى مشاكل لبنان وتواجهه العسكري فى بدايه الأمر فيها ، وإهتمامه فقط بالنسبه لمؤتمر بغداد بالحصول على أكبر قدر من الدعم المالى العربى ، وبدرجة تعلو إهتماماته بشئون الزعامه العربيه فى حينها ، كان لذلك الأمر أثره أيضا كعامل مساعد فى تسهيل مهمه قياده العراق فى التحرك بشئ من الحريه على الساحل العربيه ومنطقة الخليج خاصه ، والتي لا شك أن زعمائها لم يفوتهم تسجيل تلك المواقف والمتغيرات على الساحل فى حينها وفهم مغزاها . ولقد هيات هذه الظروف وفى أعقاب مؤتمر قمة بغداد الفرصه لكى يجرب صدام حسين الذى أصبح فى ١٦/٧/١٩٧٩ الرئيس الفعلى والرسمى أيضا للعراق - ممارسة دور الزعيم فى المنطقة العربيه ، وبعد أن وقعت الثورة الاسلاميه بنظامها الجديد على اقدامها فى ايران .

فى ٨ فبراير عام ١٩٨٠ أعلن صدام حسين أمام الجماهير التى أحتشدت فى ملعب الشعب فى بغداد عن مشروع أطلق عليه " الاعلان القومى " يتكون من ثمانى نقاط - أرى أنه لا يختلف فى مضمونه كثيرا عن ما جاء فى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى التى أبرمت فى ١٧ يونيو عام ١٩٥٠ . والتي أقيم على أساسها مجلس الدفاع المشترك " الذى أنشئ استنادا الى العادة السادسه من ميثاق الجامعة ويعمل تحت اشراف مجلس الجامعه فيما يتعلق بشئون الأمن الجماعى بما فى ذلك استخدام القوة المسلحه ، لرد الاعتداء . وإعادة الأمن والسلام السى نصاهما وتنسيق موارد الدول المتعاقده وحاجاتها فى تهيئه وسائلها الدفاعيه الخاصه والجماعيه لمقاومه أى اعتداء مسلح كما توجد لجنة عسكريه دائمه تؤلف من ممثلى هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقده لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئه وسائله وأساليبه وكذلك هيئه استشاريه عسكريه وفقا لما نص عليه البرتوكول الاضافى لمعاهده الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى تؤلف من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقده للاشراف على اللجنة العسكريه الدائمة

المنصوص عليها في المادة الخلية من المعاهدة ولتوجيهها في جميع اختصاصاتها " (١) ولعل المرأ يقف أمام هذا المشروع كثيرا ويتساءل - اذا كانت عناصر هذا المشروع قد فطتها بنود معاهدة الدفاع المشترك والمهام التي أسندت الى اللجان العسكرية المذكورة أعلاه - فما هو الجديد الذي أتى به صدام حسين في هذا الممدد ٠ ٢ . ولقد أتى رد فعل الدول العربية على هذا الاعلان ٠ ولقد كان ردا باردا ، باستثناء بعض الأنظمة التي لها علاقاتها المصلحية الخاصة مع بغداد ، والتي يتلقى البعض منها مساعدات مالية من العراق ٠ بل أن تأييدها هي الأخرى للاعلان القومي المذكور " لم يخرج من كونه مجاملة للقيادة العراقية - فلم يعلن عن إستجابة عملية لأي من هذه الأنظمة للدخول في إتفاق رسمي يكون نواه للقيام مثل هذا المشروع الذي خرج من بغداد وقتها ، كما أن قادة العراق أنفسهم لم يتحمسوا كثيرا لردود الفعل التي صدرت باعلان تأييدها للمشروع ، وبالتالي لم يطلبوا من زعماء تلك الأنظمة التي تتحدث من تأييدها له بإدخال المشروع حيز التنفيذ ، مما يشكل في النوايا الحقيقية للقيادة العراقية وراء إعلان هذا المشروع - والدول المستهدفة من قيامه - لتكون أطرافا أساسية فيه والتي قصد ربطها بأحكامه والتي لم يكن من بينها من أعلنوا عن تأييدهم للمشروع لأن المقصود به على ما أرى هو دول الخليج العربي بصفة خاصة وكما سوف أبين فيما بعد ٠ وإزاء رد الفعل المذكور ، لجأت القيادة العراقية الى أسلوبها الدعائى المعهود ، وحتى لا يترك رد الفعل العربي الفاتر ، أثره على رأى العام العراقي ، ونظرت له الدور الذي بدأت القيادة الجديدة في العراق تختبر إمكانياتها للقيام به على الساحة العربية ، فقد دعت القيادة العراقية الى عقد مؤتمر شعبى عربى في بغداد ، وهو أسلوب اعتمدته القيادة العراقية نهجا ثابتا للكسب الدعائى فى قضاياها الفاضلة التي لا تجد لها مدى لدى الدوائر الرسمية للأطراف الدولية المعنية وتكرر فى موضوعات عديدة فيما بعد ٠ وكان موضوع المؤتمر هو مناقشة "الاعلان القومي" المذكور - وكما أطلقوا عليه (مناقشة قومية ديمقراطية) للاعلان ٠ وقد حضره ممثلين من أحزاب وحركات سياسية وشخصيات من بعض الدول ٠ بل وحتى شخصيات تم جمعها من دول المهجر تتكفل خزائنة الشعب العراقي بمصاريف حضورهم الى العراق وإقامتهم وعودتهم الى الأقطار التي جاءوا منها ٠ وليخرج المجتمعون فى النهاية بمقررات أعدت مسبقا لتخدم وجهة النظر العراقية - وليتمنى للقيادة العراقية - على ضوئها حفظ ماء وجهها أمام شعبيها ٠

(١) - راجع فى ذلك - د ٠ طلعت الغنيمي - الجامعة العربية (ص ٧٣) ٠

ولستطيع استخلاص نتيجة هامة من وراء اعلان هذا المشروع ، وهي أن الدعوه الى قيامه وبالتالي التزام دول المنطقة وخاصة منطقة الخليج العربي بأحكامه وربطها بما سيقع من أحداث من أحداث بين أحد الأطراف الموقعه عليه - وأى أطراف أخرى غير عربييه ، يمثل ذلك الخطوه الثانيه بعد مؤتمر بغداد ، والتي تضمنتها خطط القيادة العراقيه فى سبيل تهيه الأوضاع فى المنطقة - وبقيادة العراق طبعاً - لتحقيق طموحات قيادته فى فرض زعامتها وبسط وصايتها على المنطقة العربيه عمومًا ، ومنطقة الخليج العربى خصوصًا - فى غياب مصر - وانشغال سوريا فى أحداث لبنان • ولم يكن تضمين الاعلان المذكور على مبادئ خاصة بالعلاقات بين الدول العربيه والبلدان المجاوره ، إلا تعبيراً حقيقياً عن هذا الاتجاه •

فطبيعة العلاقات بين الدول العربيه وجيرانها من الدول غير العربيه ، كانت وما زالت الى حد - ما ، علاقات طبيعيه تبعد عن المشاكل التى تستدعى السعى وراء الارتباط بمنظومه تماثل ما هدف الاعلان القومى العراقى إقامتها ، ولا سيما أن اتفاقيه الدفاع المشترك والتى ما تزال قائمه - وقد تغنى عن ذلك ، وباعتبار مثل هذا الاعلان قد جاء ليواجه حالة طارئه وموجوده تستدعى مثل هذا التحرك السريع لمجابهتها • اضافة الى أن الدول العربيه وبحكم وضعها الجغرافى لا تشترك مع دول غير عربييه على حدودها من تلك التى تسود العلاقات القائمه معها شكلاً من التوتر الذى يهدد أمن هذه الدول العربيه ، إلا بالنسبه لاسرائيل والدول المواجهه لها • وتلك الاخيره لم يحدث أن تخلفت باقى الدول العربيه عن الوقوف الى جانبها فى جولاتها التى دخلتها مع اسرائيل ، وحتى بدون الحاجه الى الاستناد الى معاهده الدفاع المشترك فى هذا المجال • أما الدول العربيه الأفريقيه فلم تكن علاقاتها مع الدول الأفريقيه المجاوره لها فى وضع يتضمن مشاكل تنذر بوقوع صدام مسلح معها ، اللهم إلا ما يتعلق بالدول العربيه نفسها مع بعضها مثل ما هو عليه الحال بالنسبه للبحر الابيض (جار السنه) فى علاقته مع كل من مصر والسودان وتونس • وعلاقه المغرب والجزائر بسبب مسانده الأخيره للجمهوريه الصحراويه • إضافة الى العهد الجغرافى للعراق من موقع الدول العربيه الأفريقيه بصفه خاصه • مما يجعل فكرة هذا الاعلان لا تلاقى مبررات قويه ومقنعه تحمى الأقطار العربيه الأفريقيه على الاقدام عليها لصعوبه استفادتها منها • مع استبعاد حاجتها اليها • ولا يبقى أمامنا اذا سوى الدول العربيه الخليجييه ، والمتأمل فى الخريطة السياسيه لمنطقة الخليج العربى سيجد أن الدول غير العربيه المجاوره هى ايران ، وسنقول مجازاً أيضاً تركها باعتبارها مجاوره للعراق • وهى مجاوره لسوريا أيضاً

التي هي دولة مواجهه مع اسرائيل العدو المشترك للعرب جميعا ، وتلك وكما قد أوضحنا تنعدم الحاجه بشأنها لاتفاق خاص للدعم العسكري لأن الدول العربيه لم تقصر في حق دول المواجهه مع اسرائيل سواء خلال وقوع حرب معها ، أو في الأوقات الأخرى حيث تتلقى سوريا والأردن ولبنان دعما ماليا من الدول العربيه في هذا الشأن .

أما العلاقات التركيه السوريه أو التركيه العراقيه تاريخيا وهي الجار الغير عربي على حدودهما ، فيمكن وصفها بأنها علاقات شبه مستقره - أو بعيدته عن مظاهر الصراع أو النزاعات المسلحة برغم من موضوع لواء الاسكندرونه الذي فرضت تركيا عليه سيادتها . ولكن العلاقات العراقيه التركيه بالذات ، وباعتبار العراق هو الداعى للاعلان القومى المذكور ، تجعلنا نُخرج احتمالات القصد العراقي فسى أن تكون تركيا هي الطرف الغير عربى المستهدف اقامة مشروع الاعلان في مواجهته سواء بشأن موضوع اقليم الاسكندرونه - أو بشأن أى مشاكل أخرى محتملا قيامها بين تركيا والعراق مستقبلا ولا سيما أن التنسيق على المستوى العسكري ذاته يسير بخطى طيبه بين العراق وتركيا ، لتعقب الحركات الكرديه كما أوضحنا في هذا الكتاب ، اذاً - فان تعبير الدول المجاوره لا ينطبق الآ على ايران على ضوء هذا التحليل . ونستطيع أن نقول أن العلاقات الايرانيه مع الدول العربيه المجاوره لها على الخليج العربى - وان كان يشوبها نوع من الحذر والخيطه من جانب العرب نحو النوايا والتحركات الايرانيه فى المنطقة ومنذ عهد الشاه ، الآ أنها وبعد اتمام إستيلاء الشاه على الجزر العربيه الثلاث عام ١٩٧١ - وحتى قيام الثورة الاسلاميه فى ايران - كانت دائما بعيدته عن احتمالات وصولها الى حد نشوب نزاع مسلح بين الطرفين - ايران ، ودول الخليج العربى عدا العراق . وذلك أمر يرجع الى عدة أسباب على رأسها سببين هاميين أولهما : أن نظم الحكم فى هذه الدول وكذلك ايران كانت تدور فى فلك المعسكر الغربى - وبدرجات متفاوتة مع ارتباط مصالحها جميعا بدول هذا المعسكر وما رتبته الأمر من آثار جعل مصالحها جميعا تتأثر بعضها البعض مع مصالح دول هذا المعسكر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التى يهملها أن تكون الأوضاع السياسيه مستقره والعلاقات بعيدته عن النزاعات المؤثره على مصالح هذا المعسكر . وكان الشاه يكتفى فقط بمراقبه الأوضاع السياسيه الداخليه فى هذه الدول - والعمل على الحفاظ على بقاء الأوضاع على ما هي عليها ، وخاصة فيما يتعلق بمواجهه أى حركة ثورية تحاول العمل على تغيير أى من نظم الحكم فى هذه الدول ، سواء أتت من جانب العراق أو غيره . بل وهذا أمر يخسدهم

بالدرجة الأولى أنظمة الحكم القائمة في هذه الدول . والسبب الثاني هو السياســـــــــــــــــه المتزنبه والهادئه التى يتعامل بها حكام دول الخليج مع الأطراف الأخرى فى المنطقة تجنبها لمواجهة مشاكل ومتاعب قد تنأى قدراتهم على التمدى لها مما قد يجعلهم عرضة لفقدان أجزاء أخرى - غير الجزر الثلاث من أراضيهم وكما كان سيحدث بالنسبة للكويت فى محاولة حكام العراق ضمها الى أراضيها كما أسلفنا . ومن محملــــــــــــــــة ذلك وأسباب أخرى - ظلت العلاقات الإيرانية الخليجية - بعيدة عن مظاهر الصراعات الساخنة ، أو المسلحة . وبرغم استمرار احتلال ايران للجزر المذكورة (طنب الكبرى والصغرى وأم موسى) ، إضافة الى وجود مصالح حيوية لإيران فى دول الخليج العربى عموما ، مع وجود جاليات إيرانية ضخمة جدا ، ولها تأثيرها المزدوج سواء على محيط الحياة الداخلى فى هذه الدول أو على ضبط ايقاع التصرفات السياسية للشاه فى علاقته مع هذه الدول ، بالشكل الذى لا يدفع حكوماتها الى الحاق الضرر بتلك الجاليات الضخمة ، مثل ما دأب العراق على نهجه - من طرده للرعايا الإيرانيين المقيمين فى العراق وبعد مصادرة ممتلكاتهم وأموالهم - وتركهم على الحدود الإيرانية أكثر من مرة ومنذ عهد الشاه وبما يمثل ذلك من استمرار ومتاعب تتعلق باستيعاب هذه الآلاف فى ايران وتحمل نتائج فرضهم على المجتمع الأيرانى سواء الاقتصادية أو الأمنية اذا ما أقدمت دول الخليج العربى على اجراء كهذا ضد ايران .

ولا نستطيع أيضا أن نتجاهل دور القوى الكبرى التى تعمل أصابعها فى ضبط ايقاع خطوات سياسته الخارجيه لدول المنطقة فى علاقاتها مع بعضها بما فيها ايران ، ومع الآخرين . وسواء كان ذلك فى صورة ابداء المشوره أو بالضغوط المباشرة فى صور متعددة . ان محاولات الزعامة العراقية بعد الاعلان عن هذا المشروع " الاعلان القومى " نفسى عدم وجود مصالح خاصه للعراق أو أى رغبة عراقية فى السيطرة وبحكم الحجم العسكرى للعراق - لم تخفى النوايا العراقية - فى رأيى - من وراء هذا الاعلان التى باتت واضحة أمام زعماء الخليج ولذلك لم يكن غريباً أن يطلع علينا زعماء دول الخليج بالاعلان عن انشاء ما يسمى بمجلس التعاون المشترك لدول الخليج " والذى اعتبر أكبر ضربة للاعلان القومى العراقى ، ذلك المجلس الذى أعتمد فى بدايه تكوينه اسلوب التعاون المشترك فى شئون سياسته الخارجيه الاقتصادية والأمنية ثم تطور لياخذ شكل الحلف العسكرى - اوان كان المسئولين فى الدول الأعزاء فيه ينفون هذه الشبهة عن تنظيمهم ، وذلك فى مراحل أخرى تالية عندما لاحت مخاطر النزاع المسلح بين العراق وايران ومحاولات

الطرفين توسيع نطاق الحرب وتوريط هذه الدول فيها أملا في التخلص من الوضع الشاذ الذي وضع قادة الدولتين المتحاربتين بلادهما فيه ، من اطاله لأمد الحرب ، وبحثا عن وسيلة لانهائها ولو بتوريط الغير فيها ، ولقد بدأت بالفعل دول المجلس اجراء مناورات عسكرية مشتركة ، ولكن هل سأل حكام العراق - وهم أول من أعلن عن مشروع لا يختلف كثيرا عن ذلك الذي أدخله زعماء دول الخليج حيز التنفيذ الفعلي والفوري ، لماذا لم يدعى العراق للمشاركة في هذا المجلس ؟ في الوقت الذي حاول زعماء الدول الأعضاء فيه التأكيد في تصريحاتهم ، بأن مجلسهم لا يمثل تكتلا ضد أحد في المنطقة ، وهم بالطبع يقصدون بهذا التنويه - كل من العراق وايران - ولا شك أن دول المجلس قد حاولت بذلك التنظيم الوليد - إثبات ذاتها في منطقتها - وأنها قادرة على حمايته نفسها بنفسها ، حينما يقترب الخطر محدقا بأمنها وسيادتها ، وبالشكل وفي التوقيت الذي يلائم ظروفها وطبيعة النظم السياسية القائمة فيها دون الحاجة للارتباط بمشاريع تكتلات أو تحالفات تنضوي تحت رايتها ويدخل معها في تنظيمها أطراف أخرى ، تحاول الهيمنه على ذلك التنظيم بحكم قدراتها وامكانياتها الخاصة قد تكون هي ذاتها مصدر الخطر القادم بفعل تصرفات قادتها وطبيعة علاقاتهم مع الأطراف الغير عربيه في المنطقة وبحكم طبيعة فلسفه النظام السياسي الذي تقوم عليه السلطه فيها . فلم يكن من المستبعد أن يصدر تصرف غير مسئول عن قادة أحد الأنظمه التي تنطبق عليها هذه الأوصاف - في حالة الدخول معها من قبل أقطار الخليج العربي في مثل هذا المشروع - تجد الأخيره نفسها من جرائه مجبره على التورط في أمر قد لا يتفق مع سياستها وإسلوب معالجتها للمشاكل مع الأطراف الأخرى وسائر الدول وقد تجنى على شعوبها بدخول حروب أو صراعات كانت هي في غنى عنها . ونستطيع أن نتساءل بهذه المناسبه عن الموقف الذي كان يمكن أن نرى عليه الوضع في منطقة الخليج اذا كان قد تسنى لفكره الاعلان القومي العراقي أن تدخل حيز التنفيذ في حينها بعد نشوب الحرب العراقيه الايرانيه وتطوراتها المؤسفه السيوم . وعلى ضوء اصرار العراق على اعتبار هذه الحرب هي معركة قوميه دفاعا عن كل العرب وليس نزاعا على الحدود بين ايران والعراق - وذلك بغرض إقحام الدول العربيه الأخرى معه في هذه الحسب .

لقد كانت القيادة العراقيه حينما أعلنت عن مشروع الاعلان القومي هذا - تظن أن تلك الدول الواقعة على الخليج - بصفه خاصه - سوف ترحب بالانضمام الى مشروع يكسبها التمتع بحمايه العراق بحكم قدراته العسكريه . وظل هذا التصور الذاتي الخاص ، قائم في ذهن هذه الزعامه - حتى بعد عدم تلقى رد فعل مشجع من

قبل زعامات الخليج العربي على هذا الاعلان - أملا في حدوث متغيرات على الساحه تجعلهم يُعيدون النظر في موقفهم من المشروع - وحتى بعد وقوع الحرب مسع ايران ، قل هذا الأمل يراود حكام العراق بل إزداد بريقه بعد أن لاح هريق النصر العراقي في معاركه العسكريه خلال الأيام الأولى لتلك الحرب واحتلال مساحات كبيره من الأراضي الإيرانيه مستغلا هذه النتائج التي تمخضت عن تلك العمليات الحربيه كماده دعائيه جديده " للاعلان القومي " ، وليبرهن لهذه الدول أن العراق يملك من القوة العسكريه والقدرات والامكانيات الأخرى ما يمكنه من حمايه دول المنطقه أيضا كما حاول زعمائه الادعاء به قبل أن تتحول ظروف الحرب الى نتائج عكسيه جعلته مطالبها اليوم بالدفاع عن حدوده أولا وبالدرجة الأولى وتأكيدا لذلك لقد حاول صدام حسين أن يعيد الى أذهان الزعماء العرب في منطقة الخليج ما أعلنه بشأن مشروعه مرة أخرى وذلك حينما وجه نداء الى الزعماء العرب من خلال خطابه الذي ألقاه في ١٩٨٠/٩/٢٨ قائلا : " إن المعركة التي خضناها مع النظام الإيراني ، وإن كانت بالأصل معركة من أجل الدفاع عن شرف بلادنا وسيادتها وحقوقها التاريخيه الثابته ومصالحها الحيويه المشروعه ، إلا أنها كانت في الوقت نفسه معركة فاصله من أجل عروبة الخليج وردع الأطماع الفارسيه التوسعيه فيه ومن أجل استقلاله التام عن تدخلات القوى الدوليّة ومعركة من أجل ضمان الأمن والاستقرار فيه واتاحه الفرصه في هذه المنطقه للتطور الطبيعي وفقا للاختيارات الحرة لبنائها بعيدا عن أي شكل من أشكال التدخل الخارجي والأطماع الخارجيه " وقبل أن نستكمل ما جاء في خطاب الرئيس العراقي في هذا الصدد يجدر أن نتساءل عن معنى الأمن والاستقرار والتطور التي تكلم عنها صدام حسين في هذا الخطاب . هل تلك التي تنعم بها المنطقة الآن في ظل حربه مع ايران ؟ ، أم أن الوضع كان أسوأ من ذلك عندما تقدم باعلانه القومي المذكور ، وقبل نشوب الحرب وادخال التوتر الى منطقته الخليج ، وإتاحه الفرصه للقوى الأخرى لتهيئ نفسها للتدخل في المنطقة حينما تجد الفرصه متاحه من خلال تلك الظروف والأوضاع الجديده التي خلقتها الحرب العراقيه الإيرانيه . ونعود لخطاب الرئيس العراقي حيث يقول : " اننا ندعو الأقطار العربيه الشقيقه في المنطقة الى استثمار الفوز في هذه المعركة التي خاضها العراق نيابه عن الأمة العربيه وعن أبناء الخليج العربي من أجل ترسيخ استقلالها وطرده أي شكل من أشكال النفوذ الأجنبي فيها ووضع حد للتسلل الأجنبي الذي استهدف تغيير هويتها القوميّه ، كما ندعوها الى التضامن والعمل المشترك وفق المبادئ القوميّه التي حددناها في اعلاننا القومي في الثامن من شباط عام ١٩٨٠ ، فهذه المبادئ هي الضمان الحقيقي للسياده والأمن في هذه المنطقه

وفي كل الوطن العربي . وكل ما عداها من السياسات والمحاولات ما هي إلا أغطيه للنيل من استقلال أقطار الخليج العربي ، ووضع مداخله وممراته في خدمة مصالح الامبرياليه والقوى الشريره ... " .

أليس ما جاء في هذا الخطاب هو دعوه صريحه وواضحه لتوسيع نطاق الحـرب بتحريض أطراف أخرى هي دول الخليج بالذات على المشاركة فيها . بل أليس هـذه الدعوه ، تقطع بثبوت النيه ، والقصد الصريح لدى الزعامه العراقيه من وراء اعلانها القومي - في استهدافه دول الخليج العربي بصفه خاصه . وكما توصلنا في تحليلنا سابقا . خدمه لأهداف أخرى انعقدت عليها النوايا الخفيه للقيادة العراقيه في الدخول في صراع مسلح مع القيادة الجديدة في ايران تجر وراءها كل دول المنطقه لتخرج فيها بنصر كان مأمولا تحقيقه على ايران سوف ينسب بالدرجة الأولى للقيادة العراقيه بالطبع ، ويحولها تسلم رايه الزعامه عن جداره ، واثبات عملي لملاحيتها لتولى هذا الدور الذي تم اقصاء مصر عنه .

ولكن لنا أن نستخلص بعض الحقائق الهامه التي تضمنها خطاب الرئيس العراقي المذكور ، لا نستطيع أن نمر دون اظهارها والتعليق عليها . فان ادعاء الرئيس العراقي بأنه قد خاض الحرب مع ايران نيابه عن الأمم العربيه وعن أبناء الخليج العربي - هو أمر يستحق أن يتساءل المرأ بشأنه عن عدة أمور ، أولها يتعلق بمفهوم فكره الإنابـه في العلاقات الدولية طالما قد سمح رئيس دولة لنفسه أن يستخدم هذا اللفظ في خطابه للتعبير عن حالة لا تدور سوى في ذهنه وحده . وهل قد تلقى الرئيس العراقي ونظام حكمه موافقه من أى من الدول العربيه أو الخليجيه لكي يحارب نيابة عنها ، حتى يعود في خطبه في السنوات التاليه ليطالب تلك الدول بتقديم ما تستوجب احكام الانابه من تقديمه من التزامات وفاء لحقوق الدولة التي أنابوها عنهم وهي العراق في هذه الحرب . أم أنها إنابه ضمنيه ومفترضه وأظن أن هذا ما يستطيع فلاسفه البعث أن يقدموا الى الرأي العام العربي تفسيره بأنهم يدافعون نيابه عن شعوب الدول العربيه وليس أنظمه الحكم القائم فيها ، باعتبار حزبهم هو حزب الشعب وحزب الجماهير العربيه الذي يسعبر عن آمالها وطموحاتها ويدافع عن مكاسبها الى آخر هذه الفلسفه التي لم تقدم للعرب سوى الخراب والدمار والتأخر . بل أن الانسان العربي ليفور الدم في رأسه ويفلى حينما يدعى نظاما عربيا آخر أنه يحارب نيابه عنه وبهذا المنطق الغريب والشاذ - وليُحمَله في النهايه التزامات ضخمه تؤثر على سير خطط تنميه بلده ورفاهيته التي كان يعمل من أجل تحقيقها قبل بدايه هذه الحرب اللعينه المستي

أعاقبت تنفيذ الخطط الاقتصادية الطموحة التي كانت قد قطعت شوطا طويلا في تنفيذها في تلك الأقطار الخليجية بمفهومه خاصه ، وأثرت على اقتصاديات هذه الدول - نتيجة ما أحدثه انخفاض سعر النفط الذي تأثر بوقائع الحرب - هذه حقيقة ، أما الحقيقة الثانية التي نريد التعليق عليها مما تضمنه خطاب الرئيس العراقي في ١٩٨٠/٩/٢٨ - من حقائق ، تلك التي تتعلق بعودته لبحث الدول الخليجية والعربية عموما ، وعلى إحياء مشروع اعلانه القومي والعمل على تنفيذه - فلقد كرر الرئيس العراقي - وللمرة الثانية لهجته الجديدة على محيط السياسة العربية التي تعتبرها نوعا من الارهاب والقرصنة السياسية والتي تكررت في وقائع أخرى سنذكرها في موضعها - ذلك حينما اعتبر الرئيس العراقي في ذلك الخطاب - أن أي سياسات أو محاولات عدا مشروع القومي " أمر لا يخدم سوى المصالح الامبريالية والقوى الشريرة ونيل من استقلال هذه الأقطار " - وذلك يؤدي بالضرورة الى القبول بأن ما تراه القيادة العراقية وحده هو الصحيح والواجب الأخذ به ، وبذلك فيكون لها حق الوصاية على تصرفات الحكام العرب وسياساتهم - والآن فإنهم عمسلا - للامبريالية .

وببقى لنا وكما درجنا في هذا الكتاب أن نلقى بتساؤلا آخر ولكن نوجهه الى إخواننا في الخليج العربي الذين أغدقوا بمساعداتهم المالية على العراق لتبقى نار الحرب تأكل المزيد كل يوم من المسلمين في كل من العراق وايران ، ما هو موقفهم مما جاء في خطاب الرئيس العراقي في ١٩٨٠/٩/٢٨ وعلى ضوء قيام (مجلس التعاون المشترك لدول الخليج) وقطع مشوارا لا بأس به من التنسيق الدفاعي بينها - بعد خطابه المذكور - وأين موقفهم الآن من تلك العبارة التي تكررها مرة أخرى الوارده في هذا الخطاب والتي قال فيها : " وكل ما عداها من السياسات والمحاولات ما هي الا أغطيه للنيل من استقلال أقطار الخليج العربي ووضع مداخله وممراته في خدمة مصالح الامبريالية والقوى الشريرة " - بل ما هو موقف القيادة العراقية والرئيس العراقي مما قاله في هذا الخطاب ، بعد أن قيام المجلس المذكور ومارس نشاطه وفقا لأهدافه التي وضعها له زعماء الدول المشتركة فيه ؟ ولماذا لم تمارس القيادة العراقية أسلوبها المفضل في توجيه الاتهامات والفتائم الى زعماء هذه الدول ، بعد ارتكابهم جريمة تشكيل المجلس المذكور - ان الاجابه على التساؤلين يرتبطان بأمران يتعلق أولهما بالرغبة الخليجية في تقويض القوة العراقية التي تريد بسط سيطرتها على المنطقة ، وثانيهما - يتعلق بحاجة الرئيس العراقي للدعم المالي لهذه الدول بعد أن تورط في تلك الحرب

وتم نعد قدرات العراق الاقتصادية قادره على الوفاء بالتزامات الحرب . وكلا الأمرين
كأنا عاملين خفيين وراء سكوت كل من الطرفين عن تصرفات الآخر التي لا ترضى
طموحاته أو تتوافق مع سياسته .

لقد كان مشروع الاعلان القومي في حقيقته - يحمل في طياته - أمرا لم يغيب
ولا شك عن ذهن زعماء الخليج وهو ربط تلك الدول بالتزامات عسكريه مع العراق لخلق
أوضاع جديدة في المنطقة يتدعم معها موقف الزعامة العراقية في تحركاتها
السياسيه في منطقة الخليج مستقبلا . وأن تلك التحركات واستنادا الى تحليل
موقف العلاقات بين الدول العربيه وجيرانها في المنطقة ، لن يكون بعيدا كثيرا
عن دائرة النزاع بين ايران والعراق والذي كانت بوابده قد بدأت تتجلى على محيط
العلاقات الثنائيه بين الدولتين الجارتين ، في صور متعددة كان أبرزها تشجيع
كل من الطرفين قوى المعارضه للنظام الآخر ودعمها للعمل ضد نظام الحكم القائم
في بلدها مع اثاره الاقليات القومييه ضد نظام الحكم .

وأعتقد أن تقديرات زعماء دول الخليج العربى والسعوديه ، حينما آثروا تجنب
توريث نظامهم وشعوبهم في هذا المشروع العراقى ، كانت تقديرات صائبه ، اذا صح
تصورنا هذا للموقف ، فلقد كشفت تطورات الحرب العراقيه الايرانيه فيما بعد ،
عن حقائق ومواقف خطيره ومفجعه ، آخرها تمكن القوات الايرانيه من احتلال
ميناء الفاو العراقى ومحاولتها الوصول الى الحدود العراقيه الكويتيه وذلك
في فبراير ١٩٨٦ ولم يستطع القاده العراقيون أن يخرجوهم من هذه المنطقه حتى
لحظه كتابة هذه السطور . وتحول العراق من موقفه الذى ملأ أسماع الدنيا
فيه ، بأنه قادر على أن يكون حامى حمى الخليج العربى ودوله ، الى طلب المساعده
لحماية حدوده السياسيه وأمنه ، ومن - من ؟ من دول الخليج العربى ذاتها
التي لولا دعمها المادى للعراق ، لسقط صريحا - لا قدر الله - في هذه الحرب
اللعينه أمام الايرانيين . وجاءت دعوة العراق بالمطالبه بوضع أحكام معاهده
الدفاع المشترك لدول الجامعة العربيه موضع التطبيق - حيث تذكر القادة
العراقيون أخيرا أن هناك معاهده من هذا النوع وتغنى عن مشروعهم المزمع ، وتحرك
ودعوة المسئولين العراقيين لجمع المتطوعين العرب للمساهمه في هذه الحرب ،
ولم يكن هذا أو ذاك " تحقيقا لمبدأ ضرورة إفساح الفرصه لينال كل العرب شرف
المشاركه القومييه في هذه الحرب " . وكما يحاول زعماء البعث في العراق المكابره
بالادعاء به ، لأن الحقيقه الواقعيه على ساحه الصراع مع ايران اليوم تقسول
بأن العراق بات غير قادرا بالفعل عن الدفاع عن حدوده السياسيه أمام الضغط

الایرانی . ولكن القيادة العراقية لا تريد أن تعترف بهذه الحقيقة وتبرر تحركاتها المذكورة هذه بأن ذلك ليس لان العراق غير قادر على خوض الصراع وحده ، لنيل شرف المساهمة فيها الى آخر ذلك من أوهام .

ولكن مرة أخرى أعود لتذكير الرئيس العراقي صدام حسين بما قاله ردا على تساؤل الصحافة عن احتمالات قبول القيادة العراقية مشاركة الجيش المصري الى جانب الجيش العراقي في مواجهة ايران ، وذلك خلال الأيام الساخنة الأولى من فترة تفجّر النزاع العراقي الإيراني ، وخاصة بعد تصريح الرئيس الراحل أنور السادات في حينها من أن مصر سوف تتدخل بقواتها المسلحة للدفاع عن العراق ضد أي غزو إيراني لها ، دون انتظار لموافقته القيادة العراقية ، فما كان من الرئيس العراقي إلا أن نفى نفيا قاطعا ، وبكل ثقته ، استعداد العراق لتقبل أي مشاركة من الجيش المصري الى جانبه ، مؤكدا أن الجيش العراقي قادرا على الدفاع عن نفسه ، مع اعراجه عن تقديره للجيش المصري على حد قوله في حينها . ان هذا القول لم تمحوه ذاكره التاريخ العربي بعد، وما زال صدى صوت صدام حسين عالقا في الآذان ، ولكنه هو وحده قد نساء أو تناساه حينما تلقى ذات السؤال بعد مرور حوالي ثلاثة أعوام على بدء الحرب العراقية الإيرانية وأصبح جيشه يدافع عن العراق من داخل حدوده الدولية مع ايران فأجاب على السؤال الذي وجهه له أحد الصحفيين العرب بأجابته عبر فيها الرئيس العراقي وبوضوح كامل ، عن أمله في أن يرى الجيش المصري في بغداد وردد نفس الكلام في مناسبات أخرى .

وانها لحقائق مكيه حقا تلك التي وصل اليها حال العرب في ظل حكام من نوعيه البعث العراقي والسوري وغيرهم . رئيس دولة ينكر أن تعوزه الحاجه يوما لمساعدة الأشقاء في مصر ، واستمر في حملة التشهير بدور جيشها في حرب ١٩٧٣ للتقليل من شأن ما سطره هذا الجيش المصري العظيم في حرب ساعدت لالقضاء الفؤء بالمقارنه البسيطة بينها وبين حرب الخليج . واذا بالاقدار تخفى له ما أحبهته عنه رؤيته السياسيه ذات قصر النظر فيجد نفسه أول من يرحب باستقبال الجيش المصري في بغداد ، اذا تحقق ذلك ، ويلج في طلب تطبيق أحكام معاهده الدفاع العربي المشترك . والله لا شماته ولكن انقل الوقائع كما هي . . . فسبحان مغير الأحوال من حال الى حال . ولكن قبل أن أبرح هذا المقام - أذكر وللتاريخ . أن هذه الحرب القذرة التي تدور رحاها الآن في الخليج العربي ، اذا لا قدر الله قد اتسعت لتأكل نيرانها دولا أخرى من أشقائنا عرب الخليج ، فلن يكون من معين بعد الله ، ومدافع عن هذه الدول سوى جيش واحد فقط ، هو القادر على تغيير الموازين

فى هذه الحالة ، وهو جيش مصر • تقبل البعض هذه الحقيقة أم كابروا • وسوف يكون ذلك يقيننا بناء على طلب لحوج من زعماء بعض هذه الدول • وان كنت لا أشك فى اننا فى مصر لن ننتظر الحاج أحد لكى نقدم العون للاخوه الاشقاء وقت الحاجة • وستبقى الحقيقة التى ينبغى أن لا تغيب وقتها تقطع بأن هذه الحرب قد تسبب فيها العرب ، وحسمتها مصر •

ثانيا : قيام الثورة الاسلاميه فى ايران

لقد استعرضنا فى الصفحات السابقة المتغير الأول الذى لحق بالأوضاع والانتماءات الدولية فى المنطقة العربيه وهو إقدام مصر على عقد معاهدة سلام مع اسرائيل ، وصدر مقررات قمه بغداد بشأنها • أما المتغير الثانى ، وان كان قد وقع خارج نطاق الخريطة العربيه ، إلا أنه كان قريبا من بعض الخطوط الحساسه على هذه الخريطة • فان سقوط الشاه رضا بهلوى ونظامه فى ايران - وقيام حكومة الجمهورية الاسلاميه التى أسسها رجال الدين بزعامة الزعيم الروحى الامام الخمينى نتيجة ثورة شعبيه ذات نمط غير معتاد وقوعه مقارنه بالثورات العديده التى قامت فى أرجاء مختلفه من العالم يآثره فى التاريخ المعاصر حيث وقف الجيش والأجهزة البوليسيه المختلفه منها موقف الحياد • مع كل ما يمثله ذلك الحدث أو ذلك المتغير من تأثير خطير فى المنطقة ، وسواء من حيث الطريقة التى حدث بها التغيير لاسقاط نظام حكم الشاه الذى لم يتم بانقلاب يستند الى الجيش ويتربع فيه العسكريون على كراسى السلطه ، أو فى نوع النظام السياسى الذى سيخلفه واستناده الى مبدأ ولاية الفقيه باعتباره نظاما اسلاميا وفقا لأحكام ومبادئ المذهب الشيعى وليس نظاما يستند فيه الحاكم الى أسباب وراثيه فى بقائه على قمه السلطه • وعلى النحو الذى عرضناه سابقا •

ولقد كانت نظرة الدول القريبه من ايران فى المنطقة متباينه • فبينما يرى زعماء الدول الخليجيّه فى النظام الجديد فى ايران خطورة قد تهدد مقاعد السلطه فى بلادهم التى توارثوا الجلوس عليها بشكل أسرى ، نظرا لما تحمله دعوى اقامة نظام حكم اسلامى فى المنطقة من متاعب لا يمكن التقليل من شأنها وآثارها على نظم الحكم هذه • والاتهامات التى خرجت عن النظام الحاكم الجديد فى ايران الى زعماء دول الخليج العربى • بابتعادهم عن الاسلام وارتعائهم فى أحضان الغرب • مع قدرة زعماء الدين فى ايران على تحريك الشيعة المسلمين فى تلك الدول واعتمادا على جاليات ايرانيه ضخمة تعيش فى هذه الدول • والسبب

يستطيع بعض العناصر المنتمية اليها التأثير الحساس على بعض مراكز إتخاذ القرار في هذه الدول .

ولعل تحرك بعض المجموعات ذات الانتماءات المرتبطة بنظام حكم الإمام الخميني لاحداث قلاقل في كل من السعودية والامارات والكويت وكما سنعرض لها ، تبرهن على صحة هذا التقدير . نضيف الى ذلك أن القوى الخارجيه والتي كانت ذات يوم قادره على ترويض سلوكيات نظام الشاه السابق ورسم الحدود التي ينبغي أن يتعداها في طموحاته في المنطقة ، حرصا على مصالحها الخاصة المرتبطة باستقرار الأوضاع السياسيـه لدول الخليج العربي على ما هي والتي ترتبط بالأنظمة الحاكمـه في الخليج بعلاقات قوية للغاية ، وعلى رأس تلك القوى الأجنبية الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وانجلترا قد شل دورها ، بعد انتهاء أي تواجد مؤثر لها في ايران . وأصبحت مشغوله بالدرجة الأولى في ادارة معركتها مع النظام الجديد في ايران . لانقاذ مصالحها التي ضربتها القيادة الجديدة بعنف . وان حادث حجز أعضاء السفارة الأمريكية في ايران ليس ببعيد عن الازهان ، وبالتالي فانه قد أصبح على زعماء الخليج أن يدبروا أمرهم في تأمين نظمهم السياسيـه ضد خطر الثورة الاسلاميه القادم من على بعد خطوات منهم . بأنفسهم - لأنه لم يعد لحلفائهم في الغرب القدره على التأثير السابق على الأحداث بالشكل الذي كانت تسير الأمور عليه في عهد الشاه .

هذا كان ما يتعلق بالزاويه التي وضع من خلالها زعماء الخليج رؤيتهم وتقييمهم للوضع الجديد بعد قيام الثورة الايرانيه - وقيام نظام حكم اسلامي في منطقة، للدين حساسيه خاصه من حيث تأثيره على شعوبها للأسباب التاريخيه المعروفه . وذلك ضمن كلامنا عن المتغير الثاني في المنطقة . ولكن ، وعلى الجانب الآخر - وفي العراق - فإن الرؤيه والتقييم بالنسبه لهذا المتغير كانت مختلفه بعض الشيء . فإذا كان هناك اتفاق مع وجهة النظر الخليجيـه فيما يتعلق بالمخاطر القادمـه وراء الدعوة لاقامة نظام حكم اسلامي في المنطقة . وتأثير هذه الدعوى على مسلمي العراق بصفه خاصه لكون غالبيتهم ، وهم من المسلمين الشيعه ، والتي أطلق عليها قادة العراق عبارة (تصدير الثورة) إلا أن تقييم القاده العراقيين كان يستند الى حسابات أخرى تختلف عن جيرانهم في الخليج . فموضوع تحريك الشيعه في العراق ، تطورا بما يحدث في ايران - والتيارات المقاومه فيها والمتمله بهم ، هو أمر تستطيع السلطات الحاكمـه في العراق أن تتعامل معه واجهاضه وكما أوضحنا سالفا عند الكلام عن " المسأله الدينيه في العراق " وباعتبار هذا الأمر ليس وليد

أحداث الثورة الإيرانية وحدها وإنما كانت له جذوره في أرض العراق . وإن كان ذلك لا يعنى التقليل من شأن خطورة هذه الدعوة القادمة من إيران على أمن وسيطرة نظام البعث على قمة السلطنة في داخل العراق ، ولكن تقييم قادة العراق في رأيي للوضع الجديد كان يرى أن النظام الجديد وعلى رأسه رجال الدين في إيران ، يمثل خطرا أكبر على استراتيجية البعث من ذلك الخطر الذي كان يمثلته نظام حكم الشاه في إيران سابقا . بل أصبح الوضع يهيئ الظروف المناسبة لتحقيق فرصة يستطيع العراق من خلالها القيام بعمل يمكنه من أن يشتم به الهواء في المنطقة بحربه أكثر مما كان متاح له في عهد الشاه الذي كان يقف لأي تحرك بالمرصاد . وقيل أن يتمكن النظام الجديد من تحقيق نجاح لدعوته في إقامة نظم حكم إسلامي في المنطقة تهدد استراتيجية البعث في المنطقة أيضا . وعليه فأصبح للتقييم العراقي خصوصيته المتعلقة بالدرجة الأولى بالطموحات الخارجية للزعامة العراقية . بعد أن اختفى شرطى الخليج من الساحة . ولذلك كانت الاهتمامات الخاصة بالآثار الخارجية المترتبة على الأوضاع الجديدة في إيران لها أولويتها في الحسابات العراقية . باعتبار أن نجاح الدعوة القادمة من إيران في تحقيق أهدافها ستكون صفة قويته للطموحات العراقية في المنطقة مما يستدعي إغتنام الفرصة والعمل السريع قبل أن تتمكن هذه الدعوة الجديدة من إحداث تأثيرها وتحقيق أي نتائج . ولقد موررت التقارير الواردة إلى القيادة العراقية من خلال أجهزتها المختلفة - عن الأوضاع في إيران ، وكأنها بيت سائب قد خلت حتى أبوابه من الحراس ، بعد أن قام رجال الدين بتصفيه حساباتهم مع جلاديهم بإعدام قادة الجيش بأفرعه المختلفة والأجهزة الأمنية العديدة التي كانت موجودة في إيران - والذين كانوا يملكون الخبرة والعلم العسكري - والدراية الكافية - لإحباط أي تحرك عراقي في المنطقة يمثل تجاوزا يؤدي إلى أحداث تغيير هنا أو هناك . ولم يعد الجيش يملك من القيادات القادرة على الدخول في معارك خارجية ، أي عناصر تذكر . كما أن تزايد العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ونظام الحكم الجديد في إيران والتي كانت المصدر الأساسي لتصدير السلاح والعتاد والخبرة لإيران - مع فقدانهم لأهم مصدر من مصادر تزويدهم بالمعلومات الدقيقة من خلال ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من وسائل وإمكانات تغطي كل المنطقة . وعليه فإن أي عمل عسكري للتحشيش بإيران سيجعلها تواجه عجزا واضحا في تلك العناصر التي ذكرناها لن يمكنها من الاستمرار والصمود في أي معركة عسكرية ، ولا سيما إفتقارها إلى العقول القادرة على إدارة مثل ذلك الصراع المسلح . هذا ما كانت تصوره التقارير الواردة إلى بغداد عن الأوضاع الجديدة في إيران ، مضافا إليه الانطباعات التي أملتتها تلك

التقارير بشأن وجود خلافات حاده بدأت تدب في ذلك الوقت بين القوى السياسية المختلفة في إيران من ناحية وبين قيادة النظام الحاكم الجديد ، بل في داخل المؤسسة الحاكمة ذاتها في إيران مما اعتبرته القيادة العراقية - نوعا من الصراع على السلطة سوف يساند أي إشغال لهذه السلطة في صراع خارجي و يعمل على انهيار النظام الجديد في إيران ، على اعتبار أن القيادة الحاكمة هناك مشغولة بمشاكلها الداخلية ولن تكون هناك في هذه الحالة قيادة موحدة قادرة على مجابهة الموقف . هذا باختصار شديد كان أهم العناصر البارزة في تقييم القيادة العراقية للأوضاع الجديدة . مضافا اليها عدم إستبعاد تلقى زعماء الخليج أي عمل ضد النظام الجديد في إيران بقبول حسن لما أوضحناه من كثرة المخاوف الخليجية من الأوضاع الجديدة في إيران .

وهكذا كانت أهم المتغيرات التي حدثت في المنطقة سواء بانعقاد مؤتمر قمة بغداد وبسروز شخصية صدام حسين من خلاله ، وما ارتبط بهذا المؤتمر من نتائج أهمها عزل مصر عن الساحة العربية ودور الزعامة التقليدي والتاريخي على العالم العربي ثم الاعلان عن مشروع الاعلان القومي العراقي بهدف ربط دول الخليج بتحالف عسكري مع العراق يكون للزعامة العراقية الدور القيادي فيه وردود الفعل الباردة من قبل تلك الدول على هذا المشروع وقيام الثورة الإيرانية - واقامة نظام حكم سيطر عليه رجال الدين الذين كانوا في نظر القيادة العراقية غير قادرين على مواجهة ادارة أي صراع خارجي لانشغالهم بصراعاتهم الداخلية مع خلو المنطقة من شرطى الخليج الذي كان قادرا على كبت جماح القيادة العراقية في أي تحرك في المنطقة . كل ذلك شجع طموحات القيادة العراقية - وزين لها الطريق للاقدام على عمل تستطيع من خلاله اثبات ذاتها ، وفرض زعامتها على المنطقة . فلقد كانت تلك المتغيرات بمثابة قلبا لموازين القوى في المنطقة لصالح العراق في نظر زعامته في ذلك الوقت استنادا الى محصله تحليلها وتقييمها للموقف . وعلى ضوء تصورها وطريقتها الخاصة في تقييم الأمور مما أوصلها في النهاية الى النقطة الحرجة ، وهي أن الفرصة قد أصبحت أمامها سانحة وبشكل لا يحتمل الانتظار في سبيل تحقيق أحلامها في الزعامة وتغيير الأوضاع في المنطقة بسرعة الاقدام على عمل لم يبق لها سوى البحث عن المبررات اللازمة للاقدام على تنفيذه ، ولم يكن ذلك بمصعب على البعثيين على أي الأحوال . وذلك ما سوف نوضحه في بحثنا لأسباب قيام الحرب .

وعلى الجانب الآخر في إيران - كانت هناك حسابات أخرى تجري لتقييم

الموقف في المنطقة وبالنسبة للعراق بصفه خاصه - بحكم العلاقات الخاصه بين شعبي البلدين • ولقد كان لذلك التقييم وبعد خروج مصر من الساحه العربيه بفعسل أشقاها العرب أثره على تصرفات القيادة الايرانيه الجديده في المنطقه وموقفها من كافة الأطراف المعينه فيها • فبالنسبه للعراق - لم ينسى الامام الخميني اضطراره الى مغادرة العراق بحثا عن بلد آخر يتخذ منه مقرا لادارة صراعهم مع نظام الشاه وتوجيه القوى المعارضه في ايران وخارجها ضده • كما أنه لم ينسى ذلك للكويت أيضا التي رفضت قبول دخوله أراضيها الى أن اتجه الى فرنسا • ولقد ساءت الأحوال بين نظامي حكم الجمهوريه الاسلاميه في ايران والبعث في العراق لدرجة يستحيل عندها التفاهم بين النظامين • كما أن الزعامه الايرانيه قد أجرت هي الأخرى نفس الحسابات والتقييم الذي قامت به دول الخليج بشأن الأوضاع الجديده ، ولا سيما قضية خروج مصر وتطلعات الزعامه العراقيه في المنطقه • ولم يختلف موقف ايران الجديد من السعوديه - الدوله الكبرى في منطقه الخليج عن سائر دول الخليج الأخرى من حيث اعتبار الأنظمه القائمه في هذه الدول ، أنظمه غير مشروع - لأن الحكم فيها مخالف لما يقضى به نظام الحكم في الاسلام ، وبالذات فيما يتعلق بقضية وراثيه الحكم • بالاضافه الى قائمه الاتهامات التي إقتبسها زعماء ايران من قاموس (الزعماء الثوريين العرب) من عماله للغرب ، والخيانه للعروبه والاسلام والتخلي عن القضية الفلسطينيه الخ ، وأن حكام هذه الدول أبعد ما يكونون عن الاسلام وخاصه السعوديه التي نالت النصيب الأكبر من هذه الاتهامات بحكم ثقلها في المنطقه وتواجد الأماكن المقدسه فيها واتهامها بعدم صلاحيتها الشرعيه لبسط نفوذها على تلك الأماكن المقدسه • ولقد تبثت حكومه الثورة في ايران بعض الجماعات والتنظيمات التي تعمل لمناهضه السلطه في بعض تلك الدول ، وايواها لبعض مسئولى هذه الحركات •

الفصل الثاني

العلاقات العراقية الإيرانية الرسمية وإتفاقيات الحدود بينهما

في البدايه نود أن نشير الى أن الصراع بين الدولتين ليس وليد أحداث أو مشاكل حديثه ، إنما شهد التاريخ القديم سواء كان قبل الفتح الاسلامي للمنطقة أو حتى بعده العديد من المشاكل بين الطرفين وكان مرتبطا في الأساس بموضوع التوسع الاقليمي الذي كانت تسعى اليه الدولة الفارسيه لسيط نفوذها على المناطق المجاوره للخليج الإيراني . فكانت دولة المناذره في العراق تخضع رسميا للنفوذ الفارسي الى أن دخلت الجيوش الاسلاميه المنطقة لنشر الاسلام وحررت العراق من النفوذ الفارسي . ولكن الصراع إستمر على فترات متقطعه من التاريخ سواء في عصر الخلفاء الراشدين أم في عهد الدولة الأمويه وعهد الدولة العباسيه ، ولا سيما في عهد المنصور والرشيد الى أن سقطت الدولة العربيه في عام ١٢٥٨ م . وأصبح للدولة الفارسيه كما لباقي الدول الأجنبية نفوذها في العراق وحتى خلال فترة السيطره العثمانيه على العراق ، والتي تمكن الفرس أثناءها من الحصول على إمتيازات منحتها السند الذي رتب لها حقوقا مزعومه في الأراضي العراقيه ما زالت وحتى نشوب الحرب الأخيره بين البلدين ، تشكل خلفيه أساسيه لمشاكل النزاع على الحدود ومرتبطة بكافه المعاهدات التي وقعت في هذا الشأن بينهما . وأصبحت مسأله عدم امكان تطبيق أحكام هذه المعاهدات المبرمه بينهما وبالشكل الذي يرضى كلاهما دون المساس بحقوق السياده ، مسألة عقيمه وصعبه . ولا سيما أن في ظروف إعداد هذه المعاهدات وفي صياغاتها من الثغرات ما يكفي لمنح كل من طرفيها امكانية اثاره المتاعسب في وجه الطرف الآخر وكما سنبين عند الكلام عن المعاهدات المتعلقة بالنزاع الحدودي بين الطرفين . ولقد أخذت العلاقات الرسميه بين الدولتين تدخل مرحله العداء العلني الواضح منذ قيام الثورة في العراق عام ١٩٥٨ وطيله فترة حكم اللواء عبد الكريم قاسم في العراق ، تلك الثورة التي أسقطت حلف بغداد بعد انسحاب العراق الذي كان طرف أساسي مع ايران في قيام الحلف لضرب القوى الثوريه في منطقه ، والذي وضع ليكون ركيزه - وقاعدة للاستعمار الغربسي في منطقه . وأصبح هناك نظامين مناوئين لبعضهما تتعارض المبادئ والأهداف التي يعملان من أجلها في محيط سياستهما الخارجيه ، مع تعارض طبيعه الأنظمه

السياسية القائمة في كل منهما . هذين النظامين هما النظام الامبراطوري الشاهنشاهي في ايران ، والنظام الجمهوري الثوري في العراق . بعد أن كان فسي البلدين الجارين نظامين حليفين بالأمس فقط . وبدأ كل من النظامين يعمل على إثارة القلاقل والمتاعب الداخلية والخارجية للآخر . وبشتى الطرق والأساليب ، وسواء باثارة مشاكل النزاعات على الحدود بينهما أو باحتضان ومآزره قوى المعارضه ومساعدة زعماء حركات الأقليات القومية في كل من الدولتين وتشجيعها على الانفصال . ولم تقتصر هذه التصرفات على طرف دون الآخر منهما . وان سجلات الأمم المتحدة بكل هيئاتها المعنوية تزخر بالشكاوى المرسله من كلا الطرفين فسي حق الآخر . وبصفه خاصه خلال فترات حكم الانقلابات العسكريه في العراق وكذلك الشاه رضى بهلوى في ايران . حيث أصبح الصراع مباشرا - وجها لوجه بين كلا النظامين الى أن أتى الى السلطه كل من صدام حسين في العراق والامام الخميني في ايرانه فإتسعت الهويه بين النظامين وتوفرت أسباب وظروف متعددة دوليه ، ومحليه ، وداخلية هيأت جميعها لعملية تفجير النزاع الذي كان قد تحول في الواقع الى صراع بين النظامين الى حد نشوب القتال وعلى الشكل الذي عُوف لعمله وبشكل يقطع بأن اندلاع الحرب لم تكن وليده حادثه أو حوادث متفرقه بل اعتدى فيها طرف على الحدود الدولية للآخر ، أو تدخل أحدهما في الشؤون الداخلية للآخر وبهذه البساطه التي تم تصوير أسباب نشوب القتال بين البلدين عليها . ولكن في حقيقة الأمر - وكما سنبين أن ما وقع كان نتيجة حتميه لصراع قام بين نظامين متناقضين بدأ مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٨ في العراق - وبدايه وجود النظم الجمهوريه الثوريه على الجانب الآخر من حدود الامبراطوريه الشاهنشاهيه . نظامين يرى كلاهما في بقاء الثاني في السلطه على الجانب الآخر من حدوده خطرا يهدد وجود نظامه في الداخل كما هو حال العراق اليوم وخطرا يهدد مصالحه وتطلعاته ونشر مذهبه السياسي في المنطقه ، وهذا هو حال كل من العراق وايران معا . صراع يحاول أن يثبت كل من النظامين من خلاله للآخر ولدول المنطقه وكذلك الدول ذات المصالح في المنطقه ، أنه وحده القادر على التأثير في المصالح الدولية في المنطقه سواء بالسلب أو بالإيجاب ، وأنه من الثقل والقدرة مما ينبغي معه الاقرار بحجمه وبدوره الذي يجلب مراعاته في رسم سياستهم مع باقي الدول المتواجده في المنطقه . ولا سيما بعد سقوط نظام الشاه في ايران وتسلم صدام حسين السلطه في العراق . واذا كانت الخلافات التاريخيه بين الدولتين وحتى قيام ثورة عبد الكريم قاسم في العراق عام ١٩٥٨ هي خلافات تقوم أساسا على قضايا حدوديه ، فانها بقيت بمصماتها واضحه على سجل العلاقات بين الطرفين فيما بعد ، وخلال تعاقب الأنظمه المتعده فسي العراق ، إضافة الى العنصر الجديد الذي ترتب على قيام تلك النظم الجمهوريه

الثورية وهو عنصر الاختلاف الفكري والسياسي بينهما والذي أخذ يتبلور ليأخذ شكل الخلاف العقائدي بينهما مؤخراً كما أسلفنا . وعليه فانه بعد سنة ١٩٥٨ ، اتجه كل من العراق وايران الى مسالك مختلفه متباينه حيث كانت ايران دولة ملكيه وعضوا في (حلف السنتو) وذات نظام اقتصادي اقطاعي رأسمالي ، أما العراق فانه في نفس الوقت الذي قضى فيه على الملكيه ، أنشأ جمهورية اشتراكيه انسحبت من حلف بغداد وتحالفت مع القوى الاشتراكيه الوطنيه المناهضه للاستعمار والتي برزت في الشرق الأوسط وأسالتيجسان القليله الباقيه في عصر إختفاء الملكيه ، فانها على حذر مستمر خوفاً من أية رياح تحريره تهب من الجمهوريات المجاوره لها فتطيح بأنظمتها . وعليه فان ايران لا يمكن إلا أن تكون على وعي مستمر بالخطر المحدق بها والذي تهب رياحه من جارتها العراق . ذلك النظام الجمهوري الذي يطرح مشكله سيكولوجيه تملئ عليها لزوم التأقلم والتعايش معه تعايشاً يؤثر على علاقتهما . ولذا فان العلاقات المتوتره بين العراق وايران يمكن تفسيرها بهذا الاختلاف العقائدي الأساسي في النظم السياسيه السدي تدين به كل من الدولتين الجارتين .

هذا " ولما كان من طبيعة الاختلافات الايديولوجيه السياسيه في السدول المتجاوره ، اثارت موضوعات نزاعات الحدود ، . . . فإن الخلاف الأساسي السياسى بين كل من ايران والعراق ، قد لعب دوراً هاماً في البواعث الايرانيه وفي المسلك العراقى تجاه الادعاءات الايرانيه " (١) . ولذلك فان جميع الاتصالات والاتفاقيات التى تمت بين البلدين منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٨ فى العراق وحتى اتفقيه الجزائر عام ١٩٧٥ كانت فى رأى مجرد محاولات لكسب الوقت قصد منها الحكام العراقيون المتعاقبون إتقاء المتاعب التى كان الشاه قادراً دائماً على أن يثيرها فى مواجهتهم ولكى يتفرغوا لمراعاتهم الداخليه مع خصومهم من القوى السياسيه الأخرى داخل العراق ، والتى كانت السهم الأكبر الذى يشغل القيادات العراقيه خلال فترة إنقلاباتها العديده . وقصد منها الشاه ترقيب مجيئ الوقت والظرف المناسب ليحقق فيه اهدافه التوسعيه وأطماعه فى العراق مستنداً الى الثغرات وضعف الصياغه التى وفرتها له نصوص معاهداته مع حكام العراق السابقين لكى يدفع بمطالبه حينما تحين تلك الظروف المناسبه . وكان يجيد اللعب بهذه الورقه فى ظل ظروف سياسيه غير مستقره دائماً فى العراق ، وإلى أن حانت له الفرصه فعلاً حينما رشح صدام حسين الى تلك المطالبه بعد اشتداد وطأة

(١) - دكتور خالد يحيى العربى - مشكله شط العرب (ص ٢٠٢ ، ٢٠٣) .

القتال مع الأكراد شمال العراق، ووقع على اتفاقية مارس ١٩٢٥ في الجزائر . (*)

وسنبداً في الكلام عن المشاكل التاريخية أولاً - وهي مشاكل الحدود بين البلدين نستعرض من خلالها بإيجاز أهم الاتفاقيات التي أبرمت بين الطرفين لتسوية هذه المشاكل باعتبارها الباب الذي سوف ندخل منه الى مناقشة بعض أسباب قيام الحرب .

وقبل أن نتكلم عن اتفاقيات الحدود بين الدولتين نلقى ضوءاً سريعاً عن ماهية شط العرب باعتباره كان وما زال أحد العناصر الأساسية لخلافات الحدود بين الدولتين .

ما هو شط العرب

شط العرب نهر ملاحى واسع يتكون من التقاء نهري دجلة القادم عبر محافظة ميسان والفرات القادم عبر محافظة ذي قار ليلتقيا النهرين عند مدينة القرنة العراقية شمال البصرة ليبدأ النهر الملاحى في مجراه المشترك حتى مصبه في الخليج العربى " ولمسافه (٢٠٤) كيلو متر تقع نصفها في أرض عراقية على الجانبين أما النصف الآخر فان ساحله الأيسر في منطقة (عربستان) العربية التي ضمت الى ايران بعد معاهدة أرضروم الثانية عام ١٩٤٧ " . ثم يستمر النهر في ساحله الأيمن عراقياً حتى رأس الخليج عند ميناء الفاو العراقى، والذي يعتبر المنفذ الوحيد للعراق على الخليج العربى مباشرة . ولولا أن ايران قد استطاعت أن تحمل لنفسها على مواطني اقدم على الساحل الأيسر لشط العرب بموجب الاتفاقيات العديدة التي عالجت مشاكل الحدود بين الدولتين الفارسيه والعثمانية ومن بعدها المملكة العراقية ثم في عهد البعث عام ١٩٢٥ ، لأصبح شط العرب بحق - نهراً عراقياً داخلياً صرفاً .

معاهدة أرضروم

أبرمت معاهدة أرضروم الأولى عام ١٨٢٣ بين الدولة الفارسيه والدولة العثمانية التي كانت صاحبه السيادة على العراق في ذلك الوقت ، لمعالجة مشاكل

(*) - سوف تكون الظروف والمبلاسات المتعلقة بأسرار سعى كل من الطرفين (ايران والعراق) لتوقيع هذه الاتفاقية والدور الجزائري فيها في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين ، وتحديد العراق الذي ألح على ابرام هذه الاتفاقية وعلى هذا النحو الذي جاءت عليه أحكامها ، مهين بالعراق وسيادته ، ستكون محل دراسته مستقلة ستصدر في الوقت المناسب ان شاء الله .

الحدود بين الدولتين ولكنها لم تكن تقوى نصوصها على معالجة بعض المشاكل بين الامبراطوريتين التي ظلت معلقة وخصوصا ما يتعلق منها بالحدود الفارسية مسع العراق . وكان لارتباط مصالح كل من بريطانيا وروسيا في المنطقة وتأثر هذه المصالح بتلك المنازعات ، حافزا على تدخل الدولتين ومساعدتهما في التوصل الى صيغته جديده لتسوية خلافتهما مما أسفر في النهاية وبعد أربع سنوات من مفاوضات صعبة استطاع الوسيطان وضع نصوص معاهدة أرضروم الثانية التي اعتبرت بموادها التسع أساسا لوضع الأمور في نصابها بين الدولتين المتنازعتين حيث صدقت بتاريخ ٢١ آذار (مارس) ١٨٤٧ ، وبموجب نصوص هذه المعاهدة تم وضع الأسس الكفيلة لحل جميع المشاكل الحدودية ومشاكل القبائل ومشاكل التنظيم الملاحي في شط العرب . كما رسمت الحدود بين الدولتين ويضمنها خط الحدود بين العراق وايران .

وأهم ما جاء في هذه المعاهدة " تنازل الحكومة العثمانية عن مدينة وميناء المحمرة ، وعن جزيرة عبادان ، وعن المرسى والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية (اليسرى) من شط العرب والتي كانت تعتبر ميناء عراقيا " وهي في ذلك وهبت ما لا تملك لمن لا تستحق " (١) . ولكن الأمر لم يخلو من تعقيدات ومشاكل شكلية خلقتها ظروف توقيع المعاهدة والملازمات المحيطة بها وأسلوب صياغتها مما أعطى لكلا الطرفين مجالا للاجتهاد في التفسير بالشكل الذي يحقق طموحاته ومصالحه ، وخاصة الحكومة الفارسية . حيث كان وزير خارجية الدولة العثمانية قد بعث برسالة الى سفيرى انجلترا وروسيا في استامبول باعتبارهما الدولتين الوسيطتين في اعداد هذه المعاهدة ، وذلك قبل التوقيع على المعاهدة ، يستفسر عن بعض مواد مسودة المعاهدة " وأرسل السفيران مذكرة ايضاحية حول تلك التساؤلات بتاريخ ٢٦ نيسان (ابريل) ١٨٤٧ . ووافق المبعوث الفارسي على التوقيع على المعاهدة ومذكرتها الايضاحية " (٢) وكتب تصريحاً بذلك الى سفيرى الدولتين الوسيطتين في ٣١/١/١٨٤٨ وفي ٢١/١/١٩١١ ابرم اتفاق جديد بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية وضعت الدولتان الوسيطتان انجلترا وروسيا يتضمن تحدد القواعد والاجراءات التي يجرى بموجبها تحديد الحدود اطلاق عليه (برتوكول طهران) . ولكن عادت ايران تحاول اثارة العقبات بشأن تطبيق أحكام معاهدة أرضروم الثانية بحجة أن ممثلها الذي وقع على المعاهدة والمذكرة الايضاحية الخاصة بها لم يكن يملك الصلاحيات التامة للتوقيع على تلك

(١) ، (٢) - د . خالد يحيى العربي - مشكلة شط العرب (ص ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥) .

المذكرة التي رأت أنها تحمل شروطا اضافيه لم تدخل ضمن النص الرسمي للمعاهده ، الى أن أعلن المندوب الفارسي في اللجنة المشتركة المشكله عقب توقيع بروتوكول طهران المذكور ، لتتولى تحديد الحدود المشتركة بين البلدين ، أعلن عن اعترافه في اجتماع اللجنة المشتركة في ١٥ أغسطس ١٩١٢ موافقه حكومته على المذكرة الايضاحيه التي طالما أعلنت الحكومة الفارسيه أنها ليست جزءا متما للمعاهده لتجاوز ممثلها صلاحيته بالتوقيع عليها . وفي عام ١٩١٣ قام ممثلي الدول الأربعة المعنيه هنا ، بالتوقيع على بروتوكول ثانى اطلق عليه (بروتوكول القسطنطينيه) حيث يتم بموجبه تثبيت الحدود نهائيا بين الدولتين العثمانيه والفارسيه . وقد أصبح خط الحدود يمر على الضفة اليسرى (الشرقيه) من شط العرب وان كان هناك مناطق قد منحت بموجب هذه التسويه الى الدولة الفارسيه كانت في حقيقتها جزءا لا يتجزأ من العراق .

معاهده الحدود لعام ١٩٢٢ :

خلال زيارة الملك فيصل ، ملك العراق عام ١٩٢٢ لايران " انتهزت الحكومة الفارسيه تلك الفرصة فأثارت موضوع (خط الثالوج) في شط العرب ورغبتها في جعله خط الحدود بين البلدين ، الا أن هذه الرغبة الايرانيه جوبهت بالرفض من قبل ملك العراق " (١) في ذلك الحين . وهو نفس الأمر حينما أعلن مجلس الوزراء العراقي عن رفضه قبول طلب الشاه الذي أبلغه (لشورى السعيد) خلال لقائه به بتنازل العراق عن ثلاثة كيلو مترات فقط من شط العرب أمام (عبدان) لتتاح للسفن الايرانيه حريه الحركة والارساء ، وأعلن مجلس الوزراء العراقي بعد أن درس تقرير رئيس الوزراء بهذا الصدد : " أن الدستور العراقي لا يجهز التنازل عن أى جزء من الاقليم العراقي ، ولذلك فإن من المستحيل الاذعان لرغبة الشاه ، الا أنه يرى بأن من الممكن (تأجير) المنطقة المذكورة الى الحكومة الايرانيه مقابل اعتراف الاخيرة بالحقوق العراقيه في القضايا المتنازع حولها " (٢) . وبعد سنوات من النزاع والخلاف الذى لم يقف عند حد بين الدولتين بشأن شرعيه المعاهدات والاتفاقيات السابقه وحجيه ما ورد بها من أحكام ، انتهى الامر الى قيام العراق بتقديم شكوى الى عصبة الأمم في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٤ عن الانتهاكات الايرانيه لحدوده . وعندما وصلت مناقشات

(١) - المرجع السابق (ص ٤٣ ، ٤٤) .

(٢) - يلاحظ الموقف الذى اتخذه مجلس الوزراء العراقي في العهد الملكى بالمقارنه مع ذات الموقف في العهد الثورى البعثى حينما خالفت القيادة العراقيه الدستور بالتنازل لايران عن حقوق السيادة في شط العرب عام ١٩٢٥ .

مجلس العصبة الى طريق مسدود وافق الممثل العراقي على الاقتراح البريطاني بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية ولكن الممثل الايراني رفض هذا الامر ، ثم استؤنفت المفاوضات بين الحكومتين العراقيه والايرانيه بشكل مباشر بعد انضمام العراق لحلف دفاع الشرق الأوسط الذي وقع عليه في ٨ يوليو ١٩٣٧ بين تركيا وإيران والعراق وأفغانستان لمواجهة الظروف التي استجدت على المنطقة وخاصة الغزو الايطالي لأفريقيا . وفي ٢٧ ابريل ، ٤ مايو ١٩٣٦ طلبت الدولتان سحب الشكوى من جدول أعمال العصبة .

وفي ٤ يوليو ١٩٣٧ تم التوقيع على (معاهدة الحدود) الجديدة التي جاءت نتيجة المفاوضات المباشرة بين البلدين مع البرتوكول الملحق بها وتقضى هذه المعاهدة " بتخصيص مرسى لايران تجاه مدينة (عبادان) يبلغ طوله سبعة كيلو مترات متبعا خط الثالوج في شط العرب ، مقابل اعتراف ايران ببروتوكول القسطنطينيه لعام ١٩١٣ وبمحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لعام ١٩١٤ " . واعتبرت هذه الاتفاقية أساسا لتسوية المشاكل الحدودية المستديمة بين البلدين . وترتب على هذه الاتفاقية أن أصبح مبدأ خط (الثالوج) هو أساس تثبيت الحدود في النهر بين الدولتين أمام عبادان ، ويلاحظ أن خط الحدود بين الدولتين في منطقة شط العرب أصبح على هذا النحو يسير وفق ثلاثة أسس متباينة . فبينما تكون المياه الاقليمية العراقية في شط العرب تمتد بصورة عامه حتى المياه المنخفضه للساحل الايراني ، فإن المنطقة التي تقع أمام ميناء عبادان يسير خط الحدود منها وفق مبدأ الخط الملاحي العميق لمجرى النهر (الثالوج) ، ولمسافه ٧ كيلو مترات على امتداد الساحل بموجب معاهدة ١٩٣٧ ، أما مدينة المحمره فإن أساس تثبيت الحدود أمامها هو منتصف الخط المائي وجنوب المحمره لتعود بعدها الحدود العراقية حتى الساحل الأيسر للنهر . وذلك بموجب بروتوكول القسطنطينيه لعام ١٩١٣ . والغريب حقيقة أن معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ تعطي سبعة كيلو مترات أمام ميناء عبادان هبه لايران بينما كان الشاه يأمل في ثلاثة كيلو مترات فقط خلال رغبته الستة أهداهما لثور السعيد كما ذكرنا من قبل . وبهذه المناسبه فاننا لا نستطيع أن نغفل ذلك الهجوم العنيف الذي تعرضت له الحكومة العراقية عند مناقشة مجلس النواب لهذه الاتفاقية . وذلك من قبل أعضاء المجلس ، في ذلك الوقت الذي كان العراق يمتلك فيه بالفعل برلمان . وكانت تقوم فيه ممارسات ديمقراطية تختلف تماما عن ديمقراطيه البعث المزعومه اليوم .

" كما حدثت مظاهرات صاحبه في بغداد وفي البصرة وتعطلت جميع مظاهرات

الحياه العامه في بغداد احتجاجا على مناقشه مجلس النواب لمعاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ . ولكن تلك التنازلات العديده من جانب الدولة العثمانية ومن بعدهم المملكه العراقيه الى ايران قد فتحت شبيه النظام الشاهنشاهي طمعا في المزيد من التوسع ، على حساب العراق وسيادته ، مستفلا في ذلك تلك الظروف المختلفه التي كان يمر بها العراق في كل مرة . وعادت ايران تطالب بتطبيق (نظريه السجوج) على طول شط العرب وحتى مصبه في الخليج العربي .

ولقد تمت لقاءات عديده بين ممثلي الدولتين العراق وايران للاعداد لعقد اتفاقيه تعالج موضوع الملاحه في شط العرب كما تقضى بذلك أحكام المادتين الرابعه والخامسه من معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ والمادة الثانيه من البرتوكول الملحق بها ولكن المفاوضون لم يتوصلوا الى نتائج تذكر في هذا الشأن . ثم بدأت المشاكل تبرز على سطح العلاقات بين البلدين مره أخرى حينما عرض العراق تصوره للأسس التي يرى أن تستند اليها أعمال اللجنة المشتركه المزمع تشكيلها تنفيذا لأحكام المادتين المذكورتين من المعاهده وتتلخص في أن يحتفظ كل جانب بسيادته على الأجزاء التي يمر بها شط العرب في إقليمه وأن تكون مهمه (اللجنة المشتركه) مهمه (استشاريه) فقط وليس اداريه . الا أن الحكومه الايرانيه عارضت وجهه النظر العراقيه هذه فيما يتعلق بطبيعته عمل اللجنة المشتركه وطالبت بأن تكون مهمتها اداريه وليست استشاريه فقط . وبذلك توقفت المخابرات بين الطرفين ، في حين زادت ومنذ ذلك الحين حوادث الاعتداء المتكرر على جانبي الحدود بين الدولتين وزادت حدة التوتر في العلاقات الثنائيه بين الدولتين ، الى أن انضمت ايران الى حلف بغداد الذي انشئ عام ١٩٥٥ حيث تلاقت المصالح والأهداف لكلا الطرفين في المنطقه ، ثم زيارة الملك فيصل الثاني ملك العراق لايران والتوصل الى اتفاق مشترك على تشكيل لجنتين تتولى أحدهما تثبيت الحدود البريه بين الدولتين ، وتتولى الثانيه تطبيق ما جاء في المادتين الرابعه والخامسه من معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ بشأن شط العرب ذلك الموضوع الذي طالما تعثرت سبل تحقيق ما جاء بشأنه في المعاهده . ولكن ايران عاودت اثارها لمسأله عقد اتفاقيه تتضمن مبدءا المشاركه الثنائيه في ادارة شط العرب مما واجه معارضه العراق لمبدءا المشاركه الايرانيه في هذا الأمر بالذات . واستمر . واستمر الوضع على حاله الى أن قامت ثورة يوليو ١٩٥٨ في العراق ، وقيام نظام جمهوري وانسحابه من حلف بغداد مما ترتب عليه خلق أوضاع جديده في المنطقه وأصبح هناك على كلا جانبي الحدود العراقيه والايرانيه يقبـع نظامين سياسيين متناقضين ، الامبراطوري في ايران ، والثوري في العراق . نظام الشاه الذي كان يعتبر نفسه وريث الامبراطوريات الاستعماريه في المنطقه وحامي حمسى

مصالحتها فيها • معززا بقوه عسكريه ومسانده من جانب دول الغرب فى المنطقة •

واذا وضعنا فى الاعتبار المتاعب التى كان يواجهها نظام الشاه فى ايران - من قبل قوى المعارضه الداخليه والأقلييات القوميه هناك ، فان الشاه لم يكن يقبل بطبيعه الحال بوجود نظام ثورى على الجانب الآخر من حدوده فى العراق - ولا سيما تميز كل من الشعبين العراقى والايرانى بالكثير من تركيباته العرقيه والمذهبيه بخاصيه وجود علاقات خاصه تربط الشعبين مع اشتراكهما فى خصائص متعدده على رأسها الدين ، والمماهره مما يوفر ظروفًا خاصه تساعد على التأثير المتبادل بين الشعبين من جراء أى تغيير يحدث على الساحة الداخليه لأى من البلدين ، وخطر انتقال التيسار الثورى من العراق بشكل يوصل الأمور الى ما وصلت اليه من انهيار عرش الملك فيصل فى العراق وخصوصا بعد انهيار حلف بغداد وانسحاب العراق منه • ومن هنا بدأت وجهه النزاع العراقى الايرانى لأول مرة فى تاريخ العلاقات بينهما تأخذ بعداً جديداً وهاماً ويتحول من نزاع حدود - الى صراع مصالح تفرض النزعه العقائديه التى يستند اليها كل من النظامين السياسيين القائمين فى كلا الدولتين نفسها على طبيعته • وهو ذات الصراع القائم بين نظامى الحكم فى الدولتين اليوم والذى تصاعد ليصل ذروته باندلاع الحرب بينهما • وكان فى العراق نظام يدعو الى التحرر من الاستعمار الغربى ومحاربته وضرب مصالحه فى المنطقة ، ومعاداة نظم الحكم الوراثيه فيها ، وبعبكس نظام الحكم الإمبراطورى الوراثى فى ايران المتحالف مع الغرب ، والذى يعمل على ضرب كافه الحركات التحرريه فى المنطقة • ولذلك فكان على الشاه وبمساعدة أصدقائه وحلفائه أن يعمل على زعزعة الوضع الجديد فى العراق بانتهاج كافة الطرق - وعلى مختلف الأصعدة السياسيه - والاعلاميه والأمنيه فى داخل العراق ، مع استثارته للنزعات الطائفيه وتحريك الأقليات القوميه فيه • ذلك كله الى جانب استخدام الورقه التاريخيه (مشاكل الحدود) التى ما زالت تلعب دورها - وستبقى هكذا فيما بعد كما سنرى ، ولكن كغطاء يخفى طبيعه المشاكل أو الصراع الذى غلب فيه الطابع العقائدى على الطابع السياسى الخاص بمشاكل الحدود • وعليه فقد " قامت الحكومة الايرانيه بارسال مذكرة أخرى بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٨ تتهم فيها الحكومة العراقيه باحتكار ادارة الملاحه فى شط العرب دون وجه حق مما يخالف نصوص معاهده الحدود لعام ١٩٢٧ والبرتوكول الملحق بها • كما جددت مطالبتها بضرورة مبادرة الحكومة العراقيه بتسميه ممثليها فى اللجنتين المشتركتين مُحدده وقتاً لذلك ينتهى فى ١١/٦/١٩٥٨ ومحذره فى نفس الوقت من عدم مبادرة الحكومة العراقيه الى تلك الطلبات حيث ستكون الحكومة الايرانيه مضطره الى اتخاذ اجراءاتها التى تحفظ

لها مصالحها في شط العرب ، وهكذا نجد أن العلاقة بين البلدين قد بدأت تـسـزـداد سوءاً " (١) ، وبعد شهور قليلة من قيام الثورة في العراق • وعادت ايران مرة أخرى للكلام عن تطبيق مبدأ خط النالوج في تحديد الحدود في شط العرب والذي سـيـتـرتـب على تطبيقه انتقاص المزيد من حقوق السيادة العراقية على مياهها حيث سوف يسير خط الحدود وفقاً لذلك ، عبر الطريق الملاحي العميق للنهر مما سوف يستدعي تحريك خط الحدود الى الجهة الغربية من عرض النهر واقتطاع أجزاء من المياه الاقليمية للعراق ، واعطاء ايران حق المشاركة في السيادة على هذا النهر الذي كان ومنذ خلقه الله في المنطقة نهراً عراقياً داخلياً يمر عبر الأراضي العراقية التي إقتطع الكثير منها لمصالح ايران ، فبدأت تتطلع لمد سيادتها على النهر نفسه • وقد كانت الأراضي المحيطة بهفتيه تحت السيادة العثمانية قبل استقلال العراق ، والذي انتقلت اليه حقوق مد السيادة على تلك الأراضي بعد استقلاله عن بريطانيا بالتبعيه • وبالرغم من وجود معاهدة لحل المنازعات بين البلدين بالطرق السلمية عام ١٩٢٧ ، فان ايران لجأت الى اسلوب الاعتداءات المتكررة والتحرش الدائم على الحدود العراقية ، وظل الحال على ما هو عليه من توتر في العلاقات بين الدولتين - مع صعوبة التوصل لتسوية الموضوع الرئيسي بينهما والخاص بقضية الادارة المشتركة لسط العرب وتقسيم العائدات بينهما • مع المشاركة في ادارة الملاحة في شط العرب ، باعتبار أن حقوق السيادة شبه متعادله على الشط بالنسبة للطرفين على طول النهر •

ونود أن نضيف الى ذلك أيضاً ، أن كافة الاتفاقات والبرتوكولات الخاصة بموضوع شط العرب لم يرد فيها ما يشير الى المساواة القانونية في السيادة بين كل من طرفيها على شط العرب • كما أن حق السيادة يختلف عن حق الانتفاع الذي ينبغي أن يوصف به طبيعة العلاقة التي تربط ايران بالمناطق التي منحت لها بموجب تلك المعاهدات المذكورة ويحضرنا في ذلك ما جاء على لسان عبد الكريم قاسم في ٢ ديسمبر عام ١٩٥٩ خلال مؤتمر صحفي عقده لشرح العلاقات العراقية الايرانية حيث قال : " لقد فرضت معاهدة سنة ١٩٢٧ على العراق فرضاً • وقد أعطت الحكومة العراقية حوالى سبعة كيلو مترات من شط العرب (هدييه) من العراق وليس (حقاً) لايران • لقد أعطيت تلك الكيلو مترات أمام شط العرب كهديه من أجل أن تستعمل لأغراض شركات النفط واعفائها من دفع الرسوم الى العراق • لقد أعطى العراق تلك (الهديه) في ظروف حرجه وكان مجبراً على ذلك بعناصر خارجية ضاغطة ،

وبالرغم من أن إيران ليس لها مثل هذا الحق إلا أن العراق قد قام بهذا العمل من أجل حل مشكله الحدود . ان مشكلة الحدود كغيرها من المشاكل لا تزال قائمه ما ظلت الأمور على حالها كما هي عليه الآن . فان العراق لن يظل مرتبطا بالتزامات هذه الهدية وسيسترجعها ويضمها الى الوطن الأم " (١) - والحقيقة أن مسألة اتباع خط الحدود في شط العرب مرة للمياه المنخفضة ومرة للعميقه (الثالوج) ، ووسط المياه ، قد سبب كثيرا من التعقيدات في وضع صيغه يوافق عليها الطرفين محل النزاعات الدائمة بينهما بشأن ادارة الملاحة على الشط النهري .

واذا كانت معاهدة ١٩٣٧ وملحقاتها قد أعطت إيران أي حق يقرر لها المساواة القانونيه في ممارسه سيادتها على شط العرب - مع العراق ما لجأت للمطالبه بتطبيق خط التالوك ، وما أعلنت عن الغاء الاتفاقية فيما بعد . وكانت قد تمكنت به فالماده الخامسه من معاهده ١٩٣٧ تنص على : " لما كان للفريقين الساميين مصلحة مشتركه في الملاحة في شط العرب كما هو معترف في المادة الرابعة من هذه المعاهده فانهما يتعهدان بعقد اتفاقيه بشأن صيانه وتحسين طريق الملاحة وبشأن أعمال الحفر ودلاله السفن واستيفاء الأجور والعوائد والتدابير اللازمه الأخرى في سبيل منع التهريب وكذلك بشأن كافة الأمور المتعلقة بالملاحة في شط العرب ، كما هو معترف بالمادة الرابعة من هذه المعاهدة " (٢) ٠ وواضح من قراءة النص أنه يتكلم عن أعمال تنظيميه لتنظيم شئون الملاحة لأن تطهير النهر وأعمال الدلاله على سبيل المثال لا تستطيع دولة واحده - في ظروف مثل ظروف شط العرب - أن تتولاه بمفردها دون تنسيق مع الطرف الآخر المستفيد من الملاحة في هذا النهر بحكم موقعه الجغرافي منه . وذلك يحتاج الى وضع اتفاق خاص لينظم تلك الأمور ويحدد التزامات كل من الطرفين بشأنها وحقوقه أيضا وحتى اذا إفترضا جدلا أن تنفيذ ما جاء في المادة الخامسه المشار اليها من أمور تنظيميه يقتضى قيام عمل مشترك من قبل الدولتين بحكم وجود مصالح لكل منهما أهمها بقاء النهر في حاله صالحه - دائمه للملاحة ، فان ذلك لا يقتضى بالضرورة أن يتم التنسيق والعمل المطلوب من خلال لجنة مشتركه تقوم بنفسها بمباشرة هذه الأعمال الاداريه . وانما يكفى وجود لجنة مشتركه تضع الأسس والضوابط التي سيكون عليها العمل بشأن تنظيم أمور الملاحة في النهر وصيانتة والتصرف في عائداته ، ثم تتحول هذه اللجنة بعد أن تضع هذه الأسس المذكورة - الى لجنة استشاريه تراقب تطبيق الأسس التي وضعتها وتساعد الطرفين بالرأى والمشوره في معالجه ما ينشأ من مشاكل (*)

(١) - المرجع السابق (ص ٩٣ ، ٩٤) .

(٢) - راجع في ذلك المرجع السابق (ص ١٥٩) .

(*) - وهذا ما نقترح الأخذ به عند النظر في هذه القضية بين الدولتين .

فى هذا الشأن . وعليه فإن تَطَلُّب طبيعة الأمور فى شط العرب وجود الادارة المشتركة شىء ، ومسأله فرض وجود هذه الادارة المشتركة - والتي يتم التذرع بها - واعتبار ما عداها اخلايا بأحكام الاتفاقية يبرر التحلل منها والاعلان عن الغائها - شىء آخر تماما . لأن هناك فرق بين الالتزام المنصوص عليه مراحه وبشكل قاطع بموجب النص والذي يترتب على رفض أحد الأطراف الموقعه على تنفيذه - الاخلال بالاتفاق ذاته - وترتب حق الإلغاء ، و فرق آخر بين ما يعد من المتطلبات الواقعية لتنفيذ أحكام الاتفاق وهي مسائل اجرائية ، حيث لا يجوز فى هذه الحالة لأحد الأطراف الاحتجاج بعدم قيام الطرف الآخر باتخاذ ما يلزم لتحقيقها ، للمطالبه بالغاء الاتفاق من جانب واحد . لأنه وفى الحالة الأخيرة يجب الالتجاء الى الطرق التوفيقية لبحث الإسلوب الأمثل والصياغة المناسبة لامكانيه تنفيذ الاتفاق الأصلي .

ولذلك نجد أن ايران بعد أن فقدت الوسيله لدفع العراق الى الرضوخ لمطالبها الغير مشروع فى شط العرب قامت بالغاء المعاهده من جانب واحد . ونظرا لعدم توافر السند القانوني بموجب نصوص المعاهده نفسها الذى يمكن أن تحتج ايران به لتأييد وجهه نظرها فى تلك المطالب - فكان الغائها المعاهده من جانب واحد يستند الى أساس آخر وهو (نظريه تغيير الظروف) ولولا أن أحكام المعاهده لا تقوى حجه لمالح وجهه النظر الايرانيه سواء فى المطالبة بالمشاركه فى السيادة ، على شط العرب أو اعطائها سندا تتخذ منه ذريعه ضد العراق لإلغائها ما كان بوسعها البحث عن سند عقيم فى امكانيه تطبيقه مثل " نظريه تغيير الظروف " والتي لاقت الكثير من الأسباب لتنفيذها ودجر أى ادعاء يقوم عليها فى هذه القضية، إضافة الى ذلك فقد قامت ايران بممارسه أساليب عديده بهدف إثارة المتاعب للحكومه العراقيه آمله أن تمثل تلك المتاعب ضغوطا تجبر العراق على القبول بالمطالب السب الايرانيه . فحاولت التدخل فى شئون الادارة والملاحه على شط العرب بمسـوـر مختلفه ومعززه بالقوة العسكريه لكى يتحول ذلك الى واقع حال فيما بعد ، اذا سكنت عنه السلطات العراقيه المختمه . وكذلك محاولاتها المتكرره بالتعدى على الحدود العراقيه ، والقيام بأجـراء تحويل مجارى بعض الأنهار التى تنبع من الأراضي الايرانيه وعددها حوالى (٢٥ نهرا) بما يتضمنه ذلك من إضرار بالحياة فى المناطق الزراعيه التى تعيش على هذه الأنهار فى الأراضي العراقيه المتأخمه للحدود الايرانيه ، كما أن ذلك كان له أثرا ملحوظا فى زيادة نسبة الملوحه لمياه شط العرب الذى حرم من مياه هذه الأنهار التى كانت تصب فيه فى النهايه .

العلاقات العراقية الإيرانية بعد تسلّم حزب البعث السلطة في العراق عام ١٩٦٨

لم يتغير هذا الوضع الذي كان يسوده التوتر في العلاقات بين الدولتين بعد تسلّم البعثيين السلطة في بغداد . فالنظام الجديد بدوره لم يختلف كثيراً عن سابقه في نزعاته وإن كان أكثر تطرفاً منه ، ولقد كان أخطر ما يقلق الحكومة البعثية في بغداد بعد تسلّمها السلطة في عام ١٩٦٨ زيادة قوة ونفوذ وسلطات الشاه في المنطقة والتأييد القوي الذي يتمتع به من قبل المعسكر الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا) بحقه خاصة . ولم يكن النظام الجديد في العراق في حينها بقادر على الوقوف أمام طموحات الشاه وبشكل يكبح جماحه وذلك بحكم قدراته العسكرية المتواضعة ، وانشغال البعثيين في عملية توطيد السلطة والسيطرة الكاملة على مقاليد الحكم في العراق - وملاحقه مناوئتهم من القوى الأخرى . إضافة إلى أن نظام البعث الجديد في العراق لم يكن قد تمكن من توطيد علاقاته الخارجية مع الدول العربية عموماً والخليجية منها بصفة خاصة . حيث كان العراق ولفترة طويلة عقب سقوط نظام حكم عبد الكريم قاسم وإلى أن تسلّم البعثيون السلطة عام ١٩٦٨ - يتعرض إلى موجات متعاقبة من الانقلابات وعدم استقرار السلطة وكان للبعثيين بصماتهم على تلك التطورات إضافة إلى رميدهم من السمع السيثي التي كان وما زال يتسم بها حزب البعث العربي الاشتراكي في العالم العربي لإرتباط اسمه بالكثير من الانقلابات والمراعات الداخلية في كل من سوريا والعراق ودوره المشبوه في قيام ثم إسقاط الوحدة بين مصر وسوريا ومشاريع الوحدة بين مصر وسوريا والعراق بعدها وعلى النحو الذي سقناه فيما سبق .

وقد كان الشاه بدوره يعي هذه الحقائق المتعلقة بالأوضاع الجديدة في العراق فبدأ يستفز السلطة الجديدة بأثارة المشاكل الداخلية لديها وتمعيد التجاوزات على الحدود العراقية البرية ، فدفع مخافرة الحدودية إلى داخل الأراضي العراقية وشق بعض الطرق البرية لربطها بالعمق الإيراني ، معززا ذلك بحشود عسكريه لغرض تجاوزاته بالقوة . ثم بدأ يطالب بتعديل الحدود في شط العرب خلافاً للوضع القانوني للحدود السائدة عندئذ . وفي نفس الوقت كانت القيادة الجديدة في العراق تعي نفس الحقيقة بالنسبة لوضعها في الداخل - وعلاقاتها مع الدول العربية الأخرى - وقدرات الشاه التي ليس بمقدورهم التصدي لها في تلك الظروف . ولذلك حاولوا تجنب تفجير الموقف مع الشاه وبادروا بإرسال وفد برئاسة الفريق حـردان عبد الغفار في ديسمبر ١٩٦٨ لبحث العلاقات بين الدولتين في محاولة لتحسينها وتخفيف حدة التوتر بين الدولتين . وردت إيران بزيارة قام بها وفد مماثل إلى بغداد

في فبراير ١٩٦٩ وقد قدم كل من الوفدين العراقي والایرانی مسودة اتفاقية بشأن موضوع تنظيم الملاحة في شط العرب وصيانتها . ولكن الوفدين لم يتمكنوا من التوصل الى نتيجة بشأن موضوع شط العرب حيث لم تقبل الحكومة العراقية بما جاء بالمسودة المقدمة من الجانب الايراني بشأن الادارة المشتركة للملاحة في شط العرب كما لم تقبل الحكومة الايرانية بوجهه النظر العراقي والتي تركزت على أن يكون (موضوع الاتفاقية هو تنظيم الملاحة في شط العرب) وعليه أصدرت الحكومة الايرانية أوامرها باستدعاء الوفد الايراني وقطع المفاوضات . وأرسل الوفد الايراني خطابا الى رئيس الوفد العراقي المفاوض جاء فيه (٠٠٠٠ أن عدم تنفيذ العراق لأهم مادة تتعلق بالحدود المائية من معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ يعتبر إلغاء للمعاهدة منذ عشرات السنين من قبل الحكومة العراقية نفسها ، هذا بالإضافة الى أن المعاهدة ذاتها تعتبر مخالفة لقواعد التطبيق العامه لمبادئ القانون الدولي . وعلى هذا فإن المعاهدة تعتبر من قبل وجهه النظر الايرانية الامبراطورية غير ذات قيمة (وملفاه) (١) . وفي ١٥/٤/١٩٦٩ " قام وكيل وزارة الخارجية باستدعاء السفير الايراني ببغداد وطلب اليه ابلاغ حكومته بأن على السفن الايرانية التي تمر في شط العرب تخفيض أعلامها عند المرور بتلك المياه كما طلب اليه ضرورة سحب الحكومة الايرانية لربابنتها الذين يعملون على تلك السفن . وانه في حالة عدم قيام السلطات الايرانية بتنفيذ ذلك فإن السلطات العراقية ستتولى بنفسها طرد أولئك الربابنة وتخفيض العلم الايراني ، كما أنها لن تسمح في المستقبل بدخول أية سفينة تتجه نحو الموانئ الايرانية مياه شط العرب " (٢) ، وقام الممثل الايراني في الأمم المتحدة بتقديم مذكره علق من خلالها على ما جاء في المذكرة العراقية المشار اليها وذلك في ٩/٥/١٩٦٩ جاء فيها (أن ايران لن يرهبها مثل هذا التهديد باستعمال القوة وانها لن تسمح لأي أحد بتخفيض علمها في ساريتها . رغم أنها لن تدخر أي جهد من أجل الحفاظ على سيادتها وكرامتها الوطنية طبقا لما جاء في ميثاق الأمم المتحدة) (٣) .

وفي ١٩ ابريل عام ١٩٦٩ أعلن وكيل وزارة الخارجية الايرانية أمام مجلس الأمم الايراني أن الحكومة العراقية لم تظهر أية نية صادقة لتنفيذ التزاماتها بموجب أحكام معاهدة ١٩٣٧ ومنذ عقد هذه المعاهدة وذلك فيما يتعلق بالمادتين

(١) - المرجع السابق . (ص ١٦٣) .

(٢) ، (٣) - نفس المرجع (ص ١١٣ ، ١١٤) .

الرابعة والخامسة وبالفقره الثانيه من البرتوكول الملحق بها الخاص بالادارة المشتركة لشط العرب وتقسيم العائدات ٠٠٠ ان الحكومة الايرانيه تعتبر المعاهده المذكوره ملغاه ولا تربط الحكومة الايرانيه بأى التزام ، وان الحكومة الايرانيه لن تعترف بأى خط حدودى على طول مجرى شط العرب ما عدا الخط الذى يقام على أساس من مبادئ القانون الدولى ٠٠ وهو خط الوسط " (١) .

ثم أصدرت وزارة الخارجيه الايرانيه بيان بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٧ جاء فيه : " ولأن ظروفنا جديده واحداثا قد تغيرت منذ ذلك الحين فان تلك الظروف والأحوال لم تعد الآن مقبولة للأخذ بها فى نطاق تلك (الهبه الاستعماريه - أى المعاهده الأخيره) وتطبيقا للمبدأ القانونى المعترف به (تغيير الأحوال بتغير الأزمان) أو نظريه (الظروف الطارئه) فان معاهده الحدود لعام ١٩٣٧ التى فرضت على ايران فرضا لم تعد مقبولة ومعترف بها خاصة فيما يتعلق بنهر (أرفند رود) الذى تتكسبون معظم مياهه من مصادر ايرانيه ٠٠٠٠ كما أنها مستعده إظهارا لحسن نيتها مع العراق لانهاء حالة الطوارئ على طول خط الحدود التى اضطرت لاعلانها ردا على الاستفزازات العراقيه - اذا ما قامت الحكومة العراقيه باظهار حسن نيتها بالمثل (٢) كما أعلنت وزارة الخارجيه الايرانيه رسميا إلغاء المعاهده بموجب اعلانها الصادر فى ١٩٦٩/٤/٢٧ والذى جاء فيه : " ان الحكومة الامبراطوريه الايرانيه - استنادا الى مبادئ القانون الدولى تعتبر معاهده عام ١٩٣٧ ملغاه وغير ذات أثر قانونى وذلك تطبيقا لنظرية الظروف التى تعترف بأن ظروف عقد المعاهده اذا ما تغيرت تغيرا جوهريا عما كانت عليه عند عقد المعاهده ، أصبح من حق أى طرف من أطرافها اعلان إلغائها ٠٠ ولذلك فان معاهده الحدود لعام ١٩٣٧ غير المتكافئه والتى أجبرت ايران على قبولها فى حينه - لم تعد ذات موضوع أو أثر ملزم " (٣) ، وهكذا قامت الحكومة الايرانيه بإلغاء معاهده ١٩٣٧ بشكل انفرادى وتأسيسا على حجج تستحق فى الواقع الكثير من المناقشه فى مدى شرعيتها ، وحجيتها ، إلا أننا أصبحنا نعيش فى عصر لا يجد القانون الدولى أو المعاهدات المبرمه بين الأطراف الدوليه سبيلا لإحترامها يقوم على مبدأ احترام الأطراف المعنيه بالتزاماتها على توقيع هذه المعاهدات ، وأصبح مبدأ القوة وقدرة الدولة على فرض احترام الأطراف الأخرى لمشيئتها فرضا - هو الغالب ، وكذلك أصبح من اليسير على الدوله أن تتحلل من التزاماتها تجاه الآخرين اذا كان لديها القوة والقدرة على منع الأطراف

(١) - المرحه السابق (ص ١١١ ، ١١٢) -

(٢) ، (٣) - المرحه السابق (ص ١١٤ ، ١٧٥) -

الأخرى المعنيه من اتخاذ أى اجراء مضاد - وكذلك الدفاع عن موقفها الجديد بعدم تحليلها من التزاماتها الدولييه ، وهذا ما يتوافر فعلا فى المثال القائم أمامنا حينما قام الشاه بالاعلان عن الغاء معاهدة الحدود لعام ١٩٢٧ مع العراق استنادا الى قدرته العسكرية والتأييد والمسانده التى كان يلقاها من جانب القوى عظمى .

وفى ١٩٦٩/٤/٣٠ أرسل رئيس الوفد الايرانى المفاوض (وكيل وزارة الخارجية) مذكرة تفصيليه الى رئيس الوفد العراقى المفاوض (وكيل وزارة الخارجية) جاء فيها : " أن الحكومة العراقية قد ماطلت باستمرار فى تنفيذ ما جاء فى المادتين الرابعة والخامسة من معاهدة الحدود لعام ١٩٢٧ ، وما جاء فى الفقرة الثانية من البرتوكول الملحق بها حول الادارة المشتركة لشط العرب حيث ورد فى المعاهدة ما ينص على عقد اتفاق خاص فى هذا الصدد من خلال سنة واحدة من تنفيذ المعاهدة . وأن الحكومة العراقية قد سنت قوانين وأنظمة للملاحه فى شط العرب بصورة انفراديه ودون الرجوع الى الحكومة الايرانيه ، ولذلك فان ما قامت به الحكومة الايرانيه من اعتبار المعاهده ملغاه وغير ذات أثر ، انما يعتبر حصيلة طبيعيه لما قامت به الحكومة العراقية من تجاهل لأحكامها وعدم تنفيذ لبنودها " . كما جاء فى هذه المذكرة الايرانيه : " أن شط العرب ، من وجهه النظر الجغرافيه والقانونية لا يمكن أن يقع تحت السيادة العراقية بصورة مطلقة ما دامت أكثر من نصف مياهه تجرى من أنهار ايرانيه ، كما أن طريق الملاحة الرئيسى فيه يتجه الى الموانئ الايرانيه . وعلى ذلك فان الحكومة الايرانيه تجد نفسها ذات حقوق فى شط العرب بدرجة لا تقل عن حقوق الحكومة العراقية . وأن شط العرب لا يمكن أن يقع تحت السيادة العراقية بصورة كليه وفقا للمفهوم العام لمعاهدة ١٩٢٧ والبرتوكول الملحق بها . وأنه لا يجوز أن تستأثر دولة واحدة بمنافع الأنهار الملاحيه التى يجب أن تقتسم بين الدول عملا بمبادئ القانون الدولى العام " . وأضاف وكيل الوزارة الايرانى فى مذكرته " أن الظروف التى صيغت بموجبها الفقرة الرابعة من البرتوكول الملحق بالمعاهدة قد تغيرت وأن تلك التغيرات تحتم وضع نظام خاص جديد للإفاده من النهر بما يؤمن حقوق الطرفين " (١) . ولقد قامت وزارة الخارجيه العراقية بالرد على جميع هذه الحجج الايرانيه بما عرف بالكتاب الأبيض العراقى فندت فيه الادعاءات الايرانيه . ولا شك أن (الهدف الايرانى الحقيقى هو المشاركه فى السيادة على شط العرب على ادارة الملاحة فيه بنقض النظر عن نصوص معاهدة الحدود حيث أن ما ترغب فيه ايران يتجلى فى العمل على تغيير تخطيط الحدود بين البلدين فى شط العرب بطريقة تجعلها

(١) - المرجع السابق . (ص ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦) .

تسير وخط الثالوج بدلا من الضفة اليسرى للنهر المتبعه حاليا " (١) .

وفي ١٢/٢/١٩٧٤ قدم العراق مذكرة بالاعتداءات الايرانيه - ومحاولات التدخل في شئونـه الداخليه من جانب ايران - الى الأمم المتحدة وقام السكرتير العام بارسال ممثل عنه بناء على توصيه مجلس الأمن في ٢٨/٢/١٩٧٤ وقام ممثل السكرتير العام بعده بحولات من المفاوضات مع المسؤولين في كل من بغداد وطهران - استمع فيها الى وجهه نظر كل من الطرفين ، وقدم تقريراً عن مهمته الى السكرتير العام للأمم المتحدة في ١٦/٥/١٩٧٤ . وقد تضمن التقرير استعداد الطرفين على الالتزام بأربعة نقاط اتفقا عليها ، وقد أصدر مجلس الأمن قراره رقم (٢٤٨) في ٢٨/٥/١٩٧٤ متضمنا تلك النقاط الأربعة والتي جاء فيها أن الطرفين قد اتفقا على :

(١) - أن يلتزم كل من الطرفين بقرار ايقاف اطلاق النار الذي اتخذه مجلس الأمن في السابع من آذار (مارس) عام ١٩٧٤ .

(٢) - أن يلتزم كل من الطرفين بسحب قواته العسكريه المتمركزه على طول الحدود بموجب تنظيم يتفق عليه الطرفان .

(٣) - أن يلتزم كل من الطرفين بالاستئناف المبكر ، وبدون أية شروط مسبقيه لعلاقتهما من أجل تحديد مكان ومستوى المفاوضات المباشرة من أجل تسوية جميع القضايا المتنازع عليها .

ولقد استؤنفت المفاوضات بين الجانبين العراقي والايرواني بناء على ما جاء في الفقرة الرابعة من قرار مجلس الأمن المذكور والذي أقرته الحكومة العراقية والحكومة الايرانيه ولم تمضي شهرا على هذه المحادثات العراقية الايرانيه التي أجريت في استانبول وفي نيويورك حتى تم التوقيع على اتفاقية الجزائر بين البلدين في مارس ١٩٧٥ أثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمه الأقطار المصدرة للنفط في الجزائر وحضره كل من شاه ايران - وصدام حسين الذي كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي في ذلك الحين وبمساعدة من الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين . ونظرا لأهميه اتفاقية الجزائر والتي أعلن العراق الغائها من جانب واحد عند بدايه حربه مع ايران فسوف نعرض أولا لظروف ابرام الاتفاقية وبنودها ، لندخل منها الى موضوع نشوب القتال بين الدولتين والغاء العراق لتلك الاتفاقية .

(١) - المرجع السابق . (ص ١٦٨) .

اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥

أولا : ظروف ابرام الإتفاقيه :

لقد آثرنا أن نستند الى ما صدر عن المسؤولين العراقيين في تحديد تلك الظروف لتكون مناقشتها عند الكلام عن الغاء الاتفاقية - مناقشه مستنده الى الحجة العراقية ذاتها - دون أن نأتى بأى عناصر أخرى مما أثارها الطرف الايراني ، وذلك في معرض تقييمنا للوقائع .

ففي الخطاب الذي ألقاه الرئيس العراقي صدام حسين في المجلس الوطني العراقي (البرلمان) يوم ١٧/٩/١٩٨٠ والذي أعلن خلاله الغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ، حدد الرئيس العراقي الأسباب التي أدت الى اقدام العراق على ابرام هذه الاتفاقية بقولسه : " ولكي يوفر العراق الظروف الملائمة لمشاركة قواته في المعركة مع العدو الصهيوني أصدر مجلس قيادة الثورة في السابع من تشرين الأول عام ١٩٧٣ بيانا يؤكد فيه استعداد العراق لحل المشاكل مع ايران بالطرق السلميه ثم ارسل قواته الضاربة الى سوريا وكان اصدار البيان يعنى ، من الناحية الواقعية ، استعداد العراق للنظر في مطالبات ايران في شط العرب . وفي عام ١٩٧٥ عندما بادر الرئيس بومدين - رحمه الله - بالاتصال مع العراق وايران مقترحا التفاوض المباشر بينهما في الجزائر حول القضايا المختلف عليها وافقنا على هذه المبادرة واعتبرناها فرصة سانحة لانقاذ أمن العراق ووحدته الوطنيه وأمن الجيش العراقي . وعلى هذا الأساس اتخذت قيادة الحزب والدولة قرارا بقبول التفاوض مع ايران وقبول خط (الثالث) كخط حدود في شط العرب . مقابل تراجع ايران من الأراضي العراقية التي اغتصبتها في عهد سابقه خلافا لبرتوكول القسطنطين لعام ١٩١٣ ومحاضر جلسات قومسيوى الحدود الملحقه بها لتأشير الحدود بين العراق وايران لعام ١٩١٤ ومنها منطقة (زين القوس وسيف سعد) التي حررتها قواتنا قبل أيام . والامتناع أيضا عن تقديم المعونات العسكرية وغيرها من المعونات للزمرة العميلة المرتدة في شمال الوطن . وعلى هذا الاساس تم التفاوض مع ايران . وتم توقيع اتفاقية ٦ آذار عام ١٩٧٥ . لقد كانت تلك الاتفاقية ، في حينها ، حدثا مهما ، فبعد اعلانها مباشرة انهارت قوات التمرد العميل واستسلم المتمردون لقد كانت اتفاقية آذار ١٩٧٥ في حينها قرارا شجاعا ، وحكيما وقرارا وطنيا وقوميا (*) لقد أنقذ هذا القرار في ضوء تلك الظروف في العراق من مخاطر

(*) - هذا على الرغم من أن في هذه الاتفاقية قد أقرت السلطة العراقية بالتنازل عن جزء من سيادتها على شط العرب مقابل وكما ادعت انسحاب ايران من بعض المناطق =

جديده كانت تهدد وحدته وأمنه ومستقبله وأتاحت الفرصه لشعبنا المضي في ثورته . ولم يكن القرار استسلاما لواقع مرير " رغم أن الواقع كان مريرا وخطيرا " . كمسما تحمل شعبنا كل التضحيات التي تطلبتها المعركة التي امتدت اثني عشر شهرا بسين آذار ١٩٧٤ وآذار ١٩٧٥ ، والتي خسر فيها الجيش العراقي أكثر من ستة عشر ألف اصابه بين شهيد وجريح وكان مجمل خسائر الجيش والشعب فيها ستين ألف اصابه بين قتيل وجريح ٥٠٠٠ . وكانت المشكله الأساسية في معركتنا مع التمرد العميل ، هي استمرار تدفق الأسلحه والأعتده بصورة خاصة الى ميادين القتال بما يتكافى ، على أقل تقدير ، مع الأسلحه والذخائر والتجهيزات غير المحدوده التي كان يضعها النظام الايرانى تحت تصرف الزمره العميله المرتده نياه عن الامبرياليه الأمريكيه والصهيونيه وقد بلغ الأمر درجة خطيره فعلا ، عندما بدأت تجهيزاتنا ، وذخائرننا الأساسية تتناقص على وجه خطير وبخاصه في الأسلحه الحاسمه والأكثر تأثيرا . فلقد أوشك عتاد المدفعيه الثقيله على الانتهاء ولم يبق من القنابل الثقيله في سلاح الطيران سوى ثلاث قنابل ٥٠٠٠ . ولكن هذه الحقيقه كان لها انعكاس مهم على صناعة قرارنا السياسى فى الصراع الذى كان قائما بيننا وبين ايران " .

وعلى هذا النحو ، وضع الرئيس العراقى أصابعه على الأسباب الحقيقية التى كانت وراء قبول ابرام اتفاقيه الجزائر على النحو الذى تمت عليه . وبشكل يفتنى عن أى شرح أو توضيح لما جاء فى ذلك الخطاب الذى قدم لنا فيه الحجه التى سوف ترد عليه فيما بعد - . والتى لم تأتى بها من مصدر آخر . ولقد تم التوقيع على ثلاثة بروتوكولات ملحقه بالاتفاقيه أيضا أولها خاص بتحديد الحدود النهريه والثانى خاص بتحديد الحدود البريه بين البلدين والثالث خاص بالمشاكل الأمنية بين البلدين وبصفه خاصه ما يتعلق بالأكراد شمال العراق . ليتسنى لنظام البعث احتواء حركة البر زانسى والقضاء عليها . والمتأمل لبنود اتفاقيه الجزائر والمبررات التى ساقها الرئيس العراقى فى خطابه المشار اليه ، كأسباب لتوقيع هذه الاتفاقيه يمكن أن يستخلص الحقائق التاليه :

(١) - فيما يتعلق بأحكام الاتفاقيه - فاذا وازنا بين الحقوق والالتزامات التى رتبها أحكام هذه الاتفاقيه فى بنودها الأربعة . سنجد أن الاتفاقيه فى مجملها

= الصحراوييه الصغيره - فقد شنت نفس السلطه حملتها التى توجتها بانعقاد مؤتمر بغداد وذلك ضد قيام مصر بمفاوضات مع اسرائيل لاستعادة الاجزاء التى بقيت تحت الاحتلال الاسرائيلى - بالرغم من أن مصر لم تقدم تنازلات عسسن سيادتها على أراضيها كما فعل العراق فى هذه المفاوضات .

هي ربح صافي لصالح ايران ، دون أن تعطى هي شيئا . وبالذات بالنسبة لما جاء في البند الثاني من الاتفاق والذي رتب حقوقا لايران نتجت عن الاقرار العراقي بتطبيق نظرية التالوك لرسم الحدود بين البلدين في شط العرب - وهو المطلب الايراني الدائم الذي طالما أثار الشاه من أجله العديد من المتاعب والمشاكل والقلاقل بمختلف صورها لأنظمه الحكم المتعاقبه على السلطه في العراق . في الوقت الذي كانت الحدود تخضع لكل من خط التالوك والعياء المنخفضه وخط الوسط معا قبل ذلك . ولا شك أن محاوله الشاه لاثارة هذه المتاعب المشار اليها كانت تكلفه الكثير من المال والجهد وما يستتبعها من ردود فعل أيضا من الجانب الآخر وتأثيرها على أمن ايران وهذه كلها أمور قد أغنته اتفاقيه مارس ١٩٢٥ عنها تماما . كما أن تطبيق نظرية التالوك استتبعه تحريك الحدود النهرية على شط العرب بين البلدين في المناطق التي كانت تخضع لقاعدة خط المياه الواطى ، والتي كانت تجعل خط الحدود يبدأ من على الجانب الأيسر الشرقي للنهر - وهو الجانب الايراني - حيث كانت تبدأ الحدود العراقية ولسنوات طويله ماضيه لتصبح السيادة الايرانيه تبدأ عند خط المجرى الملاحي العميق للنهر بموجب الاتفاقية الجديدة . وما يترتب عليه حقوق المشاركة في ادارة الملاحة على شط العرب - والتي رفضتها الحكومات العراقية في العهد الملكي وفي عهد عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وأخيه عبد الرحمن عارف وقبل بها البعث للأسباب الوارده في خطاب الرئيس العراقي المشار اليه آنفا . وقد تشكلت بالفعل لجنة مشتركة لادارة شئون الملاحة ، والتي طالما كانت محلا للنزاع بشأن تفسير المادة الخامسة من المعاهدة عام ١٩٢٢ والمتعلقه بها كما أشرنا من قبل . وفي الحقيقة فان هذا الأمر ليثير العجب فعلا ويعد سابقه خطيره في تاريخ العلاقات العربيه مع الدول المجاوره لها ، وبالذات في عهد الحكومات التي تطلق على أنظمه حكمها صفه الثوريه . لقد كان للحكومات العراقيه السابقه عذرها - في قبول اتفاقيه عام ١٩٢٩ للحدود بين العراق وايران الذي يمكن أن نلتمسه لها في ظل النفوذ والضغط البريطاني الذي كان يمارسها عليها وقت أن كان له وصايته التي لا تنكر على العراق وغيره من الأقطار العربيه في المنطة آنذاك ومع هذا فقد كان هناك برلمان في العراق إنبرى نفر من شرفاء العراق فيه لمهاجمه المعاهده كما أسلفنا ، ومهاجمه الحكومة التي تفاوضت والتي وقعت عليها . اضافة الى الاحتجاجات الشعبيه التي تمثلت في تلك المظاهرات والاضرابات الشعبيه التي جرت في العديد من مدن العراق بشأن هذه المعاهدة أما في عهد البعثيين الذين يعتبرون أنفسهم وحدهم الثوريين والوطنيين الشرفاء الوحيدين من بين سائر القوى الوطنيه في العالم العربي - فقد كانت المصيبه أكبر وأعظم ، حينما تنازل أقطاب البعث في العراق عن حق

ظل ثابتا للعراق على شط العرب ومنذ خضوع العراق للنفوذ العثماني مرورا بالاستعمار الانجليزي وحتى تسلم البعث السلطه في عام ١٩٦٨ ، ولكن البعثيين في اتفاقيه مارس ١٩٧٥ بالجزائر أعطوا الشاه أكثر مما كان يطلبه في العهد الملكي . حينما منحوه حق المشاركة في ادارة شط العرب واقتسام السيادة على شط العرب بأخضاع تخطيط الحدود عليه الى نظريه (التالوك) . ان مسأله الادارة المشتركة التي كانت تطالب بها ايران بشأن الملاحة والعائدات المرتبطة بها في شط العرب كانت لها جوانبها التي تستحق النظر في وجاهتها من عدمه . لما يرتبط بنظام الملاحة الذي كان معمولاً به في ظل معاهدة ١٩٢٧ من تعقيدات ومشاكل ترتبط هي الأخرى بقضية السيادة وحق كل من الدولتين في ممارسه أعمال السذاليه في الأجزاء التي ستدخل تحت سيادتها من مياه شط العرب وفقا للأساس الذي سيتم عليه تخطيط الحدود في النهر - فيما اذا كانت قاعدة المياه الواطئه والتالوك معا أم التالوك وحدها على النهر كله . ومع هذا نود أن نؤكد هنا ، أن نظرية التالوك كأساسا لتخطيط الحدود العراقيه الايرانيه على شط العرب ، وكذلك موضوع الادارة المشتركة قد واجها من الدفع والردود العراقيه امام الجهات الدولية التي نظرت هذا النزاع ، وخلال المذكرات المتبادله بين العراق وايران ، ما يكفي لرفض أي ادعاء ايراني بشأنها - وهي كلها دفعات كان يستطيع البعثيون الاستمرار في التمسك بها لقانونيتها وشرعيتها دفاعا عن حقوق العراق وسيادته ، وبشكل لا يقبل على الاطلاق أمامه أي حجة أو منطق يقدم تبريرا لذلك التنازل الذي قدمه حكم البعث بشأن هذه القضية من خلال ما جاء في اتفاقيه مارس في الجزائر عام ١٩٧٥ . مما أهدر كل جهد - وكل دفاع قام به العراق في الماضي دفاعا عن هذه القضية الوطنية . لقد كان التنازل عن حقوق العراق بهذا الشكل ، وبلا مقابل - من الأشرف والأكرم للبعثيين في العراق أن يستبدلوه بتنازل آخر أقل أثرا على وطنهم اذا تنازلوا في ذلك الحين عن شيئا من حقوق السلطه المركزيه في بغداد في ادارة شئون البلاد بشأن المنطقة الكرديه ، ولما لح أبناء الوطن الواحد - وهم الشعب الكردستاني في شمال العراق . وذلك أشرف من التنازل عن حقوق العراق التاريخيه الى دولة أجنبيه هي ايران . ولا سيما أن زعامه الحركه الكرديه في ذلك الحين كانت قد أبرقت الى القيادة العراقيه وحذرت أن يقدم على خطوه التنازل للشاه كما أسلفنا دون أن يلقى استجابه سوى الدمار والهلاك الذي لحق منطقة وشعب كردستان بعد أن أتم البعث صفقته بهذه الاتفاقيه مع الشاه وتفرغ للاكسراد ولذلك فأننى أعود ومن هذه النقطة بالذات الى ما سبق أن أشرت اليه عند الكلام عن المشكله الكرديه في العراق - وأقول أن الورقه الكرديه كانت تمثل الورقه الأساسيه التي دفعت القيادة العراقيه الى توقيع اتفاقيه الجزائر مع ايران . لان البعثيين فضلوا

أن يتنازلوا عن جزء من حقوق الشعب العراقي وسيادته للشاه - دون أن يتنازلوا عن جزء من حقوق السلطة في ممارسته سلطاتها بشكل مركزي ومطلق على المنطقة الكردية في شمال العراق ، باعتبار أن السلطة ، هي القضية الرئيسية التي يعمل البعث من أجلها في أي قطر يمارس فيه نشاطه والتي يستطيع أن يفرض بكل شيء من أجلها حتى ولو كان جزء غالي من الوطن وسيادته . لقد فضل النظام العراقي في ذلك الحين ضرب الأكراد - وهم جزء من الشعب العراقي انتقاما للهزيمة العسكرية الفادحة التي منيت بها القيادة العراقية والتي كان يتولى الاشراف على شئونها في ذلك الوقت صدام حسين بنفسه . والتي ترتب عليها تكبيد الجيش العراقي على أيدي الأكراد شمال العراق خسائر فادحة في الأشخاص والعتاد والسلاح .

وبذلك الشكل الذي وضعه الرئيس العراقي في خطابه المشار اليه . على اعتبار أن ذلك يمثل مأسا كبيرا ، النظام ورموزه . مما جعلهم يقبلون بالتنازل عن جزء من الوطن في سبيل تخلي شاه ايران عن دعمه (للملا مصطفى البرزاني) وجماعته في صراعهم مع الجيش العراقي في المنطقة الكردية . وأباحوا استمرار ذبح الشعب العراقي على أيدي أبنائه لتقوى قبضتهم وسلطانهم وتأمين نظام حكمهم في بغداد .

وإذا كان موضوع التمرد الكردي في شمال العراق هو الجانب الأول من المسألة وكما ادعى الرئيس العراقي في خطابه لتبرير توقيعه على اتفاقية الجزائر ، فإن الجانب الآخر كان وعلى حد قوله - ظروف المعركة التي خاضها العراق أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فلقد عول الرئيس العراقي على إرسال العراق لبعض التشكيلات من قواته المسلحة الى الجبهة السورية كسبيل ثانيا ورئيسيا في قبوله الاتفاق المذكور . وأن بيان مجلس قيادة الثورة في ١٠/٧/١٩٧٣ في هذا الشأن والذي أكد فيه استعداد العراق لحل المشاكل مع ايران بالطرق السلمية كان يعنى وعلى حد قوله من الناحية الواقعية ، استعداد العراق للنظر في مطالب ايران في شط العرب .

ويقيني أن هذا القول لم نجد له وجود على لسان أي من المسؤولين العراقيين ، قبل أن يذكره الرئيس العراقي في خطابه عندما برر قبوله هذه الاتفاقية مع الشاه . فهذا التفسير الذي حاول الرئيس العراقي إضفاؤه على تلك العبارة الواردة في بيان مجلس قيادة الثورة الصادر في عام ١٩٧٣ لم يكن موجودا في حينها ولا حتى بعدها . ولو كان ذلك الأمر قد وصل الى علم ايران حتى ولو بشكل غير مباشر أو غير رسمي عن القيادة العراقية ما تباطأ الشاه لحظه واحده في السعي لبرام اتفاق مع البعث بهذا المعنى قبل أن تتراجع القيادة العراقية عنه ، ويوفر على نفسه متاعب الصراع اليومي الذي كان يديره خداهم . ولا ينتظر حوالى ستة عشر شهرا كامله

وحتى انعقاد مؤتمر القمة للدول المصدرة للبترول في الجزائر عام ١٩٧٥ حيث تم ابرام الاتفاقية في ذلك الحين . بل لقد كان نظام الشاه مستمرا في اثاره المتاعب الداخلية للعراق وعلى الحدود بين الجانبين الى الحد الذي دفع العراق الى (تقديم مذكرة خطية في ١٢/٢/١٩٧٤ الى الأمم المتحدة للنظر في الاعتداءات الايرانية على العراق وسيادته في اراضيه ومياهه) (١) ، أي بعد اعلان مجلس قيادة الثورة المذكور بشهر . وبقيني أيضا أن هذا البيان المذكور كان بعيدا كل البعد عن موضوع استعداد العراق لمنح ايران حقوقا جديدة في شط العرب على حد تفسير الرئيس العراقي الذي قدمه لهذا البيان خلال خطابه المشار اليه . وانما كان المقصود بالبيان مخاطبة ود ايران خلال فترة سحب بعض القوات المسلحة العراقية من على الحدود مع ايران لارسالها الى الجبهة السورية . علما بأن ايران لم تكن في وضع يسمح لها بالاقدماء على أي عمل عسكري على حدود العراق خلال مشاركة الجيش العراقي على الجبهة السورية مع اسرائيل . لأن ذلك كان سوف يضع الشاه في وضع سيء جدا في علاقاته مع الدول العربية ، وبالذات مع القيادة المصرية والرئيس الراحل أنور السادات حيث كانت مصر وسوريا هما دولتا المواجهة الرئيسيتين في تلك الحرب وستضار العمليات الحربية من جراء اضطرار العراق لمواجهة أي عدوان إيراني على حدودها يجبرها على سحب قواتها من الجبهة الشرقية . بل أن الشاه كان له موقفه الخاص من هذه الحرب بالذات حينما امتنعت دولة عربية محسوب نظام الحكم فيها على النظم التي تدعى الثورة عن تزويد مصر بحاجتها من البترول خلال أيام الحرب مع اسرائيل عام ١٩٧٣ . فقام الشاه على الفور بتحويل مسار ناقلات البترول التي كانت تحمل البترول الإيراني في عرض المحيط الى مصر لتزويدها باحتياجاتها من البترول بل أن الأمر الأهم هو أن ظروف العراق مع ايران من حيث الاتصالات التي كانت تجري بينهما في ذلك الحين ، والأوضاع السياسية بين البلدين لم تكن تنذر بهذه الدرجة من الخطر الذي يجبر القيادة العراقية على اصدار بيانها في ٧/١٠/٧٣ - رصوخا للمطالب الإيرانية بهدف اعلانها عن استعدادها بالتنازل عن حقوق في شط العرب لايران . بل أن البيان العراقي لم يشير الى شيء من هذا القبيل وان ما جاء فيسه لا يختلف كثيرا عن ما جاء في بيانات أخرى صدرت عقب اللقاءات التي جرت بين الطرفين بشأن الرغبة في معالجة المشاكل بين البلدين وتحسين العلاقات بينهما . والثابت تاريخيا أن الحرب مع الأكراد شمال العراق بدأت في مارس ١٩٧٤ وانتهت في مارس ١٩٧٥ مع توقيع اتفاق الجزائر . فكيف يربط قادة العراق بين حاجتهم

(١) - المرجع السابق (ص ٢١٥) .

للمشاركة في الحرب الى جانب سوريا مما اضطرهم الى اصدار بيانهم في اكتوبر عام ١٩٧٣ والذي فسروه أخيراً على هذا النحو ، وبين توقيعهم لاتفاق الجزائر الذي تم بعد مرور حوالي ١٦ شهراً من ذلك التاريخ تأسيساً على هذه الظروف التي كانت قد انقضت عليها تلك المدة الطويلة وتلك الظروف التي لم تعد قائمة عند ابرام اتفاقية الجزائر . ولكن أسلوب ربط المشاكل الداخلية - وتبرير مواقفهم الخاصة فيها حينما يبدؤون تقصيرهم في معالجتها واضح أمام الرأي العام داخل وخارج العراق ، وكما حاولوا ربط ابرام اتفاقية الجزائر بأسباب ومبررات عربية وهو أمر ليس غريباً في سياسة البعث - فقد حاولوا أيضاً تبرير عدم اقامة المؤسسات الديمقراطية وفي مقدمتها المجلس الوطني (البرلمان) في العراق بما ادعوه من أوضاع عربية نشأت بعد زيارة السادات ، للقدس واتفاقيات كامب ديفيد . بقولهم : (ففي السنة التي تلت انتهاء أعمال المؤتمر القطري الثامن انفجرت الأوضاع في لبنان والتي احتلت قدراً كبيراً من اهتمام القيادة ، وفي عام ١٩٧٧ قام السادات بزيارات المشثو مع للقدس ، ومنذ ذلك الحين ولسنتين لاحقتين انشغلت القيادة انشغالا مكثفاً بالظروف العربية فعندما تكون قيادة الحزب والثورة ، وكل المؤسسات القيادية منشغلة بمهمات قوميسه معقده وكثيره لا يبقى هناك وقت كاف للانصراف لنحت وبناء صيغ جديدة للممارسة الديمقراطية التي تتطلب بالتأكيد مجهودات نظرية وسياسية وعملية كبيرة) (١) وهكذا لم يكن ما يحاول قادة البعث تقديمه من مبررات ، يستند الى اساس واقعي وظروف حقيقيه موجوده على الساحة . وانما كانوا يحاولون دائماً تقديم التفسير الملائم لتبرير تصرفاتهم حينما تكون مستنده بالاساس الى أسباب ضعيفه وواهله ومستهجنه من قبل الجماهير العربية التي يدعون بأنهم حمايتها - وحراس أمنها .

ولكن ما جاء على لسان القيادة العراقية نفسها حينما عرضت لظروف اقدامها على ابرام اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ ، أقر بالحقيقه الواقعيه التي تدحض ما يحاولون إقحامه من مبررات لإبرام الاتفاقية حينما قال الرئيس العراقي في نفس خطابيه المذكور : (لقد كانت اتفاهيه آذار بنيت ظروفها) وانني أرى أن الظروف الوحيدة هو نتيجة القتال الذي خاضته القيادة العراقية مع الشعب العراقي الكردي في شمال العراق . ذلك الأمر الذي رأت القيادة البعثية في استمراره تهديداً مباشراً لنظام حكمهم وبقائه . حزبهم مسيطراً على مقاليد السلطه في العراق . ولم يستطيع النظام أن يتعامل مع هذه المشكله بالمرونه المطلوبه ، واضعا في اعتباره الظروف المتعدده المرتبطه بالمشكله الكرديه في شمال العراق . ونظرة الحكومات

(١) - المرجع السابق (ص ٧٨) .

(الثوريه) المتعاقبه لهذه المشكله وطريقة معالجتها لها . ولذلك لم يلتجئ نظام حكم البعث في العراق الى هذا الحل الذي اختاره لنفسه بالنسبة للاوضاع شمال العراق الا بعد أن استُنزف في المعارك التي دارت خلال عام كامل مع الأكراد . ولم تنتهي هذه المعارك فعلا الا بعد ابرام اتفاق الجزائر مع ايران التي تعتبر بمثابة ضربه قويه لقياده (التمرد الكردي) في الشمال جعلتهم يتركون المنطقة الكرديه الى خارج العراق . وتوقف القتال لسنوات ليست بكثيره عاود بعدها زعماء الحركة الكرديه نشاطهم في المنطقة الكرديه ثانيه ، وفرض أوضاعا جديدة تمثل في تقديرى طرفا وأرضيه جديده خلف قرار القيادة العراقيه لالغاء إتفاقيه الجزائر في ١٧/٩/١٩٨٠ من جانب واحد - كما كانت من قبل هي نفسها خلفية قرار قبول الاتفاقيه عام ١٩٧٥ وحسب ما عرضنا له . ونضيف بهذه المناسبه أنها أى المشكله الكرديه - ستبقى دائما جزءا من أوراق النزاع العراقي الايراني ، ولا بد أن يكون لها دورها الهام في البحث عن حل للنزاع العراقي الايراني اذا شاء الله لهذه الحرب أن تتوقف بين كل الدولتين . مما يؤكد على صحة ما توصلنا اليه من أن المسأله الكرديه هي الورقه الخلفيه التي لا ينبغي تجاهلها عند بحث الصراع العراقي الايراني . أما محاوله القيادة العراقيه تصوير هذه الاتفاقيه أنها كانت ملاذا للشاه لكي يتجنب بواسطتها ما يمكن أن تشير له القيادة العراقيه من متاعب وعلى حد ادعائهم بقولهم : (غير أن نظام الشاه ما لبث أن شعر بان التآمر على العراق بات يكلفه غالبا ولن يؤدي الى سقوط النظام الثوري ، فالنظام الثوري صمد يوجه كل أنواع المؤامرات وصار يقوى مع الزمن ويزداد رسوخا . وصار رد فعل العراق على مؤامرات نظام الشاه يخلق له الكثير من الأذى والمخاطر بسبب احتضان العراق لمعارضي الشاه من كل الأطراف ومنهم (الخميني) ومساعدتهم ماديا وعسكريا واعلاميا . وكان هذا الاستنتاج هو الحافز الرئيسي الذي دفع الشاه في حينه الى القبول بالوصول الى تسويه مع العراقي . إن اتفاقية عام ١٩٧٥ كانت نتيجة هذا التطور في الصراع بين العراق وايران ونتيجة هذا المستوى في موازين القوى الجديدة بينهما) (١) فسيان واضع هذا التقرير لا شك لم ينتبهوا الى ذلك التناقض الصارخ الذي وقع فيه نظامهم بموجب هذا الكلام مع ما جاء في خطاب الرئيس العراقي المشار اليه . فاذا كان النظام العراقي وقت توقيع اتفاق الجزائر قادرا على الحاق الأذى والضرر السذي أوصل نظام حكم الشاه الى اضطرار قبول الاتفاقيه المذكوره ، فما كانت هناك حاجة اذاً لكي نضمن الاتفاقيه بنسدا يقضي بتنازل عراقي عن حقوق العراق للشاه بالشكل

(١) - التقرير المركزي المشار اليه آنفا (ص ١٨٤) .

الوارد في الاتفاقية مما يفهم منه أن الافاده الرئيسيه التي ستعود على الشاه هي تجنب الأذى والضرر الذي كان يلحقه من جانب القيادة العراقية - وهو الحافس الرئيسى وراء قبولها وبذلك يمحو البعثيون الحافز الرئيسى للشاه في قبول الاتفاقية وهو المشاركة في ادارة شئون الملاحة في شط العرب مع اقتسام السيادة على النهر وذلك ما يؤكد ما قلناه من أن الاتفاقية كانت مكسبا صافيا لايران ولا ندرى أى موازين قوى جديده تلك التي يتكلم عنها النظام كما جاء في فقره السابقه ، ففى الوقت الذى يعترف الرئيس العراقى فى خطابه الذى ذكرناه أن الموقف كان خطيرا جدا من الناحية العسكريه لدرجة عدم توافر العتاد والسلاح ٠٠٠٠١ الخ .

ولنا تعليق آخر بشأن البند الثالث من اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ والسبب الذى يعتبر حجر الزاويه لهذا الاتفاق فى رأى بالنسبه للعراق - والهدف الأساسى الذى سعى لابرام الاتفاق من أجله - وهو موضوع توقف ايران عن دعم الأكراد (شمال العراق) فيلاحظ أن النص قد جاء بالتزامات ثنائيه يتحملها كلا الطرفين فى هذا الشأن . فيقدر ما تلتزم ايران بعدم دعم الحركات المناوئه للحكم فى العراق ، ويقصد بها الجماعات الكرديه ، فان ذات الحكم قد انسحب بالتزامات مقابله على العراق بشأن عدم تقديمه الدعم للمعارضه الايرانيه المتواجد بعض أقطابها فى العراق وكان على رأسها الامام الخمينى ذاته وجماعته اضافة الى دعم العراق للاقلييات القوميه - سواء كانت الكرديه أو فى منطقة عربستان لعرب الأحواز ، اذاً فحميله التوازن بين الالتزامات المترتبه على تطبيق أحكام البند الثالث من اتفاق الجزائر تكاد تكون توازن المكاسب نتيجة توازن الالتزامات التى رتبته أحكام هذا البند على الطرفين . ان لم تكن تميل الى صالح ايران أيضا أكثر منها الى صالح العراق . لسببين أولهما : أن ايران سوف تستفيد من توقف العراق عن دعم قوى المعارضه الايرانيه المختلفه مما يقلل من المتاعب التى تسببها لنظام الشاه فى ايران . وثانيهما : أنها سوف تخفف من عبء مسانده الشاه لزعماء الحركات الكرديه العراقيه ، بعد الزامه بالتوقف عنها بموجب الاتفاق . والأمر فى الحالتين هو لمصلحه ايران . ولقد كان العراق حريصا كل الحرص على الالتزام بأحكام هذا البند من الاتفاق وخاصة ما يتعلق بقوى المعارضه الايرانيه المتواجده فى العراق ويقول التقرير الصادر عن المؤتمر القطرى الثامن لحزب البعث عام ١٩٨٢ فيما يتعلق بنشاط الامام الخمينى وأعوانه : " لذلك قررت القيادة ابلاغه بضرورة عدم القيام بأى نشاط سياسى علنى من هذا النوع الذى سيجعل العراق فى حالة مواجهه مع نظام الشاه مما سيعرقل عودة الأراضي العراقيه الى السيادة العراقيه الفعلية كما نصت على ذلك اتفاقية عام ١٩٧٥ والاتفاقيات السابقه . وبذلك يكون العراق قد

دفع من جانبه ثمننا تسلمه الشاه (أى سيادة ايران على نصف شط العرب) من دون أن يحصل هو (أى العراق) على الثمن الذى يريده من اتفاقية ١٩٧٥ . وثانيهما : أن نشاطاته تتناقض مع مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية التى نصت عليها اتفاقية عام ١٩٧٥ . وستعطي لشاه ايران غطاءا ، للتمصل من بنودها بما يجعله يعاود التدخل فى شئون العراق الداخلى وفي مقدمة ذلك تحريك واستخدام زمرة البرزائى " (١) . وواضح من الفقره المذكورة الاعتراف والاقرار الصريح بالثمن الذى قبضه الشاه من الاتفاقية وهو السيادة على نصف شط العرب ، والمقابل الأساسى الذى حصل عليه القاده العراقيون منها والذى كان هو الهدف من وراء إبرامها وهو التزام الشاه بعدم مساعدة الأكراد بقيادة البرزائى .

ولنا ملاحظة تتعلق بموضوع المعارضه الايرانيه التى كانت موجوده فى العراق وبينها الزعيم الدينى الخمينى . فبعد إلغاء العراق لاتفاق الجزائر صدر كتيب من وزارة الثقافة والاعلام العراقى بعنوان (لماذا ألغيت اتفاقية الجزائر بين العراق وايران) صور فيه الكاتب الدعم العراقى لقوى المعارضه الايرانيه بأنه كان له الدور الملموس فى اسقاط نظام حكم الشاه والذى تمثل فى الصور التاليه :

(١) تقديم العون المادى والمعنوى والاعلامى بالاتجاه الذى يخدم أهداف الثوريين الايرانيين .

(٢) ايواء اللاجئين السياسيين ومنهم الزعيم الدينى الامام الخمينى والذى كان موجودا فى العراق .

فبالرغم من أن ذلك الذى أعلنته وزارة الثقافة والاعلام العراقى فى كتيبها يتناقض مع ما ذكر سابقا من أن القيادة العراقى كانت ملتزمة بعدم دعم المعارضه الايرانيه وعلى النحو الذى ذكرناه سابقا من إبلاغهم للامام الخمينى بعدم القيام بأى نشاط سياسى . إلا أننا نرى أن ما جاء فى هذا الكتيب لا يتعدى صورة من صور الدعايه للنظام التى يحاول من ورائها أن ينسب لنفسه الفضل فى أى حدث يقع على الساحة فى المنطقة يجد أن له صدى لدى الجماهير وكما فعل تماما أثر حادث مقتل الرئيس الراحل أنور السادات حينما أصدر النظام العراقى بيانا أشار فيه الى دوره فى تحريك الجماهير فى مصر لتنفيذ حكم الإعدام فى السادات . ولكن الملفست للنظر هنا - استمرارا لملاحظتنا التى ما زلنا بمددها هو أن الامام الخمينى وجماعته كانوا قد غادروا العراق الى فرنسا بناءا على المضايقات والضغط التى كان

(١) - التقرير المشار اليه (ص ١٨٥ ، ١٨٦) .

يواجهها من قبل نظام البعث - والتي أقربها النظام من خلال التحذير المشار اليه أعلاه - وغادر الامام الخميني العراق وهو في خصومه مع القيادة الحاكمة فيه ، فكيف نفسر إدعاء البعث بذلك الفضل الذي نسبه لنفسه في دعم الخميني وجماعته لاسقاط نظام الشاه ؟ نضيف الى ذلك أن رئيس وزراء ايران (امير عباس هويدا) كان قد أرسل رساله الى صدام حسين عن طريق سفير ايران في بغداد ، يقول فيها بأنه يسرى أن لا يتشدد العراق في تعامله مع رجال الدين ، ويقول البعث في تقريره المشار اليه والذي وردت فيه هذه الفقره - أن الشاه قد التمس من العراق عدم الضغط على الخميني بما يجعله يغادر العراق - ولا ندري كيف للشاه بجبروته الذي كان يعرف عنه بالنسبه للمعارضه أن (يلتمس) تحقيق أمرا - هو بالضروره كان لن يفقاد منه ٠ وأغلب الظن أن الضغوط التي كان يمارسها نظام البعث على الخميني وجماعته خلال فستره تواجدهم في العراق - لم تكن بقصد غل أيديهم عن ممارساتهم ضد الشاه بقدر ما كانت تخوفا من تأثيرهم على الشعب العراقي نتيجة التأثير الروحي والعلاقات القويسه التي كانت تربط الامام الخميني برجال الدين الشيعه في العراق وهذا ما يشير اليه بوضوح مضمون الرد الذي بعث به صدام حسين الى رئيس وزراء ايران في حينه عندما ذكر في رسالته " أننا لن نسمح لأي رجل دين بممارسة السياسة نيابه عن حزبنا وعن الدوله فاذا كان المقصود برجال الدين هم العراقيون فهذا هو جوابنا " ٠

القسم الرابع

تفجار العراق وقيام الحرب بين الدولتين

الفصل الأول

العلاقات العراقية الإيرانية بعد سقوط نظام ملك الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران .

إذا طالعنا التاريخ السياسي لمنطقة الخليج العربي بعينه خاصة ، بل ومنطقة الشرق العربي عموماً ، ومنذ مرحلة قيام الدولة الحديثة في تلك المناطق ، نجد أن انتماء شعوبها إلى الإسلام قد فرض آثاره في أحداث الكثير من التغيرات الأساسية في سلوكيات تلك الشعوب ، ومحاولة حكامها التأكيد على الالتزام بالشريعة الإسلامية والنص على ذلك في دساتير الحكم أو صياغة التشريعات الداخلية المختلفة . وقد كان ذلك كله بتأثير من مبادئ الإسلام الحنيف الذي وجد كثيراً بين مشاعر شعوب المنطقة . ولذلك فقد أصبحت قضايا النزاعات التي تقوم بين الكيانات السياسية في تلك المنطقة ، تدخل بالدرجة الأولى في دائرة الأطماع على الحدود ، دون أن يكون لها أبعاد عقائدية أو فكرية حيث لم تكن المذاهب السياسية قد دخلت المنطقة بعد ، وإلى أن بدأت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ في مصر تبعث بهزاج الثورة وحث شعوب المنطقة على التحرر ومناهضة الاستعمار الغربي واستثارة شعوب المنطقة العربية للثورة على نظم الحكم الملكي والوراثي ، وهو الأمر الذي انتقل تأثيره إلى ثورة عبد الكريم قاسم في العراق عام ١٩٥٨ وما كان يحمله ذلك من مخاطر انتقال المد

الثورة من العراق الى الجارة ايران ، وحيث يوجد التربة والمناخ اللذان خلقتهمما خصوصية علاقة الشعبين الايراني والعراقي وتأثيرهما المتبادل الى حد كبير ، وما يمكن أن يسببه ذلك من متاعب لنظام الشاه في ايران ، حيث بدأت من ذلك التاريخ تنشأ أسباب عقائديه وفكرية تضع جذورها في الخلافات السياسية بين نظام الشاه ونظم الحكم المتعاقبة في العراق . فنظام عبد الكريم قاسم الثوري في العراق أصبح خطرا وجد الشاه نفسه مجبرا على التصدي له - مما جعله يعمل وبشتى الوسائل على إجهاد الثورة العراقية . ومن بين هذه الوسائل كانت هناك مشكله النزاع على الحدود وهي المشكله الأبرز في العلاقات بين الدولتين ، والتي وجد الشاه فيها ضالته المنشوده ، كذريعه للنيل من نظام عبد الكريم قاسم في العراق . ليأخذ الصراع شكل النزاع على الحدود كغطاء لجوهر الصراع الذي أصبح صراع فكري وعقائدي بين نظامين متضادين في الأساس الأيديولوجي الذي يقوم عليه كل منهما وفي أهدافه . واستمر الصراع بين الدولتين يسير في جوهره على هذا الأساس العقائدي الى أن تسلّم البعثيون السلطة ، وهم وحسب ما يدعون به أصحاب فكر عقائدي يتصادم كل التصادم مع الفكر السياسي الذي يقوم عليه نظام حكم الامبراطورية الايرانية ومن خلفها دول كبرى تدعمها وتقويها وتجعل منها الحارس الأساسي لمصالحها في منطقة الخليج العربي ، وبشكل جعل لايران قوة عسكرية اكسبت الشاه وبحسب لقب (شرطى الخليج) .

ولذلك وعلى ضوء هذه الحقائق التي أشرت اليها أعلاه ، فاننى أرى أنه ينبغي أن نفصل بين تاريخ العلاقات التي كانت سائدة بين دول المنطقة قبل الفتوحات الاسلاميه حيث لم يكن هناك قيد أو - وازع أخلاقي يحد من طموحات وتطلعات القاده الفرس على وجه الخصوص ، الى الغزو والاحتلال نحو أراضي الغير ، وخاصة الأراضي العربيه ، وهو الأمر الذي كان يشكل احدى سمات العلاقات بين الفرس وباقي شعوب المنطقة ، إضافة الى حقدهم على الاسلام والمسلمين عند بدايه نشر الدعوه الاسلاميه - وبين مرحلة تاريخيه لاحقه لدخول الفرس الاسلام ، وتمكنه من نفوسهم مع بروز أقطاب في الفقه الاسلامي من بين الشعوب الايرانيه . ولذلك فان محاولات مزج تلك المراحل الزمنية لتاريخ العلاقات في المنطقة وربط وقائعها ببعضها بالرغم من اختلاف الظروف والدوافع التي كانت قائمه في كل مرحله ، هو في نظري محاوله غير طيبه - لأنها تهدف قتل كافه النوايا الطيبه ان لم تكن في نفوس زعماء المنطقة بما فيها ايران ، فعلى الأقل في نفوس شعوبها للرغبه في العيش في سلام وأخوة في ظل روح الدين الاسلامي الحنيف . الذي وحد بين شعوب المنطقة بعد

دخول الاسلام فيها ، ووضع حد للحروب ، والقتال الذي كان يهدد أمنها وفرض السيادة الاسلاميه التي كان يحمل لواءها العرب في شبه الجزيرة على سائر شعوب الأراضي التي دخلها الاسلام ومنها بلاد فارس والقضاء على المجوسيه فيها . وان أقرب نموذج لمحاولات بث روح العنصريه بين شعوب المنطقة تلك التي يحمل لواءها الآن البعث في العراق والتي كانت للأسف نتيجة رد فعل شخصي بسبب التعاطف والتأييد الذي لاقتة القياده الدينيه في ايران خلال الشهور الأولى للثورة الايرانيه - سواء داخل العراق للأسباب السابق ذكرها أو في المنطقة العربيه والاسلاميه . وذلك بقصد النيل من قياده هذه الثورة عن طريق محاولة زرع العداوه والبغضاء بين المسلمين في المنطقة وخلق أسس جديدة تقوم عليها عناصر التفرقه العنصريه والكراهيه بين تلك الشعوب المسلمه . محاولين العثور على سند لها من التاريخ القديم . وفي هذا الصدد يقول : (ولكن حتى في ظل السيادة العربيه ، سواء في عهد الخلفاء الراشدين أم في عهد الدولة الامويه ، وعهد الدولة العباسيه ، إستمر الصراع العربي الفارسي . ولكنه إتخذ هذه المرة صيغه جديدة ، فالفرس قد دخلوا الاسلام بعد سقوط دولتهم وانهار ديانتهم المجوسيه ، ولم يكن باستطاعتهم انكاره علنا ، والتمرد المباشر على الدولة العربيه الاسلاميه ، ولكنهم إستخدموا كل الوسائل المتاحة في ظل هذه الحاله لإضعاف الدولة العربيه ، وتخريبها والتغلغل فيها والانتقام لهزيمتهم التاريخيه (العقائديه والعسكريه) أمام العرب الذين أسقطوا امبراطوريتهم وحطموا ديانتهم المجوسيه) (١) ، وبذلك فلسف البعثيون التاريخ أيضا بالشكل الذي يحقق مقصدهم بتفسير الوقائع التاريخيه كما يحلو لهم ونحن اذا أخذنا الفترة التي ساء خلالها حكم العباسيين في بغداد ، فلم يكن هناك ما يمنع حكام فارس من الخروج عن الاسلام والارتداد عن الدين الاسلامي ، بدلا من أن يفتعلوا صراعات مع حكام الدولة العباسيه يخوضون فيها قتالا ما يفتأ أن يتوقف ليعود مرة أخرى لا لسبب سوى تحقيقا للرغبه في " الانتقام لهزيمتهم التاريخيه ، العقائديه والعسكريه أمام العرب " كما يقول بذلك بعث العراق . وأي منطق هذا الذي فلسفوا تاريخ المنطقة به . ذلك التاريخ الذي يقطع بأن الأطماع الفارسيه في المنطقه العربيه لم تقوى وتأخذ طريقها للتنفيذ على أرض الواقع سوى خلال فترة حكم العباسيين في بغداد . حيث بلغ التغلغل الفارسي قمته وخاصة عندما بدأت الدولة العربيه تأخذ في الضعف ، واستمرت تلك الأطماع الفارسيه في أرض العرب ، وخلال فترة السيطرة العثمانيه على المنطقة ، وحققوا الكثير من أطماعهم في منطقة ما بين النهرين والتي هي العراق الآن . وأهمها منطقة الأحواز العربيه التي تكلمنا عنها

(١) - التقرير المركزي التاسع للحزب (ص ١٨٣) .

في بداية هذا الكتاب • وما كان هناك مجالا للخوف من جانب الفرس في منازعاتهم التي وصلت الى حد القتال أحيانا مع الدولة العربية في الاعلان عن الارتداد عن الدين الجديد حتى يكون (الانتقام لهزيمتهم التاريخيه العقائديه) هذا له مبرره طالما أنهم رفعوا السيف وشاؤوا القتال إنما الواقع يقول أنه كان صراع كيانات سياسيه وأطماع توسعيه بعيدا عن مخلفات الماضي المرتبط بدخولهم الاسلام أي (الصراع العقائدي) الذي زعمه البعث • ولذلك فإن محاولة ادخال العنصر العقائدي كسببا تاريخيا قديما في تاريخ النزاع الفارسي العربي بعد إستتباب السيطره الاسلاميه على المنطقة • هو أمر يصعب قبوله بهذا المنطق البعثي المشار اليه أعلاه • وعليه لا يمكن القبول بسهولة ، بفكرة أن الانتقام للهزيمة العقائديه التي ترتب عليها خروج الفرس من الديانه المجوسيه الى الديانة الاسلاميه ، وبعد أن رسخ الاسلام في نفوس وقلوب الشعوب ، هي الأساس التاريخي لهذا الصراع العربي الفارسي ، أن صحت هذه التسميه • بل إننا اذا نظرنا الى تاريخ العلاقات السياسيه بين كل من ايران والعراق في العهد الملكي لكل منهما نجد أن المشاكل الرئيسيه والوحيديه بين الحكم الفارسي والعراقي تقوم أساسا بسبب نزاعات الحدود ، بل أن ذلك كان قائما حتى قبل قيام الدولة العراقية الحديثه في عهد العثمانيين • ولم تشهد العلاقات بين الدولتين نوعا من الصراع الذي يستند على أسباب عقائديه أو فكريه خلال تلك المرحله • وكانت غالبا ما تعمل اللقاءات والاتصالات التي تتم بين المسؤولين في البلدين على تهدئه التوتر ، واحتواء المشاكل بينهما الى أن أخذت المنازعات الحدوديه بينهما طريقتها الى مائده المفاوضات التي تمخضت عن ابرام اتفاقيات ومعاهدات لتنظيم العلاقات الحدوديه بينهما والتي أشرنا اليها فيما سبق • ولم يحدث أن تصاعد التوتر بين الدولتين الى حد قيام مثل هذا الصراع الموجود اليوم بينهما وما نتج عنه مثل هذه الحرب الشرسه التي ما زلنا نسمع بوقائعها القذره حتى اليوم بين البلدين ولمدة أكثر من ست سنوات باعتبارها أول سابقه في تاريخ العلاقات الحديثه بينهما •

وليس بخافيا أن البعثيين حينما تسلموا السلطه في العراق أثر انقلاب عام ١٩٦٨ ضد عبد الرحمن عارف وحتى إنعقاد مؤتمر قمه بغداد المشئوم عام ١٩٧٩ ، لم يكونوا بقادريين على الوقوف بشكل مباشر أمام الشاه الذي أصبح يطور من قوته العسكريه وقدرات ايران المختلفه وسلطاته في داخل ايران وخارجها في منطقة الخليج ليكون قوة مرهوبه وراذعه لأي حركة لا يراد لها التأثير على مصالح ايران والقوى التي ينوب الشاه عنها في الدفاع عن مصالحها في تلك المنطقة الحيويه من العالم •

ولذلك فقد وصل البعث في ضعفه أمام الشاه الى تلك الدرجة التي جعلته يقبل بتوقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ مع الشاه، والتي إعتبر الشاه نفسه بموجبها قد حقق نصرا حاسما على النظام العقائدي في بغداد، ليس من حيث المكاسب الإقليمية بما حصل عليه من إقتسام في السيادة على شط العرب مع العراق فقط، حينما جعله يوقع على صك التنازل عن هذه الحقوق السيادية في شط العرب، ولكنه أيضا من الناحية السياسية وبشكل نال مباشرة من الفكر العقائدي للبعث والذي عبر عنه في شعاراته الشهيرة في التحرر والوحدة - والدفاع عن مصالح الأمة العربية مما جعل الجناح البعثي في العراق يتعرض لأكبر حملة إتهام بالتفريط في حقوق الأمة العربية والتخاذل من قبل جناح البعث السوري وأنظمه عربييه أخرى - وكذلك قوى سياسييه عديده داخل العراق نفسه .

ولكن حينما قامت الثورة الاسلاميه في ايران، بدأ الصراع يكشف عن جوهره الحقيقي الذي كان قادة كل من الطرفين يحاول أن يغلفه بغطاء ما كان يعرف بمشاكل الحدود بين الدولتين وأصبح كل من الطرفين لا يخفى نواياه في عزمه على الإطاحه بنظام الحكم على الجانب الآخر وبشتى الوسائل التي تتطلبها ادارة الصراع على هذا الشكل . وصارت قضيه النزاع على الحدود هي الثريعه التي لجأ اليها حكام العراق على وجه الخصوص، لتفجير صراعهم مع نظام رجال الدين في ايران، حينما واثتهم الظروف المناسبه لممارسه هذه اللعبة الخطره . وذلك أن التناقض والتصادم قد وصل قمته بعد تسلّم رجال الدين الحكم في ايران وإقامة نظام الجمهوريه الاسلاميه بما يشكله ذلك النظام من مخاطر سوف تعصف بالبعث ليس في العراق فقط وانما في كل المنطقة العربييه . فكلا النظامين يحاول أن يثبت أن الفكر الذي يقوم عليه حكمه هو النموذج الناجح والملائم للتطبيق في المنطقة . ولكن الملاحظه التي تبدوا لى من خلال هذا الصراع العقائدي - والذي - دخل الدين ولأول مرة كعنصر أساسي في تشكيل الماده العقائديه التي يقوم عليها الفكر السياسي في أحد الدولتين تلك الملاحظه هي أن الطرف الذي أصبح مهددا من التأثير القادم من خلف حدوده على نظام حكمه وعقيدته، هو طرف واحد وليس كلا الطرفين . فالقادة الايرانيون ليس لديهم مشكله التخوف على نظام حكمهم الجديد، برغم حدائته في ايران، من أي خطر فكري عقائدي يأتي من العراق ليهدد استقراره في ايران، لأن تصدير الفكر البعثي الذي هو أقرب الى الفكر الشيوعي الى ايران هو ضرب من الخيال نظرا لإستحاله انتشار الفكر البعثي وعدم وجود أي أرضيه يمكن أن يجد لنفسه فيها مكانا بين أوساط الشعوب الايرانيه باختلاف قومياتها وأديانها واتجاهاتها السياسييه

وعليه فلم يعد سوى نظام البعث في العراق وحده هو الذي يتوجس خيفه من الفكر العقائدي القادم اليه من ايران حيث الأرضية الخصية للمسلمين الشيعة حيث وحده العقيدة بين الشعبين ونظرا للعوامل التاريخية الأخرى الخاصة بالشعبين الايراني والعراقي - وهو الأمر الذي يجعل عملية انتقال هذا الفكر القادم من ايران وانتشاره في العراق - هو أمرا حدوثه محققا ، وهذا ما أثبتته الأحداث بالفعل بعد إنتشار خلايا ونشاط (حزب الدعوة الاسلامي في العراق) . إضافة الى أن الفكر الجديد القادم من ايران ، قادر أيضا على الانتشار في المنطقة العربية عموما لعدم غرابته الأساس الذي يقوم عليه وهو (الدين) على شعوب كان الدين دائما وأبدا ومنذ تاريخ الدعوة المحمدية هو العامل الأساسي الموحد بين هذه الشعوب على الأقل في مشاعرهما .

وأريد ان أضيف أيضا الى ما سبق بشأن الصراع العقائدي بين البعث في العراق ، ونظام الجمهورية الاسلامية في ايران ، ذلك البعد الشخصي الذي وضع بصماتيه على أساليب ادارة الصراع من جانب الطرفين . وقد بدى وكأنه صراع شخصي بين قادة الدولتين . فكل منهما لم يدع وسيلة لمهاجمة القيادات البارزة لدى النظام الآخر ولدرجة التحقير والسب من جانب قادة العراق . والحكم بالكفر - وتعريته الماضي الشخصي من جانب قادة ايران بالنسبة لقادة العراق . ولذلك فإن دور الأحقاد الشخصية لا يمكن أن نتجاهله في دراستنا لأسباب الصراع بين الدولتين واحتمالات إنهاء هذا الصراع في المستقبل . ذلك أن الصفه الشخصية لهيكل الصراع - وان كانت من المتصور اختفائها باختفاء صدام حسين شخصيا عن السلطة في العراق . وذلك بالنسبة للتوجه الذي يمكن أن تسير عليه القيادة الايرانية في معالجتها لحل هذا الصراع مع العراق ، ألا أن ذلك من الغير المتصور أن يختفي هذا العامل مع إختفاء الزعيم الايراني آية الله العظمى الامام الخميني من على مسرح الأحداث في ايران حتى ولو بعد وفاته ، لأن ذات النظره ستظل قائمه من بين القاده الايرانيين الآخرين لأن ممارسة السلطة الفعلية هناك ليست في يد شخص واحد ، ولكنها وبحكم التركيبه الدستوريه في ايران هي قيادة جماعيه ، إضافة الى وجود برلمان قوى يستطيع أن يلعب دورا حاسما في اتخاذ القرارات السياسي على مستوى العلاقات مع العراق وكما حدث خلال فترة (أزمة رهائن السفاره الأمريكيه في طهران) . كما أن بقاء صدام حسين مع إختفاء الامام الخميني لن يغيرا من الأمور شيئا . لذلك فاستطيع أن أقول أن نظرة العداة الشخصية بين نظام الجمهورية الاسلامية ، ونظام البعث في العراق ستظل ذات صفه أبدية

نظرا لموقف الأول من البعث كفكر ملحد وكافر كما يرون ، ونظرة الثاني من الحركات الدينية ورجال الدين وكما أوضحنا عند كلامنا عن (المسألة الدينية) ، كما يراها البعث ، ولنقدم نماذج من تعبير القيادة العراقية العريضة عن العداء الشخصي الذي تكلمنا عنه والذي عبر عنه الرئيس العراقي صدام حسين صراحة في أحد خطابه قائل : " وأخيرا جاءت تيارات السياسة الدولية ، خميني الى الحكم في ايران لتدفعه كي يحقق لها ما عجز الآخرون عن تحقيقه فأشاعوا حوله هالكة من الأوصاف والمبالغات الكاذبة ، وصوروه على أنه قوة رهيبه يمكن أن تغير كل الأوضاع في المنطقه . . بل وفي العالم . . ولم يكن خميني هو الدجال الوحيدي الذي ظهر في بلاد فارس مدعيا الدين لقد جاءوا بالخميني متوهمين بأنه قادر على تحقيق مخططاتهم ، ولكن شعب العراق المؤمن بالاسلام وبالأديان السماوية ايمانا أصيلا كان واعيا منذ البدايه لهذه العملية الخبيثه . . فاستعد لها ولم ينخدع بها بعد أن انخدع بها كثيرون . . وسار وراء الموجه دول وأحزاب وحركات وأفراد عديدين ، بعضهم يوعى وتنسيق من أجل أهداف مشبوهه ، والبعض الآخر بسبب ضعف الوعي ، والروح الانتهازية وعدم الثقة بالنفس " (١) . . ان الأمر الخطير هو أن بعض الأوساط العربيه ونقصد بذلك من اندفع منها بحسن نية وليس بدوافع مخططة قد انساق وراء الظاهره الدينيه - السياسيه وبخاصه بعد الثورة الايرانيه لقد بهرت تلك المرخات العنيفة التي أطلقها رجال الدين في ايران ضد الامبرياليه والصهيونييه وادعاءاتهم حول النضال من أجل تحرير القدس وفلسطين وظنوا بأنها يمكن أن تضيف الى النضال العربي ضد الامبرياليه والصهيونييه قوة كبيرة جاده ان التيار الديني بصورة عامه وتيار خميني بصورة خاصة لم يكن أقدر التيارات الدينيه والمعارضة من الناحيه الثوريه فليس الوقت الذي كانت فيه أطراف عربيه ودوليه عديده تنزلف للنظام خميني وتكيسل له المدائح وتشعر أمامه بالصفر ان النظرة الدينيه المنحرفه المتزمته والمتخلفه لزمرة خميني قد وجدت في العراق الذي يقوده حزب البعث العربي الاشتراكي والقائد صدام حسين ، النموذج الذي يذكرها بالشموخ العربي وعاشت لفترة طويله جدا في أوهام تكرار تجربته الايرانيه في اقطار اسلاميه أخرى واعتبرت العراق الساحة المرشحه لذلك " (٢) . . وبعد فقد قطعت العبارات التي إقتطفنا فقراتها من خطاب الرئيس العراقي والتقرير المركزي للحزب بالنظره الشخصيه والعدائيه التي تنطوي عليها نفسه القيادة البعثيه

(١) - خطاب الرئيس في ٢٠/٤/١٩٨٢ (ص ٢٥٤) .

(٢) - التقرير المشار اليه آنفا (ص ١٨٩) .

في العراق نحو القيادات الدينية في ايران وصورت حقيقة مشاعرها الشخصية تجاه هذه القيادات بسبب إنبهار البعض بها - ولم يحتثني البحث في لقاء اللوم بل وحتى توجيه النقد والشتائم لمن أيد هذه الثورة الاسلامية حتى من هم خارج المنطقة العربية .

وهكذا بدأ الصراع يسير نحو الدرجة الحرجة وفي تعاقد مستمر بين القيادتين العراقية والايرانية وصولا الى مرحلة اندلاع القتال بينهما والذي لم يكن سوى الحلقة الأخيرة من حلقات عملية ادارة الصراع بينهما في مسلسل الصراع العقائدي بين النظامين المتناقضين . والذي وجد له الأسباب والادعاءات المناسبة مثل دعوى إتهام العراق لايران بعدم تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ، التي تكلمنا عنها سابقا . وبشأن الانسحاب من المناطق الحدودية البرية التابعة للعراق . وقيام القيادة الايرانية بمحاولات للتدخل في الشئون الداخلية للعراق . وعدم ترك العراق يختار نظام الحكم الذي يريده . وهم يقصدون بذلك الربط بين نشاط حزب الدعوة الاسلامي في العراق ضد حكم البعث وبين الدعوة الايرانية لإقامه نظم حكم اسلامية في المنطقة ، وكذلك موضوع تزايد نشاط الأكراد المناهضين لسياسة البعث في منطقة كردستان شمال العراق . وكان من وقائع سيناريو تصعيد الصراع بين الدولتين والذي كان قد أعدته القيادة البعثية في العراق كي تهيئ المناخ في المنطقة ، وتوتر العلاقات بين الدولتين - حتى تسنح اللحظة المناسبة - لتفجير صراعهن بشأن الحرب على الحدود بين الجارتين . وكان من أبرز وقائع هذا السيناريو إضافة الى الحملات الاعلامية والدبلوماسية بين البلدين - أحداث الجامعة المستنصرية في بغداد والتي قال العراق بشأنها أن أحد الأشخاص من أصل ايراني (وهذا يعني أنه مواطن عراقي ولكنه ينحدر من أصل ايراني) القى قنبلة على تجمع طلابي (في الجامعة المستنصرية بتاريخ ١٩٨٠/٤/١ ، كما أقيمت قنبلة من المدرسة الايرانية في بغداد على موكب تشييع شهداء الحادث الأول يوم ١٩٨٠/٤/٥ ، وجرت محاولة لاغتيال وزير الثقافة والاعلام العراقي بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٢) (١) .

وبصرف النظر عن ما تردد بين صفوف الشعب العراقي بشأن موضوع لقاء القنابل في الحادثتين المشار اليهما ، إلا أن موضوع القنبلة الثانية كان مثار جدل ومحلل شكوك واضحة . لأن الادعاء بأن القنبلة الثانية قد أقيمت من مدرسة ايرانية بعد الاعلان عن هويته الشخص الذي القى بالقنبلة الأولى ، وفي ظل إجراءات الأمن العراقية التي لا تستدعي المزيد من الإفاضه عن أساليبها وسيطرتها على الشارع العراقي .

(١) - د. خالد يحيى العربي - مشكلة شط العرب (ص ٢٢٦) .

وبالذات عند وقوع مثل هذه الأحداث التي يفترض أنه قد صاحبها توتر وحرص لم يكن يسمح بتكرار حادث آخر مرة ثانية - وبالذات أثناء تشييع الجنازه - إضافة السي صعبة تصور أن يفامر أي شخص بالاقدام على مثل هذه المحاولة من المدرسة الايرانية بالذات في ذلك الظرف - وبالرغم من أن السلطات العراقية قد وجدت من يمكن إنساب هذه الحادثة اليه وبسرعه لا تثير العجب لتمرسها في هذا المجال - ولقد كانت محمله ما تردد عقب وقوع تلك الحوادث وذلك القسم الذي ألقى به الرئيس العراقي في احدى خطبه حينما قال : والله ان دم شهداء حادث الجامعة المستنصرية لن يمر (٠٠٠٠٠٠ الخ) كل ذلك كان يقطع بأنه كان بمثابة عمليه إثارة للجماهير العراقيه وطلابها بحفه خاصه تمهيدا للسبدا في تنفيذ الحمله الشامله التي قرر قادة البعث القيام بها ضد الاتجاهات الدينيه في العراق وكبار رجال الدين ، ولتضع القيادة العراقيه لنفسها المبرر والسند الشرعي لهذه الحمله التي وصلت في إنتهاكها لحقوق الانسان الى أبعد ما يمكن تصوره في هذا العصر - تلك الحمله التي بسدت بكبار رجال الدين والأئمه الكبار الذين كانت تربطهم أي صله بالامام الخميني وأتباعه خلال فترة تواجده في العراق - والتي كان من أبرز ضحاياها كما ذكرنا الإمام (محمد الباقر وزوجته) - وعلى صعيد الارهاب الداخلي - وخلق المضايقات للنظام الحكم الجديد في ايران في وقت واحد - قامت السلطات العراقيه بحمله واسعه كما ذكرنا باعتقال آلاف العراقيين الذين أعدت أجهزة الأمن والحزب تقاريرها التي تشكك في ولائهم للحزب والثورة - واعتبرت هذه الآلاف (تبعيه ايرانيه) برغم الاسلوب العشوائي الذي تم به حصر هؤلاء المواطنين والذين قد سبق أن طردهم العراق في عهد الشاه والبعث فقام الشاه بحمله دبلوماسيه واعلاميه أوضح من خلالها أن بعض هؤلاء المواطنين هم عراقيون يحملون أوراقا رسميه تثبت عدم إحدارهم من أموال غير عراقيه مما اضطرت معه القيادة العراقيه في حينها الى السماح لهم بالعوده للعراق ثانيه ، ولقد سلبت السلطات العراقيه هؤلاء المواطنين جميع أموالهم وممتلكاتهم وقذفت بهم على الحدود مع ايران بل استمر ذلك الاجراء حتى بعد اشتعال القتال وتعرض العديد من هؤلاء المطرودين العراء في الصحراء الى مخاطر القتال والتبادل بالنيران بين الطرفين - وكانت تتم عمليات الاعتقال والتي ترتب عليها تشتيت بعض الأسر والتفريق بين الزوج وزوجته ، أو الأب وأبنائه أو الأم وأولادها بشكل غير انساني يعجز القلم عن وصف دقائق وقائعه المؤسفه في حق إناس أعطوا العراق عمرهم وجهدهم وعلمهم وأبنائهم الذين ما زال يتواجد بعضهم يقاتل بالاكراه على جبهات القتال مع ايران - وقد عبر البعث عن رأيه في تلك الاجراءات التي أقدم عليها في حق حفنه من أبناء العراق بالقول : (ان الايرانيين القاطنين في العراق وبعض المتجنسين

منهم بالجنسية العراقية الذين كانوا موالين لنظام الشاه ، وكانوا يخدمون مخططاته غيروا ولاءهم مرة واحدة الى خميني ونظامه ليس لانسجامهم بالضرورة مع نهجيه الفكري أو السياسي . فقد لا يكون البعض منهم متفقاً معه في هذا النهج وانما بدافع الحقد العنصري على العراق والامة العربية وعاد هؤلاء من جديد ليشكلوا مرة أخرى طابوراً خامساً نشيطاً جداً لخدمة نظام خميني وفي التخريب الداخلي وصاروا الوسط الأوسع الذي نشأ فيه حزب الدعوة العميل ، وكان يأوي أفراد هذه العصابه ويمدها بالمال فشرعت أجهزة الثورة بطرد هؤلاء من أرض الوطن واتخذت الاجراءات العقابية ضدهم لتآمرهم على العراق وخيانتهم له وفي وقت سريع تماماً ظهرت النتائج الايجابية لهذا الاجراء الوطني السليم ففي خلال اسابيع قليلة ضعفت الى حد كبير ظاهرة الاشاعات المفرضه وظواهر البلبلة التي كانوا يشيعونها ضد العراق ولصالح النظام الايراني . ولم تعد الاذاعة الايرانية ومخابرات النظام الايراني تمتلك ما كانت تمتلكه في السابق من مصادر للمعلومات واستقر الوضع النفسي في كثير من المناطق العراقية التي كان يشكل هؤلاء نسبة مهمة بين سكانها (١) واذا كان لنا من تعقيب على ما قدمه قادة البعث من تفسير لتبرير ذلك الاجراء الذي لن يبرئهم التاريخ من تبعاته على مر السنين ، فإن المشكوك فيه اضرار إناس ببلد وادوا فيه هم وأجدادهم ، منذ مئات السنين وبعضهم أصبح في درجات متقدمه في الحزب الحاكم . والحقيقة أن موضوع النتائج الايجابية التي ادعى البعث أنها قد أثمرت عن اجرائه هذا ، هو إدعاء يجافي الحقيقة لأن من هؤلاء الذين اعتبروا متآمرين وخونة من كان يشارك في الحرب على جبهات القتال ضد ايران في الوقت الذي كانت أسرهم رهن الاعتقال في السجون العراقية توطئه لترحيلهم الى خارج الحدود العراقية . وهو أمر يُعَد في الواقع من سخریات القدر الذي لا يعثر عليه سوى في عراق البعث . واننا لنتساءل من أين اذاً تجمع ايران الآن معلوماتها الفزييره عن العراق في ادارة صراعها وحربها ضده ، اذا كانت هذه الفئات التي كان يعتمد عليها الايرانيون حسب الادعاء العراقي المذكور ، قد طردت منه . ومن أين اذاً صدرت الاشاعات والبلبله المتواجده الآن في العراق بعد تسفيرهم ؟ . ولقد أضافت آثار هذا الاجراء عنصراً آخر في تصعيد الروح العدائيه بين النظاميين في العراق وايران ، عندما خلقت مشكله تواجد الآلاف من الأسر العراقية المطروده من العراق والتي أصبحت عديمه الجنسيه في هذه الحاله ، والمفروضه على السلطات الايرانيه وما يمثله ذلك من عبء على نظام الحكم في ايران سواء من حيث تدبير

(١) - التقرير المشار اليه سابقاً (ص ٥٢) .

سبيل ايوا. هذه الاسر وسبيل المعيشه اللازمه لاقامتهم في ايران في وقت لا تستطيع
تقبلهم في اراضيها كإيرانيين لانعدام الصلة أو الرابطة القانونية - بينهم وبين
الدولة المطرودين اليها وهي رابطة كانت قائمه بين أجداد بعضهم من مئات السنوات
وانقطعت بالنسبه لكثير منهم بل أن نسبه عاليه جدا من الأفراد المطرودين من
العراق من الكبار وليس فقط الأطفال والشباب لا يعرفون أي من اللغات المتداوله
في ايران ، ولم يسبق لهم زيارتها . ولعل أوضاعهم لا تختلف كثيرا عن أقرنائهم
الذين هم من أصل تركي والذين إذ دمجوا جيلا بعد جيل داخل المجتمع العراقي ليصبحوا
جزءا من شعبه مثلهم تماما . ولذلك فحتى من الناحيه القانونيه لا يمكن السزام
ايران بقبول أشخاص ليسوا من رعاياها ولا يحملون جنسيته ، ولكن الموقف الانساني
المتمثل في قذف السلطات العراقيه بهؤلاء الأشخاص وأطفالهم في الصحراء على
الحدود المشتعله بالنيران بين البلدين - أعطى للسلطات الايرانيه الفرصه لكسب
تخطو خطوه لها مردودها لدى الرأي العام في البلدين من حيث استقبالها
لهؤلاء الناس وايوائهم بالمقابل مع السلوك الغير انساني الذي سلكته السلطات
العراقيه بطردهم وهم رعاياها بعد تجريدهم من كل ما يملكون .

ويحق للمراقب أن يتساءل بهذه المناسبه عن الموقف الذي يمكن أن تتخذه
السلطات العراقيه فيما لو قامت ايسران باتخاذ موقف مقابل وطرد آلاف الأسر التي
يمكن أن تعتبرها طابورا خامسا للعراق - ولا سيما أن هناك في ايران اقليما كاملا
من العرب هو اقليم عربستان الملاصق للحدود العراقيه الذي تكلمنا عنه في بدايه
هذا الكتاب فهل ستقبل العراق هؤلاء الناس . انه لمن الغرائب حقا أن يطرد
العراق آلاف من الأسر الذين كانوا يشكلون جزءا لا يتجزأ من المجتمع العراقي بحكم
عوامل عديده ، في وقت قسام فيه ومن تلقاء نفسه باستقبال آلاف أخرى من الأسر
العربيه (العربستانيه) والتي تحمل الجنسيه الايرانيه بعد دخول الجيش العراقي
اقليم عربستان خلال الأيام الأولى للحرب . وآمن هؤلاء وسلمهم أراضي زراعيه
في العراق ومرتبات شهريه لكل أسرهم على سبيل المعونه وهم الذين ثبت أن الكثير
من المتاعب التي لاقاها الجيش العراقي في تواجده في اراضيهم كانت من وراء
البعض منهم ولأسباب لا نستطيع لومهم بشأنها . باعتبار أن الغزو العراقي
قد أصاب مدنها بالخراب والدمار وأهلهم بالهلاك ، والأذى . وهل سيعود العراق
يوما لطرد هؤلاء الى ايران باعتبارهم طابورا سادسا في هذه الحاله . فحتى قضيه
بقائهم في العراق بعد غزو القوات العراقيه لاقليمهم قد خلق مشكله أخرى لهم -
رأي اعتبارهم متعاونين مع النظام البعثي في العراق من وجهه نظر السلطات الايرانيه

برغم أن ذهابهم للعراق ، كان في أغلب الأحوال أمرا لا خيار لهم فيه بحكم ظروف اقتحام مدنيهم وصعوبة بقائهم فيها ، أو التوجه الى مناطق أخرى في ايران بسبب حصار تلك المدن . وهل أن السلطات الايرانية تستطيع أن تجد من المبررات اللازمة لاتخاذ قرار بابعادهم عن ايران وعدم السماح لهم بالعودة اليها أو طرد غيرهم من الموجودين الآن في ايران - ما يمكن به دفع أي إنتقاد يوجه اليها وذلك باستخدام نفس المنطق أو الحجج العراقية بالقول بأن هؤلاء الناس يختزنون مشاعر الحقد العنصري ضد الدولة الايرانية وظلوا موالين للعراق ولا سيما أن هناك منظمات سياسية عديدة قامت في اقليم عربستان الايراني " جبهة تحرير عربستان " التي تنادي بتحرير اقليم عربستان عن طريق الكفاح المسلح وحرب العصابات وكذلك الجبهة القومية والحركة الثورية والجبهة الشعبية ومعظم تلك المنظمات تلقت معونات ودعم من العراق ولم ينكر قادة العراق ذلك . وان كنت بدوري لا أنكر على هذه المنظمات دورها الشرعي للمطالبة بحق تقرير المصير لشعب عربستان . والحقيقة أن الاجراء العراقي بتفسير آلاف الأسر العراقية على هذا الشكل الذي ذكرناه لم يكن سببا في زيادة فجوة الانشقاق بين الشعبين العراقي والايراني على مستوى العلاقات التاريخية والأخوية بين الشعبين فقط ، ولكنه خلق نوعا جديدا من التفرقة القائمة على أساس عنصري بين الشعبين المسلمين الجارين بل وفي داخل الشعب العراقي نفسه حينما قسمه الى عراقي عربي وعراقي تبعي (من أصل ايراني) واعتبر الثاني من المنبوذين مما جعل المواطن العادي يحرص في تعامله مع زميله اذا كان له أصول ايرانية تخوفا من اتهمه بشئ يسبب له المتاعب . وأصبح عليه أن يسبب كل من هو من أصل ايراني - لدفع الشبهة عن نفسه . واستمرت كهارات (الفرس المجوس - أحفاد كسرى وروستم - الفرس المنصريين ٠٠٠٠ الخ) تستخدم في كل مناسبة وعلى لسان كل المسؤولين والأجهزة الاعلامية والحزبية والرسمية إضافة الى القرارات التي أشرنا اليها والتي تتعلق بتطبيق الزوج لزوجته التي هي من أصول ايرانية وتسليمها لجهاز الأمن لتفسيرها مقابل ملحه من الدولة ، وقرارات نقل العاملين من أجهزة الدولة الى دوائر خدمية كنوعا من التنكيل بهم باعتبارهم تبعي ايراني حسبي اضطرار السلطات العراقية لوقف عملية الطرد نتيجة رد الفعل العالمي الحاد على هذا المسلك اللا إنساني . ولقد قضى هؤلاء الناس الذين لم يطردوا خلال فترة عمليات التفسير أياما قاسية حيث كان كل فرد في كل أسرة يعيش حالة من الرعب بعد أن يسدل الليل ستاره انتظارا للحظة يدق فيها باب المنزل ليكون الطارق هم رجال الأمن قادمين لاعتقالهم توطئته لطردهم خارج العراق . ولقد صدرت قرارات في حينها بحظر سحب أي شخص يدخل ضمن قوائم خاصة أعدها رجال الأمن

بالأسر التي اعتبروها من أصول إيرانية - أي أموال عاشده له من البنوك - وكذلك حظر تصرفهم بالبيع أو التنازل أو أي تصرف في عقاراتهم وأموالهم المنقولة والفسير منقوله إلى أن يقضى الله في أمرهم .

وحقيقة لقد كانت مفاثر العديد من أفراد الشعب العراقي خلال مدة التسفير (الطرد) هذه معلقة في أيدي رجال الأمن العراقيين حيث كان يوسع أي شرطسي في جهاز الأمن أن يقدم تقريراً في حق شخص يترتب عليه ادخاله ضمن قوائم المظلومين تسفيرهم واسقاط الجنسية العراقية عنهم تحت عنوان أنه قد ثبت حصولهم عليها بطرق غير شرعية وغير حقا أن يقال في ظل اجراءات نظام البعث الأمنية الدقيقة أن هنالك مواطنا حمل على الجنسية العراقية بطريق غير قانوني وغير شرعي وعليه يتم اسقاطها عنه وطرده - وازاء هذا التصعيد على المستوى السياسي بين النظامين قامت السلطات الإيرانية من جانبها بشن حملة اعلامية موازية للحملة العراقية ضد الثورة الإيرانية في ايران والتشكيك في أهدافها وبدأت الأجهزة الإيرانية بتوجيه الشتائم للعراق وتدسية مبادئ حزب البعث في العراق والتعريض بشخصية الرئيس العراقي صدام حسين وتشريحها وابرار الصفات السيئة في شخصيته والمواقف السيئة في تاريخه من واقع حياته ومنذ نشأته وحتى وصوله الى مقعد الرئاسة في العراق - وهدرت الفتوى الشهيرة عن مرجعية الشيعة من ايران باعتبار حزب البعث العربي الاشتراكي حزب كافر وكذلك رئيسه وأعضائه مما يستوجب تطهير شرع الله في حقهم - وحدثت أعمال تعرض متبادل للسفارات العراقية والإيرانية في البلدين والملحقيات والمدارس التابعة لهم وتنزيل الاعلام لكل من البلدين عن هذه المنشآت وصور زعمائهما وتزامنت هذه الأعمال تقريبا مع أعمال المناوشات العسكرية على الحدود بين البلدين الى أن اشتعلت الحرب بالشكل الذي وقع فيما بعد خلال شهر سبتمبر عام ١٩٨٠ - فقد سبقت أحداث شهر سبتمبر عام ١٩٨٠ وقائع انتهاكات واعتداءات متبادلة على الحدود بين البلدين ، وأعلن العراق من جانبه أن الانتهاكات الإيرانية قد بلغت للفتنة ما بين يونيو الى سبتمبر ١٩٨٠ - (١٨٧) انتهاكا واعتداءا عسكريا عبر الحدود العراقية ضد المدن والقرى والطرق والمخافر الحدودية العراقية وقد تم إبلاغ الحكومة الإيرانية بموجب المذكرات الدبلوماسية التي ثبتت فيها كل واقعة منها ، ومن جهة أخرى لم يقف العراق مكتوف الأيدي نحو هذه الاعتداءات الإيرانية فقد أعلن الرئيس العراقي صدام حسين في خطاب له أنه : (وطيلة أشهر عديدة تصرف الثورة على أمثال هذه التجاوزات والمؤامرات بمصر وحزم وكانت ترد على الحملات الاعلامية بقوة وتكيل للنظام الإيراني الصاع صاعين عندما يتجاوز على الحدود) - ومن هنا بدأت تتسلسل وقائع تصاعد التوتر

بين الدولتين وعلى النحو التالي وعلى لسان الجانب العراقي : (١) (ففي يوم الرابع من ايلول ١٩٨٠ قصف المدفعية الايرانية الثقيله وبعميدة المدى مدن خانقين ومندلسى وزرباطيه ومنطقة نفط خانه وكان هذا العدوان معززا بحشود عسكريه واسعه على الحدود العراقيه وداخل الاراضى العراقيه " زين القوس وسيف سعد وهيله وخضر " ، لقد كان هذا التعرض يعنى من الناحيه الواقعيه اعلان الحرب - وكان السكوت عليه يعنى القبول بنقل ساحه الحرب الى الاراضى العراقيه . وازاء هذا التطور قررت القيادة ضرب المدن الايرانيه الحدوديه فى المنطقة بالمدفعية معاملة بالمثل - وابعد المدفعية الايرانيه عن المواقع التى يمكن ان تصيب منها المدن الحدوديه العراقيه غير أن انجاز هذه المهمه كان يتطلب تحرير منطقة (زين القوس) وهى أرض عراقية .

(٢) - وفى يوم السادس من ايلول ١٩٨٠ اجتمعت القيادة وقررت الاعـاز للقوات المسلحة الوطنيه بتحرير (زين القوس) .

(٣) - وفى اليوم التالى ٧ ايلول ١٩٨٠ إقتحمت القوات المسلحة منطقة زين القوس وانتزعتها من القوات الايرانيه فى معركة سريعه .

(٤) - بعد تحرير زين القوس واصلت قواتنا المسلحة مهماتها فى استعادة الاراضى العراقيه ، فتم فى ١١/٩/١٩٨٠ استعادة منطقة (سيف سعد) وفى يوم ١٦/٩/١٩٨٠ كانت قواتنا قد استعادت بمعارك جريئه كل الاراضى العراقيه المثبتة فى الاتفاقيات الدولية كما استعادت أيضا كل المخافر الحدوديه التابعه للسيادة العراقيه والتى كانت تسيطر عليها بصورة غير مشروعه السلطات الايرانيه (١) .

ذلك هو تسلسل الوقائع على نطاق العمل العسكرى بعد أن وصل التوتر السياسى قمته فى شتى المجالات وبالشكل الذى أوضحناه سابقا . فقد كانت هنالك عمليات عسكريه ميدانيه هى بالأساس عمليات هجوميه تحركت فيها القطاعات العسكريه العراقيه لتنفيذ مهمات حددت لها وبصورة لا يمكن أن تدرج على ضوئها ضمن صيغ العمليات العسكريه الدفاعيه ويؤكد ذلك تطور العمليات العسكريه خلال الأسبام التاليه لها . وينبغى أن لا نغفل هنا - اذا وقفنا على الجانب الآخر من الحدود العراقيه . أى خلف أجهزة صنع القرار فى ايران - تسجيل رد الفعل الطبيعى والبديى المنتظر لقيام العراق بتنفيذ مثل هذا الحجم من العمليات العسكريه وحجم القوات التى تسانده وما يستتبعه رد الفعل من قيام القيادة الايرانيه

(١) - التقرير السابق (ص ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥) .

اتخاذ اجراءات من جانبها هي بالدرجة الأولى تتضمن رفع درجات الاستعداد بين قواتها المسلحة وحشدها في اتجاه المحاور الساخنة ، واتخاذ اجراءات أخرى ، هي فسي مجملها نوعا من الوقاية والتحسب لما سوف يعقب التحركات العراقية وعملياتها العسكرية من عمليات لاحقه محتمله وهو المنطق البديهي الذي ستأخذ به أي دولة غير ايران في هذه الحالة - وهو ما حدث بالفعل . ويستوقفني هنا استخدام القيادة العراقية عبارة (وانتزعتها من القوات الايرانية في معركة سريعة) . عند عرض تسلسل الوقائع . وهو أمر يستخلص منه الوضع العسكري الذي كانت عليه القوات الايرانية في هذه الأماكن وهل كانت في حالة استعداد سابق للعمليات العسكرية العراقية أم لا ، وذلك أمر هام في توضيح ما اذا كانت ايران كما ادعى العراق تنوى الهجوم على العراق - واحداث حالة حرب واقعية - ذلك على فرض أنها كانت محشده لقواتها على الحدود العراقية - وعليه فاذا صح هذا الافتراض فان من البديهي أن القوات العراقية لم تكن قد استطاعت أن تنجز عملياتها المذكورة في الأيام الأولى بهذه (السرعة) كما وصفتها لأنها كانت سوف تقابل قوات مستعدة لمدها والدفاع عن مواقعها ويصعب القول بأنها كانت مستعدة ولكنها فشلت في صد القوات العراقية في حينها - وعلى ضوء النتائج التي أفرزتها العمليات العسكرية بين الطرفين فيما بعد حينما بدأت القوات الايرانية في كسح القوات العراقية الى خلف الحدود العراقية بعد أن استعادت قدراتها التنظيمية واستوعبت حقائق الموقف وهو ما سنعود لتوضيحه فيما بعد . وفور انتهاء العراق من عملياته العسكرية السريعة المذكورة بدأت تتضح معالم الصراع وتتكشف النوايا العراقية الحقيقية من خلال أساليب ادارة هذا الصراع . فبعد أن بدأت القيادة العراقية ادارة صراعها باستخدام ورقة تصعيد التوتر السياسي بين الدولتين سواء من خلال الحملات الاعلامية أو الدبلوماسية أو طرد الأسر ذات الأصول الايرانية من العراق - أو اثاره المتاعب الداخلية في ايران ، تحولت السبي استخدام ورقة النشاط العسكري بعمليات سريعة بهدف جس نبض استعداد القوات الايرانية لمدي قدرتها على مواجهة العمليات اللاحقه التي كان مخطط لها لتنفيذ في مرحله لاحقه . ثم جاء دور الورقة الثالثة والهامة حينما اعلنت القيادة العراقية الفناء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ الموقعه مع ايران وترك الرئيس العراقي يتكلم عن تفاصيل الموقف العراقي في هذه الخطوه من خلال خطابه الذي ألقاه أمام المجلس الوطني في ١٧/٩/١٩٨٠ حيث قال : (...) وقد استفاد الجانب الايراني في وقت مبكر من اتفاقيه الحدود النهريه في شط العرب بينما تطلب الأمر وقتا اضافيا بالنسبة لتطبيق البروتوكول الخاص بالحدود البريه ، وكان ذلك أمرا اعتياديا وقد تعطلت اجراءات تسليم الأراضي فيما بعد بسبب الظروف التي كان يعيشها النظام الايراني

السابق عامي ٧٨ ، ١٩٧٩ ثم جاءت السلطة الإيرانية الجديدة وبقيت أراضينا تحسنت سيطرة الطرف الآخر ، وقد قدرنا أن النظام الجديد يحتاج الى زمن لكي ينفذ الالتزامات التي تترتب عليه بموجب الاتفاقية ٠٠٠٠ غير أننا ، ومنذ اليوم الأول لوصول المجموعه الحاكمه في ايران الى السلطة - لمنا منها مواقف عدوانيه وإخـلالا بعلاقات حسن الجوار ، وصرنا نسمع منهم التصريحات المتلاحقه عن عدم التزامهم باتفاقية آذار (مارس ١٩٧٥) ، وفي وقت مبكر جدا خرقت المجموعه الحاكمه فسي ايران مبدأ أساسيا من بنود الاتفاقية ، عندما استدعت قيادة التمرد العميل من أمريكا الى ايران وكان العميل البارزاني وأولاده يتهيأون للعودة الى ايران واستئناف نشاطهم العدواني ولكنه توفي عند أولياء نعمته الأمريكان ، فعاد ابناؤه وقادة التمرد العميل الى ايران واتخذوها منطلقا لتهديد أمن العراق ووحدته الوطنيه باسناد صريح من السلطات الحاكمه فيها ٠٠٠٠٠ ثم يصل الرئيس العراقي الى أهم فقره في خطابه حينما قال : " ولما كان حكام ايران قد أخلّوا بهذه الاتفاقية منذ بدايه عهدهم بتدخلهم السافر والمقصود في شئون العراق الداخليه واسنادهم كما فعل الشاه من قبل وامدادهم لرؤوس التمرد المدعوم من أمريكا والصهيونيه ولامتناعهم عن اعاده الاراضي العراقيه التي اضطررنا الى تحريرها بالقوة فإنني أعلن أمامكم أننا نعتبر اتفاقية ٦ آذار لعام ١٩٧٥ ملغاه ٠٠٠٠ وقد اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارا بذلك ٠٠٠٠٠ وهكذا ينبغي أن تعود العلاقات القانونيه في شط العرب الى ما كانت عليه قبل ٦ آذار ١٩٧٥ ويعود هذا الشط ، كما كان عبر التاريخ ، عراقيا وعربيا بالاسم والحقيقه ، مع كل حقوق التصرف بالسياده الكامله عليه " وفي الحقيقه وقبل أن نتعرض بالدراسه لما جاء في هذا الخطاب يستوقفني ويدهشني تلك الصحوه المفاجئه التي ألت بالرئيس العراقي والتي تنبه على أثرها بأن شط العرب وكما جاء في نهاية تلك الفقره من خطابه - حينما قال : " ويعود هذا الشط كما كان عبر التاريخ عراقيا وعربيا بالاسم والحقيقه ٠٠٠ الخ " ولنتساءل أين كانت تلك الحقيقه غائبه عن ذهن الرئيس العراقي حينما تفاوض مع شاه ايران في الجزائر عام ١٩٧٥ ووقع على التنازل عن السياده على الشط لايران ؟ أغلب الظن أن ما فعله الأكراد شمال العراق بالرئيس وحينما كان يدير العمليات العسكريه ضدهم بمفته رئيسا للجنة شئون الشمال وقتها واوشاكهم على قسم ظهر البعث وتهديدهم المباشر لقضية بقاء السلطة في العراق في يد البعث كانت قد زرعت من الغيظ والحقد لدى الرئيس الى درجة أعمت بصيرته وعقله للاسف عن ادراك تلك الحقيقه المتعلقة بعروبة شط العرب عبر التاريخ - والتي لم يدركها الا حينما فكر في اعلان الحرب على ايران والغاء الاتفاق متخذاً من الورقة الكردييه

ذاتها التي كانت سببا في توقيعه لاتفاقيه الجزائر - سببا لالغاء ذات الاتفاقية ، ولنعود لبحث أسباب الغاء اتفاقية الجزائر من خلال الاسباب والمبررات التي أعلنها الرئيس العراقي نفسه وفي البدايه يستوقفنا أمرين :

الأمر الأول : ما يتعلق بقول الرئيس العراقي : خرق المجموعة الحاكمة في إيران بندا أساسيا من بنود الاتفاقية باستدعائهم جماعة البرزاني (الأكراد) ليتخذوا من إيران منطلقا لتهديد أمن العراق .

الأمر الثاني : امتناعهم (القادة الإيرانيين) عن إعادة الأراضي العراقية التي استعادها العراق فيما بعد بالقوة . وبالنسبة لهذا الأمر الأخير فإن التناقض ليكاد يكون صارخا بين قول الرئيس في نفس الخطاب أنهم قد قدروا أن " النظام الجديد في إيران يحتاج إلى زمن لكي ينفذ الإلتزامات التي تترتب عليه بموجب الاتفاقية في هذا الشأن " ، ثم يعود فيقول : " صرنا نسمع منهم التصريحات المتلاحقة من عدم التزامهم باتفاقية الجزائر " . مما اضطرهم إلى تحرير هذه الأراضي بالقوة . ويلاحظ أن النظام الجديد في إيران قد تسلم السلطة في فبراير ١٩٧٩ وقرر العراق استعادة تلك الأراضي بالقوة في سبتمبر ١٩٨٠ أي أنه وبالرغم من اقرار الرئيس العراقي في خطابه المشار اليه بالظروف التي واجهها النظام الجديد في إيران والتي أثرت على عملية تسليم المناطق العراقية موضوع اتفاقية الجزائر ، فإنه قد اعتبر أن تلك المدة والتي تبلغ حوالي عام ونصف عام في ظل تلك الظروف الداخلية لإيران مهله كافية ومبررا يستند اليه ضمن مبررات الغاء الاتفاقية - وبينما كان قد انقضى على توقيع الاتفاقية من مارس ١٩٧٥ وحتى قيام الثورة الإيرانية في فبراير ١٩٧٩ أربع سنوات وذلك في عهد الشاه ، ولم يجر نظام البعث على اقدام على نفس الخطوه التي اتخذها في ظل نظام رجال الدين في إيران مع الشاه قبلهم مما يثير الشكوك حول حقيقة نوايا القيادة العراقية في هذا العدد - والأسباب الحقيقية وراء خطوة استخدام القوة العسكرية في استعادة تلك المواقع ، واعلان الغاء اتفاقية مارس من جانب واحد . وهل أن ذلك حقيقة وعلى ضوء ما قدمناه أعلاه يرجع الى سبب عدم تنفيذ إيران لالتزامها بموجب المعاهدة بشأن عدم إعادة تلك المواقع ، وإعادة القيادة الكردي - من الخارج إلى إيران كما جاء في مبررات اعلان الغاء الاتفاقية في خطاب الرئيس العراقي ، أم أن هناك أسباب حقيقية تكفي وراء هذه المبررات التي اتخذت واجهه لتغطيتها وكما كان عهد الصراع بين النظامين في اتخاذ أسباب تتعلق بالمشاكل الحدودية ستارا يخفي صراعاتهم العقائدي في المنطقة . ولقد طرح القادة الإيرانيون هذا التساؤل بقولهم : " لماذا إختار

صدام حسين ذلك التوقيت بالذات للاقدام على تنفيذ عملياته العسكرية والغاء الاتفاقيات ولم يفعل ذلك في عهد الشاه ؟ ! ويربطون بين ذلك وبين ظروف ايران الداخلية والعسكرية في العهدين " . وعلى أي الأحوال اذا كان هذان الأمران هما السببان المباشرين للذات إستند اليهما الرئيس العراقي في اتخاذ القرار الخاص بإلغاء اتفاقية الجزائر المبرمه عام ١٩٧٥ ، فإننا اذا تدارسناهما من الناحية الشكلية البحثية فسنلاحظ أن الأمر الأول المتعلق بامتناع ايران في ظل حكم النظام الاسلامي الجديد عن اعادة الأراضي العراقية - هو أمر في الحقيقة لا يستساغ إطلاقا الإستناد اليه كسببا جوهريا يجعل القيادة العراقية تقدم على الغاء اتفاقية الجزائر وذلك لأن العلة قد انتفتت هنا حينما قامت القيادة العراقية في ١٩٨٠/٩/٦ بتنفيذ عملياتها العسكرية الهجومية لاستعادة تلك المناطق التي جعلت من عدم قيام القيادة الجديدة في ايران اعادتها الى العراق سببا رئيسيا لإلغاء الاتفاقية في حين أن خطاب الرئيس الذي اعلن فيه إلغاء الاتفاقية كان يوافق ١٩٨٠/٩/١٧ أي بعد أن أصبحت تلك الأراضي في أيدي العراق فعلا ، ولم يعد هناك حاجة لاتخاذها موضوعا يصاغ كسببا في إلغاء الاتفاقية على الأقل من الناحية النظرية الشكلية والمنطقية ، برغم أن القيادة العراقية قد تناست في هذه النقطة اقرارها في نفس الخطاب الخاص بالغاء الاتفاقية بأن الظروف الخاصة بايران الداخلية كانت تحتاج الى زمن لتنفيذ التزامها في هذا الشأن . اذاً ومن الناحية الشكلية أيضا لم يبق أمامنا إلا الأمر الثاني الذي كان سببا ثانيا استندت اليه القيادة العراقية في الغاء الاتفاقية وهو موضوع التدخل في شئون العراق الداخلي والمقصود به ما ذكره الرئيس العراقي في خطابه ذاته - " استدعاء القيادة الايرانية - قيادة الحركات الكردية من أبناء الملا مصطفى البرزاني من الخارج لمواصلة نشاطهم شمال العراق " .

لكننا نتساءل عن مدى تأثير مثل هذا الفعل وخطورته المباشرة وهل هي أمور كانت فعلا تستوجب سرعة التحرك العراقي بالغاء الاتفاقية نتيجة اقدام ايران على هذا الفعل إن صح وقوعه . ان المعلومات التي يعرفها أي مواطن عراقي عادي تقطع بأن نشاط الأكراد شمال العراق ضد سلطات البعث ، ومن خلال جماعات كردية أخيرة غير أولاد البرازاني بل وعلى خلاف معها كان قد وصل الى درجة مقلقه للسلطة في بغداد ، وبعبدا عن أي تأييد إيراني - أو حتى تعاون مع أبناء البرازاني - أي أن النشاط الكردي المعادي للسلطة كان موجودا . إضافة الى هذا فإن بنود اتفاقية الجزائر لم تتضمن حكما يقضي باعتبار الاتفاقية كلها ملغاه ويخول أحد طرفيها حق هذا الإلغاء من جانب واحد في حالة ما اذا أخل أحدهما بأحد شروطها . وهل مجرد وصول

عناصر معارضة لنظام الحكم في بغداد الى ايران يمكن أن يكون سببا كافيا لإعتبار ذلك اخلاصا من ايران بالمعاهدة . وفي واقع الأمر - أن اعلان الرئيس العراقي عن هذين المبررين لإلغاء الاتفاقية وهما مبرران لا يقويان كحجة منطقية ومقنعة وكأسباب ملحه تضرر معها القيادة العراقية لإلغاء اتفاقية الجزائر ، لفقدائها الويلية لدفع الضرر الذي لحق بها من جراء اخلاص ايران ببنود الاتفاقية بشأن هذين المبررين وان ذلك الاعلان وهذا الاجراء العراقي لا يمكن النظر اليه بمعزل عن الظروف والأوضاع الجديدة التي خلقتها القيادة العراقية عندما حركت قواتها في اتجاه الحدود بين الطرفين لاستعادته المناطق المشار اليها آنفا وما ترتب على هذه العمليات السريعة من نتائج سالت معها لعاب القيادة العراقية في الاندفاع بسرعة لتنفيذ مخطتها الذي أشرنا اليه آنفا . ولا يمكن تجاهل الموقف العسكري على الجانب الإيراني في ذلك الوقت بالذات ومدى استعدادهم لتلقى مثل هذا الهجوم المفاجيء ، والوضع العسكري العام في ايران في ظل الظروف الداخلية ليران التي سبق شرحها . وكذلك الوضع العسكري العام في العراق ، وعمليات الحشد التي سبقت عمليات ١٩٨٠/٩/٦ بوقت كافى والتي كانت تشير بوضوح بحكم حجم القوات الستى بدأت القيادة العراقية تدفع بها في اتجاه المناطق الحدودية - والتي لم تكن تتناسب مع حجم عمليات اعاده مناطق حدودية ومخاطر محدودة . ولذلك فان هناك سؤال يبرز أمامنا بهذه المناسبة وعلى ضوء تلك الظروف الجديدة ، وهو - لماذا لم يعلن الرئيس العراقي عن إلغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ قبل تاريخ تحركات قواته العسكرية في ١٩٨٠/٩/٦ وقبل قيامها بتحرير تلك المناطق العراقية والتي كانت في ذلك الحين تحت السيطرة الإيرانية ليكون لديه المبرر المنطقي والقوي لإلغاء الاتفاقية لكون تلك الأراضي ستكون ما زالت تحت السيطرة الإيرانية بدلا من الاستناد لنفس السبب في حين العله منتفيه - لأنها وقت اعلانه عن الإلغاء كانت تلك الأراضي قد أصبحت في أيدي العراق فعلا ؟ وعلى الأقل سوف يكون هناك السند والمبرر الشرعي لاستخدام القوة العسكرية في تحرير تلك الأراضي من أيدي ايران بعد إلغاء الاتفاقية لتتسق الوقائع والأحداث منطقيا مع بعضها وليتجنب العراق أي ادانه من قبل الرأي العام العالمي باعتباره الطرف الباديء بأشغال القتال . ولكن اذا كان لي من تعليق في هذا الشأن ، فأقول أن تسلسل الوقائع بهذا الشكل الذي سردناه وعلى لسان القيادة العراقية نفسها ، وتحليل الأحداث يقطع بأن الأمر قد اختلط على القيادة العراقية فلم تستطع أن تقرر أي الاجرائين ينبغي أن تقدم عليه أولا - القتال وتحرير المواقع العراقية - أم إلغاء الاتفاقية - لأن النية كانت مبيتة على الاقدام على كلاهما بالفعل . فأخطأت ترتيب اجراءاتها فلم تستطع إعمال

التغطية اللازمة على نواياها الحقيقية في الإجراءات أمام الرأي العام العالمي . ونظراً لأن موضوع الاقدام على عمل عسكري ضد ايران بالذات يحقق للقيادة العراقية فرصة صعود أول درجة من درجات سلم الزعامة في المنطقة والبطولة المزعومة التي سنشرحها فيما بعد ، فقد دفعها ذلك دفعا نحو إختيار الاجراء العسكري أولاً . ولعل ذلك يفيدنا في مجال جس النبض وتقدير امكانيه استغلال نتائج العمليات العسكرية الأولى والنجاح الذي يمكن أن تحققه ورد الفعل الإيراني عليه - لتقرير مدى امكانيه الاقدام على خطوة إلغاء الاتفاقية . وذلك ما يؤكد تسلسل الوقائع ولا سيما حرص القيادة العراقية على عدم الإعلان عن إلغاء الاتفاقية إلا بعد مرور أحد عشرة يوماً من بدأ الهجوم العراقي واتمام عمليات استعادة الأراضي والاطمئنان على عدم وجود متاعب عسكرية من جانب ايران تعوق تنفيذ باقي مخططاتها للمرحلة التالية . حيث تكون القيادة العراقية بذلك العمل العسكري الذي يتم بدعوى استعادة الأراضي العراقية التي تملكها القيادة الإيرانية في أعادتها للعراق ، قد خلقت حالة حرب حقيقية وفعليه مع ايران ، وهي حالة لا يمكن لقيادة دولة في وضع ايران أن تقف تجاهها مكتوفه الأيدي أمام هجوم عسكري تعرضت له مخاوفها الحدودية أيا كان المبرر الذي ستبرر به الدولة المهاجمه عملياتها هذه ، مع اعلان العراق عن إلغاء الاتفاقية كإجراء لاحق - وهو إجراء بدوره سوف تقوم ايران بإجراء مقابل له مما سيجعلها بالضرورة أمام الهجوم العسكري - وأمام إلغاء الاتفاقية مضطرة لمواجهه الموقف باتخاذ اجراءات عسكرية مقابله على عجل كحشد قواتها وعلان التعبئة العامة - تحسباً لإجراء عراقي لاحق بتطوير عملياته العسكرية بحكم الرصد الإيراني لحجم الحشود العسكرية العراقية ، وهو ما أيدته الوقائع بالفعل بعد ذلك . ولعل ذلك الاجراء الإيراني الذي دفعت القيادة العراقية - القيادة الإيرانية الى الاقدام عليه دفعا - كان ضمن تخطيطها فعلاً لسيناريو الصراع ، وكان هو الطرف الكافي كمبرراً تعتبره القيادة العراقية سبباً مباشراً لتطويع هجومها العسكري بحجة أن ايران قد حشدت قواتها وأعلنت النفي العام وتستعد للهجوم الشامل على العراق وذلك في الوقت الذي كان العراق نفسه هو المتسبب في خلق حالة الحرب في المنطقة ومنذ عمليات ١٩٨٠/٩/٦ الهجوميه (*) . ولقد حدث ذلك بالفعل حينما قام العراق

(*) - في أعقاب العمليات العسكرية العراقية لاستعادته (زين القوس ، سيف سعد) من السيطرة الإيرانية وما ترتب على ذلك من حشد عسكري عراقي على المحاور الأخرى قامت ايران بحشد مماثل وبدأ القاده والمسئولون الإيرانيون بتفقدون القوات على محاور الجبهات الى أن قام العراق بإلغاء اتفاقية الجزائر في ١٩٨٠/٩/١٧ ، فبدأ الجانب الإيراني بالرد على ذلك الاجراء الذي كان يقتضي =

وبعد أربعة أيام فقط من الغاء الاتفاقية وفي ١٩٨٠/٩/٢٢ - باستخدام قوانه الجويه في الإغساره على القواعد والمطارات الحربية الايرانيه ، ثم اجتياز القوات العراقية للحدود الايرانيه مستندا على ذلك المبرر الذي أسسه على الاجراءات الايرانيه المقابله المذكورة التي اتخذتها القيادة الايرانيه عقب الهجوم العراقي والغاء اتفقيه مارس لعام ١٩٧٥ . فقد بات واضحاً أن القيادة العراقيه إختارت البدء بالاجراء العسكري في مرحله تصعيدها الصراع مع القيادة الايرانيه الجديدة - لجس النبض وتقدير امكانية استغلال النجاح العسكري ورد ال عمل الايراني بشأنه والعالمي أيضا ، وخاصة رد فعل دول الخليج العربي لكي تقدم على خطوتها التاليه بالغاء الاتفاقية ثم تستثمر ردود الفعل الطبيعیه الايرانيه على الاجراءين لتتخذ منها الذريعة التي تشق على أساسها معركتها الأمليه مع القيادة الايرانيه باقتحام الاراضي الايرانيه بهدف وضع القيادة الجديدة في ايران في موقف عسكري وسياسي يجبرها على التسليم بالأمر الواقع ، المتمثل في الاقرار بالمركز الجديد الذي سعت القيادة العراقيه لتبواه في المنطقة ، وكمعلية تأديب لمصدر الدعوه الجديدة لاقامة نظم الحكم الاسلامي في المنطقة والمنافسه لنظام البعث ومنهجه الفكري ، وعملية احباط للبعث ممن أشار اليهم الرئيس العراقي والذين أعربوا عن تعاطفهم وتأييدهم للثورة الايرانيه .

وهكذا نجد أن الكلام عن أسباب إلقاء الاتفاقية مرتبط بأسباب قيام الحرب لانها سلسله وقائع بدأت مع تاريخ ١٩٨٠/٩/٦ مع بدء العمليات العسكرية لتحرير المواقع العراقيه مروراً بيوم ١٩٨٠/٩/١٢ تاريخ اعلان الرئيس العراقي الغاء الاتفاقية ثم ١٩٨٠/٩/٢٢ والبدء في شن هجوم شامل وواسع على الأراضي الايرانيه

= فرض اجراءات جديده على البواخر التي تعبر شط العرب أن تلتزم بها وأهمها اتباع تعليمات الملاحة الصادره عن الجهة العراقيه المختصة مثل رفع العلم العراقي على كافة السفن فقامت ايران في ٨٠/٩/٢٠ بقصف مدفعي على خطوط الملاحة في (أم الرصاص العراقيه الواقعة على شط العرب) كما قامت السفينه الايرانيه (بنادر) باطلاق النيران على دوريات الملاحة العسكريه العراقيه ، وفي ١٩٨٠/٩/٢١ أطلق قارب دوريه ايرانيه النيران على السفينه البريطانيه (نجمه الشرق) في الزباديه وهي في طريقها الى البصره . وكذلك تم اطلاق النار على برج المراقبه الملاحيه في الواسليه وأصيبت السفينه الكويتيه (الفردقيه) بقصف مدفعي من (عبدان) وكذلك أطلق النار على سفن عراقية أخرى هي السفينه سطيف ، البارجه (محمد) والسفينه السنغافوريه (لوسيل) وقصف مقر فساد النحده البحريه العراقيه . وفي ١٩٨٠ ٩/٢١ =

العراقي . ونلاحظ تأكيد البيان العسكري العراقي على حرص الطائرات العراقية المغيره على عدم السماح بانقاذ طاقم هذه البواخر ومنع النجده من الوصول اليها بالرغم من أن ذلك عمل انساني بعد أن تمكنت الطائرات من تحقيق هدفها الأساسي وهو إصابة الناقله ذاتها أو إحداث الرعب لها . وهو في حد ذاته عمل رادع كافي لمنع مثل هؤلاء البحاره من القبول بالعمل على مثل هذه الناقلات في تلك المنطقة . مما يحقق أثره في تقليل عدد الناقلات التي تعمل في المنطقة . ولكن نجد أن القيادة العراقية تجعل من هذا العمل بطولة تستحق أن يكافأ عليها طياريتها ويمنحهم الرئيس العراقي الأنواط تكريما على بطولة لا نجد بشأنها ايه بطوله . فالتعرض لسفينه مدنيه لا تستطيع المقاومه في عرض البحر بالضرب من قبل الطائرات العراقية ومنع أفرادها من الحصول على المساعدة اللازمه لانقاذ حياتهم هو أمرا يتنافى مع الشهامه العربيه حينما يقع حتى الجندي التابع للعدو صريعا تحت أقدام الجندي العربي فتأبى شهامته أن يجهز على الضحيه حينما تكون في حالة عجز حتى عن الدفاع عن نفسها .

أما الملحوظه الثانيه - فهي التي تتعلق بالآثار المترتبه على اغراق الناقلات من حيث تلوث مياه الخليج العربي الذي عانت منه أول من عانت الدول العربيه المطله على الخليج والتي يعتمد الجزء الأكبر منها حتى في الحصول على مياه الشرب من مياه الخليج بعد معالجتها . ولعل الاقدام على تدمير ناقلات النفط بالذات هو عمل عمدي فيما يتعلق بتلوث مياه الخليج في الوقت الذي تلزم فيه الاتفاقيات الدوليه البواخر بعدم ترك مخلفاتها - أو إلقاء زيوت في المياه القريبه من الشواطئ . ولعلنا لم ننسى حادث تهديد شواطئ دول الخليج العربيه باقترب بقع واسع من المساحه من الزيت الخام بعد قيام العراق باحدى غاراته التي نتج عنها تسرب الزيت الى المنطقة بأثرها . ومرة أخرى نقول - سيظل دائما وأبدا - على دول الخليج العربي أن ندفع ثمن وقوفها الى جانب العراق ودعمه في حربه مع ايران سواء نتيجة لرد فعل العمل العراقي مباشرة أو رد فعل الايراني عليه .

كما أعلن العراق في ٢٦/٢/١٩٨٦ عن اتساع المنطقة البحريه المحظوره لتمتد الى ساحل الخليج العربي أمام الموانئ الكويتيه واعتبار اي إعتداء إيراني عليها هو اعتداء على العراق . وهو بذلك يحاول تأمين المصادرات والواردات العراقيه التي تتخذ من الموانئ الكويتيه محطه لها .

ولكن ليس هذا الاجراء في حد ذاته محاوله عمليه ومكشوفه لتوسيع نطاق ساحه القتال مع ايران - لإجبار الكويت رضيت أم لم ترضى على أن تنجر جرا الى ساحه القتال ولتكون طرفا مباشرا فيها بعد فشله في استخدام جزيرة (بوبيان الكويتيه)

* سبق ان قصف العراق حقل نيروز الايراني ورفض السماح باصلاحه .

حلقات ثلاث هدفت القيادة العراقية منها حسم الصراع لصالحها وكانت في حقيقة أمرها استمرارا لحالة التوتر والصراع التمهيدى الذى سبق سبتمبر عام ١٩٨٠ وعلى النحو الذى أشرنا اليه سالفا . إلا أن الرياح لم تسير كما تمنى القادة العراقيون ، فنتائج العمليات العسكرية التى تمت خلال الأسبوع الأول من القتال والتى قد بهرتهم ودفعتهم الى السير قدما فى استكمال خططهم بدخول الأراضى الإيرانية فى ٢٢/٩/٨٠ - كانت نتائج ينقصها التحليل الدقيق للأسباب التى أدت الى تحقيق تلك الانتصارات السريعة للقوات العراقية على القوات الإيرانية والتى كانت تحتاج الى دراسة عسكرية علمية دقيقة ومن كل النواحي سواء فى استعدادات القوات الإيرانية فى حينها وما وفرته القيادة الإيرانية لقواتها من امكانيات تواجه بها العمليات الحربية خلال تلك الفترة ، والأسابيع القليلة التى تليها ، لأنه وبعد مرور حوالى ثلاثة أشهر فقط أو أقل انقلبت الموازين وبدأت القوات العراقية تدفع ثمن بقائها فى الأراضى الإيرانية ثمنا باهظا فى الأرواح والامكانيات العسكرية والاقتصادية فى الوقت الذى لم تلوح فى الأفق أى بارقة أمل لتحقيق انتصار عسكري حاسم على ايران يجبرها على التوقيع على ما تريده القيادة العراقية . بل العكس قد حدث - حيث بدأت القوات العراقية تعود للخلف حتى صدر القرار الشهير من القيادة العراقية باعلان الانسحاب العام من الأراضى الإيرانية . فكيف تخضع هذه القيادة القابعة فى طهران للمطالب العراقية بعد أن أجبرت القوات العراقية على العودة الى أراضىها فى الوقت الذى لم تقبل بذلك وقت أن كانت تلك القوات العراقية تسيطر على العديد من المدن الإيرانية ومساحات شاسعة من ايران .

ان ما يستطيع المرء أن يستخلصه من تحليل الوقائع التى حدثت فى الأيام الأولى من سبتمبر عام ١٩٨٠ يجد أن هناك مرتكزات أربعة قد تبلورت أمام القيادة العراقية فى ذلك الشأن وكانت خلف قرارها بتنفيذ خطتها التى ما زالت متورطه فى نتائجها وعلى الوجه التالى :

(١) - محاولة الاستفادة بأسرع وقت ممكن من الأوضاع الداخلى الجديدة فى ايران على ضوء الصورة التى كونتها من واقع المعلومات المقدمة اليها من قبل أجهزتها المختصة والتى ألمحنا الى الطريقة الخاصة التى تعمل بها . وأهم هذه

= أعلنت التعبئة العامة فى ايران بعد أن بات الهجوم العراقى الشامل أمرا محققا على ضوء الحشد العراقى على خط المواجهة مع ايران . والذى تم فى اليوم التالى ٢٢/٩/٨٠ بالفعل . وقد هددت ايران بغلق مضيق هرمز فى وجه السفن الداعمة الى العراق وانها قد ستفعل .

المعلومات ما يتعلق بالنزاعات التي كانت قائمة في ذلك الحين بين القوى والعناصر السياسية المختلفة في إيران ، بل وبين رجال الدين أنفسهم مما يوحي بأن القيساده الإيرانيه لن تكون بقادره على ضوء هذه الظروف على مواجهة أى عمل عراقي ذو حجم من ذلك النوع العسكى والسياسى الذى أقدم عليه العراق .

(٢) - تدهور أوضاع المؤسسه العسكريه الإيرانيه نتيجة تصفية معظم قياداتها والعناصر الهامه فى أجهزة جمع ودراسة المعلومات فى إيران . مع انقطاع أى تعاون بين الأجهزة المماثله فى كل من أمريكا واسرائيل وحلفاء الشاه بعد الثورة الاسلاميه والتي كانت تمد النظام فى إيران بتلك المعلومات . مع بقاء القوات المسلحه الإيرانيه بمختلف تشكيلاتها فى حالة شبه استرخاء فعلى .

(٣) - الرهان العراقى على الورقة الخليجيه - من حيث إطمئنان الزعامه العراقيه الى أن الدول العربيه الخليجيه والسعوديه سوف تنظر الى أى عملية إجهاض للقدرة العسكريه الإيرانيه - وأى ضربه سياسيه لهيبه وشعبيه الثورة الاسلاميه وقياداتها خارج إيران بعين الرضا والارتياح - بل وربما التشجيع ، وكما حدث بالفعل لما كانت تشكله هذه القدرة العسكريه الإيرانيه - من تهديد المنطقه منذ عهد الشاه ، ولما يمثله الفكر السياسى الاسلامى الجديد الذى جاءت الدعوه موجه الى نشره من داخل إيران - من مفاهيم بشأن نظم الحكم فى الدول الاسلاميه وخطورتها على نظم الحكم القائم فى تلك الدول . وان فات القيادة العراقيه أن من أسباب تقبل القيسادات الخليجيه لمثل هذا العمل ضد إيران سوف يأتى بثمار مزدوجه ستقطفها زعامات تلك الدول الخليجيه لأن الضعف لن يصيب إيران وحدها ، وانما سوف يصيب العراق أيضا - باعتباره مصدرا للقلق والخطر أيضا والذى لا يختلف كثيرا عن الخطر القادم من إيران خاصة بعد أن خلت الساحه العربيه للقيادة العراقيه بعد خروج مصر . وبالتالى سيكون ذلك على الأقل بالنسبه للعراق فى نظرهم عملية تقليص أظافر تقوم بها القيادة العراقيه لنفسها بنفسها . ولكن الرهان العراقى على الورقة الخليجيه كان يتضمن أمرين : أولهما : هو التأييد وافساح المجال لتبوء مكانه قياديه بينهما من قبل القيادة العراقيه - وثانيهما : وهو الأهم والمرتببط بالمشروع العراقى الخاص (بالاعلان القومى) المشار اليه - حيث إعتقدت القيادة العراقيه أنها ستستطيع بشكل أو بآخر وفى مرحلة ما من الصراع العسكى مع إيران أن تجر وراءها الجيوش الخليجيه وتسحبها معها فى تلك المعركة . وتوريط زعماء هذه الدول فى حرب واسعه لن يخوضها العراق وحده الآ خلال الأيام الأولى فقط باعتبارها وكما أعلن قيادته من بعد - معركة الأمة العربيه والدفاع عن عروبه الخليج الخ مما قد يشجع زعماء الخليج حسب تقدير الزعامه العراقيه وقتها ، على الانضمام الى مشروع

(الاعلان القومى) العراقى كمنظومه عسكريه تتزعمها قوة عسكريه مرهوبه أفرزتها وقائع الأيام الأولى للحرب - وهى العراق - ولكن هذا الرهان قد خسره العراقيون للأسف نتيجة وقائع الحرب فى الأيام التالية لفترة التقييم العراقى للموقف هذه - وأصبح العراق ، ومع تلك الدول التى كان يحلم بضمها الى مشروعه القومى ، يدفعان جميعا وحتى اليوم ، ثمنا لما أقدم القاده العراقيون على فعله بحربهم مع ايران - ولم ينتهى الصراع بعد ، وبدأ يتطور ليصيب دول الخليج أكثر مما كانت تتوقع بموجب حساباتها فى الأيام الأولى للحرب - كما أن العراق لم يجد جندي واحد من أبناء الخليج يقف بين صفوف قواته ليحمل السلاح الى جانبهم بينما جاءه المتطوعون العرب من أقصى المغرب العربى وجنوبه .

(٤) - وأخيرا فان القيادة العراقية كانت تبتغى الاستفادة من الأوضاع الدولية فى حينها لصالحها من حيث التدهور السريع والفورى فى العلاقات بين القيادة الايرانية الجديدة والولايات المتحدة الأمريكية ولا سيما بعد حادث حجز ايران لرهائن السفاره الأمريكية فى طهران . وتأزم العلاقات بين رجال الدين الحاكمين فى ايران والعديد من دول العالم وخاصة فى أوروبا الغربية مما سوف يضمن للعراق على الأقل وقوف كل هذه الأطراف موقفا محايدا فى أى صراع عسكرى أو سياسى مع ايران ، بعد أن كانت بالأمس القريب حليفا لها .

وبناء على ما سبق فأرى أن ما قدمه الرئيس العراقى من أسباب ذكرها فى خطابه الذى أشرنا اليه واستند اليها فى الغاء الاتفاقية ، انما كان غطاءا للأسباب الحقيقية فى الرغبة فى حسم صراعه مع القيادة الايرانية الجديدة بعد أن وجد الظروف المناسبة والملائمة للأسراع فى تنفيذ خطته التى أقدم عليها والتى كانت النية مبيتة مسن قبل على القدوم على تنفيذها . ولقد أكد حقيقة هذه النوايا تلك التصريحات التى أدلى بها وزير خارجية العراق فى مؤتمره الصحفى الذى عقده فى نيويورك بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٤ حيث قال : (ان العراق أرسل لايران مذكرة قبل قيام الحرب بين البلدين لاستيضاح مدى تمسك حكام طهران باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ التى خرقتها بتدخلهم بشئون العراق الداخلية وتزايد وجودهم العسكرى فى الأراضى العراقية المفتصة الآنهم لم يردوا عليها وتزايد وجودهم العسكرى فى الأراضى العراقية مما يعنى مواجهة لغزو عسكرى ايرانى فى الاراضى العراقية ولذلك فقد قرر العراق تحريك قواته لتحرير الأراضى العراقية معتبرا أن اتفاقية ١٩٧٥ قد سقطت لعدم التزام ايران بها) . وهكذا كشف الدكتور / سعدون حمادى الذى كان يشغل منصب وزير خارجيه العراق فى ذلك الحين قبل إعفائه من هذا المنصب عن الحقيقة

فربط بين إلغاء الاتفاقية مؤكداً أنه كان مبيتاً بالفعل الاقدام عليه - وبين العمل العسكري الذي سبقها، ولكن كان اعلان الغاء الاتفاقية مؤجلاً الى حين انتظار النتائج التي ستظهر على ساحة القتال أولاً . أما ما يتعلق بذكر وزير الخارجية العراقي في مؤتمره الصحفي هذا - موضوع الاعتداءات الايرانية على الحدود كسبب من أسباب اعلان الحرب والغاء الاتفاقية فلا شك أن اعتراف القيادة العراقية أنها كانت (تردد الصاع صاعين) على هذه الأعمال الايرانية يغني عن اشغال حرب واسعة النطاق وبالشكل الذي وصلت اليه الأحوال في منطقة الخليج اليوم . وهكذا ووفقاً لسيناريو الأحداث الذي وضعه القادة العراقيون والذي أوضحناه وبالتسلسل المذكور ، رمت القيادة العراقية الى تحقيق أهدافها البعيدة من وراء دفع الأحداث الى هذه الدرجة الحساسة من الخطورة وتفجيرها بالشكل الذي حدث عليه . تلك الأهداف التي لا تخرج عن توجيه ضربه قاسمه للنظام الحكم الاسلامي في ايران لاجهاض أي حركة سياسية ذات طابع ديني في المنطقة تتخذ من النظام الايراني نموذجاً لها واشغال القيادة الايرانية في مثل هذا الصراع لكي لا تستطيع تحقيق أي تقدم على الصعيد الداخلي في ايران ليصبح نموذج نظام حكمها محكوم عليه بالفشل . وتأمين الأوضاع الداخلية في العراق ضد أي نشاط من هذا القبيل ذلك البلد الذي يعتبر معظم شعبه من المسلمين الشيعة المتعاطفين مع القيادات الدينية في ايران . وكذلك اثبات وجودها في المنطقة والصعود على درج الزعامة فيها وكما أشرنا من قبل . وبهذا الشكل - ألغى العراق اتفاقية الجزائر ليعود بالأوضاع الى حالتها السابقة وأصبح من الصعب في ظل الأوضاع الجديدة تصور الأسس التي يمكن أن يتم التعامل بها بين البلدين لكي تسيير عليها العلاقات بين ايران والعراق وخاصة فيما يتعلق بقضية شط العرب أهم القضايا المتنازع عليها بينهما . لأنه بالغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٢٥ والتي أقرت في بنودها العمل بموجب بروتوكول القسطنطينية لعام ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لعام ١٩١٤ وقد انسحب عليهما حكم الالغاء ضمناً ، فأصبح الأمر مبهما ولم يعد هناك قواعد تحكم العلاقات بين الدولتين بشأن هذه الأمور وأصبح لكل من الطرفين أن يتصرف تجاه الآخر - ونحن هنا نتكلم عن الفترة اللاحقة مباشرة لتاريخ الغاء الاتفاقية الموافق ١٦/٩/١٩٢٥ - من منطلق ما تمكنه قدراته وقوته العسكرية من فرضه على الطرف الآخر من أوضاع . ويفرض على الطرف الآخر ما يشاء من مطالب من هذا المنطلق . وبذلك فقد خلقت واقعة الحرب ، وواقعة الغاء الاتفاقية وهما قد أقدمت عليهما القيادة العراقية من جانب واحد - وضعاً جديداً وشاذاً . لأنه من البديهي أن ايران - في ظل ظروف الغاء اتفاقية الجزائر - لن تسمح للعراق بالسيطرة على شط العرب بمفرده بعد أن أقر في الاتفاقية الملغاه

بمشاركة ايران معه فى السيادة على النهر . وستكون قادره على غلق الملاحة وسد طريق التجارة فى وجه العراق كأول اجراء مباشر فى مواجهة الاجراءات العراقية ، وكان على القيادة العراقية أن تحسب لذلك حسابه قبل أن تقدم على أى خطوه - لتصعيد الموقف لأنها أول من سيلحق بها الضرر من هذه الاجراءات التى أقدمت عليها وكما حدث بالفعل ، وأصبحت غير قادرة على نسيير باخرة واحدة فى شط العرب من هذا التاريخ وحتى اليوم ولم تفلح جميع عملياتها العسكرية أن تثنى القيادة الايرانية عن الاستمرار على غلق الملاحة فى وجه العراق فى شط العرب . ولذلك يحق للمرء أن يتساءل وحتى فى ظل محاولات القيادة العراقية قصف ميناء خرج الايراني ، ردا على غلق الملاحة فى وجهها وللضغط على ايران لقبول وقف الحرب ، هل ستنجح هذه المحاولات العراقية فى اجبار القيادة الايرانية على فتح الملاحة للعراق فى شط العرب ، أو وقف القتال ؟ ذلك ما نشك فيه ولا تلوح فى الأفق أى بادره فى اتجاهه بل العكس هو الذى نراه بعد أن ردت ايران بعمليات قرصنه بحريه فى مواجهة البواخر المبحره فى الخليج العربى نفسه وتفرغ حمولتها اذا كانت وجهتها هى العراق . وبالتالى أصبحت دائما قادره على أن تأخذ الاجراء المقابل الذى يؤثر على كل من العراق ، ودول الخليج التى تسانده ان انتقاص أى حق من حقوق العراق على شط العرب لصالح ايران لا يمكن أن نقبل به حتى ولو كان ذات التنازل الذى قبلت به القيادة العراقية نفسها فى نصوص اتفاقية الجزائر ، إنما المشكله كان يمكن معالجتها ، وقبل اشتعال نيران الحرب بشكل أو بآخر . بل أن الادعاء بأن هناك مناطق من أراضي العراق كان استردادها من السيطرة الايرانية سببا من أسباب قيام القيادة العراقية بقبول التنازل عن حقوق العراق التاريخيه فى شط العرب بالمقابل ، هو هراء لا يمكن القبول به ، ومقايضه رخيصة على حساب سيادة العراق . ولم يكن بقاءها فى حينها تحت السيطرة الايرانية يمثل خطورة على سيادة وأمن العراق تستدعى التنازل بالمقابل عن جزء آخر وكان يمكن استعادتها يوما طال أو بعد فى ظل ظروف سياسيه للعراق وموقف عربى الى جانبه يساند قضيته .

أما الآن - وعلى ضوء ما وصلت اليه الأحوال - فإن العراق لم يحقق مما أعلنت عنه قيادته شيئا سوا من المطالب الشكليه المعلنه والمتعلقه بالنزاع على قضايا الحدود - أو قضية التدخل فى الشؤون الداخليه ودعم الأكراد . فقد زادت الأوضاع فى كل من القضيتين سوءا - نتيجة لعبة ادارة الصراع مع ايران بهذا الشكل الذى أقدموا عليه . لأنهم قد خسروا كل شيء وأصبحوا عبئا على شعبهم - وعلى دول الخليج التى تورطت فى مساندتهم - ودخلوا حربا لم يستطيعوا برغمهم

انتهاجهم كافة الطرق - ايقافها - واننا لا نستبعد ، وبعد أن تأكل الحرب كل شيء في المنطقة ، أن يأتي يوماً نجد نصوص اتفاقية الجزائر هي نفسها التي ستوضع على أوراق مائدة المفاوضات ليوقع عليها الطرفين العراق وايران ويومها يحق لكل مواطن عربي داخل العراق وخارجه - أن يتساءل - ولماذا - كانت هذه الحرب الطويلة اذاً ؟ ، وما الذي جناه الشعب العراقي منها والشعوب العربية بصفه عامه ؟ ، ألم يكن مبلغ ٣٠٠ مليار دولار التي صرفها العراق على هذه الحرب وحسب ما نشرته احدى الصحف العربية (١) بخلاف خسائر الحرب وأضرارها الاقتصادية داخل العراق بكافية لقلب الموازين بين العرب واسرائيل لو استخدم هذا المبلغ ، وبذلت هذه الدماء الذكيه من شباب العراق وغيره من المتطوعين العرب على ساحه القتال الأولى بالتضحيه من أجل قضية العرب كلهم وهي فلسطين - وما هو الانتصار الحقيقي والنتائج الملموسه التي حققتها قيادة العراق بحربها مع ايران للعرب ؟ وهل القيادة الايرانيه الحاكمه الآن تمثل خطورة أكبر من تلك التي تمثلها قيادات اسرائيل المتعاقبه ، على أمن وسيادة العرب ، مما كان يقتضي التحرك السريع والفوري لمواجهتها بتلك الحرب التي شنها قادة العراق ضد ايران لضرب العجله العسكريه الايرانيه كما أدعوا قبل أن تكون قادرة على الحاق الأذى والضرر بالعراق والأمة العربية - أم ان ذلك كان من الأولى اعماله ضد العدو التاريخي والخطر الداهم والدائم على العرب وهو دولة اسرائيل . بل أن وقائع أمس القريب لتقطع بصحة ما نقول حينما قامت اسرائيل - وخلال عمام ١٩٨٢ بشن حملتها العسكريه لاحتلال لبنان وهو أمرا لم يكن جديداً أو غير متوقعا ، وما زالت قواتها باقيه حتى الان في الأراضي اللبنانيه وناهيك عن الآثار والنتائج المؤلمه التي ترتبت على هذا الغزو والتي لحقت بلبنان وشعبه وبالتبعيه علينا نحن العرب - فهل كانت القيادة الايرانيه تشكل مثل هذه الدرجة من الخطر التي تنذر بالاحتلال العسكري لبعض الدول العربيه كما أدعت القيادة العراقيه - وبالشكل الذي أقدمت عليه اسرائيل ؟ لا شك أن كل انسان عربي ، لقادر على تقديم الاجابه الصحيحه على هذا السؤال والتي تعرفها كل الجماهير العربيه .

أما بالنسبه للقيادة العراقيه - فحينما ياتي ذلك اليوم الذي ستعاد فيه الأوضاع القانونيه بين العراق وايران الى ما كانت عليه قبل الغاء اتفاقية الجزائر - وتكون ذات الأحكام والنصوص المتفق عليها في تلك الاتفاقية هي التي ستشملها أية اتفاقيات جديده بعد الحرب بين الدولتين - وذلك بفرض بقاء كلا القيادتين - الاسلاميه في ايران - والبعثيه في العراق ، في السلطه حينما سيأتي ذلك اليوم ستقول

(١) - جريدة الاهرام بتاريخ ١٨/١/١٩٨٥ .

الزعامة العراقية تعقيباً على تساؤل شعبيها لماذا إذاً كانت الحرب ؟ فترد بأننا استعدنا بها سيادتنا على أراضيها التي تلكأت القيادة الإيرانية الجديدة في أعادتها بموجب اتفاقية الجزائر . وسيعقب العراقيون وقتها على قول زعامتهم بأن بضعة كيلو مترات قليلة من الأراضي الصحراوية العراقية في (سيف سعد وزين القوس) وغيرها لم تكن تتناسب مسأله أعادتها باستخدام القوة مع ما ترتب عليها من خسائر وأضرار لحقت بالعراق وشعبه وكل المنجزات الحضارية التي حققها والتي تفوق في أهميتها كمكاسب وخطوات طموحه في طيق بناء قوة العراق ما تم استعادته من هذه المناطق الصحراوية القاحلة ، ولا تتساوى مع خسائره في كافة مجالات الحياة التي ترتبت على الحرب وأن هناك من الوسائل والطرق السلمية التي يعززها بقاء العراق محتفظاً بقدراته الاقتصادية والعسكرية ما كان يكفي للوصول الى حلول مناسبة يمكن استعادة تلك المناطق الصحراوية الى العراق عن طريقها . أما الآن فقد استعيدت بالقسوة ولكن إيران استطاعت أن تستولي على مناطق أكثر منها أهمية مثل منطقة جزر مجنون شرق البصرة وفي منطقة الطيب في الجنوب وهي كلها مناطق غنية بحقول النفط ، وكذلك مناطق أخرى وسط وشمال العراق تمثل أهمية استراتيجية للسيطرة على بعض المدن الرئيسية الحدودية في العراق . وأخيراً مدينة وميناء الفساو ، منفذ العراق على الخليج العربي . وخسر العراق أيضاً خلال فترة الحرب التمتع بممارسة سيادته على جزء آخر أهم من تلك المناطق الصحراوية - وهو شط العرب الشريان الحيوي للاقتصاد العراقي وحرم من مرور بواخره بسبب حالة الحرب مع إيران والتي دفعت القيادة العراقية خلالها بألاف من أبناء الشعب العراقي الى داخل الأراضي الإيرانية لإحتلالها لتثبت تلك الزعامة للعالم أنها قادرة ، وكما ادعت تكررًا من قبل على الوصول الى أي نقطة في إيران حينما تريد ذلك ، غير عابئة بنتائج ذلك على شعبيها في الوقت الذي لم تكن قادرة على تأمين الملاحة العراقية في شط العرب .

وهنا أيضاً سيحاول القادة العراقيون تبرير مصلحتهم هذا - بقولهم " أننا اضطررنا الى دخول الأراضي الإيرانية لنبعد بعض القرى والمدن الحدودية عن مرمى المدفعية الإيرانية بعيدة المدى " ولكن يظلم الشعب العراقي الذي يعيش المأساة وحده ويعلم دقائق أمورها وأدري من غيره بأسلوب قيادته في الحكم وطريقتها في التفكير - فيرد على تبرير قيادته المذكورة قائلاً : " ان القوات الإيرانية في النهاية ومع بدايه عام ١٩٨٢ بدأت الضغط على قواتنا وأجبرتها على التقهقر من حيث جاءت والانسحاب الى الأراضي العراقية - مما اضطررت معه القيادة الى إصدار

بيانها الشهير بالانسحاب من الأراضي التي إحتلها الجيش العراقي في العمق الإيراني والذي بررته بأسباب تتعلق باختيار أنسب الأماكن وأفضلها تأميناً للقنصوات في محاولة لإخفاء حقيقة الانسحاب الإجباري والغير طوعى تحت الضغط العسكري الإيراني ، بل أن القرى والمدن الحدودية العراقية - وبعد الانسحاب العراقي لم تشهد أى نوع من التعدي الإيراني عليها وهو السبب الذي ادعت القيادة العراقية أن دخول الأراضي الإيرانية كان لتجنبه ولم تصاب بذلك الشك من الدمار والخسراب الذي أحدثه الجيش العراقي حينما دخل القرى والمدن الإيرانية ، وحال تلك المناطق على الجانبين يشهد بحقيقة ما حدث . ويظل القادة العراقيون على كبرهم وعسدم الاقرار بالحقيقة فيجادلون شعبهم قائلين : " ان الإيرانيين بدوا فعلا - وكما توقعنا في ٢٠/٤/١٩٨٢ بضرب مدننا وتدميرها ومحاولات التقدم لإحتلال بعض المناطق داخل الأراضي العراقية . ولكن الشعب العراقي لا ينسى الوقائع وأسبابها فيرد على قادته بأنكم أنتم المسئولين عن التعرض الإيراني للمدن والقرى الحدودية والعالم كله يشهد معنا على حقيقة ما حدث - لقد أنذرتكم بأنتم بضرب مدن إيران واعطيتم مهلة أيام معدودة لسكان هذه المدن لمغادرتها رغبة منكم في تصعيد الصراع مع القيادة الإيرانية بعد أن فشلت العمليات العسكرية في إجبار القيادة الإيرانية على قبول طلباتكم في وقف الحرب على طريقتكم فكان على القيادة الإيرانية امام الأمر الواقع أن تهدد بالرد بالمثل ولكنكم جعلتمونا نعيش لحظات عصيبة من حياتنا حينما أصبح عليكم أن تتخذوا موقفا مسئولا في رعاية وتقدير أمن وسلامه شعبكم بالتروى في تنفيذ تهديدكم بضرب المدن الإيرانية بعد صدور التهديد الإيراني المقابل في حالة تنفيذكم التهديد الصادر عنكم . ألا أنكم ضحيتكم بأمن وسلامه شعب العراق في سبيل أن لا يقال أن صدام حسين لا يتراجع عن ما يقول به ، وكما روجت اجهزة الاعلام العراقية في حينها . وحدث ما حدث ونفذتم تهديدكم فكان التعرض الإيراني للمدن الحدودية العراقية بالقصف ولأول مرة ، أى أنه لم يكن نتيجة طبيعية لعودة القوات الإيرانية لمواقعها على الحدود مع العراق بعد الانسحاب العراقي ، وإنما كان قصف هذه المدن العراقية نتيجة ملازمه لضربكم المدن الإيرانية بشهادة العالم أجمع ، الذي ناشد الطرفين الالتزام بضبط النفس في هذه المشكله الخطيره من الصراع . ويعسود القادة العراقيون للكلام عن تبرير احتلالهم للأراضي الإيرانية في بدايه الحسرب فيقولون : " إننا لم نكن نقصد احتلالها لمجرد الاحتفاظ بها - انما كان ذلك بهدف تدمير الآله العسكريه الإيرانيه ، وكما إدعوا ذلك في صياغه بيان الانسحاب الشهير في ابريل ١٩٨٢ . ولولا ذلك لكانت القوات الإيرانية قادره على دخول أراضينا والحاق الأذى بها . ويوجب الشعب العراقي اليوم على ذلك بقوله : " أن القوة العسكرية

الایرانیه لم تدمر بعد ، بل أن إطالة الحرب ساعد علی کسبهم خبرات أوسع فی إعادة تنظيم قواتهم لتکون قادره علی خوض معركة طويلة مع العراق لا قبل لنا بها بسبب الكثافه العدديه التي تبلغ ثلاثة أضعاف تعداد العراق ، وتمتعهم بثروات أكبر . فی حين أن العراق الآن يستدين من دول الخلیج ویشتري السلاح من الخارج بالدين . وهم یملکون مساحه أكبر تشكل لهم عمقا استراتيجیا أوسع ، ولذلك فان قدراتهم العسكرية تزداد نموا . حالهم مثل حال أي دولة فی حالة حرب تعمل علی زیادة قدراتها العسكرية عن القدر الذی كانت عابیه قبل الحرب ، وإذا كانت القدرة العسكرية العراقية هی الأخری فی ازدياد ونمو عن ذی قبل فان ذلك یحدده أمرین ، أولهما : القدرة علی تبذیر الأموال اللزمه لشراء مستلزمات الحرب وهي لن تكون سهله خلال السنوات القادمه كما كانت علیه من قبل بسبب الأوضاع الاقتصادية العراقية و زیادة الديون الخارجیه . والأمر الثانی القدرة علی توفير الأعداد اللزمه من المقاتلين لجبهات القتال فی وقت یعانی العراق من نزف آخر شمال العراق نتیجة الحركات الكرديیه .

بینما ایران تشتري امكانياتها العسكرية بأموالها الخاصه وليس بالدين مثلنا ، كذلك فان قدرتها علی الحشد البشري بحکم تعدادها السكاني امر غنی عن البیان . وقد أقرت القيادة العراقيه نفسها به . ویقدم الشعب العراقي الأمثله علی ذلك كله بأنه وبعد ادعاء القيادة العراقية بأنها قد أنجزت مهمتها بتدمير الآله العسكريه الايرانيه وذلك فی ابریل ١٩٨٢ وبدأت انسحابها ، استطاعت القيادة الايرانيه القيام بمحاولات جريئه وسكرره وما زالت تداوم علیها حتی هجوم فبراير عام ١٩٨٦ علی مدينه وميناء الفساو ، وفي هذه المحاولات قصدت أحداث تغيير فی الموقف لصالحها بمهاجمة الأراضي العراقيه واحتلال أو تطويق مدن كبرى مثل البصره ، ثانی مدينه في العراق بعد بغداد . وان كانت هذه المحاولات قد حققت نجاحا فی بعضها والفشل فی البعض الآخر منها ، إلا أنها تقطع بأن علامة الحرب الايرانيه تزداد قوة وقادرة علی أن تحدث شيئا یقلب الموازين بین الدولتين . ولولا أن القيادة العراقية لجأت الى استخدام وسائل غير مشروعه فی التمدي لهذه العمليات الهجوميه للقوات الايرانيه - وصلت فی البعض منها الى تدمير قوات الطرفين معا للتخلص من نتائج لا يؤمن عقباها ، لكانت نتائج هذه العمليات قد أحدثت انقلابا واضحا للأوضاع بین البلدين ، وأن كان ذلك فی النهایه يعطى محمله تقطع بأن ایران أصبحت لديها قدرة عسكرية تنفی تماما ذلك الادعاء الذی صدر عن القيادة العراقيه عام ١٩٨٢ بأنها قد حطمت العجله العسكريه الايرانيه . ولنا أن نتصور ماذا ستكون علیه النتائج لا قدر الله لو قامت ایران باستخدام نفس اسلوب القيادة العراقية فی العمليات العسكرية باستخدام الأساليب المحرمه دوليا فی الحرب أو اباده القوات المتحاربه

من الطرفين في بعض مراحل القتال ، كما يفعل العراق في العمليات التي يكون موقف قواته في بعض المواقع بشأنها حرجاً . وفي النهاية ، نحب أن نشير الى أن هذا الديالوج ، لا يمثل حواراً أتينا به من عندنا وإنما هو يمثل حقيقة ما يدور على لسان الشعب العراقي - في تساؤلاته اليومية - والتي يعلم بها قادته أنفسهم علم اليقين فيردوا عليها من خلال الخطب والمؤتمرات الصحفية التي يجد القارئ فيها نفس الردود التي ذكرناها أعلاه . وكذلك البيانات العسكرية الصادرة عن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية وبشكل لا يسمح المجال في هذا الكتاب لنقلها كلها .

ونعود الآن للكلام عن الغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ونتساءل : هل كان بالامكان اللجوء الى اسلوب آخر لمعالجة الموقف مع القيادة الايرانية غير الغاء الاتفاقية ؟ ، اننا وبمحدد البحث عن اجابة عن هذا السؤال سوف نعرض لرأى أحد الباحثين العراقيين في تعقيبه على موضوع الغاء شاه ايران لاتفاقية عام ١٩٣٧ والتي كان معمولاً بها بين البلدين قبل عقد اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ فيقول الباحث : " وفي هذا المدد نجد أن القانون الدولي يقرر بأن المعاهدات ينبغي أن تحترم ، ذلك أن النظام القانوني الدولي مبني باجمعه على أسس مبدأ العقد شريعه المتعاقدين كما أن ميثاق الأمم المتحدة يستند على نفس هذا المبدأ فهو يتطلب من الدول الأعضاء الامتناع عن استخدام القوة والتهديد بها لحل المنازعات كما يتطلب كذلك احترام الالتزامات الناجمة عن المعاهدات وتنفيذها بنيه حسنه حيث يعدد الوسائل والطرق التي ينبغي التوصل بها لحل المنازعات الدولية بالطرق الودية وعليه فقد أصبح من واجب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الدخول في مفاوضات لتسوية منازعاتها المشتركة أو المطالبه باجراء ايه تعديلات في المعاهدات التي ترتبط بها نتيجة لتغيير الظروف ، إلا أنه ليس من حق ايه دولة أن تلغى معاهده من طرفها بصورة إنفراديه ، هادمه بذلك الوضع القانوني القائم " (١) ، ومع تحفظنا على موقف الباحث العراقي من قضية الغاء حكومته اتفاقية الجزائر - وتجاهله مسلك قيادة العراق في الغاء الاتفاقية في حين ركز على ادائه مسلك الشاه الذي لا يختلف اطلاقاً في ذات الموضوع عن مسلك القيادة العراقية حينما ألغى اتفاقية عام ١٩٣٧ من جانب واحد مستشهداً بعدة حجج ساقها لادائه مسلك شاه ايران ومنها تلك الفقره التي نقلناها عنه أعلاه ، في الوقت الذي أخذ يدافع عن مسلك القيادة العراقية المماثل بشأن الغاء اتفاقية الجزائر دون أن يقدم الحجج والأسانيد القانونية التي كان ينبغي لمثل هذا البحث القانوني أن يتضمنها لتبرير ذلك الاجراء العراقي وإنما اكتفى بتقديم فقرات عديدة من أقوال وخطب الرئيس العراقي التي يعتبرونها القانون والحجة التي لا تقوى

(١) - د . خالد يحيى العربي - مشكلة شط العرب (ص ٢٠٠) .

فوقها حجه ولو كانت احكام قانون الأمم نفسه ٠٠٠٠ واننا نلتزم للباحث العسذر لأن بحثه كان في الأصل يعالج قضية النزاع العراقي الايراني بشأن شط العرب في فترة زمنية سبقت الغاء اتفاقية الجزائر ، ولكن حينما تصادف طبع بحثه خلال عام الحرب اضطر لتذييل بحثه بفصلا خاصا عن النزاع لفترة ما بعد إلغاء اتفاقية الجزائر . ومن البديهي أن يكون الفصل المضاف للبحث قد التزم فيه الباحث بالخط السياسي الواجب على كل من يمسك القلم ليكتب في العراق خلال عهد حكم البعث ، والذي يقتضي الدفاع عن كافة التصرفات التي تصدر عن السلطة الحاكمة وتمجيدها بصرف النظر عن مدى شرعيتها . والأما ما كان لبحثه هذا أن يرى النور . ولكن الباحث قد ضيع مع الأسف ثمرة جهده المفضي الذي بذله في بدايه بحثه والذي استطاع من خلاله أن يدافع وبحق عن قضية بلده الغالي علينا جميعا - العراق - ومسح ذلك الجهد وهز الثقة في قوة حججه التي قدمها بشأن القضية موضوع البحث وذلك بما ختم به بحثه في فصل مبتور بعيد في حجته وقانونيته كثيرا عن روح البحث الأصلي في فصوله السابقة عليه بهدف ارضاء السلطة في بلاده . وكان أجدي له أن يسكت عن التعرض لهذا الموضوع الأخير ، أو يبحث عن حجج تقوى لتقوم سنداً يبرر ما أقدمت عليه قيادة العراق من اجراءات .

ونعود للنظر في نصوص اتفاقية الجزائر وتقييم مدى قانونية اقدام القيادة العراقية على الفائها من جانب واحد على ضوء ما جاء في نصوصها ، وما يقضى به القانون الدولي بشأن المعاهدات على ضوء ما جاء في الفقره التي نقلناها عن البحث المشار اليه أعلاه . فلقد نص البند الرابع من اتفاقية الجزائر الموقعة عام ١٩٧٥ على ما يلي : (كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار اليها أعلاه (*) - كعناصر لا تتجزأ لحل شامل وبالتالي فان أي مساس باحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر ويبقى الطرفان على اتصال دائم مع السيد هوارى بومديين الذي سيقدم عند الحاجة معونه الجزائر الأخويه من أجل تطبيق هذه القرارات) . والمتابع لسياق الأحداث وترتيب الوقائع يجد أن القيادة العراقية قامت باستخدام القوات المسلحة لتنفيذ ما تأخرت القيادة الايرانية في تنفيذه من التزامات تتعلق باعادة المناطق العراقية التي كانت تحت السيطرة الايرانية . وهي بذلك قد قامت بمخالفة أحكام اتفاقية الجزائر نفسها والتي تقضى حسب البند الرابع المشار اليه بالاستعانة بالوساطة الجزائرية . بل انها فوق ذلك قد خالفت أحكام القانون الدولي والتي أشرنا اليها نقلا عن الباحث العراقي آنفا بالامتناع عن استخدام القوة والتهديد

بها لحل المنازعات ، وحسن النية الواجب في تنفيذ المعاهدات ، وإذا كانت القيادة العراقية تدعى بأن إيران قد أعلنت على لسان بعض الشخصيات الإيرانية أنها لا تتقيد باتفاقية الجزائر ، فإن ذلك لا يقوى مبررا لاعتبار الاتفاقية ملغاه ، لأنه من الواجب الاستناد إلى إجراء رسمي يصدر عن السلطة المختصة في إيران يعلن صراحة عن إلغاء الاتفاقية وكما حدث بالشكل الذي ألغيت عليه معاهدة الحدود بين البلدين لعام ١٩٢٧ عندما أعلن الشاه الفاشي وبالطريقة الرسمية التي تجعل العراق في حل من الالتزام ببندوها. وذلك المملك العراقية ينتفى معه حسن النية في قضية الالتزام باتفاقية الجزائر لأنه استند إلى حجج واهية في الفاشي . نضيف إلى ذلك أن هناك طرق ووسائل عددها القانون الدولي لحل المنازعات - دون الالتجاء إلى القوة - وهو الأمر الذي لم تحاول القيادة العراقية أن تسلكه في هذه المشكله ويدلل على ذلك الفترة الزمنية القليلة نسبيا بين تاريخ تسليم القيادة الإيرانية الجديدة السلطة في إيران وتاريخ إعلان العراق إلغاء الاتفاقية . وهي مدة أقر الرئيس العراقي نفسه بأن القيادة الإيرانية كانت مشغولة خلالها في القضايا الداخلية . في حين كان هناك مدة أطول كثيرا منذ توقيع الشاه على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وحتى قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ لم تجر القيادة العراقية على أن تقدم على مثل هذه الخطوة معه خلالها . وهو الأمر الذي يؤكد عدم توافر حسن النية لدى القيادة العراقية . وكان الواجب على القيادة العراقية التماس الظرف المواتي للمطالبه بإجراء مفاوضات تعرض خلالها على القيادة الإيرانية الجديدة ما تريده من مطالب بشأن ضرورة تنفيذ التزامات إيران بإعادة المناطق التي ما زالت تحت يدها ، إن شيئا من كل تلك الإجراءات التي كان على القيادة العراقية مراعاتها قبل أن أقدمت على خطواتها بإعلان الحرب والإلغاء اتفاقية مارس عام ١٩٧٥ لم يحدث . ولم تحاول الاستعانة به طرف ثالث محايد تستطيع أن تحكمه حتى فيما ادعت به من (التدخل السافر والمقصود في شئون العراق الداخليه) من جانب إيران . ولكن يبدو أن هذا الادعاء العراقي كان سيعوزه الأدله الكافية لاثبات هذا التدخل الإيراني في الشئون الداخلية علاوة على أن إيران كانت ستواجه العراق بالأمر ذاته فيما يتعلق بدعم العراق لعناصر المعارضة الإيرانية والأقليات القومية . وعلى أي الأحوال فهو أمر يرتبط أساسا بمدى صدق الادعاء العراقي وحسن نواياه التي كان يستطيع ان صحت أن يحصل على ادانته لإيران من قبل الرأي العام العالمي والعربي خصوصا . ولكن لم يكن ذلك هو واقع الحال وحقيقة الأمور . بل أن المجتمع الدولي فوجئ بهذا التطور السريع في العلاقات بين الدولتين بنشوب القتال بينهما والإلغاء الاتفاقية وذلك من جانب العراق ، دون أن يكون هناك تغطيه اعلاميه لما ادعى العراق به من مشاكل وتدخلات إيرانية ، ولم

يطرح النزاع برؤومته على الأمم المتحدة كقضية عاجله ، مما يؤكد أن الأمر كان يُدبر سر في كتمان تام حتى يُفاجأ الإيرانيين به في ظل الظروف السابق شرحها . ويبدوا أن القيادة البعثية في بغداد قد شعرت مؤخرا أن نواياها هذه أصبحت مثار شك بسبب مفاجأتها للمجتمع الدولي بما أقدمت عليه من اجراءات ، وصارت محل استهجان منه فبررت ذلك بالقول : " غير أننا يجب أن ننبه هنا الى أن القيادة لم تقم في ذلك الوقت بنشاط واسع ومركز بهذا الاتجاه في الصعيدين العربي والدولي ، لا لعدم الشعور بأهمية ذلك ، ولكن لأن القيادة قدرت بأن الظرف لم يكن مناسباً لمثل هذا النشاط . ولقد كانت هناك أطراف عربية ودولية عديدة تنهالك على التزلف لنظام خميني ، لذلك - فمن أي تركيز من جانب العراق بهذا الاتجاه كان سيسفر حتما في هذه الأوساط العربية - والدولية على أنه نوع من الضعف مما يغري نظام خميني بمزيد من التماادي في تأمره ، ويفري أيضا اعداء الحزب والثورة في الصعيدين العربي والدولي بتشديد تأمرهم على العراق " (١) وانه لمنطق شاذ حقا أن تدافع دولة عن لجوئها الى استخدام القوة ، متجاهلة الوسائل السلمية العديدة التي أقرها المجتمع الدولي ، في حل المنازعات بين الدول ، وذلك بحجة أن ذلك قد يظهرها بمظهر الضعف أمام العالم . ولعل ما جاء في فقره المشار اليها أعلاه يكشف بوضوح عن سوء النية الذي كان مبيتا فيما أقدمت عليه القيادة العراقية من اجراءات ، وهو أيضا يكشف عن مدى الحقد الشخصي على الزعامه الجديدة في ايران ، والأطراف المؤيدة لها .

وبالاحظ أن البند الرابع من اتفاقية الجزائر لم يمتطى لأي من طرفي الاتفاقية من الغائشها حتى في حالة النسيان بأي من بنودها ، بل أحال في هذه الحالة على الاجراء الواجب إتباعه وهو الاتصال بالطرف الجزائري الذي سيقدم العون فور سبيل تذليل ما يعوق تطبيق بنود الاتفاقية . ولكن البعثيين لا يستطيعون التخلي عن اللبس بالالفاظ وفلسفه حتى نصوص الاتفاقيات الدولية على النحو الذي يخدم أغراضهم ويبرر نواياهم ، فالرئيس العراقي صدام حسين يحاول أن يفاير من المفهوم الذي صيغت به الاتفاقية حتى بتغيير الالفاظ حينما قال : " ان الاتفاقية برغم الظروف التي أحاطت بالعراق عند توقيعها كانت تستند الى عناصر متوازنة وقد اعتبر الاخلال بأي عنصر من عناصرها اخلاا بروح الاتفاقية " . في حين ان النص الخاص بالبند الرابع من الاتفاقية ينص على : (..... فإن أي مساس باحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاقية الجزائر وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع السيد هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونه الجزائر الأخويه من أجل تطبيق هذه القرارات) وهكذا لم يرد بالنص أي اشاره الى حق الغائشها مباشرة ومن جانب واحد .

وبرغم هذا التباين بين استخدام لفظ (اخلال) الوارد في خطاب الرئيس العراقي ولفظ (يتنافى) الوارد في نص الاتفاقية الا أن الطريق الذي رسمه نفس النص في هذه الحالة ، وكما قلنا بالاستعانة بالوساطة الجزائرية لم يتبع من جانب القيسادة العراقية ، بل خولت لنفسها طريقا آخر وهو استخدام القوة وبمناسبة الوساطة الجزائرية فلنا وقفه تتعلق بذلك الحادث الذي سمع به العالم أجمع حينما قامت الحكومة الجزائرية بمحاولة وساطة من جانبها وبعد اشتعال الحرب بفتره ليست بقصيره . وقام الوفد الجزائري الذي كان على مستوى عال بزيارات الى كل من طهران وبغداد وتدارس دقائق الموقف واطلع على وجهة نظر الطرفين والحجج التي قدمها كل منهما تأييدا لموقفه ، وفي أعقاب انتهاء مهمة الوفد الجزائري وخلال آخر رحلاته بين البلدين تعرضت الطائرة التي يسقلها الى حادث مفاجع وهي في الجو حيث تم تدميرها بواسطة إحدى وسائل الدفاع الجوي ولكن لم يعرف الرأي العام العالمي بعد من الدولة التي قامت بهذا الاعتداء الغاشم . وإن كانت الطائرة قد سقطت في منطقة قيل أن وسائل الدفاع الجوي العراقي كانت قادرة على اصابتها عندها - وذلك ما ادعت به ايران - وقيل أنها وسائل الدفاع الجوي الايرانيه - بل وقيل السوريه وكان محل سقوط الطائرة على الاراضى التركيه في منطقة قريبة من الحدود الدولية للدول الثلاث معا ، العراق وسوريا وايران . ولقد قامت لجنة جزائرية متخصصة بمعايينة مكان سقوط الطائرة وقدمت تقريرها الى الحكومة الجزائرية الذي لا شك أنه حدد الدوله المسئوله عن ارتكاب هذه الجريمة الشنيعه ضد وفد يقوم بمهمه سلام في المنطقة . وبرغم أن كل الدلائل كانت تشير بحكم خط سير الطائرة ومدى مرمى أسلحة الدفاع الجوي العراقي بالنسبه لها - الى مسئولية العراق - وبرغم أنه لم يصدر بيان عن أي من دول المنطقة بتسديرك فيه الموقف وتعلن أن اسقاطها تم خطأ مثلا ، فإن احجام الحكومة الجزائرية عن اعلان حقيقة المأساه والدولة المسئوله عنها ، مع احتفاظها بنفس موقفها الغير مؤيد للعراق في حربها ضد ايران ، وارتباطها بعلاقات مع ايران هي على درجة أقوى وأفضل من علاقتها مع العراق ، ليشير بوضوح الى تأييد ما يشاع من أن العراق هو الذي قام بارتكاب هذه الجريمة . ولعل الدافع في ذلك أن لا تسري التقارير التي يحملها الوفد الجزائري عن مهمته بين طرفي النزاع ، وما تحمله من حقائق - النور - وحتى لا تأتي الادانه من جانب دولة عربية هي ذاتها الطرف الشاهد على توقيع اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ . ولعل الحرص الجزائري على عدم كشف العورات بيننا كعرب سواء فيما يتعلق بقضية تحطيم الطائرة وقتل من فيها ، أو ما قد وصل الى الحكومة الجزائرية من تقارير أوليه عن نتائج الاتصالات التي قام بها الوفد الجزائري (الشهير) . كان له من وجهه النظر الجزائريه ما يبرره

للمحافظة على شيء من ماء الوجه للقادة العراقيين • والذين ما زالوا لا يتوقفون من برهه لاخرى عن سب القيادة الجزائية بسبب عدم تأييدها لهم ضد ايران • ونخرج من كل ما سبق وعلى ضوء التحليل السابق أن القيادة العراقية قد ساقطت أسبابها ومبررات لا تقوى لتكون سنداً قانونياً ومنطقياً مشروعاً ومقبولاً لدى الرأي العام العالمي أو حتى الداخل في العراق لتبرر به لجوئها الى استخدام القوة والغاء الاتفاقية من جانب واحد تاركه جانباً الطرق التي رسمها ميثاق الأمم المتحدة ونصوص الاتفاقية ذاتها بانتهاج الطرق السلمية •

بقي أن نضيف معلومه بسيطه تتعلق بإمكانية الاستناد على وجود حالة الحرب بين البلدين والتي خلقت القيادة العراقية بنفسها ظروفها بعمليات ١٩٨٠/٩/٧ - فحتى وجود حالة حرب لا يمكن أن تعطى للعراق الحق في الغاء اتفاقية الجزائر استناداً الى أن ايران قد خلقت حالة الحرب مع العراق بافتراض حدوث ذلك جـدلاً • (لأنه لا يترتب على قيام الحرب - في الرأي الراجح - انقضاء المعاهدات المنشئه لمراكز موضوعيه دائمه مثل المعاهدات المبينه للحدود الدولية وتلك التي تتم بمقتضاها التنازل عن اقليم معين) (١) ، ولا شك أن اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ قد تضمنت الأمرين معا وهما شمولها على أحكام تتعلق بتحديد الحدود بين الطرفين وتنازل العراق عن جزء من أقليمه وهو الجزء الذي أعطى ايران عليه حق السيادة في شط العرب •

(١) - د • محمد سامي عبد الحميد - التنظيم الدولي - الجزء الأول (ص ١٥٧) •

الفصل الثاني

الحرب

**أولا : الرؤية العراقية في اختيارها اسلوبا لحسم الصراع مع ايسران
والامكانيات المتاحة لادارة الصراع العسكري :**

بعد أن فرغنا من الكلام عن اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ من حيث ظروف توقيعها والغائها من جانب العراق . ننتقل الى الكلام عن الحرب كموضوعا مرتبطا إرتباطا مباشرا بواقعة الغاء الاتفاقية وكان المقدمة التي سبقت الغائها ، ووسيلتها السريعة لتصعيد الصراع مع القيادة الايرانية توطئه لوصول القيادة العراقية الى مقصدها في هذا الصراع . وسنعرض لتسلسل الوقائع أولا ، ثم نعود لتحليلها والتعليق عليها .

فبعد أن أعلن الرئيس العراقي الغاء الاتفاقية في ١٧/٩/١٩٨٠ عقب الهجوم العسكري لقواته في ٧/٩/١٩٨٠ لاستعادته المناطق العراقية في (سيف سعد) ، (زين القوس) ، أصبح من الطبيعي أن يكون رد الفعل لدى الايرانيين على الجانب الآخر ، له مخاطره ، ولا سيما أن الغاء الاتفاقية قد رتب أوضاعا جديدة في العلاقات القانونية بين الدولتين وكما عبر عنه الرئيس العراقي في خطاب الغاء الاتفاقية بقولـــــــــــــــــه : " أن العلاقة القانونية في شط العرب ينبغي أن تعود الى ما كانت عليه عبر التاريخ ، عراقيا عربيا بالاسم والحقيقة ، مع كل حقوق التصرف بالسيادة العراقية الكاملة " (١) ومؤدى ذلك انفراد العراق في ادارة شئون الملاحة في شط العرب ، والغاء مهمة اللجنة المشتركة المشكله بموجب بروتوكولات اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ الملغية . وقامت أجهزة الموانئ والمنائر وباقي الأجهزة المعنية بشئون الملاحة العراقية ، بممارسة مهامها وفقا للموضع الذي كان قائما قبل توقيع الاتفاقية ، مع تطبيق التعليمات التي كانت معمولاً بها من قبل ، وكان على كافة السفن التي تعبر شط العرب ، وبمختلف جنسياتها وفقا للتعليمات العراقية الجديدة ، ومنها الايرانية بالطبع ، أن تلتزم بهذه التعليمات وخاصة ما يتعلق بشئون الدلاية في عبور النهر ، والاذن بالحركة فيه ، وجباية الأجور والعوائد من تلك السفن والملقى بالخدمات الملاحية من زوارق الادلاء العراقيين في الدخول أو الخروج بالشط ، ورفع العلم العراقي حتى ولو كانت متجهه الى الموانئ الايرانية باعتبارها سوف يسمر في المياه العراقية في هذه الحالة مع أخذ

(١) - الخطاب الذي ألقاه في ١٧/٩/١٩٨٠ أمام المجلس الوطني العراقي .

الغاء الاتفاقية التي ألغت السيادة الإيرانية على نصف شط العرب . ولقد كان ذلك الوضع كفيلا بخلق حالة من الاستفزاز المكشوف من جانب العراق في مواجهة إيران وفقا للحسابات العراقية عند اقدمها على الغاء الاتفاقية ، مما قد يضطر إيران للرد على ذلك وهو ما أراده البعث في العراق ليتخذ منه ذريعة لتطوير عملياته العسكرية بشن هجومه الشامل على إيران . وهذا ما حدث بالفعل ، حينما ردت إيران على إجراءات السلطات العراقية في شط العرب باطلاق النيران على البواخر التي تعبر الشط مخالفة التعليمات التي كانت سارية المفعول قبل الغاء الاتفاقية ، لأنها تعد متعديه على حقوق السيادة الإيرانية في الجانب الخاص بها من شط العرب استنادا الى ما اكتسبته من حقوق عليه . بموجب اتفاقية الجزائر الملغاه من جانب العراق . ولقد ترتب على ذلك تعطيل الملاحة في شط العرب بالنسبة للعراق والذي يمثل هذا النهـسر بالنسبة له الشريان الحيوي الرئيسي لتجارته مع العالم باتجاه البحر . وهو الأمر الذي ما زلت أرى أنه كان من الواجب على القيادة العراقية أن تضعه في حسابها حينما أخذت تزن الأمور وتضع الحسابات قبل قرارها الغاء الاتفاقية وعلان الحرب ، باعتبار أن رد الفعل الإيراني كان متوقعا ومنتظرا ، لأنها بذلك قد أغلقت على نفسها شريانها التجاري وبيدها . وما سترتب عليه من آثار أهمها شل عملية إمدادات قواتها المسلحة خلال الحرب بالامدادات من الخارج في وقت تمتلك إيران موانئ عديدة على طول حدودها على الخليج العربي . أما اذا كانت القيادة العراقية قد وضعت في حسابها هذا الاحتمال ولكنها اعتقدت أن نتائج عملياتها العسكرية خلال الفترة من ٧ الى ١٦ سبتمبر ١٩٨٠ ، سوف تجعل القيادة الإيرانية تتردد في الاقدام على عمل مضاد . وكان ذلك التقدير العراقي لا شك متأثرا بنشوء انتصارات الأيام الأولى للحرب . فكانت حساباتها خاطئة . وبعد أن قامت إيران بالفعل بإجراءاتها المضادة المذكورة ، كان على القيادة العراقية أن تتلقف الكرة التي أعيدت إلى ملعبها لتبدأ في تنفيذ لعبتها وتقدم مبررها الذي كان معدا بهذا الشكل والذي أقرت به لكي تشن هجومها الشامل على إيران وعلى نحو ما فصله تقرير الحزب المشار اليه : " وإزاء هذا التطور اجتمعت القيادة في ٢١ أيلول ١٩٨٠ وكان تقييمها الدقيق للواقع العسكري هو ان النظام الإيراني يعد لهجوم شامل برى وجوى على أراضينا وعلى المدن والمنشآت الحيوية العراقية . وعلى قواعدها الجوية ، لذلك وتحوطا من هذه الضربة المعادية اتخذت القيادة قرارا تاريخيا بالهجوم الشامل على المواقع العسكرية الإيرانية واحتلال مناطق محدده من إيران بما يضمن تحقيق الأهداف التالية ، وأوكلت تنفيذ المهمة الى الرفيق صدام حسين القائد العام للقوات المسلحة وفي الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم الثاني والعشرين من أيلول ١٩٨٠ قامت طائرات

القوة الجوية العراقية بالانغاره على القواعد والمطارات الحربية الايرانية ، واجتازت القوات المسلحة العراقية الأراضي الايرانية ٠٠٠٠ الخ " . وبذلك أقدمت القيادة العراقية وللمرة الثالثة على اجراء عسكري من جانب واحد ضد ايران ولكنه هجوم شامل هذه المرة باقرارها الرسمي ، بررت به بأنه كان تحوطا لهجوم ايراني شامل برى وجوى على العراق بناء على التقييم الذى إدعت أنها قد توصلت اليه استنادا للأجراوات الايرانية ، التى ليست سوى لرد الفعل الطبيعي للهجوم العراقي الأول ، والغاء الاتفاقية وما لحقه من اجراءات فى شط العرب . والحقيقة أن النتائج التى أفرزتها العمليات العسكرية العراقية وخلال ستة أيام فقط من بدء الهجوم الشامل فى ١٩٨٠/٩/٢٢ والتى تمكنت فيها من اجتياز الأراضي الايرانية على محورين اولهما : محور القاطع الأوسط باتجاه مدينة قصر شيرين وسربيل ذهاب وكيلان غرب وسومار ومهران ، وثانيهما : نحو القاطع الجنوبي باتجاه المحمرة والأحواز ودرغول والشوش ، وسقوط معظم هذه المدن وبذلك السرعة - لهو أمر يقطع بأن القوات الايرانية لم تكن فى ذلك الوقت فى وضع من حيث التعبئة والاستعداد الذى يمكنها من صد الهجوم العراقي وعرقلة تحركات القوات المندفعة فى عمق أراضيها . وذلك ما يؤكد وقائع سير العمليات العسكرية فيما بعد ، فحينما تمكنت تلك القوات من ترتيب أوضاعها وتهيأت لمواجهة القوات الغازية ، استطاعت ان تجبر القوات العراقية على التقهقر بعد عمليات مريرة وكما سوف نعود لتفصيله فى موضعه . ويستطيع أى مراقب محايد على ضوء هذه الحقيقة أن يلاحظ أن هناك فارق واضح وملحوظ بين استعدادات القوات الايرانية والأوضاع التى كانت عليها قبل بداية الهجوم العراقي الأول فى ٩/٧ بل والثانى فى ١٩٨٠/٩/٢٢ وبين أوضاعها بعد أن استكملت عملياته التعبئته العامة فى ايران وتهيئة القوات لمواجهة حاله الحرب بعد يوم ١٩٨٠/٩/٢٢ . وعليه فيكون من المشكوك فيه كثيرا تصديق الادعاء العراقي بأن ايران كانت تلجئ الى القيام بهجوم شامل على العراق وهو الامر الذى بررت به القيادة العراقية هجومها الشامل على ايران .

نضيف الى ذلك أن الأوضاع الداخلية فى ايران ، وكذلك علاقاتها الخارجية مع أطراف دولية عديدة لم تكن تسمح باقدام القيادة الايرانية على شن هجوم عسكري شامل على العراق ولا سيما بعد أن تخلصت الزعامه الجديده فى ايران ، من معظم قادة الأسلحة وخبراء الحرب الايرانيين .

أما عن قول الرئيس العراقي : " أن القوات المسلحة الايرانية لم تكن ضعيفه عندما تقدمت عليها جحافل قواتنا المسلحة فى ايلول ١٩٨٠ كما حاولت بمسعى

الأوساط أن تصور ذلك " ، فذلك القول ، يوحي بأن القيادة العراقية كانت قد 'عسرت بالفعل بحقيقة ما أدركته الأوساط الدولية من ظروف أحاطت بعملية الهجوم العراقي الشامل ووضع القوات الإيرانية في حينه . وانا لنضيف ، بأن القوات المسلحة الإيرانية وان كانت بما لديها في حينها من امكانيات وقدرات عسكرية هائلة امتلكتها في عهد الشاه (رضا بهلوسوى) لم تكن ضعيفه بالفعل ، إنما ذلك لا يعنى أنها كانت مستعدة لخوض عمليات عسكرية مفاجئة تقع على أراضيها ، لأن امتلاك القوة شئ ، والاستعداد لاستخدام هذه القوة شئ آخر ، ولا سيما اذا كان في الدفاع ضد هجوم مباغت وشامل . وهذا أمر يعرفه العسكريون جيدا ، فبخلاف توافر الامكانيات المتعلقة بالعتاد والسلاح ، فهناك الاستعداد التعميى للقوات وحشدتها وتنظيم أوضاعها وفقا للمهمات التي ستسند اليها وفوق هذا وذاك ، هناك القيادات العسكرية التي يفترض توافر الكوادر اللازمة منها وبالخبرة والكفاءة القادرة على خوض الحرب التي تتعلق على نتائجها مصير الشعب الإيراني . وهذا ما لم يكن متوافرا لدى ايران بشكل كامل وحتى نهاية سبتمبر لعام ١٩٨٠ كما دلت على ذلك نتائج العمليات الحربية خلال ذلك الشهر وبعده . وحتى كتابة سطور هذا الكتاب .

ولنعود للكلام عن الحرب ونعرض لهذا السؤال الذى طرحته القيادة العراقية فى المياغه التاليه : " ما هى الأسباب التى دفعت نظام خمينى الى التمادى والتآمر على العراق الى حد اشعال نار الحرب ؟ ، وما هى الظروف والمداخلات العربيه والدولية التى دفعت بهذا الاتجاه ؟ (١) . وتجيب على تساؤلها وبشكل يعكس بوضوح المشاعر الشخصية نحو القيادة الإيرانية والتخوف الذى يطاردها من مخاطر الدعوه الجديدة القادمه من ايران ونظام الجمهورية الاسلاميه ، على البعث وطموحات زعمائه .

وبلخص هذه الاجابة على لسان القيادة العراقية فى النقاط التاليه :

- (١) - " أن موقف خمينى وزمرته هو بالاساس موقف معاد للحزب والثورة من الناحية الفكرية ، ان هذه الزمره تعرف أن عقيدة الحزب القومية الاشتراكية والمستلهمه من روح الرساله الاسلاميه والتي طبقت فى العراق تطبيقا صحيحا وشموليا ، تشكل التحدى الأول لمنطلقها الفكرى والمتخلف والانقسامى لذلك ... فإنها اعتبرت ضرب الحزب والثورة مهمتها الأولى باعتبار أنها لا يمكن أن تنتشر فى الأقطار العربيه الطامعه فيها قبل تحقيق هذا الهدف " .

وهذا هو بيت القصيد في الصراع العراقي الايراني وكما أكدنا من قبل بانه صراع عقائدي وفكري بالدرجة الأولى ويعمل كل منهما على القضاء على نظام الآخر ، وهذا هو الخطر الايراني في نظر البعث .

(٢) - " ان النظرة الدينية المتزمتة والمتخلفة لزمرة خميني قد وجدت في العراق الذي يقوده حزب البعث العربي الاشتراكي والقائد مدام حسين النموذج الذي يذكرها بالشموع العربي الذي حمل رايه الرسالة الاسلاميه ونشرها في بلاد فارس في حين لم تكن تجد في أنظمه وقيادات عربيه أخرى سوى نماذج تافهه وركيكه تنزلف اليها ، وتتخاذل أمامها " .

ومرة أخرى عاد البعث يفتش في التاريخ الساق عن سببا بضيغه السي اسباب التي دفعت ايران في نظره لشن الحرب ، ولكنه لم ينسى تجريح النظم العربيه الأخرى دون نظامه المتميز في التاريخ العربي والاسلامى " .

(٣) - " ان زمرة خميني التي أطاحت بنظام الشاه الذي كان يبدو قويا وعاتيا ... عاشت لفترة طويلة جدا في أوهام تكرار التجربة الايرانية في أقطار اسلاميه أخرى ... اعتبرت العراق الساحة المرشحة لذلك " .

وهكذا ما زالت هواجس ومخاوف القيادة العراقية على مستقبل السلطة يطاردنها من جانب النظام الجديد في ايران وهو ما يؤكد استباقتها الأحداث والاسراع بشن هجومها على ايران .

(٤) - " ان عناصر حزب الدعوة التي استطاعت أن تبني تنظيما له عدد لا بأس به من الأتباع ، ويمتلك قدرا متميزا من الفاعليه والجرأة ، قد صورت لزمرة خميني في ايران بأن النظام الثوري في العراق ضعيف ، وبأن الصدام مع العراق ، ومن ذلك الحرب معه ، ستؤدي الى إرباك الثورة واسقاطها " .

ولا شك أن في ذلك اقرار صريح من جانب قيادة البعث في العراق بحجم وتأثير وخطورة الدور الذي يلعبه حزب الدعوة في العراق .

(٥) - " أن القوى العسكرية في ايران التي انحط قدرها كثيرا بعد مجيئ نظام خميني الى السلطة وتدهور نفوذها كانت تجد في الصدام العسكري مع العراق الفرصة الذهبية لاستعادة مكانتها والتخطيط في النهايه لتسلم السلطه في ايران " .

وبرغم من المغالطة الواضحه في هذا القول ، نظرا لان القوى العسكرية

الايروايله كانت قد صفيت من قبل الثورة الايرانيه ، وباعتراف القيادة العراقية نفسها فى موضع آخر من تقرير حزبها الذى اعتدنا عليه كثيرا فى هذا الكتاب ولم يكن قد تبقي من القيادات العسكرية الايرانيه سوى نفر قليل ممن يدينون بالولاء التام للنظام الحكم الجديد فى ايران وغالبيتهم من ذوى الرتب الصفيه فانه وعلى فرض صحة ما ادعى به قادة العراق اعلاه ، يصعب على المرء أن يتصور قيام القيادات العسكرية فى دولة ما - بدفع القيادة السياسيه فى ذلك البلد الى الدخول فى صدام عسكرى مع بلد آخر ، ستتحمّل هى بذاتها مسئولية تنفيذه على جبهات القتال وسيترتب على نتائجه مصير امة ، ومصيرهم - هم أيضا ، فكيف سيتسنى لهذه القيادات العسكرية أن تخطط لتسلم السلطة وهى مشغوله فى معمله ادارة الصراع العسكرى ، ومن أين تضمن لنفسها الانتصار فى الحرب على العراق أولا ثم على القاطنين على السلطة السياسيه بعد النصر ثانيا ١٩ ، بل أن الملفت للنظر فعلا ، أنه ومنذ قيام الثورة الاسلاميه فى ايران وحتى اليوم لم نسمع عن بادره محاوله واحدة من قبل العسكريين فى ايران - للتمرد على النظام القائم هناك برغم ظروف الحرب ، وادعاءات العراق المتكرره بعدم رضا القيادات العسكريه لها ، ولذلك فالى أن هذا السبب الخامس أيضا ليس له صله بواقع الحال فى ايران وانما هو من خيال وفلسفه البعث وحده .

(٦) - " أن تصعيد الصراع مع العراق كان غطاء تستفيد منه كل الأطراف المتنازعه على السلطة فى ايران ، من أجل تمرير مخططاتها ، كما كان غطاء مناسب لهذه الأطراف جميعا ، وفى المقدمة منها ، خمينى للتغطية على المشاكل السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه والأمنيه فى ايران ، وجو مناسب لتصفية الحسابات الداخليه " .

وهذا أيضا يصعب على المرء أن يتقبل فكرة أن تصفية الحسابات بين الأطراف المتصارعة يكون باسغال أنفسهم جميعا بصراع آخر خارجى ، ومع العراق ، بل أنه التناقض بعينه . ولا ندرى ما هى المخططات التى تريد تلك العناصر تمريرها ، وعلى مسن ١١ .

(٧) - " أن الدوائر الصهيونيه المتغلغله فى داخل ايران منذ وقبل عهد الشاه وامتدادات الصهيونيه على الصعيد الدولى فى أجهزة المخابرات والاعلام والدوائر السياسيه كانت تشجع الزمره الخمينيه على الصراع مع العراق وتقدم لها من خلال قنوات ووسائل متنوعه ، المعلومات والتحليلات عن

(نضج) الأوضاع " .

وبرغم اننا لا نستطيع أن نتجاهل الأهداف الصهيونية وأحلامها ومطامعها في وطننا العربي ، إلا أن المشكوك فيه وجود ذلك التعاون بين اسرائيل وايران على ضوء الموقف الذي اتخذته القيادة الايرانية الجديدة عقب قيام الثورة وقبل اندلاع الحرب وهي الفترة موضوع البحث هنا . بل أنه لمن الظريف أن تجعل القيادة العراقية في تقييمها للأمور ، من الادعاء باعتماد ايران على ما تتلقاه من معلومات عامه عن أجهزة الاعلام الغربية والتي للصهيونية تأثير كبير فيها على حد قولها ، لتكون سببا من أسباب اشعال ايران الحرب ضد العراق .

(٨) - " ان القوى الاستعمارية الدولية وفي مقدمتها أمريكا كانت تُقدِّر بأن دفع النظام الايراني الى الصراع مع العراق يحقق لها ظروفًا أمنية ومستقبلياً أفضل لاعادة هيمنتها على ايران بعد أن اهتزت مواقعها بعد سقوط نظام الشاه . ان الصراع مع العراق يضعف النظام الايراني عسكريا ، واقتصادياً ويجعله من الناحية الواقعية أكثر حاجة في هاتين الناحيتين الاستراتيجيتين الى أمريكا والدول الغربية سواء في زمن الحرب أو بعدها " .

ولا شك أن ما أفرزته الحرب حتى اليوم من نتائج في هذا المدد ، لم يقفز من بينها ، ترتيب وضع أفضل ، ولدرجة الهيمنة ، على ايران ، بل ان ايران تعاني مقاطعة عسكرية واقتصادية حادة من قبل تلك القوى المشار اليها ، ولكن الذي كانت تدركه القيادة العراقية - هي ذاتها ، قبل شنها الحرب - هو أن الصراع مع العراق سوف يضعف ايران عسكريا واقتصاديا بسبب هذه المقاطعة التي كانت متوقعة من قبل الحرب .

(٩) - حاولت القيادة العراقية أن تربط بين الاتحاد السوفيتي وموقف الأحزاب الشيوعية في المنطقة ومنها الحزب الشيوعي العراقي وتعاطف بعض أعضاء هذا الحزب مع القيادة الايرانية في حربها مع العراق وعليه إعتبرت ان للاتحاد السوفيتي دورا (وراء) اقدام القيادة الايرانية على شن الحرب ضد العراق كما أدعت في تساؤلها) وان لم تستطع أن تبسور لنا هذا الدور السوفيتي بوضوح .

(١٠) - " وقد كان لموقف بعض الأطراف العربية المعادية للحزب والثورة دور مهم جدا في تزيين الصدام مع العراق لزمرة خميني " .

وبعد فهذه هي الأسباب التي أجادت بها قريحة البعث في العراق ، والتي إدعت أن القيادة الايرانية كانت قد أشعلت الحرب ضد العراق بدافع منها " ان هذه الدوافع التي تتشابه فيها العوامل المحلية والدولية ، دفعت نظام خميني بشكل جارف الى تصعيد الصراع مع العراق وصولا للحرب الفعلية " .

ولكن تعود القيادة العراقية لتستكمل خطة التمويه عن نواياها التي كانت وراء شنها الحرب ضد ايران محاولة أن تلقى بالمسئولية كلها على القيادة الايرانية فتطرح تساؤلا آخر تقول فيه : " هل كان بالامكان تجنب الحرب ؟ " ، وتجيب على الفور " بالتأكيد لا " ، ثم تستطرد : " صحيح أن القرار الحاسم بالتمدد للحرب العدوانية التي قام بها نظام خميني كان قرارا عراقيا ، ولكن لم يكن باستطاعتنا تغيير العوامل للحرب العدوانية التي قام بها نظام خميني باتجاه الحرب والتأثير فيها ، ولم يكن باستطاعتنا أن نحفظ بلادنا من الدمار الا بالتمدد للعدوان " .

ونحن بدورنا نرد على البعث بالتأكيد على أنه كان بالامكان فعلا تجنب الحرب اذا كانت القيادة العراقية قد لجأت الى الطرق السلمية والاستعانة بالجزائر كوسيط حسب نصوص اتفاقية الجزائر أو عرض الأمر على هيئة الأمم المتحدة . وليس اللجوء مباشرة الى استخدام القوة المسلحة مما ترتب عليه تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر . بل أن قيام ايران بالقصف المدفعي في ٨٠/٩/٤ لبعض المناطق على الحدود العراقية الايرانية لم يكن سوى رد فعل طبيعي ضد الاجراءات العراقية السابقة عليه ، والتي أشرنا اليها من قبل ، والتي كانت هي بذاتها قد خلقت حالة الحرب الحقيقية وان كانت عمليات القصف هذه ، وفي حد ذاتها كان من الممكن اعتبارها أعمالا محدوده يمكن الرد عليها بالشكل المتناسب مع حجمها دون اللجوء الى شن هجوم شامل النطاق ، وهذا ما سبق أن أقرت به القيادة العراقية نفسها حينما ذكرت بأنها كانت " تكيل للنظام الايراني الصاع صاعين عندما يتجاوز على الحدود " وهذا كلامهم وليس من عندنا . ونقول ذلك لأن العراق ما زال يُصر على الادعاء بأن ايران هي التي بدأت الحرب يوم ١٩٨٠/٩/٤ ، على إعتباره أنها قامت بعمليات قصف في هذا اليوم على حد ادعائهم . وهو أمر لم يجد لدى الأوساط الدولية من يسايره فيه .

وهكذا لم يكن القرار - أو الاختيار الذي أخذت به القيادة العراقية في شن هجومها الشامل على ايران يوم ١٩٨٠/٩/٢٢ وليد الظروف والأوضاع الدولية والعوامل المحلية والدولية ورغبة العناصر الايرانية في الحرب ، كما تدعى ، وانما كان بالفعل - وليد تفهيم عراقي لدات الظروف والأوضاع والعوامل المشار اليها ،

والتي عددها القيادة العراقية حينما ذكرت أنها الأسباب التي دفعت القيادة الإيرانية لشن الحرب ضد العراق على حد ادعائها ، ولكن كان تقييما عراقيا بالحسابات العراقية الخاصة ومن خلال رؤيتها الذاتية على ضوء طموحاتها التي كانت تسيطر على تفكير مراكز اتخاذ القرار العراقية في حينها . وكانت دوافع ثابته وراء رغبته الحقيقية وملحه لدى القيادة العراقية لتصعيد الصراع الى حد الحرب الفعلية ، أكثر مما كان ذلك هو رغبة إيرانية كما ادعوا . فكان ما لهم وما كانوا طواقين السعي لتحقيقه ، ولكن كانت تنتظرهم هناك تلك النتائج المخيفه التي لم تكن في حساباتهم القاصره بحكم تفكيرهم الضحل في دنيا السياسة بل والحرب أيضا . تلك النتائج التي نفرد لها فصل خاص قادم تحت عنوان " آثار الحرب " .

ثانيا : امكانيات ادارة الصراع العسكري (الحسب) :

نتكلم بايجاز عن ادارة كل من الطرفين لدفعه الصراع العسكري بينهما وفي حدود ما توفر لنا من معلومات في ظل تضارب المعلومات الصادرة عن الجهات الرسميـه في الدولتين وحملات التقييم بشأن سير العمليات العسكرية في خطوطها الرئيسيـه خلال سنوات الحرب وابتداءً من أول تحرك عسكري عراقي على الحدود مع ايران في ١٩٨٠/٩/٢ وحتى وقتنا الحالي- وقبل أن ندخل في هذا الموضوع سوف نسلط الضوء، أولا على ظروف التعبئه البشريه بالنسبه للعراق باعتبارها أحد العناصر الأساسيه في بناء القدرة العسكرية لأي قوى متحاربه ولارتباط هذا العنصر العام بنتائج كثيرا من العمليات الحربيـه بالنسبه للعراق سواء فيما يتعلق بتأثيره من حيث الكم علىـى قدرتها العسكرية في مواجهة الكم الكثيف الذي كانت تدفع به ايران في مواجهة القوات العراقيـه ، أو من حيث الاستعداد المعنوي لهذا الحجم المتواضع لدى العراق بالنسبه للاستمرار في البقاء تحت السلاح في محاربه ايران ومدى القناعه بهذه الحرب و سواء فيما يتعلق أيضا بلجوء القيادة العراقيـه لاستخدام أساليب ووسائل خاصه في الاستعاضه عن النقص في الكم المطلوب لسد احتياجاتها البشريـه في القـوات المسلحة ، وبعد ذلك نتكلم عن الامكانيات العسكرية من السلاح والعـتـسـاد وما يتعلق بقدرة كلا الطرفين على توفيرها لديمومه الحرب باعتبار ذلك مقدمة لازمه قبل الحديث عن سير العمليات العسكرية بين الطرفين واسلوب ادارة الحرب .

أولا : تأثير العنصر البشري على القدرة العسكرية للعراق :

عند الكلام عن متطلبات العراق البشريـه لمواجهة احتياجات قواته المسلحه في حربـه مع ايران ينبغي أن نشير الى أن ايران دولة يبلغ تعدادها السكاني حوالي ثلاثة أضعاف سكان العراق . وهذا الفارق في التعداد السكاني يلعب دوره الملموس والمؤثر على المدى البعيد في مقدرة العراق على تعويض خسائره البشريـه على جبهات القتال ، وكذلك احتياجاته في انشاء تشكيلات عسكريـه جديدة لمواجهة ما يقتضيه تطور ظروف المواجهه العسكريـه مع ايران على خط مواجهه يبلغ حوالي ١٢٠٠ كيلو مترا . مع تأثير عملية التعبئه العامه على العملية الانتاجيه والحاله الاقتصادية بسبب السحب الدائم للقوى البشريـه من مواقع العمل المدني الى خدمة القـسـوات المسلحة دون الاستعاضه عنها إلا في حدود ضيقة جدا من النساء أو القوى العامله العربيه الوافده . وكلا النوعين يرتبط بهما تحفظات خاصة تتعلق بما هو مسموح به

في العراق للقوى العربية الوافده من الاستعانه به في بعض المجالات دون غيرها التي يحظر على غير العراقيين الانتقال بها - وكذلك عدم امكانية الاستعاضه بالعنصر النسائي في بعض المجالات التي لا تتفق ظروف العمل فيها مع قدرات المرأة بطبيعتها ولذلك فنستطيع أن نقول ابتداء١٠ ، أن العراق قد تأثر كثيرا بخصوص العنصر البشري سواء على المستوى العسكري أو الاقتصادي مما دفعه الى اعتماد أساليب أخرى يتمكن من خلالها من ديمومة الزخم البشري الذي يحتاجه الجهد العسكري لتغطية جزء من الخسائر البشرية اليومية على جبهات القتال أو في مجال انشاء تشكيلات عسكرية جديدة تتطلبها ظروف اطاله الحرب ومحاولات ايران المتكررة لفتح ثغرات جديدة على جبهات القتال ، وكما حدث مؤخرا حيث كانت تشكيلات القسوسات المسلحة المواجهه لايران تتكون من أربعة فيالق اضافة الى الاحتياطيات التعويبه التي تملكها القيادة العامه للقوات المسلحة والحرس الجمهوري ، وهذه الفياالق الأربعة هي الفيلق الأول الذي كان يرايض في القطاع الشمالي من جبهة القتال والفيلق الثاني الذي يتمركز في القطاع الأوسط من الجبهه والفيلق الثالث الذي يتولى العمل في منطقة البصره والفيلق الرابع في القاطع الجنوبي من الجبهة وأمام محافظة ميسان . وعندما بدأت ايران في عمليات اختراق واسعة النطاق في كل من القاطع الجنوبي وقاطع البصره مستغله عدم وجود قوات عراقية ذات ثقل قادر على تغطيته بعض المناطق في هذين القطاعين ولا سيما في المناطق التي تغطيها مسطحات مائية واسعة المساحه (الأهوار) ، فقد قامت القيادة العامه للقوات المسلحة العراقية - باعداد مجموعات عمليات على شكل (قوات) مثل قوات (شرق دجله) بالقرب من مدينة العماره للعمل خلف هور الحويزه ومجموعة أخرى في منطقة الحد الفاصل بين تشكيلات الفيلق الثاني والرابع وغيرها . وفي تطور أخير - تم تحويل هذه القوات المنفصله الى فيالق مستقلة اسندت اليها مهمات قتاليه ثابتة على مناطق خاصة بها على خط المواجهه لامكان السيطرة على كل الجبهة من خلال الفياالق المتعددة بعدد إضافة فيالق جديده - تحتاج هي الأخرى الى عناصر بشرية جديده تقوم عليها تلك التشكيلات ، وهو الأمر الذي أثبت فاعليته مؤخرا في صد الهجوم على ميناء الفاو .

ولقد بدأ العراق يواجه الخسائر البشرية الملحوظه وبشكل مؤثر ابتداء١٠ من بداية عام ١٩٨١ عندما بدأت ايران في شن عمليات الضغط على القوات العراقية لإجبارها على التخلي عن المناطق التي احتلتها في ايران وكان على العراق خلال عام ١٩٨١ كله أن يثبت ذاته على أرض المعركة ومحاولة التمسك بالأرض التي تمكن من الوصول اليها ابتداء١٠ من يوم ١٩٨٠/٩/٢٢ - ولقد كان ذلك واضحا من خلال عمليات

الخفاجيه في نهاية عام ١٩٨١ التي حاول الايرانيون استردادها . ولكن الأمر الذي كان يمثل خاصيه متميزه - قد ميزت الحرب العراقية الايرانيه - عن سائر الحروب العربييه الأخرى والتي أقلقت القيادة العراقية كثيرا - تلك المتعلقة بتسليم الجنود العراقيين أنفسهم الى القوات الايرانيه وذلك بخلاف عمليات الأسر الجماعى التي أخذت حجما أيضا وطابعا يكاد يمزجها مع ظاهرة التسليم ، إضافة الى حالة الظاهرة الثالثه وهى عمليات التسرب أو الهروب من الخدمة فى القوات المسلحه . وان التحليل الأمين لهذه الظواهر الثلاث يشير الى ارتباطها بقضية العقيدة - أو القناعة الموجودة لدى فرد القوات المسلحة العراقية بمدى عدالة الحرب التي يطلب منه تقديم حياتـه من أجلها . ولقد لجأت القيادة العراقية الى أساليب خاصة لمعالجة كل حالة أو ظاهره من الظواهر الثلاث المشار اليها . فقد تم تشكيل سرايا خاصة اطلق عليها سرايا الاعداد فى صفوف التشكيلات المتمركزه على الخط الأمامى لجبهات القتال - ويتم اختبارهم من العناصر الموثوق فيهم وبمعرفة المسؤولين العسكريين الحزبيين فى التشكيل . وواجب هذه السرايا يتلخص فى منع أى جندى من الهرب ليلا أو نهـارا الى المواقع الايرانيه بترك موقعه لتسليم نفسه ، أو التفهقر أثناء العمليات العسكرية التي يشتبك فيها وحدته - الى الخلف لمحاولة الهرب - ويتم ذلك باطلاق النار على هؤلاء الجنود فى الحال . ولقد أصبح مجرد تواجد هذه العناصر بين الجنود فى داخل التشكيل يشكل نوعا من الردع ، مما يبعث فى نفس الجندى العراقى الخوف من المصير الذى سينتظره لو أقدم على هذا العمل الذى أصبح مغامرة بالحياة . ولقد لاقت ظاهرة تسليم الجنود أنفسهم الى القوات الايرانيه رد فعل شديد لدى القيادة العراقية بعهد أن وصلت الى حجم ملفت للنظر وبالذات خلال عمليات استرداد مدينة (المحمـسره) وتحريرها . وكذلك مدينة (الحويـزه) وفك الحصار عن (عبادان) والمحاور المتصله بها . فلقد سلمت ألويـه كامله الى القوات الايرانيه بكامله اسلحتها وعتادها بالرغم من التعتيم الاعلامى العراقى خلال أيام حصار القوات الايرانيه حول القوات المتواجده فى (المحمره) والتي منحتها مهله للتسليم قبل عملية الاقتحام للمدينة . ولقد سقطت المدينة بالقوات المتواجده فيها بلا قتال يذكر ، مما كان له أثر بالغ ورد فعل قاسى لدى القيادة السياسيه والعسكرية فى العراق ، ولم يستطع أى فرد من الأفراد المحاصرين فى مدينة المحمره وقتها أن يتراجع للخلف خلال فترة الانذار الايرانى لأنهم كانوا يعلمون أن مصيرهم سيكون الموت على أيدي سرايا الاعداد العراقية التى كانت تنتظرهم . مما دفعهم للاستسلام الى القوات الايرانيه باعتبار ذلك أفضل سبيل للاحتفاظ بحياتهم . ولقد كانت القيادة العراقية مُصره على عدم فتح الطريق للانسحاب أو بذل أى محاوله لانقاذ هذه القوات من مذبحة محققه داخل مدينة المحمره

ومُصره أيضا على أن تدافع هذه القوات عن المدينة وبأى ثمن ، وكانت الأخبار القادمة من جبهة القتال في حينها تشير الى أن الموقف يحتم الاقدام على عملية انسحاب سريعة للقوات المتواجده في (المحمره) تجنباً لمواجهه المذبحة أو الوقوع في الأسر - إلا أن القيادة العراقية كانت ما زالت متعنته في موقفها بضرورة الدفاع عنها - مع عدم امكانية دعم ومسانده تلك القوات بسبب سيطرة القوات الايرانيه بالنيران على خطوط الامداد بشكل كامل . وهكذا كانت ادارة العملية - (ادارة فاشله وسيئه) ولقد أقيمت المسئوليه على بعض القاده العـ كـريين الذين أعدموا في اليوم التالي لسقوط المحمره مباشرة - في الوقت الذي نرى أن مسئولية سقوط هذه القوات العراقية الكبيرة في أيدي الايرانيين وبكامل معداتهم وأسلحتهم بدون قتال يذكر هي من مسئولية القيادة السياسيه العراقيه وحدها . وبدأت الاذاعه الايرانيه تكذب البيانات العسكريه الصادره عن هذه العملية في حينها - بذكر أسماء القاده العراقيين الذي سقطت تشكيلاتهم في أيديهم مع تسجيلات صوتيه لهم . ولقد استغلت ايران نتائج معارك المحمره والحريزه وفك حصار عبادان استغلال اعلامي جيد ، وحاول الرئيس العراقي تبرير الخسائر التي لحقت بقواته في هذه المعركة وخاصة الأسرى منهم في خطابه الذي ألقاه في ٢٠/٤/١٩٨٢ قائلا : (ان الأعداء يركزون على بعض تفاصيل الممارك التي جرت بيننا وبين ايران ويتناسون المحصلة النهائيه لتلك الممارك . . انهم يركزون بصورة خاصة على خسائرسا في الأسرى وبخاصة في معارك الشوش - وديز فول ومعركة المحمره ولكن هؤلاء لا يذكرون نسبة الخسائر الايرانيه بالأفراد والمعدات في هذه الممارك . اننا نعرف بأننا قد خسرنا أعدادا مهمه من الأسرى في تلك المعركتين ، ولكن عدد الأسرى ليس هو العنصر الوحيد في الحسابات التي تُقيّم بها الممارك ، ففي الحرب العالميه الثانيه كان هناك ملايين الأسرى من الجانبين . .)

ولكن ماذا بعد ؟ ، ماذا تبقى بعد أن يتخلى جيشا عن الأرض التي يقف عليها ، والسلاح الذي يحارب به ، يُخسر الأفراد التي يتكون منها تشكيلاته ؟ ، وأتساءل بحق فكيف إذا تقسيم نتائج معارك من هذا القبيل ؟ وهذه حقائق لا يمكن اخفاؤها بالنسبة للمناطق التي ذكرها الرئيس العراقي أعلاه . يبقى أن نضيف شيئا هاما فليس صيفه تساؤل طرحه على القيادة العراقيه وأصحاب الأقلام التي انحازت عن توضيح الحقيقه لاحتواء الخطر ، . وتساؤلنا : ما هو الهدف الذي كان وراء دخول القوات العراقيه مدينه (المحمره) في سبتمبر (أيلول) عام ١٩٨٠ - والنتائج التي حققتها القيادة العراقيه من وراء هذه المغامرة على ضوء الخسائر الفادحه التي دفع ثمنها أبناء العراق في اقتحام مدينه المحمره في بداية الحرب مرتين ، وعند سقوطها في

أيدى القوات الإيرانية مؤخرًا ، وما هو التأثير الذي تمكنت القيادة العراقية من أحداثه على أجهزة اتخاذ القرار في إيران - وأحدث أثاره على سير مراحل الصراع بين الدولتين نتيجة دخول المحمرة ؟ ، لا شك أن الإجابة هي : لا شيء - سوى ما خسرته الشعب العراقي من أرواح ومعدات وأسلحه نتيجة قرار سياسى غير مدروس • اننى بهذه المناسبة - أستعيد ما جاء فى الحديث الذى أدلى به وزير الدفاع العراقى - الفريق أول عدنان خير الله وهو ابن خال الرئيس العراقى (خير الله طفاح) وأخ لزوجته الرئيس • لقد قال وزير الدفاع العراقى للصحيفة العراقية التى نشرت حديثه عقب اتمام سيطرة القوات العراقية على مدينة المحمرة عام ١٩٨٠ مبررًا تلك الخسائر الفادحة التى منى بها جيشه ، بأن القوات العراقية كلما حاولت أن تضع لنفسها موضع قدم فى مكان كانت تواجه ظروف مقاومة تقتضى الدخول الى عمق أكثر بدأ من مشارب المدينة الى داخلها وبشكل تدريجى مع تبادل السيطرة على بعض المناطق فى المدينة بين القوات العراقية والمدافعين عنها مما كلفها تلك الخسائر الفادحة فى الأفراد • ولا نسدرى هل كان وزير الدفاع العراقى قد درس شيئًا عن (إحتلال المدن) الذى يدرس فى المعاهد العسكرية التابعة لوزارته أم لا ؟ حتى يتم تقديم هذا العدد الفاحش من الخسائر البشرية والتى قابلها بلا شك عددا كبيرا من الخسائر فى الجانب الإيرانى مما جعل القيادة الإيرانية تطلق على المدينة اسم (مدينة الدم) كناية على الدماء التى سفكت من كلا الجانبين خلال عمليات إحتلالها من قبل القوات العراقية - ولا شك أيضًا أن التعتنت العراقى فى ضرورة إحتلال المحمرة بأى ثمن عام ١٩٨٠ ومهما كانت خسائر الجيش العراقى فى الأفراد - كان هو نفسه الأسلوب الذى أصرت القيادة العراقية على انتهاجه فى عمليات استعادتها من قبل القوات الإيرانية عام ١٩٨٢ ، فبرغم وضوح الموقف الصعب الذى كانت تواجهه القوات العراقية المحاصرة فى المدينة كما ذكرنا أصرت القيادة العراقية على أن يدافع الرجال المحاصرون عن مدينة يعلمون جيدا هم أنفسهم أنها لا بد وأن ترجع الى أيدي أصحابها الإيرانيين يوما - سواء بالحرب أو السلم - ولا مبرر للبقاء فيها - ولا دافع عقائدى لدى القوات العراقية المحاصرة فيها - يجعلهم يتمسكون فى الدفاع عنها والاستبسال من أجل بقائها فى أيديهم مما عجل فعلا بسقوطها فى أيدي القوات الإيرانية بلا قتال يذكر وبذلك الشكل الذى شكل صدمه وضربه قويه لدى القيادة السياسية البعثية فى بغداد وعلى قمتها الرئيس صدام حسين شخصيا • فكيف تسقط المدينة بدون قتال مع هذا العدد الهائل من القوات والأسلحه • ولم ينسى الرجل ذلك الجرح الذى مس كبريائه وكشف عن حقيقة البيانات العسكرية الكاذبه التى صدرت عن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية فى ذلك الحين • فعاد يتكلم عن تلك المعركة المشؤومه عند لقائه بالزعماء

الفلسطينيين الذين كانوا مجتمعين في بغداد خلال سبتمبر عام ١٩٨٥ حينما عـبر بوضوح خلال هذا اللقاء الذي تم في ٩/٢٥ وعبر عن مدى تخوفه الذي كان يسيطر عليه عقب سقوط المحمرة في أيدي الإيرانيين من أن تقدم القيادة الإيرانية على اتخاذ موقف سياسي لم يذكره باللفظ انما كان يعنى به وهو أن توافق إيران وقتها على انتهاء الحرب بعد أن تمكنت من استعادة الغالبية الساحقة من أراضيها ، ووجهه التخوف هنا يعبر عنه الرئيس العراقي بوضوح في أنه سيكون انتهاء الحرب في أعقاب أو نتيجة هزيمة عراقية ساحقة (وقد قال عربييه وليست عراقية) أمام القوات الإيرانية وهذا أمر في الحقيقة يكشف لنا عن البعد النفسي والفكري الذي تمثله - قضية انتهاء الحرب لدى صدام حسين - فهو حتى في الحالة التي كان يمكن انتهاء الحرب فيها على فرض أن إيران قد أحسنت استخدام فرصتها على حد قوله بعد معركة المحمرة الشهيرة - لم يكن الرئيس العراقي يريد بالسلام وانتهاء الحرب وأعرب بوضوح أنه كان يخشى تماما حدوث ذلك من جانب إيران - اذا فهو لا يريد انتهاء الحرب لكي تنتهي الآلام التي يعانيها شعبي العراق وإيران ، وانما يريد أن تنتهي الحرب - ولكن بالشكل والصورة التي يريدونها هو بحيث لا يقول العالم أن صدام حسين قد هزم في تلك المعركة أو غيرها ، لأن العالم يعلم جيدا أن العراق ولا قدر الله اذا هزم في معارك عسكرية حاسمه مع إيران لن يقول أحد أنها هزيمة للعراق - ولا للعرب - حتى لو قالتها القيادة الإيرانية - ولقد أضاف الرئيس العراقي في تعليقه على معركة المحمرة خلال حديثه مع القادة الفلسطينيين - معنى أن السلام وانتهاء الحرب بعد تلك المعركة سيكون (بعد آخر حرب يهزم فيها العرب) وذلك يفسر بوضوح اقراره بمقدار وجسامه الهزيمة التي منى بها جيشه أو ان شئنا قراره وقادته العسكريين في تلك المعركة والتي ظل الاعلام العراقي ينكرها في حينها ويؤكد على انتصارات وهميه وخسائر خيالية حققها جيش صدام على الإيرانيين .

وفي الواقع أن موضوع التسرب من القوات المسلحة العراقية بين الأفراد سواء باللجوء الى إيران - أو سرعة الاستسلام - أو الهروب الى داخل العراق كما سنوضحه فيما بعد ، كان سمة بارزة في هذه الحرب منذ الأيام الأولى من معارك شهر أكتوبر ١٩٨٠ بعد أن بدأ الجنود العراقيون يفيقون من غفلة الأيام الأولى للحرب - ولقد كان ذلك الأمر دائما يشغل الرئيس العراقي مما جعله وعلى غير عادة قادة الدول وزعمائها في هذه المواقف - نظرا لحساسيته التحدث في مثل هذه الأمور أمام الرأي العام العالمي والداخلي على حد سواء ، يشير الى هذا الموضوع في خطابه بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٠ قائلا : " ألم يكن بين هذا الحشد من الصناديد من أهتز أو تخاذل

في المعركة .. وأقول لكم بلى ولكنهم والله قلة سيسجل عنهم التاريخ ما يخبرهم وما لا يشرف ذويهم " ، وأليس القاريء معي في أنه لو كانت هذه الفئة هي قلة حقا ما كان الرئيس العراقي - وبحكم المنهج الاعلامي الذي يتبع في النظام الشمولي عن الحقائق - ما كان تعرض للكلام عن ذلك الموضوع !! . ولكن حجم تلك الظاهرة - وإثارة أجهزة الاعلام الايرانية لها بالصوت والصورة وبتقديم هؤلاء الجنود وسائل من خلال هذه الأجهزة لذويهم في العراق ، كانا أمرين ضاعطين لقراره بحجم الظاهرة والكلام عنها ولكن بشكل حاول من خلاله التقليل من شأنها . ولكن الصورة قد اخذت شكل آخر بعد ذلك على النطاق الداخلي في العراق ، حينما زاد حجم الخسائر ما بين القتلى والجرحى ، فكان على القيادة العراقية أن تأخذ اسلوبا آخر تتعامل به مع شعبها للتغطية على هذه الظاهرة الأخرى ، واعتبارها واجبا لا بد ان يتشرف كل شخص وكل أسرة في العراق بالنيل منه . ذلك هو شرف المساهمة الفعالة في (قادسية مدام المجيدة) كما يقولون . وهذا الشرف لا يكفي مجرد مشاركة فرد أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر من الأسرة الواحدة في هذه الحرب ليناله ، إنما لا بد أن يكون هناك قتيلًا وأكثر من قتيلا (ولا أدري قتل المسلم للمسلم وسقوط كلاهما بعد شهادته أم لا في ظل الظروف الخاصة بحرب العراق مع ايران حتى استخدم لفظ شهيد بدلا من قتيلا) ، فهذا العدد من القتلى يجب أن تقدمه الأسرة الواحدة حتى تنال ذلك الشرف الكبير في نظر القيادة العراقية ولعل أبرز صورة على هذه الظاهرة الغريبة التي تحاول فرضها القيادة العراقية على الشعب العراقي لتغطيه مآثيها في تلك الحرب التي لم تنتهي ، يستطيع أن يراها المرء من خلال زيارات الرئيس العراقي لبعض الأسر العراقية في منازلها والتي ينقلها التلفزيون العراقي كل يوم - فحينما يلتقي الرئيس مع ربة البيت يسأل سؤال تقليدي ضمن حملته عن أبنائها وزوجها الذين شاركوا في جبهات القتال ، وما عددهم وبالذات عدد من قتل منهم . والملفت للنظر ذلك الموقف الذي تواجه به ربة البيت حينما لا يكون لديها قتيلا واحدا ، فتجيب عليه بدون نعم أولا - وبطيبة العراقيات المغلوبات على أمرهن : (أروح فدالك سيدي - أنا وأولادي كلنا) وكأنه توسل بقبول عذر عن جرم لم ترتكبه وهو أنه لم يشأ القدر ويسقط من عندها أحد على ساحة القتال بعد . وهذا كله ناتج عن التعبئة الاعلامية لأجهزة النظام والحزب أيضا التي تضغط على عقول ومعنويات الشعب العراقي في هذا الاتجاه بأن يكون سقوط أحد أفرادها واجب وشرف وقاعدة وليس استثناء .

ولقد خاض العرب معارك عديدة في عصرنا الحديث مع اسرائيل وبصرف النظر عن نتائجها جميعا ، ولقد رأينا شبابا يذهب ويتمنى الموت عن صدق ورغبة نابغة من ايمانه بعدالة القضية التي يريد الاستشهاد من أجلها . وحتى قبل وخلال حرب

١٩٧٣ لم نرى ذلك التصعيد الاعلامي عن الشهادة والشهداء وعبارة (الشهداء اكرم منا جميعا) التي تطلق في العراق وكأنهم ألغوا النصوص القرآنية والأحاديث النبوية عن الشهادة ومكانتها في الاسلام . ولم نسمع من جهاز اعلامي واحد من الدول الستى شاركت بفاعليه في تلك الحرب مع اسرائيل العدو الرئيسي لنا أو من قادة تلك الدول والمسؤولين فيها حملات التشديد على ضرورة الشهادة الشهادة بالشكل الذي رأيناه في العراق . وذلك لسبب بسيط يتعلق كما قلنا بقناعة الجيش والشعب في الحروب المذكورة بعدالة القضية دون حاجة الى من يلقنهم معنى الشهادة وضرورتها . فكان كل مقاتل حريص على الحياة بعد تحقيق النصر بنفس القدر الذي كان فيه حريصا على الاستشهاد من أجل تحقيق النصر اذا كان في الاستشهاد مساهمه ضرورية لتحقيق ذلك النصر وبلا تردد .

أما في العراق فان تلقين الشهادة كان نتيجة لتيقن القيادة العراقية بعدم قناعة الجنود بتناسب ما يدفعون حياتهم من أجل تحقيقه - وهو بالدرجة الأولى بقاء البعث وقيادته في السلطه ، وفرض تنفيذ مخططاتهم على شعبهم بالقوة ، أما الثمن الذي يقدمونه لقتلى هذه الحرب التي افتعلوها فهو بعيدا تماما عن ذلك الذي رأيناه في حروب العرب السابقه مع اسرائيل ، ففي العراق يقدمون المال مكافأة على الاستشهاد كما يقولون ويقدمون سيارة وقطعة أرض وامتيازات أخرى - لن يلقي منها الانسان العراقي في قبره شيئا - وذلك لأنه ليس هو المخاطب في حملة الضفط من أجل الاستشهاد - فهو مجبر ومرغم على الذهاب للجبهة والآن تعرف السلطات المختصة طريقها لاحتضاره والتنكيل به هو وأسرته ثم إعدامه . ولكن المستهدف هو الأسرة العراقية - فعليها أن تدفع بابنائها ورجالها دفعا الى ساحة القتال والآن تعرضت للتنكيل والاهانه وعليها أن تبلغ عن من يهرب أو يختبئ - ولها في النهاية أن تتسلم المكافآت والامتيازات المشار اليها آنفا - والتي شملها أيضا التقليد والتجميد مؤخرا نتيجة الظروف الاقتصادية الأخيرة في العراق .

ان قضية القناعة - قضية العقيدة - قضية الحالة المعنوية لدى الجندي العراقي هي في رأيي تمثل العنصر الجوهرى جدا والهام والمؤثر في نتائج سير العمليات الحربية بين العراق وايران وعلى الجانبين . وهي جزء من موضوع العنصر البشرى في هذه الحرب الذي نتكلم عنه الآن لأنها ترتبط بالانسان أولا وأخيرا . والآن فما هو التفسير الدقيق لهذه الآلاف بل عشرات الآلاف من الجنود العراقيين الذين سلموا أنفسهم للقوات الايرانية أو هربوا لتسليم أنفسهم بدون أن تكون وحداتهم مشتبكة مع القوات الايرانية ؟ ان الدافع الموجود في داخل الانسان والنابع من الايمان بما هو

قادم على فعله - هو الأمر الذي يعمول عليه في النتائج المنتظرة من هذا الفعل . ولم يكن الإجبار والاكراه ، سبيلا الى تحقيق نتيجة يزاولها أن تكون حتى في الحياياه العاديه . ما بالننا اذا كان ذلك هو الأسلوب الذي يتبع الآن في العراق ليكون إكراهها من أجل أن يموت الانسان ، فلا شك أن الانسان أمام الاختيار ما بين الحياة والموت مع عدم قناعته بالهدف الذي دفع للعمل من أجل تحقيقه إضافة الى الاكراه الواقع عليه ، سيختار حتما - الحياة ، مفضلا أياها وبأى لون كانت ، حتى ولو كانت في الاسر لدى العدو ، دون الموت . واننى لأذكر هنا وعلى سبيل المثال للمقارنه أن الرئيس الراحل أنور السادات كان قد قام ذات مرة بزيارة الى رجال الجيش الثالث الميداني على جبهة القتال مع اسرائيل عام ١٩٧٢ والذي كان لى الشرف وقتها أن أكون أحد أفرادہ واجته بالضباط والجنود ، وكان برفقته الفريق أول المرحوم أحمد اسماعيل الذي كان قد لقوة القيادة العامه للقوات المسلحة بعد تنحيه الفريق أول محمد صادق ، وقام الجنود ليسأل الرئيس عن السبب في عدم القيام بالحرب التي كان قد وعد بها في السنوات الماضيه والى متى الانتظار . ونهض جندي آخر يطالب الرئيس بالسماح باسناد مهمات هجوميه محدوده يقوم خلالها الجنود بعبور القناة مع ما تتضمنه من هذه العمليات الجريئه من مخاطر معروف نتائجها مسبقا بسبب التحصينات الاسرائيليه المانعہ . ولم يفلح شرح الرئيس للجنود بأن هناك اجراءات ومستلزمات يجب استكمالها وانه كان قد رصد مبلغ من العملات الصعبة وضع تحت تصرف وزير الحربيہ الجديد ليتمكن من انجاز اللمسات الأخيرة المطلوبه لتهيئة القوات لدخول المعركة المنتظرة . ولم يتمكن حتى قادة التشكيلات لحظتها من السيطرة على الجنود الذين بدأوا في اصدار عبارات وهمهمات تعرب عن عدم قناعتهم بالبقاء دون قتال انتظارا لما سوف يتم متعجلين تكليفهم بعمليات قتالية محدوده كما شرح أحدهم ذلك . لتسخين الرجال . وأعتقد أنه وبالمقارنه مع الوضع على الجبهة الايرانيه بالنسبة لخواننا العراقيين فالاختلاف هنا اختلافا لا وجه للمقارنه بشأنه . فالجيش العراقي جيشا وطنيا وواعيا - ولدى المقاتل العراقي الكفاءه والتحمل الذي يجعله لا يتأخر خطوة واحده عن مستوى اخوانهم في الجيوش العربيه الأخرى ومنها الجيش المصري الذي روينا الواقعة المذكورة عنه . ولذلك فهو لا يمكن أن نعتبره جيشا متخاذلا أو مهتزا كما وصف رئيسه العراقي صدام حسين بعض عناصر منه على حد قوله . واعتبرهم قله منه . فالحقيقه أنهم ليسوا قلة ولكنهم كما قلنا عشرات الآلاف من بين مستسلم أو هارب خلال معارك عديدة . إضافة الى الذين كانوا يسلمون انفسهم طواعيه وبشكل انفرادى الى القوات الايرانيه التي كانت تتولى الاذاعه الايرانيه توجيههم من خلال برامجها الموجهه بالعربيہ - عن الطريقة التي يمكنهم اتباعها

لتسليم أنفسهم الى المواقع الايرانية المواجهه لهم وسواء كان ذلك ليلا أو نهارا وهو ما دفع القيادة العراقية كما قلنا الى تشكيل ما اطلق عليه (سرايا الاعدام) لمواجهه هذه الظاهرة . أما كون الجيش العراقي ليس متخاذلا أو مهتزا فان ذلك لأن هـذه الصفات لا تطلق الا في حاله ما اذا كان هذا الجيش يحارب من أجل قضية عادله يقتنع بها ، وبغير ذلك يكون قد استخدم الجندي الهارب أو المستسلم حقه في الحياة بدلا من أن يقوم بقتل مسلم مثله من أجل لا شيء أو يُقتل هو . ذلك أمر - الأمر الثاني والمتعلق بالأعداد الكبيرة من هذه الفئات والتي هي ليست بقله كما يقول الرئيس العراقي - فدليلنا عليه ما اطلق عليه الشعب العراقي (قادسيه الدورى) بعد قادسيه صدام - كناية عن الأحداث المؤسفه التي وقعت في جنوب العراق . والتي سوف نتعرض لها فيما بعد بشأن آلاف من الهاربين من الجبهة والذين اتخذوا من إحدى العناطسق مأوى لهم جنوب العراق . ويبقى دائما الفارق واضحا بين معارك أكتوبر ١٩٧٣ على الجبهة الاسرائيليه - ومعارك سبتمبر ١٩٨٠ وما بعدها على الجبهة الايرانية كلاهما شارك فيهما العرب - ومنهم الجيش العراقي ذلك الفارق هو العقيدة التي قاتل بها الجندي في الحالتين .

ولكن ما يؤلمنا أن تجنى القيادة الايرانية ثمارا من بعض معاركها مع العراق وعلى حساب سمعة أمتنا العربيه ومنها جيشنا العراقي بسبب يعود الى القيادة العراقية التي دفعت هذا الجيش الى هذا الموقف . ويلاحظ أن البيانات العسكريه العراقية قد توقفت عن ذكر الخسائر البشريه في العمليات الحربيه مع ايران والتي كانت تتضمنها من قبل بعد أن اتضح للرأى العام الداخلى ابتعاد تلك الأرقام التي تشير اليها البيانات العسكريه اليوميه عن حقيقة ما يحدث على جبهات القتال . واقتصرت الآن على ذكر الخسائر الايرانيه وحدها . دون خسائرها المقابله تجنباً للسخط العام الذى كان يتلقى به الجنود العراقيين قبل المدنيين هذه البيانات البعيده عن الواقع الذى يعيشونه بأنفسهم . بل انه حتى حينما ذكرت بعض البيانات الصادرة بشأن عمليات مثل معارك البساتين والخفاجيه والحويزه أرقاما كبيره من القتلى في القوات العراقية وبرغم أنها كانت بعيده جدا عن واقع الحال - الا أن مجرد وصول رقم القتلى الى أكثر من ٧٠ شخصا في البيان العسكري كان يولد رد فعل نفسى سيء على الجماهير لأنه يعطى انطباعا عن حجم المعارك والعدد الكبير الذى يمكن أن يكون قد سقط فيها من القتلى حينما يؤكدون أنه ما يصدر عن قيادتهم هو أقل حتما من الحقيقة . لذلك فكانت عمليه الغاء ذكر عدد القتلى في الجانب العراقي ضرورية على أى حال . ويلاحظ أنه وفي أعقاب كل معركة من المعارك الكبيره بين الدولتين وعلى ضوء المؤشرات التي تشير اليها الأنباء التي يأتى بها الجنود من جبهات

القتال ومن المستشفيات نجد أن هناك توقع سائد بين أفراد الشعب العراقي - بأن قراراً بدعوه دفعة جديدة من جنود الاحتياط في سبيله للصدور فوراً - وذلك يكشف عن الانطباع الذي يتولد لدى أفراد الشعب بأن عدد الخسائر كان قادحاً لدرجة قد تتطلب استدعاء دفعة جديدة من جنود الاحتياط - وأصبح كل شاب يعرف دوره على ضوء تاريخ ميلاده - ولقد وصلت عمليات تعبئة الجنود الخاضعين لنظام خدمة الاحتياط في الجيش العراقي الى حد الانتهاء من سحب كافة الجنود المنطبق عليهم شروطه خلال عام ١٩٨٤ ، ولم يبق أحد خارج الخدمة اذ بلغ أعمار بعضهم تجاوز سن الأربعين - كما شملت عملية التعبئة حتى الأشخاص الذين كان يشملهم قانون البديل - حيث كان بإمكان الشاب دفع بدل نقدي سابقاً دون تأدية الخدمة العسكرية ، هذا من جانب - ومن جانب آخر ، فقد فتح البعث العراقي لنفسه باباً آخر لإمداد جبهات القتال باحتياجاتها البشرية حينما تقرر تحويل ميليشيات الحزب والتي تسمى (الجيش الشعبي) للعمل على جبهات القتال وتوليها مهمات قتالية الى جانب باقي تشكيلات القوات المسلحة وكذلك الاستعانة بما أطلق عليه (المتطوعون العرب) - ونتكلم في ايجاز عن هذين الرافدين من روافد امداد الجيش العراقي بالأفراد -

(١) - الجيش الشعبي

تأسس هذا التنظيم والذي يعتبر ميليشيا للحزب عام ١٩٧٠ ليكون ذراعاً للحزب والثورة في مقاومة التآمر الداخلي عليهما وذلك بتعقب أصحاب الفكر المخالف لفكر البعث وتنفيذ المهام الخاصة التي تسند اليه في هذا المجال وسواء داخل أو خارج العراق - وكان من أهم التجارب التي خاضها هذا التنظيم شبه العسكرية تلك المتعلقة بالمشاركة في حرب الشمال ضد الأكراد أبناء الوطن الواحد - فهي تقوم بتنفيذ واجب خاص يصعب أن نسميه واجباً وطنياً قومياً لأنه يتعلق أساساً بحمايته نظام الحكم القائم ورموزه - أما الواجبات الوطنية والقومية فتتولاها الأجهزة التقليدية وهي الجيش والشرطة والأمن والمخابرات وان كان واجبهم أيضاً يتضمن بالدرجة الأولى حماية أمن النظام ورموزه - إلا أن ذلك لا يتعارض مع واجب الجيش الشعبي لأنه بعد ذراعاً إضافياً للحزب والنظام - وبعد قيام الحرب بين العراق وإيران - كلفت هذه الميليشيات بحراسة المنشآت الحيوية في العراق مثل الكبارى والمصانع والمرافق المختلفة - ودُرب مجموعات منها على العمل على أسلحة الدفاع الجوي من نوع (دوشكا الروسية) والتي نصبت فوق بعض المباني الحكومية داخل المدن - استكمالاً لسد ثغرات خطة الدفاع الجوي للعراق التي يصعب على القوات النظامية سد احتياجاتها البشرية - إلا أن احتياجات القوات المسلحة العراقية في

مرحلة لاحقه ، نتيجة تطور ظروف القتال على الجبهات واتساعها ، وزيادة الخسائر البشرية في القوات دفع القيادة العراقية الى اللجوء الى هذا المصدر لسد احتياجاتها من الأفراد التي تطلبتها ظروف القوات المسلحة . وأصبح لزاما على كل حزبى أن يشارك ضمن التشكيل الذى يتبعه فى الجيش الشعبى - للمشاركة فى الخدمة على جبهات القتال . وبذلك توصلت القيادة العراقية الى احداث نظاما يعد نوعا من التجنيد شبه الإجبارى ولكن بشكل غير مباشر لمعظم أفراد الشعب العراقى . فمن لم يشارك باعتباره جنديا فى الجيش النظامى - سوف يشارك باعتباره بعثيا وأحد أفراد الجيش الشعبى بحكم انتمائه للحزب ، وأصبح هناك امدادا مستمرا بالأفراد وابتداءا مسن طلبة المدارس وحتى سن الخمسون ، وبهذه المناسبة نتعجب حقا على اتهام العراق لايران بأنها تدفع بالشباب من صغار السن الى جبهات القتال مع العراق ، فى الوقت الذى تمارس هى نفس الاسلوب مع الفارق بين الحالتين - فإيران تدفع بهم باعتبارهم متطوعين فى الحرس الثورى وغيره ، فى حين أن العراق تدفع بهم باعتبارهم مجندين بشكل غير مباشر - وبالإجبار . ولقد شاهدت بنفسى أسرى ايران من هؤلاء الذين أطلق عليهم العراق لفظ الصبيه والأطفال - وهم لا يختلفون على الإطلاق فى أعمارهم عن هؤلاء الشباب من طلبة المدارس الذين كانوا يقفون مرتدين زى الجيش الشعبى على جانبى الطريق الذى مرت عليه قافلة الأسرى الايرانيين . هؤلاء الشباب الذين لا يستطيع أحدهم أن يتخلف عقب أداء امتحان نهاية العام وخلال العطلة الدراسيه ، للتوجه الى معسكرات التدريب ثم جبهات القتال ، والآن قام رجال الأمن فى العراق باعتقال والديهم وأفراد أسرهم حتى يظهر المصير أو يدلون عن مكانه . وهى حقيقة يعرفها كل مواطن فى العراق .

ونضيف الى ما سبق أن الشباب الايرانى الذى كان موضوعا دعائيا من جانب المسئولين العراقيين وأجهزتهم ما هم الا متطوعين من المدن والقرى التى دمرها الجيش العراقى وفقد الكثير منهم أسرهم ، فكسان أمامهم طريق التطوع للنثار عما لحقهم ، ذلك المصير الذى جاء يحارب عن عقيدة راسخه رغم صغر سنه وهو ما يبرره الرئيس العراقى بعد ادراكه تلك الحقيقة " بأنه جاء مخدوعا تحت تأثير الدعايه والدجل الذى يكفنه له قياده ايران " ، ويحضرنى واقعة تتعلق بأحد هؤلاء الشباب الايرانى الصغير حينما اكتشف أحد الضباط العراقيين وجوده فى أحد الملاجئ العراقية فى العمق العراقى بعد أن عاد التشكيل العراقى من معارك دامت أياما على خط المواجهه . وقد شهر الضابط العراقى مسدسه فى وجه هذا الشاب وطلب منه أن يهتف بحياة صدام ليختبره - فرفض الشاب وهتف بحياة الامام الخمينى برغم موقفه الذى يدرك من خلاله ما ينتظره من مصير . وان كانت هذه الواقعة تكشف

عن دور الشهادة لدى المسلمين الشيعة وتأثيرها الفعال في معنويات المقاتل .

بقى أن نوضح معلومه هامه تتعلق بالصبيه الذين كانت تقل اعمارهم عن (١٥ سنه) والذين وقعوا أسرى في أيدي العراق ولنسأل القيادة العراقية - اذا كان لديهم الشجاعة على قول الصدق والحقيقة فيما اذا كان هؤلاء الصبيه جميعا هم بالفعل أسرى حسرب في حكم المقاتلين ووقعوا في أيدي القوات العراقية باعتبارهم مقاتلين بالفعل - أم أنهم كانوا ضمن المدنيين الذين سقطت مدنيهم وقراهم في أيدي القوات العراقية حالهم حال الشيوخ الذين سقطوا معهم وهم جميعا من تبقى في تلك المدن والقرى دفاعا عن مواطنهم ، فادخلهم القاده العراقيون في عداد الأسرى من العسكريين وحسبهم عليهم وبالتالي أقاموا منهم ماده لحملتهم الاعلاميه . وان كنت أتعجب لطرف يتخذ من نوع أسرى الطرف المتحارب معه ماده دعائيه سواء كان صبيا أو شيوخا أو نساءا لأن الدفاع عن الوطن واجب لكل من هو قادر . أليس عماد تشكيل المنظمات الفلسطينيه هم من الشباب أعمار (١٥ سنه) .

ولقد لجأت القيادة العراقية الى توسيع دائرة القطاعات التي يمكن أن يطبق عليها هذا النظام لضمان زياده الأعداد التي تستطيع تعبئتها من الشباب العراقي بواسطة هذا المصدر فبدأت في فرض العضويه في حزب البعث على سائر قطاعات الشعب العراقي ليتم بموجب العضويه في الحزب - تكليف الشخص بالعمل على جبهات القتال ضمن تشكيلات الجيش الشعبي . (حيث ترتبط تشكيلات الجيش الشعبي بالتشكيلات الحزبيه ، فأمين سر الفرع أو مسئول المنظمه الرأسيه في المحافظه هو قائد الجيش الشعبي لتلك المحافظه وأمر القاطع ضمن المحافظه هو المسئول الحزبي للمنطقه التي يعمل فيها القاطع ، وهكذا نزولا الى أصغر وحدة قتالية تتكون من (١٥) مقاتلا والتي يقودها من هو الأقدم من الناحيه الحزبيه بين المقاتلين . . . ان الانتماء الى الجيش الشعبي واجب ملزم لكل مناضلي الحزب . ولا يستثنى من ذلك أحدا عدا أعضاء القيادة القطريه ، بسبب موقعه الحزبي أو الوظيفي إلا اذا كان هناك ظروف مرضيه خاصه وفي حدود ضيقه ، ففي الجيش الشعبي تجد العامل والفلاح والموظف والمدير العام ورئيس المؤسسه ووكيل الوزارة ، كما تجد المؤيد والنمير والعضو وأعضاء قيادات الفرق والشعب والفروع . وترتبط العقوبات التي تقع على الحزبي في الجيش بالعقوبات الحزبيه وتنعكس على الواقع الحزبي للشخص .) (١) ، ويلاحظ أنه قد بدأت اقامة تشكيلات تسوية في هذه الميلشيات اعتبارا من عام (١٩٧٤) بل وقد دفعت بعض

من هذه التشكيلات الى جبهات القتال كما حدث في القاطع الجنوبي من الجبهة في بدايه الحرب . وذلك ضمن خطه تعبئه الشعب العراقي كله رجالا ونساء وشيوخا وصغارا لكي يكونوا وقودا لتلك النار التي أشعلتها قيادتهم على الحدود مع ايران . " ولقد كانت القيادة العراقية قد وضعت خطه خمسه من عام ١٩٨١ لغايه عام ١٩٨٥ لكي يبلغ عدد منتسبي الجيش الشعبي (٥٠٠) ألف مقاتل " غير أن ظروف الاحتياج المتزايد للأفراد قد جعل هناك ضرورة لرفع هذا الرقم ، فوضعت الترتيبات لبلوغ عدد منتسبي الجيش الشعبي حتى نهاية عام ٩٨٢ (٥٠٠) ألف مقاتل ، وبدأ في الزيادة التصاعديه عن هذا الرقم خلال الأعوام التاليه لعام ١٩٨٢ . ولقد تم تنفيذ تلك الخطه بتكليف كافة العراقيين على اختلاف اتجاهاتهم السياسيه وابتداء من تلاميذ المدارس حتى البالغين من العمر خمسون سنه بتسليم أنفسهم الى معسكرات التدريب التابعة لقيادة الجيش الشعبي في المحافظه التابعين لها . ولم يقتصر الأمر اذا على البعثيين الذين هم من منتسبي الجيش الشعبي بحكم عضويتهم في الحزب . وفي سبيل تحقيق ذلك قامت المنظمات الحزبيه في محافظات العراق بحصر العراقيين بشكل دقيق سواء عن طريق محل سكنهم أو أماكن عملهم بواسطة استمارات خاصه - اضافة الى احصائيات يقدمها المسؤول الحزبي في الدائرة الحكوميه التي يعمل فيها عن منتسبي هذه الدائره واتجاهاتهم السياسيه - وحصر من هو حزبي - ومن هو غير حزبي وتم في النهايه اخطار كافة الغير حزبيين لحضور اجتماع عام عقد في كل محافظة . وأبلغوا أن ظروف البلاد تحتاج الى المزيد من الأفراد لمساندة القوات المسلحة بواسطة تشكيلات الجيش الشعبي الذي لم يعد يستطيع النهوض بهذه المهمه وبالحجم المطلوب منه بسبب عدم تناسب الأعداد التي يتطلبها قيامه بتلك المهمه مع ما هو متيسر للقيادة العامه للجيش الشعبي من أفراد - إضافة الى أن الشخص البعثي أصبح عليه أن يستمر في أداء واجبه على جبهات القتال فترة تصل الى ٦ أشهر في بعض المناطق بعد أن كانت ثلاثة أشهر مع بدايه الحرب - ثم يجد نفسه خلال السنه الواحدة يُطلب للذهاب للجبهة مرتين ، وأن الواجب الوطني يقتضي عدم اقتصار أداء هذه المهمه على البعثيين وحدهم لأن الجميع هم أبناء العراق . والجدير بالذكر أنه عندما زاد العبء على البعثيين في عمليه تكرار إرسالهم الى جبهات القتال لعدة مرات في خلال العامين الواحد قد أدى بهم الى التعبير عن شكواهم من ضرورة النظر في مشاركة كافسه العراقيين معهم في هذه المهمه لأن إعفاء غير البعثي وهو في نظر البعث شخص غير موثوق في اخلاصه للثورة والحزب جعله يستفيد من وضعه السياسي هذا ، على حساب البعثي الذي يذهب ليقدم حياته للخطر على جبهات القتال ، في حين يبقى هذا الغير بعثي سالما آمنا بين اهله بعيدا عن مخاطر الحرب . ولقد كان المسؤولون الحزبيون

يعلقون على هذه التساؤلات بأن البعثى عليه دائماً أن يدفع بذلك ضريبة إنتمائه للحزب - لأنه طريق النضال والى آخر ذلك من الفلسفات التى لم تفلح فى امتصاص تدمير البعثيين ، الى أن اضطرت القيادة العراقية الى تطبيق الأمر على الجميع . ولم يعسد لقضية التخوف من تسليم العناصر الغير بعثية للسلاح بالأمر الذى يبرر أبعادهم عن مشاركة باقى العراقيين فى هذه المهمة ولا سيما أن هناك من وسائل وطرق السيطرة عليهم إضافة الى ضعف كفاءتهم القتالية المحدودة مثل سائر افراد الجيش الشعبى البعثيين - وبساطة السلاح الذى يستخدمونه - لا يشكلان خطورة تذكر على أمن الحزب والثورة الذى تدور حوله كل احتياطات أجهزة الدولة المختلفة ، وقبل أن تبدأ القيادة العراقية فى اعتماد اسلوب ارسال تشكيلات الجيش الشعبى الى جبهات القتال - كانت قد ابتكرت اسلوباً آخر للزج بالرجال الى جبهات القتال حيث قامت بتشكيل ما أطلق عليه (ألوية المهمات الخاصة) ومن الاسم المطلق عليها يوحى للمرأ بأن أفراد هذه التشكيلات تتمتع بصفات خاصة تميزها حتى عن القوات الخاصة فى القوات المسلحة أو تكون على الأقل فى مستواها - وذلك من حيث الكفاءة القتالية واللياقة البدنية . ولكن واقع الحال يقول غير ذلك . ولعل الاطلاع على طريقة اختيار هؤلاء العناصر تكفى للحكم على مستواهم هذا . فلقد كانت المنظمات الحزبية تقوم باستدعاء البعثيين التابعين لها لحضور اجتماع حزبي فى محافظتهم يقوم خلاله المسئول الحزبي بعرض مقدمه من المقدمات البعثية المألوفة عن الوطنيه والقوميه والنضال ، ثم يلقي بالسؤال الذى تحبس عنده أنفاس المجتمعين وهو : (من منكم لا يريد أن يتطوع فى ألوية المهمات الخاصة ؟) وبالطبع لن يجراً بعثى على الاجابة (بلا) لأنه يعرف عقباها - خاصة أنه كبعثى - لا يجب أن يخالف المجموع ولا يخرج برأى يجعله محل اتهام بانه غير وطنى وجبان . وعليه يتم رفع قائمه بكافه الأشخاص المجتمعين وهكذا ترفع القوائم الى القيادة فى بغداد تفيد أن البعثيين جميعاً يطلبون التطوع للذهاب الى الجبهة للمشاركة (فى قادسيه صدام المجيدة) كما يطلقون عليها . وبعد ذلك يتم فرز هذه الأسماء واختيار الأشخاص الذين سيتم ارسالهم الى معسكرات التدريب توطئه لارسالهم الى جبهات القتال كمقاتلين بصفه دائمه حالهم حال أفراد القوات المسلحة - لأنهم متطوعين لذلك العمل . وبذلك إبتكر البعثيون فى أول الأمر اسلوباً للتجنيد الاجبارى طويل الأمد . وهم فى أغلب الأمر من الأشخاص المغلوبين على أمرهم - او من البعثيين المغضوب عليهم من مسئوليه البعثيين . ولقد تعرض هذا النوع من الميلشيا أن شاء لنا أن نطلق عليه ذلك - الى عديد من المآخذ لأنه أثبت عدم ملائمة الأفراد الذين يتم إنتقايتهم للعمل على جبهات القتال للقيام بمهام تتعادل مع مهام تشكيلات القوات الخاصة فى القوات المسلحة . ولعدم

الكفاءه البدنيه لرجال من أعمار مختلفه يتم دفعهم الى تدريبات لا قبل ولا طاقسه
 لامكانياتهم وقدراتهم الصحيه والجسمانيه بها ، ثم زجهم الى جبهات القتال في ظروف
 معنويه خاصه تحت الضغط والاكراه باعتبارهم متطوعين دون أن يكون لديهم الرغبه
 الى التطوع بالفعل مما كان لكل ذلك أبلغ الآثار في النتائج التي برزت عقب وقوع عمليات
 هجوميه على المواقع التي كانت تتمركز فيها تلك الألويه سواء من حيث سرعة اختراق
 القوات الإيرانيه لها - وكذلك الخسائر الكبيره التي كانت تلحق بهذه التشكيلات .
 ولذلك فقد أثبتت تلك التجربه فشلها لعدم مقدرة تلك الألويه الخاصه على تحقيق
 الأهداف التي تشكلت من أجلها (اللهم الا اذا كانت مجرد واجبات دعائيه لنظام البعث
 في موضوع النضال الذي طالما تحدث عنه في كل مناسبه) ولذلك وقبل تصفيسه
 الويه المهمات الخاصه هذه وانها تجربتها كانت قيادة البعث العراقي قد هيأت
 كل الترتيبات اللازمه لدفع قواطع الجيش الشعبى الى جبهات القتال بعد اعساده
 معسكرات للتدريب في كل مركز من مراكز المحافظات وكذلك الأقصيه التابعة لها .
 وحينما وجد المواطن العراقي نفسه عرضه للاستدعاء أكثر من مرتين خلال العام الواحد
 للذهاب لجبهات القتال ضمن تشكيلات الجيش الشعبى بدأ يتحين الحيل والأعذار
 وغالبها الهروب - من هذا الأمر ، فأحيانا يحاول الشخص أن يحمل على خطاب رسمى
 بانه منقول من دائرة عمله الى محافظة أخرى . بل وقام البعض بنقل أنفسهم فعلا من
 محافظاتهم الى محافظات أخرى تهربا من ذلك الأمر ، حيث قد يستطيع أن يتمتع بفترة
 زمنيّه لا بأس بها قبل أن يُسجل لدى المنظمه الحزبيه التي يجب أن يخطرأ بنقله
 والكاشنه في المحافظه التي نقل اليها . وأحيانا يحاول بالاستعانه بالاقارب أو الأصدقاء
 بأن يحجز نفسه في احدى المستشفيات لأن تقديم شهادة مرضيه لن تفيده - ولا بد
 من توقيع الكشف الطبى بواسطة لجان طبية تعمل بايعاز من الحزب . ولم يبق سوى
 التهرب ، ولذلك فقد لجأت القيادة البعثيه في ابتكار وسيله فعاله لضمان حشد
 الأفراد المطلوب ارسالهم الى جبهات القتال . فحيث يتم في البدايه ابلاغهم بموعد
 وتاريخ تجمعهم للذهاب الى الجبهه وحينما يختفى الشخص تذهب مفرزه خاصه تتكون
 من مسئول الحزب أو من ينوبه وشخص آخر وفرد من أفراد جهاز الأمن - ويتجهون الى
 بيته أو مقر عمله للقبض عليه ، فاذا كانت الوجبه التي كان مقيدا ضمن رجالها
 قد ذهبت الى جبهه القتال بالفعل يتم حجزه رهن الاعتقال لدى أجهزه الأمن الى حيث
 حلول موعد الوجبه القادمه فيرسل معها وتكون فترة الحبس الأولى على سبيل العقوبة
 وعندما يتم تجميع الرجال الذين سوف يرسلون الى جبهات القتال يتم عمل احتفال
 خاص لهم في المحافظه التي سيخرجون منها حيث يحضر أمين سر المحافظه وهو
 يعتبر قائد الجيش الشعبى فيها ومعه معاونوه والمحافظ وأحيانا يحضر معهم أحد

المسؤولون الحزبيون الكبار من بغداد وتتم دعوة أسر هؤلاء المقاتلين (كما يطلق عليهم) لحضور الاحتفال وتقوم المسئولة الحزبية عن النساء في التنظيم بتجميع بعض الحزبيات لحضور ذلك الحفل الذي لا يخرج عن تجمع هؤلاء الذين سوف تحملهم الأتوبيسات الى جبهات القتال ويقفون حاملين أسلحتهم ليستمعوا الى خطابات مطولة عن الوطنيه والقتال من المسؤولين البعثيين يتخللها ويعقبها زغاريد (بعثيات اتحاد نساء العراق) وهلاهل ورقصات يحدد مسبقا الأشخاص الذين سيقومسون بها ، مع قيام نفر من المقاتلين بالقاء بعض قصائد الشعر المرتجلة تمجيدا في صدام حسين وحزب البعث - وسبابا في الامام الخميني وسط التصفيق والرقص وحتى تظهر مشاهد الاحتفال الذي يتكرر كل يوم في عدة محافظات أمام شاشه التليفزيون العراقي بشكل يعطى للمشاهدين غير العراقيين انطباعا معاكسا تماما على حقيقة ما يحس ويشعر به هؤلاء الذين يطلب منهم الرقص والتهليل وكأنهم يعبرون عن فرحتهم بذهابهم لساحة الموت ولا يدري احد كيف تم تجميع هؤلاء وبأى اسلوب تم ذلك . ويحضرني هنا ذلك الأمر المؤسف على ما يتضمنه من اجراح لعمق المشاعر الانسانيه للشعب العراقي حينما تزيف الحقائق وحتى المشاعر وهو ما يقوم به حكام العراق حينما يعلن حزبهم على لسان قاداته بتلك العبارات التي سخر منها شعبهم مثل قولهم : (ستكون صفحات رائعة في تاريخ العراق والأمة ، تلك المواقف الوطنيه والشجاعه التي وقفها أهل الشهداء ، وزوجاتهم ، وأبنائهم وأمهاتهم وأباؤهم واخوانهم واخواتهم الذين كانوا يستقبلون القائد عند زيارته لهم في بيوتهم بالأهازيج والدعاء بالنصر ، وعندما يستقبلون الشهداء بالزغاريد والهلاهل) أي زغاريد هذه التي استقبلت بها أي أسرة نبأ وفاة احد رجالها وأي مشاعر انسانيه قد قُتلت في نفوس هذه الأسرة ، تلك التي لا تتحرك لمثل هذا البلاء الذي يحل بها بفقد عزيز عليها كما يحاول البعث أن يزيف المشاعر الانسانيه هكذا . وهكذا سارت تجربة الجيـش الشعبي ، أسلوبا للتجنيد شبه الاجباري لكل الشعب العراقي كما قلنا . بل أنه ، وعندما وصلت ضمن اعداد الأسرى الايرانيين في بعض المعارك عددا من الشيوخ صدر بيان تكلم عنه قادة البعث في تقريرهم الذي سبق أن أشرنا اليه والذي جاء فيه : (وأراد المناضل صدام حسين أن يعطى مثلا مؤثرا عن موقف الجماهير من المعركة ، لقد أصدر بياننا قال فيه " ان المعركة بحاجة الى المقاتلين ممن هم أكبر من ستين سنه " وقد فوجئ الكثيرين بهذا البيان ولكن جاء الجواب ففي خلال أيام قليلة تطوع أكثر من ثلاثين ألف شيخ من شيوخ العراق . وراحوا يحملون بنادقهم العتيقه ومكاويرهم وعصيهم ويهوسون أمام مراكز التطوع . يطالبون بالذهاب الى الجبهة والمشاركة في المعركة لقد كان موقف الشيوخ هذا تعبيرا رائعا عن موقف كل العراقيين (١) وتعقبها على هذه

(١) - التقرير المشار اليه آنفا (ص ٢٢٧) .

المهزله المسرحيه نجد أنفسنا أمام تساؤل ملح وهو لماذا اختار الرئيس العراقي الذين يزيد أعمارهم عن ستين عاما بصفه خاصه ، وهل من يقل عمرهم عن ذلك وحتى سن الخمسون مثلا لا يصلح ؟ والاجابة هي أن ما دون الستون عاما قد تم إلحاقهم بمعسكرات تدريب خاصة ابتداء من عام ١٩٨٤ فى مناطق سكناهم - ولكن لا يرسلون لجبهات القتال إنما يدربون شكليا بالطبع تحسبا لاحتمالات هجوم ايرانى قد ينجح لا قدر الله فى دخول أى من المدن العراقيه . فقد يستطيع هؤلاء الشيوخ أن يساهموا بشئ فى الدفاع عن ساكنهم . هذا شئ ، أما قضية أن الأمر كان مفاجأة للشعب العراقى بهذا البيان فهذه وان كانت حقيقة قد وقعت بالفعل إلا أن اندهاشهم قد زال فى نفس ليله صدور البيان حينما وصلت الى آذانهم الأنباء التى تسربت عن وصول تعليمات من قيادة الحزب فى بغداد الى المنظمات الحزبيه فى كافة المحافظات بالتحرك الفورى فى ذات الليله لحث المواطنين على تبليغ الشيوخ المتواجدين فى كل مركز وقضاء فى العراق بالتوجه فى صباح اليوم التالى الى حضور تجمعات عند مقار المنظمات الحزبيه للخروج فى مظاهرة جماعيه الى مكاتب التطوع وهم يهتفون بعبارة (ودوننا للجبهه نحارب) وغيرها من الشعارات التى لقنت لهم . حتى يسمع العالم ويرى من خلال عدسات التليفزيون العراقى التى كانت جاهزة لنقل مثل هذه المشاهد التى يخرجها البعث كل يوم - أن الشعب العراقى كله حماس واندفاع للمشاركة فى القتال مع ايران . للتغطية على موضوع تطوع الشيوخ الايرانيين فى الحرب ، ورد الفعل السيئ الذى أحدثه موضوع زيادة أعداد العراقيين الذين يسلمون أنفسهم الى القوات الايرانيه ، تلك الظاهره الغريبه التى ما زالت تواجهها القيادة العراقية . ويلاحظ أن القيادة العامه للقوات المسلحه العراقيه ، قد لجأت الى اسلوب آخر للتغطية على موضوع ارتفاع عدد الأسرى - حينما دأبت خلال السنتين الأخيرتين على ذكر فقره فى بيانها العسكرى اليومى عن نشاط القوات على جبهات القتال ، تذكر منها أن " عددا من أفراد القوات المسلحه الايرانيه قد لجأ الى المواقع العراقية وتم سحبه الى الخلف بسلام " .

إضافة الى ذلك فقد واجهت القيادة العراقية مشكله أخرى بخلاف مشاكل الخسائر من القتلى والجرحى ، والأسرى ، والمستسلمين الى القوات الايرانيه تلك هى مشكلة الهاربين من جبهات القتال ، ويطلق عليهم (الفارين) وتلك المشكله التى شكلت ظاهره لها مضاعفاتها سواء على مستوى انتظام الخدمة نفسها فى القوات المسلحه وتأثر التشكيلات بالتسرب الحادث بين أفرادها من الذين يذهبون فى إجازات ميدانيه ولا يعودون ثانيه الى وحداتهم أو على المستوى الاجتماعى من حيث الخطورة التى تتمثل فى بقاء هؤلاء الأفراد شاربدين دون مأوى آمن لهم من عيون أجهزة

السلطة والأسلوب الاجرامى الذى أتبعوه رغما عنهم فى توفير احتياجاتهم من الغذاء .
اليومى لعدم امكان التحاقهم بأى عمل خشيه انكشاف أمرهم . ولقد شكل البعـث
الاجتماعى لهذه الظاهرة واحدا من آثار الحرب على المجتمع العراقى السلبى . ولكن
مكمن الخطر فى ظاهرة الفارين هذه بالنسبة للامن العام للدولة كان شيئا آخر
بخلاف الأمرين السابقين - ذلك هو ظهور تجمعات على شكل عمابات مسلحة كانت قد
بدأت تتخذ لنفسها مناطق محددة فى العراق ولها قياداتها التى تتولى السيطرة عليها
وعلى نشاطها . وبأدى ذى بدء أستطيع أن أقرر أن هناك عاملين هامين لعبا دورا بارزا
فى خلق هذه الظاهرة وبهذا الشكل المنظم والخطير وساعد على قيامها اضافة الى
العوامل الأخرى التى تتوارى وراء تفكير وعقيدة العناصر التى قامت بتجميع الأفراد
الفارين وتنظيمهم ، وتشجيع حدوث ظاهرة الفرار من الخدمة العسكرية ، والاتجاهات
السياسية التى يعتنقها هؤلاء ، والعامل الأول هو ما تفرضه القوانين العسكرية فى
العراق من عقوبات على التأخير عن العودة الى الوحدات لمدة تزيد عن ٤٨ ساعة تأخير
لتصل العقوبة الى الاعدام رميا بالرصاص . والعامل الثانى هو وكما بينا سابقا
ما يتعلق باطالة زمن الحرب التى يرى فيها الجندى أو الضابط العراقى أنها إطالة
أخذت طريقا لا نهايه له مع عدم القناعه بالهدف من ورائها ولا سيما بعد ظروف
اضطرار القوات العراقية الى الانسحاب من معظم الأراضى التى قدم عشرات الآلاف من
العراقيين أرواحهم فى طريق الاستيلاء عليها وكذلك عند الانسحاب منها . وما تمثله
كل هذه الحقائق من أثر نفسى وفكرى حاد جدا على عقيدة الجندى العراقى . وفى
الحقيقة أن ظاهرة تجمع أعداد كبيرة من الفارين من الخدمة العسكرية فى الجيـش
العراقى تصل الى عشرات المئات على أقل تقدير باعتبار أننا نتكلم عن الفارين الذين
تشكل منهم هذه التجمعات التى نحن بصدد الكلام عنها ، دون الأعداد الكبيرة الأخرى
من الفارين المنزوين فى أماكن أخرى وبصفه فرديه . تلك الظاهرة لم يتضح معلومات
دقيقة عن كيفية تجميعها على هذا الشكل المنظم - والأساليب التى اتبعتها العناصر
القيادية لهذا التنظيم أن شاء لنا أن نطلق عليه هذا المسمى ، والقوى السياسية
التي كانت خلف هذه العناصر . وهل هناك دعم يأتى من ايران كما أشيع ، الى هذه
العناصر أم أنها من منع القوى السياسيه المناهضة لنظام البعث فى العراق ، وعلى
الأخص حزب الدعوة والحزب الشيوعى العراقى . فقد حالت ظروف التكتم والسريه التى
فرضت على هذه الظاهرة وعمليات القضاء عليها دورا كبيرا فى جعل هذه الأسئلة
من غير المتيسر وضع الاجابه الدقيقة والصحيحة بشأنها ، مع الخوف الذى كان
وما زال يسيطر على سلوك وكلام العراقيين لأن مجرد الافصاح عن معلومه أو فكرة قد
تدور فى خلد شخص أمام آخر ، قد تكون سببا فى اتهامه بأنه على صلة بهذه الظاهرة

وما قد يترتب عليه من عواقب وخيمه هو في غنى عنها . لذلك فقد تضاربت الشائعات التي ترددت بكثرة بشأنها من خلال همسات أفراد الجيش الشعبي الذين كانوا يكلفون بعمليات المطاردة لهذه الجماعات . ولقد كان من أكبر وأخطر هذه الجماعات التي تشكلت من الضباط والجنود الفارين من الجيش العراقي تلك التي اتخذت من (منطقة الأهوار) جنوب العراق معقلا لها متخفيه داخل نبات البردي الذي ينتشر بكثافة في هذه المسطحات المائية ، وبصفه خاصة بين محافظة ذي قار ومحافظة ميسان مع ملاحظه أن تلك الأهواز تمتد لكر تتمل (بهور الحويزه) الذي يتراعى خلـسـف الحدود الايرانيه ، وهو نفسه (الهور) الذي قامت القوات الايرانيه بالتسرب خلال نبات البردي المنتشر فيه بواسطة القوارب الى أن تمكنت من تنفيذ عمليات الهجوم المتكرره التي استطاعت خلالها الوصول الى طريق بغداد البصرة أكثر من مرة . ولذلك فلا يستبعد أن يكون (الهور) المذكور قد اتخذ كطريق مواصلات لإمداد تلك الجماعات واتصالها بايران اذا أخذنا بالرأى القائل أن هذه الجماعات كانت بتدبير ودعم من ايران . وفي الواقع وعند التأمل في الطريقة التي يمكن التكهن بتجمع هذا العدد الهائل بها من الأفراد الهاربين من القوات المسلحة العراقية بها وتحت قيـسـاده تجمعهم وتسيطر عليهم وتتولى شئونهم فان المراقب يجد أمامه حقيقة هامه تقول أنه ووفقا للأسلوب المتبع في الجيش العراقي فإن الضابط أو الجندي المتغيب بعد أن يسجل لدى التشكيل الخاص به أنه متغيب يتم ابلاغ الجهات الأمنية المختصة بالبيانات الكامله عنه ، والتي تقوم بدورها بالمراقبة الدقيقة لمنزل أسرته والأماكن التي إعتاد التردد عليها ، وبالتالي فان الفرد - الفار - لا يستطيع اجراء أى اتصال بأسرته ، فكيف اذا استطاع كل هذا العدد الضخم من الأفراد أن يهتدى الى ذلك المكان الكائن في أهوار جنوب العراق لكي يحتفى فيه من عيون السلطة ؟ ، أن نظرة فاحصه وموضوعيه وواقعية لهذه الظاهرة تقطع بأن تجمع هؤلاء الأفراد بهذه الصورة لم يكن وليد صدفه . وذلك يؤدي بنا الى التكهن بأن عمليات تجمع هؤلاء الناس لم تتم عقب انقطاعهم عن وحداتهم العسكرية بالنسبة للاغلبيه الكبيره منهم ، انما المنطق يقول بأن الشخص كان لديه النيه المسبقه باللجوء الى هذا المكان وقبل أن تنتهي أجازته العسكريه ولديه اتصال مسبق أيضا ببعض العناصر التي تلعب دورا مهما فسي تحريض الأفراد الذين قد يتراءى لهم فيهم الاستعداد لقبول هذه المخاطره ، وأغلب الظن أن شخص بقبل بهذه المخاطره ليس من النوع العادي والبسيط من بين الجنود ، كما أن الاختيار لا شك يجب أن يقع على شخص يمكن الاستفادة من امكانياته القتاليه عندما ينضم الى هذه التجمعات . فالعملية على ما يتراءى لي لا يمكن القول بأنها تمت بمحض الصدفه التي جمعت نفرا من هنا ونفرا من هناك فشكّلوا فيما بعد

من بينهم جماعة واحدة تعمل ضد السلطة وتبث الرعب بين الناس في المنطقة ولا سيما على ضوء حقيقة الخوف القاتل الذي يسيطر على كل انسان في العراق - من الآخر - من احتمال كونه من العناصر التي تعمل لدى الأجهزة الأمنية المتعددة . اذا فعنصر الأمان من هذه الناحية قد تيقن منه هذا الفرد قبل هروبه الى هذه المنطقة عن طريق العنصر الذي قام بأخذ يده الى هذا الطريق . ويلاحظ من خلال دراسة الطبيعة الجغرافية للمنطقة التي أتخذ منها هؤلاء الأفراد معقلا لهم أنها منطقة منيعه في الدفاع عنها ضد أي هجوم لكونها عبارة عن مسطحات مائية تقع في داخلها بعض الجزر الصغيرة التي هي قرى يعيش عليها أهالي هذه المنطقة و لا يمكن الوصول اليها الا باستخدام وسيلة نقل نهريه مع سهوله كشف أي تحرك لها في هذه الحالة قبل وصولها بمسافه كافيه لاتخاذ اجراءات التأمين ضدها . ولقد استطاع هؤلاء الأفراد السيطرة على هذه القرى بالقوة وأصبح على أهلها أن يستجيبوا لطلباتهم اذا أرادوا أن يحافظوا على حياتهم وبالتالي القيام بمهمة تدبير مستلزماتهم المعيشيه . والشئ المستغرب فعلا وهو ما يشكك في مدى كفاءة أجهزة المخابرات والأمن العراقية هو عدم رصد تحركات العناصر المدبره والمسيطره على هذه التجمعات . ويكشف هذه الحقيقة تسلسل الوقائع المتعلقة بها . فلم تتنبه القيادة العراقية بوجود هذه الظاهره في هذه الصورة الا بعد أن بدأت في تنفيذ عملياتها الهجوميه ضد بعض المنشآت والعناصر الأمنية والحزبيه . وأبرزها ذلك الهجوم الذي قامت به جماعة تابعة لهذا التجمع على نقطة سيطرة تتكون من أفراد تابعين لأجهزة الأمن والمرور والشرطة العسكرية عند مدينة (السويز) على الطريق الواصل بين مدينة البصرة ومحافظة ميسان والمتجه الى بغداد . وكان قد تردد في نفس الفترة أن هناك عدة حوادث أبرزها إختطاف قارب مائي كان ينقل بعض المدرسات داخل مياه الهور ولم يعرف مصيرهم . ولكن الحادث الذي أظهر هذه الظاهره كقضية خطيره تستلزم التحرك السريع للقضاء عليها لتعلقها بأمن الدولة وقيادتها الحاكمه ذلك الذي تعرض له النائب الأول للرئيس العراقي (عزت ابراهيم الدوري) حينما اطلق عليه النيران أثناء حضوره الاحتفال السنوي الذي يقام في تلك المنطقة ويسمى (عيد الأهوار) . وقد تم تكليف قيادة الجيش الشعبي في محافظة ميسان بارسال مجموعة من رجال الجيش الشعبي الى المنطقة للقضاء على هذه الجماعة التي لم يكن لدى السلطات المختصة معلومات كامله عن حجمها وأوضاعها الحقيقية ، وامكانياتها القتاليه . ولكن كانت النتيجة هي مقتل مسئول الجيش الشعبي عن (قضاء المجير) التابع لمحافظة ميسان وبعض رجاله . وتصادف أن كانت القوات الايرانيه خلال ذلك الأسبوع تقوم بهجوم واسع على القاطع الجنوبي لجبهة القتال في نطاق الفيلق الرابع الذي يتخذ من محافظة

ميسان مقرا لقيادته ، وكان الرئيس العراقي صدام حسين في زيارة الى المحافظة ليتابع تطورات الموقف على الجبهة مع ايران ، وعرض عليه نتائج المعركة التي دارت بين الجيش الشعبي - وهؤلاء الفارين - فكلّف الرئيس القوات المسلحة وكافة أجهزة الدولة الأمنية والحزبية بتجميع المعلومات الكاملة عن هذه الجماعات واستخدام في ذلك امكانيات القوات المسلحة في الاستطلاع بما فيها القوات الجوية وقُدّم السي الرئيس على الفور تقريراً وافياً عن الحجم المذهل لهذه الظاهرة مما دعاه الى اصدار أوامره بتشكيل مجموعة عمليات خاصة لتصفية هذه الجماعات ، شارك فيها أعداد كبيرة جداً من أفراد الجيش الشعبي ، ووحدات من القوات المسلحة (القوات الخاصة والمدفعية وطيران الجيش) ورجال الشرطة والأمن والخبرات ، وأسند لكل منهما دوره في العملية ، وبدأت قيادة العملية تبلغ هؤلاء الأفراد انذارها بضرورة التسليم عن طريق مكبرات الصوت في موعد أقصاه يوم (الجمعة) مقابل وعدا من الرئيس العراقي لهم بالعفو التام عنهم واعادتهم الى وحداتهم العسكرية . ومن يبقى بعد مدة الانذار سيتعرض للهجوم ومن سيبقى منهم على قيد الحياة سوف يُعدم . وكعادة الانسان العراقي في عدم الثقة فيما توعد به القيادة البعثية الحاكمه فلم يستسلم الا نفر قليل من هذه الأعداد الكبيره - الى أن حان موعد انتهاء الانذار - فبدأت وحدات المدفعية المشتركة في مجموعة العمليات المكلفه بتصفية هذه الجماعات بقصفات من المدفعية . وقيام الطيران (الهليكوبتر) بطلعات استخدمت فيها المواد الحارقة أيضاً وكان ذلك في البدايه بهدف اشعار الأفراد المتحصنين في المنطقة بأنهم سوف يواجهونهم بعملية إبادة دون أن تستطيع تلك الجماعات الرد المؤثر على الوحدات المشاركة في العملية . مع حث المدنيين الذين يسكنون هذه القرى على الضغط عليهم لتسليم أنفسهم . ولقد تقدم بالفعل عدد كبير من هؤلاء الفارين بتسليم أنفسهم خلال فترة التوقف عن القصف - الا أن قيادة العملية قد اكتشفت شيئاً آخر ، وهو أن هذه الجماعات كان لديها أنواعاً من الأسلحة يصعب خروج الأفراد بها من ثكناتهم - مثل أسلحة الدفاع الجوي من (الرشاشات) التي يستخدموها ضد الطائرات الهليكوبتر ، وكذلك مدافع الهاون التي ردوا بها على قصف المدفعية التابعة لمجموعة العمليات ضدهم وأجهزة لاسلكيه ، وبعد مهلة الانذار الثاني - بدأت مجموعة العمليات في عملية تصفيه استخدمت فيها كافة أنواع الأسلحة وتم فيها إحراق نيات البردي الذي كان يتخفى داخله الفارون وتم تدمير القرى التي كان يحتوى بعضهم فيها مع حرقها حرقاً تاماً بمن فيها من الأهالي المدنيين وحيواناتهم وزراعتهم ، والذين قاسوا خلال تلك الفترة العصيه بين كل من ارباب وتهديد الفارين لهم وبين المصير الذي كان هو مصيرهم المحتم على أيدي قيادتهم السياسيه (الحكيمه) كما تطلق عليها

أجهزتها الاعلاميه . ولقد حاول عدد كبير من هذه الجماعات (الفارين) - اتخاذ طريقهم الى ايران بالوصول الى هور الحويزه ولكن كانت القيادة العراقية قد اتخذت احتياطاتها كامله فى محاصرة منافذ (الهور) والمنطقة كلها . وبدأت الأفراد المشتركة فى العملية بعد ذلك عمليه تطهير الهور . وتم تجميع من بقى على قيد الحياة - وأعدت لهم ساحه خاصه فى مقر قيادة الفيلق الرابع وتم اعدامهم فيها بعد أن تم استدعاء اعداد كبيره من المدنيين بالقوة لحضور عملية الاعدام ليكون ذلك نوعا من الردع العام فى نفوس أفراد الشعب العراقى . ومنذ ذلك الحين قامست حمله واسعه فى كل انحاء العراق لتجميع كافة الأفراد الفارين من الخدمة العسكرية وحملهم فى أتوبيسات خاصة تقلهم الى ساحه الاعدام التى أعدت خصيما لهذا الغرض كما قلنا - معصوبى الأعين . ولقد أطلق الشعب العراقى على عملية إباده منطقة الأهوار هذه (قادسية الدورى) تندرا على ما وقع فيها والطريقة التى تمت بها الى اسم (عزت الدورى) نائب الرئيس العراقى الذى بدأت العملية بالاعتداء عليه - وذلك قياسا على ما أطلقتته السلطه على الحرب مع ايران باسم (قادسيه صدام) .

ولقد صدر فى أعقاب هذه العملية قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٢٧ عام ١٩٨٢ ، الذى يقضى بعقوبة الاعدام لكل شخص ينطبق عليه حكم الهارب - من الخدمة فى القوات المسلحة العراقية مع اتخاذ اجراءات عقابيه ضد أسرته . ولقد كان لذلك القرار رد فعله السىء لدى الشعب العراقى مما دفع السلطة الى تعبئه الأجهزة الاعلاميه ومنظمات الحزب للقيام بحمله اعلاميه لتحذير الناس من مغبة السماح أو التستر على شخص هارب من الخدمة . وفى ذلك كتب أحد كبار ضباط القوات المسلحة فى العراق وهو اللواء (قدورى جابر محمد الدورى) مقالة مطوله فى جريدة الثورة الناطقه بلسان حزب البعث فى العراق وذلك خلال يوليو ١٩٨٢ لشرح أهداف هذا القرار وتحليل ظاهرة الفرار من الخدمة العسكرية فى العراق محاولا اسنادها الى أسباب واهيه بعيدة عن واقع الحياة التى يعيشها الانسان العراقى الرافض لكل من الحرب - والنظام البعثى الذى يسيطر على حياته فى العراق . ولقد كان من أبرز العبارات الاستفزازيه التى استخدمها الكاتب قوله أن الرئيس العراقى كان رحيما عندما منح أهالى الفارين مهلة كافية للتبليغ عن أبنائهم الفارين أو تسليمهم الى السلطات المختصة - قبل تطبيق القرار . على اعتبار أن القرار موجه الى هذه الأسر أساسا . وأى رحمه هذه نزلت على قلوب القيادة البعثيه لكى تمهل الأب أو الأم لكى يسلم ابنه الى سلطات البطش والوحشيه لمحاكمته عن رفضه الاستمرار فى قتال لا قناعة له به والآن تعرض الجميع للاعدام والسجن أى الجندى وأسرته . ولكن الذى يعنينا هنا هو الدلاله التى تشير اليها الحمله الاعلاميه الخاصة بهذا الموضوع . وكذلك القرار ذاته الذى

يعالج هذه الظاهرة - فكل منهما يشير الى حجم هذه الظاهرة المخيفه بالنسبة للسلطة الحاكمة في العراق وتأثيره على عملياته ادارتها للصراع مع ايران .

فصدور مثل هذا القرار في العراق - مع وجود القوانين العسكرية التي تعالج موضوع الهروب من الخدمة العسكرية كحالة عامه يمكن أن تحدث في أي دولة في حالة حرب - ولكن في حدود ضيقه وليست في حجم الظاهرة الحادثه في العراق - ذلك الأمر يقطع بأن الظاهرة في العراق قد خرجت عن كونها ظاهرة طبيعية يتوقع المشرع العسكري حدوثها وان كان ذلك في الحدود الضيقه كما قلنا - وأخذت شكل الظاهرة غير الطبيعية الواسعة الانتشار بشكل غير معهود في أي دولة في حالة حرب مما استلزم معالجتها بتشريع تكميلي آخر - يتناول بالتجريم أيضا أسرة الشخص الهارب من الخدمة أو الأهالي الذين يثبت ايوائهم له أو علمهم بذلك . كما حدث ذلك بموجب القرار (٨٧٧) المشار اليه آنفا - وذلك في حد ذاته مؤشرا واضحا على مدى تقبل الشعب العراقي للحرب التي يديرها قادته ضد ايران وردا كافيا على ما يدعيه نظام البعث العراقي من استعداد الشعب العراقي للتضحية والموت في هذه الحرب وتهليل هذا الشعب لها والى آخر ذلك من الدعايات الساذجه التي تزخر بها خطبهم ووسائل اعلامهم - وغيرها من الاعلام المأجور خارج العراق . ويقطع بأن الذي يريد التضحية بهذا الشعب هو قيادته البعثيه نفسها في سبيل الحفاظ على مقاعدها في السلطة التي تهددها القيادة الايرانيه باقتلاعها ومحاكمتها .

تقييم تجربة الجيش الشعبي

قلنا أن هذه الميليشيات التي كان تأسيسها أمرا رأت قيادة البعث العراقيه أنه لا مناص من تحقيقه لتوفير ذراع الحمايه والوقايه التي تدفع عنها احتمالات المستقبل سواء كان قلاقل داخلية من حركات مضاده للحزب ، من قبل قوى سياسيه مناهضة له أو حركات الأقليات القوميه أو أي حركات أخرى قد تكون لبعض مؤسسات الدولة الحساسه يد فيها حيث كان وما زال عهد البعثيين في الصراع فيما بينهم والانقلاب على أنفسهم . وبالتالي فان مثل هذه الميليشيات يسهل استدعاؤها وتجميعها لمواجهة مثل هذه الحالات بشكل سريع ومؤقت إلى أن تتمكن قيادة البعث من السيطرة على الموقف . ولذلك فان طبيعة عمل هذه الميليشيات بعيدة عن العمل القتالي الذي يكون ساحته هو جبهات القتال مع دولة أخرى بما تزخر به ساحة القتال من مختلف أنواع أسلحة العمر وفنون القتال المتعدده وطبيعة الأرض التي تتكسب منها ساحة القتال وهي أمور ليس لهذه الميليشيات أي قدرات على التعامل معها بحكم نظام تدريبها وأنواع الأسلحة التي تستخدمها . كما أن القدرات البدنيه

المسلحة العراقية على جبهات القتال .

وان كنت أعتقد أنه وعلى الجانب الآخر أيضا - لدى ايران - يتم حشد الآلاف من المتطوعين الايرانيين الذين لا يتفوقون في كفاءتهم القتالية عن أفراد الجيش الشعبي العراقي . والنتيجة أن كل من الجانبين يحشد المزيد من أفراد شعبه ليقذف بهم في ساحه الموت غير عابثا بقيمة الانسان والمسئولية التاريخية الناجمة عن هذه الخسائر - فله في أرواح هؤلاء الناس . فقيادة العراقيه بالرغم من ادراكها لعدم نجاح تجربة الجيش الشعبي في المشاركة في أعمال القتال على جبهات القتال حيث لا يعقل أن تتساوى في الكفاءه مع تشكيلات القوات المسلحة الا أنها ما زالت مصره على الاستمرار في تجربته مع ما تمثله من استنزاف بشري يحسب على العراق وكأنه اضافته الى عدد القتلى من القوات المسلحة . بل ذهبت الى أبعد من ذلك كما قلنا حينما بدأت تضم تلاميذ المدارس والشيوخ الذين يبلغون الخمسين من العمر الى هذه التشكيلات وبالإجبار وكذلك حملة حث المرأة العراقيه على التدريب ضمن تشكيلات الجيش الشعبي أيضا .

ويحضرني هنا حادثه معروفه لدى الشعب العراقي حينما قامت ايران بهجوم كاسح على منطقة البساتين التي كان يحتلها الجيش العراقي ووضع فيها تشكيلات من الجيش الشعبي بعد احتلالها . وقد تمكنت القوات الايرانية بسهولة من دخول هذه المنطقة وتطهيرها واستعادتها ثانيه دون مقاومة تذكر . وحقق لها ذلك احداث ثغرة خطيره في الجبهة الجنوبيه أثرت على أوضاع القوات العراقية في ذلك القاطع مما دفع الرئيس العراقي وكعاداته عندما تسوء الأحوال على جبهات القتال وفي هذا القاطع بالذات الى الذهاب الى محافظة ميسان حيث قيادة الفيلق الرابع . وقد طلب احضار قائد الجيش الشعبي الذي كان يراى في تلك المنطقة التي استعادتها القوات الايرانية ، وحدثت مواجهة مثيره بينهما بعد أن انتشرت أخبار هذه المعركة التي فر أفراد الجيش الشعبي بمجرد وصول الموجات الأولى للهجوم الايراني على مواقعهم . وسأله الرئيس العراقي وكان هذا الشخص يدعى (جبار) عن سبب هروبه مع رجاله من مواقعهم فحاول الرجل الذي كان يدرك مصيره حتما طالما أفتيسد لمواجهة صدام حسين ، فحاول فحاول أن يشرح للرئيس ظروف الهجوم وامكانيات قوات الجيش الشعبي التي لم تكن تسمح لهم بعمل شيء . وأنه لم يستطيع السيطرة على رجاله الذين فروا من اللحظة الأولى للهجوم ، ولكن الرئيس وكعاداته لم يستدعيه لكي يسمع منه . وقال له أنت جبان لأنه وعلى الأقل (حسب منطق الرئيس العراقي واسلوب ادارته هذه الحرب كما سنرى فيما بعد كان ينبغي أن يبقى هذا الرجل ولو

وحده لكي يموت بصرف النظر عن عدم التكافؤ الذي كان واضحاً من اللحظة الأولى للمعركة بين الطرفين) . ولكن الرجل أخذته الحميه العراقيه وأبى أن يوصف هو بالجبن بعسد ما واجه ما واجهه من ظروف قاسيه فى تلك المعركة ولم يكن خطأه سوى أنه بقى حياً ونجح الايرانيون فى استعادته منطقة البساتين الايرانيه . فرد عليه الرجل مخاطباً أياه بأنه هو الجبان لأنه باقى هنا فى المدينة بعيداً عن ساحة القتال - وأنه يتكلم معه وهو فى وسط حمايته (يقصد حرسه الخاص) وبالطبع تم اعدام الرجل فى نفس اليوم وهو أمر كان يتوقعه قبل أن يقول كلماته التى انتشرت بين أوساط الشعب العراقى فى اليوم التالى كالبرق وعلى لسان قادة الجيش الشعبى أنفسهم ممن حضروا المقابله .

والسؤال الآن الى أى مدى تستطيع القيادة العراقية الاعتماد على الجيش الشعبى كرافدا من روافد سد احتياجاتها البشريه لمواجهة قتالها اليومى على جبهات القتال مع ايران مع ما يرتبه ذلك من عبء إقتصادى على مؤسسات وأجهزة الدولة باعتبار أن هؤلاء الأفراد هم من تبقى فى هذه المرافق بعد سحب كل من هم فى سبيل التجنيد أو الاحتياطى للخدمه فى القوات المسلحه ، ومع ما يمثله اعتماد نظام الاستعانه بالجيش الشعبى - وبحكم طبيعه تكوين أفرادهم وكفاءتهم القتاليه وتسليحهم المتواضع من عبء آخر يتمثل فى عدم المقدرة على القيام بالأعمال القتاليه بالشكل المرجو مع ارتفاع نسبه الخسائر بينهم .

المتطوعين العرب

عندما ظهرت لدى القيادة العراقية الحاجه الى المزيد من الأفراد للتعويض عن الاستنزاف البشرى الذى تعانيه قواتها على الجبهات اضافة الى عدم توافر العدد الكافى من الرجال لسد احتياجات تغطيته خط المواجهه البالغ حوالى (١٢٠٠) كيلو مترا مع ايران والذى لا تستطيع امكانيات العراق البشريه بحكم تعداد سكانه المتواضع أن توفره - رفع شعار قوميه المعركة - استمراراً لشعار أن العراق يدافع عن الأمة العربيه وحارس بوابتها الشرقيه ويحارب دفاعاً عن الأمة العربيه أيضاً ولكن وازاء عدم تجاوب الأنظمه العربيه المختلفه مع هذه الشعارات بتقديم وحدات من قواتها المسلحه لتشارك فى هذه الحرب الى جانب القوات العراقية - لجأت قيادة البعث الى اسلوب آخر لحث الشعوب العربيه على الضغط على نظم الحكم فيها ففى هذا الاتجاه عن طريق فتح باب التطوع للمواطنين العرب (*) فى الجيش الشعبى

(*) - ولا يفوتنا أن نذكر أن أى عربى كان يعيش فى العراق خلال الأسابيع الأولى لحربه مع ايران ، كان طواقا للمشاركة فى القتال الى جانب قواته فى الجيش العراقى مما حدى بالعديد منهم أن يطلب التطوع للقتال . الا أنه وبعد أن تكشفت حقيقة هذه الحرب ونوايا القاده العراقيين أصبح عليهم أن يعيدوا النظر فيما =

العراقي . وكان ذلك ينطبق بالطبع على العرب المنضمين الى حزب البعث المتواجدين في العراق وباعتبار ذلك ترجمة واقعية لشعارات الحزب الذي هو حزب قومي وعربي . وفي حقيقة الأمر ، أن عمليات ضم هذه العناصر من العرب الى تنظيمات الجيش الشعبي لم تكن في معظمها نتيجة تطوع ارادي من قبل هؤلاء الأفراد وإنما كان نوعا من الالتزام الحزبي الذي يفرض على البعثي العربي حالة حال البعثي العراقي التقدم الى تشكيلات الجيش الشعبي باعتباره بعثي وأن كانت القيادة العراقية قد حاولت تخفيف هذه الحقيقة وطمسها محاولة اظهار الأمر وكأنه نوعا من السعي الارادي الملح لهؤلاء العرب بناء عن رغبة صادقة منهم للالتحاق بجبهات القتال . وفي هذا تقول القيادة العراقية : (ومع أن الجيش الشعبي هو تشكيل قتالي يضم بالدرجة الأولى مناضلين من القطر العراقي فإنه أصبح بعد قادسيه صدام الأطر الأمثل لتلبية رغبات المناضلين من أبناء الأمة العربية الذين تطوعوا للمشاركة في هذه المعركة القومية وانخرطوا في الجيش الشعبي والذين بلغ عددهم عدة آلاف . وقد استشهد عدد من المقاتلين العرب في المعركة . وبذلك تعمدت قومية المعركة بدما ، أبناء الأمة) (١) ولعل المرء ليتعجب من اسلوب قلب الحقائق الذي تعود عليه البعث حينما يغفل حقيقة هامه تتعلق بلجوء الكثير من المواطنين العرب وخاصة المصريين الذين كانوا يشكلون الغالبية الساحقة منهم في العراق الى مغادرة العراق بعد تكرار محاولات المنظمات الحزبية في العراق ملاحقتهم في أماكن عملهم وسكناتهم لكي يلتحقوا بتشكيلات الجيش الشعبي بل والأكثر من ذلك طلب العوده مرة أخرى للالتحاق بجبهات القتال من المواطنين العرب الذين سبق أن أمضوا مدة سابقة بها . وكان المسؤولين البعثيين يقيمون لدى القيادات الحزبية في المستوى الأعلى على ضوء قدراتهم على جمع أكبر عدد من العرب لارسالهم للجبهة . ثم سرعان ما تحولت دعوة العرب البعثيين الى التطوع في الجيش الشعبي لتشمل المواطنين العرب بصفه عامه وأخذت أساليب تتضمن نوعا من الحرج لهؤلاء المواطنين الذين هم في الواقع ضيوفا قدموا الى العراق لتقديم مساهماتهم في بناء المجتمع العراقي وليس للقتال . ورأى قادة البعث أن مساهمتهم في القتال مع العراقيين على جبهات القتال هي ضريبه واجبه برغم من أن وقوع أي من هؤلاء في أيدي القوات الايرانية كأسير يعطيها الحق في اعتباره (مجرم حرب) وفقا لقواعد القانون الدولي لكونه ليس من رعايا الدولة المحاربه ولا تعتبر الدولة الستى ينتمي الى جنسيتها دولة متحاربه مع ايران . وهو في ذلك يأخذ حكم المرتزقه لأنه يتقاضى أجرا عن ذلك من الحكومة العراقية . ويقدر ما لم تكن القيادة العراقية حريصه

= كانوا عليه حينما عُرر بهؤلاء الشباب العربي لزجهم الى جبهات الحرب مع ايران باسم العروبه والقوميه .

(١) - التقرير السابق (ص ٢٢٢) .

على سلامه أبناء العراق حينما زجت بالجميع ضمن تشكيلات الجيش الشعبى دون مراعاة كفاياتهم القتالية - فقد كانت تزج بهؤلاء العرب دون اعتبار لقضية معاملتهم وفقاً لقوانين الحرب اذا وقعوا فى الأسر بين أيدي القوات الايرانية مما يقطع بمدى ما وصلت اليه قيادة البعث فى العراق من عدم المسئولية فى تصرفاتها فى ادارة هذا الصراع . بل لعلها فى حشد المواطنين العرب وحثهم على التطوع قد ظنت أن ذلك الطريق قد يوصلها يوماً الى توريث القيادات العربية والمصرية خاصة حيث يشكل المواطنون المصريون الغالبية الساحقة من تشكيلات الجيش الشعبى - لكى تقدم على خطوه تمثل نوعاً من المشاركة الى جانب العراق فى هذه الحرب فى حالة ما اذا أصاب هؤلاء المتطوعون العرب أذى يقتضى أن تهب دولتهم لمازرتهم بشأنه . لأن اسلوب محاولة توريث الأنظمة العربية من قبل القيادة العراقية فى هذه الحرب - لم يتوقف على الاطلاق من جانبها مستخدمه فى ذلك كل السبل . وفى الحقيقة وبسبب طول مدة الحرب فقد عزّ على المواطن العراقي أن يرى أخيه العربى يتمتع بالحياه الآمنه بعيداً عن جو القتال بل ويحل مكانه فى العمل فى مرافق الدولة بينما هو يعيش (الضيم) كما يقولون فأخذ يدب فى نفسه نوعاً من الاحساس بالفيره والحقده - وبدأ يسمع المواطن العربى السؤال صريحا على لسان أخيه العراقي رجلاً كان أو امرأة (لماذا لا تذهب للتطوع على جبهات القتال ؟) ولقد كان السؤال فى الواقع يكشف عن غياب الرؤية الصحيحه لدى المواطن العراقي لأبسط مبادئ الضيافه العربيه التى كانت متأمله لدى العرب فمحاها البعث العراقي من أخلاق وعادات شعب العراق حينما يخرج السؤال بهذا الشكل متأثراً صاحبه بالشعارات والسموم التى يبيثها البعث ومسئولى المنظمات البعثيه فى نفوس وعقول شعبهم لكى يستفزون أخوانهم العرب فى مثل هذه القضية الحساسه . فكيف تطلب من ضيفك الذى ترك أهله وبلده وجاء ليمد لك يد العون ويتحمل معك ظروف الحرب ليساهم فى استمرار سير عملية الاقتصاد لكى تساند عملياته الحرب - أن يقتل مشاعره ويستسلم لضغوط البعث ليذهب الى ساحة القتال التى لا يعرف عن طبيعة الحرب الدائره عليها ومن هو صاحب الحق الشرعى بشأنها أى شيء) وتقول له اذهب لكى تموت . هذه هى الحقيقة التى يجهلها من كتبوا عن المتطوعين العرب فى العراق . يبقى الجزء الآخر من الحقيقة والمتعلق باسلوب جمع هؤلاء العرب وتجنيدهم للجيش الشعبى - فهو ذات الأسلوب الذى اتبع مع العراقيين فلقد عقدت ندوات فى دوائر الدولة التى يعمل فيها هؤلاء المواطنين العرب رأسها المسئولين عن المنظمات البعثيه ، أفاضوا خلالها بالعبارات والفلسفات الوطنيه المألوفه لدى البعث ، وفى النهايه كان السؤال التقليدى من لا يريد أن يتطوع يرفع يده - كيف بالله يتسنى ذلك ؟ ولقد كان لدى البعض من الشجاعة ما جعله يعرب عن رأيه

بصراحه ويوضح أنه لم يترك أهله وبلده ليجيىء ليموت أو يعود مشوه من الحرب والآ فان الأفضل له أن يعود لوطنه وأسرته . وكان يصعب على رموز البعث أن يناقشوا مثل هذه العناصر الجريئة التى تقول رأيها وهى عاقده العزم على تحزيم حقائبها لأنها تعلم مسبقا أن لا أمل لبقائها دون متاعب من رموز السلطة بعد ذلك . أما البعض الآخر وهم أكثرية - فقد غلبتهم طبيعتهم المصريه من حرج وحياء أن يظهروا بمظهر المتقاعسين أو الجبناء كما يمكن أن يصورهم بذلك هؤلاء البعثيين . واستسلموا للسكوت الذى اعتبره المسئولون البعثيون (الرضا) ووجدوا أنفسهم مدعون إلى التوجه إلى معسكرات التدريب للجيش الشعبى توطنه لارسالهم إلى جبهات القتال . وأن كان هناك مئات أخرى وقعت تحت أنواعا مختلفه من الاغراءات فور وصولها إلى العراق بواسطة عناصر خاصة تابعه للحزب وأجهزة الدولة - حيث يعرض على الشخص فكرة التطوع فى الجيش الشعبى مقابل مرتب شهرى مغرى مع نسبه عاليه من هذا المرتب يتم تحويلها إلى الخارج بالعمله الصعيه . ولقد وجد هذا النوع من الاغراء استجابة لدى أعداد قليله من العرب الوافدين على العراق . وهؤلاء هم الذين يشكلون أساسا لآن تشكيلات الجيش الشعبى من المواطنين العرب بعد أن انعدمت تقريبا فى الوقت الحالى - حالات التطوع من قبل المواطنين العرب العاملين فى العراق - لأن من قبل أن يلحق مرة منهم - اضطر لمغادرة العراق نهائيا هروبا من تكرار المحاولة معهم ثانية . كما أن فئة المتطوعين الموجودين حاليا ليس لهم عمل يرتبطون به فى العراق لأنهم انخرطوا ضمن تشكيلات الجيش الشعبى بعد وصولهم للعراق مباشرة .

نضيف إلى ما سبق أن المنظمات الحزبيه المتواجده خارج العراق قد لجأت بدورها إلى الطوب آخر حيث يتم استقطاب الشباب العربى من الطلبة خاصه والمتوا جدين فى كافة دول العالم ، وذلك بعرض بعض الاغراءات الماديه عليهم للتطوع فى هذه التشكيلات ويتم تجميعهم وتسفيرهم من الدول التى يقيمون فيها إلى العراق باشراف تام من البعثات الدبلوماسيه العراقيه إلى الخارج ويقومون بقضاء فترة أجازتهم الدراسيه على جبهات القتال فى العراق ثم يتم إعادتهم إلى تلك البلاد التى أحضروهم منها ثانية .

وفى ختام كلامنا عن دور العنصر البشرى فى إدارة الصراع العسكرى بين العراق وايران ، نقول أنه وعلى ضوء هذه الحقائق تبقى قضية مدى قدرة القيادة العراقيه على توفير الأعداد اللازمه لاستمرار إدارة صراعها العسكرى مع ايران مع استمرار القيادة الايرانيه على اطالة الحرب واستمرارها ضاغطة بذلك على القدرة العراقيه فى هذه الجزئيه فان هذه القدرة على توفير احتياجات العراق من العنصر البشرى سواء لإستمرار

دوران عجله الاقتصاد العراقي أو لاستمرار عجلة الحرب تبقى محل شك . لأن البسبب الوحيد الذي أمامها بعد الشعب العراقي هو المواطنين العرب وهؤلاء بدورهم قد عاشوا تجربة قاسية في ظل نظام البعث في العراق تركت آثارها في إنخفاض عدد العرب المتوجهين الى العراق . أما الشعب العراقي فهو لا يملك منعا ولا دفعا لما حدق به ، فلقد قررت قيادته أن تضحي به في سبيل دفع الضرر عن وجودها في السلطه ويحضرنا في ذلك قول الرئيس العراقي نفسه أمام المجلس الوطني العراقي في ١٧/٩/١٩٨٥ : - (سألني أحد الرفاق في أحد الاجتماعات الحزبية ، ما هو الاحتياطي المضموم الذي تحتفظون به لمواجهة العداء العنصري من النظام الجديد في ايران ؟ وقد قلت لهذا الرفيق : ان القيادة قد قودت الشعب في العراق على أن يكون لديها دائما احتياطي مضموم لاستخدامه في اللحظات التاريخية لمفاجأه الاعداء ولكن أقول لكم ، وللعراقيين جميعا ، وللشرفاء من أبناء الأمة العربية : ان الاحتياطي الأساسي المضموم والمكشوف الذي فاجأنا به مخططات العملاء المشبوهين في ايران ، الذين ينطلقون من عقليات متخلفة ودوافع عنصريه والذي سنواجه به كل المخططات المعادية الاستعماريه والصهيونييه والعنصريه ، هو الشعب العراقي العظيم) . وهكذا كان مخططا للتضحيه بهذا الشعب لعراقي كله منذ اليوم الأول للحرب وعلى حد قول أخواننا في العراق (ليموت الشعب العراقي كله ويبقى القائد صدام سالما) وهو ما حاول بعض كتساب الأغنيه الوطنيه في العراق التعبير عنه في بعض أغانيهم التي قدمتها أجهزتهم الاعلاميه بمناسبه هذه الحرب والتي اضطرت الجهات المختصه مؤخرا الى الأمر بمنع اذاعتها لما تحمله من ضغط نفسي وجرح بمشاعر العراقيين لكونها كانت تتكلم عن التضحيه من قبل الجميع في سبيل سلامه الرئيس والحزب . مع اعتذارنا للقارئ الفاضل عن عدم رفع ألفاظ وعبارات :- السبب التي وردت في خطاب الرئيس العراقي والتي وصف بها الايرانيين لتكون نموذجا حيا أمام القارئ . يكشف عن مدى الأحقاد الشخصيه التي تنطوي عليها نفسه القيادة العراقيه تجاهه الايرانيين . وبعد فإن هناك عامل إضافي يلعب دوره في التأثير على قدرة العنصر البشري ذاته في الصمود والاستمرار في الحرب بالنسبه للعراق - نشير اليه بعد ان تكلمنا عن مدى قدرة القادة العراقيين على توفير هذا العنصر البشري (بالكم والكيف) السلازم لإستمراره الحرب . ذلك العامل هو امكانيه تحمل الانسان العراقي لظروف الحرب لسنوات أخرى بعد أن انقضى على بقائه على جبهات القتال الآن ست سنوات كامله لم يلوح له في الأفق أي بادره على قرب انتهاء الحرب وما لذلك من أثر نفسي يولد اليأس والعمل على خفض الروح المعنويه لدى المقاتل إضافة الى العوامل النفسيه العديده التي أشرنا اليها والتي تحتتم كلها للضغط على نفسه المقاتل العراقي

وأهمها عدم القناعة بهذه الحرب . ان القيادة الايرانية بحكم امكانياتها البشرية الكبيرة كنتيجة لتعداد سكاني يزيد عن تعداد سكان العراق حوالى ثلاثة أضعاف - تقوم وعلى الدوام بمنح تشكيلاتها العسكرية المختلفه نوعا من الراحة الدوريه حينمنا تستبدل الوحدات المتمركزه على جبهات القتال بوحدات أخرى من العمق مما يتيح لهذه الوحدات فرصة الابتعاد فترة عن ظروف وجو القتال الثقيل العبء على نفسيه المقاتل بطبيعته كإنسان . فى ذات الوقت الذى حرم فيه المقاتل العراقى من هذا الظرف الضرورى لكي يستطيع أن يواصل حياته القتاليه مدة أطول . بل زاد على ذلك أن ظروف العمليات العسكرية مع ايران كانت تقتضى أحيانا سحب تشكيلات من أحد الفيلق لدفعها الى ساحه القتال فى فيلق آخر لمساندة القوات المشتركة فى المعركة مع ما يتضمنه ذلك من دفع أفراد قد وصلوا لتوهم ويعانون من عناء سفر قد يصل الى مئات الكيلومترات مما يجعلهم غير مهئين لدخول معركة فور وصولهم مع جبهتهم بطبيعة المنطقة التى سيقاتلون فيها . ولقد تسبب تكرار هذه الحالات فى احداث خسائر ملموسة فى صفوف القوات العراقية فى عديد من العمليات مما دعى الرئيس العراقى نفسه الى أن يشير الى هذه النقطة فى أحد لقاءاته مع بعض الضباط والجنود والى نقلها التليفزيون العراقى . ولكن يبقى أن هذا المقاتل محروم من الحصول على فتره راحه بعيدا عن خط المواجهه الساخن مثل قرينه على الجانب الآخر من الحدود . ومهما حاولت القيادة العراقيه سبغ الصفات الخارقه على هذا الجيش العراقى ، فإن الحقيقة التى تبقى دائما قائمه هى ان هذا المقاتل العراقى هو انسان وطاقته البشريه لها حدود لا يستطيع أن يعطى خارج اطارها من الجهد شيئا . وأن تحميله أكثر مما تستطيع طاقته الانسانيه تحمله ، يعد جريمة كبرى لا تغطيها تلك العبارات التى تصدر عن قياداته فى تمجيده ووصف بطولاته . وان هذا الوضع الصعب الذى يعيشه أخواننا فى العراق جعل هذا المقاتل يعيش حالة من التوتر الدائم الذى ينعكس بآثاره الحاده على حالته النفسيه ومدى قناعته بالقضية التى يحارب من أجلها . وأصبح يقدم الحد الأقصى الذى يستطيع أن يقدمه الانسان من جهد وطاقه ولكنه لم يرى للطريق نهايه بعد. ولقد صدق الشاعر العراقى حينما صور حالة هؤلاء المقاتلين فى احدى اغنياته الوطنيه قائلا : (حتى الحديد تعب وما تعبتم) فهذه الكلمات تعبر بصدق عن ما يتحمله ويعانيه المقاتل العراقى فى هذه الحرب التى أجهدها ست سنوات متواصله . ولم تساهم الأساليب التى لجأت اليها القيادة العراقيه فى تفسير العناصر البشرية ، للتخفيف عن هذا المقاتل من ذلك العبء الضخم الذى يتحمله . حتى استعاناه القياده العراقيه بالأجهزة شبه العسكرية الأخرى مثل أجهزة الشرطة والمطافئ والمرور وسلاح الحدود وتشكيل وحدات كامله منها للعمل على جبهات

القتال ، أثبتت هي الأخرى ضعفها كتجربة لم تختلف كثيرا عن تجربة الجيش الشعبي بحكم تكوين الأفراد العالمين في هذه الأجهزة ومستوى أعمارهم وعدم درايتهم بأساليب القتال . إضافة الى تأثر الحالة الأمنية بقلّة رجال الشرطة الذين سحبوا من أقسام الشرطة للمساهمة في القتال على جبهات القتال . وانتشار الفوضى والجريمة في الشارع العراقي . ولذلك كان على القيادة العراقية أن تلجأ وكما قلنا في بدايه هذه الحرب لأساليب أخرى للتعويض عن النقص في العنصر البشري المقاتل . فكما لجأت الى أساليب تشكيل سرايا الاعداد لمواجهة حالة الانسحاب هربا من القتال على مستوى الأفراد . وذلك في التشكيلات المتقدمة من القوات العراقية . وكذلك أساليب القمع والمحاكمات لأسر الأفراد الذين يثبت فرارهم من جبهات القتال . فقد لجأت بالمقابل الى أسلوب آخر للتعامل مع القوات الايرانية المهاجمة بدلا من دفع قواتها لمواجهة الهجوم الإيراني والتعامل معه بأساليب وأسلحة الحرب التقليدية . قامت باستخدام الأسلحة الكيماوية المحرمة دوليا - والحارقة - والسامة . ضد القوات الإيرانية لتمتص الموجات الأولى من العمليات الهجومية . وهو ما سمع به العالم أجمع ولقد كان أول استخدام لهذا الأسلوب على نطاق واسع - في عمليات هور الحويرزه الأولى وشرق البصرة .

ثانيا : العنصر المادي :

بعد أن عرضنا الى العنصر الأول من عناصر تشكيل القدرة العراقية التي تمارس القيادة العراقية ادارتها للصراع المسلح مع ايران استنادا اليها ، بقى أن نتكلم بايجاز شديد عن العنصر المادي والذي نعني به هنا الامكانيات المتاحة للعراق من معدات وأسلحة وعتاد مما تتطلبه آلة الحرب للاستمرار في القتال الى أبعد مدى . وان كانت هناك عناصر أخرى هامة تساند العنصرين السابقين كضرورة لا غنى عنها لامكانية توفير كل من العنصرين السابقين مثل وجود إقتصاد قادر على دعمها والتفاف شعبي نحو القيادة وغير ذلك من العناصر المكمله لعملية ادارة الصراع إلا أنها ليست موضوعا لكلامنا في هذا الموضع . واذا ألقينا نظرة على تسليح القوات العراقية ومصادرها - وكذلك مصادر تمويل الحصول على هذه المواد فنرى أن الجيش العراقي كان يعتمد أساسا وقبل حربه مع ايران بسنوات قليلة جدا على الكتلة الشرقية سواء في التسليح أو نظم التدريب العسكري - وتنظيم هيكل التشكيلات العسكرية العراقية لارتباطه بنظم الدول المصدرة للملاح وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي . الذي كان

العراق قد ارتبط معه بمعاهدته صداقه وتعاون على غرار تلك التي كانت بين مصر والاتحاد السوفيتي ، وأقدم الرئيس السادات على الغائها ، وكذلك بين كل من سوريا والاتحاد السوفيتي أيضا . ولكن بدى للقيادة العراقية وخاصة قبل تسلم الرئيس العراقي صدام حسين السلطة بفترة قليلة ان الامداد السوفيتي بما يحتاجه العراق من أسلحة وعتاد يتأثر الى حد ما - بعلاقة النظام الحاكم في العراق مع قوى اليسار العراقي وبصفه خاصه اعضاء الحزب الشيوعي العراقي . كما قد فرضت ظروف قيام الحرب مع ايران ضرورات عاجله لتنويع السلاح وعدم الاعتماد على مصدر واحد ، ولا سيما أن العراق كان لديه الامكانيات الدائيه اللزومه لتوفير ما يحتاجه من السوق العالمى للسلاح . كما أن تعتمد السوفييت في بعض المراحل في السنوات الأولى للحرب العراقية الايرانيه ، تأخير بعض شحنات السلاح الى العراق أو عدم موافقه على امداده بأنواع معينه متقدمه منها جعل القيادة العراقية تستعيد الدرس الذي تلقته القيادة المصرية على أيدي الاتحاد السوفيتي والتي ظلت تنكره على مصر ولا تريد أن تستوعبه بشأن الاتحاد السوفيتي الصديق كما يقولون في بغداد . وبدأت تتجرع من نفس الكأس الذي شرب منه عبد الناصر والسادات على أيدي قادة الكرملين في التأخير عن الامداد بالسلاح والعتاد في الوقت الحرج .

لقد كان أخواننا في العراق يأخذون علينا 'وقفه السادات مع السوفيت قبل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وبعد الحرب . ولم يستطيعوا أن يتفهموا معنى أن القوات المصريه المقاتله على جبهة قناة السويس كانت خلال فتره معينه من القتال لا تملك من الذخائر سوى خطوط محدوده لا تستطيع أن تغطي سوى احتياجات أيام قليله معدوده على أصابع اليد الواحده ، بل أقل ولقد أمصحت القيادة العراقية عن حقيقة ما تلاقيه من الاتحاد السوفيتي وموقفه خلال الشهور الأولى للحرب عندما أشارت الى أن (. . . الاتحاد السوفيتي ، وبرغم مواقفه العلنيه في شجب الحرب وقولسه بأن الامبرياليه هي التي تستفيد منها ، فان موقفه الحقيقي في تلك المرحله كان يتحدد وفق استراتيجيته في المنطقة وقد عكست ، موقفه الحقيقي هذا ، بصورة مكشوفه الأحزاب الشيوعيه في المنطقة ومنها الحزب الشيوعي العراقي) (١) ، ويقينا أنه لولا وجود تغيير ملموس في امدادات السوفييت للعراق . بما تستلزمه المعركة مع ايران ما كان القاده العراقيون يلتفتون لأي مواقف أخرى معلنه أو غير معلنه من جانب الأحزاب الشيوعيه سواء في الداخل أو في الخارج (*) .

(١) - التقرير السابق (ص ١٩١) .

(*) - نشير بهذه المناسبه الى النتائج التي أفرزتها زياره الرئيس العراقي للاتحاد السوفيتي خلال ديسمبر ١٩٧٥ وأهمها وعد من السوفييت بالعوده الى تزويد العراق بالسلاح ومن النوع المتطور مع ملاحظه عدم سفر الرئيس العراقي خارج العراق إلا نادرا مما يوضح أهميه هذه الزيارة .

وعليه فقد توجهت القيادة العراقية الى أسواق أوروبا الغربية مثل فرنسا ،
 إسبانيا ، وإيطاليا وألمانيا الغربية وكذلك البرازيل للحصول على احتياجاتها من
 الأسلحة والمعدات . ولكن بقيت لديها مشكلة توفير أنواع معينة من الذخائر وقطع
 الغيار اللازمة للأسلحة والمعدات السوفيتية التي لديها . وبدأت في البحث عن
 وسطاء يمكنهم أن يفتحوا الرئيس السادات في هذا الأمر لكي يمددهم باحتياجاتهم
 في هذا المجال . ولكن الرئيس المصري فاجأ العالم - وخاصة الشعب العراقي بما أعلنه
 في أحد خطبه العامة حينما تحدث في هذا الموضوع وأعلن أنه رفض الوساطة وأبلغ
 القادة العراقيين أن عليهم أن يبعثوا بمن يتولى التفاوض بشأن ما يحتاجونه وبشكل
 مباشر دون وسطاء . وجدير بالذكر أن الرئيس السادات لم يفوته في تلك المناسبة
 أن يعلن مقولته الشهيرة ، بأن العراق هو الذي بدأ الحرب ضد إيران واصفا نظام
 حكم الرئيس العراقي بأنه دموي وأنه أخذ قرار الحرب بناء على حسابات غير دقيقة
 ولقد برر الرئيس المصري موافقته على تقديم ما يحتاجه العراق من العتاد العسكري
 بأن العراق وهو شعب شقيق كان قد ساهم الى جانب مصر في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ -
 بإرسال طائرات مع طياريتها للمشاركة في الضربة الأولى ضد إسرائيل . وأنه لا يستطيع
 أن ينكر للشعب العراقي هذا الموقف . وأن كان قرار الرئيس السادات بالموافقة
 على تزويد العراق بما تحتاجه من العتاد العسكري هو أمر محل شكوك خصوصا اذا
 علمنا أن مصر كانت على وشك الاعلان عن اعترافها بنظام الحكم الجديد في إيران
 لولا قرار الإمام الخميني بقطع العلاقات السياسية مع مصر . فهل كان لذلك القرار
 الإيراني آثاره التي لعبت دورها في موافقة الرئيس السادات على قرار تزويد العراق
 بالعتاد العسكري ؟ ، أن هناك أسباب أخرى لا بد أن تكون في رأيي قد جعلت الرئيس
 المصري يوافق على مثل هذا القرار الذي يترتب عليه دعم نظام حكم يعد بينه وبين
 القيادة المصرية بل ومصر كلها خصومه لن ينساها أي مصري على مدى التاريخ بعد
 تزعم نظام البعث العراقي وصادام حسين بصفه خاصة حملة الدعوة لانعقاد مؤتمر قمة
 بغداد لاتخاذ اجراءات عقابية ضد الرئيس الراحل أنور السادات ونظام حكمه بل
 والشعب المصري بالنتيجة . ولذلك فان قرار السادات هذا يكون على ضوء هذه
 الحقيقة من الصعب إبتلاعه . ونسجل هنا حقيقة هامة للتاريخ تتعلق بموقف قيادة
 البعث الحاكم في العراق من الرئيس السادات الذي وقف الى جانبهم في أوجح أوقاتهم
 وفتح لهم باب التزود بما يحتاجونه من عتاد لاستمرار الحرب حتى يومنا هذا في
 عهد الرئيس مبارك - فلم يحافظ البعث العراقي على هذا الموقف المصري تجاههم .
 ورغم أن ما قدموه الى مصر خلال حرب ١٩٧٣ والذي لم يتعدى سربين من الطائرات
 لا يتناسب مع حجم ما يحملون عليه اليوم من دعم عسكري وغير عسكري من مصر .

وذلك الموقف البعثي العبر شريف تجاه الرئيس الراحل السادات قد إنجلي عقب حادث مقتل الرئيس السادات في أكتوبر ١٩٨١ فقد عذر عن القيادة العراقية بيانا يحمس للتهنئة للشعب العربي والمصري خصوصا بهذه المناسبة ويصف الرئيس الراحل بأنه خائن وقد نفذ فيه حكم الاعدام . غير عابئين بمشاعر مئات الآلاف من المصريين العاملين في العراق والذين يشارك البعث منهم مع الشعب العراقي في القتال على جبهة . وبعد فهذا هو الشر والاعتراف بالجميل لدى البعث . ولعل كشف الرئيس الراحل السادات الأوراق عن حقيقة المصاعى العراقية للحصول على العتاد العسكرى من مصر في وقت كانت القيادة العراقية تسب الرئيس المصري ليل نهار وتتهمه بالخيانة والتخلي عن قضايا العرب ، قد هزهم بعنف أمام رأى العام الداخلى فى العراق - والعربى بصفه عامه ، فكتموا غيظهم وضموها فى نفوسهم الى أن وقع حادث مقتل الرئيس فأفصحوا عن حقدهم الدفين عليه برغم أنه مد لهم يد العون في وقت الحاجة . والجدير بالذكر هنا أنه وعقب اعلان الرئيس المصري فى خطابه هذه الحقائق - ومع تواجد مصرى ضخم يستطيع أن يستغل هذه الحقائق للتأثير على رأى العام العراقى ، وحفاظا لماء الوجه فقد أسرع النظام البعثى فى العراق الى نشر تعليقا على الموضوع فى جريدة الثورة العراقية فى اليوم التالى لاذاعه الرئيس السادات هذه الأمور ، حاولت فيه القيادة العراقية أن تبرر موقفها من طلب السلاح من مصر - بأن ايران تحصل على السلاح من اسرائيل فى حين أن العراق لا يحصل على هذا السلاح من مصر كهبه ، انما يشتريه ويدفع للنظام المصرى ثمنه . وأن ذلك الأمر لا يغير من الموقف العراقى من النظام الحاكم فى مصر على حد قولهم .

وعلى أى الأحوال فإن القيادة العراقية قد استطاعت أخيرا أن تكسب ود الاتحاد السوفيتى مرة أخرى والذي عاد يزود العراق باحتياجاته العسكرية وخاصة الصواريخ بعيدة المدى أرض . أرض والتي تقوم باستخدامها فى قصف المدن الإيرانية . والسبب تستهلك منها كميات خرافية . كما أن قيام دول الخليج بسداد قيمة ما يحتاجه العراق من الاحتياجات العسكرية قد ساهم فى تنشيط حركة امداد السوفيت للعراق . أما عن مصادر التمويل اللازمه لشراء العراق لاحتياجاته العسكرية من الخارج بالعملات الصعبة بعد أن استنفذت احتياطاته من العملات الحرة . فلا شك أن دول الخليج العربى والسعوديه قد قامت وما زالت بتحمل جزء كبير جدا من المبالغ اللازمه لهذا الغرض مما ساعد العراق على تدبير احتياجاته من أى سوق دولية للسلاح بسهولة عكس الوضع الذى كانت عليه مصر خلال فتره الاستعداد للحرب مع اسرائيل قبل عام ١٩٧٣ وكذلك بالنسبة لايران التى لا تعتمد على الاستدانه من أطراف دولية أخرى فى توفير احتياجاتها العسكرية وغيرها بحكم وضعها الاقتصادى .

نظرة مقارنة :

وفي ختام الكلام عن عناصر تكوين القدرة العسكرية للعراق نعقد مقارنة موجزة وسريعه عن القدرات المتاحة لكل من الطرفين المتحاربين دون الدخول في تفاصيل وأرقام لأن الأرقام المعلنة أو التي تتناقلها وسائل الاعلام المختلفة لن تمثل الحقيقة بأي حال من الأحوال لاعتبارات عديدة تتعلق بطرفي النزاع ولتغيير حجم هذه الأرقام كل يوم مع التغييرات التي تحدث على ساحة الصراع بينهما . والمتأمل لامكانه تدبير المستلزمات التي تتطلبها الحرب من عنصر بشري ومادى بالمقارنة بين الطرفين نجد أن العراق وبالرغم من توافر الأسواق المفتوحة أمامه والتي تمكنه من الحصول على ما تحتاجه آلة الحرب من امكانيات ، إلا أنه يجد صعوبة في تدبير الأموال اللازمة لشراء هذه الاحتياجات مع تزايد حجم الدين على الخزينة العراقية - وعدم امكانية ضمان الاستمرار في الاعتماد على دول الخليج العربي في توفير الاعتمادات المطلوبة والتي بدأت بدورها تبحث دون جدوى عن وسيلة لانهاء الحرب التي تورطت هي الأخرى فيها نتيجة الاستنزاف المالي الذي أصابها منها في دعمها للعراق .

في حين نجد أن الأمر بخلاف ذلك بالنسبة للجانب الإيراني فقد كانت إيران تعتمد منذ عهد الشاه على نظم التسليح الغربية وأسواقها سواء كانت الولايات المتحدة الأمريكية أو دول غرب أوروبا . وقد حرمت إيران من التعامل مع هذه الأسواق بعد قيام نظام الحكم الجديد في إيران وتدهور علاقاته الخارجية مع الدول المصدرة للسلاح . ولقد أثر ذلك تأثيرا بالغا ومحسوس على قدرات إيران العسكرية في هذا الشأن وجعلها عاجزة عن توفير قطع الغيار اللازمة للأسلحة والمعدات التي تحت يدها ، إضافة الى الشلل الذي أصاب قواتها الجوية ولم تعد قادرة على تعويض خسائرها من السلاح برغم محاولاتها في تشغيل بعض خطوط انتاج السلاح والذخيرة التي كانت قد أنشأت في عهد الشاه . وأصبح عليها أن تتجه الى السوق السوداء للسلاح بما يتطلبه ذلك من تكلفه عاليه لشراء احتياجاتها مع ما يتضمنه أيضا من مخاطر لنقل هذه الأسلحة حتى تصل الى إيران . وقد تمكنت عدة دول ايقساف شحنات من هذه المعدات والأسلحة كانت تعبر خلال أراضيها الى إيران . وهكذا نجد أن إيران وعلى عكس الوضع في العراق تملك التمويل اللازم لشراء احتياجاتها العسكرية ولكن لا تجد السوق الذي تستطيع أن تدبر منه هذه الاحتياجات بسهولة ونجد نفس التباير قائما بالنسبة لتوافر العنصر البشري كما أوضحنا لكل من الطرفين - فبرغم من توافر الامكانيات العسكرية للعراق - فهو لا يستطيع توفير

احتياجاته من العنصر البشرى أمام دولة يزيد تعداد سكانها عنه ثلاثة أضعاف وتستطيع دائما أن تدفع إلى الجبهة بموجبات ضخمة من البشر قد تصل إلى نصف مليون مقاتل فى هجوم على منطقة واحدة . مما دفع القيادة العراقية إلى استخدام الأسلحة المحرمة دوليا ضدها .

ولذلك فإن إيران تراهن على ورقة العنصر البشرى كما كان رهانها أساسا على عنصر الشعب فى إدارة صراعها ضد القيادة العراقية . فالعراق لا يستطيع أن يظل يحارب إلى ما لا نهاية فى ظل ظروف استنزاف بشرى يتعرض له كل يوم على جبهات القتال . ولقد بدأت إيران منذ عام ١٩٨٢ تعد لتشكيل جيش قوامه (١٥ مليون) شخصا وهى ماضيه فى هذا المشوار دون توقف وهو ما يعادل سكان العراق كله وأكثر ، ولذلك فإنه مهما كانت مقدرة القيادة العراقية فى التعويض عن خسائرها من العتاد الحربى - فى نظر القيادة الإيرانية - فستكون عاجزه عن تعويض خسائرها البشرية . كما أن دول الخليج العربى لن تفكر يوما فى تزويد العراق بجندى واحد من أبناء الخليج ليحارب فى صفوف العراقيين وتحت قيادة صدام حسين والبعث العراقى . فذلك أمرا لا يستطيع أى حاكم فى منطقة الخليج العربى أن يقدم على اتخاذ اجراء بشأنه لإعتبارات تتعلق برد الفعل المنتظر من قبل اخواننا شعب الخليج وهم شعب حباه الله بثروة طائلة مع بقاءه طيله سنوات طويله يتمتع بهذه الثروة التى خلقت منه شعبا مرفها - يترفع حتى عن مباشرة الأعمال الشاقة فى بناء بلده والتى يستعين بأبناء شعوب دول أخرى يستقدمها للقيام بها . ومنهم عراقيين أيضا . كما أنه لم يصادفه نزوات طائشه من قبل حكامه تؤدى الى الزج بسه فى حروب لا ينال منها سوى تدمير كل ما استطاع الشعب فى الخليج أن يبنيه فى بلاده .

فكيف لنا أن نتصور امكانيه قبول حالات تطوع تلقائيه من جانب أى من أبناء الخليج العربى لكى يلقوا بأنفسهم فى حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل برغم استمرار النفقه العراقية فى أنهم يحاربون نيابة عن أبناء الخليج للدفاع عن الخليج ، وسواء كان ذلك ممكن أن يتم بأمر الحاكم بفتح باب التطوع - أو ضمن قوات نظاميه ترسلها حكومات الخليج مع ملاحظه العلاقات الخاصه التى تربط الكثير من أبناء الخليج بالشعب الايرانى الذى هو أحد جيرانهم فى المنطقة . اضافة الى ذلك فإن مثل هذا الأمر لا يستطيع حاكم فى الخليج أن يقرره بمعزل عن استشارة باقى حكام الخليج لأن مثل هذا الاجراء أن يحدث فسوف يعطى بعدا جديدا لدائرة الصراع القائم فى المنطقة وسيعمل على توسيع هذه الدائرة ، كما أن قيام ما يسمى بمجلس التعاون لدول الخليج وما انبثق عنه من اتفاقات وتنسيق بين هذه الدول فيما يتعلق بشئون

الدفاع قد قطع الطريق على الآمال العراقية في احتمال أن تشارك هذه الدول في الحسب الى جانب الجيش العراقي ضد ايران ، وأن دخولها حرباً ضد ايران لن يتأتى إلا في حدود الدفاع عن النفس عند وقوع اعتداء ايراني مباشر عليها لا يمكن السكوت عنه . وبقيني أن ذلك ما تسعى القيادة العراقية جاهدة لتهيئته الظروف التي تدفع بالأطراف المعنية في المنطقة الى حدوث مثل هذه المواجهه لتوسيع نطاق الصراع ويخف العبء عنها .

ويبقى لنا كلمه بشأن مشاركة أبناء الخليج في القتال الى جانب اخوانهم العراقيين ضد ايران وحتى لا يخال للقارىء العربي أننا نحاول أن ننال من شهامته وعروبه أبناء الخليج وحكامهم ، فان شعب الخليج العربي الشقيق لا يبخل بدمه وروحه في سبيل الزود عن أي شعب عربي شقيق قد يكون في حاجة ماسه الى مساعدته في مسد عدوان يقع عليه يكون بيننا وليس محلاً للجدال في مشروعية الدفاع عنه . ويشهد التاريخ فعلاً حالات قدمت فيها دول الخليج قوات نظاميه للمساهمة في الدفاع عن شعوب عربية كانت في مواقف تواجه فيها عدواً مشتركاً بالنسبة لكل العرب مثل حالات المواجهه مع اسرائيل ، والقوات الخليجية التي أرسلت ضمن القوات العربية التي كلفت بالحفاظ على الأمن في لبنان .

وفي نهاية هذا الفصل نبلور الحقيقة الهامة التي يجب أن لا تغيب عن الأذهان وهي أن نتائج الحرب العراقية الايرانية وحتى الآن لم تحددها القدرات الذاتية المتاحة لكلا الطرفين المتحاربين - وان الحسابات الواقعية والبعيدة عن العواطف والمحاباه تقول أنه لولا ذلك الموقف الذي اتخذته أطراف هامة من بين أعضاء المجتمع الدولي وعلى رأسها القوتين العظميتين من هذه الحرب - وذلك بمحاولتها صد كافة الأبواب أمام القيادة الايرانية لحرمانها من تعويض خسائرها العسكرية في العتاد والسلاح وقطع الغيار - مع وجود تضامن غير معلن من قبل هذه الأطراف ضد ايران لأسباب تتعلق بموقف القيادة الايرانية الجديدة من هذه الأطراف . مع فتح الباب واسعاً بالمقابل أمام العراق الذي كان ذات يوماً منبوذاً من قبل العديد من هذه الأطسراف ومتهماً بأنه يدعم الارهاب الدولي مع أحجام هذه الاطراف عن الادانة العلنية للعراق سواء في بدئه الحرب ضد ايران أو ما يقوم به من استخدام وسائل وأساليب غير مشروعه في ادارة صراعه العسكري ضد ايران في ذات الوقت الذي يحصل فيه العراق على دعم مادي من دول الخليج العربي لولا كل ذلك ولولا استخدام العراق لأسلحة التدمير الشامل المحرمة دولياً ضد ايران . لكانت هذه الحرب قد حسمت منذ فترة ليست بقريبة من الآن - ولصالح أحد الطرفين استناداً الى ما كان متيسراً لدى كل منهما من امكانيات لادارة صراعه العسكري ضد الآخر . ولذلك فنقول أن امتناع كافة الأطراف

الدولية بما فيها دول الخليج العربى - عن تقديم أى نوع من الدعم لكلا الطرفين المتحاربين كان سوف يعمل على حسم هذه الحرب لصالح ايران بلا شك . ولذلك فإن رأى القائل بأن هذه حرب لا غالب فيها ولا مغلوب هو رأى محل نظر ويجانبه الصواب لأنه فى حالة الامتناع عن دعم كل منهما فإن أحد طرفى الحرب لن يكون قادرا على مواجهة الآخر بامكانياته الذاتيه ونقصد به العراق - لا قدر الله . نقول ذلك لأننا نعالج حقائق موضوعية بعيدا عن العواطف وفى منأى من التحرج .

ويبقى أن نعلق على ما تحاول القيادة العراقية أن تشير به بشأن قيام ايران بشراء أسلحة وقطع غيار من إسرائيل . فنقول وما دمنا بصدد بحث موضوعى بعيدا عن المحاباه لأحد أطراف النزاع . فإن الطرف الذى يمارس القتال ضد الآخر ويمارس ضده أيضا القتال من جانب خصمه - لا يستساغ أن يحاسب على مصدر الوسيله التى يستخدمها فى القتل ، طالما أن ما يمارسه فى حد ذاته هو أمر أسوأ من فعل لحصول على الوسيله من مصدر محل استهجان . وهذا ما ينطبق على وضع اسرائيل وتزويدها لايران ببعض العتاد الحربى . ولذلك فإن الحملة العراقية فى هذا الاتجاه تفتقد الى المنطق الذى يؤيدها فكيف تنتقدنى فى طريقة حصولى على السلاح لادافع به عن نفسى ضد اقدامك على قتلى ولا سيما أن أبواب السلاح قد غلقت فى وجهى ولم يعسد أمامى سوى ذلك الباب . بل أن القيادة العراقية فعلت ما هو أسوأ من الحصول على السلاح من دولة منبوذه من المجتمع الدولى الاسلامى والعربى ، وليس المجتمع الدولى ككل، وهو استخدامها للأسلحة المحرمة دوليا لأن ذلك يقع تحت نسوع من المحظور بدرجة أخطر من شراء السلاح من اسرائيل . وما الفرق بين شراء سلاح من اسرائيل وشراء سلاح من دول تقدم السلاح لاسرائيل كالتى تشتري العراق منها الأسلحة . وألم تقيم مصر أيضا علاقات مع اسرائيل - وكانت القيادة العراقية قد ساوت بينها وبين اسرائيل يوما - فلماذا أقدمت القيادة العراقية على الحصول على عتادها الحربى من مصر ؟ فى الوقت الذى لا تقوم علاقات بين ايران واسرائيل ؟ .

ثم ماذا عن الأنباء التى بدأت تتسرب عن محاولات العراق الحصول على أسلحه اسرائيليه هذه المره ، وأن الادارة الأمريكيه تشجع سرا عقد صفقه أسلحه بين العراق واسرائيل .

الفصل الثالث

كيفية ادارة الصراع العسكرى

سبق أن أشرنا الى الوضع على الحدود بين الدولتين قبل نشوب الحسرب فى ٧ / ٩ / ١٩٨٠ . وتبادل الطرفين عمليات التحرش على الحدود ، من حشد عسكرى محدود يتناسب مع تلك التحرشات إلى أن اخذت شكل قصف جوى أو مدفعى للمخافر وبعض القرى الواقعة على الحدود . وقد أقر العراق بقيامه بأعمال الرد السريع " وطيلة أشهر عديدة . . . كان يكيل للنظام الايرانى الصاع صاعين عندما يتجاوز على الحدود " (١) ، فالتوتر على الحدود اذاً - كان حاله قائمه ودائمه بينهما ولكن لم يأخذ شكل الاستعداد للحرب الشامله إلا بعد ٧ / ٩ / ١٩٨٠ ومن جانب العراق . حيث كان قرار دخول حسرب شامله من جانب القيادة الايرانيه ضد العراق مغامرة كبرى وفى ظل ظروفها الداخلية مع القوى السياسيه المناوئه لها بل وداخل السلطة نفسها ، وكذلك المعارك الداخلية مع الدول الكبرى والتي ساءت علاقاتها مع ايران بعد سقوط نظام الشاه . وأصبح رجال الدين حديثى العهد بممارسة السلطة فى وضع لا يسمح لهم بخوض حرب خارجيه . خاصة أنهم كانوا يواجهون حرباً أخرى ضد الاقليات القوميه فى ايران وكانوا قد فقدوا خبرة قوادهم العسكريين بعد حملة التصفية التى قام بها النظام الجديد لتصفية حساباته مع أعوان الشاه السابقين . وأصبح الجيش الايرانى بحق ، جيش بلا رأس منظم له . ولقد كانت هذه الظروف والأوضاع بالنسبه للجيشين محل اقرار صريح من جانب القيادة العراقية والتي ترى " . . . الجيش الذى بناه شاه ايران والذى وظفت لسيه خبره الأمريكيه والصهيونيه وخبرات غريبه أخرى لم يكن قد فقد سوى جزء من قوته وكفاءته من خلال اعدام السلطات الايرانيه لبعض جنرالاته وضباطه . . . " (٢) وبالمقابل وعن الجيش العراقى " ان الجيش العراقى فى الوقت الذى دخل فيه معركة قادسيه مدام كان قد أصبح الجيش الأول فى الوطن العربى كله وفى بلدان منطقة الشرق الأوسط " (٣) . ولقد كانت تلك الظروف جميعها والأوضاع الخاصة بالبلدين - هسى عنها نقطة الضعف والورقه الرابحه التى استغلتها القيادة العراقية ولم تضع وقتها

(١) - التقرير السابق (ص ١٩٣) .

(٢) - خطاب الرئيس العراقى فى ١٧ / ٩ / ١٩٨٠ .

(٣) - التقرير السابق (ص ٢٠٥) .

لكي تتحرك على أساسها ، في اتجاه شن حرب شامله ضد ايران .

ومن متابعة سير العمليات الحربية بين الطرفين يتبين أن القوات الايرانية كان لها التفوق الملحوظ في سلاح المشاة بحكم تعدادها البشري ، ويقابل ذلك تفوق جوى لدى العراق أمام القوات الجوية الايرانية . ولكن التفوق في سلاح المشاة لدى ايران كان له سبب فني آخر تعترف به القيادة العراقية بقولها في عرض الكلام عسك الجيش العراقي " وقد تطورت كفاءة فرق المشاة وتشكيلاتها عبر سير المعركة . بعد أن بذلت جهود غير اعتيادية لزيادة كفاءته . . فقبل بدء الحرب لم يكن هذا الصنف بمستوى كفاءة الدروع وسلاح الطيران رغم انه أقدم الصنوف في جيشنا الباسل . لسببين أساسيين أولهما : انشغال هذا الصنف بحرب غير نظامية لفترة طويلة من الزمن في مكافحة أعمال التمرد والعصيان في شمال العراق (الأكراد) . وثانيهما : هو الأوضاع السياسية حيث أن تجربة الثورات والثورات المضادة أثبتت أن الفئات السياسية المناهضة للحكم غالبا ما تتجه الى تكوين خلاياها السرية الأساسية وكوادرها في سلاح الدروع والطيران . . وبعد قيام الثورة تركز اهتمام الثورة في التطوير والاعداد النفسي على هذين السلاحين لذات الاعتبار ، مما جعل خيرة ضباط الحزب في الصنف المدرع أولا ثم في القوة الجوية " (١) ، وهكذا كان يتم تنظيم القوات المسلحة العراقية على أسس ترتبط أساسا بحماية أمن النظام قبل حماية أمن الوطن ، ولم يتم إعادة النظر في هذا الوضع الا خلال الحرب مع ايران . وفي واقع الأمر أن ايران كانت قد استهلكت جزءا كبيرا من سلاحها الجوى خلال الأشهر الأولى للحرب نتيجة الضربة الجوية العراقية للقواعد الجوية في ايران ، وعدم مقدرة ايران على تعويض خسائرها في الطائرات وقطع الغيار ، لأنها كانت تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في هذا السلاح والتي كانت قد ساءت علاقاتها معها ، بالإضافة الى افتقادها للطيارين القادة الذين تم تصفيتهم مع الآخرين ولذلك فنجد ان ذلك كان له مردوده على كفاءة وقدرة القوات البرية الايرانية في ساحه المعركة ، حيث كانت تحارب على أرض مكشوفة ضد قوات تتمتع بغطاء جوى وتساعدتها قوة جوية قادرة على إلحاق أضرار مؤثرة في القوات الايرانية مما يسهل عمل القوات العراقية بالمقابل . بل أن سقوط بعض القواعد الخاصة بشبكة الدفاع الجوى الايراني أو إعطاب بعضها ، ومحطات الانذار المبكر قد ساهم مساهمه فعاله في شل القوة الجوية الايرانية وهو أمر لا يختلف كثيرا عسك وضع القوات المصرية في سيناء عقب الضربة الجوية الاسرائيلية في يونيو ١٩٦٧ ولذلك فقد اقتصر نشاط السلاح الجوى الايراني خلال الأسابيع الأولى للحرب على عمليات

(١) - التقرير السابق (ص ٢٠٥) .

لا تهدف بالأساس تنفيذ خط استراتيجي واضح يخدم خطه معينه للعمليات العسكرية الدائره بين الطرفين ، بل كانت تنفذ عمليات لا تهدف سوى تحقيق نوعا من الارباك والتأثير النفسى على الشعب والجيش العراقى ، باستثناء عمليات قصف المنشآت الاقتصادية العراقية . والخلاصة بالنسبة للطيران الايرانى أنه قد فقد من امكانياته قدرا لا يتناسب مع نتائج العمليات التى كان يقوم بتنفيذها .

وعندما بدأت القيادة الايرانيه تستعيد توازنها الذى فقدته خلال الشهر الأول للحرب ، بدأت تعتمد وبشكل أساسى على العنصر البشرى الذى تتميز به ، وذلك فى تشكيلات المشاة التى شملت كل من تشكيلات القوات المسلحة ، والحرس الثورى ، والمتطوعين ، لتمارس به نشاطها ضد القوات العراقية الغازيه لأراضيها ، فى محاولة لاستنزافها الى حين ترتيب أوضاع القوات الايرانيه ككل . ولذلك بدأت بعمليات محدوده داخل الأراضى الايرانيه الى أن استطاعت دخول أول معركة مواجهة مباشرة بين قوات الدولتين فى منطقة (الخفاجيه) فى فبراير ١٩٨١ استخدمت فيها المدرعات من الجانبين بشكل واسع فى منطقة صحراويه قاسيه ، وكانت سبقتها بمحاولتين فى منتصف نوفمبر ١٩٨٠ ، ويناير ١٩٨١ . ومن أبرز العمليات المحدوده للقوات الايرانيه خلال الشهور القليله المتبقية من عام ١٩٨٠ عمليات (شرق الكارون) فى ٢٥/١٠/٨٠ ، (قصر شيرين) مساء ٢٩/١٠/٨٠ ، ومحاولة فك حصار مدينة (عبادان) مساء ٩/١٢/٨٠ ، وعمليات منطقة (كيلان غرب) فى ٤/١٢/١٩٨٠ ، وعمليات (سربيل ذهاب) فى الفترة من ١٣ الى ١٩ ديسمبر ١٩٨٠ . ولا شك أن هذه العمليات المحدوده كانت تفرض أعباء معينه على القيادة العراقية حينما كانت تجبرهسا على الزحف من مواقعها الى مساحات أخرى اضافيه داخل العمق الايرانى ، لتتمركز فى مناطق حاكمه أو آمنه ، لتأمين قواتها من هذه الهجمات الايرانيه المحدوده المؤثره عليها فى السلاح والأفراد التى كانت تستنزفها بشكل ملحوظ ، واستلزم ذلك أيضا من العراق أعباء اضافيه أخرى مثل اقامة شبكه طرق داخل الأراضى الايرانيه لتوفير عمليات ربط سبل المواصلات بين تشكيلاتها العسكرية فيها ، ومع الأراضى العراقية أيضا ، وهو أمر لم يكن من العسير تنفيذه خلال تضاريس مختلفه لطبيعة الأرض الايرانيه من جبال ومستنقعات مائيه وما تحتاجه من اقامة قنوات وكبارى متعددده ، وقد بلغت هذه الطرق حوالى (٢٤٠٠) كيلو مترا حتى عام ١٩٨٢ حسب ما جاء فى التقرير الحزبى المشار اليه آنفا .

كما أن ذلك الاستنزاف البشرى فرض على القيادة العامه للجيش العراقى تدبير مصادر أخرى للرجال ، وذلك ما دفعهم الى تنفيذ فكرة الاستعانه بتشكيلات من المتطوعين والتى اطلق عليها (ألويه المهمات الخاصه) والتى أشرنا اليها آنفا ،

ثم الاستعانة بالجيش الشعبي العراقي وبشكل أوسع بعد ذلك ، ليسد الثغرات التي نشأت عن انتشار الجيش العراقي في مساحات واسعة على طول الجبهة البالغة أكثر من ١٢٠٠ كيلو مترا وكذلك داخل العمق الإيراني .

وبهذا الشكل التدريجي لعمل القوات الإيرانية الذي بدأ بالهجمات المحدودة على القوات العراقية المتواجده في أراضيها ثم عمليات الهجوم في مرحلة ثانية لتطويق هذه القوات واجبارها على الانسحاب من الأراضي الإيرانية فلم يأتى عام ١٩٨٣ ، الا وكانت القوات الإيرانية قد استعادت معظم المناطق التي احتلها العراق في بداية الحرب . وبدأت تنتقل الى مرحلة ثالثة من العمليات الحربية ، وهي العمليات الهجومية واسعة النطاق على الأراضي العراقية ذاتها بهدف السيطرة على المناطق والأهداف الاستراتيجية فيها ، لتأمين أوضاع قواتها . بل انها استطاعت أن تسيطر سواء بالمعدات على الأراضي ، أو بالنيران - على مناطق اقتصادية أو حيوية هامة في العراق مثل احتلال منطقة جزر مجنون الغنية بالبترول (شرق البصرة) والتي صرح بعض المسؤولين الإيرانيين أنهم يعتبرونها ضمانا لتسديد العراق خسائر الحرب الى ايران . وكذلك منطقة الطيب البترولي على حدود محافظة ميسان مع ايران والتي أقر الرئيس العراقي نفسه في اجتماع لمجلس الوزراء العراقي عام ١٩٨٢ باحتلالها وأخيرا احتلال ميناء الفاو في أقصى الجنوب . ولقد كان على القيادة العراقية أن تفعل شيئا تحفظ به ماء الوجه أمام الرأي العام العراقي والدولي بعد أن ظلت أجهزتها تكابر بالاصرار على تحقيق انتصارات وهمية على القوات الإيرانية وتكذب ادعاءات ايران باستعادة تلك المناطق الواسعة ، ثم قيام ايران بنقل أفلام حيه عبر التليفزيون الإيراني للمناطق المحررة . خاصة في مناطق (الحويزه وعبادان والمحمرة) واستدعاء المراسلين الاجانب الى هذه المناطق . فأصدرت القيادة العراقية قرار الانسحاب الشهير في عام ١٩٨٢ ورسالة الرئيس العراقي الى قائد الفيلق الرابع في ٢٩/٣/١٩٨٢ ، تلك الرسالة التي ظلت وسائل الاعلام الإيراني وحتى اليوم تعلق على ما جاء فيها من عبارات فلسفيه تفسر بها القيادة العراقية أسباب هذا الانسحاب (مثل عبارة أن اعادة قواتنا للخلف مثلما هي للأمام) وفي ٢٠/٦/١٩٨٢ ألقى الرئيس العراقي صدام حسين خطابا حاول تصوير موقف قواته على جبهات القتال من خلاله وبشكل أرى أنه كان قريبا جدا من واقع الحال في ذلك الوقت ، والذي لم يكن من السهل اخفائه . ولكنه حاول تبرير الانتصارات الإيرانية وكعادة البعث حينما يكابر حتى عند اضطراره للاقرار بالحقيقة ، أن يسند أسبابها الى أمور خارجة عن ارادة قيادته ، فقد حاول الرئيس العراقي أن يلقي بمسئولية فشل قواته في البقاء في مواقعها داخل ايران بقوله : " ان بعض الأخوة قد وقف السي جانبنا مشكورا . . . ولكن وقفته هذه من حيث الفعل المباشر في ساحه العمليات

العسكرية لا تلغى القول بأنكم قاتلتم وحدكم بالاضافة الى أعداد متواضعة من المتطوعين العرب الذين فاضت غيرتهم فأبوا إلا أن يشاركوا في هذه المعركة القومية الباسلة والشريفة . . . في حين وقف حلفاء ايران من العرب وغير العرب الى جانبها بصورة رسمية وعلنية وبكل الوسائل . وهذا . . . هو السبب في الأساس في تمكينها من استرجاع الأراضي التي استرجعتها بالقتال ولولا دور الاسناد الواسع والواضح لعجزت بامكانياتها الذاتية عن زحزحة قواتنا من مواضعها كما تؤكد ذلك طيلة السنة الأولى من الحرب عندما فشلت ودمرت كل الهجمات الايرانية على قواتنا " .

وبالرغم من أن الرئيس العراقي قد اعترف بحقيقة أن قواته قد اضطرت للتخلي عن الأراضي الايرانية التي احتلتها في بدايه الحرب ، وعن طريق القتال ، إلا أن لنا تعليقاتين بشأن ما جاء في هذا الخطاب من أسباب قرار العراق بالانسحاب ، وحتى يتضح الصورة أمام الرأي العام الذي قادت بعض الأقلام حمله لتضليله مفادها أن العراق قد انسحب اراديا ويريد السلام بينما ايران هي التي تصر على الحرب ، وذلك لكي نقدم الحقيقة وحدها مجرده .

التعليق الأول

وذلك يتعلق بمدى قدرة القوات العراقية على التمسك بالأراضي التي كانت تحت يدها داخل ايران بالمقارنه بقدرات القوات الايرانية بالمقابل . ففي الخطاب الذي سبق الاشارة اليه للرئيس العراقي في ١٧/٩/١٩٨٠ وبعد حديثه عن فقد ايران لجنرلاتها قال : " . . . كما أنه بالتأكيد كان يمتلك كل أسلحته وذخائره وعند بداية الحرب كان واضحا أن ايران تتفوق على العراق من الناحية العددية في سلاحين أساسيين من الأسلحة الثلاثة في الحروب هي السلاح الجوي والبحري في حين كان العراق متفوقا في سلاح الدروع " . فهذا كان تصوير الموقف العسكري في ايران عند بدء القتال ، أما بعد مرور حوالي عامين على الحرب ، وفي التقييم الذي اعده الحزب في تقريره المشار اليه جاء فيه " أما على الصعيد العسكري فقد استطعنا عبر معركة ضارية امتدت لأكثر من عشرين شهرا من القتال أن نحافظ على سيطرتنا على مناطق مهمه من أرض العدو كما استطعنا أن ندمر على نطاق واسع جدا القوة العسكرية للعدو . . . إن ايران قد تخلفت من الناحية العسكرية أشواطاً خطيره في حين بقي العراق وبرغم استمرار المعركة لفترة طويلة ، قوة عسكرية جباره اضافة الى مقوماته الأخرى . ان ايران لم تفقد جزءاً كبيراً من أسلحتها ومعداتها فحسب ، وانما فقدت جزءاً كبيراً من اطرادتها العسكرية وبخاصه في القوة الجوية وستحتاج ايران الى وقت طويل لكي تستعيد مستوياتها السابقة للحرب في زمن الشاه ، في الوقت الذي يمتلك فيه العراق كل

المقومات للسير قدما على طريق التفوق . وإذا كان من السابق لأوانه حساب درجة تفوق العراق على إيران من الناحية العسكرية بالسنين على وجه محدد ، فإنه من الأكيد أن هذا التفوق يبلغ الآن عدة سنوات . وإذا أضفنا الفارق النوعي بين قدرتي البلدين على مواصلة الطريق لتطوير قدراتهما العسكرية ، فإن هذا التفوق يسير بمعدل طـسـردى بالنسبة للعراق مما يزيد سنويا نسبة التفوق العراقي " (١) . وأهم ما يعنينا في هذه الفقرات كلها - الجزء الأخير منها الذي يتعلق بمقدار التفوق العسكري العراقي على إيران والذي قدرته القيادة العراقية بسنوات طويلة ، فهل يعقل أن تتمكن القوات الإيرانية مهما تلقت من مساندة خارجية والتي لا تتعدى بأي حال من الأحوال بعض الذخائر وقطع الغيار في ذلك الوقت بالذات ، أن تحرز هذا التقدم على القوات العراقية - وتجبرها على الانسحاب داخل حدودها وذلك خلال أسابيع محدودة من وضع هذا التقسيم العراقي . لأن الانسحاب تم في يونيو ١٩٨٢ وهو توقيت يتزامن مع صدور التقرير المشار إليه .

التعليق الثاني

وهو ما يتعلق بأسباب أخرى مختلفه تماما عن تلك التي وردت في جزء من خطاب الرئيس العراقي في خطابه في ٢٠/٦/١٩٨٢ والخاصة بالدعم الخارجي الى جانب إيران مما تسبب في هذا الانسحاب فيقول في موضع آخر من هذا الخطاب مشيرا الى ما جاء في قرار الانسحاب الصادر عن مجلس قيادة الثورة العراقي في ١٠/٦/١٩٨٢ : " ان هذا القرار المسئول يستند بالدرجة الأولى الى الاعتبارات التالية : إسقاط ذريعة مهمه من الذرائع التي يتذرع بها النظام المشبوه في طهران لإستمرار الحرب . ووضع أمام امتحان حاسم للكشف عن نواياه الحقيقية . وان الأوضاع الدقيقة التي تمر بها الأمة العربية والتي نتجت عن الاحتلال الصهيوني للبنان وتعرض المقاومة الفلسطينية للتصفية ، تحتم علينا أن نكون يقظين ومستعدين لكل الإحتمالات . . . لقد وقف عدد من الحكام العرب الى جانب نظام طهران كما هو معروف وتلكا آخرون في اسناد العراق في معركته العادله . . . وكانوا في ذلك يطلقون الحجج والذرائع الكاذبه وكان من بين ما يتذرعون به استمرار احتلال العراق لأجزاء من الأراضي الإيرانية .

ان قرارنا المسئول هذا يسقط كل هذه الحجج والذرائع سواء كانت ناتجه عن سوء نية أو حسن نية . ويضع الدول العربية أمام مسئولياتها في هذا النزاع . أن مسئوليتنا ازاء حركة عدم الإنحياز وتوليننا في أيلول القادم إستضافه المؤتمر السابع

للحركة يتطلب أن تسقط أى ذريعة يتذرع بها البعض للتآمر على حركة عدم الانحياز .
ويحملنا مسئولية توفير كل الظروف الملائمة لعقد المؤتمر ونجاحه (*) ٠٠٠ هذه
هى أياً الأخوة المبررات التى استند اليها قرارنا ٠٠٠ وفى خلال الواحد وعشرين شهرا
من المعركة قاتلت قواتنا دفاعا عن العراق فى داخل الأراضى الإيرانية وكان المقاتلون
العراقيون يملكون من المرونة فى التصرف فى الأرض التى يتواجدون عليها ، وكانت
خطتنا الأساسية لا تركز على الاحتفاظ بالأرض وإنما تركز على تدمير آلة العدو الحربية .
لذلك فقد كنا نقبل بالانسحاب لمسافة هنا - أو مسافة هناك من أجل تقليل التضحيات
وتحقيق الهدف الأساسى ٠٠ أما الآن وبعد أن وقفت قواتنا على حدودنا فلم يعد أمامنا
أى مرونة فى التصرف فى الأرض ٠٠ ان أى انسحاب الى الوراء يعنى دخول قوات الغزو
الإيراني الى داخل أرضنا العزيزة - وعراقنا العظيم - ولا ننسى بأن مدنتنا العراقية -
البصرة - ميسان - وخانقين وغيرها لا تبعد سوى كيلومترات قليلة عن الحدود ٠ أن أى
اندفاع للعدو لا سمح الله فى أرض العراق يعنى نقل المعركة الى داخل بلادنا ٠٠٠ أن
خسائرنا ونحن نقاتل فى أرض العدو دفاعا عن العراق فى المرحلة السابقة كانت خسائر
بالشهداء والمعدات والأموال ٠٠ أما الآن فإن أى تقدم للعدو داخل أراضينا يعنى أن
الخسائر لن تقف عند هذا الحد ٠ فالعدو سيضرب مدنتنا ويدمرها وسيقتل أطفالنا -
ونسائنا ويخرب بلادنا " .

ومن سياق ما جاء فى هذا الخطاب التاريخى ، تظهر بوضوح معالم التناقض
الصارخ فيما جاء فى هذا الخطاب ، والذى أوقع الرئيس العراقى فيه نفسه ، فإضافة الى
الصورة القاسية التى قدمها عن الأوضاع على جبهات القتال وما وصلت اليه نتيجة
معارك الشهور القليلة السابقة وما ترتب عليها من إضطرار القوات العراقية الى
الانسحاب الإضطرارى تارة وحسب اقراره فى الفقره السابقه من هذا الخطاب ، والانسحاب
الارادى تارة أخرى ، بموجب قرار الانسحاب الصادر فى ١٠/٦/١٩٨٢ - تجنباً للمزيد
من الخسائر ، مما جعل القوات الإيرانية تقف على خط الحدود الدولية مع العراق
وتصبح المدن والقرى العراقية تحت خطر الغزو والتدمير ، فإضافة الى هذه الصورة العامة
للأوضاع على الحدود ، عاد الرئيس العراقى يتكلم عن الهدف الذى كانت قد دخلت
قواته الأراضى الإيرانية من أجله ، وهو تدمير آلة الحرب الإيرانية ، وان المراقب
ليندهش حقا ، كيف يتسنى لقوات تم تدمير آلتها الحربية أن تكون قادرة على دفع
القوات المقابله لها الى خلف حدودها وتهديد مدنها ، ومع ملاحظة الصورة التى

(*) - والجدير بالإشارة هنا ، أن المؤتمر لم ينعقد فى بغداد خوفا من تنفيذ إيران
لتحذيرها بضرب قاعة المؤتمر .

قدمتها لنا القيادة العراقية عن ذلك التأخر الذي لحق بالقوات الإيرانية بالمقارنة مع ذلك التقدم الذي إدعت أنه قد وصلت إليه القوات العراقية عند ذات التاريخ الذي بدأت تنسحب فيه والادعاء بأن آلة الحرب الإيرانية لم تعد قادرة على الحاق الشرر بالعراق .

ولكن اعود للكلام عن أهم مواضع التناقض في هذا الخطاب حينما قدم الرئيس أسباب أخرى لتبريره ، فهو في البدايه جعل من دعم الأطراف الخارجية لإيران سبباً جعلها قادرة على الحاق تفوق على قواته ، مما اضطرها للانسحاب . والآن عاد يتحدث عن أسباب دولية ، حينما تكلم عن رغبته في اسقاط الحجاج والذرائع لمن يتكلمون عن استمرار تواجد القوات العراقية داخل الأراضي الإيرانية ، وعن موضوع حركة عدم الانحياز . ولذلك فهو أراد بقرار الانسحاب على حد قوله توفير كل الظروف الملائمة لانعقاد المؤتمر . وانه لمن نافلة القول أن يصدق المرء وعلى ضوء التاريخ الحافل لتعاملات حزب البعث العربي الاشتراكي على النطاق الدولي ، احترامه للرأي العام الدولي ، حسب إدعائه فيقدم على خطوة الانسحاب . خاصة اذا كان العمل الذي سيقدم عليه قد يتعارض مع مصالح وأهداف البعث . اللهم إلا إذا كان ذلك في حقيقته ستاراً يغطي به أمراً جسيماً ، وهو ما حدث فعلاً . لأن كل هذه الأسباب لا تخرج عن كونها مبررات لتغطيه النتائج المريرة التي خلقتها العمليات العسكرية على جبهات القتال وتقدم القوات الإيرانية بهذا الشكل المفزع ، فما كان أمام القيادة العراقية إلا اتخاذ قراراً بالانسحاب بعد ان أصبح الانسحاب على ساحه الأرض حقيقة واقعه .

وانني أشك في أن هناك قيادة مسئولة في العالم يمكن أن تغامر بتعريض حدودها ومدنها للخطر ، وتتخذ قراراً بالانسحاب في وقت كانت قادرة على التمسك بالأرض والدفاع عن خطوطها السابقة ، وذلك إحتراماً لرغبة الرأي العام العالمي كما يدعى الرئيس العراقي في حينها .

يبقى لنا ملحوظة تتعلق بتخوف الرئيس العراقي في خطابه عن تدمير القوات الإيرانية للمدن والقرى العراقية بعد غزوها وقتل نساءها وأطفالها . الخ . فيقينا أن صورة ما أحدثه جيش البعث (العقائدي) كما يطلقون عليه من قتل وتدمير وهدم للأعراض داخل المدن والقرى الإيرانية التي غزاها ، قد نُقلت إلى الرئيس العراقي ، وقد شعر بأن السلب والنهب والخراب الذي لحق بها سوف تدور الدائرة ليلحق بمدن العراق وقراها ، وهذا ما تفرضه روح الانتقام الغريزي في النفس البشرية . ولكن واقع الحال ، يشهد ويقطع بالفارق الشاسع بين ما فعله جيش العراق داخل الأراضي الإيرانية ، وهو ما لم تفره عقيدة سماء ولا مبادئ أخلاق ، (ولعلني لن أكون مبالغاً حينما أقول

أن الجندي الذي يسمح لنفسه بهتك عرض إحدى بنات وطنه ثم يلقي بها في طريق مهجور وهي وقائع تكرر حدوثها في المدن العراقية التي تقع بالقرب من جبهات القتال حيث يتواجد تشكيلات الجيش العراقي ، ذلك الجندي لن يكون بغريب عليه ولا مستبعد أن يفعل الشيء ذاته في نساء البلد الآخر ولعل ما حدث في شمال العراق من هتك للأعراض ليس ببعيد على الأذهان ، خلال القتال ضد الأكراد وهو الأمر الذي يعكس بوضوح المثل والمبادئ والقيم التي يغرسها الجيش (العقائدي) جيش البعث في جنوده ولكن - أقول - أن مدن (القرنة ، والعزير) وبعض القرى التي اقتربت منها القوات الإيرانية خلال عملياتها الهجومية الواسعة على الأراضي العراقية فيما بعد ، لتشهد بحقيقته الأساليب التي أعتمدها كل من الجيشين في معاملة المدنيين ، وبحق . وكيف تم التنبيه على أهالي هذه المناطق من قبل القوات الإيرانية المهاجمة بمكبرات الصوت لإخلائها سواء بسحبهم إلى إيران أو الابتعاد عنها قبل إقحامها لعدم الحاق الأضرار بهم في وقت قامت القوات العراقية بقصف بعض المدن على أهلها ، لأن القوات الإيرانية كانت على وشك إقحامها ، ولم تستطع الأولى الإلتحام معها في معارك قتاليه مباشرة لمنعهم من البقاء فيها . مثل (خانقين) شمال العراق . ولكن وبعد كل ذلك ورغم هذه الصورة القاتمة يعود الرئيس العراقي للكلام عن النصر بقوله : " ورغم أن إيران استطاعت أن تسترجع أجزاء مهمه من أراضيها ، فإن ذلك لن يغير من حقيقة إنتصار العراق " ، ولكن يظل هذا الكلام اقرا صريحا من صدام حسين بما حدث على جبهات القتال ، وأن استرجاع هذه الأراضي لم تكن انسحابا اراديا للأسباب الوهميه التي ذكرها في خطابه . وإنما كان لضعف في القدرة العسكرية العراقية لا يعود إلى ما كانت تمتلكه من إمكانيات عسكرية وأسلحه لأن تقريرهم الحزبي يقرر بما كان العراق يمتلكه من قدره ماديه في هذا المجال " وبعد أكثر من سنتين على المعركة يمتلك الجيش العراقي اليوم أسلحه وأعتده ومعدات أكثر وأفضل من حيث النوع مما كان يمتلكه قبل الحرب - ويعتبر هذا إنجازا عظيما وفريدا من نوعه فالحروب عادة تستهلك الإمكانيات العسكرية للجيش وتفقدتها الكثير من المعدات خاصه تلك الجيوش التي لا تعتمد في تسليحها وتجهيزها على صناعتها المحليه الخاصه ان هذا الانجاز لا يعبر عن مكانه العراق وقدراته الدوليه ومثانه وضعه المالي فحسب ، وإنما هو نتيجة للاراده الرائعه والمقتدره للمعركة بكل متطلباتها " (١) ولكنه يعود إلى الضعف الذي حل بالعنصر البشري الذي يقوم بتسيير عجلة الحرب العراقيه ، وهم الأفراد وهذا ما سوف ينتقل إلى الكلام عنه . ولكن أليس من دواعي السخرية أن تنسب القيادة العراقية لنفسها فيما إدعت به في هذه الفقره من فضل وهي تصل بذلك إلى قمة الكذب حينما تجدها تعتمد أساسا على مديونياتها إلى دول

الخليج العربى وفرنسا ودول أخرى لتدبير هذا السلاح والعتاد .

انه وفى ضوء تلك الحقائق السابق عرضها ، والتي جاءت على لسان القيادة العراقية نفسها بشأن هذا التدهور الذى لحق بقواتها ، لا يمكن أن نتفهم أو نقف على أسباب قدرة القوات الايرانية على استعادة أراضيها بالقوة على ساحه القتال فى ظل ظروف امكانياتها العسكرية الغير متكافئه مع الامكانيات التى كانت فى حينها متاحه لدى العراق ، وباقرار قيادته ، إلا إذا كان هناك إختلال آخر حادث فى أحد عناصر إدارة الصراع العسكرى بين الجانبين . ولا يبقى فى هذه الحالة سوى الكلام عن الفرد المقاتل فى الدولتين . فقدرة المقاتل الفرد على تحقيق الأهداف المرسومة للقوات التى يعمل تحت لواء قيادتها تتحقق من خلال ثلاثة أمور فى رأى . أولها : الكثافه العددية للمقاتلين ، وهو ما يتوافر لدى الايرانيين بحكم تعدادهم البشرى الذى يضاعف التعداد العراقى ثلاث مرات ، والكفاءه القتاليه ، وهذه تتحدد إضافة الى التدريب الذى يحصل عليه الفرد المقاتل ، بالاستعداد البدنى المرتبط بمستوى أعمار الأفراد الملحقين بالخدمة على الجبهات ، وهو وفى ظل الكثافه السكانيه لإيران ، يمكنها من توفير عددا أكبر من الأفراد فى أعمار تساعد على تحمل التدريب ضمن المتطوعين فى الحرس الثورى وكتائب المتطوعين ودفعات الإحتياط فى القوات المسلحة بالمقارنه بالعراق ، وخاصة ما يتعلق بالجيش الشعبى وكما شرحت من قبل . ويبقى الأمر الثالث والهام الذى يرتبط بالحاله المعنويه للمقاتل والتي تقوم فى الأساس على مدى قناعته بالقضيه التى يحارب من أجلها ، ولعل الأعداد الكبيره من الأسرى الذين تحتفظ بهم ايران من القوات العراقية ، وحالات الهروب من الخدمة العسكرية والتي تعرضنا لإحدى صورها ، أو حالات الانسحاب التلقائى لبعض التشكيلات العراقيه عند أول هجوم ايرانى والستى ترتب عليها صدور التعليمات المارمه من قبل القيادة العراقية بعدم السماح بأى حاله من حالات الانسحاب ، وحالات التسرب من القوات للتسليم الى القوات الايرانيه والتي عولجت بتشكيل ما أطلق عليه (سرايا الاعدام) كل هذه الصور وغيرها لكفيله بأن تلقى لنا ضوءا كافيا على الحاله المعنويه التى يقاتل من خلالها الجندى العراقى اضافه الى أسباب أخرى تتعلق بعدم تمتع المقاتلين العراقيين بالراحه التامه الستى تحتاجها التشكيلات التى تكون على اتصال مباشر مع العدو - حيث تسمح ظروف الكم فى الأفراد والتشكيلات لدى ايران - باحداث عمليات تبديل دائمه بين التشكيلات من الخلف الى الأمام بينما يجد الجندى العراقى نفسه يتنقل من قطاع الى آخر على خط المواجهه دون الحصول على هذا القدر اللازم من الراحة . وكثيرا ما تتطلب ظروف القتال أن يتم نقل تشكيل من أقصى شمال الجبهة الى أقصى جنوبها ليُدفع مباشرة الى ساحة القتال ، وهو الأمر الذى علق عليه الرئيس العراقى نفسه أكثر من مرة فسى

لقاءات تليفزيونيه مع القوات وركز على ضرورة تجنبه ، وان كان ذلك غير متيسر تحقيقه عمليا .

لقد كان لامكانيات الحشد البشرى الواسعه التى كانت القيادة الايرانيه قادرة على دفعها على أى من قواطع العمليات الحربيه مع العراق والتى قدرت أحيانا بنصف مليون مقاتل ايرانى ، كان لها أثرها فى تحقيق نتائج مؤثره على القوات العراقيه ، إن لم يكن على مستوى تحقيق مكاسب فى الأرض ، فعلى الأقل فى تحقيق خسائر فى الأفراد لدى العراق بشكل لا يتناسب مع امكانياته البشره اذا ما قورن مع ما يلحق بايران من خسائر بشره مقابله . ولقد كان للافلام التى يعرضها التليفزيون العراقى فى برنامجيه (صور من المعركه) وما تبينه من تواجد كثيف للأفراد المهاجمه ضمن القسوات الايرانيه فى خنادق المواقع الأماميه للقوات العراقيه ، وهم مبعثرون فى هذه الخنادق ، والواضح جدا تهدم تجهزاتها الهندسيه فوقهم ، كان لها مدلولها على الأثر الفورى والمباشر لاستخدامات الكثافه البشره الكبيره من قبل ايران وسرعة سقوط المواقع الأماميه واستبقاء قوات النسق الأول المهاجم فيها للراحه وهو ما تقطع به أوضاع هؤلاء القتلى والمهمات المبعثره حولهم ، فى حين أصبحت قوات النسق الثانى لهم فى عمق المواقع العراقيه وما يحدثه ذلك من ارباك وفوضى بين القوات العراقيه فى الخلف . ولا أتذكر فيلما واحدا عرضه التليفزيون العراقى عن العمليات الهجوميه للقوات الايرانيه الآ وكان واضحا فيه نفس المشهد مما يقطع بأن القوات الايرانيه كانت قادره فى كل هجوم تقوم به ، حتى الذى كانت تعلن عن نيتها على شنه مسبقا ، من اسقاط المواقع الأماميه للقوات العراقيه فى اللحظات الأولى للقتال . وذلك ما دفع القيادة العراقيه أن تقدم للرأى العام الروايه المشهوره - بأن القيادة الايرانيه (تستهزئ بأرواح شعوبها وتدفع بموجات بشره الى داخل حقول الألغام العراقيه) . ولقد كان الجنود العراقيون هم أول من يعرفون حقيقة هذه السخره العجيبه لأن معظم هذه العمليات كانت تتم بعد الساعه الحاديه عشر ليلا كقاعده ، ومن خلال ثغرات تم فتحها خلال حقول الألغام العراقيه مسبقا دون أن تدري مفارز استطلاع القوات العراقيه ، بذلك وكما حدث فى عمليات عديده فى القاطع الجنوبى مثل (الشيب والفكه) كما أن أى جيش مهما كانت امكانياته العسكريه متواضعه لن يدخر وسائل فتح حقول الألغام المعروفه ليضحي برجاله بدلا منها ، والتى تعارفست عليها وحدات سلاح المهندسين فى العالم . والتى لن تكلف شيئا يذكر اذا ما قورنت بالخسائر البشره ، وحسب الادعاء العراقى ولكن يبدو أن القيادة العراقيه قد وقعت فى هذه الجزئيه تحت تأثير أوهام وهواجس بعض ضباطها ، أو اختلقتها يقينا لتغطيه الأثر النفسى والاعلامى للموجات البشره الكبيره التى تدفع بها ايران،

وان كان هذا الأمر لن تحجبه الادعاءات العراقية بالقول : " وكان من أصعب الأمور في تاريخ المعركة كلها انسحاب القطاعات العسكرية العراقية من المواقع التي تحتلها حتى ولو تطلب ذلك ضرورات الأمن العسكرية . لقد كان القاده والآمرون يرفضون الانسحاب من مواقعهم الى الخلف أو يميناً أو شمالاً مهما كان الضغط عليهم قويا من جانب العدو ، وفي كثير من الأحيان كان القائد صدام حسين يتدخل شخصياً في اقناع القاده بتغيير وتكييف مواقعهم من أجل ترصينها في مواقع أفضل حتى ولو كان ذلك بالتراجع قليلا الى الوراء . . . " وان كان هذا ضمن محاولات تغطية الانسحابات الاجباريه للقوات العراقيه ولكن وجه الغرابه عندي هنا ، هو ما يُدعى به من رفض القاده والآمرين لهذه الانسحابات وهو ما لن أعلق عليه . وهويشبه إدعائهم بأن زوجات وأمهات الشهداء كانوا يقابلون نبأ إستشهادهم (بالهلاهل والأهازيج) تعبيراً عن سعادتهم وفرحهم بهذه النكبه الثقيله .

ولا شك أن القيادة الإيرانية لم تضع وقتاً ، وراء هذا الانسحاب العراقي الذي تعرف هي بالطبع وعلى الطبيعة أسبابه الحقيقية ، فلم تلقى بالقرار العراقي بالانسحاب بالاً ، لأنها وفي جميع الأحوال لا تستطيع أن تمنح القوات العراقية المنسحبه وقتاً لكى تعيد فيه تنظيم تشكيلاتها ومواقعها الدفاعية على خطها الجديد ، واستكمال مراتبها من الأفراد والعتاد . وكما توقع الرئيس العراقي فى خطابه الذى تحدث عن قرار الانسحاب فى ١٩٨٢/٦/٢٠ . وهو أمر كان متوقعا بالبدية ، فقد بدأت القيادة الإيرانية فى تطوير عملياتها العسكرية ضد العراق ، لتدخل مرحلتها الثالثة بعد ان أوقفت الزحف العراقي فى المرحله الأولى ، وطردته فى المرحله الثانية ، وهى الهجوم على الأراضى العراقية ذاتها وكما سبق أن أوضحت . فلقد تم الانسحاب العراقي خلال المدة الستة تحددت فى قرار الانسحاب ، وذلك فى ١٩٨٢/٦/٢٩ بينما بدأ الهجوم الإيراني الأول على الأراضى العراقية فى ١٩٨٢/٧/١٣ أى أن الأمر لم يستغرق فى الاعداد والتجهيز لهذا الهجوم سوى أسبوعين تقريباً مما يُستشف منه مدى ما وصلت اليه قدرة القوات الإيرانية من تنشيط وحيويه ، بصرف النظر عن الامكانيات العسكرية ذاتها . واذا كان هذا الهجوم قد خطط له بالاساس لاحتلال مناطق هامه شرق مدينة البصرة ليكون مقدمة لهجوم تالى قد

يتم احتلال البصرة ذاتها من خلاله ، إلا أن الهدف القريب منه كان لا شك ، هو إلحاق أكبر استنزاف للقوات العراقية التي لم تكن قد تمكنت من إكمال خطها الدفاعي الجديد بعد الانسحاب من الحويزه والمحمرة ، واستمرار الطرق على معنويات الجيش والشعب العراقي . واننى أرى أن المرحلة الثالثة من الاستراتيجية الإيرانية في صراعها مع قيادة البعث العراقي ، إنما هي أخطر المراحل على الإطلاق في هذا الصراع من حيث الأهداف والنتائج ليس بالنسبة للعراق وحده ، ولكن بالنسبة لمنطقة الخليج العربي عموماً ، وهي إختيار دقيق لمدى قدرة القيادة الإيرانية - لرجال الدين - على تحقيق تطلعاتها في تصدير الثورة الإسلامية وإقامة نظم حكم إسلامية موالية لها في تلك المنطقة ، بعد أن نجحت في تحقيق ذلك داخل إيران . ولذلك وكما ذكرت فقد كان واضح أن هدف العملية الأولى من ١٢ الى ٣٠ يوليو ١٩٨٢ هو إسقاط إحدى أكبر المدن العراقية وهي البصرة ، لذرع نواه للنظام الجديد المنتظر ، حيث يتواجد أقطاب حزب الدعوة الإسلامي العراقي في إيران وله أتباعه بشكل يمثل قاعدة يعتمد عليها ، في مدينة البصرة وبعض القرى التابعة لها .

لقد استغرق هذا الهجوم خمس هجمات إيرانية متعاقبة في منطقة مليئة بالمستنقعات المائية والأراضي الزراعية التي يصعب تحريك المعدات الثقيلة عليها مثل الدبابات والمدافع الثقيلة وغيرها . ولم يخفى القادة الإيرانيون نواياهم عند القيام بهذا الهجوم الذي لم يكن على القادة العراقيين سوى محاولة التوصل للتوقيت الدقيق لبدأ القيام به من حيث اليوم والساعة . كما أنها لم تكن تملك القدرة على القيام بضربه أجهاضه ضد القوات الإيرانية قبل الهجوم لأسباب تتعلق بوضع وظروف القوات العراقية العائده من انسحاب لم تمضى عليه أسابيع ، مع تفضيلها الانتظار لعلها محاولة إيرانية اعلاميه للضغط النفسى فقط .

ولكن كانت القراءة الجيدة لتصريحات المسؤولين المدنيين والعسكريين الإيرانيين قبل هذا الهجوم ، ونداءاتهم الى أهالى مدينة البصرة بضرورة (استقبال إخوانهم جنود الاسلام في الجيش الإيراني القادمين لتحريرهم) ، كانت كفيله بالتيقن من جاديه وقوع الهجوم فعلياً . ولقد كانت إيران لا تطمع - من نداءاتها الى سكان البصرة والقرى المجاوره سوى الامتناع عن مقاومه القوات المهاجمه ، ولقد كانت إيران في حربها النفسيه هذه ضد القيادة العراقية تستند الى نقاط ضعف واضحة ، فبالاضافه الى أعوانها من أتباع حزب الدعوة في هذه المنطقة ، كان هناك الحال - النفسيه التي يعيشها سكان البصرة ، بسبب رفض السلطات العراقية السماح لأهالى المدينه بالهجرة الى مدن أخرى أكثر أمناً من مدينة البصرة . وعدم السماح لأي مواطن

بترك المدينة إلا بموجب خطاب رسمي من الجهة الحكومية التي يعمل فيها بالسفر لمهمه رسميه في محافظة أخرى . وعليه فكان المدنيون العراقيون هم الورقة التي يلعب عليها كلا الطرفين ، فإيران تستند عليهم في الحصول على معاونتها في ظل ظروفهم النفسية مع سلطات البعث الحاكمه ، والقيادة العراقية تستند عليهم في ضمان عدم قيام ايران بغزو المدينة ، لأنها تعلم يقينا أن القيادة الايرانية لا تُقر اسلوب قصف المدنيين أو تعريضهم للخطر ، وذلك عند هذا التاريخ من سنوات الحرب ، كما أنها تضمن بتواجد أهالي المدينة فيها الحاق أكبر قدر من الخسائر في القوات الايرانية المزمع دفعها في الهجوم المنتظر ، أو على الأقل لعرقلة تقدم هذه القوات ، الستى كانت سوف تقوم بعد احتلال البصرة بالزحف نحو الطرق الرئيسية التي تربط بينها وبين باقي العراق وتطويق الفيلق الثالث وتقطع اتصاله بالفيلق الرابع ، بالسيطرة على طرق مواصلاته . وحتى يتسنى لها السيطرة الكامله على المنطقة واحتمال اعلان قيام الجمهورية الاسلاميه في العراق .

ولقد اضطرت القيادة العراقية الى تقديم تضحيات اقتصادية هامة في هذا الهجوم حينما قامت باغراق الأراضي التي بدأ الهجوم الايراني تحركه من خلالها مما ترتب عليه اغراق مساحات شاسعه من الأراضي الزراعية العراقية ، واستخدام أسلحة التدمير الشامل وتسميم المياه ليتسنى لها القضاء على الموجات البشرية المتلاحقه من الهجوم الايراني الذي لا يمكن مجابهته بقوات من الجيش العراقي بالمقابل ، خاصة أن القوات المهاجمه كان موقفها حرجا داخل المستنقعات المائيه ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها الجيش العراقي أسلحة التدمير الشامل (الحرب الكيماويه) ضد القوات الايرانية بشكل واسع على هذا النحو . ولكن على أي الأحوال فقد تمكن بعض أفواج القوات الايرانية من الوصول الى نقاط حساسه في العمق الايراني حيث وصل بعضهم الى جزيرة السندباد في مدينة البصرة ذاتها .

واذا كان هذا الهجوم قد كشف لكل من الطرفين مواضع القوة والضعف لديه ولدى الطرف المقابل فقد كان لذلك حساباته ومردوده في استعداد كل منهما للعمليات التالية .

فمنذ ذلك الهجوم الايراني على (شرق البصرة) بدأت تتركز العمليات الهجوميه الايرانية في منطقتين متلاصقتين هما ذات المنطقة ، و (منطقة هور الحويزه) التي تعد امتدادا طوبوغرافيا للمنطقة الأولى تقريبا . وبعد الهجوم عليها يخدم هدفا واحدا هو قطع طرق المواصلات بين الفيلق الثالث الذي كان في ذلك الوقت يتولى الدفاع عن منطقة البصرة جنوب العراق ، والفيلق الرابع الذي يدافع عن خط المواجهه من

البصرة الى حدود محافظة الكوت مع ايران والموازي لطريق البصرة بغداد .

ولقد استغلت ايران سيناريو الهجوم الأول لتعيده مرة أخرى ، مع حشد ضخيم هذه المرة قدرته القيادة العراقية بحوالي ٤٠٠ ألف جندي ايراني على جبهة البصرة ، ولكن كان ذلك بغرض لفت أنظار القيادة العراقية عن منطقة حساسه أخرى على القاطع الأوسط من خط المواجهه ، فقامت بهجوم خاطف على مناطق (زرباطيه) وعلى أحد أجنحة الفيلق الرابع في اتصاله مع قوات الفيلق الثاني العراقي . وفي سرعة مذهله تمكنت من استعادته بعض المناطق الايرانية التي كانت ما تزال تحت السيطرة العراقية التي كانت تؤمن من خلالها العمق العراقي . وبدأت تضغط للسيطرة على نقاط هامه واستراتيجية وترتب على ذلك أن أصبحت بعض المناطق المدنية في (محافظة الكوت) العراقية وكذلك الطريق القادم من بغداد الى البصرة عبر هذه المحافظة ، تحت رحمة النيران الايرانية والى الآن . وما يستوقفنا بشأن هذه العملية الايرانية - أمريين - الأول أن أي تقدم استراتيجي للقوات الايرانية في الجبهة الوسطى يمثل خطر امكانيه تقدمها نحو العاصمة بغداد والتي تبعد عن مدينة مندلي حوالي ١٤٠ كيلو مترا ، وهو الأمر الذي قام الرئيس العراقي بشرحه على خريطة أمام أعضاء المجلس الوطني العراقي في حينه .

أما الأمر الثاني فهو الاسلوب الذي عالجت القيادة العراقية به هذا الهجوم عسكريا وإعلاميا ، بعد أن أصبح أمر تكديس المستشفيات العسكرية بالجرحى المصابين في هذه المعركة التي لم يكن قد مضى عليها ٤٨ ساعة - أمرا لم يعد من السهل إخفائه في هذه العملية المفاجئة من قبل الايرانيين . فبعد أن أعلنت القيادة العسكرية في العراق في بياناتها عن تمكن القوات الايرانية من دخول هذه المنطقة وحددت التشكيلات العراقية التي تتواجد في هذه المنطقة وتشترك في القتال ، قامت بعد ذلك بالاعلان عن قيام قواتها بإقتحام الحدود الايرانية والوصول بالقرب من بعض المدن الايرانية التي لم يكن قد مضى شهرا على الانسحاب منها . وقد تلقى رجل الشارع العراقي هذا النبأ بدهشه بالغه دون أن يستطيع الاجابه على تساؤل - لماذا التضحيه مرة أخرى بقوات تدخل الأراضي الايرانية طالما إنسحبنا منها منذ شهرين وسوف نضطر للانسحاب منها ثانية ؟ ! .

ولم يطل الرد الرسمي لإعطائه الاجابه ، فقد صدرت تعليمات من بغداد الى المنظمات الحزبية في المحافظات بالاعداد لتجمع في كل المحافظات في الساعة الثانية ظهرا دون تحديد القصد من هذا التجمع . وتوقفت الحياة في العراق من أجل هذا التجمع ، واذا بالاذاعة العراقية تعلن في بيان مقتضب أن القوات العراقية

التي دخلت الأراضي الإيرانية ، قد صدر لها الأمر بالعودة الى الأراضي العراقية بعد أن حققت المهمة الموكلة اليها بنجاح ، وعليه خرج المسئولون الحزبيون والرسميون يخطبون في الجموع المحتشده أمام مقر المحافظات ويتكلمون عن الانتصارات التي حققها الجيش العراقي - ويطالبونهم بالهتاف والرقص فرحا بهذا النصر - ولحظتها فقط أدرك الشعب العراقي الاجابه على تساؤل الصباح الباكر ، لماذا قواتنا دخلت الأراضي الإيرانية . ولقد أتى الجنود من الجبهة ومعهم الاجابة واضحة في حالتهم ومعنوياتهم - وحجم خسائرهم . وأننى أتذكر جيدا - أحد الجنود الذى أقسم على إن ابن عم له ترك يومين كاملين ينزف حتى مات فى ساحة المعركة وسط مئات من الجنود العراقيين الذين لم يجدوا من ينقذهم أو يخلي قتلهم من ساحه المعركة .

لقد كان الهدف من دفع القوات العراقية داخل الأراضي الإيرانية هو اشغال القوات الإيرانية التي كانت قد استعادت مواقع هامه واستراتيجية سواء من أراضيها أو داخل الأراضي العراقية ، واجبارها على فك الحصار المنيع الذى فرضته على قطاع كبير من القوات العراقية ، الآ أن المحاولة العراقية الانتحارية قد فشلت فى تحقيق حستى الهدف المباشر من حصار بعض المدن والقوات المتواجده على مشارفها لأنها قد وقعت فى مصيده إيرانية كانت تنتظرها مما جعل الخسائر العراقية مضاعفه فلم يكن هناك بدا من الانسحاب الفوري لمن تمكن منها من الانسحاب ، وهو الخطأ الفادح الذى وقعت فيه القيادة العسكرية العراقية ، وان كان البعض من أفراد الجيش العراقي يشيع بأن القرار كان سياسيا من بغداد .

وعند حلول شهر فبراير ١٩٨٤ كانت القوات الإيرانية قد هيات نفسها لهجومها الشامل الثالث والذى اتخذ من منطقة شرق البصرة التى وقع عليها الهجوم الأول وبما حصلت من نتائج - هدفا رئيسيا لهجومها ، ومن منطقة نهر الحويزه ابتداءا من مدينة (العزيز) الواقعة على الطريق المتجه من بغداد - ميسان - البصرة وعلى بعد ٧٠ كيلو متر من ميسان ، والى مدينة القرنة على امتداد نفس الطريق بعد مدينتي (العزيز) وقبل الوصول للبصرة بحوالى ٩٠ كيلو متر ، تلك المنطقة التى أطلقت عليها القيادة العراقية مصطلح (شرق دجله) فى بياناتها الرسمية تغطيه لتحديد اسم المواقع الحقيقية لمناطق الهجوم تجنباً للآثار المعنويه التى يحدثها ذكر أسماء هذه المدن - على الشعب العراقي لكونها تقع على الطريق الرئيسى بغداد البصرة مباشرة .

والجدير بالذكر أن إصطلاح (شرق دجله) يمكن اطلاقه على أى نقطة تقع على الشريط الموازى لطريق بغداد البصرة والبالغ حوالى ٤٠٠ كيلو متر مع ملاحظة أن المسافة بين النهر والطريق المذكور الذى يقع غرب النهر أو على الجانب الأيمن فيه لا تتعدى خمسون مترا فى أقصى الحالات . وقد استطاعت القوات الايرانية المهاجمة أن تستخدم اسلوبا جديدا هذه المرة حيث بدأت بدفع مجموعات من المشاة الذين تسللوا عبر (هور الحويزه) وهى مسطحات مائه تتداخل بين أراضي الدولتين ، متخفيين بين نبات البردى الكثيف وفى موجات كبيرة خلال الليل ، الى أن فوجى بها العراقيون حينما بدأت هذه القوات تطلب من سكان مدينة العزيز مغادرتها قبل الهجوم وذلك فجر يوم الهجوم . بل أن بعض هذه القوات قد أدت صلاة الفجر على أحد الكبارى التى أقيمت فوق نهر دجله وعلى بعد أمتار من المدينة التى تقع مباشرة على طريق بغداد البصرة . بعد أن تمكنت من إبادة مجموعة من قوات حرس الحدود العراقية التى كانت متواجده فى المنطقة حيث لم يكن للعراق تشكيلات مقاتله فى هذه المنطقة . ولم تفق القيادة العراقية إلا عند ما بدأ قصفهم لطريق البصرة ، وعليه جرى اتصال هاتفى بين وزير الدفاع العراقى ومحافظ ميسان التى يقع ضمن حدودها تلك المنطقة - طلب خلاله من المحافظ محاولة بذل كل جهد لوقف القوات الايرانية بواسطة الجيش الشعبى الذى تم تعبئته فى الحال وبامداد من قوات الجيش الشعبى للمحافظات المجاورة . الى أن تتمكن القيادة العامة فى بغداد من اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة الموقف المفاجئ . وانسب أسجل هنا تفنييدا لادعاءات البيانات العسكرية العراقية التى صدرت بعد هذا الهجوم بأيام وادعت فيها أن القيادة العراقية كانت تعلم بهذا الهجوم وترصد تحركاته ، لأن أول صد لهذا الهجوم بواسطة الجيش العراقى لم يتم سوى بعد أكثر من ٤٨ ساعة كاملة وبعد أن كان قد قطع طريق البصرة بغداد بالفعل . وتم تشكيل مجموعة عمليات حربية من بعض التشكيلات والحرس الجمهورى والاحتياطى العام للقوات المسلحة بقيادة - قائد الفيلق الرابع - السابق والذى عين فيما بعد مسئولا عن الحركات فى القيادة العامة فى بغداد - الفريق (هشام فخرى) واطلق عليها مجموعة عمليات (شرق دجله) .

وبدأت القوات العراقية فى احتواء الهجوم ثم استعادة المناطق التى احتلها الايرانيون وذلك باستخدام أسلحة التدمير الشامل مع تسميم مياه هور الحويزه فى هذه المنطقة ، وإبادة كل ما هو حى فى تلك المنطقة من زرع وأسمك وبشر . وهدم القرى العراقية على من فيها باستخدام الطائرات والمدفعية والدبابات .

واستخدم النابالم فى هذه العملية على نطاق واسع . ولقد أتيج لى فرصة

الوصول الى أرض المعركة بعد ٢٤ ساعة فقط من اتمام تطهيرها ولم يكن من السهل تمييز لون التربة التي كانت عليها هذه الأرض بفعل ما تعرضت له من حرق .

ولقد رأيت بالعين المجردة - وهو ما نقله التلفزيون العراقي بلا حياء ، آثار عملية تدمير القرى العراقية التي ظنت القيادة العراقية أن فيها أفراد من الجيش الإيراني وخاصة قرية (البيضاء) التي أقتيد من تبقى على قيد الحياة من أهلها الى بغداد . ووجه اليهم تهمة تسهيل مهمه القوات الإيرانية وتم اعدامهم ولسبب واحد ، هو أنهم ظلوا على قيد الحياة أحياء بعد هذه المحرقة التي شارك فيها كل من الجيش الإيراني والعراقي على رؤوس هؤلاء الناس .

والجدير بالذكر أن القوات الإيرانية عاودت الهجوم على هذه المنطقة بالذات وذلك في ١٩٨٥/٦/٢١ ضمن عمليات واسعة للقوات الإيرانية على محور المحمرة تجاه البصرة ، وفي القاطع الأوسط ، وادعت ايران احتلالها أكثر من ١٥٠ كيلو متر في المنطقة المذكورة مما ترتب عليه اخلاء القيادة العراقية لمدينة العزيز هذه المره من سكانها .

وعن هذا الهجوم الثالث الذي نتحدث عنه ، فقد كان المحور الثاني يستهدف الوصول الى مدينة القرنة العراقية التي تبعد حوالي ٩٠ كيلومتر على طريق البصرة - بغداد . ولقد حدث الشيء نفسه في هذا الهجوم كما حدث في (العزيز) .

ولكن بقي أن نوضح أن هذا الهجوم على هذين المحورين لم يكن ، وبرغم اتساع نطاقه سوى عملية اشغال وتمويه على المجهود الرئيسي للهجوم الإيراني الذي كان يستهدف منطقة شرق البصرة والذي كان من نتائجه استيلاء ايران على منطقة حقول نفط جزر مجنون الشهيرة ، والتي فشلت القيادة العراقية في زحزحه القوات الإيرانية عنها ، حيث تمكنت الأولى وردا على الادعاءات العراقية بطردها ، من اقامة جسر يبلغ حوالي ١٢ كيلو مترا ليربط بين القوات الإيرانية ومؤخراتها ، ثم نقل صورته من خلال الارسال التلفزيوني الإيراني الذي يغطي معظم محافظات العراق الحدودية مع ايران . وبالرغم من أن العراق أكد أنه قد أباد القوات المهاجمة التي لم تتمكن من البقاء فيها إلا أن عودة العراق الى اذاعة بيانات عسكرية عن تحريره لجزء من هذه المناطق خلال عام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ليقطع بكذب البيانات العسكرية العراقية التي لا تقر الحقيقة القائمه على الأرض . وتكشف أيضا عن فشل الهجمات العسكرية العراقية العديدة لتحرير هذه المناطق والتي لم يعلن العراق عنها خلال هذه السنوات الماضية لأنه لا يعلن سوى عن العمليات الهجومية العراقية التي تحقق نجاحا فقط . فقد أعلن

العراق في البيان العسكري الصادر في ١٩٨٥/٦/٢٧ عن نجاح هجوم عراقي اشترك فيه (١٠) آلاف جندي عراقي من الفيلق الثالث على جبهة ١٢٠٠ مترا في تحرير جزء من جزر مجنون . ثم أعلن في ١٩٨٦/١/٦ عن هجوم عراقي آخر لاسترداد هذه الجزر ، بل لقد جاء على لسان أحد القادة العسكريين العراقيين قائلا : " أن العدو ما زال يحتل شمال مجنون فقط وهم محصورون في بقعة اسمها (المحرقه) وقد حررنا ٨٠ ٪ من جزر مجنون " (١) فأيس هذه الاعترافات من الإنكار الشديد عند احتلال ايران لها ؟ والادعاءات العراقية بأنه قد تم ابادتهم ولم يبق منهم سوى من فر هاربا أو وقع في الأسر .

ولكن اذا كان الهجوم الايراني الاستراتيجي الثالث (شرق دجله - وشرق البصرة) لم يحقق هدف امكانيه السيطرة الدائم على طريق (العماره - البصرة) والقادم مسن بغداد ، الا أنه وبالإضافة الى حصول ايران على منطقة جزر مجنون ، فإن الحجم المتواضع للقوات المتسلله والأهداف المحدده لهذه المهمه وبالنسبه لشرق دجله ، ذلك كله يكشف عن أن الهدف الأساسي من هذه العمليه يمكن أن يعتبر - محاولة ايرانيه لاختبار إمكانيه العمل من خلال التسلل عبر (هور الحويزه) وما يستلزمه هذا النوع من العمليات من استعدادات وما سوف تقابله من عوائق لخدمة عمليات أخرى مستقبليه ، وهو ما تم في هجومهم التالي في ١٩٨٥/٦/٢١ بالفعل . كما أنه يحقق إشغال القوات العراقيه ، وتحميلها أعباء إضافية ، باضطرارها الى سحب تشكيلات من مناطق القتال الأخرى لسد تلك الثغره الواسعه النطاق على حدودها مع ايران ، وتشتيت الجهد العسكري العراقي والاستنزاف البشري له . مع تحقيق دعايه اعلاميه بأن القوات الايرانيه أصبحت قادرة على الوصول الى العمق العراقي وفي مناطق حساسه منه ، ردا على الادعاء العراقي المقابل بأن القوات العراقيه قادرة على الوصول الى العمق الايراني في أي وقت .

بل انه لا يمكن إغفال ما حققته القوات المتسلله من منطقة (القرنه العراقيه) من ارباك لمؤخرات قوات الفيلق الثالث خلال تصديها لهجوم المجهود الرئيسي الايراني على جزر مجنون شرق البصرة .

ومن أهم العمليات العسكريه الايرانيه الشامله - هجومها على شمال العراق في منطقة (كردستان) في عام ١٩٨٣ (جبال كرمند) ومنطقة (سيد صادق) ، (وحاج عمران) والسيطرة على مدينه (بنجوين) والتي صدرت الأوامر من بغداد بهدمها على أهلها في ذلك الوقت لصعوبة تحريرها من قبل القوات العراقيه ولسبب أهم - وهو أن أهلها من الأكراد - الذين يعتبرون فاقدى الوطنيه في نظر قيادة البعث في

(١) - انظر التحقيق الصحفي في جريدة الأهرام بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٦ .

بغداد • والطريف بل والمحزن أن الرئيس العراقي كان قد عقب على موضوع هدم هذه المدينة ، بأنه سوف يقوم ببناء مدينة جديدة لأهل بنجوين بعد الحرب تعويضا لهم عن مدينتهم - ولا ندري بماذا سوف يعرضهم عن العراقيين الذين دفنوا تحت انقاض هذه المدينة •

ولقد كانت هذه العملية الايرانية من أصعب العمليات العسكرية التي تواجهها القيادة العراقية نظرا لصعوبة التعامل مع التضاريس الطبيعية للمنطقة ، ولأن القوات الايرانية المهاجمة كانت مدعومة من قبل قوات أبناء البر زاني (الأكراد العراقيين) وهم أقدر على فهم دروب المنطقة الجبلية ومساكنها - ولذلك فقد تصدى لهم في هذا الهجوم - قوات الطلباني (من الأكراد) المناهضة أيضا لسلطات البعث وتمكنت من تحقيق مسانده مقابله - الى جانب الجيش العراقي نفسه ، ولكن المعارك الضارية ترتب عليها أن احتلت ايران السلسلة الجبلية وأطلقت عليها اسم (جبال الحمـسـزه) ومناطق أخرى - ونفت القيادة العراقية بشده بقاء الايرانيين في هذه المنطقة ، الى أن عادت واعترفت بذلك حينما أعلنت من خلال بيانها العسكري الصادر في ٨٦/٣/٢١ أنه قد : (تم استعادته بعض القمم والمرتفعات التي كانت تحتلها ايران عام ١٩٨٣ في منطقة بنجوين) ثم بيان آخر في ١٩٨٦/٤/٥ أعلنت فيه عن تحرير أجزاء أخرى من هذه المنطقة وأخيرا بيان في ١٩٨٦/٥/١٤ عن استعادة قمة جبلية في منطقة حاج عمران •

عمليات والفجر الثامنة والتاسعة

تعودت القيادة الايرانية أن تطلق على كل من عملياتها الهجومية الشاملة اسم (والفجر) وتعطيها رقم حسب تسلسل تاريخ القيام بها وتطلق على لحظة بدء العملية كلمة السر (يا زهراء) وعلى غرفة العمليات الرئيسية (مقر خاتم الأنبياء) وكان آخر عملياتها الهجومية الواسعة حتى لحظة اعداد هذا الكتاب تلك التي أطلقت عليها عمليات (والفجر الثامنة في جنوب العراق ، والفجر التاسعة شمال العراق) • ولقد سبق الأولى إعداد استغرق شهرا طويلا وكان الحشد العسكري الايراني يقطع بانعقاد النية على شن الهجوم المرتقب ، والذي لم تخفى القيادة الايرانية نواياها في شنه ، وفشلت مساعي دول الخليج العربي ، وخاصة السعودية في إثناء الزعماء الايرانيين عن شن هذا الهجوم • ولقد تصاعدت حملة الحرب النفسية بين الطرفين قبل بدء الهجوم الايراني وأبلغ العراق الأمم المتحدة والدول المعنية في المنطقة ، بالاستعدادات الايرانية للهجوم المنتظر وبدأت تخرج من بغداد لهجات

التهديد والوعيد بالمصير المنتظر لهذا الهجوم ، ولم يخفى الرئيس العراقي نواياه في استخدام الأسلحة المحرمة دوليا - ولأول مرة قبل الهجوم - مع التأكيد على عدم اتاحه الفرصه لايران في تحقيق أى نصر عسكري في الهجوم المنتظر الذى إعتبره نهايه للحرب مع ايران ، وان كانت النتائج التى أسفر عنها هذا الهجوم قد خيبت آماله .
 ففي احدى أحاديثه قال صدام حسين : " .. ونجوللهم وبلا تردد وبحزم ، أن الممرات السابقه اذا كانوا يهتدون الى بعض رجالهم اللى يدزوههم للجبهة من خلال رجله ومن خلال رأسه ومن خلال بقايا جسمه ، ها المره لازم يلونون شعور رؤوس رجالهم اللى يدزوههم .. بس على بقايا الشعر ممكن يهتدون الى أسماء المقاتلين اللى يدزوههم ، نحيل الله اذا جو هذه المره اذا صار قتال يرجع لهم بقايا .. ها المره مثل ما يجول المثل الشعبى ما يرجع لهم واحد يجوللهم الموضوع أشلون صار ..) وهكذا يعلن رئيس دولة صراحه تصويره لما ستكون عليه حالة القتال من بشاعه وكما قال " دون تردد " .

ولكن يبدو أن القيادة الايرانيه كانت قد استفادت من تجاربها السابقه فى هذا المجال وأعدت للامر عدته وحسبت حساباتها واحتمالات خسائرها - وعنصر الوقت فى سير العمليات الحربيه وبالشكل الذى يمكن أن تحرم فيه القوات العراقيه من استخدامات الحرب الكيماويه الآ فى التوقيت الذى يجعل القوات الايرانيه فى وضع - ومواقع تسمح لها بتأمين أفرادها بدرجة تتجنب أكبر قدر ممكن من الخسائر فى الخلف مع ضمان وجود قواتها على اتصال مع القوات العراقيه الذى لا تستطيع القيادة العراقيه معه استخدام أسلحة التدمير الشامل . وذلك بالنسبه للمنسق الأول المتقدم لقواتها .

لقد بدأ الهجوم الايرانى المنتظر على جزيرة أم الرصاص الواقعة فى شط العرب أمام مدينة المحمره الايرانيه فى محاوله للتمويه على المجهود الرئيسى للهجوم المنتظر . وكما هو دأب القيادة الايرانيه فى مثل هذه العمليات الواسعه . ثم بدأ الهجوم الرئيسى فى قطاع آخر فى أقصى الجنوب تجاه مدينة وميناء الفاو العراقى على رأس الخليج العربى حيث عبرت القوات الايرانيه شط العرب واخرقت الموانع الحصينه العراقيه فى عمليه عبور وهجوم تشابه الى حد بعيد الظروف القتاليه التى مر بها الجيش المصرى فى عبوره لقناة السويس واقتحام الخط الدفاعى المسمى (خط برليف) وأخذ الهجوم الايرانى لنفسه محورين الأول فى محاذاة شاطئ الخليج وفى إتجاه ميناء (أم قصر) غربا على خور عبد الله بالقرب من الحدود الكويتيه ، بينما المحور الثانى كان يتجه نحو مدينة البصره . وبصرف النظر عن تفاصيل العمليات الحربيه التى تمت خلال هذا الهجوم من جانب كلا الطرفين فإننا نكتفى بعرض النتائج التى أسفرت عن هذا الهجوم فى إيجاز شديد وهى .. سيطرة إيران على

جانبى شط العرب عند مصبه فى الخليج العربى ووجود امكانية بقاء هذا الميناء الحيوى فى ايدى الايرانيين حتى نهاية الحرب كورقة ضغط على القيادة العراقية فى سبيل الحصول على أفضل الشروط لانهاء الحرب ودفع العراق التعويضات التى طلبتها ايران . وذلك عمليا يعنى تأكيد سيطرة ايران على شط العرب وهو الأمر الذى كسان العراق قد حاول محوه بالفائه لاتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ، كما أن سيطرة ايران على هذا الميناء ومدخل شط العرب واقترابها من الحدود الكويتية يعد بمثابة إنذار واضح الى دول الخليج العربى التى تساند العراق عسكريا ضد ايران وهو ما عبر عنه رئيس مجلس الشورى الايرانى فى خطبه الجمعة يوم ١٩٨٦/٢/٢١ بقوله : " أن هذه العمليات تعد انذارا أقوى الى حماة العراق الرجعيون فى جنوب الخليج الفارسى ، وانذار الى القوى العظمى التى أبرمت نار الحرب ودعمت العراق والتى تعتبر المنطقة شريان هام لبقائها " .

كما أن هذه العملية كانت قادرة فى احدى مراحلها على قطع طريق مواصلات العراق مع الكويت كما أنها قطعت الطريق بالنسبة للعراق مع الخليج العربى وقد تمكنت القوات الايرانية فى بدايه الهجوم من السيطرة على حوالى ٥٠٠ كيلو متر مربع حسب ادعائها مع الاستيلاء على محطة رادار يتم الاستعانه بها فى رصد حركة السفن فى الخليج لضربها من قبل العراق وكذلك الحد من قيام العراق بالتعرض لقصف مدينة عبادان والمناطق المجاورة لها بعد ابعاد الخط الدفاعى العراقى على الضفة الغربيه للنهر الى عمق الأراضى العراقية . وكذلك الاحتلال الكامل لمدينة الفساو ومرافق الميناء .

أما عن آثار النتائج السياسيه والعسكريه لهذا الهجوم - فقد أثبتت القيادة الايرانية - وبرغم التهديدات والتوعدات العراقية بآباده الهجوم المنتظر أنها قادره على شن هجمات على أقوى الخطوط الدفاعيه العراقيه مناعه واختراقها واحتلال مساحات شاسعة من الأرض والتمسك بها ، وافشال كافة الهجمات العراقيه لاستعادتها مع ملاحظة أنها تقوم بهجومها على قوات تقف على أعلى درجات الاستعداد لصد الهجوم الذى أعلن عنه مسبقا ، وتأثير ذلك النفسى على الجيش والشعب العراقى الذى وعدته قيادته بآباده الهجوم ، ومع استخدامها لأسلحة الحرب الكيماويه ضد القوات الايرانية دون جدوى . إضافة الى ذلك إجبار القوات العراقية على سحب تشكيلات من القطاعات الأخرى فى محاولات لمنع أى اندفاع آخر للقوات الايرانية الذى لن يكون له هدف آخر سوى احتلال البصره هذه المره وسقوطها بشكل لن يسمح للقيادة العراقية باستعادتها ثانيه بحكم طبيعة تضاريس المنطقة وموقعها .

ثم يعود العراق ليعلن بعد ذلك عن استعادته بعض المناطق التي إحتلتها ايران في هذا الهجوم بعد أن كان ينفي حدوث ذلك .

السمات الأساسية في اسلوب إدارة الصراع العسكري من جانب العراق :

لقد تلاحظ من خلال التأمل لسير العمليات الحربية بين الدولتين أن القيادة العراقية تعتمد الأساليب التالية وبصفه أساسيه :

(١) استخدام أسلحة التدمير الشامل (الكيماويه والصواريخ أرض أرض) ضد القوات المهاجمه مع استخدام نفس الاسلوب على المواقع العراقية وذلك اذا واجهت صعوبات في إبعاد الايرانيين عنها ، وذلك على من فيها من قوات عراقية أو مدنيين عراقيين لتوفير استخدامها في الدخول في معارك مع القوات الايرانيه بسبب العجز في العنصر البشري لدى العراق .

(٢) قصف المناطق الايرانيه الأهله بالسكان كإسلوب للضغط على القيادة الايرانيه لتخفيف ضغطها العسكري على الجبهات ، وللتأثير في الحاله المعنويه للشعب العراقي بالإيجاب ، والشعب الايراني بالسلب ، وغالباً ما يستخدم هذا الاسلوب عند حدوث تقدم عسكري للقوات الايرانيه في ساحه المعركة .

(٣) الحصار البحري - والذي يتمثل في فرض حظر على البواخر التي تتجه إلى الموانئ الايرانيه - وتحديد منطقة بحريه شملها هذا الحظر .

(٤) إقامة الموانع الصناعيه في طريق المحاور المحتمل اندفاع القوات الايرانيه من خلالها سواء باقامة السواتر الترابيه الضخمه أو اغراق بعض المناطق بالمياه .

وسنتكلم بشئ من الإيجاز عن الأساليب الثلاثة الأولى :

أولا : استخدام الأسلحة المحرمه دولياً :

سبق أن بينت أن أول استخدام واسع لأسلحة التدمير الشامل من جانب العراق كان خلال الهجوم الايراني على منطقة شرق البصره وهور الحويه في فبراير ١٩٨٤ بسل أيضاً وعلى القوات الايرانيه المهاجمه على منطقة أخرى تدخل في النطاق الدفاعي للفيلق الرابع أمام محافظة ميسان العراقيه . وبرغم اصرار العراق على نفي استخدامه لهذا النوع من الأسلحة المحرمه دولياً - إلا أن القيادة الايرانيه استطاعت أن تستغل هذا الأمر من الناحية الاعلاميه للتأثير على الرأي العام العالمى وكسب تعاطفه السى

جانبيها حينما عمدت الى ارسال ضحايا هذه الحرب من الجنود المشوهين الى مستشفيات أوروبا الغربية للعلاج ، الى جانب طلب استدعاء لجان من خبراء الأمم المتحدة ثلاث مرات لمعاينه مناطق القتال والكشف على ضحاياها . ولن نعقب على محاولات العراق إنكاره استخدام هذه الأسلحة بعد أن إنتهى مجلس الأمن أخيرا في مارس ١٩٨٦ الى الادانه المريحه للعراق في هذا الشأن بعد أن كان يكتفى بادانه الطرف الذي استخدمها دون تحديده . وكان ذلك في وقت تنقل جريدة الأهرام القاهرية على لسان أحد القساده العراقيين نفيه لاستخدام الحرب الكيماويه ضد القوات العراقيه في حديث صحفي عن هذه المعركة .

ولكن الأمر الذي يستوقفني هنا هو ما أعلنه الرئيس العراقي خلال الهجوم الإيراني في فبراير ١٩٨٤ وأمام وزراء العمل والشئون الاجتماعية العرب خلال فترة انعقاد مؤتمر لهم في بغداد في ذلك الحين - محاولا نفي استخدام العراق لهذه الأسلحة المحرمة ودعوته لهم لمشاهدة ما يقدمه التلفزيون العراقي من أفلام عن المعركة وكيف أن " الإيرانيون قد قتلوا برصاص العراقيين " وليس بهذه الأسلحة الفتاكه . ولا أريد أن أعقب على ذلك بالقول بأن الفيلم كان يقطع أمام أي مراقب عسكري بأن هؤلاء القتلى كانوا ضحية استخدام أسلحة غير قذائف المدفعية ورصاص الأسلحة المعتاده . إلا أن ما قررته لجنة الأمم المتحدة الأولى في هذا الشأن - وحاله الجنود الإيرانيين الذين أرسلوا للمستشفيات العالميه للعلاج كانت كلها تكشف عن كذب رئيس دولة أمام وزراء دول عربية . ولا يفوتني أن أذكر أن تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة الأخير في مارس ١٩٨٦ ذكر أنه قد التقى بأحد الطيارين العراقيين الذي أكد استخدام العراق لهذه الأسلحة - كما أن العراق استخدم هذه الأسلحة في اليوم الأخير لعمل اللجنة وبالقرب من أماكن تواجدها في ساحة المعركة .

ومع هذا ظل الكتاب العرب وحتى هذه اللحظة يحجبون هذه الحقيقة عن القارىء العربى - مستمرين في حملة التقليل . بل أنه لمن باب السخرية ان يحاول أحد الكتاب العرب إقناع القراء بأن الاصابات التي كان يعالج منها الإيرانيون في الخارج ناتجه عن انفجار معمل إيراني للمصناعات الكيماويه . (١)

ثانيا : حرب المــــــدن :

بادئ ذي بدء - أو د أن أسجل حقيقة لا يمكن لمراقب محايد - تجاهلها ، وهى

(١) - انظر - سعد البزاز - (الحرب السريه) .

أن العراق كان هو الطرف البادئ بقصف المدن بالصواريخ (أرض - أرض) بعيدة المدى والطائرات القاذفة وفي منتصف الليل على أهلها ، مع ما يمثله هذا الأسلوب في طبيعته وتوقيته من بشاعة . وذلك بهدف تخفيف الضغط العسكري على قواته - حيث كان ذلك دائما وأبدا - مرتبطا بالموقف العسكري على الجبهات . وإذا كان العراق قد دأب على اتهام إيران بأنها الطرف البادئ كل مرة في قصف المدن ، فقد التقت القيادة الإيرانية الكره ورمت بها في الملعب العراقي حينما طلبت لجنة من خبراء الأمم المتحدة لتحديد المناطق التي تضررت في الدولتين من هذا القصف وتحديد تواريخ حدوث هذه الأضرار خلال فترة الحرب في وقت لم تكن إيران قد حصلت على صواريخ (أرض - أرض) بعد . والذي لم يتم سوى عام ١٩٨٥ . ولم تجد هذه اللجنة ما تستطيع تسجيله في الأراضي العراقية سوى بعض الأضرار التي كانت قد حدثت في بعض مناطق مندلي وخانقين نتيجة قصف حدث قبل اشتعال الحرب أو خلال الأيام الأولى منها ، في حين سجلت مئات القرى والمدن التي تم تدمير أحياء كاملة فيها حديثا من قبل العراق . وبالرغم من أن إيران كانت قد قاطعت التعامل مع الأمم المتحدة فترة طويلة لاتهامها بالانحياز إلى جانب العراق لعدم إدانتها له - فإنها قد سعت إلى طلب هذه اللجنة لأسباب أخرى كانت قد استعدت لها بعد أن تعادى العراق في قصف المدن الإيرانية في الوقت الذي كانت القيادة الإيرانية تواجه فيه ضغوطا شعبية بضرورة التخلي عن موقفها الذي استمرت عليه فترة طويلة من الحرب وحتى بداية عام ١٩٨٤ بعدم الرد بالمثل خدمة لسياستها في محاولة كسب تعاطف الشعب العراقي إلى جانبها - كورقة ما زالت تراهن عليها في صراعها مع القيادة العراقية ، وفي الوقت الذي كانت تراهن القيادة العراقية بالمقابل على الشعب الإيراني أيضا ، في احتمال أن ينجح هذا الأسلوب في الضغط على قيادتها بهوقف الحرب تجنباً للمزيد من الدمار في صفوف المدنيين .

ولكن للأسف فإن القيادة العراقية لم تتمكن من دراسته نفسه الشعب الإيراني الذي كان يخرج بعد كل عملية قصف ليهتف (الحرب الحرب والموت لصدام) . ولعل ذلك من الهدايا وبالحكم الطبيعة البشرية التي تسعى إلى الانتقام وليس السلام .

ولقد كان الهدف الواضح من طلب إيران لجنة لمعاينة الأماكن التي تم قصفها من جانب الطرفين ، هو تثبيت واقع الحال توطئه إلى عزمها على الرد بالمثل مستقبلا حيث يسهل تحديد الطرف المعتدى أولا بعد انتهاء مهمة اللجنة - ولتعطى لنفسها حق الرد .

وعليه وحينما ساءت الأمور على جبهات القتال - وانعدم الأمل في إيجاد مخرج

لوقف القتال ، ولكي يمتد العراق من الحرب بشكل يسمع به العالم أكثر ، فقد صدر بيان عن القيادة العراقية حدد خلاله مهله زمنيه لسكان عدد من المدن الايرانيه لإخلائها ، لكي يقوم بعد انتهاء المهله بقصفها . ولعله كان يأمل أن تتدخل القوى الدولية في حمل ايران على قبول وقف القتال قبل حلول الأجل المحدد ، مع حدوث ضغط داخلي في ايران على قيادته ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يعلن العراق فيها صراحة عن عزمه على قصف المدنيين . ولكن حدثت المفاجأة التي لم تكن في حسابات القيادة العراقية ، حينما رمت القيادة الايرانية بالكرة في الملعب العراقي كما قلت ، وأعلنت من جانبها بالمقابل على لسان الرئيس الايراني (خامنأئي) ورئيس الوزراء (ميرموسوي) وغيرهم من المسؤولين الايرانيين بتوجيه انذار مقابل بالرد على القصف العراقي اذا تم بالفعل . واعتبرت القيادة الايرانية جميع الأراضي العراقية أماكن خطره ما عدا الأماكن المقدسه في (كربلاء ، والنجف الأشرف وسامراء ، والكاظمية ... الخ) وطلبت من الأجانب مغادره العراق . وبذلك تركت الخيار للقيادة العراقية للإقدام على هذه المذبحة أو التراجع عن تنفيذ إنذارها السابق ، متحملة في ذلك مخاطر الرد بالمثل . وانني لا أستطيع أن أنسى تلك الأيام العصيبة التي عاشها الشعب العراقي في ذلك الحين ، وهو يتساءل هل ستقدم قيادته على مغامرة التضحية بسلامه الشعب العراقي وتنفيذ إنذارها ، وبرغم نداءات القوى العالميه بضبط النفس . وكانت الأمثلة الحيه ما زالت حاضره في ذهن العراقيين عن قيام قيادتهم الرشيديه بقصف مدن عراقية على من فيها من سكان آمنين . ولكن هذه القيادة لم تتأخر في اعطائهم الاجابة القاطعة حين بدأت أجهزة الإعلام العراقيه تردد أن " القائد صدام حسين لا يتراجع عن قرار بتخذه " ثم أكد هو نفسه في لقاء أمام عدسات التلفزيون العراقي أنه عازم على تنفيذ قراره دون تراجع أو تردد . وذلك يعني بوضوح تام أنه لا يعبأ بالنتائج التي ستترتب على ذلك . وقامت مفارز الأمن العراقي بتفتيش المواطنين المغادرين للمدن والقرى التي أصبحت هدفا منتظرا للقصف الايراني عند الرد . للتأكد من بطاقتهم الشخصية من أنهم من غير سكان هذه المدن والقرى . حتى لا تسمح لسكانها بإخلاء هذه المناطق ويهدو أن الرئيس العراقي قد نسي عند اتخاذه قرار قصف المدن الايرانية أنه سبق أن أعلن في خطاباته بمناسبة قرار الانسحاب الى الحدود العراقيه أن مدن وقرى العراق الحدوديه ستكون معرضه للخطر الايراني .

ألم يكن مصدر الخطر وسببه الحقيقي هو تصرف القيادة العراقية نفسها أم - القيادة الايرانية على ضوء الانذار العراقي المشار اليه ؟ ، وقد أرسلت القيادة العراقية بهرقية الى المحافظات الحدوديه مع ايران إستهلها المسؤولين الذين اجتمعوا بقطاعات الشعب العراقي في الأجهزة الرسميه والشعبيه بعبارة " أن السيد الرئيس

حفظه الله قد أصدر تعليماته " بناء على معلومات مؤكدة تم رصدتها بواسطة أجهزة الاستخبارات العراقية تفيد بأن إيران تنوي قصف عددا من المدن والقرى العراقية . . وقد تم تحديدها في البرقية ، وطلب من المسؤولين في هذه المحافظات اتخاذ اجراءات الدفاع السليبي والمدني استعدادا لهذا القصف " . وكان إيران ستقوم بالقصف من جانب واحد ، وبلا سبب يذكر وبدون سابق إنذار ، وكأنه أمرا سريا قرره إيران ولم يستم التعرف عليه سوى عن طريق أجهزة الاستخبارات العراقية . والى هذا الحد يتم الاستخفاف بعقول العراقيين من قبل قياداتهم السياسية .

حقيقة أن القلم ليعجز عن تصوير الحالة النفسية التي كان يعيشها الشعب العراقي في الساعات القليلة السابقة على موعد تنفيذ قاداته لإنذارهم المشئوم والذي سوف يعقبه تنفيذ إيران لإنذارها بالمقابل . وحدثت المجزرة بالفعل ولكن إيران قامت وعقب القصف العراقي مباشرة بتوجيه انذار الى مدن وقرى عراقية محددة ، بإخلائها وحددت الساعة التي تنوي فيها القصف وهي الساعة التاسعة صباحا مع تقديمها الاعتذار للشعب العراقي لأن قيادته اضطرتها للرد أمام ضغط الشعب الإيراني الذي يطالب بالانتقام بالرد بالمثل .

ومن هنا بدأت عمليات قصف المدن بين الطرفين تأخذ الشكل العلني لها . ولكن بالمقارنة لم يكن القصف الإيراني الذي اقتصر على استخدام المدفعية الثقيلة في قصف متفرق ومتقطع بهدف إثارة الذعر أكثر منه بهدف التدمير وأحداث الخسائر ، ولقد أتيح لي في اليوم التالي للقصف ، بزيارة مدينة البصرة وشاهدت على الطبيعة آثاره ، في حين استخدم العراق في قصفه صواريخ (أرض - أرض) التي دكت مدينة ديزفول دكا وغيرها من المدن التي حددها البيان العراقي . ونظرا الى أن الرد الإيراني على القصف العراقي بالمثل ومنذ ذلك الوقت كان قادرا على أحداث آثار نفسية حادة على الشعب العراقي الذي لم يعد يحتفل خسائره اليومية في الأفراد على جبهات القتال نتيجة المبادلة على المواقع العسكرية على جبهة طولها أكثر من ١٢٠٠ كم ، فقد أعلن الرئيس العراقي عن عزمه على وقف ضرب المدن الإيرانية من جانب واحد كهدنة مع إيران اعتبارا من يوم ١٠/٦/١٩٨٥ لمدة اسبوعين مشيرا الى أن قراره هذا ، بناء على طلب زعيم منظمه مجاهدي خلق الإيرانية المعارضه للسلطة الحاكمة في إيران (مسعود رجوي) . وقد دعى الرئيس العراقي - القيادة الإيرانية الى قبول تسوية شاملة للحرب تقوم على خمس نقاط ، ولكي يتيح - على حد قوله - للشعب الإيراني فرصة للضغط على الحكام الإيرانيين لقبول السلام . وكان ذلك من خلال رسالة وجهها الى الشعب الإيراني من خلال شبكات الاذاعة والتليفزيون العراقية والغربية . حقيقة

أن يخاطب الرئيس العراقي الشعب الإيراني ، من خلال ما أسماه رساله موجهه اليه ، في مساء يوم لقي الشعب الإيراني في صباحه ويلات الدمار والهلاك الذي حل به من جراء قصف عراقي وحشي على المدن الإيرانية والذي تناقلته وكالات الأنباء في حينها بقولها : " وقد واصلت الطائرات العراقية هجماتها على المدن الإيرانية حيث قمفت طهران مرتين في الصباح كما قصفت (١٣) مدينة إيرانية أخرى بالمدفعية والصواريخ ، وذكرت وكالة الأنباء الإيرانية أن (٢٨) شخصا على الأقل قد لقوا مصرعهم وأصيب نحو (٢٠٠) آخرين بسبب الغارات العراقية ٠٠٠٠ وذكرت وكالة الأنباء الفرنسية أن هذه هي المرة الأولى التي يستخدم العراق فيها الصواريخ لقصف عدد كبير من الأهداف داخل إيران " (١) .

وفي ١٩٨٥/٦/٢١ - رد إمام الجمعة في طهران ، على رساله الرئيس العراقي بقوله : " إننا لسنا في حاجة الى هدنة الـ (١٤ يوما) والشعب الإيراني يريد الحرب " وقد هتف وراءه جموع المصلين (الحرب - الحرب) ، كما عقب رئيس الوزراء الإيراني (ميرموسوي) على نفس الموضوع معلنا أن العراق هو الذي بدأ بضرب المدن وعليه أن يتحمل مسؤولية الاستمرار فيها ، رافضا العرض العراقي .

ولقد كان على القيادة الإيرانية ، ان تبادر بالرد على القصف العراقي رهيب للمدن الإيرانية برغم الهدنة العراقية ، فقامت في اليوم التالي بقصف بعض المدن العراقية مع توجيه رساله خاصة الى بغداد كانت هي الأولى من نوعها - وذلك باستخدام الصواريخ - أرض - أرض بعيدة المدى في قصف العاصمة العراقية . وعقب متحدث رسمي إيراني في نفس اليوم ، على رساله الرئيس العراقي بقوله : " أن الهدف من هذه الخطوه العراقية إغراء إيران بقبول التفاوض لإنهاء الحرب مع العراق ، وأضاف المتحدث أن إيران ترفض هذا العرض العراقي لأنه أيضا جاء إستجابته لطلب (مسعود رجوي) زعيم منظمه (مجاهدي خلق) الإيرانية المعارضه " (٢) . ولقد ضيعت القيادة الإيرانية ببرد فعلها هذا على القصف العراقي ، ورساله الرئيس العراقي الفرصة على القيادة العراقية ، للدعاء بأن إيران قبلت هدنة قصف المدن تحت الضغط الشعبي الإيراني المتجاوب مع رساله الرئيس العراقي اليه ، وذلك في حالة قبول القيادة الإيرانية للهدنة العراقية . وفي ١٩٨٥/٧/١ عاد العراق ليمارس قصف المدن الإيرانية حيث نفذ (٦٢) غاره في يوم واحد .

وكان قد سبق أن أعلن العراق عن هدنة سابقه في مايو ١٩٨٥ لمدة ستة اسابيع

(١) - جريدة الأهرام في ١٥/٦/١٩٨٥ .

(٢) - جريدة الأخبار في ١٦/٦/١٩٨٥ .

ولكنه قطعها ، واستغل حادث محاولة إغتيال أمير الكويت فقام بقطع هذه الهدنة بقصف عددا من المدن الإيرانية مستخدما الصواريخ أرض - أرض ، وكذلك (٥٨) مقاتله عراقية مبررا ذلك بأنه " ردا على محاولة اغتيال أمير الكويت - ورفض إيران الدخول في مفاوضات لتسوية حرب الخليج سلميا وقيامها حاليا بحشد قوات كبيرة للقيام بعدوان جديد ضد الأراضي العراقية " وإذا كانت هذه المبررات جميعها لا يربط بينها وبين موضوع الهدنة وأسبابها شيئا ، إلا أن القيادة العراقية دأبت على أن تخلق مبررات لما تنوى الاقدام على تنفيذه من اعمال - انما تعبر عن الحالة العصبية التي تنتابها من جراء ادارتها لصراعها مع القيادة الإيرانية فقد سبق أن ربطت بين حادث إنفجار وقع في الكويت وبين إقدامها على عمليات قصف مماثلة للمدن الإيرانية مدعية بأنه : (انتقاما للشعب الكويتي) . ولا نعتقد أن الشهامة البعثية على هذه الدرجة من الحرارة ، والنخوة العربية . والآ كان الأحرى بها أن تقدم على خطوه واحده مماثلة ضد إسرائيل ردا على القتل والدمار الجماعي للشعب اللبناني والفلسطيني ، أو حتى إنتقاما للعراق نفسه في تدمير المفاعل الذري العراقي من قبل الطائرات الاسرائيلية .

وعلى أي الأحوال فان المحصلة النهائية لعمليات قصف المدن ضد إيران بصفه خاصة تقطع بأنها عملية مكلفه ولا تتناسب مع الأهداف المرجوه منها ، إضافة الى ما تلقاه من استهجان عالمي ، وردود فعل إيران المباشره بالرد بالمثل .

ثالثا : الحصار البحري (حرب الناقلات) :

يعتبر الخليج العربي هو الساحة الثالثه التي تدور عليها رحى القتال بين الطرفين ولقد كان للعراق زمام المبادء في استخدام هذه الساحة أيضا بعد أن كان هو أول من بدأ باشغال النيران على خط الحدود مع إيران ، وأول من قام بقصف المدن . فقد أعلنت القيادة العراقية عن إعتبار مساحة كبيرة من مياه الخليج العربي ، والمحصوره بين خطوط الطول والعرض التي حددتها في بيانها في هذا الشأن ، منطقة عمليات حربيه ، وحذرت السفن من الاقتراب منها . وكان ذلك بهدف الرد على غلق إيران شط العرب في مواجهة السفن القادمه الى العراق ، وذلك عقب الغاء العراق لاتفاقية الجزائر كما سبق أن بينت . وللتأثير على الاقتصاد الإيراني وحركة شحن النفط من الموانئ الإيرانية ، وقد ترتب على غلق الملاحة في شط العرب أن توقف الشريان الحيوي للعراق في تجارته الدولية ، وحُرم العراق من استخدام الممر المائي الحيوي الذي كان يعبر من خلاله الجزء الأكبر من صادرات النفط العراقي والذي يمثل حوالي ٩٥٪ من صادرات العراق عموما ، في وقت تأزمت العلاقات العراقية السورية وحُرم العراق من

فإن برميل يوميا أيضا عن طريق خط الأنابيب المتجه الى سوريا
سوف يصبح في هذا الخط عام ١٩٨٢ ، واستعاضت سوريا عنه بصفقه مقابلته مع
إيران عندها باحتياجاتها من النفط مقابل وقوفها الى جانب ايران . مع ملاحظة
أن المنفذ الثالث لتصدير النفط العراقي في ذلك الوقت هو الخط الذي يمر من كركوك
الى تركيا والذي يقع تحت رحمة الجماعات الكردية المناوئة للبعث في العراق والتي
تقوم بعمليات تخريبية عديدة لتعطيل هذا الخط . كما أن ايران كانت تحاول فسي
عملياتها العسكرية شمال العراق الوصول الى هذا الخط والسيطره عليه ، وما زال هذا
الاحتمال قائما . ولقد ترتب على هذه الظروف التي خلقتها الحرب العراقية الايرانية ،
وبأيدي قادة العراق " أن انخفضت صادرات النفط العراقية من ٢,٥ مليون برميل يوميا
" محققه عائد قدره (٢١ مليار) دولار - بل (٢٦ مليار) دولار عام ١٩٨٠ الى صادرات
تقدر بمليون برميل يوميا فقط عام ١٩٨٢ وبعائد قدره ٨ مليارات دولار لاغير " (١) -
ولذلك فإن العراق كان لديه سببا جوهريا ، ومبررا مشروعيا يخول له حق حرمان ايران
وهو في حالة حرب معها من تصدير نفطها بالمقابل ، وذلك من وجهه نظر القيادة
العراقية بالطبع . إضافة الى اعتقاد العراق أن ذلك سوف يحقق ضغط دولي يمكن أن
تجارسه الدول المالكه لناقلات النفط على القيادة الايرانية في اتجاه إيقاف الحرب
مع العراق . على اعتبار أن المخاطر التي تتعرض لها هذه الناقلات التي تتردد على
الموانئ الايرانية وكذلك انخفاض كميات النفط التي يمكن شحنها من تلك الموانئ
في هذه الظروف سوف يدفع ، الدول المستفيدة من عمليات تجارة النفط الى القيام
بهذا الضغط . بل لعلها - أي القيادة العراقية ، قد تصورت أن ذلك قد يدفع بالدول
الكبرى الى التدخل عسكريا في الخليج ضد ايران إذا ما أقدمت الأخيرة على اجراءات
مضادة تجاه العراق ، والتجارة الدولية في الخليج ، وهو ما تسعى اليه القيادة العراقية
جاهده لتخفيف الضغط العسكري الإيراني على قواتها فالتدخل الخارجي في هذه الحالة
لن يضر بالعراق بقدر ما سوف يفيد .

ولقد ترتب على ممارسة العراق عمليات قصف الناقلات والبواخر المترددة على
الموانئ الايرانية وهو ما كانت تضعه في بياناتها العسكرية بعبارة (ضرب هدف
بحري كبير) أن اعلن المسئولون الإيرانيون عن عزمهم على حرمان دول الخليج العربي
التي تدعم العراق ماليا ، وتقدم له موانئها لإستقبال شحنات الأسلحة والعتاد
الحربي من الخارج ، من التمتع بالملاحه الآمنه في الخليج . وأعلن رئيس البرلمان
الإيراني حجة الاسلام (هاشمي رافسنجاني) أن ايران سوف تمنع السعوديه من تصدير
سوقها إذا استمر العراق في حرمان ايران من تصدير بترولها . وأصبح بذلك السرد
الذي يروي - حسب رواية - أن دول الخليج هدفا مباشرا للانتقام من العراق ، وهو ما كان ينبغي

أن يضعه القادة العراقيون أيضا في حساباتهم عند ممارستهم عملية الحصار البحري . ولكن - وكما قلت فهم لن يخسروا شيئا ، ولعل ذلك يحقق لهم أمنيتهم الغالية بتوريث دول الخليج في الحرب مع ايران . وأصبح لإيران ممارسه ذات الحق الذي يمارسه العراق ضدها في هذا الشأن ، وذلك بالرد بالمثل . وقامت القوات البحرية الايرانية باعتراض سبيل البواخر المتجهه نحو موانئ دول الخليج العربى وأعطت نفسها حق تفتيش هذه البواخر وإقتيادها الى موانئها . وتفريغ حمولاتها اذا كانت تحتوى على مواد تخدم المجهود الحربى العراقى .

ولقد صرح قائد القوات البحرية الايرانية فى ١٢/٦/١٩٨٥ ، بأن ايران سوف تتخذ الاجراءات المناسبة ضد قطع الاسطول البحرى الأمريكى التى دخلت بكثافة الى مياه الخليج بهدف إعاقة محاولات ايران القيام بعمليات التفتيش المشار اليها ، على البواخر المتجهه الى موانئ الخليج العربى . بل وقامت ايران بعمليات قرصنه حقيقيه مثل سلب اختطافها لسفينتين شحن فى الاسبوع الأول من سبتمبر عام ١٩٨٥ باستخدام الكوماندوز المحمول بالطائرات الهليكوبتر وعلى بعد ٢٠ ميلا من الساحل السعودى ومنها سفينه البضائع (ميرازاريو) الايطاليه ، وقامت باقتياد سفن أخرى الى موانئها وكان منها السفينه (مرق) الكويتيه التى احتجزت عند عبورها مضيق هرمز فى ٢٠ يونيو ١٩٨٥ ، والباخره الكويتيه (كاظمه) فى الاسبوع الاخير من ديسمبر ١٩٨٥ .

(ضرب جزيرة خرج الايرانيه)

وفى تصعيد آخر لعمليات الحصار البحرى العراقى ضد ايران ، أعلن العراق فى يوم الخميس الموافق ١٥/٨/١٩٨٥ وهو اليوم السابق على إنتخابات الرئاسه فى ايران فى محاولة للتأثير على إتجاهات رأى العام الايرانى كما يظن القادة العراقيون ، قام العراق بالإغارة على جزيرة خرج التى يقوم عليها اكبر موانئ شحن النفط الايرانيه ، والتى سبق أن توعد بتدميرها وأعلن البيان العسكرى العراقى فى هذا الشأن أن مصبات النفط قد دمرت تماما وأن ايران لن تعد بقادره على تصدير نفطها بعد ذلك وردت ايران على ذلك بهجوم على ميناء الفاو العراقى ، ثم هدد المسئولون الايرانون بغلق (مضيق هرمز) فى وجه الملاحه البحرية اذا تم تدمير جزيرة خرج لمنع البترول العربى من المرور ، وقامت بتفريغ شحنة تحملها إحدى البواخر مدعيه أنها كانت تخص العراق . وفى ٦/٩/١٩٨٥ أعلن الرئيس الايرانى (على خامنائى) تعقيبا على غارات حيويه قامت بها ايران على منشآت النفط العراقيه بالقرب من مدينة الموصل ردا على القصف العراقى ، أن الغارات العراقيه على جزيرة خرج غير مثمره ، وحذر من أن ايران ستوقف تصدير البترول من جميع موانئ الخليج اذا تهددت الصادرات البترولييه الايرانيه .

وبالرغم من ضخامة عدد الغارات الجوية على محطات ضخ البترول في جزيرة خرج والتي تعدت الستين غارة حتى اعداد هذا الكتاب ، وإصرار العراق على الاعلان عن انه قد أتم تدمير الجزيرة تماما ، وهو أمر يثير تساؤلات عن سبب استمرار قصف منشآت تم تدميرها ، إلا أن معظم تعليقات وكالات الأنباء العالمية تجمع على أن عمليات شحن النفط الإيراني ما زالت قائمة من هذه الجزيرة ولكنه إنخفض الى حوالي (١ ٪ مليون) برميل يوميا وبدأت إيران في اعداد ميناء آخر يكون أكثر تأمينا من حيث المسافة التي يجب أن يقطعها الطيران العراقي لاصابته . ولقد علق على هذه الأمور جميعها وزير الدفاع العراقي الفريق أول عدنان خير الله بقوله : " ان البدائل الممكنة لخرج لن تتم قبل سنتين ، وهناك تخطيط لإنشاء ميناء بديل عند آخر نقطة من اليابسة تجاه بندر عباس " (١) ، وفي محاولة لتفسير استمرار قصف ميناء خرج برغم الإدعاء بتدميره قال الوزير العراقي " ان استمراره القصف تستهدف تحقيق أهداف ثلاثة هي - أولا : تقليص فرص اصلاح المدن ، ثانيا : تدمير ما يمكن أن يكون قد أصلح فعلا ، ثالثا : الإجهاد على ما تبقى من منشآت لم تصب بعد " (٢) ولكن يظل هذا التفسير الذي قدمه المسئول العراقي الكبير قاصرا على اقناع الرأي العام بصحة ما تقدمه البيانات العسكرية العراقية من معلومات . وهذا ما حدى بالزعيم الإيراني (الامام الخميني) أن يصرح معقبا على هذه البيانات ، خلال لقاء له مع بعض زواره بمناسبة المولد النبوي الشريف في نوفمبر ١٩٨٥ بقوله : " لست أدرى كم مرة تدمر فيها جزيرة خرج بينما عمليات الشحن للنفط ما زالت قائمة " .

(١) ، (٢) - الحديث المنشور في جريدة الأخبار في عددها الصادر في ١١/١٢/١٩٨٥ .

النتائج المترتبة على الحصار البحري العراقي لايران :

بالإضافة الى الأثر المباشر لرد الفعل الايراني على الاجراء العراقي والسذي راج ضحيته دول الخليج العربي المسانده للعراق فان هناك عدة نتائج أخرى يوضحها التحليل المنطقي لتطبيقات عملية الحصار والظروف الدولية المؤثرة في مدى اقصاد الدول المستورده لنفط الخليج على قبول المغامرة بارسال ناقلاتها الى المنطقه لنقله . ونوجز أهمها على الوجه التالي :

(١) لقد كانت أحداث حرب اكتوبر ١٩٧٣ تمثل تجربه كافيه لتعلم الدول الغربيه مما حدى بها الى الاسراع في تخزين احتياطي ضخم من النفط عند نشوب حرب الخليج لدرجة أوصلت السوق المشتري للنفط الى حد الاشباع مما ترتب عليه تخفيض أسعار النفط اكثر من مرة لقله الطلب عن المعروض منه بالرغم من خروج العراق بنسبه كبيره من بتروليه نتيجة الحرب من سوق تصدير النفط . فقد (انخفض سعر البترول الى حوالي ٢٩ دولار للبرميل الواحد عام ١٩٨٤ وانخفض حجم الانتاج من البترول العربي بمبلغ خاصه الى حوالي ١٠ ملايين برميل يوميا بعد أن كان قد وصل الى ٢٢ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٦) (١) ، وأخيرا وصل سعره الى حوالي ١٢ دولار للبرميل ، كما أن السوق المستورده للنفط بدأت تتجه نتيجة الحرب في الخليج الى الدول المنتجه للبترول خارج المنطقة العربيه ولعلنا في هذه الجزئيه نعطي الاجابه على السؤال الذي وجهه الرئيس العراقي صدام حسين ذات يوم الى أحد النواب الأمريكيين أثناء لقائه به في بغداد عن السبب وراء انخفاض سعر النفط برغم خروج العراق من سوق التصدير . ولعلنا في غنى عن القول بأن الاجراء العراقي كان له أثره أيضا ، ومرة أخرى على دول الخليج حينما تقلصت صادراتهم من النفط الى الخارج وبالتالي انخفاض عائداتهم من تجارته وما كان من اثر على سير خطط التنميه والمشاريع المختلفه في هذه الدول في وقت تواجه خزائنها استنزاف مقابل نتيجة ما تقدمه من دعم مالي للعراق مع انخفاض سعر النفط أساسا .

ولذلك فقد كان لتقليص الطلب على نفط الخليج نتيجة اشباع السوق العالمي منه ، أن أصبح احتياج الدول المستورده لنفط الخليج ليس بالأمر الضروري الذي يؤثر فيه بعض عمليات نقله نتيجة الحصار العراقي كما إنه لا يمثل خطورة على إقتصاد الدول المستورده بالشكل الذي كانت عليه الظروف خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ مما جعل الدول المستورده للنفط لا تتحمس في السير قدما لتحقيق المقاصد العراقيه التي من وراءها فرض الحصار ، وهو الضغط على القيادة الايرانيه لوقف الحرب تحقيقا

لتأمين سلامة الملاحة في الخليج ضمانا لاستمرار تدفق النفط الذي لم تعد تواجهه مشكله بالنسبه له .

(٢) لقد ترتب على تعرض الناقلات لعمليات الانقضاض من جانب العراق أن رفعت شركات التأمين من أسعار التأمين على النقل البحري والناقلات وذلك بدوره أدى الى زيادة سعر النفط بالنسبة المستهلك الذي تحمل وحده اعباء زيادة أسعار الشحن هذه في حين أصبح مستورد النفط يحصلون عليه بسعر أقل من ذي قبل كما أوضحت أعلاه . وهي مفارقة غريبة حقا . وقد يزيد من غرابه الأمر أن (عملية اغراق ناقلات البترول في الخليج لم تؤثر كثيرا حتى الان على رغبة أصحاب الناقلات في التوجه الى منطقة الخطر نظرا لحصولهم على مبالغ مماثلة من شركات التأمين في حالة اصابة ناقلاتهم بأية أضرار أثناء إبحارها في الخليج وقد أكدت التقارير أن أسعار ناقلات البترول المستعملة قد ارتفعت في الاسواق العالمية بنسبة ٣٠٠٪ حيث يتمنى أصحاب مثل هذه الناقلات أن تتعرض ناقلاتهم للهجوم في منطقة الخليج فيحصلوا على مبلغ التأمين ويحققوا أرباحا هائلة) (١) . ومن جهة أخرى فقد أعلن المسئولون الإيرانيون عن استعداد إيران لدفع قيمة التعويض الذي يستحق للناقلات التي تصاب أثناء عمليات الإبحار في الخليج وعليه فإن عمليات شحن النفط وعلى حد قول إيران لم تتأثر بالحصار البحري الذي فرضه العراق ومن جانبنا نقول أنه على الأقل لم يؤثر على صادرات إيران من النفط بالشكل الذي كان يأمله قادة العراق عند اقدامهم على فرض الحصار بل مجمل القول أن الآثار السلبية للحصار والتي حاقت بدول الخليج العربي نتيجة رد الفعل الإيراني وعمليات استيلاء إيران على الشحنات الخاصة بالعراق مع ما يتحمله العراق من تكاليف باهظة في عمليات قصف الناقلات وما يواجهه من عدم رضا من قبل بعض الدول التي أضيرت من عمليات اغراق الناقلات ، ذلك كله بالمقارنة مع الأهداف التي كانت مرجوه من هذا الحصار يوصلنا الى نتيجة مؤداها أنه على الأقل يحدث نوعا من التعادل بين الآثار السلبية والآثار الايجابية للحصار البحري .

وفي الختام نود أن نشير الى ملحوظتين عابرتين تتعلقان بعمليات ضرب الناقلات من جانب العراق الملحوظة الأولى تتعلق بأسلوب صياغة البيانات العسكرية العراقية لهذه العمليات وما تكشف عنه من نوازع غير انسانية لدى القيادة البعثية الحاكمة في العراق . فهذه الناقلات هي بالدرجة الأولى تحمل جنسيات متعددة وتنقل على ظهرها أفرادا من دول وشعوب قد تكون بعضها صديقه وتقدم للعراق تعاونا مخلصا في مجالات عديدة مثل الهند وبعض دول شرق آسيا الذين يذخر بهم سوق العماله

لتكون نقطة ارتكاز للقوات العراقية تتمكن منها من أحكام حصارها على القوات الإيرانية التي تمركزت في منطقة الفساو العراقية في هجومها الذي تم خلال نفس الشهر . وذلك بعد ان أُنذرت القيادة الإيرانية الكويت بعدم السماح للقوات العراقية باستخدام هذه الجزيرة لأن ذلك سوف يؤخذ على أنه مشاركة فعلية من جانب الكويت في القتال ضد إيران وعلى الحكومة الكويتية أن تتحمل علقها . مما وضع كل من الكويت والعراق في موقف حرج .

الجانب الإعلامي في إدارة الصراع العسكري :

ولا يفوتنا في ختام الحديث عن وسائل وأساليب إدارة الصراع العسكري بين الطرفين أن نسلط الضوء على الجانب الإعلامي من هذه الحرب . فلقد سخرت وسائل الاعلام العراقية لخدمة رغبات القيادة العراقية في إظهار ما تريده هي وحدها - بصرف النظر عن معرفة المواطن العراقي ، والجندى العراقي حقيقة الوضع ، وصحة الوقائشع التي يعيشها ، كما أن إبتعاد البيانات العسكرية عن حقيقة الواقع فيما يحدث من عمليات على خطوط القتال ، قد أفقد المواطن العراقي الثقة في إعلامه مما جعل الجميع يتصنعون على الاذاعة الإيرانية الموجهة باللغة العربية - والبث التلفزيوني الإيراني ليقلعوا على ما خُفي عليهم ، وكذلك الإذاعات الأجنبية الأخرى . وقد اضطرت القيادة العراقية مؤخرا الى حذف ذكر أرقام خسائرها من الأفراد في هذه البيانات .

كما يلاحظ في أسلوب صياغة هذه البيانات التركيز على نسب كل الانتصارات والأفضال الى الرئيس العراقي حينما يذكر (القائد المنتصر صدام حسين) - (جيش صدام حسين) - وبشكل استفزازي يؤثر على معنويات المقاتل الذي يواجه الموت في ساحة المعركة .

كذلك ما يقدمه التلفزيون العراقي في برنامجه (صور من المعركة) من أفلام تسجيلية عن الحرب - تقطع بأنها قد أعد لها ساحة التصوير اعدادا كاملا ، وليست من واقع المعارك الحية للقتال بين الطرفين . ولا يتصور المراقب أن تكون هناك دبابات تقوم باطلاق نيران مدافعها وهي تقف على أرض مرتفعة مثلا - ودون وجسود أهداف معادية مقابله - أو دون ردا مقابل لنيرانها ، مع ملاحظه استحالة قيام المدرعات بمطاردته القتال بهذا الوضع الظاهر الذي تقدمه الأفلام التسجيلية العراقية . ونفس الأمر يمكن إطلاقه على الجنود الذين يظهرون وهم يرمون من بنادقهم في الفراغ وعلى الفراغ . كما يلاحظ تركيز الكاميرات على جيش الجنود الإيرانيين بمسدد أن لقوا حتفهم في الخنادق العراقية في الخط الدفاعي الأمامي ، وبشكل يثير الإشمئزاز

دون أن نلاحظ للقتلى العراقيين أثرا ، مما يوحي بأن ميدان التصوير يتم إعداده مسبقا .
ولا يؤتى بالهدف المرجو منه وهو اشعار المواطن العراقي بمدى الخسائر التي لحقت
بالجيش الايراني للتغذية على الخسائر العراقية المقابلة .

ولقد طوعت السياسة البعثية في الداخل - كتاب الأغاني والشعراء للتسبيح
بحمد (القائد صدام حسين) في كل أغانيها ، وحسب الايرانيين وترديد ما يقولونه
صدام حسين في كلمات أغانيهم مثل " أمرك سيدي أمرك - نلعن سلف سلفاهم " (
" يا لله عليهم دول أصلا موبشر " ، " جنالهم ، جنالهم ، خليههم يصفون الشعر ..
للموت وماكو مفر ، صدام وفا بوعده في حدودنا تموت العدى " . وهذه الأخيرة
بمناسبة تهديد صدام حسين قبل الهجوم الايراني الأخير بأنه سيجعلهم لا يعرفون
أبنائهم إلا اذا صبغوا شعورهم . وإلى هذا الدرك السفلى وصل الأدب والفن العراقي
في عهد البعث ، والذي تكشف عنه هذه النماذج القليلة .

رؤيه للحرب العربيه الاسرائيليه عام ١٩٧٣ من خلال الحرب العراقيه الايرانيه عام ١٩٧٩ :

اسس المقصود من هذه السطور عقد مقارنه بين الحربين وتقييم قدرة الأطراف
المتحاربه ، في الحالتين (العربيه - العربيه ، والاسرائيليه - الايرانيه) وكيفية ادارة
القيادة السياسيه والعسكريه للصراع في كل منهما . فكلتا الحربين كان أحد أطرافها
عربيا والآخر غير عربي في الحالتين . وعدم قدره على المقارنه في الوقت الحالي
على الأقل يرجع الى عدم إنتهاء الحرب الحاليه بين العراق وايران . وان كان بالمقدور
التماس الخطوط العامه والبارزه التي تحدد معالم مدى كفاءه ومقدرة الطرف العربي
في كل من الحربين بشكل نستطيع أن نميز على ضوءه مواطن القوة والضعف لدى الطرف
العربي في الحربين بل وتقييم أداء القيادة السياسيه والعسكريه في كلتا الحربين في
ادارتها للصراع . إلا أن ذلك ولا شك أمرا ننأى عن التعرض له طالما بقيت الحروب
العراقيه مستمره ونيرانها ما زالت مشتعله ولم تفرز نتائجها النهائيه بعد
وما لا يساعد في وضع مثل هذه المقارنه في شكلها المتكامل . ولعل ذلك التمسك
بنفسى مخرجا من الحرج الذي يمكن أن يتعرض له أي باحث عربي يطرق مثل ذلك
موضوع المناقحه الحساسيه حينما يضع المقارنه لتقييم أداء أطراف عربيه معنيسه
في ادارتها للصراع مع طرف غير عربي . ولذلك فسوف أقصر هنا على تقديم عرضا
للمسلمات الأساسيه التي فرضت نفسها من خلال الشواهد المنظوره لكل مراقب أو شاهد
بيان لأحداث وسير العمليات العسكريه بين الطرفين واستنادا الى البيانات

العسكرية والتمريعات الصادرة عن كلا الطرفين أيضا ، بالتطبيق مع ما يقابلها بالنسبة للحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٧٣ مع التركيز على توضيح قدرات وامكانيات كل من الطرفين الغير عربيين في الحالتين حيث لا مجال للخرج ولنترك بعد ذلك قضية التقييم والتقدير للقارئ نفسه وعلى ضوء الظروف والملازمات المتعلقة بكلتسا الحربين .

أولا : على الصعيد السياسي :

(١) كانت حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ تدور رحاها بين (دولة اسرائيل) التي يقوم نظامها السياسي على أساس (ديني وعنصري) وهي دولة أجمع كافة العرب على عداتها مع تحمل مجموعة من الدول العربية بعينها عبء القتال المباشر ضدها خلال تلك الحرب وهي مصر وسوريا بمفهومه أساسيه ، والأردن في نطاق معين . والدول الثلاثة معروفة بامكانياتها الاقتصادية والعسكرية المحدودة والتي كانت تعتمد بشكل كبير على دعم باقى الدول العربية لها على اعتبار إنها دول المواجهة مع اسرائيل . وحينما وضعت تلك الحرب أوزارها هب العرب جميعا وبدون نداءات إستغاثه أو استحثاث على القيام بمآزره الأطراف العربية المحاربة لمسانده ودعم اخوانهم دول المواجهه وبكافة وسائل الدعم الماديه والبشريه والمعنويه وبالقدر الذى سمحت به ظروف كل دولة عربيه وفقا لظروف وتطورات الموقف على جبهات القتال . ولقد كان التضامن العربى مع الدول المتحاربه ضد العدو التاريخي والمشارك بشكل مبدأ غير قابل للنقاش أو الجدل ، لأنه كان قائما على قناعه لم تتغير بتغيير النظم والحكام فى تلك الدول منذ نشأه اسرائيل حتى قيام تلك الحرب . ولقناعة تلك الدول أيضا بالخطر القاسم والمائل أمامهم من جانب اسرائيل . لذلك فلم يكن هناك إختلاف قائم بين الزعماء العرب فى ذلك الوقت برغم تباين اتجاهاتهم السياسيه واختلاف نظم الحكم القائم فى بلادهم - على كون اسرائيل عدوا حقيقيا ومشارك للعرب وخطرا دائما على السلم والأمن العربى يستوجب الأمر التضامن فى سبيل مواجهته ومآزره دول المواجهه ضده .

(٢) فى الحالة الثانيه حرب الخليج (سبتمبر عام ١٩٨٠) بين العراق وايران - الطرف الغير عربى فيها دولة مسلمه وجاره ، لها علاقات تاريخيه مع الدول العربيه المجاوره لها رغم أطماعها التاريخيه فى تلك المنطقه - مع وجود علاقات خاصه بين شعوب ايران والدول العربيه المجاوره لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تقاس على مشاعر الشعوب العربيه تجاه الشعب فى اسرائيل والعكس صحيح . حيث يرى فيه العرب حملا من يهود العالم الذين فرضوا أنفسهم كجسم غريب بينهم . كما أن الحرب العاقبه

الايرائيه وبعكس الحال فى الموقف تجاه اسرائيل قد شهدت اختلافات متعددة فى الرأى ما بين مؤيد لموقف العراق فى حربها ضد ايران ، وهؤلاء المؤيدين أيضا يختلف بعضهم عن الآخر فى القصد والهدف من وراء هذا التأييد ، وبين معارض معارضه صريحه ، والمعارضون أيضا يختلفون فيما بينهم بالنسبه لمقاصدهم واهدافهم من هذه المعارضه ، وبين محايد ، وبين ممتنع عن الاعراب عن موقفه صراحة . لذلك فإن هذه الحرب لم يلاقى الطرف العربى فيها ذلك التأييد الحريح والواسع والمادى والمعنوى وسواء على مستوى الحكومات أو الشعوب العربيه . ويسكن القول أيضا ، أن ما لقيه الطرف العربى فى الحرب العراقيه الايرانيه من مسانده وتأييد من جانب الأطراف الغير عربيه لا وجسه للمقارنه بشأنه مع ذلك التأييد الكاسح والمآزره الملموسه التى لاقاها الطرف العربى فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . وهذا - بلا شك - أمرا يتحدد على أساس درجة قناعة الأطراف غير العربيه هى الأخرى بمدى عدالة القضية التى يحارب الطرف العربى من أجلها فسى كلتا الحربين . مع ملاحظة أن عدم ادانه الطرف العربى فى الحرب الثانيه من بعض القوى الكبرى والدول الدائره فى فلكها كان مرتبطا الى حد كبير ومكشوف بالتطور الذى لحق على علاقاتها مع نظام الحكم القائم لدى الطرف المتحارب الغير عربى وليس مرتبطا بنظرتها لمشروعيه أو عدم مشروعيه - اعلان أحدهما الحرب فى مواجهه - الآخر .

ثانيا : على جبهات القتال :

(١) لقد كان الطرف غير العربى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهو اسرائيل يمتلك من الامكانيات والقدرات العسكريه سواء من حيث الكم والكيف عند دخوله الحرب - ونقصد بذلك الكم والكيف الجمع ما بين الامكانيات العسكريه من أحدث ما تتسلح به الولايات المتحدة الأمريكيه وحلفائها - وبالقدر الذى يسمح لها بتحقيق تفوق واضح فى هذا المجال على ما يمتلكه العرب مجتمعين من أسلحة ومعدات وعتاد حربى . وبين القيادة العسكريه ذات الخبرة التطبيقيه الواسعه ذات التجارب الفعلية سواء فى حروبها السابقه مع الدول العربيه وعملياتها العديده المحدوده التى كانت تقسوم بها لمناوشه الدول العربيه . وكذلك فى حروب خارجيه أخرى لم تكن اسرائيل طرفا فيها وإنما كانت تبعث بضباطها الى المناطق الساخنه فى العالم لاكتساب المزيد من الخبرات والدراسات التى تخدم طموحاتها فى المنطقة العربيه مثل حرب فيتنام وغيرها . وكان لإجتماع هذين العنصرين فى القدرة العسكريه لاسرائيل دورهما فى الوصول بقيادات الدوله العبريه الى حد الغرور القائم على الثقه المطلقه فى النفس

والتي زكيتها نتائج حرب يونيو ١٩٦٧ التي إنتهت بهزيمة كاسحه للعرب واحتلال أراضي عربية شاسعة . فكان لذلك الجرح انعكاساته على الطرف العربي الذي خاض حرب ١٩٧٣ من حيث كونه قادم في ذلك الوقت على خوض حرب ضد دولة سبق أن هُزم أمامها بشكل مهين بصرف النظر عن أسباب الهزيمة التي نالت كثيرا من كفاءة ومهارة الجندي العربي وظلمته هذا من جهة - ومن جهة أخرى فإن هؤلاء القادة الذين خاضوا غمار حرب ١٩٧٣ لم يكن لديهم ذات الخبرة في الحرب الفعلية التي كان يمتلكها كما ذكرنا القادة الاسرائيليون الذين سوف ينازلونهم على ساحه القتال . ذلك بالإضافة الى ما ذكرنا للامكانيات العسكرية المتقدمة التي يمتلكها قادة اسرائيل في الميدان بالمقابل مما كان له أثر نفسي آخر لا يمكن تجاهله لدى القادة العسكريين العرب في ذلك الحين . ولقد برزت أهم جوانب الخبرة والامكانيات العسكرية الاسرائيلية في دفاعاتها على خطوط المواجهه وفي العمق مع الأطراف العربية المواجهه لها مدعومه بعمليات استعراض العضلات اليومية التي كانت تقوم بها إسرائيل للضغط على معنويات الجنود العرب وقادتهم ، ولتخلق بذلك أيضا نوعا من العوائق التي تحاول بها ايصال العرب الى درجة اليأس والقنوط من احتمالات احراز نصر عليها . إضافة الى ذلك كله امكانيات هائلة لجمع المعلومات عن كل حركة داخل المعسكر العربي ، تنذر في وقت مبكر القادة الصهاينة بما سوف يقدم عليه العرب وبتنسيق كامل مع الولايات المتحدة ومن ورائها حلف الأطلسي وما لديهم من أجهزة رصد متقدمة وأجهزة إغواء وتغطيه تستخدم ضد العرب . ولقد برهن على ذلك أحداث حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ برغم ما بذلته كل من سوريا ومصر من جهود لتأمين سريه نواياهم في الهجوم فقد بدأت القيادة الاسرائيلية في اجراء عملياته التعبئه العامه قبل انطلاق الشراره الأولى في الحرب وان كانت قد تأخرت بعض الشيء إلا أنهم قد توصلوا الى حقيقة نوايا العرب ولكنهم ولحسن حظنا فشلوا في تحديد ساعة الصفر فقط . واننا حينما نذكر حقيقة أن اسرائيل وحسب جميع الدراسات التي خرجت بشأن حرب أكتوبر ١٩٧٣ - قد توصلت بالفعل الى النوايا الحقيقية لدى مصر وسوريا وقامت باعلان التعبئة العامه وبدأت ترتقب حلول ساعة الصفر - فإننا بذلك نوكد على حقيقة هامه وهي أن مصر وسوريا لحظه اقتحامها الخطوط الدفاعيه للقوات الاسرائيلية قد اقتحمت مواقع كانت على أعلى درجات الاستعداد لملاقاة القوة المهاجمه وان كانت تجهل فقط اللحظه التي سيتم فيها الهجوم وذلك يعني أننا كنا نهاجم قوات مستعده للدفاع وصد الهجوم ولم يكن الهجوم العربي هجوم مباغتة على عدو نائم . وفي ذلك فارق شاسع وجوهري لأنه في الحاله الأولى يستطيع المراقب أن يتصور وعلى ضوء النتائج التي حققها الجيش العربي خلال الأيام القليلة

الأولى للحرب المتاعب القتالية التي واجهته - ابتداءً من اختراق خطوط الدفاع والموانع التعجيزية التي أقامها العدو الاسرائيلي ، الى عمليات الدفاع وصد الهجوم التي بدأت من اللحظة الأولى لاندلاع الحرب . فلم تكن اذا عملية اختراق الدفاعات الاسرائيلية بالأمر السهل أو الهين كما كان عليه الحال بالنسبة لاندفاع القسوات العراقية في الأراضي الايرانية خلال شهر سبتمبر ١٩٨٠ .

نقول هذه الحقيقة ونؤكد عليها لأن البعض قد أخذته العاطفة والاعجاب بعمليات التعتيم والسريه والتمويه التي مارستها القيادة العربية في حرب ١٩٧٣ ضد اسرائيل فأخذ يضحك في دور هذه العمليات والكفاءة العالية التي كان يتمتع بها القادة العرب في ممارستهم للعبة الخداع ضد اسرائيل - وأثر ذلك على نتائج الحرب وبشكل يوحى وكأن الجيوش العربية قد اقتحمت خطوط الدفاع الاسرائيلية وأهلها نيام وهذا بدوره يقلل من شأن كفاءة جيوشنا العربية والدور الحقيقي الواقعي الذي قامت به في تلك الحرب . كما أننا عمدنا الى التنويه لهذه النقطة لسبب آخر يتعلق بما صدر عن القيادة العراقية - بل والرئيس العراقي صدام حسين شخصياً من تعريض بكفاءة وقدرة الجيش المصري والسوري والدور العظيم الذي قاموا به خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . . . والذي لولا ما كان لعربي أن يرفع رأسه خارج أو داخل بلده . وذلك حينما ذكر في معرض تمجيده لبطولات وعظمه الجيش العراقي - وهو جيشنا على أي الأحوال ولا نسمح لأنفسنا أن نقلل من شأن أي جيش عربي كما فعل الرئيس العراقي مع الأسف الشديد - فقد ذكر أن الجيوش التي خاضت حرب ١٩٧٣ لم تستطيع أن تصمد في القتال أكثر من أيام بينما الجيش العراقي كان قد مضى على دخوله الحرب عندما ادعى بذلك رئيسه شهر طويلاً ولعلنا في هذا الصدد قد أوضحنا الظروف التي خاض خلالها كل من الطرفين العربيين الحرب كل على حده وكما سوف نستكمل بعد .

(٢) وبالمقابل فقد كان الطرف الآخر في حرب سبتمبر ١٩٨٠ وهو اسرائيل - وبالرغم من تملكه الامكانيات والقدرات العسكرية الهائلة التي قد تقارب ما كانت تملكه اسرائيل عام ١٩٧٣ إلا أن قيام القيادة السياسية الايرانية الجديدة بعد سقوط حكم الشاه بتمصفية حساباتها الشخصية مع خصومها وخاصة في المؤسسة العسكرية وأجهزة جمع المعلومات جعلها تقدم عام " اعدام قادتها العسكريين وجنرالاتها من كافة أفرع القوات المسلحة حتى أصبح جيشها تماماً مثل الجيش الأحمر السوفيتي بار الحرب العالمية الثانية عندما أطلقوا عليه عبارة " جيش بلا رأس " لأن معظم القادة قبل قد تم محاكمتهم واعدامهم رازداد الموقف سوءاً في ايران بعد

فتحولت معظم المعدات الحديثة الى قطع خرده صماء ، وفي هذا الجو الفوضى كانت الفرصة الذهبية لاشعال الفتيل الذي تم اعداده بمهارة منذ سنوات وبدأ العراق هجومه ضد ايران " (١) ، اضافة الى ما سبق الاشارة اليه من حالة الفوضى الحقيقية التي كانت قائمة في ايران نتيجة الصراعات الحادة بين القوى السياسية المتعددة والمتواجده في ذلك الوقت على الساحة الايرانية مع القيادة الدينية الجديدة التي أخذت موقعها على رأس الثورة والتي هي بدورها لم تسلم من النزاعات الجانبية فيما بينها - وهذا ما يختلف تماما عن الوضع الذي كان سائدا في إسرائيل عند قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث كانت كما ذكرنا لدى الدولة العبرية نخبة من أفضل القادة العسكريين في العالم خبره وكفاءة وعلم - وقد كانت هذه هي النوعية التي نازلها قادتنا العسكريون العرب ، وكان لديها قيادتها السياسية المتماسكة والقوية . وهذا كان حال كل من الطرفين الغير عربيين في الحربين المذكورتين .

(٢) ان الموانع الطبيعية مثل قناة السويس بالنسبة لمصر ، ومرتفعات الجولان في سوريا والموانع الصناعية مثل التحصينات الهندسية المنيعه التي تشكلت فيها خطوط الدفاع الاسرائيلية - كانت تمثل عنصر تعجيز حقيقي أمام أي تفكير في دراسة إمكانية اختراق تلك الموانع والدفاعات التي تساندها - وهو أمر في حقيقته يصعب على انسان تكوين صورة واقعية للصعوبات والمخاطر الرهيبة التي قابلت الجنود الذين قاموا باقتحام هذه الموانع وكذلك القادة الذين تمكنوا من وضع الخطط وتهيئته واعداد الامكانيات والرجال لتنفيذ مثل هذه العمليات التي كان يعتبرها الخبراء العسكريون في الدول العظمى أنها مستحيلة إلا اذا تسنى للمرء أن يشاهد على الطبيعة المناطق التي دارت فيها عمليات حرب ١٩٧٣ ليتعرف على العمل الخارق والبطولات المشرفة التي تحمل عبثها الرجال المفترى عليهم والذين خططوا وأعدوا ونفذوا عمليات حرب ١٩٧٣ وبصفة خاصة على جبهة قناة السويس . ومهما ظلت المعاهد العسكرية في دول العالم والخبراء العسكريون العالميون وأجهزة الدراسات المختصة هنا وهناك تتدارس ظروف حرب ١٩٧٣ وتناشجها فلن تتمكن من الوصول الى الأسباب الحقيقية وراء النجاح الذي تحقق في تلك الحرب إلا اذا وضعت في اعتبارها الجانب النفسي والمعنوي الذي يتكون منه الانسان العربي ودوره مساسا في ايمانه بالقضية التي منع تلك المعجزة الحقيقية من أجلها .

أما على الجانب الآخر ، وبرغم تعدد الطبيعة الجغرافية من جبال وتلال ومستنقعات وأنهار وبحيرات (الأهواز) - والطبيعة المناخية من مناطق شديدة الحرارة

فى أقصى الجنوب الى مناطق تنزل حرارتها تحت الصفر فى أقصى الشمال وذلك لخط
المواجهه على الحدود بينهما وفى داخل العمق الايرانى - إلا أن ظروف إقتحام القوات
العراقية لهذه المناطق من حيث عدم اصطدام القوات العراقية المهاجمة بقوات مستعدة
للدخول معها فى معارك حقيقية ، كانت مهياً لها من قبل للأسباب العديدة السابق
الإشارة اليها فى هذا الكتاب ، وعدم وجود الموانع الصناعية التى تعوق عمليات
الإقتحام للأراضى الإيرانية اللهم إلا - المقاومة الشعبية التى واجهتها القوات العراقية
عند محاولة إقتحامها المدن الإيرانية من قبل أهلها الذين يمثل نسبة العرب منهم
أكثر من ٦٠ فى المائة لبعض تلك المدن التى هى مدن عربية فى غالبيتها لوقوعها فى
إقليم عربستان الذى دارت عليه تلك المعارك ، فكل ذلك لم يرقى الى مستوى العوائق
والمصعوبات التى واجهت الجيش المصرى والسورى فى عام ١٩٧٣ .

(٤) ان قضية ضرب المدن الآهلة بالسكان وبرغم خسائره وغدر القساده
الاسرائيليين المعروفه عنهم ولوجود سوابق عديده لهم فى هذا الشأن مثل عمليات
قصف مناطق (بحر البقر وأبو زعبل فى مصر) إلا أن هذا الاسلوب لم يكن معتمداً
وبشكل جوهري كعنصر ضاغط يستخدمه أحد طرفى الحرب ضد الآخر خلال حرب ١٩٧٣ ،
ذلك أن كلا الطرفين العربى والاسرائيلى كان يجرى حساباته العقلانيه الدقيقه لمخاطر
ممارسه هذا الاسلوب خلال عمليه ادارة الصراع مع خصمه - وتصوير النتائج التى قد
تترتب على ممارسه هذا الاسلوب والآثار الذى سيحدثها على معنويات شعبه اذا ما لجأ
الى ممارسته كل طرف رداً على استخدام الطرف الآخر له .

وردود الفعل المنتظره ازاء مثل هذه الأعمال المحرمه دوليا من جانب الأطراف
الدولية التى تساند كل من الطرفين واحتمالات تأثير ذلك على استمرار المسانده
الماديه والمعنويه . ويمكن اعطاء الحكم نفسه على استخدام أى من الطرفين لأسلحة
التدمير الشامل والمحرمه دوليا (وان كانت إسرائيل قد إستخدمت بالفعل القنابل
العنقوديه والتلفزيونيه على جبهة قناة السويس) . بل إننى أقول أن حرب ١٩٧٣ لم
تشهد مثل هذه المجازفه بحياة الشعوب التى شهدتها حرب الخليج حينما يقوم قياده
أحد طرفى تلك الحرب بضرب المدنيين . بل أن وقفه شجاعه اتخذتها القيادة المصريه
بقبول وقف إطلاق النار لم تكن سوى تعبيراً عن الاحساس العميق بالمسئوليه تجاه
الشعب الذى لا يمكن الاستهانه بأرواحه حينما تبين من تطورات الموقف أن الدعم
الأمريكى لإسرائيل والذى وصل الى حد وصول السلاح إلى ساحه الميدان مباشرة من مخازنها
فى أمريكا ، قد أخذ شكلاً يهدد بشكل مباشر أمن وسلامه شعب مصر وابنائها الذى تأمرت
عليه القوى الحاقده لتحرمه ثمرة جهده الخارق الذى بذله خلال الأيام الأولى للحرب

عليه القوى الحاقده لتحرمه ثمرة جهده الخارق الذي بذله خلال الأيام الأولى للحرب وكأنهم بذلك يريدون اطفاء هريق النصر الذي تحقق وطعمه الى الأبد ، لتتمخض حرب ١٩٧٣ في النهايه عن نتائج هي استمرارا لنتائج حرب ١٩٦٧ - وهو الأمر الذي فطنت له القيادة المصريه ولم تسمح بحدوثه متحملة في ذلك شماته الأصدقاء قبل الأعداء ، وأولهم قادة البعث العراقي الذين أخرجوا كل ما في جعبتهم من اتهامات وشتائم سامحهم الله منكبين على شعبنا في مصر وجيشه ذلك العمل الرائع الذي ضحوا بكل شيء طيلسه هذه السنوات ما بين ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، بل الاقتصاد المصري تحمل من ٤٨ الى عام ٧٢ ما يربوا على ٢٦ ألف مليون جنيه وتضحيات حوالى مائة ألف شهيد اضافة الى الضغوط النفسيه والاجتماعيه والاقتصادية التي خلفتها الحروب (١) في سبيل تحقيقه وهم يستجدون العرب لمساعدتهم في توفير التمويل اللازم للاعداد لتلك الحرب التي اغتنى عرب النفط من ورائها وعلى أكتاف أبناء مصر وسوريا - والذين دفعوا الثمن بدمائهم العزيزة . ان كل نقطة دم عربيه نزلت في حرب ١٩٧٣ وسنوات الاستنزاف قد ضاعفت من قيمة كل نقطة نفط باعتها دول الخليج العربي بعد حرب ١٩٧٣ بقدر الزيادة التي طرأت على سعر النفط في ذلك الحين عن ما كانت عليه قبل الحرب (*) في الوقت الذي كانت حرب الخليج وبالا على دوله النفطية فإنخفاض سعر النفط وزادت أعبائهم الماليه لدعم أحد أطراف تلك الحرب .

وأعود وأقول أن التوقف عن القتال أو بمعنى أدق قبول وقف اطلاق النار من جانب القيادة المصريه في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ لم يكن سوى إختيارا مستولا لتجنب موقف كان سيتعرض من خلاله الجيش المصري وربما المدن المصريه لهلاك محقق لا يتناسب مع حجم النتائج المرجوه من امكانيه التضحية بهذه الآلاف من شباب مصر بحكم تطور الظروف والموقف على جبهات القتال كما ذكرت والدعم الأمريكي اللا محدود والتهديد العلني من جانب الولايات المتحدة . ولذلك فلأن التوقف هنا كان أمرا أملت ضرورات وظروف قاهره اثبتت الأيام اللاحقه أن ذلك القرار كان سببا في الحفاظ على القوات المسلحة المصريه وسلامتها من التعرض لخسائر غير هينه في سبيل

(١) - دكتور عبد العزيز الرفاعي / لواء محمد الطنطاوي السيد - الاستراتيجيه وحرب السادس من أكتوبر - دار النهضة العربيه ١٩٧٨ .

(*) - الجدير بالذكر أن العراق لم يشارك في تنفيذ قرار العرب بحظر تصدير النفط وفي ذلك ذكر الرئيس السادات في لقاء له مع الصحفيين الأجانب في ٢٠/٥/٧٨ "العراق قال رسميا أننا لا نرغب في الاشتراك في هذا الحظر - أعلنوا ذلك وأرسلوا بتروولهم رسميا لكل العالم ."

تحقيق أهداف تم تحقيقها بعد ذلك بدون اراقه دماء . وفى هذا الشأن يقول الرئيس الراحل أنور السادات : (أعلن عن القنبلة التليفزيونيه - وأعلن عنها رسميا ، مفهش شىء مدارى ، القنابل المضاده للدروع الحديثه ، كل الحاجات اللى لسه لم يستخدمها الجيش الأمريكى بعد - انفتحت المخازن الأمريكيه وبغزاره ، عندئذ طرح كل من القوتين الكبار أمريكا وروسيا مشروع لوقف اطلاق النار ٠٠٠٠ اننى بمصراحه أنا ما حاربش أمريكا أنا حاربت اسرائيل (١١ يوما) ، وزى ما قال وزير دفاعها أمس ذخاشره كانت بعد ٣ أيام حاتخلص وأنا عندى هذا التقرير وعارفه (١) .

(٥) أن الطرف العربى خلال أيام حرب ١٩٧٣ لم يكن متوافرا له سبل الاستعاض المباشر لما يستهلكه القتال من معدات وأسلحه وعتاد وخاصة مصر ، نظرا للارتباط بسوق السلاح الشرقى وظروف سياسيه خاصه سادت جو العلاقات المصريه السوفيتيه قبل اندلاع الحرب ، ذلك اضافه الى انه دخل الحرب بامكانيات عسكريه متواضعه بالمقارنه بما كانت تملكه اسرائيل فى ذلك الحين ، وزيادة على ذلك وصول الامدادات العسكريه لاسرائيل خلال أيام القتال من مخازنها فى بلد المنشأ الى ساحه العمليات مباشره وكما حدث أن شاهدنا دبابات امريكيه لم يسجل عداد السير فيها سوى عشرات الكيلو مترات هى المسافه من مطار العريش الى المناطق التى تم أسرها فيها من قبل القوات المصريه فى الوقت الذى كانت بعض التشكيلات الميدانيه شرق وغرب قنساء السويس تواجهه عجز وشيك فى خطوط الذخيره اللازم توافرها لاستمرار القتال لمده تقل عن أسبوع واحد قتال ونفس الأمر بالنسبه لقطع غيار الاسلحه والمعدات .

وفى الحاله الثانيه نجد أن الطرف العربى فى هذه الحرب وهو العراق كان يمتلك امكانيات عسكريه هائله ومتطوره ساعده على إقتناها سيوليه ضخمة من العملات الصعبة لعبت نتائج حرب أكتوبر دورها الرئيسى فى توفيرها لكل السدول العربيه المنتجه للبترول بسبب ارتفاع أسعاره بعد نشوب الحرب عام ١٩٧٣ ، وهذه الامكانيات العسكريه الضخمه والتى كانت من نوعيات كما ذكرنا أحدث وأفضل من تلك التى كانت فى أيدي القوات المصريه عام ١٩٧٣ ولا تقتصر على فرع بعينه من أفرع الجيش وانما شملت كل القوات المسلحه العراقيه ، وان كنت أخص منها القوات الجويه

(١) - لقاء الرئيس المصرى السادات مع ممثلى الصحافة والإذاعه والتليفزيون العالميه فى المؤتمر الصحفى بتاريخ ١٠/٢١/١٩٧٣ .

والدفاع الجوي والمدرعات والكبارى • وبالنسبة لعملية الاستعاضة عن خسائر الحرب من الأسلحة والمعدات فإن العراق وعكس الحال بالنسبة لوقفه العرب الى جانب مصر وسوريا خلال أيام الحرب من حيث حجم الدعم الذى قدم لهم ، فقد حصل العراق منهم وخاصة دول الخليج العربى النفطية على دعم لا وجه للمقارنه بينه وبين الذى حملت عليه مصر وسوريا خلال سنوات حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر جميعها • وهذه حقيقة لا نرى حرج فى ذكرها فى هذا الموضع لنحدد لكل طرف عربى دوره الذى أداه فى كـسـلـ الحـربـين ليطلع الرأى العام العربى على الحقائق التى تحجبها المجاملات العربيه • كما أن توفير السيولة النقدية من العملات الصعبة للعراق من قبل دول الخليج العربيه ساعدته على التعامل مع جميع أسواق السلاح الدولية - شرقية كانت أو غربية ووفرت له عنصر تأمينى بتنوع مصادر السلاح - وهو الأمر الذى لم يكن متوافر لدى مصر وسوريا عند دخولهم حرب ١٩٧٣ • وأنى أتساءل ، هل قيمة المبالغ التى قدمها زعماء الخليج العربى للعراق سواء كانت فى صورة مساعدته ، أو دين ، خلال سنوات الحرب وحتى الآن ، والنتائج التى ترتبت على هذا الدعم فيما يتعلق بأمن دول الخليج ، والخسائس أو المكاسب التى لحقت باقتصادهم تتناسب مع ذات المبالغ التى قدمتها هذه الدول مجتمعه بما فيها الدول العربية الأخرى الى مصر خلال محنتها منذ نكسة ١٩٦٧ عندما بدأت تعيد بناء قواتها المسلحة وحتى تاريخ اقدام الرئيس الراحل السادات على قبول عقد اتفاقية سلام مع اسرائيل - ذلك كله مرورا بحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وكذلك ذات النتائج التى ترتبت على دعمهم فى هذه الحالة الأخيرة ، وأبرزها ما جنوه من ارتفاع سعر النفط ٢٢٢٢ ومع ملاحظة الفارق بين خصوم العرب فى الحالتين • لقد وصلت القيادة المصريه بعد حرب ١٩٧٣ الى حد ما يقرب من الاستجداء الى دول العالم ، والخليج العربى خاصة ، لطلب العون العاجل وبقرروض لعلاج الموقف الإقتصادى المنهار - لمصر - حيث كانت خزائنها أصبحت خاوية بعد انهالك الحروب لها • ومع هذا بخل هؤلاء (الملوك والأمراء والمشايخ) الذين كانوا يحكمون وقتها وما زال بعضهم فى الحكم ، بخلوا فى الوقت الحرج ، والذى كانت مصر فى أمس الحاجة لتتمكين مرافق الدولة (الخربه) ومصانعها وإقتصادها كله من الوقوف على اقدام بعد أن كان كل شئ مسخر للمجهود الحربى طيله (٦ سنوات) كامله وفى خدمة القضية العربيه ضد العدو المشترك للعرب جميعا وفى الوقت الذى إغتنى هؤلاء الزعماء وامتلات خزائنتهم لدرجة تحويل فائض أموالهم الى السوق الاستثمارى الدولى فى أمريكا وأوربا الغربيه وغيرها نتيجة الأثر المباشر والخطير الذى أحدثته حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ على ارتفاع سعر بيع النفط ، وبفضل اصحاب الدماء الغاليه الطاهره العزيزه ، التى سالت على أرض سيناء والجولان •

ويقيني أنه لولا تخلي هذه الدول عن تقديم الدعم المطلوب لمصر في وقت شدتها بعد انتهاء الحرب أيضا ، وبذات الوقفه التي وقفوها بالنسبه للعراق ، ما كانت هناك حاجه الى لجوء السادات للتفاوض مع اسرائيل لإقامة اتفاقيه سلام تغنيها عن الاستمرار في حالة الحرب والاستنزاف المادي والبشري لقدرات مصر وامكانياتها ، بل كانت اسرائيل وقتها ستقبل بأي مبادرة سلام تقدم بالشروط العربيه حينما تجد أمامها مصر ، وهي دولة المواجهه الأولى ، قوة لها ثقلها ولم تنهكها الحرب ، ويقف خلفها العرب مجتمعين على الأخذ بيدها وليس مجتمعين على عزلها ومعاقبتها وكما حدث عقب مؤتمر بغداد المشئوم وكانت اسرائيل وقتها سوف تدخل المفاوضات وهي في موقف لا يتيح لها ممارسة تلك المناورات العقيمه والمساومات التي عانى منها المفاوض المصري عند التفاوض عام ١٩٧٨ ، ولكان العرب قد خرجوا من هذه المفاوضات بأوضاع أفضل ، سواء عقدت اتفاقيات سلام أم لا . " فلو تجمع العرب خلف سادات مصر في جبهة واحدة ، وأعطوا التجربه والمبادره المصريه فرصتها وجندوا لها طاقات وقدرات الضغط ، وما أكثرها في الأمه العربيه ، ربما كان حاضره هذه الأمه غسير ما نشاهده اليوم . ألا أن الأطماع والمصالح الفرديه قد طغت على المصالح القومي العام . (١) ونضيف أنه لولا هذا الموقف العربي من مصر - ما كانت قد تدهورت الظروف في العالم العربي الى الحد الذي يستطيع أقزام العرب أن يتسببوا في اشعال حرب الخليج هذه . أما بالنسبه لإيران ، ففي قتالها مع العراق ، لم تستطع أن توفر لنفسها الاستعصاء الضروري لخسائرها في تلك الحرب بسبب الموقف شبه الاتفاقي من جانب السدول المصدرة للسلاح بسبب تدهور العلاقات بينها وبين القيادة الايرانيه الجديدة التي أنهت نظام حكم الشاه الذي كان قادرا على تطويع علاقاته مع كل الأطراف الدوليه التي يرتبط مصالحها بالمنطقه . ذلك كله بالرغم من توافر السيوله النقديه لدى ايران مما دفعها أخيرا الى اللجوء الى السوق السوداء والتعامل مع اسرائيل في هذا المجال . وهي أسواق لا يمكن أن تسعف ايران باحتياجاتها المطلوبه لاستمرار القتال اضافة الى ارتفاع أسعارها عن السوق التقليدي والمنتج الاصلي لهذا السلاح .

(٦) وأخيرا وليس آخرا بالطبع ، فإن من أهم نتائج حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ - بل من أبرز نتائج اليوم الأول لهذه الحرب أنها اعادت للمقاتل العربي - والقواده العرب الثقه في النفس - والايمان بانهم قادرون على مواجهه أي عدوان يهدد أمنهم وسلامة أراضيهم - دون تردد أو خوف أو - وهم - اذا ما توافرت لهم سبل وامكانيات

(١) - جريدة الأهرام في ١٩٨٥/٧/٣١ .

دخول الحرب الحديثه - وكانت بالتالى لحرب أكتوبر وكما قيل بحق الفصل الأكبر فى كسر حاجز الخوف - ذلك الحاجز النفسى الكثيف الذى لولا ازاحته فى ذلك اليوم من شهر أكتوبر عام ١٩٧٣ ما كان للسلاح العربى أن يجرأ على أن يشهر فى وجه أى قوى أخرى - ولم يكن ذلك وليد حرب الخليج - التى أستثمر قادة العراق فيها عودة الوعى والثقة لآله الحرب العربيه - فأداروا صراعهم مع ايران بفضلها - يبقى أن نقول أن الحاله المعنويه الناتجه عن قناعة الجندى الذى يحمل السلاح هى الفيصل النهائى فى تحديد نتائج أى حرب - وهنا يبرز الفارق بين الجندى الذى كان لديه الاستعداد للاستمرار فى القتال شهرا وسنوات لولا إفتقاده لإمكانيه استمرار تزويده بإحتياجاته من سلاح وعتاد تمكنه من الاستمرار فى القتال كما حدث فى ١٩٧٣ - ولم تشهد تلك الحرب حالات تسرب من بين صفوف القوات المسلحه - أو هروب من القتال - أو استسلام ارادى بالمشات من جانب المقاتلين العرب فى الحرب العربيه الاسرائيليه عام ١٩٧٣ وكما حدث فى حرب الخليج عام ١٩٨٠ - مما يشير الانتباه الى الأسباب التى تختفى وراء الظواهر الغير صحيه التى أفرزتها حرب الخليج والتى أشرنا اليها فى الصفحات السابقه من هذا الكتاب •

الفصل الرابع

آثار الحرب

سوف نقصر الكلام في هذا الفصل على ابرز الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأبعادها الانسانية بالنسبة للاندس العراقي كفرد ، والمجتمع العراقي عموما ، دون الحديث عن الجوانب ذاتها بالنسبة لايران ، حيث أفاضت وسائل الإعلام العربية في ذلك ، ولنكشف النقاب عن ما أحجبه بالنسبة للعراق .

أولا : الجانب الإقتصادي

وقد نال هذا الجانب حظه الأوفر - مثل ما هو يحدث في كل دولة في حالة حرب - وهناك خصوصيه بالنسبة للاقتصاد العراقي في مرحلة ما قبل الحرب ، وهي تلك الانجازات التي كانت قد تحققت على أرض العراق ولا سيما بعد إعداد خطط تنميه قومية طموحه جعلت الانسان العربي وبحق - و التزاما بأمانه الكلمه - يزهو بما تحقّق وما كان في سبيله الى التحقيق على خريطة التنميه في العراق . وبالاعتزاز الشديد بأن هناك بلد عربي سيكون بعد فترة وجيزه - ومحدده بخطه دقيقه ، قادرا على أن يكون ظهيرا قويا للعرب ، بعد أن يحقق تلك الطفره الإقتصادية التي لا شك ، قد كان لعائدات تصدير البترول الفضل الأوحّد في تحقيقها . وذلك كله برغم من مظاهر التسيب التي كانت تتعرض لها ثروات شعب العراق في صورة منح وقروض وهدايا ، يقدمها قيادة البعث الى من يجدون لديهم الاستعداد للحمد والثناء بفضل القيادة العراقية على شعوب العالم ، والمنظمات والحركات المناهضة لنظم الحكم القائم في دولها ، ودون أن يكون لذلك بالضرورة مردود على مصالح الشعب العراقي مع هذه الأطراف . ولكنه ثمن الحصول على الزعامه الوهميه . ولقد ترتب على استمرار الحرب أن تقلصت في البدايه العديد من مراحل التنفيذ لهذه الخطه القوميّه الطموحه ، ثم تجمدت تماما العديد من هذه المشاريع وما زالت متوقفه تماما حتى لحظه إعداد هذا الكتساب ولقد بدا ذلك واضحا من خلال قراءة مشاريع الموازنه العامه وميزانيه خطة التنميه القوميّه للعام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ في العراق وكان ذلك يرجع بالأساس الى عدم توافر العمله الصعبيه لدفع مستحقات الشركات متعدده الجنسيات التي تتولى تنفيذ هذه المشاريع العملاقه ، مع عدم امكان توفير الأمان اللازم للعاملين الأجانب في بعض هذه المشاريع التي تقع في أماكن قريبه من خطوط القتال مثل محافظة البصره . ولقد وصل العسراق الى مرحله لم يعد قادرا فيها على تسديد مستحقات هذه الشركات من العملات الصعبيه

عن المراحل التي نفذت بالفعل . ووضعت العديد من القيود على عمليات الدفع بالعمله الصعبيه ، جعلت هذه الشركات تعاني من متاعب عديده ، وتحميل الدولة فوائد تأخير عن ذلك . وأصبح الأمر بالتحويل يتم عن طريق مكتب النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي بالتنسيق مع البنك المركزي . وأصبحت عمليات الدفع تأخذ تأخيرا يصل الى سته أشهر الى أن يصل الى الدولة المحول اليها . ولقد أصبح على المسؤولين العراقيين أن يضعوا جدولا بالأولويات التي يكون لها أسبقية تخصيص المبالغ اللازمه لها من العمله الصعبيه المتاحة ، وبالأساس - القمح والسكر والأدويه - إضافة الى السلاح بصفه خاصه .

ولقد ترتب على غلق الملاحه في شط العرب أن أصبحت خطوط مواصلات العراق مع العالم الخارجى تتم عبر الأردن أو الكويت والسعوديه وتركيا والاعتماد على موانئ هذه الدول المجاوره - مما زاد من أعباء النقل وبالتالي تكلفه تنفيذ هذه المشاريع . كما تأثر الاقتصاد العراقي كثيرا بالنقص الحاد في العماله نتيجة سحب الرجال الى جبهات القتال . بينما أجبرت ظروف تخفيض الأجور ونسب التحويل الخارجى المسموح بها للعاملين الأجانب والعرب ، على رحيل أعداد ضخمه منهم الى بلادهم أو البحث عن سوق أفضل للعمل فى الخارج - بالإضافة الى المخاطر التي كانوا يتعرضون لها من جراء العمليات الحربيه ، ومطاردة مسئولى الحزب للعرب منهم خاصه لحثهم على التطوع على جبهات القتال ، مع ما يقاسيه المواطن العربى خاصة من متاعب أثناء القيام باجراءات تحويل نسبة إدخاراته الى الخارج . وحينما أصبح توقف العديد من المشاريع فى العراق هو ضرورة لا مفر منها ، إستغنت الدولة عن الآلاف من العاملين الأجانب وصدرت تعليمات بانهاء عقود جميع الأجانب ابتداء من عام ١٩٨٢ ، والفساء اتفاقيات العماله الأجنبيه التي كانت موقعه مع شركات أجنبيه من الهند وبنجلاديش وباكستان والإكتفاء بالعماله العربيه التي يشكل المصريون والسودانيون الجانسيب الرئيسى منها .

وعلى نطاق ضغط الاتفاق الداخلى وتدبير مصادر إضافيه من الموارد الداخليه بدأت لأول مرة فى تاريخ النظام الاشتراكى المطبق فى العراق ، عرض متاجر الدولة التابعة للقطاع الاشتراكى للبيع فى المزاد العلنى ، وكذلك المنازل التي كانت تخصصها الدولة لموظفيها ، وتحديد عدد محدد من سيارات الركوب لكل دائرة وعرض الباقي للبيع بالمزاد العلنى ، مع ضغط الأجور والبدلات والمخصصات التي كانت تمثّل جانباً حيوياً من دخل العاملين فى الدولة وقطاعاتها المختلفه وصدر ما يعرف بسندات (قادسيه مدام) والتي كانت توزع بصفه اجباريه على كل العراقيين والعرب أيضاً والتي تمثل ديناً على خزانه الدوله يسدد بعد عشر سنوات من صدور السند . ولقد

نالت عمليات تقليص المنح ، والامتيازات من أسر الشهداء أيضا وما كان يتم تقديمه اليهم في هذا الشأن .

ومن جهة أخرى بدأت حملته ضخمة للتبرعات المالية ، حيث فرض على كل محافظة أن تجمع مبلغ معين يتناسب وعدد سكانها وبشكل إجباري ، وكان يتم جمع التبرع مرتين مرة من قبل المحافظه كجهاز حكومي ، ومرة من قبل الحزب من سائر المنتمين اليه كجهاز شعبي .

وتحولت حملته جمع التبرعات المالية الى صورة أخرى حينما تركزت على جمع المجوهرات ، وهذا الموضوع الذي يمثل أكبر مهزله إجتماعيه نالت مجتمع عربي في تاريخ العرب القديم والحديث . فهذه الحمله الشاذة والتي تمت بمشاركة بين منظمات حزب البعث وخاصة اتحاد النساء العراقيات ، والمسئولين في أجهزة الأمن في كل محافظة مع المسئول المالي فيها - كانت محل إستهجان وتبرم شديدين من قبل الإنسان العراقي ، والمرأة العراقيه بصفه خاصة التي كانت هي المستهدفه من هذه الحمله . وتحدد لكل أسرة كميته محدده من الجرامات يجب أن تتبرع بها حسب وضع الأسرة وعدد أفرادها ودرجة الحزبيين فيها . ومن لا يملك الذهب عليه أن يقدم ما يعادل الجرامات المطلوب تبرعه بها - نقودا . وهذا الذي يسمى تبرعا لا يختلف في رأي كثير من التجنيد الاجباري على جبهة القتال والذي أطلق عليه (تطوعا) في الجيش الشعبي .

واختفت الحلوى من زينه النساء في العراق خشيه الرصد من قبل عيون النظام وتكليفهن بالتبرع بالمزيد . وحينما شعرت الدولة بأن هذا المنبع قد نضب بعد أن صار التليفزيون العراقي كل يوم ينقل صورا حيه لطواير القادمين الى القصر الجمهوري لتقديم ما لديهم من ذهب ، وهي عمليه سبقها إعداد خاص من قبل أجهزة الحزب والأمن وليست بشكل تلقائي كما تصوره أجهزة الاعلام العراقيه والعربيه أيضا ، فبعد ذلك انتقلت حملة التبرعات الى مرحله ثالثة - لحث الشعب العراقي على التبرع بثرواته الأخرى - وكان التركيز على الرأسماليه الوطنيه هذه المره والتي كانت قد نهضت خلال فتره وجيزه بمشاريع إقتصاديه متواضعه ساهمت لا شك بحجم متواضع في بناء الإقتصاد العراقي ولكن القيادة العراقيه إعتبرت أن ذلك من حقها وحدها وراجع لفضلها عندما تركت هذه الفئات تساهم في بناء العراق . وكان عليها أن تعيد ما حملت عليه من ثروه وذلك في ظروف ساد فيها الكساد في الإقتصاد العراقي لتوقف هذه المشاريع عن مباشرة نشاطها بسبب حالة الحرب وتوقف استيراد الخامات والمواد الأساسيه التي تعتمد عليها هذه المشاريع في نشاطها . وما كان

من هؤلاء إلا أن يتبرعوا بمصانعهم ومنازلهم وسياراتهم ومعداتهم وهذا ما حدث بالفعل وانه لمثير للشك فعلا ، أن نجد مواطنا يتبرع بمصنعه أو سياره نقل أو معدات ثقيله تستخدم في أعمال البناء والطرق . فالدولة لن تستخدم هذه المصانع والمعدات انما سوف تُعرض للبيع في المزاد العلني وهذا يشكك بدوره في الدوافع التي ألجأت هؤلاء الناس للتبرع بهذه الممتلكات والضغوط التي وراءها . لقد بدأ تحديد الناس بالاسم وحساب ما تبرعوا به من أموال ومجوهرات وعلى مستوى العائلات أحيانا وليس الأفراد وعلى لسان الرئيس العراقي نفسه الذي حمل على مواطن عراقي كان قد اشترى السيارة التي كان يتنقل الرئيس العراقي بها ، في مزاد علني ، وكيف أن هذا المواطن الذي اشترى سيارة الرئيس بآلاف الدنانير يبخل على الدولة بالتبرع بها حدد له من مبالغ يبدوا أنه لم يستطيع أن يوفى بها . وهكذا أخذ الإرهاب يدلي برأسه من خلال حملات التبرعات لحمل الناس على التخلي عن كل شيء . وكان ذلك وكما هو حال حملة جمع المتطوعين للقتال - هو المقياس الصحيح لمدى وفاء المحافظين والمسؤولين الحزبيين للقيادة - وجدارتهم للبقاء في مواقعهم . مما كان له أثره بالتالي على تصرفات هؤلاء المسؤولين وتابعيهم مع المواطنين في محافظاتهم .

ولقد ساد السوق العراقي كساد شديد ، بسبب ضعف القوى الشرائية التي تأثرت بحالة انكماش في دخولها سواء على مستوى العاملين في الدولة أو القطاع الخاص ، وبسبب النقص الحاد في معظم السلع والإحتياجات الضرورية التي لم تعمد الدولة قادره على توفيرها من الخارج . والطريف والغريب حقا - أن القيادة العراقية كانت قد غمرت الأسواق العراقية بأكثر مما كانت تحتاجه من السلع وخاصة الأجهزة الكهربائية والمنزلية وبشكل ملفت للنظر خلال السنة الأولى للحرب - وتشدقت زهوا بذلك في حينها ، وحتى يقول رئيسها للعالم أننا برغم الحرب فأسواقنا عامرة بشكل أكثر مما كانت عليه قبل الحرب ، وبمعنى أن الإقتصاد العراقي لم يتأثر بالحرب ، ولم يكن في ذلك يخدع الرأي العام العالمي وإنما كان يخدع نفسه وشعبه لأنه لم يكن قادرا على الاستمرار في ذلك ، ولم يخطط لإقتصاديات الحرب بشكل علمي وسليم وفضل اعتماد أساليب الدعاية لنظام حكمه عن أساليب الدراسة والتخطيط . فوصل بحاله الإقتصادي للعراق الى ما وصلت اليه واختفت سلع أساسيه من السوق العراقي .

وهكذا تحول العراق من دولة تقدم القروض والمعونات الى دولة تعتمد أساسا في إقتصادها على المعونات والقروض ، وخاصة على دول الخليج العربي . ولا أدري كيف يعلن رئيس العراق على شعبه أن قيمة الدينار قد زادت عن ما كان عليه قبل الحرب ، وذلك في معرض تعقيبه على ما يعلن ويذاع خارج العراق من تدهور في قيمة الدينار

العراقي بالنسبة للعمليات الحرة وكان ذلك عام ١٩٨٣ . لقد أصبحت القيادة العراقية أحيانا تصدق نفسها فيما تذهب اليه من تضليل وقلب للحقائق .

ثانيا : الآثار الاجتماعية

لا شك أن للآثار الاقتصادية مدودها على حياة الانسان في أي مجتمع سواء بالسلب أو بالإيجاب ، وهذا أمر لن نتعرض له هنا . ولكننا نتكلم عن ما أحدثته ظروف الحرب - نفسها على المواطن العراقي . فعلى مستوى الأسرة العراقية ، فقد حرمت من رعاية عائلها لها - نتيجة الحشد الهائل للرجال سواء في القوات المسلحة أو الجيش الشعبي ولم يقتصر الأمر على فرد واحد من الأسرة الواحدة بل نجد الأب والأبناء أيضا من (١٥ عاما وحتى ٥٠ عاما) . وأصبح كل منزل عراقي لابد أن يدفع نصيبه ليساهم في بقضاء البعث على قمة السلطه ، إما بتقديم شهيدا في الحرب أو جريحا أو أسيرا أو مفقودا أو معتقلا أو مسجوناً - أو محكوما بالإعدام - أو هاربا وذلك فيما يتعلق بالذين يختلطون مع الفكر البعثي الحاكم . ولقد خلق غياب الرجال عن الأسرة - ذلك الجسو من التوتر والقلق على الغائب ومصيره - وترتفع درجات هذا التوتر والقلق كلما صدر بيان عسكري عن نشوب قتال واسع على ذلك القطاع من الجبهة التي يعمل عليها ذلك الفرد من الأسرة . وتحول الانسان العراقي الذي عرف بمرجه وضحكه وتفاؤله بالفد قبيل الحرب ، الى انسانا حزينا ومهموما . وزادت واتسعت ظاهرة إحتساء الكحول هروبا من ذلك الواقع الأليم في صفوف العراقيين رجالا ونساء . وأصبح من المعتاد أن يسدي الجندي وهو عائدا من أجازته الى وحدته - زجاجات الكحول له ولرفاقه داخل ملبسه . ولقد زاد معدل الجريمة في العراق بسبب النقص الشديد في رجال الشرطة - وتكليفهم بالعمل ضد تشكيلات خامه بهم - كمتطوعين على جبهات القتال - مع وجود ظاهره (الفارين) من الخدمة العسكرية الذين يشكلون خطرا محدقا على المجتمع العراقي لحاجاتهم الماسه لتدبير سهل إعاشتهم ، فكانوا يقومون بعمليات سطو مسلح على المنازل الخاليه من الرجال ، وعمليات خطف للنساء وإغتصابهم . وأصبح الجندي الذي يجب عليه حمايه مجتمعه وأمنه هو مصدر الشر والضرر لها .

ولقد بلغ تدخل الدولة في شئون الأسرة العراقية حدا بالغا والى درجة إصدار قرار بعدم استخدام النساء لوسائل تنظيم الحمل ، ولا يسمح بتداولها في الصيدليات التي يتعرض مسئوليتها الى عقوبة السجن في حالة تعاملهم فيها .

وعلى المرأة العراقية التي تجد ضرورة لوقف الحمل أن تتقدم الى لجنة خاصة مركزية في كل محافظة من أطباء الحزب لتوقيع الكشف الطبي عليها وتقرير ما اذا

كانت حالتها الصحية لا تسمح بالحمل من عدمه .

وحاولوا تفسير ذلك بأنه قد ثبت أن تنظيم النسل يضر بصحة العراقيات . في حين كان القرار سياسيا أساسا ، لتعويض ما فقده الشعب العراقي من خسائر فادحة من ابنائه على جبهات الحرب . ولقد سبق أن تحدثنا أيضا عن عمليات طرد العراقيين الى الحدود الإيرانية وما ترتب عليه من تفكيك للأسرة الواحدة وترك أحد الأبوين في جانب والآخر في جانب آخر والى الأبد . وتشجيع الرجل على تسليم زوجته اذا كانت من أصل إيراني - الى أجهزة الأمن العراقية لطردها خارج العراق ، واغرائه بالمسـال بتقديم منحه مـالية يتزوج بها عند تسليمه زوجته وتطليقها . وصدرت قرارات بمنع سفر أي عراقي أو عراقيه الا بموافقة خاصة من أعلى المستويات في الدولة - مع صدور قرار آخر بإسقاط الجنسية العراقية عن كل من يرفض العودة الى العراق من المتواجدين في الخارج . ومن الناحية الاعلامية ركزت السلطة على ضرورة تقديس الرئيس صدام حسين صاحب الفضل في كل شيء على شعبه وفرض عادة جديدة إعتبارا من عام ١٩٨٣ تقضى بضرورة الإحتفال بذكرى عيد ميلاد الرئيس كل عام . وعليه يتم عمل الزينسات وتعليق صورة مكبره للرئيس على واجهة كل منزل عراقي - مع عمل مسيرات شعبية بهذه المناسبة ووضع لوحات ضخمة في مداخل كل المدن والمحافظات لصورة الرئيس . مما كان مثارا لسؤال وجهه أحد الصحفيون الأجانب للرئيس عن السبب في تركيز أجهزة الاعلام العراقية عن الكلام عن الرئيس وتمجيده ، فأجابه الرئيس بأن الشعب العراقي يعتز بقيادته ، وهو بذلك يعبر عن مشاعره نحوها .

وقد يطول الكلام عن الآثار الاجتماعية للحرب على سلوكيات الانسان العراقي في ظل حكم البعث ولكننا قدمنا رؤوس أقلام عن أبرز هذه الآثار فقط .

القسم الخامس

موقف المجتمع الدولي من النزاع ومبادرات
الحل السلمى وموقف طرفى النزاع منها

الفصل الأول

موقف الدول ذات المصالح فى المنطقة من الصراع

إن النظرة المتأمله لموقف القوى الدولية المعنيه بالأمر فى المنطقة ذات المصالح بها يكشف عن أن تباين مواقف هذه الأطراف سواء العربية منها أو غير العربية يرتبط بمصالحها فى المنطقة والعلاقات الخاصة التى تربطها بأى من الطرفين أو كلاهما ، بل أن العلاقات الشخصية بين حكام بعض الدول مع الطرفين المتحاربين ، وضعت بصماتها المؤثرة على موقف دولهم من هذه الحرب . ولنتناول أولا الدولتين العظميتين ثم نتابع موقف الأطراف الأخرى .

أولا : (١) - الولايات المتحدة الأمريكية

لا أحد يستطيع أن يغفل الأزمه الحادة التى أصابت العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد تسلم النظام الجديد الحكم فى ايران وفشل الولايات المتحدة الأمريكية فى السيطرة على زمام الأمور فى ايران بعد أن نصحت الشاه بمغادرة ايران الى أن تتمكن الأجهزة الأمريكية المختصة من معالجة الموقف على نحو ما سبق لها القيام به ضد (مصدق) رئيس وزراء ايران عام ١٩٥١ وأعاد الشاه الى السلطة مرة أخرى فى ذلك الوقت وقد وصلت الأزمه فى العلاقات بين البلدين ذروتها حينما قام الطلبة الإيرانيون باحتلال السفارة الأمريكية فى طهران عام ١٩٨٠ واتخاذ أعضائها والعاملين فيها كرهائن لفترة دامت (٤٤٤ يوما) مطالبين بالتحقيق معهم باعتبارهم جواسيس منبغ فشل العملية العسكرية التى أسندت الى مجموعة من الكوماندوز الأمريكيين لإطلاق صراحهم . كما أن الولايات المتحدة قد قامت من جانبها بالرد على الاجراءات التى اتخذها النظام الإيرانى الجديد ضدها بتجميد الأموال الإيرانية فى البنوك الأمريكية ويجدر بالاشارة أنه لم يخرج عن هذه الحقيقة المتعلقة بسوء العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ قيام الثورة الإيرانية حتى اليوم إلا نظام البعث فى العراق الذى اعتبر أن ما حدث بين نظام الحكم الجديد فى ايران والحكومة الأمريكية ليس سوى تمثيليه

وأن القيادة الإيرانية الجديدة تتلقى الدعم والمساندة الأمريكية ضد العراق . ولكن الغريب في ذات الوقت أن هذه النغمة العراقية بدأت تختفى بعد مرور حوالى عام واحد من بدايه الحرب وبعد أن أصبحت حقيقة العلاقات الإيرانية الأمريكية السيئه أمرا لا يمكن التشكيك فيه الى أن خرجت إدانته رسميه عن المسؤولين الأمريكيين ضد العراق لإستخدامه الأسلحة المحرمة دوليا في الحرب ضد ايران . فلم يرضى ذلك حكام العراق فعادوا لإتهام الحكومة الأمريكية بمساندة ايران ضدهم ، ولكن إلى حين . . . وقد امتنعت الولايات المتحدة عن تزويد أى من الطرفين بالأسلحة والمعدات وظلت على هذا الالتزام الى وقت قريب من عام ١٩٨٥ حيث بدأت تتصرب أنباء غير مؤيده عن بيع قطع غيار للطائرات الى ايران وكذلك طائرات نقل الى العراق - والمعروف أن (الإمام الخميني) كان قد ألغى من جانب واحد اتفاهيه للتسلح كانت معقوده بسين الشاه والحكومة الأمريكية لامداد ايران بالأسلحة الأمريكية . وأظن أن القيادة الإيرانية لو كانت عازمه على محاربه العراق ما كانت تقدم على إيقاف تنفيذ هذه الإتفاقيه . ويلاحظ أن التقارب في العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية والذي تطور الى حد إعادة العلاقات بينهما في عام ١٩٨٤ ، لم يحدث إلا بعد أن تأكد للقيادة البعثيه في العراق حقيقة الموقف الأمريكي من القيادة الإيرانية الجديدة وأن علاقاتهما قد وصلت الى طريق اللا عودة في ظل نظام حكم رجال الدين ، والالتزام أمريكا بعدم امداد ايران بالعتاد العسكري ، ووصف القيادة الإيرانية لأمريكا بأنها (الشيطان الأكبر) تدليلا على ما تعنيه هذه التسميه من كراهيه تكنها القيادة الإيرانية للولايات المتحدة . ولذلك فإن العراق الذي كان قد قطع علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة منذ حرب ١٩٦٧ ، عاد في ظل حكم البعث ليعيد هذه العلاقة مرة أخرى ، بصرف النظر عن الشعارات والمبادئ الجوفاء عن الامبرياليه الأمريكية التي ملأ بها البعث أرجاء الدنيا طالما أن ذلك يحقق لهم كسب ود الولايات المتحدة على حساب أى تقارب قد يحدث بين الأخيره والقيادة الإيرانية . إضافة الى وجود حاجات ملحه للعراق لدى الولايات المتحدة الأمريكية تخدم بشكل أو بآخر قضية الحرب مع ايران ، مثل السكوت الأمريكي عن عمليات الحصار البحري العراقي في الخليج وتقديم تسهيلات اقتصادية للحصول على بعض المشتريات العديده التي يحتاج اليها السوق العراقي ولا تسمح ظروفه الماليه من الحصول عليها في السوق العالمي بتيسيرات مناسبة . ويجدر بنا أن نشير الى أن إمداد اسرائيل بقطع الغيار وبعض الأسلحة لإيران بموافقة ضمنية من أمريكا كما يدعى العراق ، أمر لا يحتاج الى ايضاح بحكم أن اسرائيل وهي تعد من أبرز موردي السلاح في الوقت الحالي للعديد من دول العالم ، ليست في حاجة الى توصيه من أمريكا في هذا الشأن نظرا لما لها من

مصالح جوهريه يخدمها عمليات استنزاف كل من العراق وايران أحدهما للآخر . وهو أمر تُفاد منه أيضا الولايات المتحدة الأمريكية . أما ما يتعلق بوصول قطع غيار أسلحة الى ايران من الولايات المتحدة فقد طالعتنا الصحف العالميه بحقيقة قاطعة بأن هذه المواد كانت تصل الى ايران بواسطة تجار سلاح من السوق السوداء . وبطريق التهريب بعيدا عن عيون السلطات الأمريكية أو على الأقل كان ذلك وضعها من حيث الشكسل بدليل أن هنالك عدة حالات قامت الأجهزة المختصة الأمريكية بإيقاف صفقات تتعلق بها وتقديم الأشخاص ذوي العلاقة بها الى القضاء .

والحقيقة التي لا مراء فيها أن ايران بعد سقوط الشاه وقيام نظام حكم اسلامي يدعو الى اعتماد الفكر الاسلامي كأساس لقيام النظم السياسي في المنطقة صارت مصدر للقلق والعديد من المتاعب والمخاطر على مصالح الولايات المتحدة الحيوية والأميرية في المنطقة - ولا سيما أن أصدقائها من الأنظمة العربية الخليجيه سيكونوا أول من يتأثر بهذا الأمر اذا كتب له النجاح والاستتباب ، ولذلك فإن موقف الولايات المتحدة على ضوء هذه الحقيقة الجليه كان لابد أن يتحدد بوضوح بعد أن باتت عملية إستتباب السلطة في أيدي رجال الدين في ايران حقيقة واقعة وقيام المؤسسات الدستورية فيها على أساس النظام الاسلامي الذي ما فتئت الحكومات الامريكيه المتعاقبه على محاربته في شتى دول العالم . وعلى ذلك فإن أى تقارب بين النظام الايراني الاسلامي والحكم الأمريكي قد أصبح شيء غير مأمولا حدوثه لأن الولايات المتحدة لن تقبل ببقاء نظام حكم اسلامي في ايران قائما ليهدد مصالحها في المنطقة بل وخارج المنطقة كما أثبتت أحداث الحرب اللبنانية وما تقدمه القيادة الايرانيه من دعم للميليشيات الاسلاميه الشيعيه ، وما قامت به منظمة أمل الشيعيه التي يرأسها المحامي اللبناني (نبيه برى) وغيرها مسن أعمال إنتقامية ضد أمريكا .

كما أن نظام الأئمه في ايران لن يقبل بحصول الولايات المتحدة على أى امتياز أو مكسب لمصالحها في المنطقة وهو ما يشير اليه تعقب المنظمات المواليه لايران والمدعومة من قبلها للمصالح الأمريكيه في المنطقة في صورة عمليات كانت هسسى المادة البارزة التي تناولتها أجهزة الاعلام العالميه خلال عام ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ . لذلك فإن التناقض بين السياسه الايرانيه والأمريكيه يظلا على ضوء ذلك ، حقيقة قائمه مع ملاحظة وجود علاقات خاصة بين أمريكا ودول الخليج التي تقف القيادة الايرانيه منها موقف خاص غيرودى وليصل التناقض بين السياستين قمته حينما ينصل الأمر

بالعلاقات الخاصة جدا بين الولايات المتحدة واسرائيل التي تنال الدعم الأمريكي الكامل في شتى المجالات في الوقت الذي كان قد أعلن (الامام الخميني) قبل وصوله مع جماعته من منفاه في فرنسا الى ايران عن عزمه على إنهاء أي تواجد لمصالحها في ايران وإنهاء الوجود الاسرائيلي على أرض فلسطين باعتبار ذلك هدفا أساسيا من أهداف النظام الايراني الجديد حسب إعلانهم . ولقد سعوا الى ذلك عمليا حتى خلال إنشغالهم بالحرب مع العراق عندما غزت اسرائيل لبنان عام ١٩٨٢ فطلبت القيادة الايرانية السماح بمرور قواتها عبر الأراضي العراقية لتتجه الى سوريا للذهاب الى لبنان للقتال الى جانب الفلسطينيين ضد القوات الاسرائيلية الغازية . وعندما رفض العراق ذلك قامت القيادة الايرانية بنقل بعض من قواتها الى سوريا ثم إلى لبنان .

ويلاحظ أيضا أن المصالح الأمريكية لم تُضرب ويُلحقها الأذى في تلك المنطقة من العالم ، إلا منذ تولى الخميني وجماعته الحكم في إيران وسواء كان ذلك من قبل القادة الايرانيين مباشرة في العلاقات بين الدولتين أو من قبل منظمات تلقى دعما من قبلهم وكان آخرها اختطاف طائرة (TWA) الأمريكية في يونيو سنة ١٩٨٥ من قبل مجموعات من الشيعة في لبنان واتخاذ رعاياها رهائن والتقاط منظمة نبيه بري (أمل) الشيعية في لبنان والتي يربطها بالامام الخميني علاقات وثيقة - الخيط في هذه العملية لتبنى مطالب المختطفين والضغط على الولايات المتحدة حكومة وشعبا لتلبية مطالب المختطفين وأهمها الافراج عن المعتقلين الشيعة في سجون إسرائيل مما وضع الرئيس الأمريكي ومساعديه في موقف لا يحسد عليه والبحث عن وسيلة أو وسيط لحل أزمة الطائرة بعد أن أجهضت فكرة القيام بعمل عسكري أمريكي لانقاذ الرهائن على غرار عملية السفارة الأمريكية في طهران والتي أذيع في حينها أن إحدى الطائرات الناقلة للكوماندوز قد حدث بها عطل واصطدمت بالأخرى ، وهذا منح المختطفين الشيعة فرصة الاحتياط في عملياتهم هذه في لبنان ضد مثل هذه المحاولات .

إذا فالمحملة من هذا التحليل تشير الى أن الولايات المتحدة لم ولن تكون في يوم من الأيام سعيدة ببقاء نظام الحكم الاسلامي الحالي في ايران وستظل تسعى بهشتي الوسائل الى إسقاطه حالما تجد الظروف الداخلية المناسبة في ايران لتتسلم خلالها قوى أخرى غير متطرفة للسلطة هناك . أما موقفها في الوقت الحالي فهي قد وجدت في قيام الحرب بين ايران والعراق مناسبة ممتازة يتحقق من خلالها إنهيار قوة ايران العسكرية والاقتصادية ولتنتقم لنفسها من النظام الايراني الجديد ، ولكن على أيدي العراقيين . ويكفيها مجرد الامتناع عن تزويد ايران بقطع غيار السلاح الأمريكي الذي كان يعتمد عليه الجيش الايراني بصفه أساسيه في نظام تسليحه . وإلا

فإن سؤالاً يبرز وي طرح نفسه ، هل من مصلحة الولايات المتحدة بذل أى جهد لدى أى من الطرفين (العراق وايران) لإيقاف هذه الحرب ليعود كلاهما مرة أخرى ليسب الولايات المتحدة ويدين تصرفاتها فى كل مكان من العالم وتهديد مصالحها ومصالح أصدقائها فى المنطقة ، وخاصة دول الخليج العربى واسرائيل . كما أننا لا نستطيع أن نغفل الإشارة الى أن قبول الولايات المتحدة لعودة علاقاتها الدبلوماسية مع العراق بالإضافة الى أنه يحقق لها النيل من النظام الايرانى الجديد بواسطة العراق فهو أيضاً كان مرتبطاً بضرورة توقف العراق عن حملاته الاعلامية ضد ما كان يسميه بالامبرياليه الأمريكيه والتوقف عن الكلام عن القضاء على اسرائيل وتغيير موقفه فيما يتعلق بقضية التفاوض بين العرب واسرائيل وعدم عرقلة المحاولات والمبادرات التى تقف وراءها الولايات المتحدة لاجراء تسوية سلميه بين العرب واسرائيل والاقرار بالأمم الواقع لوجود الدولة الاسرائيليه فى فلسطين .

(٢) - الاتحاد السوفيتى

أما فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى فيمكن تشبيه موقفه خلال السنه الأولى من الحرب بأنه كان طرفاً (محايداً) بالنسبة لكلا الطرفين ولا سيما أن أحدهما يعد دولة حدوديه بالنسبه له وهى ايران ، ثم بدأت تهب رياح التغيير فى العلاقات السوفيتيه الايرانيه حينما أقدم القاده الايرانيون على تصفيه حزب تودا الشيوعى والانقراض على قيادته وتقديمهم للمحاكمة بتهمة التجسس لحساب الاتحاد السوفيتى وهو الحزب الوحيد الذى ظل بعيداً عن بطش النظام الجديد فى ايران منذ قيام الثورة الايرانيه وحتى بدايه عام ١٩٨٤ ولقد كانت هذه البدايه للتغيير فى العلاقات الايرانيه السوفيتيه وبحق بدايه سعيدة بالنسبة للعراق ، فأسرع فى انتهاز تلك الظروف لمصلحه فى سبيل الحصول على موافقة السوفييت لاستئناف تقديم السلاح للعراق وخاصة الصواريخ (الارض أرض) البعيدة المدى التى يستهلك منها العراق كميات كبيرة لا تتناسب مع إقتصاديات ادارة الصراع العسكرى مع ايران نظراً لتوجيه نسبه كبيره منها إلى قصف المدن الايرانيه . وتغير الحال بالنسبه للعراق تجاه السوفييت فلم يعد حكام العراق يلومون قادة الكرملين واستخدام عبارات الاتهام فى بعض الأحيان للاتحاد السوفيتى كما حدث فى الفترة السابقه على توتر العلاقات الايرانيه السوفيتيه .

فحينما توقف السوفييت عن امداد العراق بالعتاد الحربى عملاً بسياسة عدم توريد السلاح الى الطرفين المتحاربين نال السوفييت حظهم من اللوم والقصاص ،

الشبهات على تحركاتهم في المنطقة على لسان القيادة العراقية ، بل أن الأمر يسبق هذه الفترة الزمنية حينما تلقى حكام العراق ردود الفعل العملية في علاقاتهم مع القادة السوفييت عقب حملة تعقب الشيوعيين في العراق والشروع في إعدامهم ، وإنبرى رئيس العراق صدام حسين ولأول مرة في تاريخ علاقات البعث العراقي مع السوفييت بعد تسلمهم السلطة عام ١٩٦٨ في إدانة تواجد السوفييت في أفغانستان وذلك من خلال خطابه الذي ألقاه بمناسبة الاحتفال بعيد الجيش العراقي سنة ١٩٨٠ . ولذلك فلم يكن غريباً أن تعود السياسة العراقية الى التقلب مرة أخرى حينما وجدت أن الحكومة الإسلامية في إيران تقدم الدعم للمجاهدين الأفغان ضد التواجد الشيوعي في أفغانستان المدعوم من الاتحاد السوفييتي ، وهنا يشذ نظام البعث في العراق عن الخط العربي في هذا الشأن بل ويتناقض مع الموقف الذي أعلنه رئيسه ويحاول التقرب من حكومة كابول الشيوعية في أفغانستان . فكيف إذاً يفسر هذا السلوك من قبل القيادة العراقية ؟ .

والآن هنالك تساؤل يفرض نفسه وهو - ما هو الموقف الحقيقي للقوتين العظميتين من هذا النزاع ؟ لقد عاتب الرئيس العراقي صدام حسين كثيراً على عدم قيام تلك الدولتين بعمل يمكن من خلاله التأثير على الأحداث في اتجاه إيقاف تلك الحرب التي لم يعد الرئيس العراقي قادراً على عمل شيء لإيقافها فصار يطمح في تدخل هاتين القوتين . ويقول في خطابه في ٢٠/٦/١٩٨٢ في هذا الشأن . " ومن الأمور الغريبة أن القوى الكبرى لم تبذل أي جهد ملموس لإيقاف الحرب مع أنها كانت وما تزال تبادر بسرعة للضغط على كل النزاعات العسكرية في العالم والتي قد لا تمتد سوى أيام أو أسابيع . وذلك برغم حساسية المنطقة التي تجري فيها الحرب ، واتمالها الوثيق بالمصالح الدولية .

إن الحياة الدولية المعاصرة لم تشهد مثل هذه الحالة التي ترك فيها الصراع يدور سنيها من دون أي محاولة جديده لإيقافه " . وهذا عن رأي القيادة العراقية بالنسبة لموقف القوتين العظميتين من هذه الحرب ، ويضيف التقرير القومي الصادر عن البعث العراقي والمشار إليه آنفاً الى ذلك قوله : " إن المحملة النهائية للأحداث الإيرانية حتى الوقت الحاضر (*) هي أن النفوذ الأمريكي في المنطقة قد أصبح في وضع أفضل مما كان عليه بعد قمة بغداد ، وصارت أمريكا في الوقت الحاضر تتحرك

(*) - يلاحظ أن التقرير المشار إليه صدر عام ١٩٨٢ .

بسهولة أكثر بكثير من تلك المرحلة ، وقد ظهر ذلك من خلال الدور الذي لعبه مبعوثها (فيليب حبیب) في لبنان ٠٠ ومن خلال موقف الأنظمة العربية من مشروع ريجان والسي جانب نمو النفوذ الأمريكي في المنطقة ، فإن النفوذ السوفيتي لم ينحسر كما قد يبدو من الناحية المنطقية !! إن مجمل السياسات اللا وطنيه التي إتبعتها الأنظمة والمنظمات العربية التي أشرنا اليها ومواقف النظام الإيراني المشبوهه قد زادت من شبهه الدول الكبرى بوفتحت أمامها فرصاً أفضل للتغلغل والتأثير في المنطقة ٠٠٠٠٠٠ إن العناصر المؤيدة للاتحاد السوفيتي في إيران وبخاصة حزب (توده) استمرت لفترة طويلة تدعم بصورة لا منطقية تماما وبعبارة عن أي مقياس ايدولوجي أو تحليل إجتماعي أو سياسي منطقي ، أكثر القوى الدينية في إيران رجعية - ان التفسير الوحيد لهذا (التحالف) لا يمكن أن يكون مبدئياً أو سياسياً اعتيادياً ، انه نوع من (التواطؤ) الانتهازي الذي يمارسه طرفان متناقضان طمعاً في تطورات وظروف لاحقه فأنصار الاتحاد السوفيتي في إيران يقدرّون بأن سيطرة هذه القوى الدينية الأكثر رجعية وتطرفاً قد تؤدي الى اقامة نظام رجعي - ديني وطيد في إيران ، وإنما هم يقدرّون بأن هذه السيطرة ستؤدي أولاً الى تصفيه كل قوى المعارضه الإيرانيه ٠٠ مما يسهل عليهم في اللحظة المناسبه القفز على السلطه بعملية فنيه كما حدث في أفغانستان وفي غيرها من البلدان التي سيطر عليها الشيوعيون في مثل هذه الظروف ٠٠٠٠٠٠ أما الاتحاد السوفيتي وبرغم مواقفه العلنيه في شجب الحرب وقوله بأن الامبرياليه هي التي تستفيد منها ، فان موقفه الحقيقي في تلك المرحله كان يتحدد وفق استراتيجيته في المنطقة وقد عكست موقفه الحقيقي هذا بصورة مكشوفه الأحزاب الشيوعيه في المنطقة ومنها الحزب الشيوعى العراقى " .

واليوم وبعد مرور حوالى ٤ سنوات على هذا الرأى الصادر عن القيادة العراقية بشأن موقف القوتين العظمتين من الحرب يحق لنا أن نتساءل هل ما يزال هذا الرأى قائماً لدى القيادة العراقية بالنسبة لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خاصة بعد أن عاود الاتحاد السوفيتي استئناف تقديم ما يحتاجه العراق من سلاح وعتاد والذي كان توقفه سبباً لغضب القيادة العراقية على السوفيت في الوقت الذى سبّاه العلاقات السوفيتيه مع إيران بعد تصفيه حزب (توده) الشيوعى في إيران وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة الامريكىة التى أصبح للعراق علاقات دبلوماسيه طبيعیه معها فى الوقت الذى تنتقل العلاقات الامريكىه الإيرانيه من سىء الى أسوأ نتيجة استمرار نظام الأثمة فى إيران وأصدقائه فى المنطقة ، ضرب المصالح الأمريكىه بواسطة منظمات مدعومه من قبلهم وهو الأمر الذى أخذ يتصاعد يوماً بعد يوم . أليس من حقنا أن نقول

على ضوء ذلك أن المحملة النهائية للأحداث بشأن الحرب بين البلدين اليوم هي وصول العلاقات بين إيران وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى القطبية شبه الكاملة ، هذا من جانب ، مقابل شهر عسل بين العراق وكل من الدولتين الكبيرتين من جهة أخرى ، أفاد منه العراق كثيرا في حربه مع إيران بشكل لم يسبق حدوثه عند بدايه الحرب .

كما أن كلتا الدولتين قد تضررت مصالحهما بفعل سياسة القيادة الإيرانية الحالية بشكل يجعلها لا تمانع في مساندة أي نشاط يقوض أركان السلطة في إيران التي تقوم على أساس ديني يتنافى مع مصالح كلا الدولتين . لذلك فإن إجابتنا عن تساؤلنا بشأن الموقف الحقيقي للقوتين العظميتين بشأن هذه الحرب يتحدد من خلال الحقائق المشار إليها آنفا ويرتكز أساسا على كيفية تحقيق مصالح كل منهما في المنطقة وحمايتها أيما كان الطرف الذي سيكون على أي منهما أن يقف إلى جانبه أو يسكت عن تجاوزاته على الطرف الآخر ، أو في المنطقة . كما أن ما يعود على الدولتين من مكاسب أخرى إضافة إلى تجارة السلاح للطرفين (*) سواء بطريق مباشر أو غير مباشر . هو امر لا يمكن إغفاله عند تحديد موقف كل منهما تجاه هذه الحرب وعدم الاكتراث بالسعي نحو إيقافها ، بل انه وقبل اشغال الحرب العراقية الإيرانية كانت الصحف والمجلات المتخصصة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية لا تتوقف عن الكلام عن الشكوى من الكساد والتضخم الذي كان يسود هذه الدول في حين إختفت هذه الشكوى اليوم بسبب ما أغدقته الحرب العراقية الإيرانية من أموال جعلت الاقتصاد الغربي يتدفق منسمة الحيوية من جديد وأصبح الآلاف من العاملين في صناعة السلاح والعتاد الحربي والصناعات الأخرى المرتبطة بها يعتمدون في حياتهم المعيشية على الأموال التي تجلبها لهم هذه الحرب التي لم يعد من مصلحة تلك الدول إيقافها بأي حال من الأحوال ، لأن في استمرارها من الفوائد ما يمحى أي أثر لما قد يلحق بهم من أضرار .

(*) - ويلاحظ أن الاتحاد السوفيتي يعد مصدر أساسي للسلاح إلى العراق وقد بلغت ديون العراق للسوفيت في هذا الصدد حوالي (عشرة آلاف مليون دولار) حسب راديو لندن في ١٩٨٦/٥/٢٠ .

ثانيا : دول غرب أوروبا واليابان

أما عن باقى دول العالم فسوف نقتصر على موقف الدول ذات العلاقة المباشرة والمؤثرة بالنسبة للطرفين المتحاربين . وأبرز هذه الدول (اليابان وفرنسا وألمانيا وإنجلترا وألمانيا الغربية وإيطاليا) . وهذه الدول لها فى الأساس مصالح اقتصادية متبادلة مع كلا الدولتين المتحاربتين أو أحدهما حيث تحصل هذه الدول على البترول الإيرانى والعراقى وتقوم بالمساهمة فى إقامة المشاريع الضخمة فى هاتين الدولتين وان كانت قد أوقفت معظم الشركات الغربية نشاطها بسبب مخاطر الحرب .

ولقد بذلت اليابان جهودا كبيرة فى سبيل تعهد الطرفين المتحاربين بعدم التعرض للمشاريع التى تتولى تنفيذها شركات يابانية فى البلدين . وقد كان لليابان دورا متميزا عن سائر الدول الغربية بالنسبة لموقفها من الحرب العراقية الإيرانية لأن مصالحها مع الطرفين تكاد تكون متوازنة . ويمكن القول ، أن استمرار الحرب يؤثر بعض الشيء على مصالحها لدى العراق وإيران بل ومع دول الخليج أيضا نتيجة أعمال الحصار البحرى التى تتعرض له تجارتها التى تعبر الخليج ، ولذلك فإن اليابان تعد من الدول التى يخدمها وقف الحرب بين الدولتين أكثر من استمرارها عكس الحال بالنسبة لأطراف أخرى تستفيد من ظروف الحرب بدرجة تفوق كثيرا الفائدة التى كانت تجنيها قبل قيام الحرب ، مثل فرنسا التى أصبحت موردا أساسيا للسلاح الذى العراق وبعض دول الخليج العربى خلال فترة الحرب ، كما شاركت بخبراتها العسكرية فى بعض أنشطة القوات المسلحة العراقية مثل منظومة شبكات الدفاع الجوى فى العراق ، ولا سيما بعد قصف الطائرات الإسرائيلية للمفاعل النووى العراقى بالقرب من بغداد والذى أقامته فرنسا . كما يتم تدريب الطيارين العراقيين على أسلحة فرنسية لتأهيلهم للعمل على الطائرات المقاتلة التى تعاقد العراق مع فرنسا على شرائها . هذا بالإضافة الى مشاركة فرنسية فعالة تتمثل فى نشاط العديد من الشركات الفرنسية العاملة فى شتى المجالات فى العراق . ولذلك نستطيع القول أن لفرنسا مصالح فى العراق تفوق مصالح معظم الدول الغربية منفردة ، بل ان مصالحها فى العراق تفوق مصالحها فى إيران الى حد بعيد وأصبحت تجنى من هذه الحرب ثمارا أسطورية سواء من العراق أو دول الخليج التى تسدد نيابة عن العراق وعن نفسها أيضا مستحقات فرنسا عن تعاقداتها المختلفة مع كلاهما سواء فى صورة بترول أو بالدفع المباشر . ولذلك فإنه لمن باب السخرية أن نتوهم اقدام فرنسا على أى تحرك فعال فى سبيل إيقاف هذه الحرب التى تعد كنزا هبط عليها فى تلك الحقبة من الزمان . وبعد وصول (جاك شيراك) الى رئاسة الحكومة فى فرنسا - بدأت مبادرات فرنسية لتخفيف حدة

التوتر مع إيران حيث وصل وفد دبلوماسي الى طهران في ١٠/٤/١٩٨٦ لاجراء حوار فرنسي إيراني ، وقال (جاك شيراك) "أن فرنسا لا تكن أي عداً الى إيران الدولة الكبرى " .

وتقوم (اسبانيا) هي الأخرى جاهدة بالحصول على موضع قدم في علاقات متوازنة بين كل من إيران والعراق بشكل يقترب الى حد ما من موقف اليابان وان كانت قـــد استطاعت خلال السنوات الأخيرة من الحرب أن تحصل على تعاقدات لتنفيذ مشاريع عمرانية في العراق مع تقديم تسهيلات مالية للعراق بشأنها . وهي ترتبط بعلاقات ثقافية واقتصادية وعسكرية مع العراق أيضا وان كان دورها كمورد للسلاح الى العراق مازال في حيز متواضع . أما بالنسبة لإنجلترا فقد كان لعلاقتها التجارية مع العراق نصيبا كبيرا تليها إيطاليا وألمانيا الغربية وليس موضوع استخدام العراق للحرب الكيماوية بهعبدا عن الخدمات التكنولوجية والعلمية التي قدمتها كل من إنجلترا وألمانيا الغربية للعراق . كما أن إيطاليا هي الأخرى بالاضافة الى علاقاتها التجارية فإنها تعد أحد موردي السلاح والعتاد الحربي للعراق أيضا . ولذلك فيمكن القول بأن مجموعة هذه الدول تعد من الدول المستفيدة من قيام الحرب أو على الأقل فإن ما تجنيه من فوائد في علاقاتها مع العراق خلال فترة الحرب، لا يقارن بما قد يلحقها من أضرار تترتب على ظروف الحرب .

ويمكن القول أن هذه المجموعة من الدول ليست بقادرة على التأثير أو لعب دورا ملموسا على سير الأمور لايقاف الحرب أو استمرارها بالشكل الذي يمكن أن تلعبه فرنسا في حالة ما اذا توقفت الأخيرة عن امداد المنطقة بالعتاد الحربي . كما أننا نؤكد مرة أخرى أن السلاح الفرنسي أصبح له دورا مؤثرا وعاملا من عوامل اطالة الحرب وقد أدلى رئيس الوزراء الإيراني السابق (شهاب ختیار) بتصريح قال فيه : (أن الدول الغربية تستطيع إنهاء حرب الخليج من خلال منع تصدير أسلحة الى العراق وإيران ومقاطعة شراء بترول الدولتين وقال ان الولايات المتحدة واليابان ودول المجموعة الأوروبية يجب ألا تتنصل من مسؤوليتها إزاء استمرار هذه الحرب " وختاماً فإن من الواضح أن هذه الدول مجتمعة بما فيها القوتين العظميتين لن تكون قادرة على الوقوف أمام إغراءات المكاسب التي تعود عليها من قيام حالة الحرب بين الطرفين . كما أن كل من (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تحكمهما مصالح واستراتيجيات في المنطقة العربية وما دامت هذه المصالح مزدهرة ونامية ، فإنه لا يدخل في اهتمامات أي منهما أن تطول حرب الخليج أو تقصر والمهم عندهما ألا يكون فيها منتصر أو منهزم حتى لا يخل ذلك بعملية التوازن التي تؤثر في مصالحهما حتى ولو بقيت أعواما أطول من حروب داحس والغبراء الشهيرة ، فنحن العرب موعودون منذ القدم على ان نتقاسم

حياتنا الحروب ، ومن ثم فانه لا يضير الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي أن تظل حرب الخليج عشرات السنين) (١) .

أما عن الصين وهي قوة عظمى لها دورها على ساحة الاحداث الدولية فإنها قد إلتزمت خطوات متزنه في علاقاتها بين الدولتين وبالرغم من الدعايه العراقية التي توحى بأن الصين تقوم بامداد ايران بالسلاح - إلا أن ذلك لم يتأكد من مصدر محاييد ، وما يبدو من تصريحات المسؤولين الصينيين خلال زيارتهم الأخيرة في ديسمبر ١٩٨٥ للمنطقة تفيد رغبة الصين في انتهاء الحرب بين الدولتين والقيام بدور من أجل ذلك .

ولا يفوتني أن أشير هنا ، الى أن لكل من الأرجنتين والبرازيل علاقات مصالح لها صبغتها التجارية مع طرفي الصراع ، إلا أن ايران تحاول جاهدة أن تُحيد الموقف البرازيلي لوقف تزويد العراق بالسلاح ، والذي يعد أحد المصادر الأساسية له في هذا الشأن . ولكن أرى أن البرازيل يعد من الأطراف المستفيدة كثيرا من بقاء هذه الحرب مشتعله ، ولذلك فلا أمل يرجى من دور يقوم به في سبيل التأثير على أطرافها في هذا الاتجاه .

ثالثا : الدول العربية

إن الكلام عن موقف الدول العربية من الحرب العراقية الايرانية يأخذنا الى تقسيم أفرزته مواقف تلك الدول من هذه الحرب . فهناك أولا مجموعة الدول التي أيدت ايران وبشكل علني وصريح ضد العراق الى حد تقديم السلاح والمشورة العسكرية ، وهناك دول أيدت العراق صراحة ضد ايران ، وأخرى أيدت (بالفعل) دون الاعلان عن ذلك الى جانب العراق ضد ايران ، ومجموعة أخرى سكنت تماما عن اعلان موقفها من كلا الطرفين المتحاربين ، وسوف نتكلم فقط عن الدول التي تحددت مواقفها صراحة بشأن النزاع والذي يؤثر هذا الموقف على سير الصراع واستمراره الحرب ، متجنبين الكلام عن أطراف عربيه أخرى يستشف من سلوكها نحو الطرفين أنها تأخذ موقفا ضمنيّا بتأييد أحد الطرفين مع عدم الرغبة في الافصاح عن ذلك ومنها دولاً قريبة جدا من موقع النزاع ، كما سنعرض بعض الشيء عن الموقف بالنسبة لخواننا الفلسطينيين .

(١) الدول المؤيدة لايران ضد العراق (ليبيا ، سوريا)

(أ) - ليبيا :

من المعروف أن ليبيا تقوم بايوا . عددا من معارضي نظام الحكم البعثي في العراق (١) - جريدة الأهرام في ١٣ / ٤ / ١٩٨٥ .

على مختلف اتجاهاتهم (شيوعيين ، أكراد ، حزب الدعوة ٠٠٠ الخ) وتقوم بدعائم الحركات التي تعمل داخل العراق لمناوئة حكم البعث وذلك منذ فترة تسبق قيام الحرب العراقية الايرانية ، ولذلك فان العلاقات العراقية الليبية أساسا تعتبر في حكم السيئه فعلا .

وحيثما قامت الثورة الاسلاميه في ايران ، وبعد أن هدأت حملة المطالبة الايرانية بتحديد موقف ليبيا واضح بشأن قضية إختفاء (الامام الشيعي اللبناني موسى الصدر) وهي قضية تهم الشيعة سواء في لبنان أو ايران على حد سواء ، فقد تمكن النظام الليبي من توطيد علاقته مع نظام الحكم الجديد في ايران ، ولا يستبعد أن يكون قيام ليبيا بتزويد ايران بالسلاح السوفيتي المنع ، كان جزءا من ثمن السكوت عن إثارة قضية اختفاء الامام موسى الصدر الذي إتهمت الأوساط الشيعية العقيد القذافي شخصيا بمسؤولية إختفائه بعد زيارته لليبيا والتي التقى خلالها مع الرئيس الليبي . وتشير التقارير الدولية الى أن ليبيا هي التي تعد ايران بالصواريخ (أرض أرض) بعيدة المدى لتغرب بها بغداد بعد أن اتسع نطاق حرب المدن بين الدولتين والتي إستخدم خلالها العراق هذا النوع من الصواريخ - الذي لا تملكه ايران (*) ، أما عن رأي القيادة العراقية في العلاقات الليبية الايرانية ، فهي ترى أنه : " وفي إطار تبادل المصالح الانتهازية المشتركة توطدت العلاقة بين النظامين الليبي والايراني وكان واضحا أن الهدف الأول من وراء هذه العلاقة هو التآمر على الحزب والثورة في العراق لما يحمله القذافي من أحقاد مريضه ضدهما ولما تتسم به سياسته ومواقفه من دوافع مشبوهة وقد شجع القذافي على هذا النهج ، النظام السوري والأحزاب الشيوعية والمنظمات الشيوعية (المتمركسة) " (١) .

-
- (١) - التقرير الصادر عن الحزب المشار اليه آنفا (ص ٣٤٠) .
- (*) - يلاحظ أنه قد قام وفد إيراني على مستوى عال برثاسه حجة الاسلام (رافنجاني) رئيس مجلس الشورى الايراني وبصحبه (علي أكبر ولايتي) وزير الخارجية الايراني (ومحسن رفيق) المسئول عن الحرس الثوري بزيارة الى ليبيا اجتمع فيها بالرئيس الليبي معمر القذافي وعبد السلام جلود ، الرجل الثاني فيها لبحث تدعيم العلاقات بين الدولتين وتنسيق السياسة بينهما وصدر عقب هذه الزيارة بياناً أعلن فيه عن توقيع اتفاق تحالف استراتيجي بين ليبيا وايران ، أعقبه اعلان العراق في ١٩٨٥/٦/٢٦ عن سحب اعترافه بنظام العقيد معمر القذافي في ليبيا بوصفه نظاما عربيا وسحب اعترافه به كعضو في الجامعة العربية . وأعلن المتحدث باسم الخارجية العراقية أن العراق قرر سحب بعثته الدبلوماسية من ليبيا وطلب من =

واذا كان السلاح الذي يصل الى ايران عن طريق ليبيا أو سوريا - هو بالدرجة الأولى سلاح سوفيتي ، فقد جاهد المسئولون العراقيون في سبيل حمل الاتحاد السوفيتي على الضغط على كل من الدولتين المذكورتين ، لعدم شحن أسلحة سوفيتية الى ايران ولعل ما تضمنه تصريح السيد / طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي ووزير الخارجية الى جريدة السياسة الكويتية حين تكهن بعدم إمكانية انتهاء الحرب خلال عام ١٩٨٦ - وأشارت الى أن العراق تمكن من ايقاف شحنات من سوريا وليبيا من السلاح الروسي الى ايران فهو يعني بذلك ما أسفرت عنه لقاءات القادة العراقيين في بداية عام ١٩٨٦ مع القادة الروس في هذا الاتجاه .

(ب) - سوريا

من المعروف أن القيادة البعثية في سوريا برئاسة حافظ الأسد تعتبر طـرـوف تشوب الحرب بين العراق وايران من تلك الفرص التي هيأها لها القدر لتتسـال من رفاقها بالحزب في الجناح العراقي منه ، بصرف النظر عن ما أعلنه الرئيس السوري حافظ الأسد في احدى خطبه عند بدايه هذه الحرب من أنه ما كان يتردد في إدانته ايران اذا كانت هي التي بدأت الحرب ضد العراق . واذا كانت سوريا قد جنت هـسـى الأخرى بدورها الكثير من هذه الحرب ، فبالإضافة الى محاولاتها خنق أنفاس رفاق الحزب في العراق خلال هذه الحرب ، فهي قد قدمت الى ايران السلاح الذي يعوزها مقابل حصولها على البترول الايراني عوضاً عن تلك الحصة التي كانت تحصل عليها من البترول العراقي الذي كان يمر عبر أراضيها لشحنه بواسطة الموانئ السورية وذلك بعد أن قامت بخلق خط الأنابيب المذكور والذي كان يمر خلاله حوالي (٨٠٠,٠٠٠) ألف برميل يومياً من البترول العراقي ، وهي بهذه الصفقة المتكافئة مع ايران لم تخسر من منع مرور البترول العراقي عبر أراضيها شيئاً . بل ألحقت الضرر المباشر عن طريق هذا الإجراء بالعراق ، ومن ناحية أخرى فإن الرئيس السوري حافظ الأسد قد خلق لرفاقه البعثيين في العراق من المتاعب خلال هذه الحرب ما لا يحصى ولا يعد . فهناك التحرشات العسكرية السورية على الحدود العراقية البرية والجوية وللدرجة التي ألجأت الرئيس العراقي أن يعلن أنه لن يتمدى لأي جندي سوري يحاول دخول الحدود العراقية واذا أرادت سوريا احتلال محافظة الانبار (على الحدود السورية)

= البعث الدبلوماسي للنظام الليبي مغادرة الأراضي العراقية رداً على توقيع

اتفاق التحالف المشار اليه - جريدة الأهرام ٢٧/٦/١٩٨٥ .

فليأخذونها ، وأقدمت القيادة السورية أيضا على حرمان العراق من خط النقل البري الذي يمر عبر الحدود السورية الى الموانئ السورية في وجه حركة النقل العراقية مع ما يمثله غلق كل من هذا الطريق وأنبوب النفط من عيب شديد على الاقتصاد العراقي ، اذا ما وضعنا في إعتبارنا مسألة غلق ايران لشط العرب في وجه الملاحة العراقية .

ويجدر الاشارة أن هذه الاجراءات السورية ضد العراق كانت على أثر الخلافات الحادة التي نشبت بين الزعامتين (جناحي حزب البعث في البلدين) وظهرت واضحة على سطح العلاقات بينهما بعد انتهاء مؤتمر بغداد لفترة وجيزة حيث نال كل طرف غرضه من هذا المؤتمر وأعلن في العراق عن اكتشاف مؤامرة في يوليو ١٩٧٩ قيل أنها تمست بتنسيق بين بعض من أعضاء القيادة في العراق ومعهم عددا من أعضاء الكادر المتقدم لحزب البعث في العراق - مع القيادة السورية وجهات أجنبية أخرى لم تحددها القيادة العراقية ، وذلك بهدف الاستيلاء على الحزب والسلطة وعرقلة عملية تسلم صدام حسين السلطة من الرئيس (أحمد حسن البكر) . وعند هذا الحد توقفت الاتصالات التي كانت تجري بين البلدين بشأن مشروع الوحدة بينهما الذي كان مزعم قيامه بعد التوقيع على ما يسمى (ميثاق العمل القومي) في ٢٦/١٠/١٩٧٨ . ومن ذلك الحين بدأت حملات السباب المتبادل وتوجيه الاتهامات وكل ما يذخر به قاموس البعث من ألفاظ ومصطلحات . وفي هذا الشأن تقول قيادة البعث الحاكم في العراق : (أما النظام السوري فإنه لعب أكثر الأدوار خبثا وتواطؤا . فقد استغل النظام السوري علاقته مع النظام الإيراني هذه لابتزاز السعوديه والأنظمة الضعيفة في الخليج ليحصل منها على الأموال وليحصل المتنفذون فيه على الرشاوى والهبات باعتبار أنه يستطيع أن يحل (المشاكل) بينهم وبين ايران ، وهكذا فعلت بعض عناصر المنظمات الفلسطينية

لقد ظن النظام السوري المشبوه الفارق حتى أذنيه في لعبة التناقضات الطائفية في المنطقة والتي من أبرزها دوره المشبوه في لبنان ،

أن الأوضاع الجديدة في ايران ستؤدي الى إضعاف النظام الوطني والقومي الثوري في العراق وتسهل له أطماعه فيه بالصورة التي عرضناها ، من خلال تأمره مع بعض الخونة من أعضاء القيادة السابقين . ويعتبر النظام الإيراني حليفا وسندا لهم في هذا المخطط " (١) ، وعلى أي الأحوال فإن الخلاف العراقي السوري في حقيقته خلاف شخصي بين زعامة جناحي حزب واحد يحكم في الدولتين .

فعلى الجانب الآخر كان للرئيس السوري رأيه في موضوع الحرب العراقية الإيرانية

(١) - التقرير الصادر عن حزب البعث العراقي المشار اليه آنفا (ص ٣٤٠ ، ٣٤١) .

الذى أعلنه خلال لقائه بأعضاء المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في الخامس من مايو ١٩٨٦ خلال دورة انعقاده في دمشق . فقال الرئيس السوري : " بعد كامب ديفيد اتفقت سوريا والعراق على اقامة الوحدة بينهما ، وتم الاتفاق على اسلوب الوحده ، وشكلت لجان الوحده ، وبدأت عملها ، الا أنني فوجئت باستقالة حسن البكر ، وتولى صدام حسين الذي اختلق قصة وهميه ، اتهم فيها سوريا بعمل مؤامرة ضد العراق ، واعدت عددا كبيرا من قيادات البعث العربي . وبعد ذلك ولسبب غير مفهوم ، قام الرئيس صدام حسين بالحرب ضد ايران في وقت كان الشعب العربي سعيدا فيه بالثورة الاسلاميه باعتبارها رصيда للعرب والثورة العربية والفلسطينيه ، لان الايرانيين بمجرد استيلائهم على السلطة استولوا على السفاره الاسرائيليه وقطعوا علاقتهم باسرائيل ، وحولوها الى مقر لمنظمة التحرير ، لذلك فالحرب العراقية ضد ايران قد اتخذت شكلا وموقفا غير قومي وغير أخلاقي " ويرى الرئيس السوري أن الحرب العراقية الايرانية يمكن أن تنوقف بشرطين :

الأول : ان يستقيل صدام حسين ، لأنه الذي بدأ الحرب ، وان تخليه عن السلطة يجعل الحل ممكنا وقريبا خاصة ان أئمة ايران يعتبرونه كافرا .

الثاني : ان تعود العلاقات بين سوريا والعراق الى ما قبل الحرب ويستكملا معا اجراءات الوحده (١) .

ومجمل القول هنا ، أنه من الصعب على نفس كل انسان مسلم ، وعربي أن يتقبل فكرة امداد أطراف عربية مثل (سوريا وليبيا) بالعتاد الحربي لايران ، ليقتل بسببه الشعب العراقي ، في ذات الوقت الذي يصعب فيه تقبل فكرة تزويد الدول العربية الاسلاميه للعراق ، بالمال والعتاد الحربي ليقتل به الشعب الايراني المسلم . لأن كلا الأمرين مرفوض عربي اسلاميا ويساهم في اطالة أمد الحرب بدلا من أن يكون وسيلة فعاله لايقافها . وعليه فليس لكل من سوريا أو ليبيا مصلحة في العمل على ايقاف الحرب دون الإعلان الصريح عن موقفها .

(٢) الدول المؤيدة للعراق ضد ايران (عمليا)

(١) المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج العربي . (*)

لا شك أن للموقع الجغرافي لدول الخليج العربي - سواء الدول العربية أو ايران

(١) - نقلا عن جريدة حزب الوفد المصرية في ٢٢/٥/١٩٨٦ .

(*) * ننوه الى أن مقصدنا من استخدام عبارة (دول الخليج العربي) في هذا الفصل =

كل بالنسبة للآخر دوره وأهميته في هذا الصراع الدائر الآن . حيث تحتل ايران موقعها على الجانب الشرقي والشمالي بأكمله من الخليج العربي مع انتشار موانئها على شاطئه وحتى رأس الخليج عند مصب شط العرب على حدود العراق . وهو الامتداد الذي جعلها تطلق عليه اسم (الخليج الفارسي) بينما يقابلها على الجانب الآخر مجموعة الدول العربية الخليجية .

وقد قامت ايران خلال عهد الشاه باحتلال ثلاث جزر مجاوره لمضيق هرمز عام ١٩٢١ وذلك بفرض أحكام سيطرتها على الخليج حيث تشرف عليها من جهة الشمال والشمال الغربي وهي الجزر العربية (طناب الكبرى والصغرى وأبو موسى) " وتبعد جزيرة (أبو موسى) حوالي (١٦ كيلو مترا) عن مضيق هرمز وتبعد عن الساحل الايراني نحو (٧٥ كيلو مترا) وعن ساحل الامارات العربية نحو (٦٠ كيلو مترا) ، فهي أقرب الى الساحل العربي وخاصة من مدينة الشارقة منه من مدينة لنجيه على الساحل الايراني ، أما جزيرة (طناب الكبرى والصغرى) فهما تتبعان رأس الخيمة حيث تبعد الأولى عن رأس الخيمة (٢٠ كيلو مترا) (١) .

وترجع أهمية هذه الجزر الى موقعها المتحكم في حركة الملاحة في الخليج مما يجعلنا ندرك مغزى التهديد الايراني الحالي بغلق مضيق هرمز في وجه الملاحة التي تخدم الدول العربية المطله عليه ردا على استمرار العراق في قصف جزيرة خرج الايرانيه من منطلق القدرة الايرانيه في السيطرة على هذه النقطة الحساسة من الشريان البحري لتلك الدول . واذا كان الخليج العربي عموما يمثل أهمية خاصة لدول العالم بسبب موقعه الجغرافي وثروته البترولية فان ذلك ولا شك قد عاد بآثاره بين السلب والايجاب على الدول المطله عليه . فمثلا الاتحاد السوفيتي وهو احدى القوتين العظميتين في العالم يشترك مع احدى دوله وهي ايران على الحدود وبالتالي فان مصالحه في الخليج واهتمامه بما يحدث فيه من تطورات قد يكون من شأنها احداث تغيير للموازن في المنطقة لصالح خصمه الرئيسي الولايات المتحدة الأمريكية ، هو أمر يضع له السوفييت حساباته اللازمه . ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الغربية والتي عملت دائما وعلى مدى التاريخ

(١) - حسين ندي حسين - الأهمية الاستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي

البحري في الخليج العربي (ص ٢٢) .

لا ينصب على سائر هذه الدول - انما تلك الستة تلعب الآن دورا مؤثرا سواء بالسلب أو بالايجاب في اتجاهات سياسته الخارجيه لدول الخليج عموما والتي تقدم دعما مباشرا للعراق في حربه ضد ايران .

الحديث لقيام الدول كوحدات سياسية ، في هذه المنطقة ، على خلق أحلاف متعددة المسميات مثل حلف بغداد وغيرها من مشاريع نجح بعضها وأحبط الآخر ، وعملت دائما على تعزيز وجودها العسكري ونفوذها السياسي في المنطقة أو بالقرب منها . ولنا في حاجة هنا الى الاشارة الى حاجة الولايات المتحدة وحلفائها لحماية خطوط الملاحة في الخليج العربي لضمان تدفق النفط الى أسواقها من ناحية وضمان استمرار انراق أسواق دول الخليج بمنتهجائها باعتبارها أهم الأسواق التي تعتمد عليها من ناحية أخرى . وبهذه المناسبة يصعب على المراقب أن يتكهن بردود الفعل التي يمكن أن تصدر عن تلك الدول المعنية نتيجة احتمال تنفيذ إيران لتهديدها بغلق مضيق هرمز ، برغم استبعاد المراقبين السياسيين حدوث ذلك .

ولكى أرى أن إيران لن تتورع عن الاقدام على مثل هذا العمل اذا اضطرتها ظروف تصعيد العراق للحرب البحرية الى ذلك ، مع سكوت الأطراف الدولية المعنية على هذا التصعيد وستكون إيران بفعلها هذا ، اذا تم ، كمن هدم البيت على نفسه ومن يسكن معه .

وفي الحقيقة أن الحرب العراقية الايرانية قد ساهمت في إساءة الأوضاع كثيرا بين إيران ودول الخليج العربي بسبب الدعم الذي تقدمه بعض دوله الى العراق ، وكان لذلك أيضا أثره على تلك الدول التي احترقت أصابع زعمائها في هذه الحرب . ولقد سبق أن كرر الزعماء الايرانيون دعوتهم الى زعماء الخليج بالتخلي عن دعم العراق في هذه الحرب ، وترك الصراع لتحسمه الامكانيات الذاتية لكليهما ، تجنباً لتوريط المنطقة وتدخل الدول الكبرى لفرض أوضاعا جديدة عليها . ومن جهة أخرى عملت القيادة العراقية جاهدة وكما أشرنا من قبل على اقناع زعماء الخليج ، بأن العراق وحده القادر على التصدي لتيار تمدير الثورة الاسلاميه القادم من ايران ، مما يقتضى دعمهم للعراق على هذا الأساس باعتبار أنه يدافع عن أمن تلك الدول - وهو بذلك يطالب بالثمن . في الوقت الذي يعلن الايرانيون أنه ليس لديهم أطماع في المنطقة عكس ما يدعى به العراق . وفشلت محاولات القيادة العراقية لحث زعماء الخليج على قطع علاقاتهم الدبلوماسية مع ايران توطئه لتوريطهم في هذه الحرب الى جانبهم ، فقد حرص زعماء الخليج عموما ، على انتهاز سياسه حذره ومتزنه ومدروسة مع زعماء ايران ، وبشكل لا يسمح للعلاقة معهم أن تصل الى طريق العداة السافر والقطيعية الشاملة . واستمرت اتصالاتهم معهم لا تنقطع ، وكذلك الزيارات المتبادلة للمسؤولين الخليجيين مع أقرنائهم الايرانيين . في محاولة لتطويق النزاع مع العراق ووضع حدا له . ولعل البيان الصادر عن مؤتمر قمه زعماء دول مجلس التعاون المشترك

لدول الخليج المنعقد في الفترة من (٢ - ٥ نوفمبر ١٩٨٥) قد أعرب بوضوح عن رغبته تلك الدول في تحسين علاقاتها مع ايران ، مشيراً وعلى غير عادته وبأسلوب مبطن الى الأثر السلبي في تصعيد الصراع نتيجة قيام العراق بضرب المدن الإيرانية . وكلف المؤتمر بعض المسئولون الخليجيون ممثلين عنه للقيام بزيارات الى كل من بغداد وطهران لمحاولة إيجاد مخرج لهذا الصراع .

ولكن ما زالت ايران تنظر للدعم الخليجي للعراق ، على أنه - مشاركة مباشرة الى جانب العراق في هذه الحرب . ويعد كل من السعودية والكويت من أبرز دول الخليج مساهمة في هذا الدعم ؟ فقد قدمت كل منهما موانئها لخدمة التجارة العراقية ، والمجهود الحربي العراقي . ويلاحظ أن العراق يستفيد من المعلومات التي توفرها له طائرات (الإيواكس) المتواجده في السعودية بالنسبة للتحركات العسكرية الإيرانية .

ولقد تم في مايو ١٩٨٥ عقد جولة من المفاوضات بين العراق والسعودية خلال زيارة وزير النفط العراقي للسعودية بشأن تنفيذ مشروع انشاء خط أنابيب لنقل النفط العراقي عبر الأراضي السعودية من حقل الرميلة العراقي الى خط بتروليف السعودي الممتد الى ميناء ينبع السعودي على البحر الأحمر . ذلك بالإضافة الى قيام السعودية في الوقت الحالي ببيع حوالي (٢٢٥ ألف برميل) نفط يوميا لحساب العراق ، مما يمكن القول معه أن الاعتماد العراقي على السعودية أصبح متزايداً على حد قول صحيفة الأهرام (القاهرة) في عددها الصادر في ١٥/٥/١٩٨٥ .

واذا كانت هذه الحرب قد جاءت لتحقيق لزعماء بعض دول الخليج العربي قضاء أمراً ما في نفوسهم نوهنا عنه آنفاً ، وحسب تصورنا الشخصي لتسلسل الأحداث وطبيعة الموقف في المنطقة ، ألا أنها أصبحت تهدد بامتداد نيرانها الى داخل بلادهم ، وادعوا في ذلك أم أبوا .

فإن ترويض طرفي الصراع وكسر شوكتهم وتقليل أظافرهم وهو الأمر الذي كان مأمولاً تحقيقه نتيجة استنزافهم في هذه الحرب ، لم يتحقق بالصورة التي كان متصوراً حدوثها ، بل أصبحت ايران تهدد الآن هذه الدول التي تدعم العراق ، بضرب مصالحها وأهمها حرمانها من تصدير نفطها عبر مياه الخليج ، ناهيك عن القدرة العسكرية الإيرانية بعد وصول قواتها الى قرب الحدود الكويتية مع العراق ، بعد احتلال ايران لمدينة الفساو العراقية في مارس ١٩٨٦ دون أن يستطيع العراق ردها من حيث أتت . وهنا يثور تساؤل يفرض نفسه وهو : هل تقديرات زعماء دول الخليج التي

ساندت العراق ضد ايران ، عند بدايه الحرب ، وتقييمهم للموقف وقتها على ضوء النتائج التي أفرزتها الحرب اليوم أثبتت صحتها - أم أن تقييمهم للموقف الآن يشير الى شيء آخر غير ذلك ؟ وأعتقد أنه لا يستطيع تحديد الاجابه الدقيقه على هذا السؤال سوى زعماء هذه الدول ذاتهم . لما يرتبط بهذه الاجابه من امور - قلنا أنها كانت وما زالت في داخلهم .

وان المتأمل لتطورات الحرب العراقية الايرانيه ، يستطيع أن يتلمس أهم وأبرز آثارها المباشرة على دول الخليج العربي والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

أولا : الأعباء الماليه التي تتحملها تلك الدول بسبب الحرب

فقد تحملت تلك الدول أعباء ماليه باهظه لم تكن في حساباتها عند بدايه الحرب ، وقد أثر ذلك مع تزامن انخفاض أسعار النفط الذي وصل الى حوالي (١٢ دولار) للبرميل الواحد ، على اقتصاديات هذه الدول ، فإضطرت الى وقف بعض مشاريع خطط التنميه فيها وتقليص العماله الأجنبية ، وأصبحت تخطو خطوات قريبه مما إتخذها العراق على الصعيد الاقتصادي داخليا .

ويمكن القول أن هذه الحرب يتم تمويلها وبصفه أساسيه بالنسبة للعراق من خزينة دول الخليج العربي ، التي تواجه أيضا نتيجة الحرب أعباء ماليه اضافية لدعم قواتها المسلحة كما سنذكر فيما بعد .

ولا يغوتنا ما تردد خلال انعقاد مؤتمر دول عدم الانحياز في كوبا عن استعداد دول الخليج العربي دفع تعويضات أضرار الحرب الى ايران مقابل إيقافها للحرب .

ثانيا : المشاكل الدفاعيه التي أصبحت ضرورة ملحه بالنسبه لهذه السدول وأعبائها الماليه :

فقد خلقت تطورات هذه الحرب ظروفًا وأوضاعًا جديده في منطقة الخليج العربي من الناحية العسكريه إستوجبت اتخاذ دوله الحيطه والاستعداد لمواجهة احتمال توسيع نطاق الحرب ليمس سيادة وأمن حدودها ، ومما لحها الاقتصادي - ولا سيما بعد تعرض ايران للبواخر المتردده على موانئها في الخليج لعمليات تفتيش واستيلاء على الشحنات ، وأعمال القصف لعدد من هذه البواخر والناقلات (*)

(*) - وذكرت جريدة (كيهان) الايرانيه في عددها الصادر في ١٩٨٦/٢/٢٦ أن عدد السفن التي تم اعتراضها في مياه الخليج لغرض تفتيشها بلغ ٦٠٠ سفينه خلال =

وكان على هذه الدول أن تعتمد على نفسها في هذا الشأن ، دون الاعتماد على أى طرف دولي آخر للقيام بهذه المهمة بما فيها العراق الذى أصبح غير قادر على الدفاع عن حدوده ذاتها - وليس فقط عن أمن وسلامه دول الخليج المجاورة . ولعل وصول القوات الإيرانية في فبراير ١٩٨٦ الى قرب الحدود الكويتية مع العراق بعد استيلائه على ميناء الفاو العراقي لدليل قاطع على ما نقول به وخاصة بعد استنفار العسراق للدول العربية لمساندته في هذه الحرب ومطالباته اليائسه بتطبيق أحكام (معاهدة الدفاع المشترك) لدول الجامعة العربية والذي يعنى اقراره بعدم القدرة على مواجهته ايران عسكريا بمفرده . ولقد كان على هذه الدول الخليجية على ضوء ذلك أن تنسق فيما بينها لاقامة نظام دفاعي جيد تعتمد فيه على قدراتها الذاتية وحدها ، ما يمثله ذلك من أعباء ضخمة على خزائن هذه الدول لمواجهة هذا الخطر المباشر والمقسترب . ولقد بعث القادة الإيرانيون بمبعوث الى أمير الكويت عقب احتلال ايران لمدينة الفاو العراقية ، لينقل له تحذيرا ايرانيا بعدم السماح للقوات العراقية باستخدام جزيرة (بوهيسان) التابعة للكويت في الخليج بالقرب من ميناء الفاو .

وصرح رئيس الجمهورية في ايران (على خامناشي) في ١١/٢/١٩٨٦ " انه فسي حالة عجز الكويت عن منع العراق من استخدام جزيرة بوهيان ضد القوات الإيرانية فإننا سنقوم بهذا العمل بأنفسنا " ، وهو يقصد بذلك التدخل الصريح في الكويت عسكريا لمنع القوات العراقية من استخدام جزيرة بوهيان الكويتية للضغط على القوات الإيرانية المتواجده في شبه جزيرة الفاو العراقية . وفي ٢١/٢/١٩٨٦ أعلن رئيس البرلمان الإيراني (هاشمي رفسنجاني) خلال خطبة الجمعة تعليقا على الهجوم الإيراني المذكور " أن هذه العمليات تعد إنذار أقوى الى حماة العراق من الرجعيين في جنوب الخليج الفارسي " . وهي اشاره واضحة الى دول الخليج العربي التي تدعم العراق .

ولقد رد العراق على هذا الموقف في ٢٦/٢/١٩٨٦ بالاعلان عن توسيع نطاق المنطقة المحظورة في مياه الخليج العربي لتمتد الى المنطقة المواجهة للساحل الكويتي .

وفي ٢٨/٢/١٩٨٦ أعلن (ميرموسوي) رئيس وزراء ايران " أنه ليس بوسع ايران السكوت على أن تبيع دول أخرى البترول لصالح العراق . . والمقصود بذلك المملكة السعودية والكويت اللتان وفتتا على اتفاق مع العراق خلال ذات الأسبوع

= الشهرين السابقين منها ١١ سفينة تحمل شحنات للعراق تم تحويلها السى الموانئ الإيرانية . والجدير بالذكر أن ايران بدأت تمارس عملية اعتراض البواخر في مياه الخليج من سبتمبر ١٩٨٥ .

لتبعية بموجبها بترول المنطقة المحايدة بينهما لحساب العراق . وعليه فقد أصبحت كل هذه المخاطر أمرا يؤرق زعماء الخليج . مما ترتب عليه عقد اجتماع " لمجلس التعاون المشترك لدول الخليج العربي " في ١٩٨٦/٣/٣ بالرياض . وأصدر المجلس في نهاية اجتماعاته بيانا أعلن خلاله عدم قبوله للتهديدات الإيرانية الأخيرة ، وطالب إيران بسحب قواتها من جنوب العراق . وأشار في بيانه الى أن (قوة درع الجزيرة) والتي تتمركز بالقرب من الرياض في السعودية جاهزة للتحرك لمواجهة أي حالة تهدد دول الخليج اذا استدعت الضرورة ذلك مع الاعلان عن عقد اجتماع لرؤساء أركان الدول الست المشتركة في عضوية المجلس لبحث الاجراءات اللازمة لمواجهة مثل هذه الاحتمالات .

وهكذا ، قد تجد دول الخليج العربي نفسها ذات يوم قريب ، طرفا مباشرا في حرب فعلية ، رغبت في ذلك أم أبت بسبب جيران السوء (إيران والعراق) وهي تعيش اليوم أيضا أجواء هذه الحرب ، في وقت لم تدخر القيادة العراقية جهدا لمحاولة جرهم الى ساحه الحرب الى جانبها وبشتى الطرق .

ثالثا : حدوث قلاقل داخلية في بعض دول الخليج ، اتهم فيها كل من طرفي الصراع العراق وإيران ، أحدهما الآخر ، بأنه المتسبب فيها .

ولقد كان واضحا أن أصابع إيران ليست ببعيدة عن هذه الأحداث المفجعة بسبب تأييد هذه الدول للعراق ودعمها له وكان من أهم تلك القلاقل والأحداث ، تلك التي كان يحدثها الحجاج الإيرانيون خلال مواسم الحج في السعودية . كذلك قيام منظمات شيعية وغير شيعية وعلى مختلف مسمياتها ، والتي تلقى دعما من القيادة الإيرانية ، بإحداث متاعب أمنية في الامارات العربية والكويت والسعودية وأبرز هذه الحوادث ، عمليات الانفجارات التي وقعت في الكويت في ديسمبر عام ١٩٨٣ والتي اختار المخططون لها كل من السفارة الأمريكية والفرنسية في الكويت ، وبرج المراقبة في مطار الكويت ومراقبة التحكم التابعة لوزارة الكهرباء ، ومصفاة للبترول، ومجمع سكني لاقامة خبراء أمريكيين يعملون في الكويت . وعلى الرغم من أن السذي أعلن مسؤوليته عن تنفيذ هذه العملية هي منظمة اطلقت على نفسها اسم (منظمة الجهاد الاسلامي) من بيروت ، إلا أن كون معظم المتهمين في هذه الأحداث وكما كشفت عنه التحقيقات في الكويت هم من العراقيين ، هو أمر يكشف عن اتصال هذه الاحداث بالدعم الكويتي للعراق ضد إيران ، لأن هؤلاء العراقيين قد قيل أنهم ممن حزب الدعوة الاسلامي المناهض لنظام الحكم في العراق ، والمدعوم من القيادة الإيرانية

ولقد نجحت العملية في تحقيق هدفين في وقت واحد ، أحدهما يتعلق بضرب المصالح الأمريكية والفرنسية لارتباط ذلك بالاحداث الجارية على الساحة اللبنانية التي يلعب الشيعة اللبنانيين (منظمة أمل) دورا بارزا فيها . وقد ظلت منظمة الجهاد الاسلامي تكرر تحذيراتها الى الكويت باطلاق سراح المتهمين في هذه القضية ، الى أن تعرض موكب أمير الكويت في ١٩٨٥/٥/٢٥ الى حادث تفجير سيارة ملغومة نجا منها باعجوبة وهي رساله مجده الى الكويت . وفي السعوديه كان آخر الحوادث التي وقعت فيها ذلك الانفجار الذي تعرض له حي السليمانيه بمدينة الرياض في ١٩٨٥/٥/٢٠ . وقد سبقه اختطاف ثلاثة من طاقم السفارة الفرنسيه في بيروت الغربيه ، وطالبت المنظمة التي نفذت العملية في بيانها ، بالفاء فرنسا لصفقه طائرات الميراج التي أبرمتها السعوديه مع فرنسا لصالح العراق والتي ستحصل فرنسا مقابلها على سيطرة من السعوديه والمتأمل لكل هذه العمليات وفي أبعادها ، يجد أنها تتضمن في أهدافها المعلنه أو الغير معلنه ارتباطا " واضحا " بالدور الذي تلعبه دول الخليج العربي في دعم العراق ضد ايران في تلك الحرب .

وأخيرا ، فان هناك تنظيمات وجماعات سياسيه مناهضه لنظم الحكم في دول الخليج العربي تتخذ من ايران مقرا لها وتتلقى الدعم والعون من القيادة الايرانيه .

وأخيرا - لا نستطيع أن ننكر أن زعماء الخليج العربي اليوم - لا يرغبون في بقاء هذه الحرب دائره وساعة واحده بعد أن ذاقوا فيها الأمرين . ولذلك بذلوا كل ما يستطيعون من جهد لمحاولة احتوائها ووقف القتال دون جدوى . وفشلت كل مساعيهم الملحه لدى الطرفين ، وخاصة ايران . ولعل هدفهم المباشر هو تخليص أنفسهم من ذلك المستنقع الذي بدأت أقدامهم تغوص فيه ، وداوموا على إرسال مبعوثيهم الى الدولتين في محاولات متكرره ودائمه . وأبرز هذه المساعي زيارة سعود الفيصل وزير الخارجيه السعودي في مايو ١٩٨٥ لطهران والتي رد عليها وزير الخارجيه الإيراني (علي أكبر ولايتي) بزيارة للسعوديه في ١٩٨٥/١٢/٢ وفي الوقت الحرج الذي كانت ايران تستعد فيه لتنفيذ هجومها المنتظر على العراق والذي تسم في فبراير ١٩٨٦ . ويجدر الاشاره الى ما صرح به المسئول الإيراني في حينها من أنه سوف يؤكد للسعوديه أن ايران مصممه على استمرار الحرب حتى يكفى على مصدر الخطر وهو " صدام حسين " على حد قوله ، وللإعراب عن التجاوب الإيراني مع بيان مجلس دول الخليج العربي الذي صدر في نوفمبر ١٩٨٥ والذي أعرب من خلاله عن الاهتمام بتحسين العلاقات مع ايران . ولقد كان يقابل كل خطوه من خطوات زعماء دول الخليج في اتجاه التقارب مع ايران - بهدف احتواء تشدها واصرارها على استمرار الحروب،

محاولة مقابلة من جانب القيادة العراقية - لتذكير صفو العلاقات الإيرانية - الخليجية وبشكل دائم ، بهدف احباط هذه المحاولات - وتوحيط هذه الدول في هذه الحرب • كما
قد ساهمت دول الخليج في العديد من لجان الوساطة التي انبثقت عن مؤتمرات
ومنظمات دولية عديدة •

(٣) الدول المؤيدة للعراق ضد ايران بشكل علني وصريح :

ومن هذه الدول الأردن والمغرب واليمن الشمالي والسودان . واذا كان للأردن موقفه الخاص والمتميز الذي سوف تفصله فيما بعد ، الا أن باقى الدول المذكورة لم يكن وقوفها الى جانب العراق بذات الحجم الذى قدمه الأردن ، فبالنسبة للمغرب كان التأييد بشكل معنوي فقط فى حين كان الدعم السودانى خلال نظام حكم الرئيس السابق محمد جعفر النميرى قد أخذ شكلا عمليا فى صورة تقديم قوات عسكرية سودانية للمشاركة فى القتال الى جانب القوات العراقية ضد ايران وبالرغم من أن هذه القوات كانت مساهمة سودانية بالافراد فقط دون تسليحها وسائر مستلزمات إعاشتها خلال تواجدها فى العراق حيث كانت تتحمل الحكومة العراقية تلك الأمور وحسب ما كان يتناقل على ألسنه العسكريين من العراقيين فى الاحاديث الخاصة ، الا أنه يمكن القول أن هذه التجربة قد أثبتت فشلا واضحا بسبب عدم قدرة هذه القوات السودانية على التجانس والعمل الى جانب القوات العراقية كما حدثت بعض المشاكل والمتاعب خلال فترة تواجدها مما اضطرت معه السلطات العراقية المختصة الى سحبها من على خطوط القتال بعد أن شاركت بالفعل فى صد احدى العمليات الهجومية للقوات الايرانية على الجبهة الجنوبية وتمركزت بالقرب من مدينة العمارة جنوب العراق الى أن عادت الى السودان .

ولا نعتقد أن ذلك الموقف الرسمى للسودان من حيث التأييد والمساندة العلنية بشكل انحيازى الى جانب العراق ضد ايران ، سيظل على حاله بعد أن حدث تطور فى العلاقات بين نظام الحكم الجديد فى السودان وبين القيادة الايرانية فى طريق إعادة العلاقات بين الدولتين .

أما اليمن الشماليه أيضا فقد خطت نفس الخطوة السودانية وأرسل بعض الوحدات من قواته المسلحة الى العراق وفى احتفال رسمى نقلت وقائعه فى حينئذيه بواسطة أجهزة الاعلام العراقيه . ولا يخفى فى هذا المقام أن العراق كان يقدم مساعدات مالية وكذلك فى عدة مجالات أخرى الى اليمن الشمالى قبل نشوب الحرب ، مما يمكن القول معه أن ذلك الموقف اليمنى كان نوعا من رد الجميل فى حينها .

يبقى أن نتكلم عن الأردن والذى كان مع بداية الحرب العراقية الايرانية قد أرسل لواءً (*) من المتطوعين الى العراق وهو حاله حال القوات اليمنيه المذكورة

(*) - لواء اليرموك .

لم تتردد معلومات عن أى مشاركة ملموسة لكلاهما فى معارك وقعت على جبهات القتال ولقد وقف الاردن موقفا صريحا وعلنيا فى تأييده للعراق ويمكن القول أن الأردن يعد من الدول المستفيدة من وجود حالة الحرب القائمة بين العراق وايران ، فواقع الحال يقول أن غلق الحدود السورية فى وجه حركة النقل والتجارة العراقية وكذلك خط أنابيب النفط العراقى المتجه الى سوريا ، قد تحول على أثرهما ذلك الحجم الكبير من هذا النشاط لصالح الأردن حيث نشطت حركة العمل فى ميناء العقبة الأردنى الذى أصبح يستقبل نسبة كبيرة من الصادرات والواردات العراقية ، كما أن الشركات الأردنيه ذات الأنشطة التجارية قد وجدت لها سوقا بغير منافس فى العراق وابتداءً من مواد البناء والأدوات المنزلية المنتجة فى الأردن الى الخضر والفاكهة والاحتياجات الغذائية . ولقد حرص الملك حسين على اجراء الاتصالات المستمرة مع الرئيس العراقى صدام حسين لمتابعة الموقف على الجبهة مع ايران ، اضافة الى ذلك ، فإنه قد تم بالفعل ربط خط أنابيب لنقل النفط العراقى الى ميناء العقبة الأردنى تم الاعلان عن ضخ النفط من خلاله لأول مرة فى ١٠/١٠/١٩٨٥ على لسان وزير النفط الأردنى (فتحى عبيد) فى تصريح له الى الاذاعة الأردنيه والذى ذكر خلاله أنه سيتم نقل ٢ ٪ مليون طن عبر هذا الخط يزيد فى العام التالى الى ٥ مليون طن ، وأنه سوف يتم ضخ أول شحنة عبر هذا الخط فى ١١/١٠/١٩٨٥ والتي تقدر بحوالى (٢٠٠ ألف طن) .

ويبدو أنه ليس فى الموقف الأردنى المساند للعراق فى حربه ضد ايران حتى ولو كان بشكل معنوى أى غضاظه من وجهة النظر الأردنيه طالما أنه لن يلحق بالمصالح الأردنيه أى أذى أو ضرر ، وخاصة من جانب ايران . فقد استطاع الملك حسين ملك الأردن بذكائه المعهود وحنكته السياسيه التى إكتسبها عبر سنوات طويلة مضت - أن يختار الورقة الرابحة كعادته والتى يحقق من خلالها مصالح شعبه بصرف النظر فيما كانت هذه الورقة سيكون لها تأثيرها ضد هذا الطرف أو ذاك . فاختار الوقوف الى جانب العراق - وفى رأى أن ذلك لم يكن الا وليد حسابات دقيقه وهو الملك الذى كانت تربطه بالشاه علاقات وطيدة قبل سقوط نظامه فى ايران وهو أيضا نفسه الملك حسين الذى كثيرا ما وصلت العلاقات بينه وبين أطراف عربيه متعددة الى أسوأ درجاتها ثم عادت لتصبح مثالا يحتذى به فى العلاقات العربيه والعكس صحيح . فهو دائما يتحرك أينما تكون المصلحة الحقيقيه لشعبه وليس سوء العلاقات الأردنيه السورية ببعيد زمنها ، فخلال النصف الأول من شهر نوفمبر ١٩٨٥ ، بدأت المياه تعود الى مجاريها بين الدولتين على أثر مساعى خليجيه بين الطرفين لا أحد يستطيع أن ينكر على ضوء نتائجها أن لكل من الملك حسين وحافظ الأسد مصلحة حقيقية يرى فى عودة

العلاقات الى طبيعتها بين الدولتين ضرورة يحتاجها شعبيهما والتي توجست باللقاء الذي عقد بين الملك حسين والرئيس حافظ الأسد في دمشق خلال الاسبوع الأخير من شهر ديسمبر عام ١٩٨٥ ، ثم تلاها لقاء آخر بين الزعيمين في عمان خلال الاسبوع الأول من شهر مايو ١٩٨٦ . ولكن الغريب هنا هو ذلك الطرف الآخر وهو العراق الذي تدور رحى السياسة الخارجية بالنسبة له على ضوء علاقة قادته بقيادة الأطراف الأخرى قبل النظر في مصالح شعبه كما بينا سابقا . ولذلك وبصرف النظر عن آلاف التهم وعيّنات السباب التي وجهها نظام البعث الى ملك الأردن ، فإن الملك حسين قد إختار الوقوف الى جانبهم في العراق متناسيا تلك الخصومات الشخصية مع القيادة البعثية بقصد تحقيق فائدة مؤكدة في ظل الفرقة بين النظامين الحاكمين في سوريا والعراق ، حيث أفضل الفرص وأندرها ملائمته لكي يغتنمها ملك الأردن . وبهذه المناسبة نشير الى تلك الفقرة التي وردت في التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق حينما وصف الأردن بأنه من أبرز عناصر الجبهة التي تضم أصحاب التسوية حينما عدد هذه العناصر بقوله : (التي ضمت النظام السوري والاردني والقيادات في منظمة التحرير الفلسطينية وكل الأنظمة اليمينية العربية) ولكن الملفت للنظر هو أن هذا التقرير قد تم توزيعه في يناير ١٩٨٣ ونسى الرفساق في العراق أن يرفعوا من هذه الفقرة اسم الأردن ليتماشى ذلك مع الموقف الأردني الى جانبهم .

ونحن نأمل أن تبقى العلاقات الاردنية العراقية على هذه الدرجة من القوة والمتانة في المستقبل القريب والبعيد ، فاذا كانت قد بنيت على تحقيق مصالح حقيقية ينبغي الملك حسين تحقيقها لشعبه من ورائها ، فإن نظام البعث في العراق كان يرى فيها ضرورة لا يستطيع أن يضحى بها في موقفه الحرج خلال حربه مع ايران بسبب حاجته الماسة الى وجود منفذ له مع العالم الخارجي بعد غلق طريق سوريا وكذلك شط العرب . ونقول ذلك ونؤكد عليه لأننا نشكك في بقاء البعثيين على نهج ثابت في علاقاتهم الدولية وهو ما يدركه ملك الأردن جيدا . ومجمل القول بالنسبة للأردن فاذا كان دوره في مساندة العراق لا يتعدى موضوع نقل الامدادات التي ترد من دول العالم عن طريق ميناء العقبة الاردني الى العراق برا وكذلك مرور النفط العراقي عبر الاراضي الاردنية للتمديد للخارج ، فإن ذلك إضافة الى أن الأردن مستفيد من ورائه كل الفائدة فإنه لا يمكن إعتبارها مساهمة أردنية في الحرب ضد ايران ، وبالتالي لا يمكن إعتبار الأردن طرفا معاديا لايران من هذا المنطلق ولكنه يبقى في الامس سر وجهه نظر تتعلق بالسماح بنقل العتاد العسكري عبر أراضيه الى العراق فإن ذلك

على أضعف الايمان يعد عنصرا مساعدا في اطاله أمد الحرب بين البلدين ، وعليه
فان الأردن يعتبر طرفا مستفيدا من هذه الحرب لا يفيده ايقاتها بقدر ما يفيسده
إستمرارها. ولا ينتظر بناءً على ذلك أن نسمع عن دور له في ايقـاف هذه الحرب .

(٤) أطرافا عربييه لم تبدى موقفا مؤيدا لأحد الطرفين ضد الآخر بشكل علنى
وإن كانت تصرفاتها العلنية تكشف عن عدم تأييدها للعراق ضد ايران :

وسوف نتخذ من كل من الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية نموذجان يقتربا
من هذا الموقف حسب تقديرى :

(١) - الجزائر

وعلى الرغم من الموقف الرسمى الغير مؤيد أو معارض لأى من العراق وايران من
قبل الجزائر ، الا أن القيادة العراقية تعتبر الجزائر من المؤيدين لايران ضد العراق
ويستشف ذلك من خلال ما صدر عن القيادة العراقية في مناسبات عديدة أبرزها ما ورد
فى التقرير المركزى الصادر عن حزب البعث فى العراق والذى تتخذ منه مصدرا رسميا
أساسيا فى هذا الكتاب ليكون حجة فيما صدر عن العراقيين ضدهم : " وقد سار النظام
الجزائرى على طريق مجاملة نظام الخمينى وتحركت العلاقات الجيدة القديمة بين
نظامى الجزائر والشاه لتظهر بإطار جديد هو إطار تأييد (الثورة الاسلاميـة) أو
(التحالف بين الثورتين الجزائريه والايرانيه) وهو (تحالف لا يستند على أى أساس
موضوعى) " (١) . (٢)

ويبدو أن موقف العراق من الجزائر يرجع الى تاريخ دعوة الرئيس العراقي
صدام حسين فى بداية تسلمه السلطة إلى إنعقاد مؤتمر شعبى يحضره ممثلين عن كافة
الأحزاب والقوى السياسية فى العالم العربى لمناقشة الاعلان القومى الذى أعلن عنه
فى ٨ فبراير ١٩٨٠ مناقشة (قوميه ديمقراطية) على حد تعبير العراق الرسمى وذلك
أثر رد الفعل السلبي الذى لاقاه هذا المشروع لدى الحكومات العربيه . فحينمما
إمتنعت القيادة الجزائرية عن ارسال وفد لحضور المؤتمر الشعبى المذكور وكان ذلك
قبل الحرب العراقية الايرانيه ، إعتبرت القيادة العراقية هذا الموقف الجزائـرى

(١) - التقرير المشار اليه (ص ٣٤٠) .

(٢) - ولا أدرى ما هو الأساس الموضوعى فى نظر البعث العراقى الذى تقوم عليه
العلاقات بين الدول .

- مقاطعة - من جانب الجزائر للمؤتمر ثم أعقب ذلك وكما أشرنا سالفا دور الجزائر كوسيط بين ايران والعراق خلال السنوات الأولى للحرب والذي قتل بمقتل السوزراء والمسؤولين الجزائريين في حادث الطائرة التي كانت تقلهم في تنقلاتهم بين كل من ايران والعراق . وعلى كل حال فان موقف القيادة العراقية من الجزائر في هذا الصدد ~~يفسر~~ بهجلاء الموقف العراقي عموما بالنسبة لباقي الأطراف العربية الأخرى الذي لا يقبل من أي طرف عربي موقفا بخلاف التأييد المطلق للعراق مع العداء العلني لايران بل إن دور الجزائر خلال محنة نظام البعث خلال حربه ضد الشعب العراقي في اقليم كردستان شمال العراق وجهود الزعامة الجزائرية في حينها لحل النزاع بين البعث في العراق وشاه ايران والتي انتهت الى ابرام اتفاقية الجزائر في مارس ١٩٧٥ قد تناساها حكام البعث في العراق . وفي واقع الأمر أن خسارة العراق لكسب ود القيادة الجزائرية وتقدير دور الوساطة الذي أحبط بحادث الطائرة المذكورة يعد خسارة للعراق لطرف عربي يعد الطرف العربي الوحيد الذي كان قادرا على أن يلعب دورا في احتواء هذا النزاع منذ بداية الحرب ، اذا كان قد مُنح الظروف والعون اللازم من الطرفين ، ولكن القيادة العراقية أرادته دورا لوساطة تقوم على تبني وجهة النظر العراقية وحدها وإلا كان دورا مرفوضا ومنحازا لإيران ، ولعل ذلك وإعمالا للقاعدة الفريدة والغريبة التي شرعها الرئيس العراقي صدام حسين حين قال : " لا يجوز لعربي أن يقف موقف الوسيط - فاذا هو لم ينصر أخاه في المعركة ، فعليه أن ينسكت وإن كان ذلك لا يرقى الى أضعف الايمان " (١) وان كان الرئيس العراقي اليوم بلا أدنى شك يطمع بل يحلم بأي وساطة من أي طرف عربي أيا كان تستطيع أن تنقذه من ورطة الحرب التي وضع نفسه فيها ولم يقدر على إنهاؤها .

(ب) أما فيما يتعلق بالموقف الفلسطيني ، فإن المنظمات الفلسطينية قد كان لها موقفها ودورها الذي ينبغي ألا نغفله في هذه الدراسة لأن الفلسطينيين أولا بحكم انتمائهم العربي بصرف النظر عن اتجاهات تنظيماتهم المتعددة والمتباينة ، هم جزء من شعبنا العربي لا بد أن نتبين موقفهم بشأن قضايا الوطن عموما ، وثانياً فإن هذه المنظمات كان لها مواقف من هذا النزاع إرتدت على بعضها بالطرده من نعيم هذا النظام أو ذاك من الأطراف المتحاربة . ولنعرض للرأي الرسمي الصادر عن العراق بشأنهم (وقد تحدد موقف المنظمات الفلسطينية من الاوضاع الايرانية طبقا لاتجاهاتها السياسية وارتباطاتها العربية والدولية ، فمنظمة فتح التي تتخذ مواقفها على أسس

(١) - خطابه في ١٩٨٠/٩/٢٨ .

سياسية تكتيكية لا تعتمد على التحليل الرصين للأحداث ، تصرفت إزاء ما يسمى (بالثورة) بخفه شديدة فقد بدأ قادة هذه المنظمة (يحجون) الى طهران ويلقون الخطب الديمانموجيه السخيفه (عن التحالف) بين الثورة الفلسطينية (والثورة) الايرانيه (وعن دور هذه الثورة) في تحرير فلسطين والقدس الى آخر هذه الاقوال المعروفة . ولم تنفع كل النصائح والتحذيرات الأخوية التي قلناها لهم من أن هذا التصرف المتسرع سيؤدي الى نتائج معكوسة ، لأنه سيشجع الاتجاهات الضاره والمشبوهه في ايران على التمدادى في غيها وبالتالي النسادى في اشهار العداء للقومية العربية والعراق ، وحتى للمقاومه الفلسطينيه في وقت لاحق وتصوروا أن ما نقوله نابع من (الخسوف) من (الثورة) الايرانيه وأنه محاولة (لكسبهم) على حسابها . أما الاوساط الشيوعيه أو الماركسية في المقاومة الفلسطينيه وهى التى أصبحت مع الزمن ادوات تابعة مع الاستراتيجية السوفيتيه فإنها (أيدت) الثورة في ايران وطلبت لها هى الأخرى انسجاما مع الاستراتيجية السوفيتيه في المنطقة) . (١) ، وواضح مما تقدم أن القيادة العراقية قد استثارتها تعامل المنظمات الفلسطينيه مع القيادة الايرانيه الجديدة وسرعة تأييدها لها خروجاً عن نصائحها لها كما ذكرت بشأن عدم الاعلان عن تأييدهم للنظام الايرانى الجديد المنافس لها والذي لا تريد له مؤيدين في المنطقة . وكيف يكون هناك من ينادى بتحرير القدس . كما اعلن القادة الايرانيون الجدد منذ تسلمهم السلطة باعتبار ذلك هدفاً من أهدافهم في الوقت الذى يملأ البعث الدنيـــــــــــــــــسا بالشعارات التى تتكلم عن تحرير فلسطين والتى تعتبر القضية الرئيسيه التى يزايد البعث منذ وجوده حتى الآن عليها داخل الاقطار التى يحكم فيها أو خارجها . واننا لنشير بهذه المناسبه الى احدى الصياغات التى قدمها صدام حسين بعد تسلمه السلطة في العراق رداً على سؤال وجهه اليه أحد الصحفيون الألمان عن الحل الذى يراه بشأن القضية الفلسطينيه على ضوء رفض فكرة التفاوض مع اسرائيل فقد رأى الرئيس العراقى بأنه من الممكن أن ينتظر العرب عشرين سنة أو أكثر يهيئون أنفسهم خلالها لمواجهة اسرائيل وكأنما اسرائيل ستظل نائمه خلال هذه الفترة عما يدبره لها العرب . وعلى أى الأحوال وإذا أخذنا كبرى المنظمات الفلسطينيه (وهى (فتح)) مثلاً ، فنقول إنها لم تأخذ موقفاً معارضا أو معاديا لأى من الدولتين ولعل ذلك كان سبباً في حمل القيادة العراقية عليها ورفض وساطتها (٢) وكذلك انقلاب القيادة

(١) - المرجع السابق (ص ٢٢٩ ، ٢٤٠)

(٢) - أشار الرئيس العراقى في خطابه بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٨ الى الوساطه التى قام بها السيد ياسر عرفات بين العراق وايران بقوله : " اننا قد رفضنا بعض المحاولات =

الايرائيه عليها بتأثير كل من سوريا وليبيا ولا سيما بعد الانشقاقات التي وقعت بين المنظمات الفلسطينيه عقب خروجها من لبنان ، وقد تلقت المنظمة صفعه كبرى حينما تقدمت بدور وساطه بين الدولتين •

= التي قام بها بعض المسئولين العرب لما يسمى بالوساطه بيننا وبين اسرائيل ولم نرفض ذلك لأننا لا نحترمهم ولا نقدرهم ولم نرفض ذلك بدوافع الغرور ، ولكن لأننا نعتقد أنه عندما تنتهك سيادة أحد الاقطار العربية من طرف أجنبي مهما كان لا يجوز لعربي أن يقف موقف الوسيط " •

الفصل الثاني

لموقف المصري من الصراع

كان للأوضاع الداخلية في كل من مصر والعراق وعلى مر السنين ، التأثير المباشر والفعال والمتبادل سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي في القطرين الشقيقين .

فبعد أن قامت الثورة في مصر عام ١٩٥٢ وبدأت رياح المد الثوري تهب على المنطقة ، كان لذلك الاستجابة السريعة لدى الشعب العراقي الشقيق . وحينما وقع العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ هب الشعب العراقي في مظاهرات صاحبه في شوارع بغداد وغيرها من مدن العراق ضد موقف الحكومة العراقية في هذا الوقت من ذلك العدوان وسماحها لانجلترا وهي احدى الدول المشتركة في هذا العدوان من استخدام قواعدها الجوية في منطقة الحبانية بالعراق لتنفيذ عملياتها العدوانية ضد الشعب المصري - واستطاع عبد الناصر أن يصبح زعيما عربيا ووطنيا له قدسيته لدى الشعب العراقي من (عرب وأكراد) على حد سواء ، وحينما شعرت الزعامه المصرية بتحركات الدول المعنيه في المنطقة تحت اشراف ورعاية كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكيه بفرض انشاء حلف عسكري لضرب الحركات الثورية في المنطقة وتأمسين مصالح الغرب فيها ، يكون عماده العراق ، أرسل عبد الناصر - (صلاح سالم) احسب أعضاء مجلس قيادة الثورة المصري حينذاك الى بغداد لمقابلة (نور السعيد) رئيس وزراء العراق في حينه ، والذي كان على وشك عقد اجتماع مع رئيس وزراء تركيا لبحث خطوات اقامة هذا الحلف . وقد حاول المبعوث المصري اقناع (نور السعيد) بالعدول

عن هذه الفكرة واتفق على أن يقوم الأخير بزيارة للقاهرة تمت في أغسطس عمام ١٩٥٤ - وأجرى خلالها مباحثات مطولة مع جمال عبد الناصر بشأن فكرة الزعيم المصري في تقويه ميثاق الضمان الجماعي العربي - والجامعة العربية ، بدلا من الالتجاء الى اقامة حلف سيكون هدفه بالدرجة الأولى خدمة الاستعمار في المنطقة ولكن نور السعيد على ما يبدو لم يكن لديه القناعة بقدرة العرب وحدهم على تشكيل مثل هذه القوة بعيدا عن مساعدات الغرب فقدم عدة اقتراحات بإدخال دول أخرى مثل تركيا وايران وباكستان في هذا التحالف أو التضامن العربي الجماعي - وكان المسئول العراقي متحمسا لفكرة ارتباط العضوية في الحلف بالغرب الذي سيكون عليه ومن وجهة نظره تسليح الدول العربية في مواجهة اسرائيل ، مما يترتب عليه فشل هذه المباحثات في اقناع نور السعيد بالتخلي عن فكرته والذي لم يفوته أن يقدم لعبد الناصر نصيحته الشهيرة قبل مغادرته القاهرة بالانضمام الى الحلف المزمع انشاؤه * وفي ٢٤ فبراير ١٩٥٥ ، وقع العراق وتركيا ميثاق التحالف الذي انضمت اليه بريطانيا فيما بعد وفق وحسب التخطيط المسبق لسيناريو التحرك في المنطقة وأعقبتهما ايران ليقوم في أعقاب ذلك ما سُمي (بحلف بغداد) - ويمكن القول أن حملة عبد الناصر التي لم تهتدأ على هذا الحلف وأهدافه وأعضائه ، وخاصة بعدما تركت أحداث حرب السويس عام ١٩٥٦ تأثيرها السيء على سمعة ذلك الحلف وسخط الشعب العراقي على حكومته نواة هذا الحلف وموقفها من ذلك العدوان على مصر ، كانت بداية لنهاية هذا الحلف ، فقد قام المثقفون العراقيون والصحف العراقية الوطنية بحمله ساخنة على الحلف وعلى حكم نور السعيد في هذا الاتجاه نذكر منها ما قاله السيد (فائق السمرائى) رئيس وفد المحامين العراقيين في مؤتمر المحامين العرب الذي عقد في دمشق في سبتمبر عام ١٩٥٧ وهو يتحدث عن محاولات الاستعمار الفاشلة لربط الشرق العربي بعجلة الاستعمار ، ويقول : (لقد تمرغ اسم مدينتنا الخالدة في الوحل بسبب الاستعمار وعملائه منذ أن ارتبط اسم بغداد بهذا الحلف الاستعماري (١) * .

وحينما قامت الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير ١٩٥٨ بدأت حكومة نور السعيد حملتها المكثفة ضد الوحدة التي أصبحت احدى أطرافها دولة تقوم على حدود العراق وهي سوريا وتهدد النظام القائم فيه بانتقال هذه الموجه الجديدة في المنطقة الى

* - ونضيف بدورنا أنه قد تمرغ اسم عاصمة الرشيد (بغداد) مرة ثانية في الوحل حينما ارتبط اسم بغداد بمؤتمر القمة العربي لعزل مصر عن العرب عام ١٩٦٩ .

(١) - جاك بولين - مع القومية العربية وجهها لوجه - مجموعة كتب سياسية .

العراق الذي يعد شعبه من أكثر الشعوب العربية ولعا وتحمسا للوحدة العربية وعندما قال رئيس الوزراء العراقي عن الشعب السوري (انه شعب يهتف ولا حول له ولا قوة) في تعقيبه على قيام الوحدة رد عليه عبد الناصر بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٠ خلال لقائه مع وفد لبناني جاء ليهنئته بالوحدة اثناء تواجد عبد الناصر في سوريا بقوليه : " انني أشفق على رئيس وزراء العراق وأقول له من هذا المكان انني ارى شعب العراق وقد كبل بالأغلال .. ويواجه بالحديد والنار ولكنه هو القوة الوحيدة في العراق .. ان شعب العراق هو القوة الأساسية في العراق .. ويستطرد عبد الناصر قائلاً ، انني اشفق عليه وأقول له انزل الى شعب العراق لتشعر بقوة شعب العراق وأنتك بهكذا تستطيع أن ترضى ضميرك وترضى الله وارضاء الشعب هو ارضاء الله " ثم عاود الرئيس الراحل عبد الناصر حملته لتعريضة مساويء الحكم في العراق في ذلك الحين - ففي لقاء آخر له بتاريخ ١٩٥٨/٣/١١ مع الجنود السوريين في احدى معسكرات الجيش قال : " أيها الجنود .. اننا اليوم ونحن نستعرض التاريخ الماضي .. أيها الأخوة هذه الكلمة كلمة (ماكو) أوامر التي أصدرها حكام العراق وأعوان الاستعمار في العراق .. هذه الكلمة الكلمة التي كانت تعبر عن خطة حكام العراق وعن هدف حكام العراق .. هذه الكلمة (ماكو) أوامر الى الجيش العراقي حتى لا يشترك مع الجيوش العربية في القتال ضد الصهيونية العالمية - أوصلتنا الى حال يعلمها كل فرد في العراق وفي جيش العراق .. كل فرد في الأمة العربية يعلم أن العراق في سنة ١٩٤٨ أعلنت الحرب ويعلم أن جيش العراق سنة ١٩٤٨ أراد أن يقاتل ببسالة لأنه كان يشعر بأهداف الأمة العربية ويحس باحساسات أهل فلسطين ولكن أعوان الاستعمار الخونة في العراق تنكروا لعروبتهم وتنكروا لأرضهم لأنهم تآزرُوا مع الاستعمار وتآزرُوا مع الصهيونية العالمية وكانوا بهذا من أولدعائم اقامة الصهيونية العالمية بين طهراننا " .

ولم تمض شهور قليلة على حملة عبد الناصر هذه حتى وقعت ردود فعل عنيفة في العراق كان لها دورها بالتأكيد اضافة الى الاوضاع الداخلية التي كان يعانيها الشعب العراقي ، في تفجير ثورة ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ بزعامة عبد الكريم قاسم في العراق والتي ألغت النظام الملكي وأقامت نظام جمهوري وأسقطت حلف بغداد مع خروج العراق منه ، مما كان له انعكاساته على مشاعر الشعب المصري والقيادة المصرية التي أيدت النظام الجديد في العراق ووقفت بجانبه ولكن بعض القوى الدولية ذات المصالح المعروفة في المنطقة لم تقبل بأي تقارب بين القاهرة وبغداد بعد أن أصبح هناك مركز جديد لتصدير الثورة في المنطقة . وكان شاه ايران أول من يتوجس خيفة من قيام الحكم الثوري الجديد على الجانب الآخر من حدوده في بغداد مع عدااته المستحكمة

لجمال عبد الناصر أيضا • وعليه فقد تحركت هذه القوى الدولية لتركز على محاولة تشويه صورة الوحدة بين مصر وسوريا واحداث الوقيعه بينها وبين النظام الجديد في العراق ، وإظهار الجمهورية العربية المتحدة بمظهر الدولة الطامعة في سترول العراق ، وان الثورة التي قادها عبد الكريم قاسم في العراق هي من وحى وتخطيط جمال عبد الناصر لينفذ مخطمعه في العراق مع محاولة تخويف عبد الكريم قاسم من ناحية أخرى من دولة الوحدة الجديدة وذلك عن طريق أصدقاء بريطانيا وبعض العناصر الشيوعيه وكذلك البعثيين في العراق وذلك الى الحد الذي حاولوا فيه الربط بين وجسود المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة في دولة الوحدة في ذلك الوقت وبين المحاولات العديدة التي جرت وقتها لاغتيال عبد الكريم قاسم ولتصوير ذلك على أنه التدخل المصري في الشؤون الداخليه للعراق وتسميم من القيادة المصرية على القضاء على حكم عبد الكريم قاسم • وقد أفلحت هذه القوى الخارجيه والداخليه في احداث الفتنة المرجوه في العراق ووقعت أحداث دامية في عديد من المدن العراقيه وخاصة مدينة (الموصل) ذلك نتيجة صراعات دمويه بين القوى السياسيه الداخليه في العراق المتمارعة على السلطة وأقيمت محاكمات المهداوى الشهيرة ومما عكس ايضا ردود فعل شعبيه سريعة في مصر فخرجت المظاهرات الطلابيه تدين هذه المذابح وتندد بها مما يوضح مدى التأثير السريع والمتبادل للاحداث التي تقع في كل من الدولتين مصر والعراق •

وبعد الانقلاب العسكري الذي اتى بعهد السلام عارف الى السلطة في العراق في ١٨/١١/١٩٦٣ قامت علاقات قويه بين النظام الجديد وبين الزعامة المصرية وخاصة بعد أن تمكن عبد السلام عارف من التنكيل بالبعثيين الذين حاولوا السيطرة على زمام الأمور في العراق راكبين موجه الانقلاب الاخير • وفي عهد عبد السلام عارف جرت مفاوضات مع مصر بشأن قيام وحدة بين البلدين في وقت لم يكن اى تقارب بين بغداد والقاهرة بالأمر المقبول لدى ذات القوى الدولية التي وقفت لدولة الوحدة والتقارب بين الدولتين بالمرصاد ، وكذلك بعض القوى السياسيه الداخليه بالعراق وهو ما عبر عنه أحد الصحفيون العراقيون خلال سؤال وجهه الى الرئيس جمال عبد الناصر أثناء تواجد الوفد العراقي للتباحث بشأن الوحدة في القاهرة فقال الصحفي العراقي موجهها سؤاله الى عبد الناصر : " هناك حزبيون في العراق ويدعون بالقومييه وهؤلاء في الحقيقة يجسمون الخلافات بين القاهرة وبغداد أو يضعون الخلافات حقيقة مجسمه " •

ولقد توطدت العلاقات بين البلدين في عهد عبد السلام عارف بشكل لم يحدث في تاريخ العلاقات بين البلدين من قبل - ويمكن القول بصفه عامه - أنه وفي ظل الفترات

الفترات التي سيطر فيها البعثيون على الحكم في العراق أو شاركوا فيه بشكل مؤثر على سياسة العراق - كانت العلاقة مع مصر تكاد تكون علاقة فرقاء ، وفي أسوأ حالاتها ولم يخرج عن هذه القاعدة الا استثناء واحد يقع على العلاقات الحالية بين نظام البعث في العراق ومصر وبعد احتياجهم للدعم العسكري المصري فقط - والذي لا يمكن أن يخرج عن كونه في التفسير أمرا مبنيا على وجود مصالح حقيقية يجنى ثمارها حزب البعث في العراق - من توطيد علاقته مع مصر ، تعيد الى الذهن مابقتهم في هذا الشأن عندما سعوا الى توطيد العلاقة بعبد الناصر والالحاح عليه للقبول بالوحدة مع سوريا لتأمين مصالحهم وطموحاتهم من بعد ، وقبل ان يضرب بها الشيوعيين - فلم تشهد العلاقات السياسية بين البلدين العراق ومصر تلك الحرارة التي هي عليها الآن ومنذ وصول البعثيين الى الحكم في عام ١٩٦٨ حيث كان عبد الناصر ما زال في السلطة في مصر والذي شنوا ضده حملة شعواء عندما قبل بمناقشة الأفكار التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية فيما يعرف بمبادرة روجرز بشأن النزاع العربي الاسرائيلي واتهموه بالاستسلام وخيانته القضية بالرغم من أنهم عادوا لاصباح صفات الوطنيين والتقدمية والتحررية على عبد الناصر حينما أقدم السادات على مفاوضات السلام مع اسرائيل .

ومع هذا لم تبخل الزعامة المصرية في أي عهد من العهود بممداد العراق باحتياجاته من الكوادر المختلفة من فنيين وخبراء ورجال تعليم في شتى مجالات الحياة والمساعدة في بناء العراق ، وعندما قامت حرب اكتوبر ١٩٧٣ لم تسلم القيادة المصرية من التشكيك الذي حاول قادة البعث في العراق إثارته حول هذا العمل البطولي والتاريخي المجيد (*) واعتبروا تلك المرحلة الرائعة - (تمثيلية) مدبرة مسبقا بين كل من مصر وسوريا والولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل ، وذلك بقصد النيل من قيمة هذا العمل العظيم وليحاول البعث في العراق أن يفقده شعبيته التي حازت الاعجاب العربي الشعبي والرسمي مما إستثار غيظهم وحنقهم على القيادة المصرية في ذلك الحين . وظل حكام البعث في العراق ينفثون عن حلقهم هذا على القيادة المصرية بإطلاق عديد من الشتائم والاتهامات خاصة بعد التوقيع على الاتفاق الخاص بانسحاب القوات الاسرائيلية الأول في أعقاب مباحثات (الكيلو ١٠١) بين

(*) - يجدر الاشارة ان وزير الدفاع العراقي قد أشار مؤخرا في حديث صحفي مع جريدة الاخبار في عددها الصادر في ١١/١٢/١٩٨٥ أشاد بدور الجيش المصري في حرب أكتوبر حيث يقول مندوب الجريدة عن وزير الدفاع العراقي (حدثني عن الجيش المصري العظيم وعن نجوم العسكريه المصريه الذين يعرف بعضهم معرفه شخصية =

مصر واسرائيل ومنذ ذلك الحين أطلقوا على التحركات المصرية هذه لفظ (مسيرة التسوية) مروراً بعملية الانسحاب الاسرائيلي الثاني بموجب إتفاقية سيناء وقيام السادات بزيارة القدس عام ١٩٧٨ ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد الى أن وقعت معاهدة الصلح في مارس ١٩٧٩ بين مصر واسرائيل والتي تم بموجبها الانسحاب الاسرائيلي الكامل من سيناء على الرغم من أن كل هذه الخطوات المصرية التي أطلق عليها حكام العراق وغيرهم لفظ (مسيرة التسوية) كانت ثمرة معارك ١٩٧٣ التي كانت موضوعاً للتهكم والسخرية من قبلهم . وللأسف الشديد فإن هذه الحملة الدعائية المسمومة ضد مصر قد وجدت صداها في نفوس الكثير من أفراد شعبنا العراقي الذي كان وما زال يبادل الشعب المصري حساً خاصاً فيما يراه كل منهما في بلديهما ويتأثر ويؤثر كل منهما في الآخر بكل الاحداث التي تقع لديهم . وكان هذا التغيير السلبي لدى الرأي العام العراقي وليد تلك الصورة الكاذبة التي قدمتها أجهزة حزب البعث ونظام حكمه في العراق وقادته مع حملة تعقيم كاملة لمحو أي عنصر من عناصر الكسب التي حققتها حرب أكتوبر وما أعقبها من اتفاقيات سبقت او لحقت مؤتمر قمة بغداد عام ١٩٧٩ - وان المرء ليذكر بكل أسف تلك التحرشات التي كان يلاقها أبناء مصر الذين كانوا يعملون في العراق منذ بدايه عام ١٩٧٧ والتي وصلت الى حد إقدام السلطات العراقية على تجميع بعض المصريين بطريقه عشوائيه من شوارع بغداد وباقي المدن العراقيه فسي سيارات الشرطة للإلقاء بهم على الحدود السوريه (منطقة الرطبه) وحتى دون أن - يتمكن الشخص من إحضار جواز سفره من فندقه الذي يقيم فيه - ولا يمكن أن يوصف هذا السلوك الذي هو يعد تنكيلاً فعلياً لهؤلاء الناس إلا أنه عملاً يكشف عن نفسه

= عن خبره القتاليه الفريده خاصه في عمليه عبور واقتحام قناة السويس (٠٠٠) ، ولقد كانت هذه الأعمال محل سخرية على لسان الرئيس العراقي في احدى خطبه عندما قارن بينها وبين النشاط العسكري لقواته في الأراضي الايرانيه ، ولعلها لغته نادره ونبيله من مسئول عراقي على مستوى عالي ، بل والوحيد على حد علمي علمي التي يُقر فيها بالدور المصري أيضا في العراق حينما أعرب لمندوب الصحيفه المذكورة عن اعجابه بذكاء المصريين وقدرتهم على العمل في الظروف الصعبه ومشاركتهم في العمل داخل منشآت أمنيه في العراق وأنه أصدر تعليماته باستثناء المصريين الذين شاركوا في أعمال التوسع فيها من التماريح الأمنيه الخاصه التي يتطلب الأمر حصول العاملين بها عليها مما يؤكد ما ألمحنا اليه آنفاً من أن حاجة القيادة العراقيه الى المصريين للعمل في العراق بالتفضيل عن سواهم كانت أيضا تملئها ضرورات أمنيه تتعلق بظروف العراق والثقه التي =

مرتكبيه المنطوييه على الحقد لمصر وقيادتها وشعبها الذي أتى بمختلف قطاعاته ليساهم في بناء دولة شقيقه اعلن مسئوليتها أنهم في حاجة ماسة لمن يساهم في أعمال خططه التنموييه التي كانت تنفذ في الفترة من ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٠ . ولقد كان لتلك المعاملة أثرها السيئ جدا على نفوس الشعب المصري وإنطباعاته لتحسنت تغييرا حقيقيا في المشاعر التاريخيه المتبادله بين الشعبين وأصبح المواطن المصري يتعامل مع أخيه العراقي بشئ من الحذر الشديد والقلق الدائم مع التخوف من إلحاق الأذى به في أي صورة كانت . حيث لن يجد الحماية من قبل أجهزة الدولة التي هي مصدر هذا الجو الغير طبيعي الذي ساد العلاقات بين الشعبين . ولعل أستطيع أن أسجل حقيقة تاريخيه وهي : " أن زمن حكم البعث في العراق سيطر بمثل الحسد التاريخي الفاصل بعد حقبه زمنيه طويله كانت تتحد فيها مشاعر الشعبين المصري والعراقي وتتفاعل مع كل الأحداث التي تقع في البلدين وهي حقبه لم يعرف فيها المصري الخوف ولم يسلك فيها الحذر تجاه العراقي كما لم يعرف فيها العراقي نظرة التعالي على أخيه المصري والاعتقاد بأنه جاء يتوسل لطلب طعام يومه الذي لا يجده في مصر بعد أن كان في الماضي هو المعلم والطبيب والمهندس الذي وضع بصماته في كل مكان في العراق ، حقبه لم يرمى فيها المواطن العراقي أخيه المصري بتهمة مثل عدم القدرة على الصمود في الحرب مع اسرائيل خلال عام ١٩٧٣ وكما أوحى اليه قادة البعث في العراق وخيانه القضية العربيه ولكن كانت حقبه ينظر فيها العراقي الى المصري باعتباره مصدرا للثورة والتحرر والوطنيه ، هذا في زمن مضى فصل بينه وبين زمن جديد ساد نوع من الشقاق القائم على زرع روح المعاداه والتعالي ثم الحقد وهو ما وصلت اليه الأمور أخيرا خلال فترة الحرب العراقيه الايرانيه على النحو الذي سنعرض لسه (*) أن تلك الريح السامه التي بثها البعثيون في نفوس الشعب العراقي ابتداء من حرب اكتوبر ١٩٧٣ وحتى قبل تسلم مصر لباقي أراضيها من اسرائيل ، وتشكيله القيساده العراقيه في تنفيذ اسرائيل لهذا الانسحاب الأخير كمقدمة لشماته منتظره من جانب هؤلاء الحكام في القيادة المصريه في عهد الرئيس مبارك - إن تلك الريح قد أتتست مفعولها حقيقة فقد كان تعامل العراقيون مع اخوانهم المصريين الذين بدأت عمليات قدومهم الى العراق في إزدياد وبأعداد كبيره نتيجة الوضع الاقتصادي المجهد الذي خرجت به مصر في أعقاب حرب ١٩٧٣ والسنوات السابقيه عليها وفي ظل التسهيلات المتعلقة بالاقامة وحق دخول العراق بدون قيود إقامة وتأشيرات دخول بالمقارنس

= تتوافر في المصريين عن عداهم من غير العراقيين . واننا لنقدر في السيد / عدنان خير الله وزير الدفاع العراقي هذا التقدير الخاص للشعب المصري وقرار لأصحاب الفضل بفضلهم في موضعه .

(*) - بل لقد انتشرت أنواعا من الفكاهات التي يعبر مروجيها من خلالها عن مشاعرهم الغير طبيعيه نحو التواجد المصري في العراق .

بدول الخليج العربى الأخرى ، بسبب احتياج العراق للقوى العاملة العربيه للمساهمه فى تنفيذ اعمال خطة التنميه كان تعاملنا يختلف كل الاختلاف عن ذلك الذى كان يلقيه المواطن المصرى فى سنوات ما قبل حكم البعث . وأنه لأكبر دليل على صحة ما نقول به هو اضطرار القيادة العراقية بعد أن أدركت الخسارة التى سوف تلحق بها نتيجة اضطرار المصريين الى التوجه الى دول أخرى غير العراق فى وقت هى فى اشد الحاجة الى القوى العاملة وذلك نتيجة رد الفعل المباشر الناتج عن تعامل أجهزة النظام العراقى وكذلك رجل الشارع الغير مثقف مع المصرى الوافد الى العراق ، فقامت القيادة العراقية بمحاولة لاستدراك الموقف وتصحيح الوضع وحفاظا أيضا على سمعة البعث الذى يتشدد كثيرا بالعروبه والوحدة والادعاء بأن العراق هو الوطن الثانى لكل العرب فصدرت تعليمات رسميه من رئاسة ديوان رئاسة الجمهوريه فى العراق فى عهد الرئيس البكر تحث على ضرورة حسن معاملة المصريين وذلك عام ١٩٧٨ مع التحذير بمعاقبة من يقدم على إهانة المصريين بالحبس . ولا شك أنه لإجراء فريد من نوعه أن يصدر فى أى دولة من الدول بشأن تعامل مواطنيها مع مواطنى دولة أخرى ولكنه يكشف بوضوح عن طبيعة الروح التى كانت تسود التعامل مع المصريين فى ذلك الوقت . فكان الانسان المصرى يواجه عبارات التهكم والاستهزاء والتفكر لما بذله الشعب المصرى وجيشه فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ ومحاولات التبخيس من قيمة هذا العمل البطولى الى حد وصفه بالتمثيل والانهزاميه والاستسلام ، وسواء كان ذلك من خلال ما تقدمه أجهزة الاعلام العراقية بشكل مكثف أو من جانب الشباب العراقى البعثى المشحون من قبل أجهزة الحزب والذى لم يكن قد وقف على الحقائق الا بعد أن شرب من كأس الحرب مع إيران على أيدي حكامه أنفسهم ، ومع أول غارة جويه للطائرات الايرانيه على مدينة بغداد ، لما حققته من خسائر وهو أمر لم يكن يعهده من قبل وبدأ المثقفون العراقيون يتساءلون عن مدى منطقية ما أقدمت عليه مصر من إبرام معاهدة سلام مع اسرائيل وكيف كانوا يعتبرون هذا إستسلام من قبل . أقول ذلك ولم يكن قد انقضى على الحرب مع ايران وقتها سوى إسبوعين فقط . وحينما أقدم القادة العراقيون على تحركهم المشبوه لعقد مؤتمر قمة عربى فى بغداد عام ١٩٧٩ وما لحقه وأعقبه من حملة إعلامية شرسة نالت من مشاعر كل مصرى فى العراق ، كان لذلك انعكاسه أيضا على المصريين لدرجة أن الأجهزة الأمنية فى العراق وحسب اعتراف الرئيس العراقى نفسه تخوفت من حدوث متاعب أمنية للنظام الحاكم فى العراق من جانب المصريين وبدأت الجهات التنفيذيه فى العراق تبحث عن سوق أخرى تمددها بالأيدي العاملة اللازمه لتنفيذ خطة التنميه فى العراق للاستعاضه عن العنصر المصرى .

وهناك أمثلة ثلاثة على تجربة النظام العراقى فى هذا المجال : المثال الأول

يتعلق بمحاولة الاستعانة بعمال من إحدى الدول العربية الأفريقية وما انتهت اليه التجربة من واقع تقرير الجهة العراقية التي كانت تستخدم هؤلاء العمال وتوصياتها بعدم إمكانية الاستغناء عن الاستعانة بالمصريين في هذا المرفق الحيوي والهاسم . . والمثال الثاني يتعلق بتجربة الاستعانة بعمال من إحدى دول المغرب العربي والسذى أهم بشأنه اتفاق بين الحكومة العراقية لاستخدامهم في إحدى المشاريع التابعة لوزارة الدفاع العراقية وما أفرزته التجربة من عدم قابلية إخواننا من المغرب العربي التكيف مع الأوضاع في العراق سواء من حيث الأجور أو نظام العمل أو ظروف الإقامة التي لم يتعودها العمال المغاربة الذين تعودوا على مناخ العمل في دول النظم الحرة مثل فرنسا وألمانيا الغربية وسويسرا وغيرها مما ترتب عليه إلغاء تنفيذ الاتفاق بعد أسابيع قليلة من بداية تنفيذه . . والمثال الثالث . . يتعلق بالتجربة التي كانت نتاج اتفاق بين العراق وإحدى دول شرق آسيا حيث تقوم إحدى الشركات المتخصصة فيها بتزويد العراق بالعمال والفنيين من الاختصاصات التي تم الاتفاق بشأنها ثم فوجئت الجهات العراقية المستفيدة من هذا الاتفاق أن العمال الذين حضروا اليها ليس لديهم أي دراية بالمهن التي يفترض أنهم جاءوا لمزاولةها ، بل أن الكثير منهم ليس لديهم أي مهارات تخصصية على الإطلاق ، وأن العملية كانت صفقه تجارية من جانب الشركات الموردة للعمال الآسيويين وقع المسئولون العراقيون ضحيتها .

والجدير بالذكر أن هناك من الامتيازات التي نصت عليها بنود الاتفاقيات العديدة التي عقدها العراق مع دول وجهات مصدرة للعمال من غير المصريين ، لم يكن يحصل عليها أي من العمال العرب القادمين الى العراق بصفتهم الخاصة وكانت تميزهم عنهم تمييزاً واضحاً - وهكذا بقي التواجد المصري له تأثيره وفعاليته ويفرض نفسه في كافة انشطته الحياة في العراق برغم حملة السباب والاتهامات التي لم تتوقف ضد الرئيس الراحل أنور السادات وحكومته ، بل انه لم تراعى مشاعر هؤلاء المصريين برغم ما قدموه من جهد وبذلوه من تضحيات الى جانب الشعب العراقي خلال ظروفه الصعبة أثناء حربه مع ايران ، فنجد أنه عند وقوع حادث مقتل الرئيس السادات وبرغم وقوفه الى جانبهم في طلبات السلاح من مصر ، صدرت التعليمات الحزبية بخروج المسيرات الى الشوارع واطلاق النار في سماء بغداد وبعض المدن طوال الليلة التي أذيع فيها نبأ مقتل الرئيس المصري ابتهاجاً بهذا الحادث ، وتقوم السلطة بإصدار بيان مذاع من كافة أجهزة الاعلام العراقية تنسب فيه فضل مقتل الرئيس السادات الى جهود ونشاط القيادة العراقية ودورها في تنوير الشعب المصري وحته على التخلص من رئيسه ، ولم تنسى القيادة العراقية أن تذييل بيانها ببعض عبارات التحذير

والنصح للقيادة الجديدة في مصر بأن لا تسير على نفس نهج السادات الاستسلامي (على حد تعبيرها) حتى لا تلقى مصيره . وكان مصر بلد قاصر في حاجة الى أوصياء عليه . ولقد كان ذلك البيان في الحقيقة بمثابة إخراج مباشر لمشاعر واحساس المصريين المتواجدين في العراق بشكل يفوق في درجته كل الحالات التي مر بها في مواقف سابقة من هذا القبيل .

إن قضية تقدير الحساسيه الخاصة التي يحملها كل مصري بالنسبة لقضايا بلده واصطدامها بتلك التصرفات التي تسببها وتخلق ظروفها قيادة البعث في العراق - أمر لم يكن يراعى على الاطلاق من جانب القيادة العراقية وحتى عندما كان يقوم مسئولوا حزب البعث في العراق بعرض فكرة التطوع للقتال على الجبهة مع ايران على المصريين أو مطالبتهم بالمشاركة في مسيرات شعبيه خاصة بالمصريين ينظمها الحزب واخراجهم من الفنادق والمساكن ومحال أعمالهم جبرا عنهم للهتاف ضد السادات أو للاعلان عن الاحتجاج بمقتلحه أو ضمن المسيرات الدورية التي تتعلق بقضايا داخلية ينظمها الحزب في مناسبات عديدة أو للاعلان عن التمسك بمصدا حسين رئيسا أو في جميع التبرعات الماليه والتبرع بالدم وإقامة لوحات في مداخل المدن والمحافظات باسم المصريين تحمل الصورة المكبرة للرئيس العراقي، كل هذا أيضا لم يخلو أسلوب المسئولين العراقيين في تلك التصرفات من إحداث المزيد من الحسرج والاحراج لمشاعر المصريين .

ولعل القاري يتصور كيف يجبر إنسان ضيف على بلد شقيق ان يعبر عن شيء مطلوب منه ان يعبر عنه بصرف النظر عن عدم توافق هذا الشيء مع قناعاته به ، بل وتضاربه مع مشاعره الداخليه بشأنه بل وتكون الصورة أثقل على النفس حينما يطلب منه الهتاف ضد نظام الحكم في بلده . فالمصريون عموما ومهما اختلفوا مع نظم الحكم القائم في بلدهم وسياسته الخارجيه ، لا يستطيعون ان يتقبلوا أي نقد يوجه من غير المصريين إلى حكاهم ، ومن باب أولى لا يستطيعون ان يهاجمون حكاهم بإيعاز من الغير وارضا لنزواتهم خارج مصر لأن ذلك يمثل مساسا بكرامتهم مهما كان رأيهم في حكاهم (*) .

(*) - لقد كان للكثير من المصريين خارج مصر وجهه نظرهم في أسلوب وطريقة اقدام السادات على التفاوض مع اسرائيل ، وشروط الاتفاقية ، وكذلك تنكيسه بالمعارضين لسياسته في الداخل ، ولكن لم يصل أسلوب تعبيرهم هذا الى حد الخروج في مظاهرات خارج مصر ، ضد ذلك الأمر ، وكما أراد البعث في العراق =

الدور المصرى الشعبى والرسمى على الساحة العراقية خلال فترة الحرب مع ايران :

أولا : الدور المصرى على المستوى الشعبى فى الساحة العراقية بعد نشوب الحرب مع ايران :

لقد أشرنا فى السطور السابقة الى التواجد المصرى فى العراق قبل الحرب العراقية الايرانية ودوره فى عجلة الاقتصاد العراقى - ولكن بعد قيام الحرب - أصبح للتواجد المصرى وعلى المستوى الشعبى أهمية خاصة ومتميزة يمكن تشبيهها (بعملية نقل الدم التى تجرى لشخص فى حالة نزف) • فلا شك أن النزيف الذى يتعرض له الاقتصاد العراقى وخاصة بسبب سحب الرجال الى الخدمة فى القوات المسلحة العراقية جعل هناك ضرورة لتعويض هذا الفاقد فى وقت كانت القيادة العراقية مضطرة للاستغناء عن خدمات الآلاف من الأجانب العاملين فى العراق لعدم قدرة الخزانة العراقية على الوفاء بأجورهم من العملات الصعبة ، ولقد كانت الخصوصية والتميز اللتان اتصفا بهما المصريين فى العراق دون غيرهما من التواجد البشرى الآخر من غير العراقيين هناك ، ينبثقان من كون المصريين قد أمبحوا أقرب فهم الى نفسه الشعب العراقى وأكثر استعدادا على التكيف على طبيعته السيكولوجية الخاصة والمتميزة كشعب سريع الاستئثاره حاد المزاج والاندفاع الى سلوكياته ضمن صفات عديدة تميز الشعب العراقى عن غيره من الشعوب العربية ، تجعل الانسان الغير متفهم لطبيعته هذه يتهمه بأنه شعب جاف فى تعامله وغير قادر على التفاهم ، ولا يعرف سوى القسوة والعنف فى سلوكياته فى حين أن الانسان العراقى هو أكثر الشعوب تأثرا من الناحية العاطفية فى داخله • ولقد صور هذه الصفات وغيرها الأخ الأصغر لمدام حسين فى حديث له مع مجلة (ألف باء) العراقية عام ١٩٧٩ حينما تحدث عن انطباعات الأجانب بالنسبة للعراقيين فى محاوله للدفاع عن تلك الطباع الجافة التى قال أن الأجانب يصفون بها الشعب العراقى • لذلك فقد كان استمرار تواجد المصريين فى رأى القيادة العراقية ضرورة لا غنى عنها ، خاصة أنهم بعيدين عن إدخال أنوفهم فى الأمور السياسية فى العراق ، ولا شأن لهم بما يحدث على الساحة الداخلية أو مع الدول الأخرى ، ولتصور القارئ كيف كانت تتوول اليه الأحوال بالنسبة للاقتصاد العراقى - وحركة السوق العراقية بمفهومه خاصه فى حالة ما اذا لم يكن يتواجد هذا الكم الضخم من المصريين فى

حينما قام أعوانه بتجميع المصريين المتواجدين فى العراق حتى من فنادقهم بالبلوب استغزى عام ١٩٧٩ ليخرجوا فى مسيرات يهاجمون فيها توقيسم اتفاقيات السلام مع اسرائيل •

العراق حينما قامت الحرب مع ايران والى وقتنا هذا ، وتأثير ذلك على الناتج القومى فى العراق ، مع الوضع فى الاعتبار عدم إمكانية القيادة العراقية فى زمن الحسب ، الإستعاضة عن الأيدى العاملة العراقية التى وجهت الى القوات المسلحة بأخرى من سوق العماله الخارجى . وعلى ضوء الأمثلة الثلاثة أيضا التى سبق أن أشرنا ههنا فى الصفحات السابقة ان الحقيقة التى لا يستطيع أن ينكر وجودها أحد فى العراق وان كان قادته لم يحاولوا حتى الاشارة اليها بشكل صريح وقاطع بفرض محو أى فضل للمصريين وكما كان هو حال البعث فى موقفه تجاه الشعب المصرى وقيادته - تلك الحقيقة هى ان الاقتصاد العراقى فى الفترة منذ عام ١٩٧٦ حينما بدأ تنفيذ خطه التنميه القوميه - الثانيه فى العراق وحتى عام ١٩٨٣ حيث بدأت القوى العاملة المصريه المتواجده فى العراق تغادر العراق بشكل واضح عن ذى قبل وفى موجات كبيره - كان يدين بالفضل الواسع للشعب المصرى فى دفع عجلة خطة التنميه لتسير حسب المعدلات المرسومه لها وبرغم ظروف الحرب ، بل أن نشاطهم لم يكن يقتصر على العمل فى مشاريع الدوله فقط ، إنما تعدى ذلك الى كافة الأنشطة فى العراق ويعملون فى كل مكان الى جانب اخوانهم العراقيين ، مما كان له مردوده أيضا على الحياة المعيشيه ومستوى الدخل القومى للانسان العراقى، أصحاب رؤوس الأموال الخاصة يعتمدون بصفه أساسيه على القوى العاملة المصريه فى ادارة أعمالهم ونشاطهم . وأصبح نسبته مرتفعه جدا من المتاجر والمحلات يتركها أصحابها الذين يشغلون وظائف حكوميه - إلى المصريين لإدارتها وليجنوا فى نهاية كل شهر أرباحها دون جهد . واستمر ذلك الدور المصرى قبل الحرب وبعدها ملموسا ومؤثرا حتى بدأت عمليات العوده الى مصر كما ذكرنا تأخذ حجما كبيرا عام ١٩٨٣ لأسباب عديده تتعلق بظروف الحرب ومخاطرها حيث أصيب أعداد كبيره منهم فى المدن التى تتعرض للقصف الايرانى مثل مدينة البصرة وغيرها . واسباب مادية مباشره مثل قرارات تخفيض الأجور والمخصصات التى كسان يحصل عليها العاملون العرب وكذلك المتاعب التى كان يصادفها المصريون عند تحويل مدخراتهم الى اسرهم فى مصر (*) مع تقليص النسبه المسموح تحويلها بشكل

(*) يلاحظ أن اتصالات عديده تمت بين المسؤولين المصريين والعراقيين بشأن حل المشاكل الخاصة بتحويلات المصريين عن مدخراتهم فى العراق . ولقد اعلن فى القاهرة عن زيارة قام بها وزير الهجرة المصرى الى بغداد فى ١٣/٤/١٩٨٦ - لبحث نفس المشكله مما يؤكد ما عرضنا فى هذا الشأن من متاعب تواجهه المصريون فى العراق . ومن أبرز هذه المتاعب عدم امكانية المصريين العاملين فى العراق تحويل مدخراتهم الى مصر بنسبه معقوله وتناسب مع جهتهم =

تدريجى ، والمضايقات التى كانوا يتعرضون لها من قبل العاملين فى البنوك العراقية ولقد ساهم المصريون خلال فترة الحرب فى أعمال تتصل مباشرة بالنشاط العسكرى والمجهود الحربى العراقى إضافة الى نشاطهم المذكور فى المجالات الأخرى ، مثل أعمال اقامة الطرق والكبارى والقناطر وفى داخل الأراضى الإيرانية التى احتلها الجيش العراقى ، والمشاركه فى (التجهيزات الهندسية على الخطوط الأمامية للقتال) ضمن الأفراد الذين تكلف الدوائر العراقية المدنية بارسالهم مع معداتهم الى تشكيلات الجيش على الجبهات ، بل أن البعض منهم قد استشهد أثناء تأديته عمله فى هذه المناطق الحساسة أو وقع فى الأسر لدى القوات الإيرانية (ولقد صدرت التعليمات فى وقت لاحق بعدم إجبار المصريين على المشاركة فى مثل هذه الأعمال) وبالرغم من أن الشعب العراقى كان قد استقبل المشاركة المصرية ، والتى كانت على مستوى فردى وشعبى الى جانبه ، بنوع من التقدير والامتنان لهذه المساهمة فى ذلك الوقت الحرج ، إلا أنه وفى مرحله لاحقه وبعد أن طال أمد الحرب ، إضافة الى الدور الإيرانى الدعاشى فى تشويه صورة الدور المصرى فى العراق - وفى غيبة دور الإعلام العراقى ، والتوعيه الضرورية المطلوبه بهذا الدور المصرى سواء كان عن (عمد أو عن عدم ادراك) من قبل المسئولين العراقيين فى شتى المجالات فإن ذلك قد طور الاحساس لدى الشعب العراقى الى صورة عكسيه ، ولقد كان للحاله النفسيه التى يعيشها الانسان العراقى بسبب ظروف الحرب دورها الحاسم فى هذا التحول فى مشاعر العراقيين نحو إخوانهم المصريين فى تلك الفتره الحرجه - وما تصوره لهم أجهزة الاعلام الإيرانية والتى كثيرا ما

= والظروف التى يعمل خلالها فى العراق ، فى نفس الوقت الذى تتعنت سلطات المطار والحدود العراقيه مع المصريين المغادرين بمصادرة السلع التى يشترونها من الفائض الضخم من ادخاراتهم الذى لم يُسمح لهم بتحويله مما يجعلنا نتساءل كيف يتصرف المصرى فى ثمره جهده فى العراق مع هذه القيود الصارمه ؟ هل يسلم ما تبقى لديه إلى حكومة البعث مرة أخرى ؟ لقد فتح ذلك مجال تجارة العمله فى السوق السوداء ، والذى يكون ضحيته المصرى الذى تصادر منه هذه النقود اذا ضبطت معه بعد عمليات تفتيش مهيئه يتعرض لها معظم المصريين عند مغادرتهم العراق ، وأحيانا تصادر العملات ويحال المصرى الى محاكمم الثورة التى قد تقضى باعدامه وكما طالعنا به الصحف المصريه الصادرة يوم ١٩٨٦/٥/٢٢ (الوفد) ويوم ١٩٨٦/٥/٢٣ والتى ذكرت أن المسئولين المصريين يقومون باتصالات مع السلطات العراقية بشأن صدور أحكام بالاعدام ضد ٥١ مصرى فى العراق من (محاكم أمن الثورة) • ولا أدري هل هذا هو الثمن الذى يدفعه الشعب المصرى مقابل مشاركته للشعب العراقى الشقيق فى محنته هذه •

— قيادة قوية — وأن الله سبحانه وتعالى لم يرد لمصر أن تكون عرضة لظروف داخلية يشوبها صراعات أو نزاعات بين من يطمعون على السلطة بالشكل الذي كان يتمسوره البعض أو يظن ، سواء عقب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر أو أنور السادات حيث انتقلت السلطة بسرعة وثبات وبشكل دستوري إلى من تعاقبت عليه السلطة منهم . وظلت مصر تطالع العالم بصورتها كما هي ، محافظه على مبادئها ووائقه من قدراتها وتأثيرها في منطقتها العربية . ولقد كانت أجهزة الاعلام العراقية ما زالت تشكل في عهد الرئيس مبارك في مسألة إعادة إسرائيل للجزء المتبقى من سيناء والذي كان مقررا وكما تسم بالفعل في ١٩٨٢/٥/٢٥ وكانت حملة التشهير هذه ما زالت سارية في العراق وحتى قبل أيام قليلة من تاريخ تسلم مصر لأراضيها في الموعد المحدد . ولكن يبدو أن القيادة العراقية بدأت تدرك فيما بعد ، الحقائق التي كانت قد أعماها الحقد على إدراكها إضافة إلى شعورها بشدة حاجتها إلى مساندة مصرية رسمية إلى جانبها في ظل ظروف حربها مع إيران ، فأخذت تداعب السلطة الجديدة في مصر على استيحاء ، وقد عبرت عن نظرتها الجديدة هذه وعلى نهج النفاق الذي يشكل أسلوب أساسي في سياسة البعث حينما قالت : " إن من المؤشرات الواضحة هو أن حسنى مبارك يعرف بأن تطرف السادات في سياساته الخيانية ومواقفه الخاطئة .. هو الذى أودى بحياته .. وهو الذى كساد يودى بالنظام كله لذلك فإنه قد اتبع ولو بهبط شديد (*) وبطريقة متدرجة اساليب جديدة إزاء القضايا التى تواجه مصر .. والمنطقة وعلى الصعيد الداخلى ، صار يحاول خلق حالة من الانفراج .. وتخفيف الارهاب ، كما يحاول أن يبعد نفسه عن جو الفساد الذى طبع عهد السادات ... ان المطلوب قوميا هو عزل خط كامب ديفيد وإضعافه .. بكل الوسائل المتاحة .. وفى إطار الظروف الجديدة فى الساحة العربية والدولية .. وليس المطلوب هو (عزل مصر) .. فقرارات قمة بغداد كانت بكل صراحة موقفا ضد كامب ديفيد وليس محاولة لعزل مصر " (١) .

وأن المرء ليختار حقيقة فى هذا التلاعب بالألفاظ لمحاولة مسح أو تهديد المعانى المقصودة من وراء تلك الألفاظ ليتمكنوا من تكليف هذه المعانى مع ما يستجد من أوضاع بشكل يبعد عنهم الحرج فيما يمكن أن يوقعوا أنفسهم فيه من تناقض مع ما قيل بالأمس ويقال اليوم ، فالمعروف أن مؤتمر قمة بغداد الذى تصدرت القيسادة العراقية الدعوة إليه - واقترح مقرراته ، قد حدد عقوبات سياسية واقتصادية معينة لاتخاذها ضد ما أطلقوا عليه نظام السادات . وإذا تركنا العقوبات السياسية التى أضرت

(١) - التقرير السابق (ص ٣١٨ ، ٣١٩) .

(*) - يلاحظ الأسلوب الذى تناولت به القيادة العراقية الحديث عن القيادة الجديدة فى

بالعرب أكثر مما أضرت بمصر بحكم ثقلها ووضعها السياسى فى العالم ، فإننا نتساءل . . من الذى سيتأثر - بديهيًا ومنطقيًا - بالعقوبات الاقتصادية هذه سوى الشعب المصرى ذاته ؟ لأن الرئيس - أى رئيس فى مصر ، لا يأخذ من مساعدات العرب ويضع فى جيبه ، إنما يذهب المال للانفاق الاقتصادى والعسكرى للشعب المصرى . وإذا كان " المؤتمر قد خرج فى النهاية ، بمقررات تقضى بالمقاطعة الشاملة لنظام السادات " (١) . فماذا تعنى مقاطعة الشاملة العربيه ؟ هل هناك شئ آخر غير العزلة التى قصدها حكام بفسداد من وراء هذه المقاطعة - ان هناك شئ آخر يمكن أن يفسر به لفظ المقاطعة ولفظ عزل مصر ، حيث ينفى النظام العراقى ان هذه القرارات ليست محاولة لعزل مصر ، وذلك عندما أصبحت الظروف فى عام ١٩٨٢ فى العراق ترتب أوضاعاً جديدة تستدعى مداعبة القيادة الجديدة فى مصر - ولا أستطيع أن افهم هذا التلاعب بالألفاظ إلا على هذا النحو ولهذا المقصد الواضح حيث درج البعثيون على تلوين سياستهم العربية حسب ما تقضى به مصالح تأمين بقائهم فى السلطة . وبدأت بعد ذلك تُوجه دعوات إلى وزراء مصريين لزيارة العراق ، فقام كل من وزيرى المالية والاقتصاد فى مصر بزيارة للعراق ثم قام السيد كمال حسن على حينما كان وزيراً للخارجية بزيارة أخرى عام ١٩٨٤ ، ولحق ذلك زيارات أخرى لمسؤولين عراقيين الى مصر ، الى أن قام الرئيس مبارك بزيارته المفاجئة الى العراق بصحبة الملك حسين ملك الأردن عام ١٩٨٥ - ثم حضر وفد الى القاهرة يضم مسئولين من عدة وزارات فى العراق برئاسة وكيل وزارة الثقافة العراقى للإعداد لاتفاقية تتناول التعاون الاقتصادى والثقافى بين البلدين يتم التوقيع عليها خلال زيارة السيد طه يس رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى خلال زيارته فى ١٩٨٥/٦/٢٥ ليرأس الجانب العراقى فى هذه المفاوضات ، وعلى أى الأحوال فقد قدمت مصر على المستوى الرسمى للعراق خلال فترة حربه مع ايران بصفه خاصة كل ما تسمح به امكانياتها الرسميه للعطاء من دعم ومساعدته وسواء كان فى المجالات المدنية المتعددة أو فى المجال العسكرى بتقديم السلاح والمعدات وبالتدريب العسكرى للعراقيين فى المعاهد العسكرية المصرية ، بل إن الأمر يتعدى ذلك الى قضية هامه وهى التفاوض عن قضية إنخراط المصريين فى صفوف المقاتلين (المتطوعين المصريين) على جبهات القتال مع ايران والتى كثيراً ما إستغلتها القيادة الايرانيه بشكل يسيء الى مصر وشعبها أمام رأى العام العراقى ونعتقد أن هذا العطاء المصرى على المستوى الرسمى وفى سائر المجالات لم يكن على سبيل الهبه ومن أجل عيون قادة البعث العراقى ، حيث نستبعد ذلك سواء فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات أو فى ظل رئاسة الرئيس محمد حسنى مبارك الحالى ، فمصر

(١) - التقرير السابق (ص ٢١٥) .

فى ظل ظروف اقتصادية حرجه تحاول فيها أن تجمع كل ملين من أجل اعادة بناء هذا البلد الذى خربته حروبها مع اسرائيل وفى أماكن أخرى من أجل العروبة والعرب الذين تقاعسوا بما تعنيه هذه الكلمة عن موازرتها فى وقت محنتها الاقتصادية ، ولا تستطيع أى قيادة فيها أن تقدم هبات الى العراق أو غيره من هذا النمط الذى يقدم الى العراق الآن فى وقت يوجد فى مصر مناخ ديمقراطى جديد تنشط فيه الأحزاب السياسية فى تعقب تصرفات الحكومة وموازنتها مع المصلحة العامة للشعب المصرى وعلى ضوء التجارب المصرية السابقة فى اليمن بل وفى العراق نفسه ، وفى أماكن أخرى أيضا مع ارتباط القيسادة المصرية بالتزامات توفير سبل وامكانيات تنفيذ خطط تنميه طموحة يتم الحفر بالآظافر فى الصخر فى سبيل تنفيذها . ولذلك فإن القيادة الحالية فى مصر تعمل جاهدة ولا شك على عدم التفريط فى أى قدر ولو يسير من أموال الشعب المصرى ومقدراته فى أى صورة من الصور . وإن كل شئ يتم بموجب صيغ تنظيميه تحدد شكل وحجم هذه المساعدات وكيفية تسديد الالتزامات المتعلقة بها ، وهو أمر تقدرى بحق للحكومة أن تتخير الأسلوب المناسب لوفاء الجانب الآخر به . وذلك أمر يراعى بشأنه الاعتبارات الخاصة بظروف كلا البلدين وطبيعة العلاقة بين شعبيهما إضافة الى إعطاء عنصر الانتماء العربى وما يمليه على مصر من اعتبارات فى هذا الشأن أيضا . وتلك نقطة تتعلق بقضية تصدير السلاح بالذات باعتبارها من الأشياء الباهظة الثمن والتى تتميز ببعد خاص فى التعامل التجارى بشأنها . يبقى إضافة تتعلق بالدعم البشرى المصرى على النطاق العسكرى للعراق وهو أمر نود أن نؤكد عليه بوضوح فى هذا الكتاب لنرد به على الإدعاءات الايرانية المتعلقة بشأنه ونقول أن القيادة المصرية الحالية قد أكدت بشكل واضح عدم التستر على شئ تفعله ، ومن هذا المنطلق فقد أكد الرئيس المصرى حسنى مبارك نفسه ومستولون مصريون آخرون أكثر من مرة على عدم وجود أى قوات مصرية فى العراق أو حتى متطوعين مصريين مرسلين من قبل الدولة للاشتراك فى القتال على الجبهة العراقية الايرانية (*) ولعله من الصعب أن يتخفى

(*) - وفى ذلك الشأن يقول الرئيس محمد حسنى مبارك فى حديث مشترك مع الرئيس السودانى السابق النميرى الى جريدة الأخبار فى مطار الخرطوم فى ١٩٨٢/٥/٦ - " لقد وقفنا مع العراق لكى يدافع عن نفسه بما يحتاجه من ذخيرة وسلاح عندما وجدنا أن الجانب الآخر تتدفق عليه الأسلحة من كل اتجاه لكننا لم نسهم مساهمة عسكرية بشرية ، إلا أن فى العراق جالية مصرية كبيرة وقد يكون هناك متطوعون مصريون " . وفى حديث للرئيس المصرى مع صحيفة السياسة الكويتية فى ٨٢/٥/٢٦ يقول : " فنحن نقدم للعراق الشقيق الذخيرة والمعدات اللازمة =

الجنود المصريون عن العيون اذا كان لهم تواجد ضمن تشكيلات تابعه للقوات المسلحة المصرية في العراق على حد الزعم الايراني لأن أعداد كبيرة كهذه كانت سوف تظهر في شوارع المدن القريبة من مواقعهم أو سيشعر بتواجدهم إخوانهم العراقيين من التشكيلات العراقية المجاورة لتشكيلاتهم على خطوط القتال كما حدث بالنسبة للقوات السودانية . كما أن تجربة اليمن الشقيق التي أزهقت فيها أرواح الشباب المصري لن تتكرر مرة أخرى والسبب بسيط هو أن هذا الشعب الذي قدم بعد ذلك الآلاف والآلاف من أبنائه في معارك ٦٢ ، ١ مع اسرائيل ، لن يسد بالمزيد من المذابح لأبناء مصر مرة أخرى إلا دفاعا عن التراب العربي ضد عدو واحد ومحدد لا يختلف بشأنه اثنين في هذا العالم العربي والاسلامي حكاما كانوا أو محكومين فذلك وحده هو الأمر الذي لن يهزل الشعب المصري بدما ، أبنائه في سبيله ، أما أي معارك أخرى تنوء فيها الحقيقة - ويختلط فيها الحق بالباطل بين أطرافها بل ويختلف بشأنها أصحابها الحقيقيين في داخل البلد الواحد ولتصبح المساعدة التي تقدم الى جانب أحد طرفيها هي في حقيقتها دعما للسلطة الحاكمة في ذلك البلد وتمكينها من توطيد وتقوية مقاعدها في السلطة فذلك ليس بالأمر الذي يسهل إقناع الشعب المصري وأحزابه وهيئاته النيابية بذهاب أبنائه للموت من أجله . ولقد أحسنت القيادة المصرية في عهد أنور السادات صنيعة حينما أبت إرسال أي قوات مصرية الى لبنان حينما بات ذبح الفلسطينيين أمرا علنيا على يد الأخوة أبناء الوطن الواحد وتلك هي المصيبة ذاتها التي كانت ستنتظر أي قوات مصرية ستذهب للحرب على الجبهة العراقية على أيدي فئات وعناصر وقسوى عديده من الأشقاء هناك جميعهم شيء واحد هو محاربة نظام الحكم في بلدهم هناك ولا أظن أن النتائج التي أفرزتها تجربة إرسال قوات سودانية الى العراق ببغبيده عن الرؤية المصرية لما يدور على الجبهة العراقية والتي عادت من العراق لتترك لإيران البعض من رجالها أسرى تنشط الاتصالات بين القيادة السودانية الجديدة الآن وبين إيران في سبيل إستعادتهم . وكان بوسع إيران أن تطبق عليهم قوانين الحرب باعتبارهم مجرمي حرب لأن دولتهم لم تكن في ذلك الوقت طرفا فعليا في الحرب ضد إيران وهو شأن إخواننا المصريين الذين تطسوعوا وبشكل فردي وشخصي للقتال في صفوف القوات العراقية بالنسبة لمن وقع أو يقع في الأسر منهم على أيدي القوات الايرانية . وبعد ، فإنها الحقيقة المرة التي ما كنت أحب أن أسجلها في هذا الكتاب نظرا للحساسيه التي ترتبط بها فيما يتعلق بالعلاقات العراقية المصرية في الوقت الحالي ولكنه لولا

= لتمكينه فسي أن يكون في وضع عسكري يتيح له أن يتوصل مع إيران الى حل سلمي

للنزاع) . وقد عاد الرئيس مبارك ليؤكد على ذلك مرة أخرى في حديث له لاحدى

المجلات الكويتية في ابريل عام ١٩٨٦ .

أنها المسئولية التاريخية للقلم الذي طالما أخذ على عاتقه أن يسجل هذه الحروب القذرة بأمانة - فلا يمكن أن نتجاهل أمرا يسكون في ذكره إضافة الى جانب كونه تسجيل تاريخي له . إن الذي لا شك فيه هو أن أي جيش في العالم ينشغل في قتاله مع دولة أخرى سوف يرحب بالمساعدة الفعلية التي قد تأتيه من جانب أي جيش شقيق يقف إلى جواره وكان ذلك حال الجيش المصري والجيش السوري والجيش الأردني في حروبه مع إسرائيل بالنسبة للمشاركة الأخوية بالقوات التي أرسلتها عدد من الدول العربية في هذه الحروب . وبصرف النظر عن الدور ومستوى الكفاءة القتالية التي كشفت عنها ظروف القتال فعلا بالنسبة لهذه الجيوش العربية المعاونه ، فالجميع كان وعلى أي الأحوال يشعر بأنها حرب مصير يرتبط بها الجميع من الخليج الى المحيط ، فذلك كله أمر - والحرب العراقية الإيرانية أمرا آخر مختلف . ولنعود مرة أخرى لمسأل القادة السودانيين والقادة العراقيين والعسكريين من البلدين الذين تعاملوا عن قرب في تجربة مشاركة القوات السودانية على الجبهة العراقية ولنتنقب عن الحقيقة التي لا نريد لها أن تختفي مهما حاولت السلطات العراقية إخفاؤها والتي ساهم بعض القادة العسكريين العراقيين بطمسها ، فنحن لا نريد لهذه المشاركة المصرية على مستوى إرسال جنود للعراق أن تكون سببا للمفارقة بين الشعوب العربية والشعب العراقي ، ولكن هنا خصوصية تفرض نفسها بالنسبة لأي تواجد للقوات المسلحة المصرية في العراق ترتبط ارتباطا كاملا بالنظرة الحالية لرجل الشارع والجندي العراقي للتواجد المصري وعلى المستوى الفردي في العراق اليوم . في ظل ظروف الحرب والتي سبق أن أشرنا اليه من قبل والتي تأخذ هذه المساعدة على كونها تدعيما للسلطة الحاكمة في العراق على حساب استمرار الحرب وبقاء العراقيين أطول فترة ممكنة يرتدى الرجال منهم الزي العسكري الكاكي والنساء منهم الزي الحدادي الأسود ليوم غير معلوم . بل الخطير في هذا الموضوع والذي لا نستطيع أن نتجاهله هو ما يمكن أن يخفيه المستقبل من تكرار أحداث وقعت في اليمن راح ضحيتها مئات من شباب مصر غدرا على أيدي العناصر المناوئة للسلطة السابقة في اليمن (الملكيين) وقت ذاك وهو ما تتوافر التربة الخصبة لحدوثه في العراق الآن ، بل أن هناك مصريين مدنيين وغير مصريين تسم إختطافهم أو إغتيا السهم في العراق من قبل بعض التنظيمات الكردية المناوئة للسلطة الحاكمة في العراق وعناصر أخرى . فنحن لا نستطيع أن نتجاهل دور القوى السياسية المعارضة لنظام الحكم في العراق وقوتها وقدرتها على التحرك وسواء بدعم إيراني أو سوري أو ليبي وغيرهم من القوى والدول التي لا يربطها بمصر علاقات ودية في الوقت الحالي . فتلك القوى العراقية مجتمعة وعلى الرغم من أن البعض منها قد يكون له موقف معادي أيضا لنظام الإمام الخميني في إيران ، إلا أنها تجتمع كما قلنا على

ما يؤدي الى تقوية نظام حكم البعث في العراق ، ولها تواجد في الجيش العراقي ابتداء من الجندی الاحتياط حتى كبار الضباط ويجب أن نضع في إعتبارنا دائما وصوب أعيننا ما تتضمنه من معنى وقائع استسلام العديد من كبار الضباط العراقيين بتشكيلاتهم من الجيش العراقي أو فرادی الى القوات الايرانية في بعض المعارك الهجومية للجيش الايراني مثل معارك استرداد المحمرة والأهواز، والبساتين من قبلها وغيرها والتي لم يستطع الرئيس العراقي نفسه انكارها في خطابه الذي ألقاه في ٢٠/٥/١٩٨٢ - فهذه الوقائع هي دليل حي على عدم وجود القناعة الكاملة بالحرب لدى الجيش العراقي الذي يطلب قاداته المساعدة العربية العسكرية الى جواره .

فكيف سيكون الحال يا ترى لو فوجئ الجيش المصري إذا قدر له أن يشارك في مثل هذه الحرب بأن الجيش الذي قدم هو لمؤازرته ، تخلى بعض أفراده عن واجبههم وفضلوا الاستسلام لعدوهم ، وهل سيميد التاريخ نفسه في هذه الحالة مرة أخرى وقائع الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ التي قال القادة العراقيون العسكريون وقتها كلمتهم المشهورة (ماكو أوامر) وإن كانت هذه الحقيقة التي ذكرناها الآن لا تمثل القاعدة بالنسبة لجيش العراق اليوم ذلك الجيش الذي اكتسب من المهارة والكفاءة القتالية ما يجعله في مقدمة الجيش العربية الا أنها حقيقة قائمة وموجودة لا يمكن انكارها ، ونقول ذلك لأنه سيكون على القوات المصرية التي يطلب قادة العراق بالحاج وفي صورة أو أخرى إرسالها للمشاركة في تلك الحرب أن توفر لنفسها عنصر الأمن والسلامة الداخلية أولا لأنها ستكون من أهم أهداف القوى المعارضة لنظام الحكم في العراق من أكراد وشيوعيين وعناصر حزب الدعوة وغيرهم والذين يحاربون الآن الجيش العراقي نفسه . كما سيكون على هذه القوات المصرية أن تؤمن لنفسها التغطية والمؤازرة الكاملة من جانب التشكيلات العراقية والتي ستحارب الى جانبها وهذا لن يتأتى الا اذا كانت تلك التشكيلات العراقية تتمتع بالقناعة التامة بين أفرادها بهذه الحرب وليست مستعدة للاستمرار في مسلسل الاستسلام من قبل بعض عناصرها الى القوات الايرانية عند الموجه الأولى لأي هجوم ايراني وبشكل يؤثر على عمل باقي التشكيلات المجاورة لها . وبعد فإننا لا نستطيع أن نترجم المساندة المصرية العسكرية في صورة تقديم سلاح وعتاد الى العراق في عهد السادات الا أنها تعبيراً عن الرفض المصري لشعب العراق الشقيق ، فهي مساندة من سلطة وشعب مصر الى الشعب العراقي لأن العلاقات بين السلطتين في البلدين في ذلك الوقت كانت في أسوأ حالاتها .

وينبغي أن لا يغيب عن الذهن أن القيادة المصرية في سعيها لتحقيق التواجد المصري على الساحة العراقية في شكله الرسمي أو الشعبي ، إنما تسعى الى ذلك من

منطلق تحقيق مصلحة مشتركة للشعبين الشقيقين المصري والعراقي ، وكلامى هنا بالدرجة الأولى منصب على النواحي الغير عسكرية . وتعاملها مع النظام الرسمى للحكم فى العراق بداهة وعلى هذا الأساس - يكون بعيدا عن أى تأثير بمدى رضى الشعب العراقى عن نظام حكمه - أو مدى قناعاته بالحرب التى تدير الصراع بشأنها قيادته مع ايران ، لأن علاقة الشعب بنظام الحكم القائم فى بلده هو أمر يخص هذا الشعب وحده ولا شأن للحكومة المصرية بخصوصياته ، والا قد تنقطع أو اصر المصـ له بين الشعب المصرى وباقي الشعوب الأخرى اذا فلسفت السياسة المصرية الخارجيه على ضوء مدى رضى الشعوب عن نظم الحكم القائمة فى بلدانها .

أما عن الموقف المصرى من النزاع ندلل عليه بفقره من خطاب الرئيس المصرى بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٦ فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى المصريين حين قال : "إننا نهدى استعدادنا للاسهام فى تحقيق المصالحه (بين العراق وايران) حقنا للدما . ومنعا لتردى الأوضاع وقطعا للطريق أمام التدخلات الأجنبية " ، وكذلك قوله : " بالطبع نحن نريد انهاء هذه الحرب لأنها لن تكون فى صالح العراق ولا ايران ... المستفيد الوحيد هو تاجر السلاح والخاسر الوحيد هو الدم العراقى والدم الايرانى أى الدم الاسلامى " وهو ما جاء فى حديث له مع صحيفة السياسة الكويتية فى ١٤/٣/٨٢ . وإن كان الرئيس قد عاد لتبرير الدعم المصرى العسكرى للعراق ، ولنفس الصحيفة فى ٨٢/٥/٢٦ حينما قال : " فنحن نقدم للعراق الشقيق الذخيرة والمعدات اللازمة لتمكينه فى أن يكون فى وضع عسكرى يتيح له أن يتوصل مع ايران الى حل سلمى للنزاع " . ولا يعنى ذلك أن مصر لعبت دور تاجر السلاح الذى يستفيد من استمرار الحرب لأنها لم تقصد الاستفاده بالمعنى المادى الذى قد يتميز بينها فى هذه الحالة وبين الدول المورده للسلاح الى كل من الطرفين بقصد التجارة المجرده له ، وان كان الدعم العسكرى المصرى من وجهه النظر الايرانيه لم يساعد مصر فى القيام بأى دور قد تنشده لوقف هذه الحرب ويفقدها أهليه القيام بأى دور للوساطه بين الطرفين المتحاربين لأنها فى نظر الطرف الايرانى - طرفا منحازا للعراق ومدعما له - ولذلك فلم يكن غريبا أن تولد المبادره المصرية التى قدمت بواسطة دول عدم الانحياز عام ١٩٨٤ - ميتة لأن الطرف الذى قدمها وهو مصر كانت قد فقدت أهليه القيام بمثل هذا الدور منذ اللحظة الأولى لشروعها فى تقديم الدعم العسكرى للعراق أيضاً كان المعبر الذى تسوقه وجهه النظر المصرية فى هذا الشأن ، ومن وجهه نظر ايران بالطبع .

ونعود للحديث عن العلاقة بين الشعبين العراقى والمصرى على ضوء الدعائم العسكرى المصرى للعراق . ونؤكد على تلك الخصوصيه التى تتعلق بالشعب العراقى فى

نظرته لأي تقارب على مستوى السلطتين الرسميتين في كل من الدولتين ، رسوا . كان ذلك يرتب نتائج معينة في المجال الاقتصادي ينعكس بها الشعب العراقي أو المجـال العسكري ، فإن ما فعله الفكر والاعلام البعثي بالعقلية العراقية بزرع الشكوك في كل النوايا العربية الطيبة ، طالما كانت تأتي من جانب لا يوافق هوى نظام البعث وفلسفته . فأصبح التشكيك بمثابة بذرة ثابتة ومتواجده بشكل دائم في تفكير الانسان العراقي يفلسف من خلالها فهمه للامور وتفسيره لها . ويؤثر على نظرته لكل الصور التي تتواجد أمامه على ساحات العلاقات مع شعوب الدول الأخرى ، ومنها بالطبع مصر . مع النشاط الدائم والفعال لقوى المعارضة العراقية والتأثير الإيراني القريب منهم باعتبارها عوامل مساعده على تجسيم وإبراز هذه الخصوميه المذكوره . فذلك كله أظهر التقارب المصري العراقي على المستوى الرسمي وكأنه (دعم مصري مباشر لنظام حكم البعث حتى لا يسقط من فعل القوى المعارضه في الداخل وفعل الحـزب من الخارج) ، وهو عمل من شأنه أن يطيل أمد الحرب لبقاء البعثيين في السلطة في وقت بات المصريون في العراق ينعمون بخيرات العراق كما يصور ذلك الاعلام الإيراني للأسف ، بينما أبناء الشعب العراقي وكما تقول تلك الدعايات يقتلون على جبهات القتال أو ينكل بهم في سجون النظام . وهكذا تسير الحملة الإيرانية بلا هواده لشحن النفوس وبث روح الكراهيه بين الشعبين - ولا نستطيع أن ننكر وبحكم التكوين الخاص لشخصيه الانسان العراقي ذات المزاج الحاد ، والعاطفه سريعه التأثير - بنجاح هذه الحملة وإتيانها بمفعولها المرجو منها ، وبالرغم مما قدمه الشعب المصري الى الشعب العراقي الشقيق سواء قبل الحرب أو خلالها (*) ، وأثره على الاقتصاد العراقي . ويمكن القول أنه لولا استمرار التدفق الشعبي المصري - على العراق - للتعويض عن المغادرين له من المصريين الذين قضوا تجربتهم هناك في ظل ظروف ما قبل الحرب وخلالها - لنجحت المقاصد الإيرانية والعراقية المعارضه لنظام البعث في أهدافها وأهمها ايجاد حاله خاصه تواجه فيها القيادة العراقية موقف حرج بخلو العراق من الأيدي المصرية التي تقف في كل ميدان خلف عجلة الحرب . علاوة على أن إنحسار التواجد الشعبي المصري في العراق في هذه الحاله سوف يقابله انحسار أو تقليص لحجم الدعم الرسمي من قبل الحكومه المصرية للعراق الذي يفترض أنه يخدمه بصورة أو بأخرى ، وهو ما تستهدفه تلك القوى أيضا والتي باتت تصور الدعم الرسمي المصري لدى المواطن العراقي بشكل يخرج عن المقاصد المصرية الحقيقيه التي هي وراءه والتي تستهدف أساسا تحقيق المصلحه المشتركه لشعبي البلدين . وأعتقد أن ذلك

(*) - وبهذه المناسبه نقول أن رغيف الخبز الذي يأكله المواطن العراقي اليوم أصبح أكثر من ٧٥٪ من انتاجه يخرج على أيدي المصريين الذين يعملون في هذا المجال .

ما لم تظن اليه القيادة المصرية بشكل يُجسده تجسيدا واقعيا من خلال رؤيه حقيقيه للشارع العراقي لكي يغطي تعاملها حجمه الطبيعي المطلوب . وان لم نستبعد لهذا التصور حيزا من التفكير في الحسابات المصرية وهي تخطط لحدود علاقاتها مع القيادة العراقية وحدود الدعم الذي تقدمه لها . ونحن نطمح في الجهات المصرية المختصة أن تعمل على حث القيادة العراقية على تصحيح الصورة التي انطبعت في ذهن الانسان العراقي عموما عن طبيعة الدعم المصري وأهميته للشعب العراقي سواء كان ماديا - أو بشريا ، اذا كانت تلك القيادة العراقية وأجهزتها المختلفة قادرة على تبديل تلك الصورة التي عملت هي بنفسها على ترسيخها في عقول الشعب العراقي على مدى سنوات ليست بقليله ، سواء بالعمد تارة وفي ظروف بعينها ، أو بالإهمال في مواجهته المظاهر السلبية التي بدت واضحة في علاقات ونظرة الانسان العراقي لهذه القضية . مع ضرورة إعداد الحملة الاعلامية الجيده لمحو هذه الآثار السيئه التي ، إنما هي تضر بالعلاقات الأخويه بين الشعبين بشكل قد يحتاج الى سنوات طويلة لإزالتها إذا استمر هكذا بدون سرعة التحرك لمعالجته اليوم قبل الغد ، والرد على الادعاءات الايرانية المسمومة في هذا الشأن وبشكل يسمعه المواطن العراقي ويراه ماثلا على الطبيعة على أرض العراق من خلال رؤيه جديدة للعطاء المصري الى جانبه في ظل ظروف صعبه تمر بالعراق (*) ، ان العراقيين ينظرون الى الدعم العسكري المصري على انه عنصرا فعالا في استمرار الحرب التي يئسوا من اقتراب ساعة الخلاص منها ، في حين

(*) ونشير هنا الى المتاعب التي يواجهها المصريون العاملون في العراق ، سواء على محيط التعامل اليومي مع اخواتهم العراقيين في الشارع العراقي أو على محيط التعامل مع أي من أجهزة الدولة الرسميه لقضاء حاجه لهم بها . واسلوب هذا التعامل في الحالتين - والمحاولات التي لا نهايه لها من جانب موظفي أجهزة الدولة لوضع العراقيين في طريق حصول المصري على أي حق له لدى أجهزة الدولة وبشكل لا يتسع المجال هنا لتفصيله . ولكن أبرز هذه الصور تلك التي يصادفها المصريون لدى أجهزة الشرطة العراقية حينما يشاء الحظ العاثر لأي مصري يلجأ اليهم ، أو يجد نفسه طرفا في مشكلة تعرض عليهم . ويتعذر على المصري الذي يساق متهما في أي واقعة أن يحصل على أبسط حقوقه ليتمكن من الدفاع عن نفسه أو العثور على محامى أو الاتمال بأي من زملائه ، وهو في بلد لا أهل له فيه ونقول وعلى مسئوليتنا الخاصة في هذا الكتاب أنه ما من مركز شرطة في سائر محافظات العراق يخلوا من وجود شخص مصري محبوس على ذمة تحقيق قد يطول شهور وسنوات دون أن يدري هو - ما هو مصيره - وذلك في دولة لا توفر لمواطنيها أنفسهم الحد الأدنى من حقوق الدفاع وفي ظل قوانين ومحاكم استثنائية مطبقه في البلاد .

لا ينظرون الى الدعم الخليجي للعراق ، الا من خلال رؤيه بعيدة عن مجال الحرب والقتال فهم لا يتحسسون منها سوى المظهر المالى الذى هو أساس الدعم الخليجي للعراق . ولا يتحسسون ما تشتريه حكومتهم بهذا المال من سلاح وعتاد عسكرى ، لأنه يأتى من مصادر أخرى هي أسواق السلاح بينما ما يرونه من مظاهر الدعم المصرى ، هو السلاح المصرى مباشرة وبين أيديهم وكذلك هؤلاء الذين تطوعوا ان صح تعبير التطوع فى اطلاقه عليهم من المصريين للحرب ضد ايران ، إضافة الى هؤلاء الذين احتلوا أماكن العراقيين فى كل مكان فى العراق . هذه هي الصورة التى لا تغيب عن عيون العراقيين والتى يصبحون عليها ويمسسون كل يوم ، وحقا انها لمهمة شاقه أن تتم عليه وضع هذه الأمور فى صورة مقبولة وطبيعىة يستطيع أن يقتنع بها الانسان العراقى فى ظل الظروف التى أوضعناها آنفا . انها حقا تمثل المنحنى الخطر للعلاقات الأخويـة بين الشعبين العراقى والمصرى ، تساهم فى خلقها سياسة الحكومات القائمة فى البلدين وبلا قصد - للأسف الشديد .

ولكن عند الكلام عن الاستعداد المصرى وعلى المستوى الرسمى لمد جسور عديده للتعاون مع العراق ، فهناك حقيقة أساسيه تقول بأن لمصر مصالح جوهريـة فى العراق ، بعضها مباشر والآخر يرتبط بمنطقة الخليج التى يعد العراق من أهم العناصر المؤثرة على الأحداث التى تقع فيها . وبصرف النظر عن العلاقة بين الشعب العراقى ونظام حكمه امس أو اليوم أو غدا ، فإن تلك المصالح المصرية تستوجب ضرورة أن يكون هذا التواجد حاضرا بصفه دائمه فى العراق - وفى المنطقة - وبصرف النظر عن طبيعة نظام الحكم القائم فى العراق وهذا لن يتأتى الا عن طريق ايجاد صيغ مناسبة للتعامل مع النظم السياسيه الموجوده فى المنطقة ، لضمان هذا التواجد المصرى الذى تستطيع أن تحقق مصالح الشعب المصرى من خلاله . ومن هذا المنطلق نحن نفسر أى تحرك مصرى فى سبيل التقدم خطوة الى الأمام فى العلاقة مع العراق بالذات وهو أمر ينبغى أن يظل خطا ثابتا فى السياسه المصرية لا يتأثر بتغير الحكام فى مصر أو العراق .

ولذلك فإذا شاء لى أن اجتهد برأى فى هذا الموضوع ، فإننى أعتبر أن التقارب المصرى العراقى بعيد المدى فى عهد الرئيس مبارك لا ينبغى أن يفسر فى تقديرى على أنه اقرار مصرى للسلوك العراقى فى الصراع مع ايران منذ اللحظات الأولى للصراع وحتى اليوم مروراً بكافة التصرفات والاجراءات العراقية من حيث السلبيات السبـتى

أخذت على القيادة العراقية في ادارتها للصراع سواء قى طرد آلاف الأسر العراقية على الحدود الايرانية أو قصف المدن الايرانية أو استخدام الأسلحة المحرمة دوليا ، برغم عدم تعرض المسؤولين المصريين أو أجهزة الاعلام الرسمية فى مصر لإدانته مثل هذه الأمور ، كما أنه أيضا ومن جهة اخرى لا يُعد هذا التقارب إقرارا مصريا بالاسلوب الذى تنتهجه القيادة العراقية داخليا فى حكم الشعب العراقى من كبت للحريات والتفكيك بالمعارضين وضرب القوى والمدن العراقية بالطائرات والمدفعية على سكانها أو تهجير أهلها بمناسبة وقائع معينة . فالتقارب بين النظامين هنا - يأخذ صورا للتعاون السدى يفاد منه الشعبان . بالدرجة الأولى ولا شأن له بالموافقة أو التأييد لسلبيات النظام فى العراق لأن القيادة المصرية لا تتدخل فى سياسة الدول الأخرى الداخلىة أو الخارجيه وإشتراط التقيد بوجهة نظر تراها عند التعامل مع الحكومات الأخرى . فالرئيس مبارك من هذا الطراز من الحكام الذين لا يقحمون أنفسهم فى العلاقات بين الحكام وشعوبهم كما ذكرنا آنفا ، كما أنه لا يتدخل فى اسلوب وطريقة اتخاذ حكومة عربية قراراتها الخاصة بعلاقتها الخارجيه مع أطراف أخرى لأننا فى مصر لا نقبل التعامل معنا من قبل الآخرين بهذا المنطق .

فهذه هى الفلسفه التى تقوم عليها سياسه مصر الخارجيه كما نستقرئها من الوقائع اليومييه فى علاقاتها مع الدول الأخرى - والتى هى أيضا تنطبق على علاقاتها مع العراق فالمصالح الجوهرية لمصر أولا ، هى حجر الزاويه فى العلاقات الخارجيه بالنسبه لمصر وهى التى تفرض ذلك النوع من التقارب مع نظام البعث فى العراق الذى ما زال حتى الأمس القريب يسب مصر وقياداتها . ولقد حاولت قيادة الرئيس حسنى مبارك تناسى هذه الإساءات فى سبيل مصلحة مصر والمصلحة المشتركة للشعبين الشقيقين العراقى والمصرى . وحسنا ما فعلت . ولنا فى حاجة الى أن نشير الى المصالح الجوهرية لمصر فى منطقة الخليج بصفه عامه والتى تتأثر وبشكل مباشر عندما يكون هناك صراع كهذا الذى يدور الآن فى تلك المنطقة ، والذى قد يدفع الأحداث فيها الى درجة تنذر باحتمالات التدخل من جانب القوى العظمى وإقتسام فرض النفوذ على دويلاتها . وهو أمر يخلق متاعب لا يستهان بها بالنسبة للمصالح المصريه فى المنطقة تلك الدول التى ثبت لها وبشكل قاطع من خلال أحداث حرب الخليج مدى حاجتها الماسه الى الثقل المصرى ودور مصر فى إحداث التوازن المطلوب لتجنب العرب متاعب قد تكون اثقل من أن يستطيعوا مواجهتها وحدهم أو كانوا فى غنى عنها لولا التغيب المصرى الذى أرادوه هم بأنفسهم طواعية أو كراهية نتيجة مؤتمر بغداد والذى أثبتت الأهمام اللاحقه له وبحق أن قراراته لم تضر مصر أكثر مما ضرت

مقرريها . وأن التفاعل المصري في شتى المجالات مع دول الخليج لم ينقطع خلال فترة الوحشه المستمره هذه وإنما زاد عما كان من قبل مع بعض هذه الدول وفي بعض المجالات بصرف النظر عن العلاقات السياسيه بين مصر وهذه الدول . إذاً فحتى خلال فترة الوحشه هذه لم تستطع تلك الدول أن تستغنى عن مصر على الاطلاق . ولولا ذلك الخوف الذى ما زال يمتلك زعماء بعض هذه الدول من الإرهاب السياسى والابتزاز الذى يمارسه البعض ضدهم ، وهى أمور كان من الأحرى أن يمتلك هؤلاء الحكام الشجاعة الكافيه لإزاحتها عن أنفسهم إتقاءاً لله فى ممارستهم مسئوليه حكم شعوبهم ، فلولا ذلك ما بقيت العلاقات السياسيه هكذا وهى الشئ الوحيد الذى تبقى موصودا بابه بينهما وبين مصر . ولكن لا أستطيع أن أتجاهل نفر من زعماء دول الخليج من الحاسديين أو الحاقدين على مصر والذى لا يسعده أن يرى مصر فى موقعها الطبيعى والظليمسى بين اخوانها العرب . وعلى دول الخليج أن تدفع ثمن مشاركتها فى مؤامرة عزل مصر عن دورها العربى الطبيعى . ونعتقد أن ذلك الثمن يدفع الآن فادحا فى حرب الخليج - وإلى أطراف أخرى عربيه أيضا - ولكن لا العراق - ولا تلك الأطراف الأخرى بقادره على توفير الحد الأدنى من الأمن والسلام لدول الخليج العربى كما أثبتت التجربة العمليه لحرب الخليج والحرب اللبنانيه . لأن الأطراف العربيه فى تلك الحربين اثبتت عدم قدرتها على حمايه نفسها بمفردها . وفى هذا الشأن قد تحدث الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك بشأن " استعداد مصر للتدخل أكثر فى حال تعرض دول الخليج لأخطار من قبيل ضرب موانئها من قبل ايران وأن ذلك سيتم بالتشاور مع قيادات الخليج " ، وهذا ما يدل على اهتمام مصر بمنطقة الخليج وأمنها وارتباط ذلك بحمايه مصالح جوهريه لها فيها وان كان من الصعب على المرء أن يتخيل ذلك النوع أو تلك الصورة التى يمكن أن يتخذها ذلك التدخل المصرى الذى لا نعتقد أنه سوف يحدث إلا اذا كان هناك ما يمس وبشكل مباشر بمصالح مصر فى المنطقه . وعلى كل حال فإن أهم جانب قد تأثر بحرب الخليج بالنسبه لمصر هو الجانب الاقتصادى وكما ذكرنا بالنسبه لحركه الملاحه فى قناة السويس التى تمثل ناقلات النفط القادمه الى موانئ الخليج أو الذهاب اليها الجزء الأكبر منها وما ترتب عليه من انخفاض فى عائدات قنصه السويس ، إضافة الى استغناء دول الخليج العربى عن الكثير من العماله المصريه التى تشكل الجزء الأكبر أيضا من المصريين العاملين فى الخارج حيث تعد مدخراتهم المحوله الى مصر أحد المصادر الرئيسيه للعملات الصعبه بالنسبه للخزينه المصريه ، التى تأثرت كثيرا نتيجة عودة الكثير من هؤلاء المصريين بعد تأثر خطط التنمية فى دول الخليج بانخفاض عائدات البترول لهذه الدول . كما أننا لا نستطيع أن نفصل فى هذا المجال ونحن نتكلم عن الدور المصرى فى العراق - ما يترتب على انخفاض

الأيدى العاملة المصرية التى تعمل فى العراق أو حتى إنخفاض الأجور المسموح تحويلها الى مصر بالنسبة لهم وارتباط ذلك بأحداث حرب الخليج وأثره على حصيلة الخزينة المصرية من العملة الصعبة وكذلك ارتباطه بالأعباء التى تتحملها الدولة فى مصر فى حالة إضطرار أكثر من نصف مليون مصرى يعملون فى العراق للعودة الى مصر وما كان يمثل ذلك الحجم من تخفيف على عاتق الدولة فى مجالات عديدة .

لذلك فيجب أن يكون مفهوما أن وقوف مصر على المستوى الرسمى الى جانب القيادة العراقية فى ظروفها الحالية هو وقوف دولة الى جانب دولة يعيش على أراضيها أكثر من نصف مليون مواطن من رعاياها ، ولا يمكن أن تتخلى عن دورها حيالهم ولو بالمشاركة الوجدانية مع الدولة المضيفه لهم . وان كنت مرة ثالثة أتحدث بالنسبة للدعم العسكرى فى هذا المجال . أن دورا مصريا بارزا ومؤثرا على الأحداث فى منطقة الخليج اليوم أو غدا لن يتأتى إلا اذا كان هناك إفتراضا بوجود علاقات وطيدة وتفاهم مشترك بين الحكومة المصرية وحكومات الدول ذات الثقل فى منطقة الخليج وأهم تلك الدول العراق فى رأى - ولذلك فإن هذا الدور النشط مطلوبا مهما كان نوع وطبيعة نظام الحكم المتواجد فى العراق . بل نوعا من التفاهم المصرى العراقى بين القيادتين فى الدولتين قد يساعد على تهذيب موجة التطرف التى كانت تشوب سلوكيات القيادة العراقية وإلى وقت قريب حتى بعد قيام الحرب مع ايران . ولا نستبعد احتمالات وجود بصمات مصرية على قضية إعادة العلاقات العراقية الأمريكية مرة أخرى . كما لا يستبعد أيضا أن يكون للتقارب المصرى العراقى فوائده ونتائجه الملموسة فى إمكانية تهذيب الجناح فى التعامل العراقى على المحيط العربى والدولى مستقبلا وبشكل أفضل من ذى قبل . وان هذا التبديل أو التغيير الذى بدأت ملامحه تظهر فى السياسة الخارجية العراقية مع عدد من الأطراف الدولية أو بالنسبة لمواقف سابقه لها من بعض القضايا الدولية - وخاصة قضية امكانية الحل السلمى لمشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينيه وتلك الأمور - لا يمكن أن تحدث الا نتيجة القناعه المبنية على الثقة الشخصيه بين الزعامتين فى الدولتين مصر والعراق وهو أمرا محمدا ولا يدخل فى دائرة التأثير المصرى على القرار السياسى العراقى . كما أنه يخرج فى رأى عن كونه نوعا من التحالف المؤقت بين قيادات متناقضة المذاهب لإحداث تكتل فى مواجهة أطراف عربية أخرى .

وأخيرا - يبقى لنا كلمة تتعلق بعودة العلاقات العراقية المصرية - على المستوى الدبلوماسى الى ما كانت عليه قبل مؤتمر بغداد . وبدايه فقد أعلنها المسئولون المصريون تكرارا ومرارا - أن مصر مفتوحة الأيدى لعودة أى طرف عربى ، لكنهم

لا تذهب لتستجدي تلك العوده . وهذا حقها بالطبع . لكن اذا كان القادة العراقيون ، هم أول من تزعم حملة قطع العلاقات مع مصر . وهم أول من عاد يداعب الحكومة المصريه لكسب ودها ومنذ زمن الرئيس السادات حينما حصلوا على ما طلبوه من دعم عسكري - فهل يتمور أن تكون نفس الزعامه التي قادت حملته مقاطعة مصر هي التي تبدأ فسي اعاده علاقاتها مع مصر ؟ . لا أريد أن أتعرض بشئ من الإفاضه لهذه القضية . وإنسني أساميد تلك العبارات الفلسفيه التي ردها الرئيس العراقي وغيره من المسئولين العراقيين رداً على التساؤل بشأن قضية عوده العلاقات الدبلوماسيه مع مصر ، وقولهم بان العلاقات بين البلدين أصبحت على مستوى كذا - وكذا - وأنهم لا يتفقدون بالشكليات على حد قولهم في هذا الشأن . وكما أبدى بتعليق بسيط وهو اذا كانت العلاقات الآن بين مصر والعراق أصبحت ممتازة ووصلت الى درجة يحتذى بها في العلاقات بين أي قطرين شقيقين كما يقولون ، فما هو المانع من وضع هذه العلاقة في نصابها الصحيح لتسير وفق ما سار عليه أعضاء الجماعه الدوليه في صيغ تعاملها مع بعضها من خلال الطريق الطبيعي والذي كان قائماً قبل مؤتمر بغداد . أم أن اعاده العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكيه ومن خلال ذلك الطريق الطبيعي ، لها مبررها في هذا الشأن ؟ اننا حقيقه كمصريين نقدر كل التقدير تلك الخطوه الشجاعه للملك حسين ملك الأردن في هذا الصدد - لأن الرجل قد أقر وأعترف صراحة بلا حرج بأن هناك أمراً كان يجب تصحيحه ، وهو ذلك الأمر الذي كنت أرجو أن يعترف البعث العراقي به صراحة ويقدم على فعله بدلا من أن يصدر فلسفاته التي لا تنجلي عن اللجوه اليها في مثل هذه المواقف وكما أوردنا في هذا الكتاب .

ثالثا : مصر وايران

الملاحظ لتطور الأحداث السياسية في منطقة الخليج ان القيادة الايرانيه الجديدة وعلى رأسها الامام الخميني قد جاءت الى الحكم في ايران وهي تحمل موقفا خاصا من القيادة في مصر بسبب العلاقات الخاصة للرئيس الراحل أنور السادات مع شاه ايران المخلوع وأسرتة ، التي جعلت من القاهرة محلا لإقامتها في ظل رعايته السادات . وهو الأمر الذي حدى بالامام الخميني الى قطع العلاقات الدبلوماسيه مع مصر في وقت أوشكت فيه القيادة المصريه على اعلان اعترافها الرسمي بالنظام الجديد في ايران على حد قول الرئيس السادات في احدى خطبه في هذا الصدد . وبقي الموقف الايراني من مصر ، هو مناصبتها العداء ، مع حملة إعلاميه مركزه لا تهدأ اشتد عودها مع قيام الحرب مع العراق وإعلان السادات عن استعدادة لتزويد العراق

بالسلاح والعتاد الحربى ، ومع رؤيته القيادة الايرانية للدور المصرى على المستوى الشعبى على الساحه العراقيه وأثره فى تقويه النظام الحاكم فى العراق ومساندته إقتصاده بل والمشاركة البشريه على جبهات القتال عن طريق المتطوعين المصريين وكما أوضحنا من قبل . وعلى الجانب الآخر فقد أعربت القيادة المصرية عن رغبتها الصادقة فى المشاركة فى ايجاد وسيله لوقف الصراع بين العراق وايران ووضع حدا للحرب بينهما . ولقد تمثل ذلك فى المبادرة المصرية التى قدمت الى دول عدم الانحياز عام ١٩٨٤ والتى روعى فيها تحقيق مصلحة كل من الطرفين المتنازعين والتى لم تلقى قبولا من الجانب الايرانى تأسيسا على وجهه النظر الايرانى بالنسبة للموقف المصرى فى مساندة العراق والذي يعتبرها طرفا غير محايد فى هذه الحرب . ولقد إعتبرت القيادة الايرانية الدور المصرى بذلك غير مؤهل لبذل أى مساعى فى طريق السلام على الرغم من أن الرئيس مبارك قد وجه عدة نداءات الى الطرفين مطالبا وقف القتال والإحتكام إلى التفاوض لحل النزاع بينهم ، وأعرب من جانبه عن عدم إنحياز مصر الى طرف ضد الآخر ومنها ما جاء فى خطابه الذى ألقاه أمام مجلس الشعب المصرى فى ١٩٨٤/٦/٢٤ حيث قال : " وبكل الاخلاص والتجرد أود أن أوجه نداء لأخوتنا فى ايران ان نتحرك بهدف وقف الحرب الدائرة فى الخليج لأننا نعتبرهم أخوة أشقاء ونرى أن موقفهم الطبيعى هو أن يكونوا سندا وحليفا للشعوب العربية والاسلاميه فى كل مكان . ونحن نأسف لأى ضرر يصيبهم أو أى خطر يهددهم ونحن لا نتحيز لطرف بل ننحاز الى الحق ونحتكم الى صوت العقل ونخضع لتعاليم الله عز وجل اذ نرى أخوة لنا يريقون دمائهم بغير ما أحله الله ، ويبعثون فى النفوس أحقادا تتنافى مع روح الاسلام وسماحته . فتعالوا الى كلمة سواء نبني جسور الحوار والتفاهم ونضع حدا للمأساه الداميه على جانبي الحدود لسنا طرفا فى الحرب ولكننا نريد أن نكون شركاء لكم فى صنع السلام " .

وبقى لنا تعليق بشأن الدور المصرى فى مساعى وقف الصراع بين العراق وايران فالملاحظ أن إحدى الدول الكبرى فى منطقة الخليج وهى السعودية قد استطاعت وبالرغم من العداء المافر الذى تكنه القيادة الايرانية للأسرة الحاكمة فى السعودية والحث على مناهضة الحكم فيها علنا - إلا أن هذه الدولة قد استطاعت أن تحافظ على وجود بابا مفتوحا وبشكل دائم مع القيادة الايرانية - ذلك بالاضافة الى الاتهام الايرانى للسعودية بالتحالف والمسانده المباشرة والصريحه للعراق بالمال وغيره فى حربه ضد ايران والتهديد بضرب موانئها ، بل أن زيارة وزير الخارجية الايرانى فى بدايه شهر ديسمبر من عام ١٩٨٥ الى السعودية ردا على زيارة سابقة قام بها نظيره السعودى

لظهران لتجعل المرء يحتار بشأن ذلك التردى فى العلاقات المصرية الايرانية ونأمل أن يحاول المسئولين عن السياسة الخارجية المصرية أن يبحثوا فى اسلوب لدفعها الى الأمام بعد أن انتهت فترة حكم السادات الذى كان يحكم علاقته بالشاه عقبة أداء فى هذا الطريق . واننا نخشى أكثر ما نخشاه ان يكون هناك تأثيرا بما يهيمه العراقيون فى آذانهم فى هذا الشأن . والدين عملوا جاهدين على تعكير صفو العلاقات بين ايران وسائر الأطراف العربية لضمان وقوفهم الى جانبهم فى موقف العداء من ايران فى وقت فشلوا فى تحقيق ذلك لدى دول الخليج العربى (*) كما أن تقارب مصرى ايرانى لا شك سوف يكون فى صالح عملية تهذيب حدة التطرف الايرانى بشأن مطالبه لإنهاء الحرب مع العراق وشروطه المعروفة - وكذلك تخفيف التشدد العراقى فى نفس الإتجاه . ولقد نجح الزعماء الجدد فى السودان فى تحركهم فى هذا المجال برغم سبق اشتراكهم بقوات نظاميه فى الحرب العراقية الايرانية ضد ايران . وان أى تخلف أو تأخر مصرى فى هذا السبيل كما أرى يمثل خسارة لمصر أولا - وللمرض السلام فى منطقة الخليج ثانيا .

ان لمصر بحكم دورها العربى والاسلامى ثقلها الذى لا يجب أن يغيب عن أحداث المنطقة . وبرغم الموقف الايرانى السلبي من المحاولات المصرية الا أننى أرى أنه من الضرورى أن لا نياس من تكرار محاولة استعادة ثقة القيادة الايرانية فى مصر ، وأن تقتنع تلك القيادة أن هناك قيادة مصرية اليوم تفتح ذراعيها وصدرها لعودة العلاقات الايرانية المصرية الى وضعها الطبيعى ولا يجب تحميل القيادة المصرية وزر من سبقها . كما أن بدايه تقديم السلاح المصرى الى العراق كان فى عهد الرئيس السادات ولا اعتبارات الدفاع فقط من جانب العراق وليس تشجيعا له على استمرار الحرب مما وضع قيادة الرئيس حسنى مبارك أمام واقع موجود بالفعل .

ان مصر - ترغب بلا شك فى وضع حد لهذه الحرب لأن فى إيقافها مصالح عديدة لمصر الرسمية والشعبية وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها .

(*) - بل أن العراق ينتهج هذا السلوك حتى بشأن علاقات الدول غير العربية مع ايران ، وأقرب مثال يؤكد تلك الحقيقة التى توضح مدى حنق القيادة العراقية على أى دولة تحاول اقامة علاقة طيبة مع النظام الايرانى - حادث التعرض العراقى لطائرة تركيه كانت تتجه الى ايران عبر الأراضى العراقية فى نهاية ديسمبر ١٩٨٥ لنقل وفدا من كبار المسئولين الأتراك من طهران الى تركيا ورفض مرور الطائرة التركيه عبر الأجواء العراقية بحجة أن المجال الجوى العراقى الايرانى منطقة حرب مما اضطر تركيا للحصول على موافقة السوفييت لسماح لمرور الطائرة عبر أجوائهم .

الفصل الثالث

مساعي حل النزاع العراقي الايراني وموقف طرفي النزاع منها :

إنتهينا في الصفحات السابقة الى تحديد أسباب النزاع والذي إعتبرناه صراعا وليس نزاعا ، وان كان ذلك الصراع العقائدي في أساسه وجوهره يأخذ من المشاكل الجانبية سواء كانت قضايا الحدود أو الصلات بالقوى السياسية المعارضة لنظام الحكم في الداخل من جانب كلا الطرفين ذرائعا يتخذ منها أسبابا ظاهرة لنزاعاته لتغطية تلك الأسباب الجوهرية في هذا الصراع الذي يكشف عن نفسه بوضوح من خلال الأساليب المتعددة التي يستخدمها كلا الطرفين في إدارة صراعه مع الطرف الآخر .

وننتقل الآن الى القاء الضوء على المبادرات والمساعي التي قامت بها أطراف متعددة لمعالجة هذا النزاع ، والتي يمكن القول بأنها لم تسفر عن نتيجة إيجابية حتى تاريخ إعداد هذه الصفحات . وسنعرض بالتبعية لمواقف كلا الطرفين من هذه المحاولات مع وضع تقييم شامل لهذه المواقف إستنادا الى الظروف المتغيرة التي عاصرت هذه المحاولات وتحليل الأسباب الموضوعية التي يستند اليها موقف كل من الطرفين تجاه مسأله الحل السلمي للمشاكل القائمة بينهما وعلى رأسها موضوع وقصف الحرب . وبدايه نعرض بشيء من الإيجاز لأبرز المساعي العديدة التي بذلت من قبل أطراف متعددة في هذا الموضوع واضعين في الاعتبار أن هناك مساعي أخرى فردية أو بمشاركة أكثر من دولة للتوفيق بين الدولتين ، لن يتسع المجال لعرضها ولكثرتها ومنها محاولات الجزائر والتي إنتهت بتدمير الطائرة التي كانت تقل الوفد الجزائري الذي قام بجولته بين العراق وايران .

كما أننا لن نتعرض للنشاط الذي قامت بها مؤتمرات ليس لها الصفة الدولية والتي تسمى المؤتمرات الشعبية مثل المؤتمر الاسلامي الشعبي الأول ١٩٨٣ والثاني ١٩٨٥ المنعقدان في بغداد - والندوة الاسلامية العالمية المنعقدة في باكستان ١٩٨٤ والندوة الاسلامية السلميه في دكار بالسنگال ١٩٨٥ ، ومؤتمر الأحزاب والحركات السياسية العالمية المنعقد في بغداد في يوليو ١٩٨١ للتضامن مع العراق . ولا سيما أن ما انعقد منهما في بغداد كان لغرض خدمة أهداف إعلاميه فقط لصالح الدولة المضيفة وهي العراق . ويصعب على أي مراقب أن يتوصل الى فائدة مرجوه من مثل هذه المؤتمرات التي تشبه التظاهرات الموجهه . ومن أبرز المساعي والمؤتمرات الستى بذلت بشأن الصراع العراقي الايراني تلك التي قام بها كل من :

(١) - مساعى رئيس المؤتمر الاسلامى (الرئيس الباكستانى محمد ضياء الحق) عام ١٩٨٠ بغرض وقف اطلاق النار والتفاوض بين الطرفين .

(٢) - مساعى الرئيس الكوبى (فيديل كاسترو) بصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز والتي تولاه نياحة عنه وزير خارجيته .

(٣) - مؤتمر القمة الاسلامى الثالث المنعقد فى مكة والطائف عام ١٩٨١ والذي انبثقت عنه لجنة المساعى الحميده المؤلفه من عدد من رؤساء الدول الأعضاء فى المؤتمر . وقد قامت بزيارات إلى بغداد وطهران ، وما زال وجودها قائم ، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق نتائج تذكر .

ونعرض الآن بايجاز الى أهم المبادرات والمساعى التى بذلت فى هذه المشكلة :

(١) - لجنة المساعى الحميده المنبثقة عن مؤتمر القمة الاسلامى الثالث المنعقد فى الطائف بالمملكة العربية السعودية فى فبراير ١٩٨١ برئاسة الرئيس الفينى (أحمد سيكوتورى) وعضوية عدد من رؤساء الدول الاسلاميه ومشاركة كل من رئيس منظمة التحرير الفلسطينيه والأمين العام للمؤتمر الإسلامى . وقد قاطعت ايران الاجتماع من بدايته ، متهمه بعض أعضائه بالانحياز الى الجانب العراقى .

(٢) - اللجنة الرباعية التى شكلت بمناسبة إنعقاد مؤتمر وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز فى فبراير ١٩٨١ من وزراء خارجية (كوبا - الهند وزامبيا ومنظمة التحرير) للقيام بمساعى من أجل الوصول الى تسوية سلميه للنزاع . ويلاحظ أن الوفد العراقى فى هذا المؤتمر قد واجه بعض المصاعب فى إمكانية إقناع عدد من وفود الدول الأعضاء بوجهة النظر العراقية فى النزاع ، فقد تمكنت إيران من إستغلال تواجد القوات العراقيه فى أراضيها فى حينها مع تقديمها صور عديدة وزعتها على المؤتمر لما لحق بالمدن الايرانيه وأهلها من خراب على ايدى القوات العراقية الغازية وذلك لوضع العراق فى وضع الدولة المعتدية التى تطلب إيقاف الحرب والسلام بعهد أن حققت أغراضها . ولقد إعترفت القيادة العراقية بذلك الموقف الحرج وإن كانت حاولت أن تبرره بشكل آخر بقولها : " ان هذه اللجان والهيئات لم تنطلق فى نشاطات كل أعضائها من دوافع موضوعيه ، فبسبب تأثير بعض أطرافها بمواقف القوى الكبرى ، كانت تلك الأطراف تحاول تكييف أنشطتها وفقا لإستراتيجيات تلك الدول . ويمكن القول أن بدايات عمل تلك اللجان لم تكن لصالح العراق ، بل كان فيها إنحياز واضح لإيران ليس حبا فى ايران وإنما بسبب رغبة القوى الكبرى التى تقف وراء بعض السدول

المشاركه في هذه اللجان في إضعاف موقف العراق وتسهيل الدور الايراني وتحسين صورتها لدى النظام الايراني ، وبالتالي الحصول على مكاسب منه . وبرغم دقة الموقف السياسي ووقوف أطراف دولية مؤثره وعديده وبأساليب مباشرة رصينه في أغلب الأحيان وراء هذا الموقف - استطاعت القيادة بحنكتها ووضوح مواقفها - وثبات المبادئ والأسس الستى استندت اليها في نشاطها السياسي أن تحيط الكثير من المحاولات وأن تعطى للموقف العراقي وزنا قابونيا وسياسيا ومنطقيا مهما ، في حين كان الموقف الايراني موقفاً، مهزوزاً ومتهاوناً ومتناقضاً ، لم يحظ في أى وقت من الأوقات باستثناء المطالبه بانسحاب القوات العراقية بأى تقدير أو عطف معين على الصعيد الدولي " (١) - ولقد أثرنا نقل هذه الفقره كامله حتى نبين للقارىء التناقض الواضح فيما جاء من بدايتها حتى نهايتها بشأن الموقف الدولي من إيران في المؤتمر وتبرير ذلك بالفاظ كلها سب وتهجم على وفود تلك الدول ، ثم يعود ليسجل الفضل بما أسماه (القيادة وحنكتها) . مع ملاحظة إقرار القيادة العراقية ، بأن المؤتمر قد تبنى حق إيران في المطالبه بانسحاب القوات العراقية من الأراضي الايرانيه ، وهو ما يأخذنا الى تساؤل طبيعى وهو ما هو الأهم من الحصول على تأييد المؤتمر لإنسحاب القوات العراقية في نظرس القيادة العراقية ؟ .

(٣) - مؤتمر عدم الإنحياز في ديلهى عام ١٩٨٣ . (*)

وبالاضافه الى الجهود الشخصية التى قام بها رئيس المؤتمر الاسلامى الثانى الرئيس الباكستانى محمد ضياء الحق عام ١٩٨٠ والرئيس الكوبى والذى أناب عنه فيها

(١) - التقرير المشار اليه (ص ٢٣٤) .

(*) - كان مقرراً أن ينعقد مؤتمر قمة عدم الانحياز الأخير في بغداد حيث كانت القيادة العراقية قد قامت بتشيد مبنى خاص أسمته (قصر المؤتمرات) وفندق ملحق به سار العمل فيه على قدم وساق بالرغم من الظروف المالية الصعبة الستى كانت تواجهه العراق بسبب التزامات الحرب . إلا أنه وبعد أن هددت ايران بقصف مبنى المؤتمر في حالة انعقاده في بغداد ، باعتبار العراق كله منطقة عمليات حربه ، فقد فشلت كافة المساعي العراقية لإقناع رؤساء الدول المشتركة في الحركة للحضور الى بغداد لعقد المؤتمر فيها . ولقد كانت أجهزة الاعلام العراقية ما زالت وحتى أيام قليله حبقت تاريخ انعقاد المؤتمر تحاول نفسى ما تردده وكالات الأنباء من أن المؤتمر لن ينعقد في بغداد . ولقد كان الموقف العراقي هذا غريباً حقاً ، ويكشف عن مدى عدم إحترام القيادة العراقية =

وزير خارجيته وبصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز ، فإننا نشير هنا أيضا في ايجاز الى القرارات والتوصيات التي صدرت عن كل من مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة وهي على النحو التالي :

(١) قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٩ الصادر في ٢٨ سبتمبر ١٩٨٠ والذي يقضى بوقف إطلاق النار فورا والدخول في محادثات للوصول الى تسوية سلمية . وقد وافق عليه العراق ورفضته طهران ، ونذكر بما سبق أن ذكرناه بأن الرئيس العراقي كان قد ألقى خطابا في نفس ذلك التاريخ أعلن فيه استعدادة للتفاوض مع إيران للوصول الى تسوية بشأن النزاع والذي عرض فيه مطالبه لإنهاء الحرب التي علقنا عليها في موضعها .

(٢) القرار رقم ٥١٤ الصادر سنة ١٩٨٢ والذي يدعو الى وقف إطلاق النار وانهاة جميع العمليات العسكرية وانسحاب القوات المسلحة لكل من الجانبين الى الحدود الدولية .

(٣) قرار رقم ٥٢٢ الصادر في أكتوبر سنة ١٩٨٢ والذي يدعو الى وقف الحرب ويشجب الأعمال التي من شأنها إطالة أمد الحرب وتتعيد الصراع بين الجانبين .

(٤) القرار الصادر في ٢٢ أكتوبر ١٩٨٢ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي أكد على ضرورة التوصل الى وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب قوات البلدين الى حدودها الدولية كخطوة أولى نحو تسوية النزاع بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي .

= للضرورات الأمنية والحرص على سلامة رؤساء الدول الذين كانوا من المقرر حضورهم الى بغداد ، وهي في حالة حرب مع دولة أخرى مجاوره . خاصة وأن عشور إيران على الطيارين الانتحاريين القادرين على تنفيذ مثل هذه المهمة ليس بالأمر الصعب بالنسبة للشيعة بوجه خاص . كما أن ذلك يكشف عن عدم تقدير القيادة العراقية للمسئوليات الدولية حينما تقصد تهيئة الظروف لحدوث مثل هذه الفاجعة لكي تورط في أعقابها كافة الدول المشتركة في المؤتمر مع إيران إذا كان قد وقع مثل هذا الأمر ، لتجد لنفسها بذلك طريقا للخلاص من هذه الحرب التي لم تعد قادره على الخلاص منها . ولكن عزوف معظم رؤساء هذه الدول عن قبول حضور المؤتمر في بغداد - وإختيار الهند بدلا من العراق لانعقاد المؤتمر فيها ، كان بمثابة صفعه قويه للقيادة العراقية ورئيسها صدام حسين على نطاق السياسة الخارجية للعراق . فقد كان الرئيس العراقي =

(٥) قرار رقم ٥٤٠ الصادر في ٢١ أكتوبر ١٩٨٢ - والذي يدعو الى وقف جميع العمليات العسكرية ضد الأهداف المدنية بما في ذلك المدن والمناطق السكنية فوراً .
والذي دعا جميع الأطراف الى احترام حرية الملاحة والتجارة في مياه الخليج الدولية ودعوة الطرفين المتحاربين الى الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية في منطقة الخليج واحترام السلام الاقليمي للدول الساحلية الأخرى .

وأخيراً فقد صدر قرار مجلس الأمن في ٢٤/٢/١٩٨٦ بمناسبة الهجوم الإيراني على منطقة الفاو العراقية ، طالب فيه طرفي النزاع بوقف القتال مع ادانة الطرف الذي بدأ الحرب ، وتبادل الأسرى والبدء في التفاوض لحل النزاع . وقد قاطع المندوب الإيراني في الأمم المتحدة إجتماعات المجلس ، كما صرح (على خامنئي) رئيس الجمهورية الإيرانية بأن إيران لن تستجيب لقرار المجلس لأنه لم يدين الطرف المعتدى صراحة وبالإسم وهو يقصد العراق ، كما صرح مسئول إيراني آخر فيما بعد بأن الهجوم الإيراني على الجبهة الشمالية كان رداً على قرار مجلس الأمن المذكور . وكانت آخر جهود مجلس الأمن هي موافقه على إرسال لجنة خبراء في الحرب الكيماوية لزيارة منطقة العمليات الأخيرة في شبه جزيرة الفاو . وأنهت أعمالها في ١/٣/١٩٨٦ وأعقبها صدور قرار من مجلس الأمن استناداً الى تقرير اللجنة يؤكد استخدام العراق للأسلحة الكيماوية مما أثار حمية العراق بدوره .

موقف طرفي النزاع من موضوع وقف الحرب :

يتضح مما سبق عرضه في تأصيل المشاكل القائمة بين الدولتين أن المشكلة الرئيسية بينهما ليست وقف الحرب والتفاوض ، وهو الأمر الذي أخفقت بشأن تحقيقه كافة المساعي والوساطات ، ولكن المشكلة أن المطلب الحقيقي لكل من الطرفين واضح وصريح وهو إسقاط نظام الحكم القائم على الجانب الآخر من حدوده . وإذا كان الجانب الإيراني قد قطع الطريق الطويل على تلك المحاولات الدولية العديدة التي بذلت فسي سبيل تسوية هذا النزاع ، وأعلنها صراحة بعدم استعدادة للدخول في أي مفاوضات بشأن التسوية إلا بشروط عديدة أهمها شرطه إسقاط نظام حكم البعث بقيادة صدام حسين

== يريد لهذا المؤتمر حينما يعقد في بغداد - أن يكون صورة لقلق المؤتمرات العديدة التي كثيراً ما دعت إليها بغداد والتي سنشير إليها فيما بعد .

في العراق ، فإن الجانب العراقي لم يجرؤ على إعلانها بمثل هذه الصراحة الإيرانية ، وإن كان قد اقر بها كما أوضحنا في الصفحات التالية في صيغ مختلفه تضمنتها فقرات عديدة من خطاب الرئيس العراقي والتقرير الصادر عن مؤتمر الحزب المشار اليه آنفا . ولذلك فقد أصبح الموقف العلني المنقول عن الجانب الإيراني والذي ركزت عليه وسائل الاعلام العالمية هو (رفض ايران للتفاوض الا بعد إسقاط نظام صدام حسين واستمرار الحرب الى أن يتحقق هذا الشرط) - في حين أصبح الموقف المنقول عن الجانب العراقي هو الرغبة الملحة في الحل السلمي ووقف الحرب ، مع تجاهل الاعلام العربي الاشارة الى الشروط العراقية التي لم يغفلها الجانب العراقي نفسه حينما يتكلم عن إستعداداته لوقف الحرب . ولعل هذه الرغبة العراقية في الحل السلمي للنزاع لم تأتي هكذا عن طيب خاطر - وطواعية إعمالا لنوايا حسنة لدى القيادة العراقية ، إنما كان ذلك وليد تلك الظروف والتغيرات التي طرأت على ساحه الصراع مع ايران والتي جعلت الشروط العراقية لحل النزاع تتلون وتتغير مع تغير هذه الظروف لتستطيع أن تكيف مطالبها أمام الرأي العام العالمي مع ضرورات تلك الظروف المتغيرة . بحيث تُظهر القيادة العراقية نفسها بمظهر المنادي بالسلام والرافض للحرب ، . بينما تُظهر الجانب الإيراني وكأنه هو الرافض للسلام والراغب في استمرار الحرب . وسوف نبدأ بالقاء الضوء على الموقف العراقي من قضية التسوية السلمية للنزاع مع ايران وفقا للمتغيرات التي فرضتها نتائج العمليات الحربية مع ايران ومنذ بدايه الحرب حتى تاريخ اعداد هذه الدراسة ، لنقف على مدى صدق النوايا لدى القيادة العراقية في هذا الشأن ، ثم ننتقل بعد ذلك الى مناقشة الموقف الإيراني .

والمدخل العراقي في هذا الشأن نأخذه من أول إشاره صدرت عن العراق من خلال خطاب للرئيس العراقي في ١٩٨٠/٩/٢٨ وقد بين الحزب في تقرير مؤتمره آنف الذكر في تعقيبه على ما جاء في هذا الخطاب - وجه النظر العراقية في تلك الفترة المتقدمة من سنوات الصراع بين الطرفين حيث يقول : " وبعد الحرب بوقت قصير بدأت المحاولات الدولية لوقفها والوصول الى تسوية سلمية ، واستبقا لأي قرار دولي قد يصدر عن مجلس الأمن أو غيره من الهيئات الدولية يطالب بوقف الحرب ويبدو العراق في حالة قبوله وكأنه رضى له ، بادر الرفيق صدام حسين يوم ١٩٨٠/٩/٢٨ الى إلقاء خطاب ذي أهمية تاريخية . فلقد جاء ذلك الخطاب بعد أن أنجزت القوات المسلحة العراقية كل المهمات التي أوكلت اليها وكان واضحا تماما أن العراق في موقع النصر الحاسم . " (١) ولما كان خطاب الرئيس العراقي المذكور هو أول دعوه عراقية رسميه

(١) - تقرير مؤتمر الحزب السابق ذكره (ص ٢٣٢) .

تتعلق بالحل السلمي للنزاع ووقف القتال، فسوف نعرض الى ما جاء في هذا الخطاب بالنسبة لهذه القضية ، ولكن قبل مناقشة ذلك أود أن استخلص ملاحظتين هامتين تضمنتهما الفقرة السابقة الواردة في تقرير مؤتمر حزب البعث الحاكم في العراق :

الملاحظة الأولى - هي أن خطاب الرئيس العراقي وكما أشارت الفقرة المذكورة جاء من حيث التوقيت في ذات اليوم الذي كان مجلس الأمن ينظر في موضوع القتال ، - اثر بين العراق وايران - وقد حرصت القيادة العراقية ان تقدم عرضها المذكور قبل أن يصدر المجلس قراره في هذا الشأن بساعات قليلة جدا . كما أن خطاب الرئيس العراقي وبالتالي دعوته لحل النزاع جاء بعد أن كانت القيادة العراقية قد حققت منالها من شن الحرب ضد ايران بعد أن دفعت بقواتها المسلحة داخل الأراضي الايرانية والسيطرة على مناطق ومدن هامة فيها ، ليكون للتواجد العسكري على الأرض الايرانية تأثيره كورقه ضاغطة على القيادة الايرانية وتفيد القيادة العراقية في أي مفاوضات قادمة . ولذلك سنرى فيما بعد كيف أن هذا الوضع جعل العراق يطلب التفاوض والحل السلمي على أساس شروط ما كان يوسعه أن يشترطها لو كان الموقف العسكري بينه وبين ايران في حينها كما هو عليه الوضع اليوم ، حيث نرى تلك الشروط التي سوف أعرض لها قد تلاشت معظمها تقريبا .

الملاحظة الثانية - هي أن وجهه النظر العراقية الواردة في تقرير مؤتمر الحزب بشأن الحرص على اعلان دعوتها لوقف القتال قبل صدور قرار من مجلس الأمن يحمل ذات المعنى ، إنما تكشف في حقيقتها عن نظرة الاستعلاء والاستكبار التي ترى القيادة العراقية البعثية المجتمع الدولي من خلالها ، وتتعامل مع العالم على أساسها ، وذلك حينما تستنكف النزول على رغبة المجتمع الدولي ، أو أي دعوة تصدر عنه ممثلا في مجلس الأمن ، بشأن حل المنازعات بالطرق السلمية وهو الأمر الذي اجتمع عليه كل أعضاء المجتمع الدولي حينما قبلوا بالعضوية في عصبة الأمم ومن بعدها هيئة الأمم المتحدة . وعليه فإن القيادة العراقية بذلك ، إنما تأبى أن تنتظر صدور مثل هذه الدعوه لوقف الحرب من مجلس الأمن ، فتسبقها هي باعلانها المذكور ، وحتى لا يكون قبولها لوقف الحرب أمثالا لما صدر عن المجلس ، ورضوخا له . وكأن الرضوخ اذا صح تعبير القيادة العراقية في هذا الشأن - لرغبة المجتمع الدولي في السلم والأمن الدوليين - عار ينبغي على الدول أن تنأى بنفسها من التعرض له .

وبعد - فعلى هذا النحو ، بينت هذه الفقرة من تقرير مؤتمر الحزب - المسلك العراقي في تعامله في قضية - السلم والحرب مع ايران - بالنسبة للمجتمع

الدولى وفى تلك المرحلة بداءة - والأوليه من الحرب • وكان لابد أن نسلط الضوء عليها قبل الدخول فى صلب الدعوه العراقيه فى عرضها قبول وقف الحرب •

وفى الخطاب الذى ألقاه صدام حسين فى ١٨/٩/١٩٨٠ - ربط دعوته لقبول وقف القتال بعدة شروط حيث يقول : " لذلك أيها الأخوة •• ومن موقع النصر المظفر على الطغمة الباغية فى طهران من أحفاد كسرى ورستم ، نعلن امامكم وأمام العالم أجمع أن العراق مستعد لايقاف القتال ، اذا التزم الجانب الآخر بهذا النداء المخلص على طريق إقرار حقوقنا المشروعه • كما أننا على استعداد للتفاوض مع الجانب الايرانى بصورة مباشرة أو عن طريق أى طرف ثالث •• أو أيه جبهه أو منظمة دولية نحترمها ونثق بها •• للوصول الى حل عادل ومشرف يضمن حقوقنا وسيادتنا ••• أن ما نطالب به هو أن تعترف الحكومة الايرانية اعترافاً صريحاً وقانونياً وفعلياً بحقوق العراقيين التاريخيه المشروعه فى أرضه ومياهه وأن تتمسك بسياسة حسن الجوار والتخلص من اتجاهاتها العنصرية والعدوانية والتوسعية • ومن محاولاتها الشريرة فى التدخل فى الشئون الداخلية لبلدان المنطقة • وأن تعيد كل شهر إغتمبه من أرض الوطن ••••• ولكن الشعوب الايرانية لم توفق حتى الآن فى حكومة مخلصه وعادله تفهم هذا النهج الخير ، وقد إبتليت بحكام لم يكن لهم من هم سوى التوسع والعدوان والتهديد والعريسة •• إننا نأمل أن تتجاوز الشعوب الايرانية المحنة التى إبتليت بها جراء تسلط هذه الزمرة الشريرة التى جرت الكوارث على ايران وعلى الجيش الايرانى •• هذه هى المبادئ التى نثبتها ونحن ندعو الى السلام وحقق الدماء ، كما أننا ندعو الحكومة الايرانية الى التخلي عن إحتلالها للجزر العربيه الثلاث فى الخليج العربى ، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب المغرى ، تلك الجزر التى إحتلتها الشاه بالقوة واستمرت الزمره الحاكمه باحتلالها حتى يومنا هذا •• واننا اذ نؤكد أيها الأخوة استعدادنا لايقاف كل أشكال العمليات الحربية ، اذا التزم الجانب الآخر بذلك • وبهذه المفاهيم ، فإننا نحذر بأن قواتنا الباسله المنتصره ، سترد ومن موقع القوة والاقتدار ردا صارما ورادعا على أية محاولة تقوم بها السلطات الايرانية لاستمرار العدوان والعمليات الحربية " • وبعد ذلك يصل الرئيس العراقى الى الفقره التى يقر فيها صراحة بأنه هو الذى بدأ الحرب لكى يحقق من وراء نتائجها التى كان يتوقعها أهداف محدده فيقول : " اننا نؤكد للشعوب الايرانية بأننا لم نلجأ للاعتداء على حقوقها أو على أراضيها أو الحاق الاهانه بها وبالجيش الايرانى ، فلقد اضطررنا الى القتال بسبب أفعال الزمره الباغية المتسلطه على ايران •• وقبلنا المنازله مختارين دفاعا عن سيادتنا وحقوقنا وكرامة شعبنا ، وحقوق أمتنا المغتمبه - وكان هدفنا الوصول الى صيفه من العلاقة بين العراق

والامه العربيه من جهة أخرى ، تضمن لكل منا حقوقه وسيادته وأمنه وكرامته . وأن الزمره الباغيه والجاهله والمغروره من الزنادقه المتسلطين على رقاب الشعوب الايرانيه ، هم الذين يتحملون مسئوليه الحرب وهم الذين ورطوا الشعوب الايرانيه والجيش الايراني في هذه المعركة الخاسره . واذا ما رفضت هذه الزمره التي فُقدت بصيرتها وأعمهاها الفرور والتي تخشى على مصير حكمها المهزوز . اذا ما رفضت نداءنا المخلص هذا ، بوقف اطلاق النار ، فان ذلك يؤكد مرة اخرى وبكل وضوح ، انها تعرض أمن ايران وسيادتها وحقوق شعوبها الى الخطر ، وازاء مثل هذا الموقف ، فان على الشعوب الايرانيه أن تتحمل مسئولياتها وأن تبادر الى الخلاص من هذه الزمره ، وأن العراق ، شعبا وقيادة ، يضع يده في أيديهم لكي يتخلصوا من المآسى التي لحقت بهم والشور التي دمرت حياتهم ويعيشوا حياة حرة كريمه مع جيرانهم .

اننا نحیی باعتزاز الشعب العربی فی عربستان والشعب الكردي فی کوردستان ایران ، وأصدقاءنا من الفرس المحبين للخير والسلام وكل الشعوب الايرانيه المديقه .

وفي تحليلنا لما تضمنه خطاب الرئيس العراقي الذي أوردنا منه تلك الفقرات المتعلقة بموضوع وقف القتال والتفاوض لحل النزاع ، نستطيع أن نخلص الى أن الدعوه العراقيه هذه ، تنصب على أمرين - أولهما يتعلق بايقاف القتال ، وثانيهما يتكلم عن الاستعداد للتفاوض لحل النزاع بين البلدين . ولكن لا أستطيع أن ادخل في مناقشة الأمرين قبل أن أسجل ملاحظات لها دلالتها عندما تقترن بدعوة أحد أعضاء المجتمع الدولي لوقف القتال وحل النزاع سلميا مع جار له . فالاسلوب الذي صاغ به الرئيس العراقي خطابه هذا ودعوته هذه على وجه الخصوص يجعل المرأ يشك كثيرا في صدق النوايا العراقيه في حينها - ونقول في حينها وليس اليوم - بالنسبه لقضية وقف القتال واقامة السلام مع ايران . لأن صياغة دعوتها هذه تحمل بين جنباتها من عسارات الاستفزاز والاستعداد ما لا يمكن معه تصور أنها تجسد الشكل أو الاسلوب المناسب لفتح المجال أمام القيادة الحاكمه على الجانب الآخر في ايران لقبول دعوتها لأنها ستجد نفسها أمام دعوة ظاهرها لا يختلف عن باطنها سوى في اختلاف الكلمات والألفاظ التي تعبر عن القصد العراقي في هذا الشأن . فهي دعوة تقطع أي طريق للسلام وتغلق باب التفاهم . لما فيها من عبارات وألفاظ لا تتفق حقيقة مع روح الإسلام الذي يجمع بين كل من شعوب وقيادات الدولتين المتحاربتين ولا تتفق مع روح السلام أيضا التي ينبغي أن يُخاطب بها الشعوب ، وذلك حينما خاطب الرئيس العراقي - الشعوب الايرانيه بعبارة (أحفاد كسرى ورستم والمجوس العنصريين) (بينما يتحدث عن اخوانهم في الاسلام عن الشعب العراقي قائلا : (أحفاد علي والحسين

وخالد وسعد) فتلك اللهجة تعد اشارة للنعرات العنصرية التي لا محل لها في زماننا اليوم ، مما يجعلها تحدث آثارها النفسية السريعة لدى شعوب البلدين الجارين بشكل عكسي لا يتيح الجو النقي والمالح لاقامة سلام بين الدولتين ، وتقبل أى مبادره سلميه من هذا النوع . اضافة الى مجموعة السباب المنتقاء من قاموس البعث التي نعت بهسا الرئيس العراقي القيادة الحاكمه في ايران ، وهو يعلم أنها قيادة دينيه بالدرجة الأولى لها مكانتها الخاصة في نفوس الشعوب الايرانيه ، بحكم العقيدة الشيعيه ، وظسروف توليها السلطه بعد تخليص الشعب الايراني من حكم الشاه الطاغوت في ايران ، مما لا يتيح أى فرصة لحدوث ضغط شعبي في ايران على القيادة الايرانيه في اتجاه قبول التفاوض مع العراق .

الشروط العراقية :

أولا : قضية وقف القتال :

لقد أوقف الرئيس العراقي وقف القتال من جانبه على اعلان ايران بقبول وقصف القتال من جانبها أيضا . مع ملاحظة أن الرئيس العراقي لم يشير في خطابه المذكور الى استعداد العراق للانسحاب من الأراضي التي كان يقف عليها جيشه في ذلك الوقت الذي أعلن فيه هذه المبادره . واكتفى بذكر عبارات مثل (وقف القتال) ، (إيقاف كل أشكال العمليات الحربية) . بل أن الأمر قد تعدى اشتراط قبول ايران لوقف القتال من جانبها وتنفيذه ، الى وضع شروط أخرى مثل التزام ايران بما أطلق عليه (هذه المفاهيم) وهو بذلك يشير الى أمور أخرى اضافيه وردت في خطابه . وهو ما يجرنا الى الاعتقاد بصعوبه امكانيه التوصل لتحديد المقصود بعبارة (هذه المفاهيم) التي اشترط العراق التزام ايران بها ، وما قد يحتاجه الأمر من مناقشات ومحاورات قد تبرز البعثيين في اجادة التعامل بها ، لترجمة هذه العبارة عمليا ، مما يجعل عملية وقف القتال ، صعبه التحقيق لغموض الشروط المرتبطه بها .

أما عن الجانب الايراني ، فقد كان له موقفه الذي أسسه على ضوء ما أفرزته الأيام القليله من بدايه الحرب من نتائج وحقائق . فقد كان تواجد القوات العراقيه في مناطق تقوم عليها تجمعات سكانيه ايرانيه - خاصة في منطقة عربستان ، والقاطع الأوسط ، هو أمرا يتيح المجال واسعا لممارسه تلك التجمعات السكانيه عمليات حرب العصابات ضد القوات العراقيه ، وانتقاما للدمار والخراب الذي لحق بها ، ولجعل بقائهم يكلفها ثمنا باهظا ، وهذا الوضع في حد ذاته ، سوف يضع في أيدي القيادة العراقيه الذريعة التي تستطيع أن تتهم بها القيادة الايرانيه بعدم الالتزام بوقف اطلاق النار .

وهو أمر لا شك ان لم تكن القيادة الايرانية ، أو قيادة أى دولة تكون فى موقعها فى هذا الموقف ، بقادره على السيطرة عليه ، فهى على الأقل تستطيع أن تستفيد منه ، بالدفع بأن تواجد القوات الغازية على هذه الأرض الآهلة بالمدينين ، هو المسئول عن عدم توفير الظروف الملائمة لوقف اطلاق النار فى حالة قبولها له . ولتستفيد هى من مثل هذا الوضع ، حتى فى حالة عدم قبولها لوقف اطلاق النار ، بتعبئة امكانياتها المادية والبشرية ، والضغط على القوات الغازية المتواجده فى هذه الاماكن لطردها منها ، حتى تصل الى موقف يعزز قدراتها عند الجلوس على مائدة المفاوضات اذا شاءت ذلك ، ولعل القيادة الايرانية تجد فى هذا الاختيار الثانى ، الاسلوب الأفضل فى ادارة صراعها مع العراق ، بدلا من قبول وقف القتال على أسنه الرماح العراقية ، وتحت التهديد بالتحلل من الالتزام به اذا خرق وقف اطلاق النار من الجانب الايرانى ، اضافة الى هذا السيل من السباب والتحقير الذى وجه الى القيادة الايرانية ، من خلال الدعوى العراقية المزعومة لوقف القتال . ولذلك فاننى اعتقد أن القيادة العراقية كانت تعلم بهذه الحقيقة وتدركها حينما تقدمت بمبادرتها لوقف القتال ، وهى بذلك تكون قد قدمت الدليل فى حق نفسها بعدم صدق نواياها على وقف القتال فى ذلك الحين .

وغنى عن البيان ، أن وقع النجاح السريع الذى حققته القوات العراقية خلال الأيام الأولى للحرب قد كان له تأثيره على عقلية القيادة العراقية وتصوراتها لما ينبغى أن تقدم عليه فيما بعد . فأصابها الفرور بشكل لم تغلح محاولاتها دفع شبهه إلماقه بها ، واستعلائها على المجتمع الدولى . وان ذلك الأمر تقطع به تلك الفقره التى جاءت فى خطاب الرئيس العراقى والتى قال فيها : " اننا لسنا من الذين تغريهم القوة ويركبهم طيش النصر لفرض الشروط غير المشروعه على الآخرين حتى ولو كانوا معتدين وأصحاب نوايا شريره . اننا لا نفرض شروطا غير مشروعه " وهو الأمر الذى لا شك يعطى انطباعا بالاحساس العكسى وهو ذات الأمر الذى كان شعر به الرئيس العراقى فى حينها فحاول أن ينفيه من خلال هذه العبارات .

ثانيا : قضية المفاوضات لحل النزاع :

اننا لن نتكلم عن ما أشرطه الرئيس العراقى بشأن ما أسماه " تمسك ايسران بسياسة حسن الجوار والتخلى عن اتجاهاتها العنصريه والعدوانيه التوسعيه " فذلك أمر لا يتسع المقام فى نصوص المعاهدات الثنائيه فى رأى للنص عليه لأنه ينبثق عن قاعدة عامه ومبدأ أساسى من المبادئ التى أجمع على احترامها والتفيد بها ، المجتمع الدولى ككل فى علاقات وحداته ببعضها . واذا كان الرئيس العراقى يرمى

من وراثتها الى موضوع مساندة ايران لبعض عناصر الحركة الكردية العراقية المناهضة لنظام البعث في العراق ، فعليه أن يتقيد هو بنفس الالتزام بعدم ممارسة ذات السلوك مع الأكراد المناهضين لنظام الحكم في ايران ، وغيرهم من قوى المعارضه الايرانيه .
علما بأن اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ الموقعه بين البلدين قد أتت بنص يعالج هذا الأمر في البند الرابع منها . بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما . ولذلك فهذا الشرط ليس بذات أهمية موضوعيه في قضية حل النزاع بين الدولتين لعدم وجود صعوبات بشأن امكانية تحقيقه ، انما الصعوبه تأتي بشأن الشرط الغريب الذي يتكلم عن التخلي عن " اتجاهاتها العنصريه والعدوانيه والتوسعيه " . فعلى الرغم من صعوبة امكانية تحقيق صياغه من حيث الشكل والتطبيق تترجم هذه الألفاظ في اتفاق ثنائي يعقد بين دولتين ذات سيادة في القرن الحالى ، إلا أننا سندلى بملاحظاتنا على هذه الاصطلاحات الثلاثة الغريبه .

فهنا يتعلق بلفظ (العنصريه) ، فإذا كان الأمر يتعلق بمطالبة الدولة بعدم معاملة رعايها على أسس عنصريه ، فان ذلك شرطاً مرفوضاً من وجه نظر العلاقات الدولية لأنه يعد تدخلاً في الشؤون الداخليه لدولة ذات سياده ، ويكفى أن هناك موثيق دولية ومبادئ عامه تقيد الدوله في هذا الشأن . أضيف الى ذلك أن نظام حكم البعث في العراق ، هو ذاته يمارس العنصريه في تعامله مع الشعب العراقي بالتمايز بين العربى والكردى ، وبين من هو من أصل عربى ، ومن هو من أصل فارسى أو تركى الخ وسبق أن قدمنا الأدله الدامغه في موضعها من هذا الكتاب .

واذا كان الأمر يتعلق بمطالبة ايران بعدم ممارسة العنصريه في تعاملاتها مع العراق أو مع الدول العربيه عموماً حيث يقصد النظام العراقي الوقيعه بين ايران ، والدول العربيه الأخرى بالتركيز على هذه النقطة . أيضاً سنجد أنفسنا أمام نفس الحقيقه التى لا تقبل بفرض مثل هذا الشرط في اتفاقية ثنائيه بين دول ذات سياده . ولا سيما أن تطبيق مثل هذا الالتزام لو افترضنا إمكانية ادراجه في اتفاق ثنائى ، هو أمر يصعب تصوره عملياً ، لأن أى دولة تستطيع أن توقف تعاملها مع أى دولة أخرى يفترض أنها تتعامل معها على أساس عنصرى ، ولا يستطيع احد أن يجبرها على قبول ذلك ، مما ينتفى معه الحاجه للنص على ذلك كالتزام يدرج في اتفاقية بينهما .

وأعود وأقول أيضاً أن القيادة العراقية ذاتها هي التى تحاول أن تنظر الى الشعوب الايرانيه من المنظور العنصرى حينما تصفهم بالألفاظ عنصريه مثل (الفرس المجوس)

العنصريين - أحفاد كسرى ورستم - الشعوب المغلوبة على أمرها ٠٠٠٠ (الخ) .

وفيما يتعلق بلفظ (العدوانية) التي وردت في الشروط العراقية للتفاوض مع إيران ، فهو أمر يدخل ضمن مبدأ (حسن الجوار) الذي صاغته المواثيق الدولية ومبادئ الأمم المتحدة ولا يحتاج إلى شيء خاص في اتفاق ثنائي اللهم إلا الالتزام العملي به من جانب الدول المتحاده .

ويبقى اللفظ الثالث (الموسعية) ، وإذا كانت إيران متهمه بالتوسع على حساب الأراضي العراقية قبل الحرب بين الدولتين ، فإن تحرير الجيش العراقي لتلك المناطق العراقية ، ثم دخوله الأراضي الإيرانية والاستيلاء على مدن وقرى ومناطق شاسعه والتلويح بأنه لن يخرج من منطقة عربستان إلا بعد مساعده الحركات الثورية فيها بالحصول على استقلالها (*) ، فإن كل ذلك قد أسقط الحجة العراقية وجعل تواجدنا في الأراضي الإيرانية في حد ذاته ، مع تقديم كل هذه الشروط ليتم التفاوض بشأنها قبل الانسحاب من تلك الأراضي ، هو صورة من صور التوسع الحقيقي على حساب الغير .

يبقى شروطا أخرى يمكن استخلاصها من خطاب الرئيس الذي عرض فيه مبادرته في سياغه يصعب الخروج منها بشروط ونقاط محددة وقاطعه ، مثل قوله : (كما أننا ندعوا الحكومة الإيرانية الى التخلي عن احتلالها للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ٠٠٠) ، ثم عاد يقول : (أن تعيد إيران كل شبر إغتصبته من أرض الوطن) ، وسبق أن تكلم عن تخلي إيران عن نواياها (التوسعية) فهذه العبارات جميعها تكرارا لمفهوم واحد تقريبا . ويلفت النظر هنا لفظ (الوطن) الذي استخدم في هذه العبارات ، وهو هنا لا يكشف عن مدلول واضح لكي يعبر عن التزام محدد سيكون محلا لمعاهدة دولية بين الطرفين . فإذا أخذنا بالتفسير الضيق لمعنى (أرض الوطن) وقلنا أن المقصود به العراق ، فإن الثابت أن التاريخ الذي أعلن فيه عن هذه المبادرة كان العراق قد استعاد فيه وباعترافه المناطق العراقية التي كانت تحت السيطرة الإيرانية ، خلال الهجوم العراقي في الأيام الستة الأولى للحرب ، وإذا كان المقصود به إقليم عربستان ، فإننا نكون أمام حالة نطالب فيها دولة بالتخلي عن اقليم من أقاليمها ، وقد تأكد لها سيادتها عليه بموجب اتفاقيات دولية بين الأطراف المعنية

(*) - تصريحات لعدد من المسؤولين العراقيين وعلى رأسهم السيد طه ياسين رمضان نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي في السنة الأولى للحرب .

في المنطقة ، وان كنت مع المطالبين بمنح الشعب العربستاني حق تقرير مصيره . واذا كان المقصود بعبارة (أرض الوطن) الجزر العربية الثلاث ، فاننا سنكون أمام حاله خاصه من العلاقات القانونيه التي يعرفها القانون الخاص والمتعلقة (بالاشتراط لمصلحة الغير) . وهو أمر يصعب تصور امكانية تطبيقه في معاهدة دولية في هذه الصورة ، لان العراق يريد بذلك أن يجعل قبوله لوقف القتال والحل السلمي مع ايران أمرا مرتبط بشرط لا مصلحة مباشره له بشأنه ويتعلق بدولة ذات سياده هي الامارات العربية التي تعود اليها هذه الجزر . مما يجعلنا نقول أن الرئيس العراقي يحاول أن يعطى لنفسه حق الانابه عن رؤساء الدول الأخرى وهو يصيغ شروط السلام المزعومة هذه ، مع الغاء سلطة حكومات تلك الدول بهذا الوضع ، ولا شك أن ذلك كله في رأيي لا يخرج عن كونه استمرارا لمحاولات الزعامة العراقية لاستمالة زعماء الخليج الى جانبها ضد ايران ، وتوريث هذه الدول في تلك الحرب .

ولذلك فنستطيع أن نخرج من العبارات الانشائية التي تضمنتها دعوة الرئيس العراقي لوقف الحرب والتفاوض مع ايران والتي وردت في خطابه في ١٨/٩/١٩٨٠ أنها دعوة لاستفزاز القيادة الايرانية ، ومحاولة للتدخل المريح في الشؤون الداخلية لايران وخاصة ما جاء في خطابه : " رغبتنا دائما أن نكون أصدقاء وجيران نعيش بسلام . ولكن الشعوب الايرانية لم توفق حتى الآن في حكومة مخلصه وعادله تفهم هذا النهج الخير ، وقد ابتليت بحكام لم يكن لهم من هم سوى التوسع والعدوان والتهديد والعريضة أننا نأمل أن تتجاوز الشعوب الايرانية هذه المحنة التي ابتليت بها جراء تسلط هذه الزمرة الشريرة التي جرت الكوارث على ايران وعلى الجيش الايراني " .

وبعد فهل هذه وبحق ، دعوه صادقه ، وتقوم على نوايا طيبة ، تلك التي قدمها العراق لحل النزاع ؟ اننا نوجه هذا السؤال الى كل من دافع عن الموقف العراقي مدعيا بأنه أول من دعى للسلام ووقف الحرب .

لقد جاءت دعوة مجلس الأمن في قراره الصادر في ٢٨/٩/١٩٨٠ خاليه مسن أي شروط مهيئته كالتى وردت في المبادره العراقية التي أسرع قادة العراق باقرارهم ، الى اعلانها قبل ساعات قليله فقط من صدور قرار مجلس الأمن المذكور . حتى يولد هذا القرار ميتا . وتختلط الأمور بين ما جاء في قرار مجلس الأمن وما جاء في الدعوة العراقية ، وليكون العراق في النهايه هو الداعي للسلام ، وايران هي الرافضة له . لأن قبول العراق لقرار مجلس الأمن ، لا يعنى أنه تخلى عن شروطه التي جاءت في مبادرته لأنها جاءت تحت واجهة كبيره اسمها (قبول العراق لوقف القتال) وهذا ظاهرها ، أما باطنها تلك الشروط التي أوقف قبول مضمون قرار المجلس على التزام ايران بها .

وما يؤكد اصرار العراق على قبول قرار مجلس الأمن بوقف القتال مشروطا بالشروط العراقية وليس كما هو - ما تضمنته المبادره العراقيه الخاصه بموضوع (وقف القتال) فقط والتي أعلن عنها الرئيس الباكستاني (محمد ضياء الحق) بصفته رئيس المؤتمر الاسلامي في تلك الفتره بتاريخ ٢ / ١ / ١٩٨٠ ، بناء على تخويل القيادة العراقيه له في هذا الشأن . فقد أعلن العراق بموجب تلك المبادره عن (استعداداه) لوقف إطلاق النار من جانب واحد إعتبارا من الضياء الأول ليوم (٥) أكتوبر عام ١٩٨٠ ولفترة أقصاها الضياء الأول ليوم ٨ / ١٠ / ١٩٨٠ ، مع التأكيد على أن العراق سيعتبر وقف إطلاق النار (منتهيا) من جانبه على الفور وسيضطر الى مواصلة العمليات العسكرية وعدم الإلتزام بوقف إطلاق النار في حالة حدوث أي من الحالات التي أشار اليها البيان الصادر عن مجلس قيادة الثورة العراقي تحديدا ، والصادر في ٥ / ١٠ / ١٩٨٠ وهي :

(١) - أي نشاط عسكري يقوم به الجانب الايراني في البر والبحر والجو ضد القوات المسلحة العراقية وسهما كان حجم هذا النشاط وفي أي موقع من مواقع القتال أو ضد الأراضي العراقية ، ويشمل ذلك أي نشاط استطلاعي تقوم به القوات الجوية الايرانيه على قواتنا المسلحة في مسرح العمليات أو في الأراضي العراقية .

(٢) - الاستمرار في إطلاق التصريحات العدائنيه والرافضه لوقف إطلاق النار واللجوء الى المفاوضات من قبل القيادات السياسيه والعسكريه المسئوله في ايران .

(٣) - القيام بتحشدات عسكريه اضافيه على خط التماس بين القوات المسلحة للطرفين أو على الحدود العراقيه .

(٤) - انتهاء المدة المقرره في الاعلان من دون اعلان رسمي صريح من أعلى سلطة مسدو له في ايران بالموافقة على وقف إطلاق النار من جانبها والاستعداد للدخول فورا في المفاوضات من أجل إحترام حقوق العراق والأمة العربية واقرارها قانونيا وفعليا .

ولعله من الواضح جليا أن تلك الشروط الاضافيه التي وردت في تلك المبادره فوق ما تضمنه خطاب الرئيس العراقي الذي هو الأصل بالنسبه لهذه المبادره - تعهد من الشروط المتعسر إختبار مدى التزام الأطراف المعنيه بها . فسبق أن ذكرنا أنه في ظروف العمليات الحربية بين الطرفين قد لا يمكن السيطرة على كل انسان يحمل السلاح على الجانبين وخاصة سكان المدن التي تم احتلالها ، ولذلك فإن أي خروج من هذا النوع سوف يدخل تحت الشرط الأول كحاله خرق للمبادره ككل ، كما أن هناك أمور لا يمكن تقييد الطرف الآخر بها مثل عمليات الاستطلاع الجوي لتحديد مسد

التزام العراق نفسه بالشرط الثالث الخاص (بالتحشدات العسكرية الإضافية) .

إضافه الى ذلك فإن هناك تساؤل يثور وله جوهريته في هذا الصدد . فمن هسى الجهة التي يمكن أن يحتكم اليها في أن الجانب الايراني قد خالف أحد الشروط الثلاثة الأولى . ان واضح تلك الشروط لا شك كان لديه القناعه التامه أنه ، قد جعل عملية وقف القتال ، واللجوء الى الحل السلمي ، عملية مستحيله ، وليحقق بذلك الغرض الذي من أجله شن الحرب ، وله أن يأخذ من الحجج ما يشاء من خلال ما جاء في الشروط الأربعه ليستند اليها في التدليل على عدم التزام الجانب الايراني بها ليستمر في القتال . لمعصوبة تحقيق تنفيذها ، بل ومراقبة تنفيذها أيضا . ولذلك لم يكن مستغربا أن يعلن العراق بموجب البهان الصادر عن ما يسمى بمجلس قيادة الثورة في نفس اليوم الذي تحدد لوقف القتال من جانب واحد - (١٩٨٠ / ١٠ / ٢) يعلن استئناف القتال مرة أخرى على اعتبار أن الجانب الآخر لم يلتزم بذلك .

وكما أوضحنا فلقد كان رد الفعل الايراني هو الرفض لقبول دعوة للسلام تقدم على أسنة الرماح وبفرض شروط غير متصور امكانية تحقيقها إضافة الى روح الاستفزاز والاستعداد التي يصعب لرجل مثل (آيه الله روح الله الموسوي الخميني) الذي كان قد وصل الى عنان السماء في نفوس الشعوب الايرانية عقب تمكينه من التخلص من نظام شاه ايران ، وهو المعروف بعناده وصبره الطويل اضافة الى ذكائه الشديد الذي أقر به الرئيس العراقي نفسه في احدى أحاديثه التي تنقل عبر وسائل الإعلام العراقية يصعب عليه وهو الذي تحدى الولايات المتحدة الأمريكية احدى القوتين العظميتين وضرب مصالحها في ايران بشكل عنيف ، أن يتقبل الرضوخ للشروط العراقية ، تلك الشروط التي لا نعتقد حقيقة وانصافا للحق أن أي حاكم آخر في موقع القيادة الايرانية يمكن أن يقبلها . ونعود ونقول فلعل الحسابات العراقية كانت خاطئه مرة أخرى ، بعد خطبها الأول في قرار اعلان الحرب ضد ايران . وموضع الخطأ هنا ، هو قننها أن الموقف العسكري الايراني على جبهات القتال سوف يكون ورقة ضاغطة على القيادة الايرانية للرضوخ لهذه الشروط ، ولعلها تستحق العذر يلتبس لها ، لأنها ما كانت بقادره بعد على تفهم العقليه الجديدة الحاكمه في ايران ، فظلت تتهمها بالتخلف وتكيسل لها السباب في وقت كانت الأخرى على منهجها مصممه في الاستمرار وإلى الحد الذي أجبرت فيه القيادة العراقية على سحب قواتها خلف الحدود وكما سيأتي بعد .

واذا كانت القيادة العراقية متيقنه من رفض القيادة الايرانية لمبادرتها ، وهذا ما أميل اليه بالفعل مستندا الى رفض ايران المسبق عقب اعلان الرئيس العراقي دعوته في خطابه السابق على اعلان الرئيس الباكستاني المبادره العراقيه ، فان ذلك يعسني

الاستهزاء بالرأى العام العالمى والمؤتمر الاسلامى خاصة من جانب القيادة العراقية
والذى قدمت المبادرة بواسطته . لأنه من المفترض أن تكون قد تدارست مبادرتها جيدا
وتيقنت أنها تحمل من عناصر نجاحها وقبول الطرف الاخر لها - ما يشجع على إعلانها
ويعزز من قوتها فى سبيل اقرار السلام والأمن بين الدولتين وفى منطقة الخليج عموما .
ولكنها جاءت بهذه الصيغة ليبقى العراق فى النهاية هو الطرف الراغب فى السلام
وايران هى الطرف الراض له مع وجود أطراف دولية قادرة على تبني هذه الوجهة الغير
صادقة عن موقف كلا الطرفين ، خدمة لمصالحها الخاصة فى المنطقة . وتكون القيادة
العراقية بعد أن تعاملت مع المجتمع الدولى باستعلاء . عند سرعة إعلان مبادرتها قبل
صدور قرار مجلس الأمن ، وبالصياغة التى تحدث فيها النظام العراقى عن هذه النقطة
عادت لتستهزء بالمجتمع الدولى مرة ثانية حينما تقدم مبادره محكوم عليها بالفشل .
بل يستوقفنى تلك العبارة التى وردت فى بيان مجلس قيادة الثورة العراقى فى ٨٠/١٠/٥
بشأن استئناف القتال حينما تكلم عن ظروف اعلان العراق عن المبادرة وبشكل يوحى
بأنه لم يكن راغبا فى ايقاف الحرب انما قدم مبادرته ~~بمجرد~~ ^{محملى} رغبته المجتمع الدولى
حيث يقول البيان : (وقد طلب منا السادة الذين اتصلوا بنا أن يقوم العراق باعتباره
الطرف (المقتدر) بمبادرات تحفظ ماء وجه الطرف الآخر - أو كما سماها
بعضهم بمبادرات (عطف) من أجل خلق ظروف مناسبة للطرف الآخر للإستجابة الى
نداءات وقف اطلاق النار الصادرة عن العراق وعن مجلس الأمن ومن أطراف دولية عديدة
...) وتعقيبها فى البدايه على صياغة هذه الفقرة أتساءل - كيف لقيادة دولة أن تسمح
لنفسها بالكشف عن عبارات والألفاظ صور بها بعض الوسطاء - وهم مسئولين فى دول أخرى
لها علاقاتها مع طرفى النزاع - صوروا بها الحالة التى كان يمر بها ، أحد طرفى
النزاع خلال اتصالاتهم الخاصة فى هذا الشأن ، وذلك ان صح فعلا أن بعض هذه الأطراف
استخدم تلك العبارات والألفاظ التى توحى بالاشفاق على الموقف الايرانى ، والتوسل
بالجانب العراقى ؟ أليس فى ذلك حرج يتعرض له هؤلاء الوسطاء الدوليين أمام القيادة
الايرانية ؟ ٠٠١ وقد يكون من بينهم رؤساء دول تربطها بايران علاقات خاصة قد تتأثر
بإذاعة مثل هذه الوقائع . فى الحقيقة أن المحاولات العراقية المستمرة لدق أسافسين
عدم الثقة بين ايران وكافة الأطراف المعنية بالمشكلة والتى بذلت مساعيها للتوفيق
بين طرفى النزاع ، لم تتوقف . وقد لعبت هذه المحاولات العراقية دورها وكان لها
رد فعلها فى عدم استجابة ايران لأى وساطة أو مبادره جاءت من تلك الأطراف التى
قصدتها البيان العراقى ، وهى معروفة بالطبع لدى القيادة الايرانية ، ولكن هل ايران كانت
تحتاج بالفعل الى مبادره لتحفظ لها (ماء الوجه) كما جاء فى البيان العراقى
أو العطف عليها .

لقد كان للإصرار الإيراني على الاستمرار في القتال لحسم النزاع على ساحة المعركة في حقيقة الأمر هو أبلغ إجابة على هذا التساؤل ولا تحتل اللبس . بل إنني أرى أن الشروط العراقية هذه في مجملها سواء الواردة في خطاب الرئيس العراقي أو في المبادرة التي قدمت بواسطة الرئيس الباكستاني ، ينطبق عليها ذات النعت الذي نعت به الرئيس العراقي فيما بعد الشروط الإيرانية المقابلة حيث جاء في خطابه المؤرخ في ٢٠/٤/١٩٨٢ في هذا الشأن (وكان يعلن " أي نظام الحكم الإيراني " شروطا يعرف تماما بأن العراق لن يقبلها فهي شروط مهينة وتتناقض مع قواعد السيادة والقانون الدولي والعلاقات الدولية - وتمس بالصميم شرف العراق وحق أهله في اختيار طريقهم في الحياة) ولا ندري ما إذا كان الرئيس العراقي عند إعداد هذه الخطاب قد راجع شروطه التي كان قد تقدم بها في ٢٨/٩/١٩٨٠ متأثرا بنشوة الانتصار العسكري . ألم يكن دعوتهم للشعوب الإيرانية للتخلص من نظام حكمها مساسا بحق هذه الشعوب في اختيار طريقة حياتهم ؟ ، ألم يعد أبسط وصف لهذه الشروط العراقية في حينها بأنها (شروط مهينة) ؟ .

وإذا انتقلنا إلى مرحلة تالية - من مراحل الصراع العراقي الإيراني ، وبالتحديد عام ١٩٨٢ حينما تغيرت الأوضاع والظروف سواء على جبهات القتال بين الطرفين أو فيما يتعلق بإمكانيات دعم العجلة العسكرية إقتصاديا وبشريا . فإنني أعود لأستند . وكما إتبعنا في الصفحات السابقة إلى ما يصدر رسميا عن العراق نفسه في هذا الشأن لنتخذ منه الحجة على قيادته . فبعد أن اضطرت القيادة العراقية إلى إصدار أوامرها بانسحاب قواتها المسلحة من بعض المناطق الإيرانية تحت ضغط ، الانسحاب الجبري الذي اضطرت إليه هذه القوات تحت تأثير الهجمات الإيرانية الشهيرة خلال الشهور الأولى من عام ١٩٨٢ . قال الرئيس العراقي في خطابه المؤرخ في ٢٠/٤/١٩٨٢ - والذي أعلن فيه قرار الانسحاب : (..... وكان علينا .. أن نقاتل أيها الأخوة - كان علينا أن نواجه حاله غريبه لم يكن لها مثيل في الصراعات بين الأمم .. دولة اضطرت للدخول إلى أراضي دولة أخرى دفاعا عن نفسها وهي تقول يوميا .. أنا مستعصده للانسحاب من تلك الأراضي .. بدون شروط .. أن ما نريده فقط هو الاعتراف بسيادتنا وحقوقنا . ولكن الدولة المهزومة عسكريا ترفض ، وتعاند ، وتصر على استمرار الحرب وتطلق التهديد والوعيد وتؤكد نزاعاتها التوسعية ورغبتها في التدخل في الشؤون الداخلية للعراق ودول المنطقة .. وفي كل المحادثات السياسية التي أجريناها مع الجهات التي سعت إلى الوساطة بيننا وبين إيران ، رفض حكام طهران مبدأ التفاوض . ومبدأ التسوية السلمية .. وكانوا يقولون بأن الحل لا بد وأن يكون في ساحات القتال) . ومن تحليل ما جاء في هذه الفقره نجد أن هناك تغييرا محسوسا قد برز من

خلال دعوات القيادة العراقية لوقف القتال - والتفاوض لحل النزاع . فاختفت الشروط الأربعة التي تضمنتها المبادرة التي قدمت بواسطة الرئيس الباكستاني ، واختفت الشروط التعجيزية التي وردت في خطاب (صدام حسين) قبل ذلك . ولم تعد الرغبة العراقية في وقف القتال والتفاوض لحل النزاع سلميا مع ايران ، بناء على رغبة ووساطة أطراف دولية وحفظا لماء الوجه للقيادة الايرانية ، وعطفا عليها . انما اصبح العرض هنا - (بدون شروط) - وتلبية للحاجة الماسة لدى القيادة العراقية للخروج من هذا المستنقع الذي ورطت نفسها فيه . إختفت الشروط التي لم تكن نسمع بها سوى خلال عهود التوسعات الامبراطورية في زمن مضي وولى ، ولم يعد سوى الشرط المنطقي والشرعي الذي جاء في هذا الخطاب وهو (الاعتراف بسيادة العراق وحقوقه) واختفت أيضا عبارات الاستفزاز والفاظ السباب وهو ما يعبر عن حاله النفسيه التي كانت تعترى القيادة العراقية في الحالتين . فهناك فرق بين دعوه للسلام في ظروف السيطرة العسكرية على أراضى الغير ، ودعوه مقابله في ظل ظروف الاضطراب للرجوع خلف الحدود والحدود للدفاع عن الخطر المنتظر على المدن والقرى الحدودية . فقد كان ذلك التعديل العراقي من موقفه المتشدد السابق - هو أمرا مفروضا عليه - وليس اختياريا . واذا كانت الشروط العراقية قد محتها تطورات الموقف بين الدولتين وانتهت تلك القائمه الطويله من الشروط الى كلمتين واضحتين هما (الاعتراف بالسياده والحقوق) فان مفهومى للمقصود بالاعتراف بالسياده هنا أمرين ، أولهما : هو سياده العراق على الارض - أى الأراضى التي استعادها خلال الأيام الأولى للحرب والتي ورد حكم بشأنها في اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ولم تكن ايران قد أعادتها للعراق بعد . ولم يعد بشأنها اختلافات تذكر ، اللهم ما قد يتعلق ببعض الخلافات الفرعية البسيطه والخاصه بالاستفاده من الأنهار التي تمر عبر المناطق الحدوديه للدولتين وللمالصح العراق وهي أمور يمكن معالجتها على ضوء أحكام القانون الدولى المنظمه لعمليات الاستفاده من الأنهار والتي تنطبق على مثل هذه الحالات .

وثانيهما : السياده على المياه ، والمقصود بها (شط العرب) وكما سبق أن أوضحنا أن العراق قد تنازل بموجب اتفاقية مارس ١٩٧٥ في الجزائر على جزء من حقوق السياده على الشط الى ايران ، ووافق أيضا على موضوع الادارة المشتركة لشئون الملاحة في شط العرب ، ثم عاد فألغى الاتفاقية بمناسبة الحرب مع ايران وأصبح يتكلم عن الحقوق التاريخيه للعراق في الشط ، وهو أمر لا شك يتضمن وعلى ضوء الظروف والملابسات التي شرحناها في الكلام عن اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ - العديد من العقبات على ضوء المطلب العراقي بشأن الحقوق التاريخيه والذي يعنى اعاده شط العرب تحت السياده العراقية كاملا دون أى مشاركة ايرانيه . واذا كان خطاب الرئيس العراقي الأخير الذى

نحن بصدد الحديث بشأنه الآن لم يشير الى موضوع الحقوق التاريخية ، فأظن أن القيادة العراقية بذلك السكوت ، لا تمنع من أن يكون الاتفاق الجديد إقرارا لما جاء في اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ بالنسبة لهذا الموضوع . يبقى الشق الثاني من الشرط العراقي والخاص (بالحقوق العراقية) وهو أمر يختلف عن موضوع السيادة والمتعلق بقضايا الحدود ، لأن هناك فقرة وردت في ذات خطاب الرئيس العراقي استعرض خلالها الموقف العراقي في السنة الأولى للحرب وجاء فيها عبارة : (وحققنا في إختيار نظامنا السياسي والاجتماعي) ولا شك أن هذه هي القضية الأساسية التي كانت خلف هذا الصراع كله وليست قضية الحدود كما قلنا سوى ذريعة - وأسباب شكلية - لأن القضية مرتبطة بموضوع الصراع العقائدي بين نظامي الحكم في الدولتين الجارتين ، ورغبة ايران في اقامة نظام حكم الجمهورية الاسلاميه في العراق ورغبة العراق في اسقاط نظام حكم الجمهورية الاسلاميه في ايران .

وأعقب ذلك محاولات عديدة من جانب العراق ، تكشف في حقيقتها عن جـري القيادة العراقية لاهته في سبيل الوصول الى طريق يتيح لها فرصة وقف الحرب مع ايران بعد أن دب اليأس في نفوسها أمام العناد الإيراني بحسم الموقف على ساحة القتال . ومن أبرز هذه المحاولات ما أطلق عليه (رساله موجهه الى الشعوب الايرانيه) وذلك من خلال خطاب للرئيس العراقي موجه من الاذاعه والتلفزيون العراقي بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٥ ، " فقد دعى الرئيس العراقي القيادة الايرانيه لقبول خطة سلام تتضمن عدة نقاط تقوم على وقف شامل لاطلاق النار على طول الجبهة وانسحاب الجيشين الى الحدود المعترف بها دوليا ، وتبادل كامل للأسرى والدخول في مفاوضات مباشرة تؤدي الى توقيع معاهدة سلام بين العراق وايران " (١) . ولكن القيادة العراقية قد أساءت اختيار الاسلوب المناسب لمخاطبة الشعب الايراني بشأن موضوع السلام بين البلدين حينما جاءت هذه الدعوه في صباح نفس اليوم لقيام العراق بقصف العاصمة طهران ، (١٣) مدينة ايرانيه مما يجعل المراقب يحتار في أمر القيادة العراقية ، وطريقة تفكيرها ، واسلوب ادارتها لعملية الصراع مع ايران . فما زال حكام البعث مصممين على أن أسلوب ضرب المدن الايرانيه فوق رؤوس أهلها سيكون ورقة ضغط على القيادة الايرانيه في هذا الاتجاه . ولقد سبق أن عرضنا لرد الفعل الشعبي والرسمي الايراني على هذه المبادره المذكوره عند كلامنا عن (ضرب المدن) . وأبرزها ما أعلنه المتحدث الرسمي الايراني من " أن الهدف من هذه الخطوه العراقيه هو اغراء ايران بقبول التفاوض " (٢) . وفي تقييمنا لموقف كلا

(١) - جريدة الاهرام في ١٥/٦/١٩٨٥ .

(٢) - جريدة الأخبار في ١٦/٦/١٩٨٥ .

الجانبين في الوقت الحالي ، وعلى ضوء ما وصلت اليه الأوضاع على خط الحدود بسين الطرفين ، وامكانياتهم العسكرية والاقتصادية ، وتجارب كل منهما تجاه الآخر من خلال مباشرة عملية الصراع ، نجد أن لكل منهما منطقة الذي يستند الى ظروفه وطريقة ادارته للصراع في تلك المرحلة من مراحله . ولنناقش ما جاء في هذه المبادرة العراقية بشيء من الإيجاز . فالعراق حينما يطلب الوقف الشامل للقتال ، فهو سوف يضمن بذلك وقف العمليات الهجومية التي يقوم بها الجيش الإيراني من آن لآخر داخل الأراضي العراقية . وسواء حققت هذه العمليات أهدافها المرسومة لها أم لا ، فهي في الحالة الأولى يترتب عليها تغييرا في الأوضاع العسكرية بين الطرفين مما يجعل إيران تقترب من الوضع الذي كان عليه العراق في بداية الحرب حينما كان يملك بيده عدة مدن ، ومساحات كبيرة من الأراضي الإيرانية ، وفي الحالة الثانية يعتبر في عدم نجاح القوات الإيرانية من تحقيق هدفها من الهجوم ، فهي على أقل تقدير ، تحدث من الخسائر البشرية والمادية للعراق خلال تلك الهجمات ، ما يجعل العراق في غنى عنه ، وعلى ضوء ظروفه الاقتصادية وامكانياته البشرية التي سبق شرحها . هذا فيما يتعلق بالقتال على الجبهات ، كذلك فيما يتعلق (بحرب المدن) أو قصف المدن فهو لا شك يتضمن من المآسى والويلات ، ما يفرض على القيادة العراقية ضرورة تجنبه ولا سيما أن أصبحت المدفعية الإيرانية بعد تقدم القوات الإيرانية الى الحدود الدولية مع العراق قادرة على إلحاق الأذى بكافة المحافظات الحدودية العراقية مع إيران .

يبقى الأمر الثالث المتعلق بقصف البواخر التي تعبر مياه الخليج العربي أو التعرض لها . وهو صورة ثالثة من صور العمليات الحربية التي لا شك أن البهتان العراقي كان يتضمنها بنصه على (الوقف الشامل لإطلاق النار) فالعراق أصبح يتفكر بدوره من ممارسة إيران وبالمقابل لهذا الأسلوب من أساليب الحرب ضد العراق . ذلك أن تعرض بعض السفن العائدة الى دول الخليج العربي التي تدعم العراق في هذه الحرب لأعمال القصف الإيراني ، أو إقتيادها الى الموانئ الإيرانية لفحص نوع شحناتها والجهة التي سترسل اليها هو امر يعرض العراق لنوع من الحرج أمام هذه الدول لأنها تتضرر من بذلك . بسبب تعود الى الأعمال الحربية التي يمارسها العراق ضد إيران والتي تقوم بدورها بالرد بالمثل على هذه الصورة . بل أن دولاً لها علاقاتها المتميزة مع العراق مثل (اليابان) ، وتركيا حينما تتعرض بواخرها لأي ضرر من جانب أحد الطرفين المتحاربين - قد يؤثر ذلك حتما على نمو التعاون بينها وبين العراق في المجالات المتعددة . ولقد حدث بالفعل أن تعرضت سفينتين لتركيا للقصف خلال ثلاثة أيام فقط من الأسبوع الثاني من شهر يوليو ١٩٨٥ وادعت تركيا أن قصف الباخرة الثانية كان خلال تواجدها خارج المنطقة المحظورة التي حددها العراق كم منطقة عمليات

حربيه . لذلك فإن توقف مثل هذا النوع من العمليات الحربيه سوف يفيد العراق على
أى الأحوال اذا التزم الجانبين به . ولا سيما أن ايران بدأت تفرغ الشحنات التى تبسین
أنها خاصة بالعراق وتستولى عليها .

هذا عن الموقف العراقى من الوقف الشامل للعمليات الحربيه على كافة الجبهات
بمختلف صورہ ، ألا أن الموقف مختلف تماما على الجانب الآخر ، فالقيادة الايرانيه
لا تريد الوقف الشامل ، وخاصة ما يتعلق بالعمليات العسكرية على الحدود بسین
الدولتين وبعيدا عن مياه الخليج ، والمناطق المدنيه الأهلہ بالسكان . فهى ترى
أن ساحة القتال هى الساحة الوحيدة لحسم صراعها مع نظام حكم البعث فى العراق .
باعتبار أن العراق قد أراد البدء بالحرب من هذه الساحة ، وعليه أن يتحمل الاستمرار
فى القتال عليها حتى النهايه . كما أن الجانب الايرانى ، وبرغم الخسائر البشريه
الكبيره التى تذهب فى تلك العمليات الهجوميه للقوات الايرانيه ، وكنتيجة لاستخدام
العراق لأسلحة التدمير الشامل (المحرمه دوليا) فى مجابهته لهذه العمليات
الهجوميه الواسعه ، فإن تلك العمليات تظل تفتح أمام ايران الباب للمزيد من
التقدم على الأرض العراقيه لتعزز موقفها العسكرى والسياسى أيضا فى مرحلة لاحقه من
الصراع بعد أن أصبحت القوات العراقيه تحارب الآن من أمام مدنها وقراها الحدوديه
بعد أن كانت تقف خلف المدن والقرى الايرانيه فى وقت مضى ولكى تنقلب المصوره
ولياخذ القاده الايرانيون ذات الموقع الذى كان يقف عليه القاده العراقيون فى ساحه
الصراع - عند التفاوض . وأصبح الآن موضوع قيام العراق بغزو جديد للأراضى الايرانيه
ليبعد تلك القوات الايرانيه الى حيث كانت فى ١٩٨٠/٩/٢٨ هو أمر مشكوك كثيرا فى
إمكانية حدوثه . ويصعب التكهن بنتائجه . ولقد أثبتت تجربه محاوله القوات العراقيه
القيام بعملية من هذا النوع على الجبهه الوسطى أمام محافظة واسط وداخل الأراضى
الايرانيه لتطويق بعض المدن الايرانيه التى سبق أن تخلت عنها فى عمليات الانسحاب
التى تمت فى ابريل عام ١٩٨٢ ، وبهدف تخفيف الضغط على بعض التشكيلات العراقيه
التى كانت تواجه موقفا صعبا بالقرب من منطقه (زرباطيه العراقيه) وأعلنت القيادة
العراقيه عند اذاعه بيان بقرارها هذا أنها تؤكد بذلك قدرتها (على أن تصل الى أى
مكان تريد الوصول اليه فى العمق الايرانى) . ولكن باءت التجربه المريره بالفشل
حينما لم تغلح تلك القوات وكما ذكرنا فى حديثنا عن إدارة الصراع العسكرى بسین
الطرفين ، فى تحقيق أهدافها وعادت ثانيه بعد أن لحق بها أضرار جسيمه يتذكرها
جيذا - إخواننا العسكريون العراقيون .

ولقد عاد العراق ليكرر هذه المحاوله فى ١٩٨٦/٥/١٢ تجاه مدينة مهران
الايرانيه ، ضمن تطبيق ما أطلق عليه قائد الفيلق الثانى العراقى ، والدكتور سعدون

حمادى رئيس المجلس الوطنى العراقى فى ١٨/٥/١٩٨٦ ، بأنه اسلوبا جديدا قرر العراق ممارسته ضد ايران لإجبارها على التخلي عن استمرار احتلال ميناء الفاو العراقى. وأننى إذ أشك وعلى ما سوف تكشف عنه الأيام القادمة فى امكانية نجاح هذا الأسلوب العراقى سواء فى التمسك بأى أراضى جديدة فى العمق الايرانى أو إجبار ايران بذلك الأسلوب على الخضوع لمطالبها أيا كانت . كما أن أى محاولات عراقية وبالحجم الذى تقوم به ايران الآن - فى العمليات الهجومية بهدف دخول أراضى الجانب الآخر ، لم تعد اليوم ذات قيمة عسكرية أو سياسية تذكر بعد أن اضطرت للانسحاب عام ١٩٨٢ . ففى حين بقى ذلك وكما قلت أمرا ليس ببعيد المنال بالنسبة للجانب الايرانى فى محاولاته ضد العراق ، مع بقاء الرهان الايرانى على احتمال موالاة نسبه ليست بقليله الى جانبها من الشعب العراقى اذا تسنى لها السيطرة على بعض المناطق السكنيه الهامه فى العراق مثل مدينة البصرة من بين جموع المتعاطفين مع الثورة الاسلاميه فى ايران أو الساخطين على نظام حكم البعث على مختلف اتجاهاتهم السياسيه حتى ولو كانوا من الذين لا يتفقون فى الفكر والمنهج مع الفكر السياسى الحاكم فى ايران . هذا عن العمليات الحربيه على ساحة القتال ، أما موضوع قصف المدن فإنه وبعكس الحال بالنسبه للعمليات على ساحة القتال ، فإن ايران ترحب لا شك بإيقاف عمليات قصف المدن ويجنبها تلك الأضرار الجسيمه التى تلحق بشعبها ومدنها من جراء القصف العراقى لها . ويبقى موضوع قصف البواخر والتعرض لها - ويدخل ضمنه بالطبع وحسب ما يفهم من لفظ (الايقاف الشامل لاطلاق النار) - عمليات الحصار البحرى لموانئ تصدير النفط الايرانيه وهو الأمر الذى يكلف ايران كثيرا نتيجة الأضرار التى تلحق بالناقلات التى تتردد على موانئها لشحن النفط الايرانى ، وكذلك قصف جزيرة خرج وما يقام عليها من محطات لشحن النفط . لذلك فإن ايقاف هذا النوع من الحرب بين الطرفين يفيسد ايران كثيرا ، ويحقق لها امكانية تحرك البواخر الايرانيه أو الأجنبية المتردده على الموانئ الايرانيه بحريه كامله فى مياه الخليج . وبالطبع فهو أمر لا يستطيع العراق القبول به على حده - ومنفردا دون الوقف الشامل لاطلاق النار . لأنه قد قصد بممارسته كما ذكرت ، حرمان ايران من الاستفادة من موانئها وتصدير بترولها الذى هو شريان حياتها الاقتصادية الذى تعتمد عليه فى تمويل مشترياتها العسكريه . وبعكس أن ناقشنا النقطة الأولى الوارده فى مبادرة الرئيس العراقى الأخيرة والتى أعلنها فى ١٤/٦/١٩٨٥ .

ننتقل الى النقطة الثانيه بعد مناقشة موضوع الوقف الشامل لاطلاق النار ، وهى المتعلقة بانسحاب الجيشين الى الحدود المعترف بها دوليا . واذا تأملنا منطقه الحدود بين الدولتين على الخريطه السياسيه ، ووضع القوات العسكريه لكل منهما

ستبرز أمامنا حقيقة هامة تقول أن الطرف الخاسر من تطبيق مثل هذه النقطة هو ذلك الجانب الذي يسيطر على مساحات ومناطق لها أهميتها العسكرية التي تعزز وتؤمن الموقف القتالي لقواته . وفي هذا الإطار نجد أن القوات الإيرانية أصبحت تتمكن الآن من مناطق هامة سواء بالتواجد بالقوات أم بالسيطرة بالنيران - في داخل الأراضي العراقية بحيث تجنبها ما حدث في الأيام الأولى للحرب من اختراق سريع للقوات العراقية لحدودها والوصول إلى مدن عديدة في العمق الإيراني . وبالتالي فهي لن تقبل بالانسحاب منها مقابل انسحاب العراق من بعض المناطق القليلة التي ما زال لقواته تواجد فيها داخل الأراضي الإيرانية والتي ما زالت عمليات تحريرها من جانب إيران تتم على مراحل ولذلك وبالنتيجة سيكون قبول إيران لهذه النقطة يحقق مكسبا للعراق لا يتناسب مع ما يجنيه الجانب الإيراني من ذلك . وخاصة أن ذلك الأمر سوف يعيد الأمور إلى ما كانت عليه قبل بدايه الحرب بين الدولتين ، ولما كانت خطوة التفاوض لحل النزاع بين الطرفين ستكون في مرحله لاحقه لعملية الانسحاب حسب مبادره الرئيس العراقي ، ونظرا لعدم ضمان التوصل خلال المفاوضات إلى تسوية للنزاع مما يتضمن احتمالات لجوء الطرفين للقتال مرة ثانية ، فستكون إيران في هذه الحالة قد خسرت الكثير - لما أصبحت عليه من وضع جديد على الحدود مع العراق . في وقت يكون العراق قد استطاع أن يعيد ترتيب أوضاعه العسكرية من جديد على ضوء الأوضاع الجديدة - وخلال فترة المفاوضات التي قد يستطيع إطالتها بشكل أو بآخر .

أما عن النقطة الثالثة المتعلقة بتبادل الأسرى بين الجانبين ، فهي بدورها - تخدم العراق أكثر مما تخدم إيران . وكثيرا ما عرض العراق تسليم الأسرى الإيرانيين من جانب واحد ، وأن كانت كلها حالات تتعلق بالمعوقين والمصابين في العمليات الحربية والذين يكلف بقاؤهم لدى العراق ما يجعل الحكومة العراقية في غنى عن تحمل أعباءه . وكذلك ما أطلق عليه العراق (الأطفال الأسرى) في الوقت الذي ترفض إيران فكرة تبادل الأسرى بالنسبة للمقاتلين الأصحاء على اعتبار أنها في حربها إنما تعتصم بأسلوب الاستنزاف البشري وحرمان العراق من المقاتلين هدفا من أهداف إدارة الصراع العسكري واستمرار القتال . في وقت أصبح العراق يعاني من العجز الرهيب في الامداد البشري لعملية الحرب . أو حتى تسيير عجله الحياة المدنية في الداخل . في حين تمتلك إيران ثلاثة أضعاف القوى البشرية التي تتوافر لدى العراق . وقادر على حشد ما يقرب من نصف مليون مقاتل على جبهة واحدة . نضيف إلى ذلك المعلومات الواردة من داخل إيران عن قيام السلطات الإيرانية بعمل برامج فكرية وعقائدية خاصة ، لهؤلاء الأسرى العراقيين يمكن تشبيهها بعمليات (غسل المخ) وهي تشمل التثقيف الديني

والسياسي معا . واذا كان موضوع تقديم برامج فكرية تتناول فكر عقائدي محدد يلقن للأسرى هو أمر قد يكون محلا للدانته ولا يتفق مع قانون الحرب ، إلا أنه يصعب حقيقة في حالتنا هذه تطبيق هذا المبدأ بحكم اعتناق شعبي الدولتين المتحاربتين لمذهب واحد ودين واحد وهو المذهب الشيعي للدين الاسلامي . ولن يخرج التبرير الإيراني في مثل هذه الحالة اذا تلقى أياه إدانته ، من أنه يقوم بتفقيه الأسرى المسلمين بأمسور دينهم ، وهو أمر يختلف عن الحالة التي يكون المتبع فيها غرس فكر عقائدي سياسي بحث ليس له صفة دينية . ولعل إيران تأمل من ذلك أن تستطيع اعداد كوادر خاصة من هؤلاء الأسرى العراقيين ليكونوا في طليعة القوات التي ستتقدم بها على حد قولها لتحرير العراق من حكم البعث بل ولقد استخدمت إيران في بعض هجماتها على العراق سرايا كاملة من العراقيين الأسرى والمسافرين الى إيران . ولقد أشار الى هذه الحقيقة ضابط عراقي برتبة مقدم خلال حديث له مع الرئيس العراقي في لقاء الأخير مع بعض العسكريين العراقيين والمنقول على شاشات التلفزيون العراقي . وتحدث عن رؤيته لمثل هؤلاء الجنود - وتوجيه بعضهم السباب اليهم - وقد أعلن مسئول إيراني في ١٨/٢/١٩٨٦ أن إيران سوف ترسل في عيد النيروز كتيبة من المعارضين العراقيين لتتمركز في المناطق التي احتلتها .

والآن وبعد مناقشة المبادره العراقيه الأخيره ، والتي يستخلص منها الرغبه العراقيه في العوده بالأمور الى ما كانت عليه قبل الحرب واهرام اتفاقية سلام مع ايران - لنتساءل - ماذا يا ترى يمكن أن تأتي به تلك الاتفاقية أو المعاهدة التي يمكن أن ينتهي اليها الطرفين ؟ وهل سوف تأتي بأحكاما أخرى بخلاف ما تضمنته اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ الملقاه . أم أنها ستحيل اليها ثانية ؟ ووقتها نعود ونتساءل ولماذا اذا كانت الحرب ، وما الفائدة التي عادت على العراق منها ؟ . والحقيقة نقول أن موضوع توقيع معاهدة سلام جديدة بين العراق وإيران لتسوية النزاعات القائمة بينهما ، يعد المعضلة المستعصية في هذا الصراع ، والتي يصعب تحقيقها في الوقت الحالي على ضوء الرفض الإيراني المتكرر لقبول فكرة التفاوض مع النظام الحاكم الآن في العراق . وهو الأمر الذي يجرنا الى المدخل الإيراني لمعرفة موقفه من موضوع التسوية السلميه للنزاع بعد أن أفصنا في الحديث عن الموقف العراقي والمبادرات التي تقدم بها وموقف ايران منها .

وفي قراءة للفكر والسلوك الإيراني من خلال دراسة اسلوب ادارته للمسراع السياسي والعسكري مع العراق يمكن القول أن الموقف الإيراني ابتداءً - هو في مجمله الرفض - والرفض التام لكل شيء يتقدم به القادة العراقيون أو ينقل عنهم بواسطة

الأطراف الأخرى . عدا ما أشرنا اليه آنفا من بعض الفرعيات التي يرى الجانب الإيراني فيها توافقا مع مصالحه وتخدم استراتيجيه ادارته للصراع ، مثل موضوع وقف حرب المدن وقصف البواخر والحصار البحري دون تطبيق نفس الشيء على ساحة القتال . وعلى حـسـد قول السيد / طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقي : " ان ايران تريد حربا تناسب امكانياتها وهو ما يرفضه العراق " . والرفض الإيراني أساسا لا ينصب على فكسرة التفاوض في حد ذاتها . إنما يتعلق بعدم استعداد النظام الحاكم في ايران للتفاوض مع نظام حكم البعث بقيادة صدام حسين في العراق . . ووجهة النظر الإيرانية في هذا الشأن ، هي أن القيادة البعثية الحالية ليست أهلا لتحمل مسئوليات الالتزامات الدولية قياسا على العديد من التصرفات التي انتهجتها خلال مراحلها مع ايران وعلى الساحه الدولية أيضا ، وعدم الاطمئنان لاحترام قيادة صدام حسين لأي إتفاق قد يبرم مع ايران وأن تصرفه عند الاقدام على ابرام اتفاقية الجزائر ، ثم الإقدام على إلغائها ، ثم المطالبة الآن بابرام اتفاقية لتسوية النزاع إنما كان في كل مرحلة من هذه المراحل ولید توجهات محدده خلقتها ظروف ومتغيرات عاصرت كل حاله على حده وليس من منطلق المسئولية الدولية . فلقد كانت في الحاله الأولى الضرورات الملحه والظروف المعبه السـتـي واجهها النظام العراقي مع الأكراد شمال العراق ولدرجة العجز العسكري التام كما أشرنا وعلى لسان الرئيس العراقي نفسه في كلامه عن الأسباب التي اضطرت له لابرام تلك الاتفاقية . ليضمن عدم مسانده الشاه للأكراد . وقد كانت هنالك ظروف ومتغيرات أخرى عاصرت الفترة التي أقدم فيها على إلغاء نفس الاتفاقية حينما تبدلت الأمور عام ١٩٨٠ وأصبح له السيطرة الكاملة على العراق وقادر على عد أنفاس كل انسان يعيش على أرضه ، مما يتيح له المجال لتحقيق طموحاته في طرح زعامته في المنطقة وتوجيه ضربه قويه للنظام حكم الجمهورية الاسلاميه الذي بات مصدر خطر يهدد النظام والفكر العقائدي القائم في العراق ، بل والمنطقة . مع تبيينه للظروف الداخلية الخاصة التي كانت تعيشها ايران في أعقاب سقوط نظام الشاه وانهار المؤسسة العسكرية الإيرانية ، فقد رأى النظام البعثي وكما بينت سالفـا في ذلك فرصته لكي ينقض على الجانب الآخر من الحدود في مفامرة سريعة ، مع نفس بسـده من اتفاقية الجزائر التي كان هو نفسه المتفاوض الأول عند ابرامها . ومرة ثالثة ، وحينما ساءت الأوضاع على جبهات القتال بعد استنزاف طويل وشديد للجيش العراقي مع اضطرار القيادة العراقية للاعتماد على جيرانها من عرب الخليج لدعمها في استمرار هذه الحرب ووجود خطوط مواصلاتها مع الخارج في أيديها ، فقد تحولت القيادة العراقية الى موقف يكاد يكون التشبيه الدقيق له هو (استجداء) طلب إيقاف الحرب من ايران . والذي طرقت في سبيله كل الطرق . وعادت تطلب توقيع اتفاق

لحل النزاع - من جديد .

أما الحل الوحيد الذى تقبل ايران التعامل على أساسه ، هو عزل الرئيس العراقى صدام حسين ، وأحيانا يقولون تنحيه نظام البعث كله . والتفاوض مع قيادة جديدة يمكن أن تحترم التزاماتها بشأن ما سوف يتوصل اليه الطرفين . لأن سوابق التعامل مع نظام البعث بقيادة صدام حسين ، لا تستبعد أن يتحول مره أخرى لتتكرر ما قد يتفق مع القيادة الايرانيه عليه اليوم ، ومستخدما ذات الحجة التى أسس عليها حاشه اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ - ويقول أن الاتفاقية كانت بنت ظروفها . وفى رأى القيادة الايرانيه - وإذا كان الأمر كذلك فلا بد من الانتظار حتى تصل الى السلطة قيادة جديدة يمكن الوثوق فيها ، أو العمل على اسقاط نظام الحكم الحالى ، وهو ما لم تدخر إيران بشأنه جهدا . وإذا قيل للقيادة الايرانيه أن هذا المنطق وإستمرار الحرب يعنى استمرار تحملكم خسائر فادحة فى شعبكم وقدراتكم العسكرية والإقتصادية وخاصة من جراء استخدام العراق اسلوب (الحرب الكيماوية والحارقة) وضرب المدن الآهله بالسكان . بإعتبارها الوسائل الوحيدة التى يستطيع العراق التأثير بها على معنويات شعبكم لتحقيق نوعا من الضغط الشعبى عليكم فى سبيل قبول وقف الحرب والتفاوض . فيكون الجواب الايرانى وكما قال الزعيم الروحى الايرانى الخمينى : (أن طريقنا هو طريق الحسين وكربلاء) كناية على ما تحمله الحسين وآل بيته الأشراف من تضحيات فى كربلاء فى سبيل المبادئ التى قاتلوا من أجلها . وأنهم قادرون كمسلمين شيعه - على الاستمرار على هذا الأساس فى الحرب الى ما لا نهاية وهم فى سبيل ذلك يعدون جيشا قوامه (١٥) مليون مقاتل .

وكما أعلن رئيس البرلمان الايرانى فى ١٢/٧/١٩٨٥ أنهم مستعدين للحرب لمدة ٢٠ سنة ، وأن طريق النجاة هو طريق كربلاء . ويحضرنا هنا وبهذه المناسبة ما ذكره (دوايت م . دونالد) عن هذه الخاصية فى العقيدة الشيعية والتى يتميز بها الايرانيون بالذات فى كتابة عقيدة الشيعة حيث يقول : " أن الطوائف الايرانية كانت ولا تزال تظهر ميلانحو التقشف وانكار الذات ، أو ما يعتقدونه كذلك - فهذه التضحية من الحسين تتفق واستعدادهم الطبيعى لقبولها حالا " ولذلك فإنه ليس بغريب أن نرى الجندى الايرانى يحمل معه أثناء عمليات الهجوم الايرانى على العراق حقيبة بسيطة تحتوى على البعض من الخبز الجاف - والفزق ، وشئ من (الحساء) يصبغ بها قدميه حينما تتأثر من كثرة السير عليها لمسافات طويلة . فهذا هو زاد رحلة الحرب الاحتياطى الذى يحمله معه من الأراضي الايرانية وعبر الأراضي العراقية بما فيها من موت ينتظره غير عابى به . وعلى أمل أن كل خطوة بخطوها فى مسدان

الحرب هي خطوة في الطريق للوصول الى كربلاء . وليس المقصود بذلك وصوله هو الى كربلاء . المدينة العراقية المقدسة التي فيها قبر (الحسين) - وانما المقصود على الطريق والمنهج الذي سار عليه سيد الشهداء (الامام الحسين) عندما لبى دعوة أهل العراق لتخليصهم من حكم يزيد ابن أبي سفيان ، وملاقاة جيشه في كربلاء . وهم بذلك يعتبرون أنفسهم مكملين لمسيرته في ذهابهم لتخليص شيعه العراق من حكم البعث الذي صدرت الفتوى ضده بأنه كافر ويستحل دمه ، وإقامة نظام حكم اسلامي في العراق . ويلاحظ أنهم في ذلك لا يفرقون بين شيعه العراق وشيعه ايران .

وبهذه المناسبة فقد أفضنا في توضيح هذه المسألة لأن القيادة العراقية تحاول طمس الحقائق وتحويلها الى دعايات تأخذ شكل الخرافات حينما تدعى أن الجنود الايرانيين حينما ينطلقون في هجومهم على الأراضي العراقية يقال لهم - اذهبوا الى كربلاء . وهذا يذكرنا بما كان يدعيه الاعلام العراقي من أن الأسرى الايرانيين كانوا يحملون مفاتيح قالوا أن القيادة الايرانية أفهمتهم أنها (مفاتيح الجنة) وغريب حقا أن تعتقد القيادة العراقية أن الرأي العام الداخلي في العراق على هذه الدرجة من السذاجة حتى يصدق هذا الإدعاء .

وفي الحقيقة أن الشرط الايراني الذي وضعوه لقبول وقف القتال ، وهو خلع صدام حسين من السلطة في العراق ، أمر شاذ وغريب على العلاقات الدولية . ولكنه من وجهة النظر الايرانية يتمشى مع منطقها وحجتها المستقاة من واقع تجاربها مع نظام البعث في العراق ومنذ توقيع اتفاقية الجزائر وحتى اليوم . ولكن ينبغي أن لا نفصل أن ذلك ليس بشرط فقط لوقف الحرب من جانب ايران ، إنما هو في ذات الوقت جزءا من استراتيجيه القيادة الايرانية في ادارتها للصراع مع العراق ، وهدف أساسي من أهدافها باعتبار أن الصراع اليوم بين الطرفين هو صراع على البقاء - بقاء أحدهما في السلطة واسقاط النظام الآخر . والواقع أن الحجة الايرانية هذه لا يمكن القبول بها على إطلاقها لأنه وإن كان موضوع التخوف من عدم التزام القيادة البعثية بما سوف تبرمه من اتفاق ومحاولة التخلي عنه اذا واثقه الظروف المناسبة لذلك ، هو موضوع جوهري وهام إلا أنه من الممكن حصول ايران على ضمانات دولية ، بدخول أطراف دولية محايدة كضامنين لوفاء العراق بهذا الالتزام مستقبلا ، مع امكانية وضع قوات تابعة لتلك الدول على الحدود بين الطرفين في المناطق التي يتطلب الأمر ذلك ، ولتكون جهة رقابة على تحركات وأوضاع جيوش الطرفين في حدود ما سوف ترسمه الاتفاقية المزمع ابرامها . وعلى الشكل المطبق في سينا بين مصر واسرائيل . ولكن من الواضح أن ايران تشكل في نوايا جميع الأطراف الدولية التي ظلت حتى الآن ، كوسيط بين

الطرفين ، وتعتبر أن بعضها كان له دورا إيجابيا الى جانب العراق - وتستدل على ذلك بعدم صدور أى اذانه رسميه من أى دولة على استخدام العراق الحرب المحرمه دوليا ضد القوات الايرانية . وعلى أى الأحوال فيمكن اجمال الشروط التى أمكن استخلاصها من التصريحات والبيانات المتفرقة الصادرة عن المسئولين الايرانيين على النحو التالى :-

- (١) - تنحية صدام حسين من السلطة .
- (٢) - تحديد الطرف المعتدى ومعاقبته .
- (٣) - دفع تعويضات عن أضرار الحرب .
- (٤) - اعادة الأسر العراقية المهجرة الى ايران .

وقبل أن نعرض لهذه الشروط بالمناقشة أود أن أشير الى أنها وجميعها تعالج قضايا جديدة - أى ليست ذات علاقه بالأوضاع السابقة على قيام الحرب ، وانما كانت أثرا مباشرا لنشوب الحرب بين البلدين . كما أن القيادة الايرانية لم تشير فى ذلك من بعيد أو قريب الى نزاعا على الحدود مع العراق وخاصة أهم قضية ترتبط به وهى السيادة على (شط العرب) الذى كان موضوعا رئيسيا فى اتفاقية الجزائر والذى أصبح الوضع بشأنه الآن مختلفا ، كما أوضحت من قبل ، عقب إعلان العراق إلغاء الاتفاقية المذكورة وإعادة الوضع فى شط العرب على ما كان عليه فى الماضى . وأغلب الظن ان عدم الاشارة الى هذه الأمور ، ليكشف عن النوايا الايرانية الخفية فى ترك هذه الأمور فى الوقت الحالى وعدم إثارتها - الى حين انتظار ما سوف يسفر عنه الصراع من نتائج - والى أن تصل الى مرحلة التفاوض لتتري ما تجده مناسبا مع الموقف فى حينها ومدى قدرتها على تعزيز مطالبها على مائدة المفاوضات ، ولا سيما أن كل ما سوف تطالب به فى هذا الصدد - تاريخيا - ليس لها فيه أى حق ، إنما تلك الحقوق قد رتبها إتفاقيات ثنائيه قبل حكام العراق خلالها التنازل عن جزء من السيادة على أجزاء بعينها مثل ما حدث فى شط العرب . وأغلب الظن أنها ستحصل على ذات الحقوق المكتسبة هذه .

وان كنت أرى أن جميع المشاكل التى يمكن أن تنشور بين الجانبين العراقيين والايرانيين سواء موضوع السيادة على شط العرب ، أو تنظيم عملية الاستفادة من الأنهار التى تمر بالقرب من الحدود بين الطرفين ، أو مسأله دعم كل منهما لقوى المعارضه المناوئه لنظام حكم الطرف الآخر ، أو مساندة ودعم الأقليات القومية لدى كل منهما تجاه الآخر والتى تطالب بالانفصال - وهى أمور تتعلق بقضية التدخل فى الشؤون

الداخلية لكل منهما لدى الآخر . فهي كلها موضوعات في تقديري يمكن بسهولة التوصل الى صيغ مناسبة ترضى الطرفين بشأنها ، اذا صدقت النوايا بشأن وضع حلول نهائية لهذه القضايا ، وليس التوصل بتلك الحلول للعبور من موقف وقتي صعب يواجهه هذا النظام او ذاك ، وعلى أمل العوده لنقضه حينما تتبدل الظروف . ولكن أعود وأكرر أن قضية الثقة بين القيادات الحاكمة في الدولتين هو أمر يستحيل تصوره في ظل بقاء حكم البعث في العراق ، وحكم رجال الدين في ايران . لأن الخلاف الأساسي بينهما لا يتعلق بأمر من الأمور التي أشرنا اليها الآن ، وانما هو وكما أوضحت سالفا ، خلافا عقائديا تحول الى صراع حقيقي ومرير . وليست هذه الأمور المشار اليها الفرعيات وشكليات بالنسبة لجوهر الخلاف المرتبط بنظره كل من النظامين للآخر من حيث تطلعات كل منهما في المنطقة ، والفلسفة التي أقام عليها نظام حكمه والمرتبطة بهذه التطلعات . بل أكاد أصل الى أن تسلّم أي قيادة أخرى جديدة في ايران زمام الحكم - من غير رجال الدين ، مع استمرار بقاء نظام البعث حاكما في بغداد ، لن يغير من طبيعة الصراع بين الدولتين شيء يذكر ولكنه قد يثمر عن توصل الطرفين الى حلول وقتية للمشاكل الظاهرة بين البلدين ، لتهيئة الفرص أمام النظام الجديد في ايران الذي قد يتسلم السلطة ، ليتمكن من ترتيب الأوضاع الداخلية على الساحة الايرانية وتوطيد سلطته في البلاد ، وتحسين علاقات ايران مع الأطراف الدولية التي قامت بين ايران وبينها الوحشة في عهد حكم رجال الدين ، ولن تلبث المشاكل أن تعود للظهور مرة أخرى على سطح العلاقات بين الدولتين ، لسببين إثنين أولهما أن ما لحق بايران من أضرار وخسائر فادحة نتيجة دخول الجيش العراقي الأراضي الايرانية ، ونتيجة قصفه المدن على أهلها ، هي أمور يصعب إزالتها من نفسية الشعب الايراني الذي سيظل يطلب الثأر لنفسه من حكم البعث في العراق . هذا أمر - الأمر الثاني ، هو أن البعث لن يسكت ويكتفى بما وقع من دمار وخراب خلال سنوات الحرب على الساحة العراقية والايرانية ، لأن أهدافه وطموحاته من الحرب لم يتحقق منها شيء بل النتيجة كانت عكسية . ولذلك فإنه سيظل يبحث عن وسيلة لإثارة المشاكل من جديد مع نظام الحكم الجديد في ايران ، ولكن بعد أن يكون قد استطاع أن يلتقط أنفاسه ويدعم وضعه الداخلي أيضا . وفي جميع الأحوال وبخلاف السببين المذكورين ستظل الورقة الكردية - في كلا الدولتين ، من أبرز القضايا التي ستفجر الموقف بينهما والتي سيستخدمها أحدهما ضد الآخر . فهي ستبقى وكما ذكرت الورقة الخفية لهذا الصراع على فرض الهيمنة لكل منهما على منطقة الخليج العربي مستقبلا ، أن أجلا أو عاجلا .

وإذا استعرضنا الشروط الايرانية الأربعة لوقف القتال والتفاوض بشأن تسوية

النزاع . سنجد أنها وفي مجملها عدا الشرط الأخير الخاص بعودة الأسر العراقيين المهجّره من العراق اليه ثانيه هي بمثابة حكم وإدانة للعراق ومتضمنة العقوبة أيضا . وهذا ما يتناقض مع مضمون هذه الشروط . فالشرط الأول يتكلم عن إقصاء صدام حسين من السلطة ، وهذا الشرط في حد ذاته إدانة للرئيس العراقي في مسئوليته عن واقعة شن الحرب ضد ايران بل وقرار معاقبته أيضا ، في صورة إقصائه عن السلطة . وان كان يُعَدّ عقابا مؤقتا الى حين تحقيق الشرط الثاني ، وهو الذي يطالب فيه القادة الايرانيون بتحديد الطرف المعتدى ومعاقبته . اذاً فمضمون الشرطين وبالجمع بينهما والذي يفهم منهما ، أن القيادة الايرانية قد حددت بالفعل الطرف المعتدى ، وهو القيادة العراقية ، والتي طالبت في الشرط الأول بإقصائها عن السلطة . يبقى الشق الثاني من الشرط الثاني وهو تحديد العقوبة ، ولن يثور هنا اي تساؤل بشأن نوع العقوبة شخصية ، أم اعتبارية (سياسية) لأن الشروط الايرانية تكمل بعضها في الاتهام والإدانة ، وتحديد العقوبة . فإقصاء الرئيس العراقي من منصبه هو وباقي القادة العراقيين معاونين له ، هي عقوبة شخصية وان كانت ذات طابع سياسي ، ولكن هناك مطالبه ايرانية أخرى بمحاكمته كمجرم حرب عن وقائع الحرب وما لحق بايران بشأنها وذلك في حد ذاته تقرير بالعقوبة التي تطالب بها ايران ضده . ولكن إضافة الى ذلك فهي تطالب بعقوبة اعتبارية (سياسية) توقع على الدولة ككل مستقلة عن قادتها ، وهو المقصود بعبارته تحديد الطرف المعتدى ومعاقبته لأنها تتكلم عن الطرف المعتدى وهو يشمل الدولة ، إضافة الى زعامتها الحاكمة كما يفهم من مجمل الشروط الايرانية وبالجمع بينهما . ولقد وضعت القيادة الايرانية بالفعل العقوبة المطلوبة بنفسها في الشرط الثالث - حينما طالبت العراق بدفع تعويضات عن ما لحقها من أضرار بسبب الحرب . والجدير بالذكر هنا ، أن ايران تعلم مسبقا أنها لن تستطيع تحقيق هذا الشرط طالما بقي نظام البعث في السلطة ، لأنه قادر على المراوغة في قضية تحديد الطرف المعتدى ومعاقبته لأنه أمر يطول بشأنه النقاش ويتشعب ، ويستطيع كل طرف أن يتهم الآخر بأنه المتسبب في قيام الحرب . لذلك فقد وضعت شرط إقصاء صدام حسين ونظامه عن السلطة في العراق كشرطا أوليا وأساسيا لا بد من تحقيقه قبل النظر في قضية التفاوض على تسوية النزاع .

ولقد سبق أن وافق العراق بالفعل على شرط تحديد الطرف المعتدى ومعاقبته وذلك من خلال رساله تحريرية أرسلها الرئيس العراقي في ١٩/٣/١٩٨٢ الى الرئيس أحمد سيكوتوري وأعلن خلالها عن رغبته في تشكيل لجنة اسلامية لتقصي الحقائق عن الجهة التي بدأت (العدوان والحرب) . كما سبق أن بلغت رئاسه حركة عسكرو الإغتيال بان العراق مستعد للبحث في ذلك واجراء تحقيق شامل عن الجهة التي بدأت

(بالعدوان والحرب) . وفى ١٩٨٢/٤/٢٤ إقترح العراق على الملك خالد - رحمه الله - ملك السعودية ، بمفخته رئيسا للمؤتمر الاسلامى وعلى الرئيس أحمد سيكوتورى أيضا بمفخته رئيسا للجنة المساعى الحميدة أن تتولى اللجنة الاسلاميه والمؤتمر الاسلامى التحكيم فى النزاع بين العراق وايران . وأن العراق مستعد للقبول بنتائج هذا التحكيم كما قدم اقتراحا مماثلا الى الرئيس (فيديل كاسترو) بمفخته رئيسا لحركة عسدم الانحياز فى حينها وذلك فى ١٩٨٢/٥/٢٥ . وبذلك فقد أصبح من الجلى أن العراق لا يخشى التعامل مع هذا الشرط الايرانى ، حيث لن تغلبه الحيله فى ابداء ما يشاء من حجج أمام الجهة التى ستقضى مهمه هذا التحقيق ليحاول أن يؤكد بأنه هو الطرف المعتدى عليه ، وأن ايران هى التى دفعت الأمور الى حالة الحرب ، مما أضطر العراق الى دخولها دفاعا عن سيادته وأمنه وهو ما رددته القيادة العراقية فى أكثر من مناسبة . وعليه فإنه وكما أن ايران قد حددت ضمن شروطها الطرف المعتدى وهو العراق فى نظرها مسبقا وقبل أن تقوم أى جهة دولية بالتحقيق فى هذه القضية ، وحسدت العقوبات أيضا ، فإن العراق بدوره قد نهج نفس المسلك واعتبر أن ايران هى الطرف المتسبب فى قيام الحرب وأنها هى التى بدأت بالعدوان على الحدود العراقية قبل ١٩٨٠/٩/٤ وهو تاريخ قيام العراق بأول عملياته العسكرية ضد ايران . ولكسب الجانب الايرانى وبرغم موافقة العراق على قيام أى من الجهات السابق الاشارة اليها بعملية التحقيق والتحكيم وقبول قرارها لم يقبل بقيام تلك الجهات بهذه المهمة وكما ذكرت لاتهامه بوجسود شبهه انحياز بعض الأطراف الدولية المشتركة فى هذه اللجان الى جانب العراق ، وكذلك لتيقنه من أن القيادة البعثية الحالية ستكون قادره على المساورة وعدم تمكين تلك اللجان من تحقيق مهمتها بالوصول الى الحقيقة مما دفعها كما ذكرت لجعل شرط إقصاء صدام حسين وقيادته عن السلطة أساسيا قبل الدخول فى تطبيق الشروط الأخرى التالية . كما أن قبول ايران لوقف القتال لإتاحه الفرصة أمام تلك اللجان للقيام بمهمتها سوف يتيح الفرصة بالنتيجة - للعراق لالتقاط أنفاسه من جراء القتال اليومى المستمر ثم تعود الأمور الى ما كانت عليه ويستأنف القتال بعد أن تصطدم تلك اللجان بتمسك كلا الجانبين بموقفه ، ويكون العراق قد استفاد كثيرا من فكرة وقف القتال ، وهذا ما لا تريده ايران التى تقيم استراتيجيتها ادارتها للصراع على مبدأ (استمرار القتال) . إضافة الى اشتراط القوات الايرانية بعدم استقبال أى لجنة تقوم بمثل هذا الدور قبل اعلانها المريح بالإدانة المسبقة لإستخدام العراق للأسلحة المحرمة دوليا ضد إيران وإدانة عمليات قصف المدن الآهلة بالسكان . وبعبكسه تعتبر هذه اللجان متحيزة الى جانب العراق . وهو أمر يصعب تحقيقه لأنه وكما ذكرت ، لن يحدث أن تعلن أى دولة مثل هذا الرأى ، كما أن

العراق لن يقبل بها محكما في هذه الحالة . وفي حقيقة الأمر أن الشروط الثلاثة الأولى الإيرانية هذه ، قد خلقت نوعا من التداخل فيما بينها ، ووضعت العديسـد من الصعوبات في طريق تحقيقها . بل أكاد أقول أن القيادة الإيرانية غير قادرة على نقل ما تريده بالتحديد الى العالم في صياغة واضحة ومتيسر تحقيقها . ولقد طالعتنا جريدة الأهرام القاهرية في عددها الصادر في ١٩٨٥/٦/٢٨ ، بتعليق على خبر استدعائه رئيس البرلمان الإيراني حجة الاسلام هاشمي رافسنجاني دبلوماسي الدول الأجنبية في طهران وعرض عليهم اقتراحا إيرانيا بتشكيل محكمة دولية لتمهيد الطريق لانهاـا الحرب . وتقول الجريدة في تعليقها : " أن الاقتراح كان غير واضح ومحبوب بشروط لم يذكرها رافسنجاني من شأنها إعاقته تنفيذه اذ قال : " انه اذا توافرت شروط محددة فإنه يمكن للمحكمة الدولية أن تحدد العقوبة التي ينبغي فرضها على المعتـسدي " ، ثم قوله في رساله أخرى الى حكومات الدول الاسلاميه : " أن الهدف من تشكيل المحكمة هو معاقبة حزب البعث العراقي وليس لتحديد من هو المعتدي " - إنما هو شرط مسبق لأنه لا يترك للمحكمة حريه اثبات من هو المعتدي " . وبالرغم من عدم انسجام الفقرات الواردة في هذا التعليق مع بعضها بشكل يساعد على توصيل الفكره التي يريد التعليق نقلها الى القارئ وبشأن موضوع هو في ذاته يتناول موضوعات متداخله وغير واضحة ، إلا أن خلاصة القول بشأن الشرط الأول والثاني من الشروط العراقية هو أن إيران تريد باختصار شديد إقصاء نظام حكم البعث ورئيسه من السلطة في العراق ، ويبقى للمجتمع الدولي ممثلا فيما سوف ينبغي عنه في القيام بمهمه التحقيق والمحاكمه ، في اصدار حكما على الرئيس العراقي ومعاونيه وتحديد نوع العقوبه ، وكذلك تقدير قيمـة التعويضات لأن مبدأ التعويضات في حد ذاته هو شرطا أساسيا من شروط إيران لحـل النزاع مع العراق .

والجدير بالذكر أنه وفيما يتعلق بالشرط الثالث الخاص بالمطالبة بتعويضات حرب يدفعها العراق لإيران ، فقد سبق لإذاعة طهران أن أعلنت عن استعداد إيران للتنازل عن هذا الشرط وعدم الحصول على تعويضات عن أضرار الحرب . في حالة سقوط نظام حكم البعث في العراق وكان ذلك خلال فترة إنعقاد مؤتمر دول عدم الانحياز في كوبا عام ١٩٨٢ . كما أشارت في هذا الصدد إلى عروض دول الخليج العربي التي تقدمت بها وفودها خلال انعقاد هذا المؤتمر وأعلنت من خلالها عن استعدادها لتسديد قيمة تعويضات الحرب الى إيران مقابل موافقة إيران على وقف الحرب وتسويه النزاع بالمفاوضات . بل أن تصريحات بدأت تخرج من بغداد نفسها باستعداد العراق لدفع تعويضات حرب لإيران - وذلك عقب انتهاء المؤتمر من أعماله . وإن كانت

تلك التصريحات كانت مقرونة بتحفظات لحفظ ماء الوجه مثل عدم إدانة العراق كطرف معتدى فى هذه الحرب . والطريف هنا - أن ايران بعد أن تمكنت من السيطرة على جزر مجنون العراقية الغنية بالبتروىل بالقرب من البصرة أعلنت أنها ستحتفظ بها كضمان لدفع العراق تعويضات الحرب لإيران .

يبقى مناقشة الشرط الرابع والأخير من الشروط الايرانية والخاص بالمطالبة بعودة كافة الأسر العراقية التى تم طردها من العراق على الحدود مع ايران . والذين يطلق عليهم فى العراق لفظ (المسفريين) ولعل هذه الواقعة قد تكررت فى تاريخ العلاقات السياسية العراقية الايرانية فى عهد الشاه حينما أقدم العراق على القيام بنفس الاسلوب ثم عاد فتسلم الجموع التى سبق أن طردها بعد حملة سياسية واعلامية من جانب شاه ايران على الحكومة العراقية وذلك خلال أعوام ٢١ ، ١٩٢٢ . وفى تصورى أن هذه القضية تعد قضية انسانية بحته ، لاناس يواجهون حالة (انعدام الجنسية) لأن العراق قد أسقط عنهم جنسيتهم العراقية بحجة أنهم حصلوا عليها بطرق غير مشروعة .

ولكن أستطيع أن أقول أن هذه القضية ليست من الصعوبة بمكان للوصول الى حل مناسب بشأنها . ولا سيما أن عددا كبيرا من هذه الأسر قد غادر ايران بالفعل الى دول أخرى قبلت اندماجهم فى مجتمعاتها ، وذلك بسبب عدم قدرة العديد من هذه الأسر على تصور العودة ثانية الى العراق ثم تتكرر التجربة مرة ثالثة . ، خاصة بعد أن تنكر لهم الوطن الذى ولدوا ، وشبوا ، فيه وارتوت أرضه من عرقهم فى كافة ميادين الحياة . ومن دماشهم ايضا وأعطوه عمرهم وأبنائهم على جبهات القتال . ثم سلب منهم كل ما يملكون حتى إنسانيتهم وتركهم فى الصحراء بلا مأوى معرضين للقذائف المتبادلة بين القوات المتحاربة على الحدود بين الدولتين وأصبحوا بلا هوية - وبلا وطن . إضافة الى ذلك فإن الروح العنصرية التى غرسها قادة البعث العراقى فى نفوس الشعب العراقى للتفرقة بين العراقى وأخيه العراقى حسب أصوله التى ينحدر منها ، قد ولدت عند هؤلاء عقيدة راسخة بعدم امكانية التعايش مرة أخرى فى مجتمع يحكمه حزب البعث فى العراق . وهذا ما أتصوره . ولكن على أى الأحوال ، فإن عودة من يريد العودة منهم الى العراق ، ليست بالقضية التى يصعب حلها بين الدولتين ، على أن تلتزم الحكومة العراقية باعادة ممتلكاتهم التى استولت عليها الحكومة العراقية عند طردهم من العراق ، وتعويضهم عما سلب منهم .

الصراع إلى أين

وبعد أن عرضنا تفصيلا لموقف كلا طرفي الصراع من موضوع وقف القتال والتسوية السلمية ، يمكن أن نخرج بنتيجة محددة مؤداها أن كل منهما يرغب بالفعل ، في التوصل إلى تسوية للنزاع ، ولكن على الكيفية وفي الصورة التي يريدها وحده ، وبشكل يحفظ لزعامه كل منهما - ماء الوجه أمام شعبه ، والعالم الخارجي من حوله ، والآ فهو مستعد للاستمرار في القتال حتى ولو إنتهت تماما كل آثار الحياة في بلده من جراء الحسرب لأن كل منهم يريد أن يقول في النهاية لشعبه ، ولشعوب الدول الخليجية من حوله ، أنه قد خرج من هذه الحرب منتصرا ، وليس مهزوما ، وأنه كان على حق منذ بدايه الحسرب ، وأن الطرف الآخر هو الذي كان على الباطل . ولقد رأينا كيف أحجمت العديد من الأطراف الدولية والتي تملك من القدرة والتأثير على كلى الجانبين ، عن بذل أى محاولة جاده وصادقه في سبيل إثناء طرفي النزاع عن مواصلة هذه الحرب ، لأن واقع الحال يقطع بارتباط مصالحهم باستمراره الحرب . واننى هنا - أخائف الرأى القائل بأن هذه الحرب لن يخرج منها (منتصر ، ومهزوم) لأن الأمر مرتبط أولا وأخيرا بحسابات عديده ، للامكانيات والقدرات الذاتية التي تتمتع بها كل من طرفي النزاع ، ثم الإمكانيات المضافه التي تأتى الى كل منهم من خارج حدودهم . ولذلك فإنه وعلى ضوء ما فصلناه بشأن ما يمتلكه كلا الطرفين من قدرات تمكنه من الاستمرار في القتال ، فإنه لمن العبث القول أن هنالك توازن أو تعادل بين ما يمتلكه كل منهما في هذا الشأن . لذلك فيصبح الدعم الذى يأتى إليهم من خارج الحدود ، هو العنصر الحاسم والفاصل فى تحديد مدى قدرة كل منهما على الإستمرار فى القتال سنوات طويلة بهذا الشكل . نقول ذلك كله مع الوضع فى الإعتبار أيضا ، ما ينبغى أن يرد اليه مفهوم النصر ، أو الهزيمة لدى كل من الطرفين المتحاربين على ضوء الفلسفه التي يقيم عليها نظام حكمه ، والأهداف التي وضعتها لنفسه مبتغيا تحقيقها من خلال هذا الصراع المرير .

لذلك أقول ، وإبتداءً - أن وقفنا سريعا لهذه المذابح ، وحلا عادلا لهذه القضية - قضية إستمرار القتال ، لن يتأتى إلا بانتهاج طريق واحد فقط ، وهو إمتناع كافة الأطراف الخارجيه عن تزويد أى من الدولتين المتحاربتين بكل ما من شأنه أن يساعده على القتال . فذلك وحده هو الأمر الذى سوف يضيع فى النهاية كل منهما ، فى مكانه الصحيح على ساحه القتال ، ويعطيه وزنه الحقيقى بحكم ما يمتلكه ذاتيا من قدرات فى هذا الشأن . ووقتها ، وقبل أن يتمكن أحدهما من وضع حد للحرب بحسد السيف ، سوف يضطر الآخر الى التوجه الى مائدة المفاوضات بلا شروط مسبقة ، لأن نهايته ستكون قد لاجت بوادرها فى الأفق ، ووقتها أيضا ، يستطيع المجتمع الدولى

أن يلعب دورا توفيقيا في مساعدة الجانبين على التوصل الى حل مشرف لكل منهما أمام شعبه أيضا ، وعلى أساس مبادئ الحق والعدالة ، لأنه يقينا لن يترك البعض من أسرة المجتمع الدولي الأمور تسير الى ذلك الحد الذي يقدم أحد الطرفين المتحاربين على فرض شروطه على الآخر بقوة السلاح ، وسوف تلحق هذه الأطراف بالموقف قبل أن يعمل الى هذه اللحظة ، لتقوم بدورها . وهذا كله على افتراض أن هذه الأطراف الدولية سوف تتوقف عن دعم أي منهما من الآن وصاعدا . ولكن ذلك ما لن يحدث بأي حال من الأحوال وكما بينت سالفا . لأن تلك الأطراف غالبا ما تجد لنفسها المبرر الذي تفتشى به دعمها لأي من الطرفين . حتى تضمن استمرار هذا الصراع ، بدلا من أن تعمل على إيقافه . لأن هذا الصراع الدائر بين العراق وإيران ، قد افاد كثيرا من الأطراف الدولية ، سواء من وجد فيه ضالته المنشودة للثأر من نظام الحكم الجديد في إيران وإنهاكه حتى لا تمتد عدوى أنظمته الحكم الاسلامي الى دول أخرى في المنطقة ، أو إنتقاما منه لضرب مصالحه ، وسواء من وجد في هذا الصراع فرصة لتحطيم عجلة الحرب لكسل منهما ، باعتباره طرفا تاريخيا ومناسبا لتحقيق ذلك تجنبها لمشاكلهم التاريخية في التنافس (العراقي - الإيراني) على الهيمنة على منطقة الخليج العربي ومحاولة زعامات كل من الدولتين فرض هيمنتها وسطوتها على مسرح الأحداث في المنطقة . ولعل هذا الهدف الأخير يتوافق مع الرغبة الاسرائيلية في النيل من قوتين يعد كسل منهما عدوا لدودا للدولة العبرية ، إضافة الى أن ذلك الظرف أتاح لها أن تدخل كموردا للسلاح في هذه الحرب أيضا . لقد كان للاجماع الغير معلن من قبل السدول المصدرة للسلاح على فتح أسواقها للعراق ودول الخليج لتفرف منها كما تشاء . بمناسبة هذه الحرب ، هو أبلف دليل على إجماع هذه الأطراف أيضا ، على اشغال العراق العربي أي (العرب) في معارك تستهدف بالدرجة الأولى استنزاف الطاقة العربية ، وتكريس الانقسام في الصف العربي ، لإبعاد العرب عن الساحة الأصلية التي كان ينبغي أن يلعب السيف العربي للمبارزه فيها ، ضد العدو التاريخي للعرب . والذي أصبح في ظل هذه الحرب ، وعلى ضوئها يعربد هنا ، وهناك بثقه عاليه ، لأنه لن يجد من يخرج له من العرب ليكيل له الصاع صاعين ، أو يضع له حدودا لا يفكر في تعديها .

لقد تحدث العديد من الزعماء والمسؤولين في الدول غير العربية ، عن ضرورة الإمتناع عن تزويد الطرفين بالعتاد العسكري ، وكان منهم الرئيس التركي (كنعسان إيهريسن) ولكن هذه الدول كانت تقول شيء ، وتفعل عينا آخر ، ففي حديث صحفي للرئيس التركي قال بالحرف الواحد : " نحن في تركيا لم نفكر إطلاقا في الكسب المادي من هذه الحرب . لقد رفضنا أن نبيع معدات عسكرية أو أسلحة للطرفين حتى لم نسمح

لمثل هذه المعدات بأن تمر عبر أراضيها وقد التزمنا التزاما تاما بحيادنا ونعتمد الإستمرار في موقف الحياد هذا مستقبلا " (١) . في حين تطالعنا نفس الجريدة وقبل حوالي شهر من اجراء هذا الحديث بعرض لما جاء في مذكرات الرئيس الأمريكي السابق (جيمي كارتر) تحت عنوان (دماء ابراهيم) يتكلم فيه عن دور تركيا كأحد أصدقاء أمريكا الذين يمثلون قنوات الدعم العسكري لإيران فتقول الجريدة عن تركيا : " لم تستطيع أن تصمد أمام الاغراءات المادية وهي تعاني أزمة إقتصادية خانقة ، فقدمت لإيران حسب ما أكدته المصادر الدبلوماسية خمسين طائرة أمريكية أدخلتها مفككة عبر الحدود التركية في العام الماضي وتم تركيبها داخل الأراضي ٠٠٠٠٠٠ بل إنها قامت أيضا بعملية نقل صواريخ سوفيتية من ليبيا بحرا وأدخلتها الأراضي الإيرانية " (٢) ولعله قد فات على رئيس تحرير الجريدة الذي قام باجراء الحديث الصحفي مع الرئيس التركي ، أن يطلع على ما نشرته جريدته في هذا الشأن عند التحضير للقائه الصحفي مع الرئيس التركي ، أو تخرج من ابداء مثل هذه الملاحظة للرئيس المضيف في قصر رئاسته . وعلى أي الأحوال فإننا سقنا ذلك الموضوع كمثال على استحالة فرضية احجام دول العالم عن تزويد طرفي الصراع بوقود اشتعال الحرب .

وهناك من يرى أن الدول الاسلاميه هي الأصل للقيام بدور توفيقى لحل هذا النزاع بحكم إنتماء الدولتين إلى تجمع الدول الاسلاميه . ومن القائلين بهذا الرأي مستشار النمسا السابق (برنو كراسكى) والذي وصف هذه الحرب بقوله : " أنها حقل تجارب لتجار السلاح ، والحل اعتقد أنه يجب أن يأتي من جانب الدول الاسلاميه " (٣) ، وهناك من يرى أن زمام المبادرة يجب أن يكون بأيدي مجموعة دول عدم الانحياز لإنتماء الدولتين المتحاربتين اليها ، أو الدول الاسلاميه ودول عدم الانحياز مجتمعه ، وهو ما قال به الرئيس المصري محمد حسنى مبارك خلال كلمته التي ألقاها في مأدبة الفداء التي أقامها تكريما لرئيس أفريقيا الوسطى في ٨/٤/١٩٨٤ . حيث يقول " ومن واجب الأمة الاسلاميه ومجموعة البلدان غير المنحازة أن تعمل على وقف هذا النزاع " .

وهناك من يرى أن دول الخليج العربى كانت تستطيع أن تلعب دورا مؤثرا لوقف هذه الحرب منذ بدايتها ، ونحن نميل لهذا الرأي ، لولا أن ورطت نفسها في عملية دعم العراق في حربه ضد ايران ، مما أفقدها أهليه القيام بهذا الدور كطرف محايد ،

-
- (١) - جريدة الأهرام بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٥ .
 - (٢) - جريدة الأهرام بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٥ .
 - (٣) - جريدة الأخبار القاهرية في ٤/٥/١٩٨٥ .

ومن وجهه النظر الايرانيه أيضا . إلا أن هناك عامل آخر فى الحقيقة قد يكون لعب دور فى إثناء زعماء هذه الدول عن القيام بهذا الدور ، فى حينه ، ولا نقول الآن ، لأن محاولاتها الحقيقية لم تتوقف الآن فى سبيل وضع حد لهذه الحرب ، دون أن تياس من النتائج السلبية التى تجد نفسها أمامها فى كل مرة . ذلك العامل - هو الموقـسـف العراقى الرافض لأى وساطة عربية ، والذي جاء فى لهجه حاده ومهبطه للهمم ، وان لم يظنوا أيضا من صفه (إرهابيه) . وقد أشرت اليه فى موضعه عند قيام زعيم منظمة التحرير الفلسطينيه ياسر عرفات بدور من هذا القبيل . فالقيادة العراقية كانت تريد أن يكون العربى إلى جانب العراق ، ولا يجوز أن يقوم بدور الوسيط . وعدا ذلك (فليست) على حد تعبيرها . ولذلك فقد تم تحجيم الدور العربى - والخليجى بصفه خاصه ، منذ بدايه الحرب ، خشيه الإرهاب العراقى الذى جاء على لسان رئيسه ، حينما كان لا يهتم بوجود حل سلمى للقضية . ولذلك فإننى أرى أن ساحه الصراع العراقى الايرانى ، قد فقدت أهم وأقدر الأطراف التى كانت تستطيع أن تلعب الدور المؤثر لإحتواء النزاع منذ بدايته ، وهم زعماء الخليج العربى ، بحكم موقعهم من أطراف النزاع وعلاقاتهم المتميزه مع كل منهما ، وتفهمهم لطبيعة الصراع نفسه ، وارتباطهم بمصالح مشتركه بين الدولتين المتحاربتين . فالقيادة العراقيه أرادتها حربا تخوضها دولا عربيه اسلاميه ، ضد الدوله الايرانيه الاسلاميه . لأن العروبه أولا فى مفهوم البعث وقبل رابطة الاسلام . ولتكن بذلك فتنه جديدة يقيمها البعث العراقى فى العالم الاسلامى .

وعلى ضوء ما سبق فإذا كانت رؤيتنا لامكانية حل هذا الصراع تستلزم بالدرجة الأولى توقف الأسلحة والعتاد الحربى الذى يتدفق على طرفى الصراع ليجعل نار الحرب مستمره فى اشتعالها ، فإن هناك رؤية أخرى تتعلق بأطراف الصراع ذاتهم ، فينبغى على قادة كل منهما أن يتخذ وقفه تأمليه مع النفس وأمام ما لحق بدولهم وشعوبهم من مآسى هذه الحرب ، ويفكرون فى الغد ، بعد أن جرب كل منهما ما لديه من وسائل خللال إدارتهم للصراع ، دون أن يثمر ذلك عن تحقيق الهدف المباشر الذى يسعى اليه . وهل ستبقى بلادهم هكذا فى حالة حرب إلى ما شاء الله . أنه لمن الضرورى أن يتناسى كل من قادة البلدين الجارتين وقائع الأمس ، ويستبعد كل ما يتوهم أن فيه مساسا بكرامته وشخصيته كزعيم ، ويتذكروا فقط ، أن هناك شعوبا سوف يبقى أبناؤها وأحفادها على مر سنين التاريخ ، يتأملون صفحات حكمهم ، ويلعنون تلك الحقبة القابضة والظالمة من حياة بلادهم التى شاء القدر أن يهمن على مقدرات السلطة فيها كسيل

منهما فى سبيل عدم التزحزح عن مواقف إتخذها هؤلاء الزعماء فى الدولتين ، لا تخرج عن كونها تحديا وعنادا ، رضاا لفرائزهم وطموحاتهم الشخصية على حساب شعوبهم . فعلى هؤلاء الزعماء فى الدولتين أن يفيقوا من غيهم وغيبوتهم هذه ، ويلحقوا بعجلة الزمن قبل أن تطويهم فى لحظه ليسوا هم عنها ببعيد ، ليصبحوا فى ذمة التاريخ الأسود . فإن مواقف التحدى والعناد هذه لا تخدم قضية الأمن والسلم لشعوبهم . وعلى كل منهم أن يقر بحقوق الآخر تجاهه دون تحريف أو تنصل من الإلتزامات الستى . استنها الاتفاقيات السابقة المبرمة بين بلديهما .

فعلى القيادة العراقية : أن تكف عن التفكير فى بسط زعامتها على المنطقة وتتخلى عن هذه الأحلام التى تصدم بواقع هم عنه غافلين . لأن الزعامة لا تأتى عن طريق إشعال حرب يتضرر من نيرانها كل شعوب المنطقة . ويجب عليها أن تكف عن تحريض قوى المعارضه الايرانيه ضد سلطة الحكم الشرعيه فى بلادها ، وترفع يدها عن تحريك الأقليات القوميه الايرانيه ، لأن ذلك سوف يعيد لها ذات الكاس لتشرب منه على أيدى الأقليات القوميه العراقيه أيضا ، وهو ما أثبتته الأيام الماضيه . وعلى القادة العراقيين أن يكونوا اهلا للالتزامات الدوليه التى تنبثق عن معاهدات واتفاقيات دوليه ، كانوا هم بذاتهم المفاوضين والموقعين على وثائقها . وتقلع عن الإسلوب الغير مقبول لسىدى المجتمع الدولى وقانون الأمم ، وهو إبرام إتفاقيات دوليه ثم العوده الى نقضها بحجه أن لكل حالة ظروفها ، وهو ما يؤدى بالنتيجه الى إهتزاز ثقة المجتمع الدولى فى مدى إلتزامها بالمعاهدات والمواثيق الدوليه ، ويؤثر على استقرار العلاقات الدوليه بين العراق وجيرانه بصفه خاصه . وأخيرا ، يجب أن يحترم قادة العراق إنسانيه مواطنيهم بعدم طرد الآلاف من الأسر العراقيه على الحدود مع ايران مع تعريضهم الى مخاطر القتال الدائر فى تلك المناطق ، بعد أن جردتهم من كامل ممتلكاتهم وأموالهم - لأن ذلك الأمر يخلق وضعاً شاذاً لهؤلاء الناس الذين أصبحوا فاقدى الجنسية دون المقدره على إجبار أى دولة أخرى على منحهم جنسيتها . وهو أمر يتنافى مع مبادئ القانون الدولسى أيضا .

وعلى الجانب الايرانى ، أن يتوقف عن دعم كل من الأقليات القومية العراقيه المتأخمسه لحدوده شمال العراق ، وكذلك قوى المعارضه العراقيه التى تتخذ من ايران مقرا لإدارة نشاطها ضد السلطة القائميه فى العراق . وعلى الزعماء الايرانيين أن يقدموا تمورا واضحا ومحددا لموقفهم من حقوق العراق فيما يتعلق بموضوع شط العرب

على ضوء الإتفاقيات السابقة المبرمة بين البلدين ، تمورا يحقق المصلحة المشتركة للجانبين ، ويتفق مع أحكام القانون الدولي في هذا الشأن . وعليهم مراعاة الحياة المعيشية لسكان المناطق الحدودية التي تتأثر بتحويل مجارى مياه الأنهار القريبة منها الى داخل الحدود الإيرانية ، حتى لا تحرم هذه السكان من الاستفادة من مياه تلك الأنهار ، إعمالاً لمبدأ حسن الجوار بين الدولتين الجارتين .

كما أننا نرى أنه قد آن الأوان لكي تنظر إيران الى قضية منح حق تقرير المصير الى شعب عربستان ، بشئ من الجاديه هذه المرة ، ذلك الشعب الذي توسم خيرا في الثورة الاسلاميه بعد سقوط الشاه ، والذي لم يدخر وسعا في دعم تلك الثورة ومساندتها على أمل إنصافه .

وأخيرا - فعلى القيادة الإيرانية أن تعيد النظر في إستمرار احتلالها للجزر العربية الثلاث ، لأن الحق العربي لن يدوم السكوت عليه إلى الأبد ، ولكي تثبت بذلك صدق نواياها نحو العرب ، وحتى ترفع عن إيران شبهة النوايا التوسعية التي لمقت بها طوال العهود الماضية والتي أكدتها السوابق التاريخيه في علاقاتها مع العرب طالما بقيت هذه الجزر تحت السيطرة الإيرانية .

وببقى لنا عند الانتهاء من هذا الكتاب كلمات قليلة نتوجه بها الى الرئيس العراقي صدام حسين ، فإنه وإن بدى أننا قد تحاملنا عليه فيما أوردناه من حقائق في هذا الكتاب ، فإننا ما قمنا ذلك لذاته إنما هي الوقائع التي حكمتنا حتى لا نطمس الحقيقة أو نتستر عليها ، لصالح العرب والمسلمين ، ولأنه على رأس هذا النظام الشمولى المسئول عن العراق ، لأن حرب الخليج هي قضية العرب والمسلمين معا . فلكم ذاقتم شعوبنا العربيه من أهوال الحروب نتيجة قرارات صدرت عن زعماء يحكمون في ظل النظم الشموليه التي لا تسمح للرأى الآخر أن يقول كلمته ، ولتظل الحقيقة محبوسه في داخل نفوس الشعوب .

وأقول للرئيس العراقي ، كيف يكون تصورك وتصور العرب جميعا شعوبنا وقواده ، اذا ما كان ذلك الكم الهائل من السلاح والعتاد والأفراد والمال الذي أنفق في حرب الخليج ، كان قد أستخدم في حرب تحرير لقطعة غاليه من وطننا العربى - جعلها البعث في دستوره قضيته المركزيه كما يطلق عليها ، إنه بحق لأمرنا محزننا أن يفوت صدام حسين على نفسه وعلى شعب العراق العظيم ذلك الشرف العظيم ، لأنه وعلى أقل التقديرات لكان في حوزة العرب الآن - بقيادة العراق زعامة وشعبا - جزءا ليس بالقليل قد تم تحريره من أرض فلسطين السليبه ، ولسبب جوهري ووجيه ، وهو أن

اسرائيل لا تملك إمكانيات الاستمرار في حرب تدوم هكذا حوالى ست سنوات ووقتها كان سوف يحق لصادق حسين أن يتمدّد موقع الزعامه في منطقتنا العربيه بمنحها له كسل العرب طواعية ، لأنه قد استحقها من فوق ساحة القتال الطبيعىة ، وليس عن طريق بحثه عن ساحه أخرى للقتال كما حدث في حربه مع ايران . ولكن العرب كل العرب وقتها الى جانب العراق شعوبا وحكاما يقدمون كل الدعم ، وليس هكذا منقسمين على أنفسهم ، ودون أن يطالب العراق بتطبيق أحكام معاهدة الدفاع المشترك لدول الجامعة العربيه ، كما هو حاله الآن . ولكن مع الأسف الشديد ترك العراق - العدو الحقيقى يعرهد فى لبنان وتونس والأرض المحتلة ، الى أن نال من العراق نفسه بضرب المفاعل النووى العراقى على مقربة خطوات من القصر الجمهورى فى بغداد ولم يستطيع بعث العراق أن ينتقم لنفسه بشئ . سوى التشنجات والعويل ، وليحمل ايران أولا وأخيرا مسئولية اشغال العراق فى الحرب لتقوم اسرائيل بتنفيذ جرعته هذه على حد قولتهم . وانه لعار علينا حقا أن نهررعجزنا - بأفعال الآخرين .

واننى لا أرى غضاضه فى أن يقدم الرئيس العراقى صادق حسين مصلحة الشعب العراقى وأمنه على مصلحه حزبه فى البقاء فى الحكم ، فليس فى ذلك ما ينال من شخص الرئيس العراقى أمام شعبه والعالم من حوله ، بل أنها لخطوة شجاعة ، ولأنكار للذات أن يقدم على ذلك ، دون أن يرتبط هذا العمل بالضرورة ، بالشرط الايرانى الخاص باستقالته لايقاف الحرب . ولا شك أن العراق لم يفتقد من بين أبنائه الوطنيين المخلصين القادرين على قيادة السفينه وتضمينه الجروح التى خلقتها الحرب ، واعادة بناء الوطن ، وبناء علاقات جديدة مع الجاره ايران . ولنذكره فى هذا الصدد ، بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر حينما أعلن تنحيته عام ١٩٦٢ معلنا أن شخصه هو المستهدف من الاعتداء على مصر فى حرب ١٩٦٧ من قبل أمريكا واسرائيل ، ولذلك فهو يتنحى عن الحكم ، وبصرف النظر عن مقصده الحقيقى من هذه الخطوة وصحة نواياه بشأنها ، فهو قد أقر من خلالها بمسئوليته عن نتائج الحرب .

وختاما ، فإنه ليعز علينا أن نختم هذه السطور قبل أن نرى للسلام بارقه أمل تلوح فى الأفق ، ويطالعنا الصباح كل يوم على أقماء المزيّد من سلك لدماء عزيزة علينا ، وإخوة لنا فى العروبة والسلام ، وبها ليمت الصباح يطلع علينا غدا ، بما ينبئ بانتهائها هذه الحرب القذره ، لننسى معها فترات حالكة السواد من تاريخنا نحن العرب ، والمسلمون على وجه الخصوص ، ويومها سوف ننسى أو نتناسى تلك السيئات

لحكامنا ، طالما كانوا قادرين على تدارك ما فاتهم ، وبما لست ذلك الصباح
الأمسول يطلع غدا ٠٠٠٠ وان غدا لناظره قريب .

والله ولي التوفيق ،،،،،

المؤلف

مبحث خاص فى إنتهاك حقوق الإنسان فى العراق

لقد وجدت أنه من المناسب ، وفى ختام مناقشة موضوع الحرب العراقية الايرانية من شتى جوانبها أن أذيل هذه الدراسة بعرض موجز لحالات إنتهاك حقوق الانسان العراقى فى ظل حكم نظام البعث فى بغداد ، وعلى ضوء ما جاء فى بيان حقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ والذى صيغت بشأنه إتفاقيتان دوليتان عام ١٩٦٦ صادق عليها العراق ضمن الدول التى صادقت عليها ، مما يفترض التزام حكومته بتنفيذ ما تعهدت به لى هاتين الإتفاقيتين من احكام . بل إننى قد رأيت أنه من الواجب أن أعرض لهذا الموضوع بالقاء الضوء عليه وكشف الحقائق المتعلقة به حتى يدرك العاملون فى مجال الاعلام فى مصر - التى يعتبرها العرب جميعهم ، ولا سيما بعد إختيار القاهرة محلا لانعقاد مؤتمر بحث أوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى عام ١٩٨٥ - يعتبرونها المركز الجدير بتبنى قضايا حقوق الانسان العربى والدفاع عنها ، وبعد أن تأسس أول فرع للمنظمة العربية لحقوق الانسان العربى فى ٢٥/٤/١٩٨٥ فى القاهرة ، وأعود وأقول حتى يدرك الإعلاميين المصريين أنهم قد خذلوا قضية حقوق الانسان العراقى حينما تبنوا إبراز ما يتعلق بانتهاك حقوق الانسان فى ايران ، وإذاعه ونشر ما يصدر عن المنظمات الدولية المعنية بهذا الموضوع من بيانات ، وأغفلوا فى ذات الوقت ما يصدر عن تلك الجهات من بيانات تتعلق بانتهاك حقوق الانسان فى العراق - وأقر بها التقرير السنوى الصادر عن منظمة العفو الدولية عن عام ١٩٨٤ والذى يدين كل من ايران والعراق فى مسائل تتعلق باعدام الشباب لرفضهم الاشتراك فى الحرب الدائرة بين الدولتين ، ولم ينقل الحقيقة كاملة بالنسبة لكلا الدولتين سوى المصحف الحزبى فى جريدة الوفد المأثرة فى ١٢/١٠/١٩٨٥ . بل أن موضوع انتهاك حقوق الانسان فى سوريا كان دائما موضع إهتمام الاعلام فى مصر بنشر أخباره فى الوقت الذى لم يكن البعث الحاكم فى العراق أرحم من رفيقه البعث الحاكم فى سوريا حيث ينتهج كلا منهما ذات النهج والاسلوب فى ممارسة انتهاك حقوق الانسان فى البلدين ، لأن الفكر واحد ، والمنهج فى الحكم واحد . وأستطيع أن أوجز المجالات التى شهدت حالات صارخة لإنتهاك حقوق الانسان فى العراق وتسجيلها على الوجه التالى ذكره آملا أن ينال هذا الموضوع إهتمام وعنايه المنظمة الوليدة (المنطقة العربيه لحقوق الانسان العربى) ، وكذلك (اتحاد المحامين العرب) ، وبوجه خاص (نقابة المحامين المصريين) ذات المواقف المشهوده لها ، وهى النقابه

التي يعتز بها كل مصري وعربي لشموخها وآبائها في قضايا الحريات العامة في مصر،
وفي أكثر من مناسبة والتي أشرف بالانتماء اليها .

وأخيرا فإنني أضم صوتي الى هؤلاء الغيورين على قضية الحرية واحترام حقوق
الانسان بشأن البيان الصادر عنهم والمنشور في جريدة (أخبار اليوم) القاهرية بتاريخ
١٩٨٦/١/٢٥ تحت عنوان (١٤٠ مثقفا عربيا من ٩ دول عربية يوقعون بيانا دفاعا عن
الحقوق الاساسية للانسان العربي والذي خلاص في مضمونه إلى مناشدة المثقفين
والصحفيين العرب عدم الكتابة في الصحف التي تصدر عن بعض الدول العربية الستى
تنتهك حقوق الانسان وعدم المشاركة في الأنشطة الخارجية لهذه الدول ، ولعل تلك
المناشدة على ضوء ما جاء في هذا الكتاب تجعل من العراق أحسن تلك الدول
المعنية .

أولا : في مجال حرية الإقامة والانتقال وحق السكن :

(١) - قيام السلطات العراقية بنقل عائلات ، وأحيانا ، قرى كاملة من
مواطنيها الأصليين بعد إجبارها على ترك مزارعها ومواشيها وكل ممتلكاتها فيها ،
وتجمعهم في أماكن صحراوية نائية كنوع من التفكيك بهم ، مع ابدالهم بكان آخرين
من مناطق أخرى ، وكما حدث مع الأكراد وابدالهم ببدو الصحراء .

(٢) - عدم السماح للمواطن العراقي بالسفر الى الخارج ، الآ بإذن خاص يتوقف
الحصول عليه على رضى سلطات الأمن والحزب عنه ، وربط ذلك باتجاهاته السياسية
هو وأسرته ، وتطور ذلك الأمر إلى المنع النهائي للسفر للخارج خلال السنوات الأخيرة
للحرب ، باستثناء الموفدين في مهام رسمية من قبل الدولة . وكذلك تقييد حركة
المواطن العراقي المنتمى لحزب البعث في التنقل من محافظته الى محافظة أخرى
الآ بإذن خاص من المسئول الحزبي .

(٣) - حظر إنتقال المواطنين من سكان المدن الواقعة على خطوط التماس مع
ايران ، الى المحافظات الأخرى ، الآ في مهام رسمية ، لمنعهم من الهجرة الى المناطق
الآمنة ، ليكونوا ورقة ضغط على القيادة الإيرانية في الحرب .

ثانيا : حق المواطن في :

(١) - إسقاط الجنسية العراقية عن الآلاف من العراقيين الذين يرفضون
العودة للعراق بعد إنتهاء ملاحية وثائق السفر الممنوحة لهم ، ورفض الجهات

المختمة داخل وخارج العراق ، منحهم وثائق جديدة ، لإجبارهم على العوده ، وذلك تنكيلا بالمعارضين العراقيين في الخارج .

(٢) - إسقاط الجنسية العراقية عن آلاف الأسر التي حصل أفرادها على حق التجنس بموجب أحكام قانون الجنسية العراقي ، سواء استنادا الى حق الدم أو حق الإقليم . وهو ما إتبع بشأن ما أطلق عليهم (التبعيه الايرانيه) وطردها خارج الحدود .

(٣) - إسقاط الجنسية عن المواطن العراقي اذا تزوج من أجنبيه بدون الحصول على موافقة خاصة من الجهات المختصة ، وطرده الزوجة الأجنبية اذا لم تتقدم للحصول على الجنسية العراقية خلال ثلاث سنوات دون مراعاة حقها بالإحتفاظ بجنسيتها الأصلية .

ثالثا : الحريات الشخصية :

(١) - يحظر على أسر الأشخاص الذين يتم إعدامهم في قضايا ما يطلق عليه (أمن الحزب والثورة) من إقامة مراسم الحداد ، أو التعبير عن أحزانهم حتى يهلوتداء زى الحداد ، أو تلقى العزاء . وإجبار الحزبيين من أقربائهم على التوقيع على شهادة تبرء منهم .

(٢) - إجبار المواطن على تطليق زوجته حينما ترفض الجنسية العراقية اذا كانت أجنبية كما أسلفنا عليه ، واذا كانت من أصل ايراني حسب قرار الجهات الأمنية بذلك . مع ما يترتب على ذلك من تشريد أفراد الأسرة .

(٣) - إجبار المواطن على العمل كعنصر تجسسى على مواطنيه ، وأهله لصالح الأجهزة الأمنية ، مع تشجيع أفراد الأسرة للتبليغ عن أقاربهم من المعارضين لفكر البعث أو الفارين من جبهات القتال .

(٤) - حرمان المواطن من حق إختيار نوع التعليم ، أو العمل الذي يتفق مع إستعداده الشخصي وذلك بتقييد الالتحاق بالكثير من الوظائف أو المعاهد العلمية على دخول المواطن في حزب البعث .

(٥) - الحجر على حرية المعتقد ومزاولة الطقوس الدينيه ، برصد المواطنين المترددين على المساجد ، وإعتبارهم من المشتبه في إعتناقهم أفكار متعارضة مع فكر الحزب الحاكم .

(٦) - حرمان المواطن العراقي من حق الحصول على ضمانات المحاكمة العادلة وأمام قضاء طبيعي ، ومنعه من الاستعانة بمحام ، وذلك في قضايا (أمن الثورة والحزب) التي تصل عقوبتها الى الإعدام أمام محاكم عسكرية إستثنائية تابعة لمجلس قيادة الثورة العراقي . وتطبيق ما يستحدث من تشريعات تتعلق بهذا النوع من القضايا ، بأثر رجعي على المعتقلين عن وقائع تمت قبل صدور تلك التشريعات . وكذلك أخذ الناس بالشبهات واعتقالهم دون تحديد إتهام محدد ، كإجراء وقائي يتخذه رجال الأمن في مناطق إختصاصهم .

(٧) - مطاردة كل صاحب فكر معارض لفكر البعث العراقي وقادته ، وتنفيذ عمليات تصفيه جسديه لهؤلاء المعارضين في الخارج ، أو محاولة إحضارهم للعراق لإعدامهم . وقد كان آخر هذه الوقائع ، تسلم إثنان من المعارضين لنظام الحكم العراقي المتواجدين في فرنسا ، أثر إتفاق خاص مع الحكومة الفرنسية ، ونقلهم الى بغداد توطئة لتنفيذ حكم الإعدام فيهم لولا تدخل منظمة العفو الدولية ، وقيام منظمة الجهاد الإسلامي في لبنان بتنفيذ الإعدام في أحد الفرنسيين المختطفين تحت يدها ، لإجبار الحكومة الفرنسية على الضغط على بغداد للإفراج عن المعتقلين العراقيين . وقد نقلت وكالات الأنباء تصريحاً للسفير العراقي في باريس أعلن فيه إفراج العراق عنهم وإطلاق سراحهم بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٨٦ . وكان ذلك نتيجة حملته من الرأي العام الفرنسي ضد قيام حكومتهم بتسليمهم الى العراق ، وكذلك خشية بغداد على تأثر مصالحها الجوهريّة مع باريس إذا ما تجاهلت رد الفعل الشعبي الفرنسي .

محتويات الكتاب

العنوان	الصفحة
الإهداء	٣
نساء	٥
المقدمة	٩

القسم الأول

١٩	الطبيعة الجغرافية والبشرية لمناطق الحدود المشتركة بين ايران والعراق والارتباط بينهما
----	--

٢٣	الفصل الأول : إقليم عربستان (خوزستان)
٢٣	أولا : - موقعه من الدولتين وطبيعته الجغرافية وموارده الاقتصادية

٢٥	ثانيا : السكان : - الأصول العرقية لسكان الإقليم ومدى ارتباطهم بشعب الدولتين
----	---

٢٣	الفصل الثاني : إقليم كردستان (الأكراد)
	- موقع الاقليم بالنسبة للدولتين وكل من تركيا وسوريا والاتحاد السوفيتي
	- مشكلة الأكراد في الدولتين
	- موقف نظم الحكم المتعاقبه في العراق من مطالب الأكراد والقتال شمال العراق
	- علاقة الأكراد بمشكلة الصراع العراقي الايراني
	- الوضع الحالي للمشكلة الكردية

القسم الثاني

٦١	طبيعة النظم السياسي الحاكم في كل من ايران والعراق
----	---

	الفصل الأول : طبيعة نظام الحكم القائم في ايران
	- دور رجال الدين على الساحة السياسي في ايران خلال عهد الشاه المخلوع

- تسلم الإمام الخميني وأعوانه السلطة بعد رحيل الشاه .
- قيام المؤسسات الدستورية بعد اعلان نظام الجمهورية الاسلامية ، إستنادا الى مبدأ ولاية الفقيه .
- الفكر السياسي الذي تقوم عليه نظم الحكم في كل من ايران والعراق .
- (مبحث في الامامة في عقيدة الشيعة) .

٨٢

الفصل الثاني : طبيعة نظام الحكم القائم في العراق .

- استيلاء البعثيين على السلطة بعد انقلاب ١٧ يوليو ١٩٦٨ ضد نظام حكم عبد الرحمن عارف وتصفية القوى والعناصر الغير بعثية .
- انتقال السلطة من الرئيس أحمد حسن البكر الى نائبه صدام حسين .
- مؤامرة ١٩٧٩ ضد صدام حسين .
- التعريف بحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في كل من العراق وسوريا ودوره على الساحة العربية .
- تشكيلات الحزب وهيكله التنظيمي - اسلوب ممارسته السلطة - أفراد الحزب وقيادته بالسلطة في العراق وتحجيم دور القوى السياسية الأخرى . تبعية المجتمع العراقي - التيار الديني في العراق وموقف الحزب منه ومحاولات القضاء على النزعة الدينية واستبدال العقيدة الدينية لدى المسلمين الشيعة بعقيدة وفكر البعث رأى الحزب في نظام الجمهورية الاسلامية في ايران .
- تبيان حقيقة الصراع العقائدي بين النظامين .
- تكوين المؤسسات الدستورية في العراق .
- دور الحزب في الدولة والمجتمع في العراق وهيمنته على شئون الانسان العراقي .

القسم الثالث

١٦٩

- الظروف الدولية والعربية التي سبقت اندلاع الحرب والاتفاقيات الثنائية التي كانت مبرمة بين ايران والعراق بشأن مشاكل الحدود .

١٦٩ الفصل الأول : - الظروف الدولية والعربية

- انعقاد مؤتمر القمة العربي في بغداد عام ١٩٧٩ .
- تسلم صدام حسين السلطة في بغداد وإعلانه عن مشروع الاعلان القومي .

١٨٧ - قيام الثورة الاسلامية في ايران بعد سقوط الشاه .

١٩٣ الفصل الثاني : العلاقات العراقية الايرانية ومعااهدات الحدود بين الدولتين

- ١٩٦ - التعريف بشط العرب .
- ١٩٦ - معاهدة أرضروم الأولى والثانية .
- ١٩٨ - معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧
- ٢٠٥ - العلاقات العراقية الايرانية بعد تسلم حزب البعث السلطة في العراق عام ١٩٦٨ .
- ٢١٠ - اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ وظروف إبرامها .

٢٢١ القسم الرابع

إنفجار الصراع وقيام الحرب بين العراق وايران

الفصل الأول : العلاقات العراقية الايرانية بعد سقوط نظام حكم الشاه وقيام نظام الجمهورية الاسلامية في ايران .

- تبلور تحول النزاع بين الدولتين الى صراع عقائدي بشكل أكثر من عهد الشاه
- دور الأحقاد الشخصية بين قادة النظامين في مسار الصراع .
- تسلسل وقائع الأحداث قبل اندلاع القتال .
- استرداد العراق للأراضي العراقية التي كانت ومازالت تحت السيطرة الايرانية .
- إلغاء اتفاقية الجزائر رسميا من جانب العراق .
- دخول الجيش العراقي الأراضي الايرانية في هجوم شامل .

٢٦٠ الفصل الثاني : الحرب

٢٦٠ أولا : الرؤية العراقية في اختيار الحرب اسلوبا لادارة الصراع مع

- ايران .
- الوضع المترتب على إلغاء اتفاقية مارس ١٩٧٥ بالنسبة للملاحقة في شط العرب .

- المبررات العراقية في شن الهجوم الشامل على الأراضي الإيرانية في ٢٢/٩/١٩٨٠ .
- من الذي بدأ الحرب ؟
- التقرير العراقي لقرار الهجوم الشامل .

٢٧٠ : إمكانية إدارة الصراع العسكري (الحسب)

- ٢٧٠ - تأثير العنصر البشري على القدرة العسكرية للعراق وعلى سير عجلة الاقتصاد العراقي وحركة المجتمع العراقي نتيجة حالة التعبئة العامة في البلاد .
- ٢٨٠ - الجيش الشعبي العراقي - تشكيلاته وكيفية تكوينه ومدى كفاءته القتالية .
- تجربة ألوية الميهمات الخاصة وفشلها .
- ظاهرة فرار الجنود العراقيين من الخدمة العسكرية واسلوب القيادة العراقية في مواجهتها .
- ٢٩٣ - تقييم تجربة الجيش الشعبي .
- المتطوعين العرب .

٣٠٢ : تأثير العنصر المادي على القدرة العسكرية للعراق ومدى إمكانية توفير السلاح بالمقارنة مع القدرة الإيرانية في هذا الاتجاه وموقف مصادر السلاح من كلا الطرفين .

- ٣٠٦ - نظرة مقارنته

٣١١ الفصل الثالث : كيفية إدارة الصراع العسكري .

- تطور سير العمليات الحربية بين الطرفين منذ تمكن القوات العراقية من السيطرة على مناطق واسعة في داخل الأراضي الإيرانية .
- احتواء القوات الإيرانية للعمليات الهجومية العراقية في الأيام الأولى للحرب وخلال فترة التقاط الأنفاس لدى القيادة العسكرية الإيرانية .
- مرحلة الضغط الإيراني على القوات العراقية لتطهير الأراضي الإيرانية .

- مرحلة شن العمليات الهجومية الواسعة على الأراضي العراقية (عمليات شرق البصرة - شرق دجلة - احتلال جزر مجنون) - وعمليات الفجر الثامن والتاسعة الأخيره فى منطقة الفاو والسليمانية .

- صدور قرار القيادة العراقية الى قواتها بالانسحاب من الأراضي الايرانية ، والمسيرات التي ساقتها لذلك القرار .
- تحليل الأسباب الحقيقية التي كانت وراء قرار القيادة العراقية بالانسحاب .

٣٣٩ - السمات الأساسية فى اسلوب ادارة الصراع العسكرى من جانب العراق

١ - استخدام الأسلحة المحرمة دوليا ٢ - حرب المدن -

٣٤٠ ٣ - الحصار البحرى .

٣٤١ - النتائج المترتبة على الحصار البحرى العراقى لايران .

٣٤٢ - الجانب الاعلامى فى ادارة الصراع بين الطرفين .

٣٤٧ - رؤية للحرب العربية الاسرائيلية على ضوء وقائع الحرب العراقية الايرانية على الصعيد السياسى - على جبهات القتال .

٣٥٦ الفصل الرابع : آثار الحـسـرب

٣٥٦ أولا : الجانب الاقتصادى : تحول العراق الى دولة مدسة - تقلص

مشاريع خطة التنمية القومية فى العراق وتوقف الشركات الأجنبية عن إستكمال الأعمال المسندة اليها لعدم قدرة الدولة على سداد مستحقاتها - وبسبب مخاطر العمليات الحربية - عودة العاملين الأجانب والعرب الى بلادهم نتيجة استغناء الدولة عن خدماتهم أو نتيجة مخاطر الحرب - لجوء الدولة لبيع ممتلكاتها الخاصة - الفساد المنح والامتيازات والمخيمات التي كانت مقرره للعاملين فى اجهزة الدولة . اعداد سندات على خزينة الدولة توزع على العراقيين والعرب جبرا - حملة التبرعات الاجبارية بالاموال والتبرعات .

- ثانيا : الآثار الاجتماعية للحرب :- غياب الرجال في جبهات القتال
 ٣٦٢ ونزول المرأة العراقية لتحل محل الرجل في العمل وآنساره
 عدم خلو الأسيرة العراقية من حالة فقد أحد أبنائها قتيلا
 في الحرب أو أسيرا أو مفقودا أو بإعدامه أو اعتقاله .
 - تفشي ظاهرة الإدمان على الخمر في المجتمع العراقي وتفسخ
 أخلاقياته ، تدخل السلطة في أدق خصوصيات الأسرة العراقية
 ومنع تنظيم النسل الا بقرار من لجان خاصة .

٣٦٥ القسم الخامس

موقف المجتمع الدولي من الصراع ومبادرات الحسب السلمي وموقف طرفي النزاع منها

٣٦٥ الفصل الأول : موقف الدول ذات المصالح في منطقة الصراع :

- أولا : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي .
 ٣٧٣ ثانيا : دول غرب أوروبا واليابان .
 ٣٧٥ ثالثا : الدول العربية (١) - الدول المؤيدة لايران ضد العراق
 ٣٧٩ (ليبيا وسوريا) .
 (٢) - الدول المؤيدة للعراق ضد ايران بالعمل دون الاعلان
 رسميا (السعودية - الكويت - وبعض دول الخليج)
 ٣٨٨ (٣) - الدول المؤيدة للعراق ضد ايران وبشكل معلن رسميا
 (الأردن والمغرب واليمن الشمالي والسودان فسي
 عهد الرئيس السابق النميري) .
 (٤) - أطراف عربية لم تبدي موقفا معلنا وصريحا مؤيدا
 أو معارضا لأحد طرفي الصراع (الجزائر - المنظمات
 الفلسطينية) .

٣٩٥ الفصل الثاني : الموقف المصري من الصراع .

- التأثير المتبادل بين الشعبين الشقيقين العراقيين
 والمصري بشأن الأحداث التي تجري على الساحة الداخلية
 في القطرين .
 أولا : الدور المصري على المستوى الشعبي في الساحة العراقية

- (التواجد المصرى فى عملية الاقتصاد العراقى خلال فترات تنفيذ خطط التنمية القومية فى العراق - التحول العكسى الذى لحق بمشاعر العراقيين نحو إخوانهم المصريين بعد الحرب ودور بعض العناصر المضادة لأى تقارب بين الشعبين والحكومتين وكذلك الاعلام الايرانى فى تزكيه هذا التحول الغير ودى .

٤٢٠ ثانيا : الدور المصرى على المستوى الرسمى فى العراق خلال فترة الحرب مع ايران .

- الدعم العسكرى المصرى للعراق - رد فعل الشارع العراقى للدعم المصرى فى شتى المجالات . قضية ارسال جيش مصرى للمشاركة فى الحرب ضد ايران .
- مسألة اعاده العلاقات الدبلوماسية بين العراق ومصر .

٤٢١ ثالثا : مصر وايران

- ضرورة قيام مصالحه بين مصر وايران وأثرها على مجرى الصراع فى الخليج .

٤٢٥ الفصل الثالث : مساعى حل النزاع العراقى وموقف طرفى النزاع منها .

٤٢٥ (١) - مساعى اللجان الخاصة التى شكلت لهذا الغرض .

٤٣٤ (٢) - المبادرات العراقية والشروط المرتبطة بها .

٤٤٩ (٣) - الشروط الايرانية .

٤٥٩ (٤) - الصراع الى أين ؟ .

ملحق خاص عن انتهاك حقوق الانسان فى العراق

الخرايط

المراجع

المراجع

- (١) د . خالد يحيى العربى . مشكلة شط العرب فى ظل المعاهدات والقانون
دار الرشيد للنشر ١٩٨٠ .
- (٢) حسين ندا حسين . . الأهمية الاستراتيجية والنظام القانونى للطريق
الملاحى البحرى فى الخليج العربى . دار الرشيد للنشر ١٩٨٠ .
- (٣) د . نزار عبد اللطيف الحديتى . . العلاقات العربية - الفارسية -
دار واسط ١٩٨٢ .
- (٤) د . مصطفى النجار ، فؤاد الراوى - عربستان - وزارة الثقافة والإعلام
العراقية بغداد ١٩٨١ .
- (٥) د . ابراهيم خلف العبيدى - الأهواز - أرض عربية سليمة . . وزارة الثقافة والإعلام
العراقية بغداد ١٩٨٠ .
- (٦) سعد الهزاز - الحرب السرية - مركز العالم الثالث للدراسات والنشر
لندن ١٩٨٥ .
- (٧) السيد زهره - الثورة الإيرانية - الأبعاد الاجتماعية والسياسية - مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام ١٩٨٥ .
- (٨) أحمد مهابه - أسرار الحركة الانفصالية فى سوريا - الدار القومية للطباعة
والنشر - القاهرة ١٩٦١ .
- (٩) تقرير المؤتمر التاسع لحزب البعث فى العراق عام ١٩٨٢ .
- (١٠) مجموعة البيانات العسكرية المأدرة عن القيادة العامة للقوات المسلحة
العراقية .
- (١١) د . طلعت الغنيمى - جامعة الدول العربية - منشأة المعارف بالأسكندرية ١٩٧٤
- (١٢) د . محمد سامى عبد الحميد - التنظيم الدولى - ج ١ - مؤسسة شباب
الجامعة بالاسكندرية - ١٩٧٣ .
- (١٣) د . محسن خليل - النظم السياسية والقانون الدستورى ج ١ - منشأة المعارف
بالاسكندرية ١٩٦٨ .
- (١٤) د . سليمان الطماوى - السلطات الثلاث فى الدساتير العربية - القاهرة .

- (١٥) د. جلال يحيى، د. محمد نصر مهنا - مشكلة الأقليات في الوطن العربي - دار المعارف ١٩٨٠ .
- (١٦) دوايت م. دونلندش - عقيدة الشيعة .
- (١٧) د. أحمد محمود صبحي - نظرية الإمامة - دار المعارف .
- (١٨) خالد محمد خالد - أهلنا الرسول في كربلاء .

المصنف والمجلات العربية

- جريدة الأهرام ، جريدة الأخبار - جريدة حزب الوفد الجديد .
- مجلة النصر المصرية .

رقم الایہداع ۸۶/۰۲۳۹

المنطقة (5)



حارطة

المورد لشرقية

المراعية

وحدات حركية

المنطقة الحركية

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

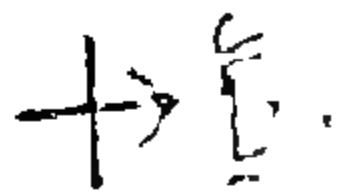
المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة

المنطقة



خط الحدود العراقية - الإيرانية

خط الحدود العراقية - الإيرانية

موسى

المحافظة العراقية

نم قهر

جزيرة بوسيان

خور عبداللہ

ملافاو

الخليج العربي

خارطة

منطقة بوسيان

المختار احمد

أقرأ في هذا الكتاب

- من الذى بدأ الحرب ؟
- ما الاسباب الحقيقية لقيام الحرب واستمرارها .
- لماذا يريد العراق وقف الحرب ؟ ولماذا ترفض ايران ؟
- ماذا تعرف عن حزب البعث ، وكيف يحكم العراق ؟
- الشعب الكردي (الورقة الخفية) في الحرب العراقية
- الايرانية وماذا تعرف عنه ؟
- ما هو الدور الخليجي في هذه الحرب ؟
- لماذا لم يعد صدام حسين العلاقات الدبلوماسية مع مصر ؟
- ماذا يفعل المصريون في العراق - ونظرة الشعب
- العراقي وحكومته لهم ؟
- انتهاك حقوق الانسان في العراق ؟

